شرح كتاب سيبويه

تأليف

أبي سعيد السيرافي

الحسن بن عبد الله بن المرزبان

المتوفى ٣٦٨ هـ

تحقيق

أحمد حسن مهدلي

و

علي سيد علي

الجزء الثالث

دار الكتب العلمية
DKI
أسسها محمد علي بيضون
سنة 1971

Title: Explanation of Sibawayh's "Al-Kitab"
classification: *Syntax*

Author : *Abu Saʿīd al-Sīrāfi*
Editor : *Aḥmad Ḥasan Mahdali* and *ʿAli Sayyid ʿAli*
Publisher : Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Pages : 2520 (5 volumes)
Year : 2008
Printed in : Lebanon
Edition : 1st

الكتاب: شرح كتاب سيبويه
التصنيف : نحو
المؤلف : أبو سعيد السيرافي
المحقق : أحمد حسن مهدلي
وعلي سيد علي
الناشر : دار الكتب العلميـة – بيروت
عدد الصفحات: 2520 (5 أجزاء)
سنة الطباعة : 2008
بلد الطباعة : لبنان
الطبعة : الأولى

ISBN 2-7451-5251-3 (10 dig)
ISBN 978-2-7451-5251-0 (13 dig)

دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
٢٠٠٨م - ١٤٢٩ هـ

دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah**

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax:+961 5 804813
P.o.Box:11-9424 Beirut-lebanon
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون ، القبة،
مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٨١٠/١١/١٢ ٨٠٤ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨١٣ ٨٠٤ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ٩٤٢٤-١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

http://www.al-ilmiyah.com
sales @al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب ما ينتصبُ انتصاب الاسم بعد المقادير

وذلك قولك: ويحهُ رجلا! ولله دره رجلا! وحسبك به رجًلا! وما أشبه ذلك، وإن شئتَ قلت: ويحَه من رجل! وحسبَك به من رجلٍ! فتدخل (من) هاهنا كدخولها في (كم) توكيدًا وانتصب الرجلُ لأنه ليس من الكلام الأول، وعمل فيه الكلام الأول فصارت الهاء بمنـــزلة التنوين، ومع هذا -- أيضا- أنك إذا قلت: ويحَه! فقد تعجبت وأبهمت، من أي الأمور تعجبت؟ وأي الأنواع تعجبت منه، فإذا قلت: فارسًا أو حافظًا فقد اختصصت ولم تبهم، وبينت في أي نوعٍ هو. ومثل ذلك قول عباس بن مرداس:

ومَــرةٌ يحمِيـــهم إذا مـــا تبدّدُوا ويطعُنهم شزْرًا فأبرحتَ فارسا[1]

كأنه قال: فكفى بِكَ فارسًا، وإنما يريد: كفيت فارسًا، ودخلته هذه الباء توكيدًا.

ومثل ذلك قول الأعشى:

تقـــول ابنتِي حـــين جَدّ الرحيلُ فأبرحتَ ربًا وأبرحتَ جارا[2]

ومثله: أكرِمْ به رجلا.

قال أبو سعيد: جميع ما ذُكر في هذا الباب من الهاءات إنما هو ضمير ما قد ذُكر، وإنما يجري ذكر رجل - زيد أو عمرو أو غيرهما - فيبقي عليه ويذكر اللفظ الذي يستحق به المدح فيقال: ويحهُ رجًلا! فإذا قلت ذلك دللت على أنه محمود في الرجال، متعجب من فضله.

وإذا قلت: ويحه فارسًا أدلَلْتَ على أنه متعجبٌ منه في فروسيته.

وإذا قلت: ويحه حافِظًا! فالتعجب وقع من حفظه دون سائر الأشياء فيه.

وكذلك لو قلت: ويح زيد بزّازًا! كأن المدح له والتعجب منه وقع في البزِّ، وقد

---

(١) البيت في الكتاب ١/٢٩٩، والمقتضب ٢/١٥١، والأصمعيات ٢٠٦.

(٢) البيت في ابن يعيش ٧/١٠٨، الكتاب ١/ ٢٩٩، والنوادر لأبي زيد ٥٥.

يكون مذمومًا مقصرًا في غيره، فلذلك صار المنصوبُ به على التمييز؛ لأنه يقتضي الجنس الذي يذكره ويَعْلم المعنى الذي مدح به، وهو يشبه باب (نعمَ رَاجلا وبئسَ غلامًا).

ولو قال قائل: ويحَ زيد ولله درهُ وحسبك به، لم يجر بأي شيء مدحه وكان مبهمًا وصار بمنـــزلة قولك: عندي عشرونَ بغير تفسير، فإذا فسرته صار بمنـــزلة عشرين غلامًا، وإنما أُدخلت (مِنْ) في هذا الباب؛ لأنه قد يجوز حمل المنصوب فيه على الحال إذا قلت حسبُك به فارسًا، وحسبُك به معينًا، وتنصبه على الحال كما تقول احسبني زيد فارسًا، وكفاني مُعينًا، أي في هذه الحال فأدخلوا (مِن) ليعلم أنها تزاد للدلالةِ على الجنس المستحق به المدح دون الحالِ، وكذلك يجوز دخول (مِنْ) في كل ما كان من المقادير يكون المنصوب فيه هو الأول وكقولك: لي مثلُه رجلا، ولي ملؤه عسلا؛ لأنه قد يجوز أن يقع فيه ما يذهب به مذهب الحال، كقولك لي مثل زيد أخًا وصديقًا، فيكون دخول (مِنْ) لتحقيق باب التفسير وقد ذكرت (مِنْ) في كائن (وكَمْ) مثلها.

وقال أبو العباس محمد بن يزيد: دخول مِنْ في (كائِن) و(كَمْ) و(كذا كذا) مِنْ درهم لِمَا منعته هذه الحروف من التمكن، فعوضت هذا كما عوضت أن يعملَ فيما فُصِل بينه وبينها. نحو: كَمْ في الدار - رجلا -.

وأما راقودُ من خَلٍّ وموضع كفٍّ من سحابٍ، فإن ذلك جنسٌ يستوي تعريفُه وتَنكِيره، وجمعه وواحده، ألا ترى أنه يستوي في المعنى المفهوم عنك أن تقول: اصطنعت بالخَلِ وبِخَلٍّ، وشربت ماءً وشربت الماءَ. وأما (عشرون) وما جرى مجراها من المقادير المعلومة، فإذا دخلت (مِنْ) بعدها وقع على الجنس والجمع الذي يكون المميز تقول: عندي عشرونَ من الدراهِم، وخمسونَ من الثيِاب، ولو قلت: عشرون من درهمٍ، وخمسون من ثوب لم يجز.

ومن الفرق بين: عشرينَ وما جرى مجراها من الأعداد المعلومة وبين كَمْ وكأيٍّ وكذا وكذا ونحو ذلك، أن العشرين قد عُرِف مقدارها، وإنما تدخل (مِنْ) على النوع الذي (العشرونَ بعضُه) فتَحتاجُ أن تكون أكثر من العشرين في اللفظ.

(وكم) مبهمٌ، يجوز أن يكون جوابها واحدًا، كقولك: كم غلامًا عندك؟ فيقول المجيب: غلامٌ أو غلامانِ. إلا أنه يجوز أن تقول: عندي عشرون من درهم ودينار ومن غلام وجارية على غير التمييز، ولكن على قولك: من بِين درهم ودينار، وليس ذلك بمنـــزلة ما أخلصته لجنس، ولكن يقع كما يقع في غير التمييز، كقولك: الناسَ من بين

قائم وقاعد، والمال عندي من ذهبٍ وفضة. فاعرف ذلك، إن شاء الله.

وقوله: فأبرحتَ فارسًا وأبرحَت رَبًّا، هو مأخوذ من البرْح وهو الشدة التي يتعجب منها، وقد استعمل البرح والبرحين في أسماء الدواهي.

فإذا قيل: أبرحتَ فارسًا فقد تعجب من فروسيته وأنه أتى فيها بما لم يأت به غيره. كما قيل: كفى باللهِ شهيدًا! وكفى بالشيب واعظًا! ومعناه: كفَى اللهَ، وكفى الشيبُ، وعلى هذا تقول: كفى بك فارسًا وكفيت فارسًا، وهو مثل: أبرحت فارسًا.

هذا بابُ ما لاَ يعمل في المعروف إلا مُضمرًا

وذلك لأنهم بدءوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير، وذلك نَوَوا، فجرى ذلك في كلامهم هكذا، كما جرت (إنَّ) مجرى الفعل الذي تقدم مفعولُه قبل الفاعل، فلزم هذا هذه الطريقة في كلامهم كما لزمت (إنَّ) هذه الطريقة في كلامهم.

وما انتصب – في هذا الباب– فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب: حسبك به، وويحَه، وذلك قولهم: نِعم رجلا عبد الله، كأنك قلت: حسبُك به رجُلا عبد الله؛ لأن المعنى واحد.

ومثل ذلك: رُبَّه رجلا، كأنك قلت: وَيحَه رجلا في أنه عَملَ فيما بعده لا في المعنى. وحسبك به رجلا مثل: نعم رجلا في المعنى وفي العمل، وذلك أنهما ثناء في استيجابهما المنـــزلة الرفيعة، ولا يجوز لك أن تقول: نعم، ولا رُبه، وتسكت؛ لأنهم إنما بدءوا بالإضمار على شريطة التفسير، وإنما هو إضمار مقدم قبل الاسم، والإضمار الذي يجوز السكوتُ عليه إضمار بعد ما ذكر الاسم مظهرًا، والذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر.

ومما يضمر لأنه يفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهرًا قول العرب: إنه كرام من قومك، وإنه ذاهبةٌ أمتك، وفاعلةٌ فلانة، فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرت بعد الهاء. كأنه في التقدير – وإن كان لا يتكلم به – قال: إن الأمر ذاهبةٌ أمتك وفاعلة فلانة فصار هذا الكلام كله خبرًا للأمر، فكذلك ما بعد الهاء في موضع خبره.

وأما قوله: نعم الرجلُ عبدُ الله فهو بمنـــزلة: ذهَب أخوهُ عبد الله. عَمِل (نعم) في الرجل ولم يعمل في (عبد الله).

وإذا قال: عبدُ الله نعمَ الرجلُ فهو بمنـــزلة عبدُ الله ذهب أخوُه، وكأنه قال:

نعم الرجلُ فقيل لك من هو؟ فقال: عبد الله.

وإذا قال: عبدُ الله فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم الرجل، فنعم تكون مرة عاملةً في مضمر يفسره ما بعده، فتكونُ هي وهو بمنــزلة: ويحَهِ ومثلَه، ثم يعملان - في الذي فسر المضمر - عملَ مثله وويحه إذا قلت: لي مثله عبدًا، ويكون مرة أخرى يعمل في المظهر لا يجاوزه فهي بمنــزلة: رُبَّه رجلا، ومرة بمنــزلة: ذهب أخوه، فتجري مجرى المضمر الذي قُدّم لما بعده من التفسير، وسد مكانه؛ لأنه قد بينه؛ وهو نحو قولك: أزيدًا ضربته؟ واعلم أنه محال أن تقول: عبدُ الله نعم الرجلُ والرجلُ غيرُ عبد الله، كما أنه محال أن تقول: عبد الله هو فيها وهو غيره.

واعلم أنه لا يجوز أن تقول: قومك نِعم صغارُهم وكبارهم، إلا أن تقول: قومُك نعم الصّغار ونعم الكبار وقومُك نعم القوم؛ وذلك لأنك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلُّهُم صالح.

كما أنك إذا قلت: عبد الله نعم الرجلُ، فإنما تريد أن تجعله من أمةٍ كلهم صالح، ولم ترد أن تعرف شيئًا بعينه بالصلاح بعدَ نِعمْ.

مثل ذلك قولك: عبد الله فارهُ العبد فاره الدابة، فالدابة لعبد الله، ومن سببه، كما أن الرجل هو عبد الله حين قلت: نعم الرجل، ولست تريد أن تخبر عن عبد بعينه ولا عن دابة بعينها، وإنما تريد أن تقول: أن في ملك زيدًا لعبد الفاره والدابة الفارهة، إذا لم ترد عبدًا بعينه ولا دابة بعينها.

فالاسم الذي يظهر بعد (نِعْمَ) إذا كانت: نعم عاملة الاسم الذي فيه الألف واللام نحو: الرجلُ، وما أضيف إليه، وما أشبهه نحو: غلام الرجل إذا لم ترد شيئًا بعينه.

كما أن الاسم الذي يظهر في (رُبَّ) قد يُبدأ بإضمار رجل قبله حين قلت: رُبَّه رجلا لما ذكرتُ لك، وتبدأ بإضمار رجلٍ في (نعم) لما ذكرت لك.

فإنما منعك أن تقول: نعم الرجل إذا أضمرت، أنه لا يجوز أن تقول: حسبك به الرجل إذا أردت معنى: حسبُك به رجلا.

ومن زعم أن الإضمار الذي في (نِعم) هو عَبد الله -فقد ينبغي له أنُ يقول: نعم عبدُ الله رجلا، وقد ينبغي له أن يقول: نعم أنت رجلا، فتجعل (أنت) صفة للمضمر.

وإنما قبح هذا المضمر أن يوصفَ؛ لأنه مبدوءٌ به قبل الذي يفسره، والمضمر المقدّم قبل ما يفسره لا يوصف؛ لأنهم إنما ينبغي لهم أن يبينوا ما هو.

فإن قال قائل: هو مُضمر مقدم وتفسيره: عبدُ الله (بدلا) منه (محمولا) على نعم، فأنت قد تقول: عبدُ الله نعم رجلا فتبدأ به، ولو كان (نعم) بمضمر لعبد الله لما قلت: عَبد الله نعمَ الرجلُ فترفعه، فعبد الله ليس من (نعم) في شيء. والرجل هو: عبدُ الله ولكنه منفصل منه كانفصال الأخ منه إذا قلت: عبدُ الله ذهبَ أخوه فهذا تقديره، وليس معناه كمعناه، ويدلك على أن عبد الله ليس تفسيرًا للمضمر أنه لا تعمل فيه نعمَ بنصب ولا برفع ولا يكون عليها أبدًا في شيء.

واعلم أن (نِعْمَ) تؤنث وتذكر، وذلك قولك: نعمت المرأةُ، وإن شئت قلتَ: نعَم المرأة كما قالوا: ذهبَ المرأة. والحذف في (نعمتْ) أكثر.

واعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين في (نعم) لا تقول: نعمُوا رِجالا يكتفون بالــذي يفـسره كمــا قالوا: مررت بكلٍّ. كما قال تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[1] فحذفــوا علامة الإضمار، وألزموا الحذف كما ألزموا (نعم) و(بئس) الإسكان وكما ألزموا (خذ) الحذف.

ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم.

وأصــل نعْــم وبــئس: نَعِــم وبَئِس، وهما الأصلان اللذان وصفا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى.

وأما قولهم: هذه الدارُ نعمت البلدُ، فإنه لما كان البلد الدار أقحموا التاء فصار كقولك: من كانت أمك وما جاءت حاجَتَك؟

ومن قال: نعم المرأة قال: نعم البلد، وكذلك: هذا البلدُ ونعم الدار، كانت البلد ذكرت فلزم هذا في كلامهم لكثرته ولأنه صار كالمَثَل، كما لزمت التاء في: ما جاءت حاجتُك؟

ومثل ذلك قول الشاعر وهو لبعض السعديين:

هَــلْ تعرفُ الــدارَ يُعفيها المورْ

---

(١) سورة النمل، من الآية ٨٧.

لكلِّ ريحٍ فيه ذيلٌ مسفورْ
والدخْن يومًا والعجاج المهموْر[١]

قال (فيه) لأن الدار مكان فحماه على ذلك.

وزَعم الخليلُ أن حَبَّذا بمنزلة: حبّ الشيء، ولكن (ذا) وحَب بمنزلة كلمة نحو (لولا) وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابنَ عَمٍّ، فالعم مجرور.

ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبَّذا ولا تقول: حبِذه؛ لأنه صار مع (حَبّ) على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل. وسألته عن قول الراعي:

فأومأتُ إيماءً خفيًّا لحَبْتَرٍ ولله عينا حبترٍ أيما فتى[٢]

فقال: (أيما) تكون صفة للنكرة وحالا للمعرفة، وتكون استفهامًا مبنيًّا عليها، ومبنيةً على غيرها، ولا تكون لتبين العدد ولا في الاستثناء نحو قولك:

أتوني إلا زيدًا. ألا ترى أنك لا تقول: له عشرون أيما رجل، ولا أتوني إلا أيما رجل.

فالنصب في: لي مثلَه رجلا كالنصب في: عشرين رجلا، فأيما لا تكون في الاستثناء ولا تختص بها نوعًا من الأنواع ولا يفسر بها عدد.

وأيما فتى: استفهام. ألا ترى أنك تقول: سبحانَ الله ما هو ومن هو؟ فهذا استفهام فيه معنى التعجب، ولو كان خبرًا لم يجز ذلك؛ لأنه لا يجوز في الخبر أن تقول: مَن هو؟ وتسكت.

وأما أحدٌ وكَرَّاب وأرَم وكتيُعُ وعريُبُ وما أشبه ذلك فلا يقعن واجباتٍ ولا حالا ولا استثناء. ولا يستخرج به نَوعٌ من الأنواع فيعملُ ما قبله فيه عمل عشرينَ في الدرهم، إذا قلت: عشرون درهمًا.

ولكنهن يقعن في النفي مبنيًّا عليهن ومبنية على غيرهن، فمن ثم تقول. وما في الناس مثله أحدٌ، حملت (أحدًا) على مثل ما حملت عليه (مثلا)، وكذلك: ما مررت بمثلك أحدٍ. وقد فسرنا لِمَ ذلك، فهذه حالها كما كانت تلك حال إنما.

---

(١) الرجز منسوب إلى حميد بن الأرقط في الكتاب ١/٣٠٢، والمخصص ١٧، والنوادر لأبي زيد ٢٣٦.

(٢) البيت في الأشموني ١/١٦٨، وشواهد العيني ٣/٤٢٣، وتاج العروس (حبتر).

فإذا قلت: لي عسل ملء جرة، وعليه دين شعر كلبين، فالوجه الرفع لأنه وصف، والنصب يجوز كنَصْبِ: عليه مائة بيضًا.

وإن شئت قلت: لي مثله عبد، فرفعت وهي كثيرة في كلام العرب، وإن شئت رفعته على أنه صفة، وإن شئت كان على البدل.

فإذا قلت: عليها مثلها زيدٌ، فإن شئت رفعت على البدل، وإن شئت رفعت على قوله: ما هو؟ فتقول: زيدٌ أي هو زيدٌ، ولا يكون (الزيد) صفةً لأنه اسمٌ والعبد يكون صفة؛ تقول: هذا رجل عبد".

قال أبو سعيد: اعلم أن (نعم وبئس) فعلان ماضيان موضوعان للمدح والذم، فـ(نعم) للمدح العام، وبئس (للذم العام) ومبناهما على فَعِل في الأصل، وفي كل واحد منهما أربع لغات فَعِل: نَعِم وبَئِس. وفِعْل: نِعم وبِئس، وكذلك كل ما كان من الأسماء والأفعال على فعل وثانيه حرف من حروف الحلق ففيه أربع لغات.

فالاسم نحو: فخذ يقال فيها: فَخِذ وفِخِذ وفخْذ وفِخْذ والفعل نحو: شَهَد وشَهِد وشِهْد وشَهْد.

وإنما ألزموها الإسكان لكثرة استعمالها تخفيفًا. وقد جاء على الأصل.

فقل لبني قيسٍ على ما أصابَ الناسَ مــن شُرٍّ وضُرٍّ
ما أقلَّت قــدمُ ناعلهَا نعِمَ الساعونَ في الأمر المبُّر[1]

ويلزم باب نعم وبئس ذكر شيئين:

أحدهما: الاسم الذي يستحق به المدح أو الذم. والآخر: الممدوح أو المذموم.

وذلك قولك: نِعم الرجلُ زيدٌ ونعم البزازُ أخوكَ. وبئس الخادم غلامك. فالذي يستحق به المدح أو الذم هو الاسم الذي تعمل فيه نعم أو بئس، وهو الدال على المعنى الذي يستحق به المدح أو الذم والآخر هو زيد.

فإذا قلت: نعم البزاز زيد، فالمعنى الذي استحق به المدح البزاز أنه محمود في البزازين. والمستحق للمدح هو زيد، ولا بد من الإتيان بهما جميعًا.

فإذا قلت: نعم البزازُ زيدٌ (فنعم) فعل ماض و(ابزاز) فاعله وهو دال على المعنى المستحق به المدح، وزيد مرفوع على أحد وجهين:

---

(١) البيتان لطرفة في الخزانة الشاهد ٧٥٩، وشواهد المقتضب ٢/١٤٠، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٥.

- إما أن يكون مبتدأ النيةُ فيه التقديم، ونعم الرجل خبره فيكون تقديره:

زيد نعم الرجل ثم أخرته على هذه النية.

- وإما أن يكون على كلامين، كأنك لما قلت: نِعم الرجل فأبهمته ولم يُعرَّف به شيء بعينه قيل لك: من هو؟ فقلت: زيد. على تقدير: هو زيدٌ.

ورد أبو العباس محمد بن يزيد - على سيبويه - ترجمة الباب وألزمه فيه المناقضة؛ لأنه قال: هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا ثم جاء بعده:

نعم الرجلُ عبدُ الله فجاء بالرجل مظهرًا.

والذي أراده سيبويه: أنه لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا إذا بني ذاك المعروف على أن يفسر بما بعدَه ولا يكون ذاك إلا مضمرًا. وشبهه بقولك: إنه كرام قومك، وإنه ذاهبة أمتك، فالهاء إضمار الحديث الذي يأتي بعده ولا يجيء إلا مضمرًا؛ لأنه قد لزمه التفسير.

وكذلك الاسم الذي تعمل فيه (نعم) ويبنى على التفسير لا يكون إلا مضمرًا.

قال: فإن قال قائل: قد ذكرتم في قولنا: نعم الرجل زيدٌ وجهين: أن زيدًا مبتدأ في نية التقديم وتقديره: زيد نعم الرجل. فهل يجوز على هذا القياس أن تقول: زيدٌ قام الرجل، فالجواب أن هذا لا يجوز لأنه ليس في الخبر ما يعود إلى الاسم.

فأما زيد نعم الرجل فالضرورة فيها خاصة أدت إلى جعل الظاهر بمنـزلة المضمر؛ لأن في شرط (نِعْم وبِئسْ) أن يقع بعدهما ما يدل لفظه على الجنس الذي يستحق به المدح والذم فلا بد من ذكر ذلك الظاهر.

وصار ذكر الظاهر بمنـزلة المضمر الذي ينعقد به خبر الابتداء.

ومن أجل ذلك قال سيبويه: **عبد الله نعم الرجل، الرجل هو: عبد الله لأن الرجل قد قام مقام ضميره.**

وأما قوُلهم: نعم رجلا عبدُ الله فإن في (نِعْمَ) ضميرًا قدم على شريطة التفسير، وتفسيره: النكرة التي بعده. والمضمر فيها معرفة من لفظ تلك النكرة.

ومما قدم من الضمائر على شريطة التفسير: إنه كرام قومك وإنه ذاهبة فلانة. ومنه قولهم: رُبَّه رجلا. وليست الهاء بضمير شيء جرى ذكره، لو كانت ضميرَ شيء قد جرى ذكره لصارت معرفة، ولم يجز أن تلي (رب) لأنها لا يليها إلا نكرة. ولكنها

ضمير مبهم. أشبهت بإبهامها النكرات؛ لأنك إذا قلت: ربه رجلا احتاج إلى أن تفسره بغيره فضارع النكرات إذا كانت لا تخص (كما أن النكرات لا تخص) ومعنى: رُبّه رجلا: رب رجلٍ.

وقال أبو إسحاق الزجاج: معنى: رُبّه رجلا. أقلِل به في الرجالِ.

ومن أجل ما وُضِعت له (نعم وبئس) من دلالة ما بعدهما على الجنس على معنى المدح والذم احتيج إلى أن يكون ما يرتفع بهما من أسماء الأجناس أو الصفات أو ما كان مضافًا إلى ذلك.

ولا يجوز أن ترفع بهما الأعلام ولا المبهم ولا المكني ولا المضاف إلى شيء من ذلك؛ لأنه ليس في شيء منه معنى يقع به مدح ولا ذم.

فلذلك لم يجز: نعِمتُ ولا نَعمتَ ولا نعم زيدٌ ولا نعم هذا ولا بئس غلام هذا.

وإنما يأتي على ما يتحصل به معنى عام يقع به المدح والذم كقولك: نعِم الغلامُ، ونعم غلام الرجل، ونعم الصديقُ وما أشبه ذلك.

وأما علامة التأنيث التي تلحق الفعل فإنها تلحق نعم وبئس إذا كان بعدهما مؤنث كقولك: نعمت المرأة وبئست الجارية، وحذف علامة التأنيث منهما أحسن وأكثر من حذفهما من سائر الأفعال لنقصان تمكنهما في الأفعال. وبطلان استعمال المستقبل منهما وذلك أنّ دخول علامة التأنيث في المستقبل أقوى منه في الماضي؛ لأن علامة التأنيث في الماضي زيادة وفي المستقبل وضع حرفٌ مكان حرف؛ وهو التاء مكان الياء، فلخفة تكلف العلامة في المستقبل صارت ألزم.

ولما كانت (نعم وبئس) لا مستقبل لهما صار: نعم المرأة وبئس الجاريةُ أحسنَ من قام المرأة وذهب الجارية؛ لأنك في المستقبل يلزمك: تقوم المرأة وتذهبُ الجارية، وليس ذلك في نِعم وبئس.

فإن قال قائل: لِم لمْ يكن لهما مستقبل؟ والأفعال لا تمتنع من الاستقبال إذا أريد بهما الاستقبال؟ قيل له: المانع من الاستقبال أنهما وصفا للمدح والذم ولا يصح المدح والذم إلا بما قد وجد وثبت في الممدوح والمذموم.

وفيما قاله سيبويه: **هذه الدار نعمت البلد. قال ذو الرمة.**

أو حُـــرَّةٌ عيطلُ ثبجاء مجفرةٌ دعائمُ الزور نعمتُ زورقُ البلدِ[١]

وأما (حبذا) فإن (حب) فِعل (وذا) فاعل، وبني معه وجعلا جميعا بمنـــزلة شيء واحد يقع موقع اسم مبتدإٍ في الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث والمذكر بلفظ واحد في معنى المدح والحمد.

فإذا قيل: حبذا زيدٌ فكأنه قال: المحمود زيد، وإذا قال: حبذا الزيدان فكأنه قال: المحمودانِ الزيدان، وإذا قال: حبذا هندٌ فكأنه قال: المحمودةُ هند، وإذا قالَ حبذا الهنداتُ فكأنه قال: المحموداتُ الهنداتُ.

وناب لفظ (حبذا) عن ذلك كله وجرى مجرى الفعل للذي جعل مع الحرف كشيء واحد، فجرى مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث والمذكر على لفظ واحد، وذلك (هَلُمّ) في لغة أهل الحجاز للرجل الواحد والاثنين والجماعة، قال الله تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[٢] .

وذكر من الأسماء التي لا تستعمل إلا في النفي أسماء ليبين حكمها ومواقعها.

والذي ذكر: أحد وكراتُ وأرم وكتيع وعريب، ومثله: ما بالدار دَبيح ودَبى وطوِيٌّ وطوريَ وطَرِأني، ولا يقعن إلا في المواضع التي ذكرها من النفي.

وقد يَصِحُّ في النفي ما لا يصح في الإيجاب كقولك: مررت برجل قائم ولا مضاجع، وزيد لا أسودَ ولا أشقرُ. ولا يجوز: مررت بقائم مضطجع وزيد أسود أشقر.

وإنما كان كذلك لأنه يجوز نفي الضرين في الأشياء التي يتعاور فيها ثلاثة أضداد فصاعدًا. والموجود منه واحد والماضي منفي كالألوان والأكوان في الأماكن؛ لأن الألوان كثيرة كالسواد والبياض والحمرة والخضرة والصفرة وغير ذلك، ولا يكون الشيء إلا على واحدٍ منها موجود فيه، وكذلك أكوان الأماكن كثيرة غير محصلةٍ نحو كونه ببغداد بالكوفة وبمكة وبمصر وأندلس، ولا يوجد إلا في واحد منها.

ويجري مجرى هذا من غير الأناس ما عليها من الحلي: هلبسيسة ولا خربصيصة وما به ظبظاب[٣] وما به وذَية[٤] ، وغير ذلك مما تحيط به كتب اللغة.

---

(١) البيت في ديوانه ١٤٦، وابن يعيش ١٣٦، والخزانة الشاهد ٧٦٩.

(٢) سورة الأحزاب، من الآية ١٨.

(٣) ما به ظبظاب: ما به قلبه: داء يتقلب منه على فراشه.

(٤) ما به وذية: إذا شفي من المرض.

ولا يدخل على شيء فيه من العوامل إلا ما كان متصلا بالجحد كقولك: ما بالدارِ أحد وما رأيت بها عربيًا، وما بها تومريًا أحسن من زيدٍ.

وقد ذكرت في أول الكتاب من ذلك ما فيه كفاية.

وتركت من الباب ما كلام سيبويه فيه مفهوم.

هذا باب النفي «بـلا»

و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم: لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنـــزلة اسم واحد نحو: خمسة عشر؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما أجري مجراه؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة و(لا) وما تعمل فيه في موضع ابتداء.

فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر. (فلا) لا تعمل إلا في نكرة كما أن (رب) لا تعمل إلا في نكرة. وكما أن (كم) لا تعمل – في الخبر والاستفهام – إلا في نكرة. لأنك لا تذكر بعد (لا) –إذا كانت عاملة– شيئًا بعينه كما لا تذكر ذلك بعد (رب).

وذلك لأن (رب) إنما هي للعدَّة بمنـــزلة (كم) فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها كما خولف بـــ (أيهم) حيث خالفت (الذي) وكما قالوا "يا الله" حين خالفت ما فيه الألف واللام.

وسترى أيضًا نحو ذلك إن شاء الله.

فَجُعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها كما قالوا: "يا ابن أم" فهي مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الآخر.

وخولف بخمسة عشر لأنها إنما هي خمسة وعشرة "فلا" لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جوابٌ – فيما زعم الخليل – لقوله: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة.

واعلم أن (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما إنك إذا قلت: هل من رجل فالكلام في موضع اسم مرفوع مبتدأ، وكذلك "ما من رجل" و"ما من شيء" والذي يبنى عليه في زمان أو مكان ولكنك تضمره وإن شئت أظهرته وكذلك "لا رجل" و"لا شيء" إنما تريد لا رجل في مكان ولا شيء في زمان.

والدليل على أن "لا رجل" في موضع اسم مبتدأ و"ما منْ رجل" في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم: قول العرب من أهل الحجاز "لا رجلَ أفضلً منك".

وأخبرنا يونس إن من العرب من يقول:

ما من رجل أفضل منك وهل من رجل خير منك.

كأنه قال: ما رجل أفضل منك وهل رجل خير منك.

واعلم أنك لا تفصل بين "لا" وبين المنفي كما لا تفصل بين "من" وما تعمل فيه وذلك أنه لا يجوز أن تقول في الذي هو جوابه: هل من فيها رجل؟

ومع (ذا) أنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنـــزلة خمسة عشر فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة و"عشر" بشيء من الكلام لأنها مشبهة بها.

قال أبو سعيد: "لا رجل في الدار" جواب "هل من رجل في الدار" وذلك أنه إخبار وكل إخبار يصح أن يكون جواب مسألة.

ولما كان "لا رجل في الدار" نفيًا علمًا كانت المسألة عنه مسألة عامة ولا يتحقق لها العموم إلا بإدخال "من".

وذلك إنه لو قال في مسألته: هل رجل في الدار؟ جاز أن يكون سائلا عن رجل واحد. كما تقول: هل عبد الله في الدار؟ وهل أخوك في الدار؟

فالذي يوجب عموم المسألة دخول "مِنْ" لأنها لا تدخل إلا على واحد منكور في معنى الجنس، ولا تدخل على معروف، لا تقول: هل مِنْ عبد الله في الدار؟ وهل من أخيك؟

وسبيل الاستفهام سبيل الجحد تقول: ما في الدار رجل، فيحتمل العموم ويحتمل أن يكون رجلا بعينه، كقولك: "ما في الدار عبد الله"، فإذا قلت: ما في الدار من رجل لم يكن إلا عمومًا.

ولما كان: لا رجل في الدار جواب هل من رجل في الدار؟ وهل من رجل معبرًا عن: هل رجل في الدار؟ بإدخال عامل عليه يخرجه إلى تحقيق عموم المسألة جعل معبرًا عن الابتداء ليدل على عموم النفي، فلم يبق بعد الرفع إلا النصب والخفض، فعدلوا عن الخفض؛ لأن الباب في حروف الخفض أن لا تأتي مبتدأة وإنما تأتي في صلة شيء؛ كقولك أخذت من زيد، ومضيت إلى عمرو. أو زائدة بعد شيء كقولك: هل من رجل في الدار

أو ما من رجل في الدار.

ونصبوا بحرف النفي الذي هو جواب؛ إذ في حروف الجحد ما يعمل في الأسماء الرفع والنصب وهو (ما) في لغة أهل الحجاز على أن (لا) تعمل الرفع والنصب بمعنى (ليس) وسنقف على ذلك إن شاء الله.

ولما نصبوا بها (وكان الناصب بها لا يعمل) لم تعمل إلا في نكرة على سبيل حرف الخفض الذي في المسألة، والخافض والمخفوض بمنــزلة شيء واحد؛ لأن مجرى حرف الخفض وما خفضه كمجرى المضاف والمضاف إليه. جُعِل (لا) وما نصبته بمنــزلة شيء واحد. ودلوا على جعلهما كشيء واحد بحذف التنوين مما بعدها ولم يقولوا في الجواب: لا من رجل؛ لأن التعبير الذي يكون "بمن" يحصل "بلا" فاكتفوا بتأثير "لا" في الاسم الذي بعدها عن إدخال (من).

واختلف أصحابنا في فتحة الاسم المبني مع (لا).

فقال أبو العباس محمد بن يزيد إنها بناء.

وقال أبو إسحاق الزجاج إنها إعراب.

وقد سقت كلامهما على ما حكى أبو بكر مبرمان عنهما:

قال أبو العباس: "الذي أوجب لــ (لا) أن تعمل: إنها وليت الأسماء فلم تفارقها وكل شيء ولي شيئًا فلم يفارقه وجب أن يعمل فيه. والذي أوجب لها النصب: أنها داخلة على مبتدإ وخبر، وكل داخل على مبتدإ وخبر يجب أن يعمل النصب إذا ولي الأسماء دون الأفعال نحو: ليت وإنَّ وكأن "ومضارعتها" "أن" إنها لا تلي الأفعال.

والذي أوجب البناء أنها خالفت العوامل؛ لأن العوامل تتصرف، وتصرفها أنها تلي المعارف والنكرات، كقولك: "إنَّ زَيْدًا" و"إنَّ رجلا" و"لا" هذه لا تفارق النكرات، فلما لزمت النكرة هذا اللزوم وخالفت نظائرها من الحروف العوامل في الأسماء فعل بها ذلك.

وقال أبو إسحاق الزجاج "ليست مبنية وإنما شبهها بخمسة عشر -يعني سيبويه- لأنها لا تفارق مَا تعمل فيه كما أن خمسة لا تفارق عشر" واحتج أبو إسحاق بقولك: لا رجل وغلامًا عندك، ولا رجل ظريفًا عندك واستدل بعطف المعطوف عليه أنه معرب.

قال أبو بكر: "فقلت له: فأنت تقول: لا رجل ظريف عندك، فَبَنْي "رجل" مع "ظريف"...... قال: "هذا قول بعضهم ويحتاج أن ننظر فيه".

وقال -أيضًا- أبو إسحاق: "إنما حذفت التنوين للفرق بين معنيين" أي: لتفرق بين الذي هو جواب "هل من رجل"؟ وبين الذي هو جواب "هل رجل"؟

قال أبو سعيد: "قد سقت كلام هذين. والذي عندي: أن الفتحة في الاسم بعد (لا) إعرابٌ وهو مذهب سيبويه لأنه قال "فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازم.

قال أبو سعيد: قد يعمل العامل في الشيء ويمنع التصرف الذي لنظائره ولا يكون ذلك مبطلا لعمله كقولك: حبذا زيد.

"حب" فعل ماضي و"ذا" فاعله وجعلا جميعًا كشيء واحد، ولا يُغَيَّر في التثنية والجمع والتأنيث، ولا يمنع ذلك من أن يكون "حب" قد عمل في "ذا" ومنع التنوين لما ذكرته لك من الدلالة على جعلهما كشيء واحد على مذهب (لا) المقابلة حرف الجر وما بعده في قولك هل من رجل في الدار"؟

وقد أجمعوا على أن ما بعد (لا) إذا كان مضافًا أو كان تمامه بشيء يتصل به أنه منصوب معرب، وأن ما لم يكن من ذلك مضافًا فالتنوين يدخله، وذلك قولك: لا غلام رجل في الدار ولا خيرًا من زيد عندنا، وله باب يأتي فيما بعد.

وقوله: و(لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء.

إن قال قائل: أنتمُ تزعمون أنَّ "ليت" و"لعل" و"كأن" إذا دخلن على المبتدإ وخبره غيرن معنى الابتداء حتى لا يعطف على موضع الابتداء كما يعطف في (إن) و(لا) حرف جحد دخل على الابتداء فهلا غَيَّر موضع الابتداء؟

والجواب: أن هذه الحروف لها معان لا تصح في الأسماء إذا كانت مبتدأة وقد يصح الابتداء فيها مع الجحد كقولك: لا زيد في الدار ولا عمرو.

ويقال: أقل رجل يقول ذلك. وأقل مبتدإ وفيه معنى الجحد؛ لأن معناه: ما يقول ذاك أحد "ولا" أيضًا جَوابُ حرف دخل على مبتدإ وخبر لأن قولك: هل من رجل في الدار؟ "من رجل" في موضع مبتدإ و"في الدار" خبره و"لا" عملت في "رجل" وفيها جحد فقابلت (لا) (هل) في الجواب وقابلت (من) في العمل فصار "لا رجل" بمنـــزلة "هل من رجل؟" في عملهما فيما بعدهما.

وأما استدلال سيبويه على أن "لا رجل" في موضع اسم مبتدإ في لغة بني تميم بقول العرب من أهل الحجاز:

لا رجلَ أفضلُ منك فكان بنو تميم يقولون: لا رجلَ ويسكتون عن إظهار الخبر، واحتج بلغة أهل الحجاز لأنهم يظهرون الخبر.

وذكر أبو بكر مبرمان عن أبي العباس محمد بن يزيد: أنه زعم أن "لا" تعمل رفعًا

ونصبًا كما تعمل "إن" وقد يجوز "أفضلُ منك" أن يكون رفعًا "بلا" ويجوز أن يكون رفع بخبر الابتداء لأن "لا" وما بعدها في موضع مبتدإٍ.

هذا باب المنفي المضاف بـ (لام) الإضافة

اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت:

لا غلام لك، كما يقع من المضاف إلى اسم وذلك إذا قلت: لا مثل زيد.

والدليل على ذلك قول العرب: لا أبا لَك ولا غلامَيْ لك. وزعم الخليل أن التنوين إنما ذهب للإضافة؛ ولذلك لحقت الألف الأب التي لا تكون إلا في الإضافة.

وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أبَاكَ في معنى لا أبَا لكَ، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطًا كسقوطه في "لا مثل زيد" فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذ كان المعنى واحدًا وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي ثنى به في النداء.

ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن يجيئوا به وذلك قولهم:

يَا تيم تيم عديٍّ... (١)

وبمنـــزلة الهاء إذا لحقت "طلحة" في النداء لم يغيروا آخر "طلحة" عما كان عليه قبل أن تلحق وذلك قولهم (في بيت النابغة):

كِلِيني لهم يا أُمَيْمَةَ نَاصِـــــبِ .... (٢)

ومثل هذا: "اللام" قول الشاعر إذ اضطر:

.... يَا بُؤسَ لِلجَهْلِ ضرَارًا لأقوام (٣)

حملوه على أن اللام لو لم تجئ لقلت يا بؤس الجهل.

---

(١) جزء بيت لجرير في قصيدة له في هجاء عمر بن لجا، والبيت بتمامه:

يا تميم تيم عدي لا أبا لكم لا يوقعنكم في سوأة عمر

ديوانه ١٣١، الكتاب ٢٦/١، الخزانة ٣٥٩/١، ابن يعيش ١٠/٢.

(٢) هذا صدر بيت عجزه: وليل أقاسيه بطيء الكواكب.

في ديوانه ٢٠، الخزانة ٣٧٠/١، الشعر والشعراء ٦٦/١.

(٣) البيت للنابغة، قاله لزرعة بن عمر العامري، وهو عجز بيت صدره: قالت:

بنو عامر خالوا بني أسد

انظر: ديوانه ٩٨، ابن يعيش ٦٨/٣، الخزانة ٢٨٧/١.

وإنما فعل هذا بالمنفي تخفيفًا كأنهم لم يذكروا اللام كما أنهم إذًا قالوا: يا طلحة أقبل. فكأنهم لم يذكروا الهاء وصارت اللام من الاسم بمنـــزلة الهاء من طلحة.

لا تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فالنفي في موضع تخفيف كما أن النداء في موضع تخفيف، فمن ثَمَّ جاء فيه مثل ما جاء في النداء.

وإنما ذهبت النون في "لا مسلمي لك" على هذا المثال جعلوه بمنـــزلة ما لو حذفت بعده اللام، وذلك قولك: لا أباك، فكأنهم لو لم يجيئوا باللام قالوا: لا مسلميك.

فعلى هذا الوجه حذفوا النون في: لا مسلمي لك، وذا تمثيل وإن لم يتكلم "بلا مسلميك" ليعلم أن النون إنما ذهبت حيث صارت اللام هاهنا بمنـــزلتها بعد الأب إذا قلت لا أبًا لك.

قال مسكين الدارمي(١):

وَقَدْ ماتَ شَمَّاخ وماتَ مزرد وأيُّ كَـــريمٍ لا أَبَا لكَ يمنّعُ(٢)

ويروى "يخَلَّدُ".

وتقول: لا يدين بها لك ولا يدين اليوم لك إثبات النون أحسن. وهو الوجه، وذلك أنك إذا قلت: لا يدي لك ولا أبا لك فالاسم بمنـــزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء نحو: لا مثل زيد، فكما قبح أن تقول: لا مثل بها زيد فتفصل قبح أن تقول:

"لا يدي بها لك" ولكن تقول: لا يدين بها لك ولا أب يوم الجمعة لك. كأنك قلت لا يدين بها ولا أب يوم الجمعة ثم جعلت "لك" خبرًا فرارًا من القبح.

وكذلك إن لم تجعل (لك) خبرًا ولم تفصل بينهما وجئت بـــ "لك" بعد أن تضمر مكانًا أو زمانًا كإضمارك إذا قلت: لا رجل ولا بأس. وإنْ أظهرت فحسن ثم تقول (لك) لتبين المنفي عَنْهُ.

وربما تركتها استغناء بعلم المخاطب وقد تذكرها توكيدًا وإن علم من تعني.

---

(١) هـــو ربـــيعة بن عامر الدارمي، نسبة إلى بني دارم من بني حنظلة بن تميم، توفي ٨٩ هـــ، انظر: مقدمة ديوانه، ومعجم الأدباء ١١/١٢٦.

(٢) البيت في ديوانه ٥٠، والخزانة ٢/١١٨، وشرح الكافية ١/٢٦٥.

فكما قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه قبح أن تفصل بين (لك) وبين المنفي الذي قبله.

لأن المنفي الذي قبله إذا جعلته كأنه اسم لم يفصل بينه وبين المضاف إليه، قبح فيه ما قبح في الاسم المضاف إلى اسم لم تجعل بينه وبينه شيئًا؛ لأن اللام كأنها هاهنا لم تذكر.

ولو قلت هذا لقلت: لا أخا هذين اليومين لك، وهذا يجوز في الشعر؛ لأن الشاعر إذا اضطر فصل بين المضاف والمضاف إليه.

قال ذو الرمة [(١)]:

كَأَنَّ أصواتَ مِنْ إيغالهن بنَا أواخِرِ الميس أصواتُ الفَرَاريجِ [(٢)]

وإنما اختير الذي تُثبَتُ فيه النون في هذا الباب كما اختير في "كم" إذا قلت: "كم بِها رجلاً مصابًا" وأنت تخبر لغة من ينصب بها لئلا يفصل بين الجار والمجرور.

ومن قال: "كم بها رجلٍ مصابٍ" فلم يبال القبحَ قال: لا يدي بها لك، ولا أخا يوم الجمعة لك ولا أخَا -فاعلم- لك.

والجر في: كم بها رجل مصاب وترك النون في:

لا يدي بها لك قول يونس.

واحتَجَّ بأن الكلام لا يستغنى إذا قلت: كم بها رجل، والذي يستغنى به الكلام وما لا يستغنى به قبحهما واحدٌ إذا فصلت بكل واحد منهما بين الجار والمجرور.

ألا ترى أن قبح: "كم بها رجل مصاب" كقبح "كم فيها رجل" ولو حسن بالذي لا يستغنى به الكلام لحسن بالذي يستغنى به، كما أن كل كلام حسن لك أن تفصل فيه بين العامل والمعمول فيه بما يحسن عليه السكوت حسن لك أن تفصل فيه بينهما بما يقبح عليه السكوت.

وذلك قولك: "إنَّ بها زيدًا مصاب وإنَّ فيها زيدًا قائم" وكان بها زيد مصابًا وكان فيها زيد مصابًا.

---

(١) هـو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، من مضر، شاعر من فحول الطبقة الثانية، توفي ١١٧ هـ، انظر: وفيات الأعيان ٤٠٤/١، جمهرة شعراء العرب ١٧٧.

(٢) البيت في ديوانه ٧٦، والخزانة ١١٩/٢، وابن يعيش ١٠٣/١، والإنصاف ٢٥١.

وإنما يفرق بين الذي يحسن عليه السكوت والذي لا يحسن في موضع غير هذا.

وإثبات النون قول الخليل رحمه الله.

وتقول: لا غلامين ولا جاريتي لك. إذا جعلت الآخر مضافًا ولم تجعله خبرًا له وصار الأول مضمرًا له خبر، كأنك قلت: لا غلامين في ملكك ولا جاريتي لك.

كأنك قلت: "ولا جاريتيك" في التمثيل. ولكنهم لا يتكلمون به.

فإنما اختصت "لا" في "الأب" بهذا كما اختصت "لدن" مع "غدوة" بما ذكرت لك.

ومن كلامهم أن يجري الشيء على ما لا يستعملونه في كلامهم نحو قولهم:

ملامح ومذاكير. لا يستعملون لا مَلمحة ولا مذكارًا، وكما جاء "عذيرك" على مثال ما يكون نكرة ومعرفة نحو: ضربًا وضربك، ولا يتكلم به إلا معرفة مضافة وسترى نحو هذا إن شاء الله ومنه ما قد مضى.

وإن شئت قلت: لا غلامين ولا جاريتين لك إذا جعلت "لك" خبرًا لهما، وهو قول أبي عمرو، وكذلك إذا قلت: لا غلامين لك. وجعلت لك خبرًا لأنه لا يكون إضافة وهو خبر؛ لأن المضاف يحتاج إلى الخبر مضمرًا أو مظهرًا.

ألا ترى أنه لو جاز: تيم تيم عدي في غير النداء لم يستقم لك إلا أن تقول ذاهبون.

فإذا قلت: لا أبا لك فهاهنا إضمار مكان ولكنه ترك استخفافًا واستغناء.

قال نهار بن توسعة اليشكري فيما جعله خبرًا:

أبي الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم(١)

وإذا ترك النون فليس الاسم مع "لا" بمنـــزلة: خمسة عشر؛ لأنه لو أراد ذلك لجعل "لك" خبرًا وأظهر النون أو أضمر خبرًا ثم جاء بعدها بـــ (لك) توكيدا، ولكنه أجراه مجرى ما ذكرت لك في النداء؛ لأنه موضع حذف وتخفيف كما أن النداء كذلك.

وتقول أيضًا –إن شئت– لا غلامين ولا جاريتين لك، ولا غلامين وجاريتين

(١) البيت في ابن يعيش ١٠٤/٢، الدرر ١٢٥/١، الشعر والشعراء ٥٣٧/١.

لك. كأنك قلت: لا غلامين ولا جاريتين في مكان كذا وكذا لك، فجاء بـــ "لك" بعد ما بني على الكلام الأول في مكان كذا وكذا، كما قال: لا يدين بها لك، حين صيره كأنه جاء بـــ "لك" فيه بعد ما قال: "لا يدين بها في الدنيا".

واعلم أن المنفي الواحد إذا لم يل "لك" فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب من آخر "خمسة عشر" لا كما أذهب من المضاف.

والدليل على ذلك أن العرب تقول: لا غلامين عندك ولا غلامين فيها. ولا أب فيها، وأثبتوا النون فيها؛ لأن النون لا تحذف من الاسم الذي يجعل وما قبله أو وما بعد بمنـــزلة اسم في واحد. ألا تراهم قالوا: الذين في الدار. فجعلوا "الذين" وما بعده من الكلام بمنـــزلة اسمين جعلا اسمًا واحدًا، ولم يحذفوا النون؛ لأنها لا تجيء على حد التنوين. ألا تراها تدخل في الألف واللام وفيما لا ينصرف، وإنما صارت الأسماء حين وليت "لك" بمنـــزلة مضاف لأنهم كأنَّهم ألحقوا اللام بعد اسم كان مضافًا، كما أنك إذا قلت: يا تيم تيم عدي فإنما ألحقت الاسم اسمًا كان مضافًا، ولم يغير الثاني المعنى، كما أن اللام لا تغير معنى: لا أباك.

وإذا قلت: "لا أب فيها" فليست (في) من الحروف التي إذا لحقت بعد مضاف لم تغير المعنى الذي كان قبل أن تلحق.

ألا ترى أن "اللام" لا تغير معنى المضاف إلى الاسم إذا صارت بينهما، كما أن الاسم الذي يثني به لا يغير المعنى إذا صار بين الأول والمضاف إليه، فمن ثم صارت اللام بمنـــزلة الاسم الذي يثنى به.

وتقول: لا غلام وجارية فيها؛ لأن "لا" إنما تجعل وما تعمل فيه اسمًا واحدًا، إذا كانت إلى جنب الاسم، فكما لا يجوز أن تفصل خمسة من عشرة كذلك لم يستقم هذا لأنه أي (لا) مشبه به، فإذا فارقه جرى على الأصل، قال الشاعر:

لا أب وابنا مثل مروانَ وابنه ... إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا[1]

وتقول: "لا رجل ولا امرأةً يا فتى" إذا كانت "لا" بمنـــزلتها في "ليس" حين تقول: ليس لك رجل ولا امرأة فيها.

قال رجل من بني سليم وهو أنس بن العباس:

---

(١) البيت لرجل من بني عبد مناة من بني كنانة. انظر: الخزانة ٢/ ١٠٢، والعيني ٢/٣٥٥.

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع(١)

ويروى: "اتسع الفتق على الراتق"

كما وتقول: "لا رجل ولا امرأة فيها" فتعيد "لا" الأولى كما تقول: ليس عبد الله وليس أخوه فيها. وتكون حال الآخرة في تثنيتها كحال الأولى.

فإن قلت: لا غلامين ولا جاريتين لك، إذا كانت الثانية هي الأولى أثبت النون؛ لأن "لك" خبرًا عنهما والنون لا تذهب إذا جعلتهما كاسم واحد؛ لأن النون أقوى من التنوين، فلم يجروا عليها ما أجروا على التنوين في هذا الباب. لأنه مفارق للنون ولأنها ثبت فيما لا يثبت فيه.

واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه "رب" حسن لك أن تعمل فيه "لا".

وسألت الخليل عن قول العرب "ولا سيما زيد" فزعم أنه مثل قولك "ولا مثل زيد" و"ما" لغو وقال: ولا سيما وزيد. كقولهم: دَع ما زيد، وكقوله: ﴿مَثَلاً مَا بَعُوضَةً﴾(٢) فـ "سي" في هذا الموضع بمنزلة "مثل" فمن ثم عملت فيه "لا" كما تعمل "رب" في "مثل" وذلك قولك: "رب مثل زيد".

قال أبو محجن الثقفي:

يا رب مثلك في النساء غريرة بيضاء قد متعتها بطلاق(٣)

قال أبو سعيد: إذا كان بعد الاسم المنفي لام إضافة ففي الاسم الأول وجهان:

أحدهما: أن يبنى الاسم الأول مع "لا" وتكون اللام في موضع النعت للاسم أو في موضع الخبر، وهذا هو الأصل والقياس، وتكون منزلة "اللام" كمنزلة سائر حروف الجر وذلك قولك "لا غلام لك".

كما تقول: لا رجل في الدار ولا غلامين لك، كما تقول لا رجلين في الدار ولا أب لزيد.

كما تقول: "لا أب كزيد" والاسم الأول مبني مع "لا" وحرف الجر بعده في موضع النعتِ له أو الخبر.

---

(١) البيت في ابن يعيش ١٠١/٢، والدرر ١٩٨/٢، والعيني، ٣٥٢/٢.

(٢) سورة البقرة، من الآية ٢٦.

(٣) البيت ليس في ديوانه، وهو منسوب لغيلان بن سلمة في ابن يعيش ١٢٦/٣، والكتاب ٢١٢/١، المقتضب ٤٨٩/٤.

والوجه الآخر: أن يكون الاسم الذي بعد "لا" مضافًا إلى الاسم الذي بعد "اللام" وتكون اللام زائدة مؤكدة للإضافة، ويكون لفظ الاسم الأول كلفظ الاسم المضاف و"لا" عاملة فيه غير مبنية معه وذلك قولك "لا أبا لزيد ولا أخا لك ولا مُسْلمي لك".

وعلم بثبات الألف في "أبا" وأخا" أنهما مضافان إذ كانت هذه الألف وأختاها الواو والياء إنما يدخلن على (أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو) وإذا كانت مضافة فتكون الواو علامة الرفع والياء علامة الجر والألف علامة النصب.

وعلم بسقوط النون من: لا غلامي لزيد، ولا جاريتي لأخيك، ولا مسلمي لك أنه مضاف وزيادة اللام شاذة، ولا تزاد إلا في "لا" وفي النداء كقوله:

... يا بؤس للجهل ضرارًا لأقوام[١]

وأخرجه عن القياس سيبويه وطول الكلام عليه والاحتجاج له وذكر الأشياء الشاذة ليؤنس بشذوذه.

وأصل هذا عنده: إن الإضافة وقعت قبل اللام، وهي في نية التنوين المانع من الإضافة، كما لا تعرف إضافة "مثل" إلى "زيد" في قولك: لا مثل زيد.

والأصل عنده في: لا أبا لك. ولا مسلمي لك. لا أباك ولا مسلميك. قال الشاعر:

وقد مات شماخ ومات مزرد وأي كريم لا أباك يخلَّـــد[٢]

وقال آخر[٣]:

أبا لموت الذي لا بُـــدَّ أنـــي ملاق لا أباكِ تخـــوِّفيـــني[٤]

وأدخلوا "اللام" بين المضاف والمضاف إليه توكيدًا؛ لأن الإضافة بمعنى "اللام" كما أدخلوا "تيم" الثاني بين "تيم" الأول وبين "عدي" في: يا تيم تيم عدي".

وكما زادوا "الهاء" في طلحة بعد أن رخموه.

---

(١) البيت سبق تخريجه.

(٢) البيت سبق تخريجه.

(٣) قائـــل البيت: أبو حية النميري، وهو الهيثم بن الربيع بن زرارة، من بني نمير بن عامر، وكنيته أبو حية، توفي ١٨٣ هـــ.

انظر الخزانة ٣/١٥٤.

(٤) البيت في ابن يعيش ٢/١٠٥، والخزانة ٢/ ١١٨، والعقد الفريد ٢/٤٨٨.

وزادوا "اللام" في: يَا بُؤسَ لِلحَرب...[١]

وشبه باب النفي بباب النداء لما يقع فيهما من التغيير وحذف التنوين.

وما كان من ذلك في تقدير الإضافة إلى ما بعد اللام، ولا يحسن أن تفصل بينه وبين اللام. فإذا فصلت بطلت الإضافة، تقول: لا يدين به لك، ولا يدين اليوم لك إثبات النّون أحسَنُ؛ والوجه لأنك إذا حذفت النون فإنما تحذفها للإضافة إلى ما بعد اللام، وقد فصلت بينهما بقولك "بها" و"اليوم" فلم يحسن، فعدلت إلى الوجه الذي لا إضافة فيه فقلت: لا يدين بها لك ولا أب يوم الجمعة لك، وجعلت "لك" خبرًا أو نعتًا أو بيانًا بعد أن تضمر خبرًا هو: مكان أو زمان".

والبيان "بلك" أن تقدر "أعني" كما تقدر ذلك في: سقيا لَكَ، وإذا أردت هذا المعنى فليس "لك" بِنَعتٍ ولا خبرٍ.

وإن تركت "لك" استغناء يعلم المخاطب بها كقولهم: "لا رجل" "ولا بأس" فهو جائز وإن ذكرته توكيدًا وأنت تعلم أنّ المخاطب يعلمه جاز.

وإن أضفتَ مع الفصل ففيه قبح، وهو مع قبحه جائز في الشعر وشاهده:

كأن أصوَات مِن إيغالهن بنا ... أواخر الميس أصوات الفراريج[٢]

أضاف "أصوات" إلى "أواخر الميس" وفصل بما بينهما من الكلام.

ولا يقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف وحروف الجر، وقد استقبح سيبويه الفصل بين الجار والمجرور بما يتم به الكلام وبما لا يتم.

وأجاز يونس الفصل بمَا لا يتم الكلام به كقوله:

لا يدي بها لك. ومعناه: لا طاقة بها لك. "وبهَا" في هذا الموضع لا يكون خبرًا ولا يُتم. وقد احتج سيبويه بما ذكره.

ومعنى قول سيبويه **"وقد يفرق بين الذي يحسن عليه السكوت والذي لا يحسن في موضع غير هذا"** يعني نحو قوله:

في الدار زيد قائم وقائمًا؛ لأن الكلام يتم بقوله: في الدار، ولا تقول: بعمرو زيد

---

(١) جزء بيت لسعد بن مالك، وتمامه:

يا بؤس للحرب التي ... وضعت أراهط فاستراحوا

انظر: الخزانة ١/٢٢٤، والكامل ٧/١٤٧.

(٢) البيت سبق تخريجه.

كفيلا" لأنك لا تقول: بعمر وزيد وتسكت.

وشبه سيبويه أيضًا اختصاص "لا" بزيادة اللام بعدها بشذوذ تنوين "غدوة" مع "لدن".

وبقولهم: "ملامح ومذاكير" في جمع "لمح وذكر" و"عذيرك" في لزوم الإضافة والتعريف والخروج عن منهاج نظائره وقد ذكر شذوذ هذه الأشياء في مواضعها.

وقد ذكرنا في أول شرح الباب: لا أب لزيد وقول الشاعر:

"لا أب لي سِوَاهُ..." من ذلكَ.

فإن قال قائل: ذكرتم أن قول القائل لا أخا لك.. تقديره "لا أخاك. واللام زائدة، فإذا قال: لا أخالي. وجعلت اللام زائدة بقي: "لا أخاي" وليس في الكلام رأيت أخاي..؟

فالجواب: أن الأصل أن يقال: رأيت أخيَّ وحملت أبيّ كما تقول: ألقمْتُ فيَّ. واستثقلوا تشديد الياء فحذفوا لام الفعل وشبهوها بما حذف لامه نحو: يدي ودمي، فإذا فصلوا بينهما باللام رجع الحرف إلى أصله ونطق به على قياسه في: "لا أخا لك" وغيره.

وإذا عطف على اسم "لا" المبني معها فليس في المعطوف غير التنوين لبطلان بنائه مع شيء يسقط التنوين منه كقولك: لا رجل وامرأةً ولا أب وابنًا.

وإنْ أعدت "لا" فأنت بالخيار:

إن شئت جعلتها عاملة مثل الأولى فتبني معها الاسم كقولك: لا رجل ولا امرأة في الدار.

وإن شئت جعلتها مؤكدة للجحد -دخولها كخروجها- ونونت الاسم الثاني بالعطف على الأول، وذلك قولك: لا رجل ولا امرأةً ولا نسب اليوم ولا خلةً.

والعطف بالواو وحدها و"لا" لتوكيد الجحد.

وهذا معنى قول سيبويه "إذا كانت بمنـــزلتها في "ليس" لأنك إذا قلت: ليس لك رجل ولا امرأةٌ "فلا" الثانية غير عاملة. إنما هي مؤكدة للجحد الذي بـــ "ليس".

وباقي الباب مفهوم.

هذا باب ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية

"وذلك من قبل أن التنوين لم يصر منتهى الاسم فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم. وإنما يحذف في النفي والنداء منتهى الاسم، وذلك قولك: لا خيرًا من زيد

لك ولا حسنًا وجهه لك، ولا ضاربًا زيدًا لك؛ لأن ما بعد: "حسن" و"ضارب" و"خبر" من تمام الأسماء فقبح أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم؛ لأن الحذف في النفي أواخر الأسماء.

ومثل ذلك قولهم: لا عشرين درهمًا لك.

وقال الخليل -رحمه الله- كذلك "لا آمرًا بالمعروف لك" إذا جعلت "بالمعروف" من تمام الاسم وجعلته متصلا به، كأنك قلت: لا آمرًا معروفًا لك.

وإن قلت: "لا آمرًا بمعروف" فكأنك جئت بمعروف بعد ما بنيت على الأول كلامًا، كقولك: لا آمرُ في الدار يوم الجمعة.

وإن شئت جعلته كأنك قلت: لا آمر يوم الجمعة فيها. فيصير المبني على الأول مؤخرًا ويكون الملغي مقدمًا.

وكذلك "لا داعيًا إلى الله لك" و"لا مغيرًا على الأعداء لك" إذا كان الآخر متصلا بالأول كاتصال منك "بأفعل".

وإن جعلته منفصلا من الأول كانفصال "لك" من "سقيًا لك" لم تنون لأنه يصير حينئذ بمنـــزلة يوم الجمعة.

وإن شئت قلت "لا آمرًا يوم الجمعة" إذا نفيت الآمرين يوم الجمعة لا من سواهم من الآمرين.

فإذا قلت: "لا آمر يوم الجمعة" فأنت تنفي الآمرين كلهم ثم أعملت "في" أي حين.

وإذا قلت: "لا ضاربًا يوم الجمعة" فإنما تنفي ضاربي يوم الجمعة في يومه أو في يوم غيره وتجعل "يوم الجمعة" منتهى الاسم.

وإنما نونت لأنه صار منتهى الاسم "اليوم" كما صار ما ذكرتُ منتهى الاسم، وصار التنوين كأنه زيادة في الاسم قبل آخره؛ نحو "واو" مضروب و"ألف" مضارب، ونونت كما نونت في النداء كل شيء صار منتهى الاسم فيه ما بعده وليس منه، فنُوِّنَ في هذا ما نونته في النداء كما ذكرت لك إلا النكرة، فإن النكرة في هذا الباب بمنـــزلة المعرفة في النداء، ولا تعمل "لا" إلا في النكرة تجعل معها بمنـــزلة خمسة عشر. فالنكرة هاهنا كالمعرفة هناك".

قال أبو سعيد: قد ذكرت أن الاسم الذي بني مع "لا" هو اسم مفرد منكور، والاسم

المبني في النداء هو اسم مفرد معروف، وإن الإضافة تبطل هذا البناء.

أما في النداء فقد ذكرنا حجته.

وأما في "لا" فإنها لو بنيت مع المضاف والمضاف إليه صار بمنـــزلة ثلاثة أشياء جعلت شيئًا واحدًا وليس هذا في الكلام.

ويجري مجرى المضاف الموصول بشيء هو من تمامه؛ لأن الاسم مع تمامه بمنـــزلة المضاف والمضاف إليه.

وكذلك حكم المنادى المضاف والموصول أنهما لا يبنيان، وذلك قولك: "لا خيرًا من زيد" و"لا ضاربًا زيدًا" و"لا حسنًا وجهه لك" لأن "من زيد" من تمام.. خبر "وزيدًا" مفعول "ضارب" ووجهه "فاعل" حسن.

وعلى هذا قال الخليل: "لا آمرًا بالمعروف لك؛ لأن الباء من "بمعروف" منصوب بآمر، كقولك: أمرت بالمعروف فأنا آمر بالمعروف، و"الباء" في اسم الفاعل مثلها في الفعل، وكذلك لو حذفت الباء فجعلت "المعروف" مفعول آمر "قلت": "لا آمرًا معروفًا".

فإن قلت: "لا آمرَ بمعروف" فإن الباء ليست في صلة "آمر" كأنك قلت: "لا آمر" وسكتَّ وأضمرت خبره ثم جئت بالباء للتبيين، كأنك قلت: أعني بمعروف كما تقول: "سقيًا" ثم تجيء بـــ "لك" على أعني.

وكذلك: لا داعيًا إلى الله لك. و"لا مغيرًا على الأعداء لك".

وقولك: "لا آمر في الدار يوم الجمعة" لا يعمل فيها "آمر" إنما هي خبر أو نعت: والعامل فيها "استقر" ويوم الجمعة ظرف للاستقرار الذي ناب عنه "في الدار" ويجوز تقديمه عليه "لا آمر يوم الجمعة فيها".

فإن قلت: "لا آمرًا يوم الجمعة" فيوم الجمعة منصوب "بآمر" كأنك قلت: لا رجل يأمر يوم الجمعة. فنفيت من يقع أمره في يوم الجمعة دون من سواهم.

وإن قلت: "لا آمرَ يوم الجمعة" فقد نفيت الآمرين كلهم؛ لأنك لم تعلق الأمر بيوم الجمعة فصار كأنك قلت: "لا آمر" كما تقول: "لا رجل" وتضمر الخبر وتجعل "يوم الجمعة" ظرفًا لذلك الخبر، كأنك قلت: "لا آمر لنا يوم الجمعة" أي نملكه يوم الجمعة، وفيما ذكرناه دلالة على غيره .

هذا باب وصف المنفي

"اعلم أنك إذا وصفت المنفي فإن شئت نونت صفة المنفي -وهو أكثر في الكلام- وإن شئت لم تنون وذلك قولك: "لا غلام ظريفًا لك" و"لا غلام ظريف لك" فأما الذين نونوا فإنهم جعلوا الاسم و"لا" بمنـــزلة اسم واحد. وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنـــزلته في غير المنفي.

وأما الذين قالوا: "لا غلام ظريف لك" فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنـــزلة اسم واحد.

فإذا قلت: لا غلام ظريفًا عاقلا لك "فأنت في الوصف الأول بالخيار، ولا يكون الثاني إلا منونًا من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنـــزلة اسم واحد.

ومثل ذلك: "لا غلام فيها ظريفًا" إذا جعلت "فيها" صفة أو غير صفة.

فإن كررت الاسم فصار وصفًا فأنت فيه بالخيار إن شئت نونت وإن شئت لم تنون... وذلك قولك: "لا ماء ماءً باردًا" ولا ماءَ ماءَ باردًا".

ولا يكون "باردًا" إلا منونًا لأنه وصف ثان.

وتركوا التنوين في الثاني لأنهم جعلوه كالوصف الأول، كما قالوا: "مررت بدار آجُر" و"بباب ساج" فوصفوا "بآجر" و"ساج و"آجر" و"ساج" اسمان كما أن "ماء" الثاني اسم، وقد وصفوا به حيث قالوا: لا ماء ماءً باردًا.

قال أبو سعيد: الذي يفسر من هذا الباب أن الاسم والصفة لِمَ بنيا و"لا" قد دخلت عليهما، وهي تبنى مع ما بعدها فتصير ثلاثة أشياء كشيء واحد؟

فالجواب: أنهما بنيا لأن الموضع الذي وقعا فيه موضع تغيير وبناء يبنى مع غيره، فإذا كان قد بني فيه الاسم مع حرف فبناء اسم مع اسم أولَى؛ لأن ذلك أكثر في الكلام كخمسة عشر "وأخواتها". و"جاري بيت بيت" وغير ذلك.

فإذا أدخلنا "لا" على الاسم والصفة وقد بني أحدهما مع الآخر كانت هي غير مبنية معهما، بل تكون عاملة في موضعهما، كما تكون عاملة في موضع خمسة عشر "إذا دخلت عليها. وكما تكون عاملة غير مبنية في "لا خيرًا من زيد" و"لا حسنًا وجهه".

هذا باب لا يكون الوصف فيه إلا منونًا

"وذلك قولك: "لا رجل اليوم ظريفًا ولا رجل فيها عاقلا" إذا جعلت "فيها" خبرًا أو لغوا و"لا رجل فيك راغبًا" من قبل إنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنـــزلة اسم واحد. وقد فصلت بينهما، كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بين عشر

وخمسة في خمسة عشر".

ومما لا يكون الوصف فيه إلا منونًا قوله: "لا ماء سماءٍ باردًا" و"لا مثله عاقلا" من قبل أن المضاف لا يجعل مع غيره بمنـــزلة: "خمسة عشر" وإنما يذهب التنوين منه كما يذهب منه في غير هذا الموضع، فمن ثم صار وصفه بمنـــزلته في غير هذا الموضع.

ألا ترى أن هذا لو لم يكن مضافًا لم يكن إلا منونًا. كما يكون في غير باب النفي، وذلك قولك: "لا ضاربًا زيدًا لك" ولا حسنًا وجه الأخ فيها". فإذا كففت التنوين وأضفت كان بمنـــزلته في غير هذا الباب، كما كان ذلك غير مضاف، فلما صار التنوين إنما يكف للإضافة جرى على الأصل.

فإذا قلت: "لا ماء ولا لبنَ" ثم وصفت اللبن فأنت بالخيار في التنوين وتركه.

فإن جعلت الصفة للماء لم يكن الوصف إلا منونًا؛ لأنه لا يفصل بين الشيئين اللذين يجعلان بمنـــزلة اسم واحد مضمرًا أو مظهرًا؛ لأنهما قد صارا اسمًا واحدًا ويحتاجان إلى الخبر مضمرًا أو مظهرًا.

ألا ترى أنه لو جاز: تيم تيم عدي لم يستقم لك إلا أن تقول: ذاهبون.

فإذا قلت: "لا أبا لك" فهاهنا إضمار مكان".

قـــال أبـــو سعيد: في كلام سيبويه في هذا الباب، مع ما تقدم من الشروح ما يغني عن تفسيره.

هذا بابٌ لا تسقط فيه النون وإن وليت «لك»

"وذلك قولك: لا غلامين ظريفين لك، ولا مسلمين صالحين لك، من قبل أن "الظريفين" و"الصالحين" نعت للمنفي، ومن اسمه وليس واحد من الاسمين ولي (لا) ثم وليته "لك" ولكنه وصف وموصوف. فليس للموصوف سبيل إلى الإضافة فلم يجز ذلك للوصف لأنه ليس بالمنفي.

وإنما هو صفة، وإنما جاز التخفيف في النفي، فلم يجز ذلك إلا في المنفي، كما أنه يجوز في المنادى أشياء لا تجوز في وصفه من الحذف والاستخفاف، وقد بين ذلك".

قال أبو سعيد: الذي منع من إسقاط النون وبعدها "لك" أن النون إنما تسقط من المبني الذي يلي "لا" على نية الإضافة إلى ما بعد "اللام".

فإذا ما قلنا: لا غلامين ظريفين لك فبين (غلامين) وبين (لك) (ظريفين) وهما صفة

لغلامين فمنعا أن تضاف "غلامين" إلى الكاف في (لك) لفصل "ظريفين" بينهما.

وإنما يجوز في الضرورة إذا اضطر الشاعر إلى الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحروف الجر.

وقوله "إنما جاز التخفيف في النفي" يعني حذف النون والتنوين للإضافة إلى ما بعد "اللام" من الاسم الذي يلي حرف النفي.

"ولم يجز ذلك إلا في المنفي" يعني: لم يجز حذف النون والتنوين إلا في الاسم المنفي دون صفته.

هذا باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي

"فمن ذلك قول ذي الرمة:

بها العينُ والآرامُ لا عدَّ عندها ولا كرعَ إلا المغاراتُ والوبلُ[١]

وقول رجل من مذحج:

هذا لعمركـــم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أبُ[٢]

فزعم الخليل: أن هذا يجري على الموضع لا على الحرف الذي عمل في الاسم كما أن الشاعر (عقيبة الأسدي)[٣] حين قال:

فلسنا بالجبالِ ولا الحَديدَا[٤]

أجراه على الموضع.

ومثل ذلك أيضًا قول العرب: لا مال له قليل ولا كثير، رفعوه على الموضع.

ومثل ذلك أيضًا قول العرب: لا مثله أحدٌ ولا كزيد أحدٌ. وإن شئت حملت الكلام على "لا" فنصبت.

وتقول: "لا مثله رجلٌ" إذا حملته على الموضع كما قال بعض العرب "لا حول

---

(١) الرواية في ديوانه: سوى العين. انظر: الديوان ٤٥٨، وشرح المفضليات ٢١١.

(٢) البيت منسوب لهُنى بني أحمر، وهو من بني الحارث بن كنانة، شاعر جاهلي، انظر: معجم الشعراء ٤٨٩، والأعلام ١٠٨/٩، والبيت في ابن يعيش ١١٠/٢، والمقتضب ٣٧١/٤.

(٣) هـــو عقـــبة بن هبيرة الأسدي، شاعر جاهلي، انظر: الأعلام ٣٨/٥، والخزانة ٣٤٣/١، وصمت اللآلي ١٤٩.

(٤) عجز بيت وصدره: معاوية إننا بشر فأسجح. انظر: الكتاب ٣٤/١، والمقتضب ٣٣٧/٣.

ولا قوة إلا بالله" وإن شئت حملته على "لا" فنونته ونصبته، وإن شئت قلت: "لا مثله رجلا" على قوله "لي مثله غلامًا" وقال ذو الرمة:

هِيَ الدَّارُ إذ ميٌّ لأهلك جيرةَ   ليالـــيَ لا أمثالهـــنَّ لياليـــا[١]

وقال الخليل -رحمه الله-: يدلك على أن "رجل" في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك: لا رجل أفضل منك، كأنك قلت: زيد أفضل منك، ومثل ذلك: بحسبك قول السوء، كأنك قلت: حسبُك قول السوء.

وقال الخليل رحمه الله: "كأنك قلت: رجل أفضل منك" حين مثَّله.

وأما قول جرير:

لا كالعشية زائرًا ومزورا[٢]

فلا يكون إلا نصبًا من قبل أن العشية ليست بالزائر وإنما أراد: لا أرى كالعشية زائرًا، كما تقول ما رأيت كاليوم رجلا. فـــ"كاليوم" كقولك: في اليوم؛ لأن الكاف ليست باسم.

وفيه معنى التعجب كما قال: "تالله رجلا. وسبحان الله رجلا" إنما أراد: تالله ما رأيت رجلا. ولكنه يترك إظهار الفعل استغناءً؛ لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنما يضمر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم إياه.

وتقول: لا كالعشية عشيةٌ ولا كزيد رجلٌ؛ لأن الآخر هو الأول ولأن "زيدًا" رجل. فصار "لا كزيد" كأنك قلت: "لا أحدٌ كزيد" ثم قلت: "رجل" كما تقول: لا مال له قليل ولا كثير على الموضع.

قال امرؤ القيس:

وَيلْمَنها فـــي هَوَاءِ الجَـــوّ طَالِبَةً   ولا كهذَا الذي في الأرض مطلوبُ[٣]

كأنه قال: ولا شيء له كهذا الذي.

ورفع على ما ذكرت لك.

فإن شئت نصبت على نصبه:

---

(١) البيت في ديوانه ٦٥٠، وابن يعيش ١٠٣/٢، والمقتضب ٣٦٤/٤.

(٢) عجز بيت صدره: يا صاحبي دنا الرواح فسيرا. انظر: ديوانه ١٣٤، وابن يعيش: ١١٤/٢.

(٣) البيت في ديوانه ٢٢٧، والخزانة ٩١/٤، وابن يعيش ١١٤/٢.

...فَهلْ في مَعدٍّ فوق ذلكَ مِرْفَدَا[١]

كأنه قال: لا أحد كزيد "رجلا" وحمل "الرجل" على "زيد" كما حمل "المرفد" على "ذلك".

وإن شئت نصبته على ما نصبت عليه "لا مال له قليلا ولا كثيرًا".

ونظير: "لا كزيد" في حذفهم الاسم قولهم: "لا عليك" وإنما يريدون "لا بأس عليك" "ولا شيء عليك" ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه.

قال أبو سعيد: قد ذكرنا أن "لا" وما عملت فيه بمنـــزلة اسم واحد مرفوع بالابتداء والحجة فيه.

ومن الحجة فيه أيضًا ما لا يقصر عما ذكرناه بل يزيد عليه: أن "لا" وإن نصبت بها وبنيت المنصوب معها، فإنا إذا فصلنا بينها وبين اسمها لظرف أو حرف جر بطل عملها وارتفع اسمها بالابتداء مع صحة الجحد بها. وبقاء معنى المنصوب كقوله تعالى: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾[٢].

فلما كان ارتفاع الاسم بعد "لا" بالابتداء لا يغير معنى المنصوب فيها صارت بمنـــزلة "إن" التي ابتداء الاسم في موضعها لا يغير معناه منصوبًا بل هو في "لا" أقوى؛ لأنه يجوز أن يظهر الاسم بعدها مبتدأ.

فمن ذلك جاز -في نعت ما بعد "لا" وفي بيانه مما يجري مجرى النعت. وفي العطف عليه وفي الخبر عنه- الرفع حملا على موضع "لا" مع الاسم والنصب على الاسم الذي بعد "لا".

ومن أجل ذلك شبهه بقولهم:

...فلسنا بالجبال ولا الحديدا[٣]

أجراه على موضع الباء؛ لأنه في موضع خبر "ليس" ولو أجراه على ما بعد الباء لقال: ولا الحديدِ.

وأما النعت فقوله العرب: لا مال له قليل ولا كثير.. على الموضع ولا مال له قليلا ولا كثيرًا.. على ما بعد "لا".

---

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

(٢) سورة الصافات، الآية: ٤٧.

(٣) عجز بيت سبق تخريجه.

وأما ما جرى مجرى النعت فقوله "لا مثله أحد" ولا مثله رجل "ولا كزيد أحد" فبين "مثله" "بأحد" "وبرجل" وجرى مجرى النعت كما ذكرناه في عطف البيان، والكاف بمنـــزلة "مثل" ويجوز فيه النصب على ما ذكرنا.

وأما العطف فقول بعض العرب: "لا حول ولا قوةَ إلا بالله" ويجوز "ولا قوةٌ إلا بالله" على ما تقدم.

وأما الخبر: لا رجل أفضل منك، كأنك قلت: زيد أفضل منك ولا يجوز فيه النصب إذا كان خبرًا.

وإن جعلت "أفضل منك" نعتًا جاز فيه النصب أيضًا على ما ذكرنا

وشبهه بقولك: بحسبك قول السوء، أن مجرور الباء في موضع رفع بالابتداء وقول السوء خبره، كأنه قال: "حسبك قول السوء".

وأما: "لا كالعشية زائرًا ومزورًا".. فقد أحاط العلم أن الزائر والمزور لا يراد بهما العشية فاضطر المعنى إلى فعل يضمر فيه ما يظهر في مثل معناه وهو: لا أرى زائرًا ومزورًا كزائر العشية ومزورها، كما قالوا: ما رأيت كاليوم رجلا والمعنى: ما رأيت رجلا كرجل رأيته أو أراه، وإنما يقال ذلك عند التعجب

ولو قال "لا كالعشية عشية "جاز في "عشية" الرفع والنصب كما تقول: لا مثل العشية عشيةٌ وعشيةً على موضع "لا" وعلى ما بعد "لا".

وأجاز النصب أيضًا من وجه آخر وهو التمييز الذي مر ذكره في قوله:

...فهل في معد فوق ذلك مرفدا

كأنه قال: فهل في عدد أكثر من ذلك مرفَدًا، وقد ذكرناه فيما تقدم كأنه قال: لا أحد كزيد رجلا، وقد ذكرنا هذا ونحوه فيما فسرناه في: لي مثله رجلا. وقوله بعد بيت امرئ القيس "كأنه قال ولا شيء له كهذ" فرفع على ما ذكرت لك. يعني: رفع على موضع "لا" وما عملت فيه.

هذا باب ما لا تغير فيه «لا» الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل «لا»

ولا يجوز ذلك إلا أن تعيد "لا" الثانية من قبل أنه جواب لقوله:

أغلام عندك أم جارية؟ إذا ادعيت أن أحدهما عنده فلا يحسن إلا أن تعيد "لا" كما أنه لا يحسن إذا أردت المعنى الذي نكون فيه "أم" إلا أن تذكرها مع اسم بعدها.

فإذا قال: "لا غلام" فإنما هو جواب لقوله: هل من غلام؟ وعملت "لا" فيما بعدها. وإن كانت في موضع ابتداء كما عملت "من" في "الغلام" وإن كانت في موضع ابتداء فما لم يتغير عن حاله قبل أن تدخل "لا" قول الله تعالى: ﴿لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(١) وقال الراعي:

وما صدمتك حتى قلت معلنةً لا ناقة لي في هذا ولا جملُ(٢)

وقد جعلت - وليس ذلك بالأكثر - بمنزلة "ليس".

وإن جعلتها بمنزلة "ليس" كانت حالها كحال "لا" في أنها في موضع ابتداء وأنها لا تعمل في معرفة.

فمن ذلك قول سعد بن مالك:

من صدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براحُ(٣)

واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب لأن "لا" لا تعمل في معرفة أبدًا.

فأما قول الشاعر:

لا هيثم الليلة للمطي(٤)

فإنه جعله نكرة كأنه قال: لا هيثم مِن الهيثميين. ومثل ذلك: لا بَصرةً لكم.

وقال ابن الزبير الأسدي:

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية بالبلادِ(٥)

قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد عليًّا عليه السلام؟

فقال لأنه لا يجوز لك أن تعمل "لا" إلا في نكرة.

---

(١) سورة الأنعام، من الآية ٤٨.

(٢) البيت في الخزانة ٢/٣٣٦، وابن يعيش ٢/١١١، نهاية الأرب ٣/٥٦.

(٣) الخزانة ٢/٩٠، وابن يعيش ١/١٠٨، والمغني ١/٢٣٩.

(٤) رجز لم يعرف قائله. في ابن يعيش ٢/١٠٢، الدرر ١/١٢٤.

(٥) البيت نسبه ابن السيرافي لفضالة بن شريك، ونسبه صاحب الأغاني لعبد الله بن فضالة بن شريك ١٠/١٦٣. والراجح أنه لابن الزبير الأسدي، قاله في هجاء عبد الله بن الزبير بن العوام ، وكان يكنى أبا خبيب عند الذم. الخزانة ٤/٦١، وابن يعيش ٢/١٠٣، والمقتضب ٤/٣٦٢.

فإذا جعلت "أبا حسن" نكرة حسن لك أن تعمل "لا" وعلم المخاطب أنه دخل في هؤلاء المنكورين "علي".

فإن قلت: إنه لم يرد أن ينفي كل من اسمه علي فإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في صفة علي كأنه قال:

"لا أمثال "علي" لهذه القضية".

ودل هذا الكلام على أنه ليس لها "علي" وأنه قد غيب عنها وإن جعلته نكرة ورفعته كما رفعت "لا براحُ" فجائز.

ومثله قول الشاعر: "مزاحم العُقيلي.

فرطن فلا رد لما بت فانقضى ولكن بغوض أن يقال عديـمُ[1]

وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة ولا تثني "لا".

قال الشاعر:

بكت جزعًا واسترجعت ثم آذنت ركـائبها إن لا إلينا رجـوعـها[2]

واعلم أنك إذا فصلت بين "لا" وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد "لا" الثانية لأنه جعل جواب أذا عندكَ أم ذَا؟

ولم تجعل "لا" في هذا الموضع بمنـزلة "ليس" وذلك لأنهم جعلوها إذا رفعت مثلها إذا نصبت لا تُفْصَل لأنها ليست بفعل.

فمما فصل بينه وبين "لا" بحشو قوله تعالى:

﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنـزفُونَ﴾[3] ولا يجوز: "لا فيها أحد" إلا ضعيفًا ولا يحسن لا فيك خيرٌ.

وإن تكلمت به فلا يكون إلا رفعًا لأن "لا" لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم لا رافعة ولا ناصبة لما ذكرت لك.

وتقول: لا أحدَ أفضل منك إذا جعلته خبرًا وكذلك: لا أحد خير منك قال الشاعر:

---

(١) البيت في الخزانة ٣/٤٣، والأعلم ١/٣٥٤.

(٢) البيت ففي الخزانة ٤/٣٤، وابن يعيش ١/١١٣.

(٣) الصافات: ٤٧.

وردٌ جازرهم حرفًا مصرمةً ... ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ[(١)]

لما صار خبرا جرى على الموضع لأنه ليس بوصف ولا محمول على "لا" فجرى مجرى لا أحد فيها إلا زيد.

وإن شئت قلت: لا أحد أفضل منك في قول من جعلها "كليس" ويجريها مجراها ناصبة في الموضع وفيما يجوز أن يحمل عليها.

ولم تجهل "لا" التي "كليس" مع ما بعدها كاسم واحد لئلا يكون الرافع كالناصِب وليس أيضًا كل شيء يخالف بلفظه يجري مجرى ما كان في معناه".

قال أبو سعيد: اعلم أن "لا" إذا عملت كانت على وجهين:

أحدهما: أن تنصب ما بعدها وتبني معه إذا كان مفردًا كنحو ما تقدم من قولنا لا رجل في الدار وإن كررتها وأردت إعمالها على هذا الوجه جاز وقلت: لا رجل ولا امرأة، ويكون جواب قوله: هل من رجل أو من امرأة؟

والوجه الثاني: أن ترفع ما بعدها من النكرات وتنصب أخبارها ولا تعمل إلا في نكرة ولا تفصل بينها وبين ما عملت فيه كقولنا: لا رجل أفضل منك وتكون محمولة على "ليس" في رفع الاسم ونصب الخبر وليس هذا بالكثير فيها، والكثير فيها أن تنصب، فلما جوز فيها رفع اسمها ونصب خبرها لم تخرج عن حكمها في أقوى حاليها وهو نصب الاسم ورفع الخبر، فلم يفصل بينها وبين ما عملت فيه ولم تعمل إلا في نكرة.

وعلى مذهب "ليس" حمل سيبويه:

فأنا ابن قيس لا براح[(٢)]

وحذف الخبر كما يحذفه وهي ناصبة.

و(ما) في عملها إذا شبهت بليس أقوى من (لا) لأن "ما" إنما تدخل على مبتدإ وخبر وجعلت مثل "إن" في جواب اليمين. "إن" للإيجاب. "ما" للجحد فتدخل على جميع ما تدخل عليه "إن" وليست "لا" كذلك.

وأصلها أن تكون ناصبة عاطفة. والرافعة منها محمولة على الناصبة فأجريت مجراها.

وتدخل "لا" على المعارف والنكرات مكررة على أنها جواب كلام قد عمل بعضه في بعض من المبتدإ والخبر ويكرر فأعيد الجواب على التكرير الذي في السؤال وذلك

(١) البيت في الشعر والشعراء ٢٤٥/١، وابن يعيش ١٠٧/١، والأشموني ١٨/٢.

(٢) عجز بيت سبق تخريجه.

قولك: لا غلام عندي ولا جارية "ولا زيد في الدار ولا عمرو".

وهو جواب: أغلام عندك أم جارية؟ وأزيد في الدار أم عمرو؟ وهذا سؤال من قد علم أن أحدهما عنده أو أحدهما في الدار ولا يعرفه بعينه، فسأل ليعرف بعينه، وإن كان المسؤول يعرف ما سأل عنه قال: زيد. إن كان زيد أو عمرو إن كان عمرو، وإن لم يكن في الدار واحد منهما قال: لا زيد ولا عمرو. وإن لم يكن عنده غلام ولا جارية قال: "لا غلام عندي ولا جارية".

ولا يحسن أن تقول: لا زيد عندي.. من غير تكرير "لا" وذلك أن قولك: لا زيد عندي إنما هو جواب من قال: أزيد عندك؟ فكان حق الجواب أن يقول المجيب: نعم إن كان عنده. أو "لا" إن لم يكن عنده. ولا يزيد شيئًا على "لا" كما لا يزيد شيئًا على نعم.

وإن كرر فهو جواب كلام لا يجوز في جوابه "لا" ولا "نعم" لأنه جواب قولك: أغلام عندك أم جارية؟ وهو سؤال موضوع على أن السائل قد علم أن أحدهما عنده وإنما سأل تعيينه، فإن كان الأمر كما اعتقد السائل في السؤال فالجواب أن يقال: غلام أو جارية، وإن يكن كما اعتقده السائل ولم يكن عنده واحد منهما قال: لا غلام عندي ولا جارية. فلذلك خالف التكرير الإفراد.

وقد أجاز الإفراد في الشعر وأنشدَ فيه

أن لا إلينا رجوعها[١]

لأن المعنى الموجب منه لا يحتاج إلى تكرير لو قال: أنه إلينا رجوعها. لكان كلامًا حسنًا، فدخلت "لا" وعملت الجحد ولم تغير لفظ الموجب. وستقف من ذلك بعد هذا الباب على ما يحسن فيه الرفع ولا تحتاج "لا" إلى إعادة.

وأما قوله: "لا هيثم للمطي" و"قضية ولا أبا حسن لها" و"لا أمية بالبلاد" فالمعنى الذي يذكر مثل هذا الكلام عند حضوره وكونه هو الذي سوغ فيه التنكير؛ وذلك لأن الكلام إنما يقال لإنسان كان يقوم بأمر من الأمور وله فيه كفاية وغناء فحضر ذلك الأمر ولم يوجد ذلك الإنسان، ولا من يقوم به مثل قيامه. ولو وجد من يقوم مقامه لم نطلب. فصار التقدير "لا مثل هيثم" ولا مثل أبي حسن" ولا مثل "أمية" ودخلت هذه الأسماء في

---

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

المعنى. وأريدوا به كما يقول القائل لمن يخاطبه:

"مثلك لا يتكلم بهذا" "ومثلك لا يفعل القبيح".

وإنما تريد: أنت وأمثالك لا تفعلون مثل ذلك.

وإذا فصلت بين "لا" وما عملت فيه النصب أو الرفع مما ذكرنا بطل عملها ورفعت ما بعدها بالابتداء. واحتجت إلى التكرير كقوله عز وجل: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنزفُونَ﴾(١).

وقد يجوز في التكرير أن يكون الأول منهما منصوبًا مبنيًّا مع "لا" والأخير مرفوعًا كقولنا "لا رجل ولا غلام" ولا جارية في الدار ولا زيد".

وقد قرأ يعقوب الحضرمي.. ﴿ولا خوفَ عَلَيْهِم وَلاَ هُمْ يَحْزنُون﴾ [البقرة: ١١٢] (هم) مرفوع محمول على موضع لا خوف.

وقد بُيِّن هذا في الباب الذي يتلو هذا الباب.

وأما قوله:

فرطن ولا رد لما بت فانقضى

فإنه يروى على ثلاثة أوجه: "ولكن بغوض" على تكثير الفعل مثل:

ضروب وشروب. وبغيض وهو اسم للذات كقولك: رجل بغيض" وليس بتكثير الفعل. ويروى: ولكن تعوض، أن يقال عديم من العوض.

هذا باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمل على الموضع

لإنه لا يجوز لـــ (لا) أن تعمل في معرفة كما لا يجوز ذلك لـــ(رب)، فمن ذلك قولك: لا غلام لك ولا العباس.

فإن قلت: أحمله على "لا" فإنه ينبغي لك أن تقول: رب رجل لك والعباس، وكذلك: لا غلام لك وأخوه.

فأما من قال: كل شاة وسخلتها بدرهم، فينبغي له أن يقول:

لا رجل لك وأخاه" لأنه كان قال: "لا رجل لك وأخًا له".

قال أبو سعيد: ما في هذا الباب بيِّن مفهوم.

(١) الصافات: ٤٧.

هذا باب ما إذا لحقته «لا» لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق

وذلك لأنها لحقت ما عَمِلَ فيه غيرها كما أنها إذا لحقت الأفعال التي هي بدل منها لم تغيرها عن حالها التي كانت عليها قبل أن تلحق.

ولا يلزمك في هذا الباب تثنية "لا" كما لا تثني "لا" في الأفعال التي هي بدل منها وذلك قولك: لا مرحبا ولا أهلا ولا كرامة ولا مسرة ولا شللا ولا سقيًا ولا رعيًا ولا هنيئًا ولا مريئًا. صارت "لا" مع هذه الأسماء بمنزلة اسم منصوب ليس معه "لا" لأنها أجريت مجراها قبل أن تلحق "لا" ومثل ذلك "لا سلام عليك" ولم تغير الكلام عما كان عليه قبل أن تلحق "لا".

وقال جرير:

ونبئت جوابًا وسكنًا يسبني ... وعمرو بن عفرة لا سلام على عمرو[1]

ولم تلزمك في ذا "تثنية "لا" كما لم يلزمك ذلك في الفعل الذي فيه معناه. وذلك لا سلم الله عليه، فدخلت ذا الباب لتنفي ما كان دعاء كما دخلت على الفعل الذي هو بدل من لفظه.

ومثل: "لا سلام على عمرو". "لا بك السوء" لأن معناه: لا ساءك الله.

ومما جرى مجرى الدعاء ما هو يطلق عند الحاجة بمشاشة نحو: كرامة ومسرة ونعمة عين.... فدخلت "لا" على هذا كما دخلت على قوله: ولا أكرمك ولا أسرك ولا أنعمك عينًا. ولو قبح دخولها هاهنا لقبح في الاسم كما قبح في لا ضاربًا؛ لأنه لا يجوز "لا اضرب" في الأمر.

وقد دخلت "لا" في موضع غير هذا فلم تغيره عن حاله قبل أن تدخله وذلك قولهم: لا سواء.

وإنما دخلت "لا" هاهنا: لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه سواء ألا ترى أنك لا تقول: هذان لا سواء، فجاز هذا كما جاز "لا ها الله ذا" حين عاقبت ولم يجز ذكر الواو.

وقالوا: لا نولك أن تفعل؛ لأنهم جعلوه معاقبًا لقوله: "لا ينبغي أن تفعل كذا

(١) البيت في ديوانه ٢٧٩، والمقتضب ٤/٣٨١

وكذا، وصار بدلا منه فدخل فيه ما دخل في "ينبغي" كما دخل في "لا سلام" ما دخل في "سلم".

واعلم أن "لا" قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء.

وذلك نحو قولك: "أخَذْتُه بلا ذَنْبٍ" وأخذته بلا شيء وغضبت من لا شيء، وذهبت بلا عتاد. والمعنى معنى ذهبت بغير عتاد وأخذته بغير ذنب، إذا لم ترد أن تجعل "غيرًا" شيئًا أخذه يعتد به عليه، ومثل ذلك قولك للرجل: أجئتنا بغير شيء؟ أي رائقًا والرائق: الخالي.

ونقول إذا قللت الشيء أو صغرت أمره:

ما كان إلا كلا شيء وإنك ولا شيئًا سواء، ومن هذا النحو قول الشاعر وهو أبو الطفيل الغنوي:

تركتني حين لا مال أعيش به ... وحين جن زمان الناس أو كلبا[1]

والرفع عربي على قوله:

"... ... ... حين لا مستصرخ"[2]

و"... ... ... لا بَراحُ"[3]

والنصب أجود وأكثر من الرفع لأنك إذا قلت: "لا غلام" فهي أكثر من الرافعة التي هي بمعنى ليس.

قال الشاعر:

حَنَّتْ قَلَوصي حِينَ لا حين مَحَنٍّ[4]

وأما قول جرير:

ما بال جهلك بعد الحلم والدين ... وقد علاك مشيب حين لا حين[5]

---

(١) البيت في الخزانة ٢/٩٠، الأغاني ١٣/١٠٩.

(٢) جزء بيت من مشطور الرجز للعجاج، ديوانه ص ٤٥٩، وأمالي ابن الشجري ١/٢٥٩. وتمامه:
بي الجحيم حين لا مستصرخ

(٣) جزء سبق تخريجه.

(٤) نسب البيت للعجاج ولم يرد في ديوانه. في الخزانة ٤/٤٥، والمقتضب ٤/٣٥٨.

(٥) البيت في ديوانه ٥٨٦، والخزانة ٤/ ٧٤.

فإنما هو: "حين حين" و"لا" بمنـــزلة "ما" إذا ألغيت.

واعلم أنه قبيح أن تقول: "مررت برجل لا فارس" حتى تقول: لا فارس ولا شجاع، ومثل ذلك: هذا زيد لا فارسًا، لا يحسن حتى تقول: لا فارسًا ولا شجاعًا؛ وذلك أنه جواب لمن قال أو لمن يجعله ممن قال: أبرجل شجاع مررت أم بفارس؟ ولقوله: أفارس زيدًا أم شجاع؟

وقد يجوز على ضعفه في الشعر، قال رجل من بني سلول:

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا حَيَاتَكَ لا نفع وموتك فاجِـــعُ[١]

فكذلك هذه الصفات وما جعلته خبرًا للأسماء نحو: زيد لا فارس ولا شجاع.

واعلم أن "لا" في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر، فمن ذلك قوله وهو حسان بن ثابت الأنصاري.

ألا طِعَانَ ولا فُرسَانَ عَادِيَة إلا تَجَشُّؤكـــم عِنْدَ التنانِـــيرِ[٢]

وقال: في مثلٍ: "ألا قِمَاصَ بِالعَيْرِ؟"

ومن قال لا غلام ولا جارية. قال: لا غلام؟ وألا جارية؟

واعلم أن "لا" إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته.

ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلا فيما تعمل فيه في الخبر. وتسقط النون والتنوين في التمني كما سقطا في الخبر، فمن ذلك: ألا غلام لي؟ وألا ماء باردًا؟

ومن قال: لا ماءَ باردَ. قال: ألا ماء بارد؟ ومن ذلك: ألا أبا لي؟ وألا غلامٌ لي؟

وتقول: ألا غلامين وجاريتين لك كما تقول: لا غلامين وجاريتين لك.

وتقول ألا ماء ولبنًا؟ كما قلت: لا غلام وجارية لك تجريها مجرى "لا" ناصبة في جميع ما ذكرت لك.

وسألت الخليل عن قوله:

ألا رجـــلا جزاهُ الله خَـــيرًا يَـــدُلُّ علـــى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ[٣]

---

(١) البيت في ابن يعيش ٢/١١٢، والأشموني ٢/٨.

(٢) البيت في ديوانه ٢١٥، والمغني ١/ ٦٨.

(٣) قائـــل البيت عمرو بن قعاص، انظر: نوادر أبي زيد ٥٦، وابن يعيش ٧/٥، و٩/٨٠، الأشموني ٢/ ١٦.

ويروى: محصلةً، فزعم أنه ليس على التمني ولكنه بمنـــزلة قول الرجل: فهلا خيرًا من ذلك.

كأنه قال: ألا تروني رجلا جزاه الله خيرًا؟ وأما يونس فزعم أنه نَوَّنَ مضطرًا وزعم أن قوله:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً(١)

على الاضطرار.

وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك، والذي قال: مذهب، ولا يجوز الرفع في هذا الموضع لأنه ليس بجواب لقوله: أذا عندك أم ذا؟ وليس في ذا الموضع مغني ليس".

وتقول: "ألا ماء وعسلا باردًا حلوًا" لا يكون في الصفة إلا التنوين؛ لأنك فصلت بين الاسم والصفة حين جعلت البرد للماء والحلاوة للعسل.

ومن قال: "لا غلام أفضل منك" لم يقل في: ألا غلام أفضل منك إلا بالنصب؛ لأنه دخل فيه معنى التمني وصار مستغنيًا عن الخبر كاستغناء: اللهم غلامًا ومعناه: "اللهم هب لي غلامًا".

قال أبو سعيد: ذكر سيبويه في أول هذا الباب أشياء دخلت عليها "لا" ولم تعمل فيها ولم يلزمها التكرير.

واعتمد على أن الأشياء التي دخلت عليها "لا" في هذا الباب مبنية على أفعال مضمرة وقد نصبتها. وأن الفعل إذا دخلت عليه "لا" لم يلزم تكرير "لا" بها وللسائل أن يسأل عن السبب الذي من أجله لم يلزم التكرير في الفعل كما لزم في الاسم.

قال أبو العباس: "الأفعال وقعت موقع الأسماء النكرات التي تنصبها "لا" وتبنى معها؛ لأن الأفعال في مواضع النكرات، فلذلك لم تحتج إلى تكرير "لا" ولم يجز أن تبني مع "لا" لأنها ليست أسماء.

ولو قدرتها تقدير "لا رجل في الدار ولا غلام" لقلت: لا يقوم زيد ولا يقعد. وصارت جوابًا لقوله: أيقوم زيد أم يقعد؟"

والذي احتج به أبو العباس لا يصح على موضع أصحابنا لأنهم يقولون: عوامل

---

(١) صدر بيت سبق تخريجه.

الأسماء لا تدخل على الأفعال.

والصحيح عندي: أن "لا" الواقعة على الفعل لا يلزمها التكرير؛ لأنها جواب يمين واليمين قد تقع على فعل واحد مجحود، فلا يجب فيه تكرير "لا" ويمينك واقعة على شيء واحد.

ووجه آخر أيضًا: وهو أن لا أفعل. نقيض: "لأفعلن" كقولك: والله لأضربن زيدًا نقيضه: لا أضرب زيدًا.

فمن حيث لم يجب ضم فعل آخر إلى: لأضربن. لم يجب ضم فعل آخر إلى: لا أضرب.

وأيضًا فإن الفعل قد ينفى "بلم" و"لن" ولا يلزمهما تكرير قولك: لم يقم زيد ولن يخرج أخوك ولا يلزمها تكرير و"لا" مثلهما في أنها تنفي الفعل وإن كانت تختص بجواب التمني.

فما كان من ذلك منصوبًا فعلى إضمار فعل قد وقع عليه فنصبه، وما كان منه على جهة الخبر فدخول "لا" فيه كدخولها في اليمين كقولك ولا كرامة ولا مسرة، كأنه قال: لا أكرمك كرامة ولا أسرك مسرة.

وما كان منه دعاء فهو نقيض فعل الدعاء الذي يحتاج إلى تكرير، كقولك "لا شَللا ولا سقيًا ولا رعيًا". لأن "لا" دخلت على: شللا وسقيًا ورعيًا الذي هو دعاء.

وما كان من ذلك مرفوعًا وفيه معنى الدعاء فهو بهذه المنـــزلة؛ لأن أصله الفعل ولا يلزمك فيه تثنية "لا" ولا تكريرها كقوله:

"لا سلام على عمرو" لأن معناه: لا سلم الله على عمرو ولا بك السوء، وسلام مبتدأ وعلى خبره وجاز الابتداء بنكرة؛ لأن معناه معنى فعل يدعى به.

وقوله: "لا بك السوء" "السوء" مبتدأ و"بك" خبره وأصله "بك السوء" ودخلت عليه "لا" لقلب معناه في الدعاء.

وقيل فيه وجه آخر: وهو أن يكون "بك" في صلة خبر محذوف، كأنه قال بك السوء واقع، وإنما جاء: سلام عليكم و﴿رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾[1] وما جرى مجراه على لفظ الخبر كما جاء: غفر الله لك ولعن الله فُلانًا بلفظ الخبر ومعناه معنى الدعاء.

(١) سورة هود، من الآية ٧٣.

وقوله: ولو قبح دخولها هاهنا لقبح في الاسم؛ يعني لو قبح دخول "لا" في قولك: لا أكرمك ولا أسرك لقبح في قولك: ولا كرامة ولا مسرة؛ لأن هذا الاسم يعمل فيه الفعل كما قبح: لا ضربًا. إذا أردت: لا اضْرِبْ يعني: دخول "لا" على فعل الأمر لا يجوز؛ لأن صيغة الأمر تجري مجرى الإيجاب. وصيغة النهي تجري مجرى الجحد.

ألا ترى أنا لو أدخلنا لام الأمر لم يجز أن تدخل معها "لا" التي للنهي ولا "لا" التي للجحد في الخبر. لا تقول: لا ليقم زيد؛ لأنك تصير آمرًا ناهيًا بحرف النفي، ودخول حرف الأمر كما لا تكون جاحدًا الشيء معترفًا به، و"لا" التي للخبر لا يصلح دخولها على الأمر فتكون آمرًا مُخبرًا وهذا لا يجوز.

وإنما تدخل "لا" التي في الخبر على فعل هو خبر؛ لأن الجحد والإيجاب هما خبران كقولك: أكرمك ولا أكرمك وأسرك ولا أسرك.

وقولهم: لا سواء إنما يتكلم به المتكلم عند ادعاء مدع لاثنين جرى ذكرهما أن أحدهما مثل الآخر؛ أي هما سواء فيقول المنكر لمن قال: لا سواء أي هما لا سواء. أو هذان لا سواء، فهذان مبتدأ "وسواء" خبره، ودخلت "لا" لمعنى الجحد واستجازوا حذف المبتدإ لأنهم جعلوا "لا" كافية مِن المبتدإ لكثرة الكلام عند رد بعضهم على بعض ادعاء التساوي في الشيئين.

وشبهه بجعل "ها" عوضًا عن واو القسم في: (لا ها الله ذا) وعِوَضُ "ها" من الواو أوكد؛ لأن المبتدأ المحذوف يجوز أن يؤتى به فيقال: هذان لا سواء، ولا يجوز أن يؤتى بالواو مع "ها" لأنهم قد غيروا لفظ الكلام في الأصل وترتيبه؛ لأن أصله لا والله هذا ما أقسم به، ثم قدموا "ها" وفصلوا بين حرفي التنبيه والإشارة: "ها" و"ذا" ولو لم تدخل "لا" لم تقل: سواء وأنتَ تعني: هما سواء.

وقولهم: لا نولك أن تفعل كذا هذا هو من التناول للشيء، وهم يريدون به الاختيار، فإذا قالوا: قولك أن تفعل كذا وكذا فمعناه: ينبغي لك أن تفعل كذا، والاختيار لك أن تفعل.

"ولا نولك أن تفعل" معناه: لا ينبغي لك أن تفعل، وقد يُوقِع "قولك" على جميع فعله.

ألا ترى أن الأخذ قد يستعمل في جميع الأفعال حتى يقال: فلان لا يأخذ ولا يترك إلا بأمر فلان.

ويستعمل في موضع ضد الترك ولهذا صار: نولك بمعنى فعلك؛ لأن التناول بمَعْنَى

الأخذ.

وقولك "أخذته بلا ذنب" وغضبت من لا شيء "لا" بمعنى "غير" واستعملت في معنى "غير" لما بينهما من الاشتراك في الجحد؛ لأن "غيرًا" مسلوب عنها ما أضيفت إليه.

فإذا قلت: مررت بغير صالح، فغير هو الذي مررت به و"صالح" لم تمرر به وقد سلب من (غَيْرٍ) الصلاح الذي هو لما أضيف إليها.

فإذا قلت: أخذته بلا ذنب وغضبت من لا شيء فمعناه: أخذته بغير ذنب وغضبت من غير شيء "فغير" مخفوض بحرف الخفض الذي دخل. فإذا جعلت مكان "غير" "لا" فـ"لا" حرف لا يقع عليه حرف الخفض، فوقع حرف الخفض على ما بعد "لا".

وعلى هذا: "ما كان إلا كلا شيء" أي: إلا كغير شيء وحين غير مال.

ومعنى قوله: أخذته بغير ذنب: لا يراد به: أخذته بشيء هو غير ذنب، وكذلك جئت بغير شيء لا يراد به: جئت بشيء هو غير شيء. وإنما يراد به: جئتَ خاليًا من شيء معك. وهذا معنى قوله: رائقًا لأن الرائق: الخالي واشتقاقه من راق الشراب أي صفا، كأنه جاء ولم يعبق به شيء سوى نفسه.

وقوله: "حين لا حين محن" "حين" منصوب "بلا" كقوله: لا مثل زيد ولا غلام رجل، وخبره محذوف وهي جملة. وحين الأولى مضافٌ إليها كما تضاف أسماء الزمان إلى الجمل وتقديره: لا حين محن لنا و"لنا" هو الخبر.

وأما: "حين لا حين" فحين الأولى مضاف إلى الثاني و"لا" فيها فَصَلَتْ بين الخافض والمخفوض كفصلها في: "جئت بلا شيء" و"غضبت من لا شيء" كأنه قال: حين لا حين فيه لهو ولعب. أو نحو ذلك من الإضمار، وهو قبل دخول "لا" تقديره: حين حينٍ فيه لهو ولعب.

وقوله: حياتك لا نفع، فهو عند سيبويه ضعيف: لأنه لم يكرر على ما تقدم من حكم تكريرها وتثنيتها.

قال أبو العباس محمد بن يزيد: لا أرى بأسًا أن تقول: لا رجل في الدار، وتجعله جواب قوله: هل رجل في الدار، وجائز أن يكون لرجل واحد وجائز أن يكون في موضع جميع كما كان في "هل" كذلك.

ألا ترى أن قوله: لا جل في الدار لا يكون إلا في موضع جميع؛ لأنه جواب: هل من رجل في الدار؟ وقوله:

حياتك لا نفع.. من ذلك على غير ضرورة.

وأما البيت المنسوب إلى حسان بن ثابت في الكتاب الذي أوله:

ألا طعان ولا فرسان عاديـــــة(١)

فذكر الجرمي أن البيت لعصام الزماني.

وقال أبو سعيد: في قولهم "ألا قماص بالعير" يضرب مثلا للرجل العيي الذي لا حراك به.

وإذا دخلت الألف قبل "لا" فلها مذهبان:

أحدهما: أن تكون استفهاما أو عرضًا.

والآخر: أن تكون تمنيًا.

فإذا كان استفهامًا كان لفظ ما بعد "إلا" وما يكون عطفًا عليه أو صفة له أو خبرًا له على ما كان عليه من قبل دخولها من الرفع والنصب والإضافة إلى اللام في التثنية وفي "لا أبا لك" ونحوه.

وإن كان تمنيًا فعلى مذهب سيبويه لا يجوز فيه الرفع على الصفة ولا على العطف للذي يقول: لا غلام أفضل منك؛ لأنه يدخله معنى التمني ويَصِيرَ مستغنيًا كما استغنى اللهم غلامًا، ومعناه معنى المفعول.

وعلى قول المازني أن الحروف الداخلة على "لا" لا تغير حكم اللفظ فيما بَعْدَ "لا" ولها خَبّر مظهر أو مضمر كما كان لفظها قبل دخول الألف والجملة يراد بها التمني كما يراد بالاستفهام التقرير.

ألا ترى أنك تدخل في الاستفهام الذي يراد به التقرير الباء الزائدة التي لا تزاد إلا في الجحد، ألا تسمع إلى قوله تعالى:

﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾(٢).

فأدخل الباء وإنما دخلت الباء أولا على خبر ليس قبل دخول ألف الاستفهام على ما يجوز في الجحد من دخول الباء الزائدة، فدخلت ألف الاستفهام وأريد بالكلام كله التقرير.

وأما ما يلي "لا" فلا خلاف بينهم أن اللفظ على ما كان عليه قبل "لا" من النصب

---

(١) صدر بيت سبق تخريجه

(٢) سورة القيامة، من الآية: ٤٠.

وبناء الاسم مع "لا".

وقوله: ألا ماء وعَسلا باردًا حلوًا فتقديره: ألا ماء باردًا وعسلا حلوًا. ولم يجز بناء "ماء" مع باردًا لفصل "عسل" بينهما، فوجب التنوين في "باردًا" من أجل ذلك.

هذا باب الاستثناء

"فحرف الاستثناء "إلا" وما جاء من الأسماء فيه معنى "إلا" وما جاء من الأفعال فيه معنى "إلا" فلا يكون "وليس" وما عدا "وخلا" وما فيه ذلك من المعنى من حروف الإضافة وليس باسم "فحاشا" "وخلا" في بعض اللغات.

وسأبين لك أحوال هذه الحروف إن شاء الله الأول فالأول".

قال أبو سعيد: هذه الحروف مُتصلة في الأبواب التي تأتي. وأنا أفسِّر كل واحد منها في موضعه إن شاء الله تعالى.

هذا باب ما يكون استثناء "بإلا"

اعلم أن "إلا" يكون الاسم بعدها على وجهين:--

فأحد الوجهين: ألا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق وكذلك "إلا" ولكنها تجيء لمعنى. كما تَجِيء "لا" لمعنى.

والوجه الآخر: أن يكون فيه الاسم بعدها خارجًا مما دخل فيه ما قبله عاملا فيه ما قبله من الكلام. كما تعمل "عشرون" فيما بعدها إذ قلت: "عشرون دِرْهمًا".

فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنــزلته قبل أن تلحق "إلا" فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه. وذلك قولك: ما أتاني إلا زيد. وما لقيت إلا زيدًا. وما مررتَ إلا بزيد. تجري الاسم مجراه إذا قلت ما أتاني زيد. وما لقيت زيدًا. وما مررت بزيد. ولكنك أدْخَلْتَ" إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها. فصارت هذه الأسماء مستثناة. فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق "إلا". لأنها بعد "إلا" محمولة على ما يجر ويرفع وينصب كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق "إلا" ولم تشغل عنها قبل أن تلحق "إلا" الفعل بغيرها".

قال أبو سعيد: "إلا" أم حروف الاستثناء. والاستثناء: هو إخراج الشيء مما دخل فيه هو وغيره بلفظ شامل لهما. أو إدخال فيما خَرجَ عَنْه هو وغيره بلفظ شامل لهما.

وقسم سيبويه الاسم الذي بعد "إلا" على وجهين:

أحدهما: أن لا يَتَغَيَّر عما كان عليه قبل دخولها.

والآخر: يتغير عما كان عليه قبل دخولها.

وأفرد هذا الباب بالاسم الذي تدخل عليه "إلا" فلا تغيره عما كان عليه. وذلك كل ما كان فيه ما قبل "إلا" محتاجًا إلى ما بعده. وذلك قولك: ما أتاني إلا زيد. وما لقيت إلا زيدًا، وما مررت إلا بزيد، ثم جعل أبوابًا يختلف فيها حكم الأسماء بعدها. وستقف على واحد واحد منها إن شاء الله.

قال أبو سعيد: وقد سمي هذا الباب استثناء ولم يذكر المستثنى منه. ولقائل أن يقول كيف جاز أن يستثني الشيء من لا شيء؟

فيقال له: هذا. وإن حذف واعتمد لفظ ما قبل حرف الاستثناء على الاسم الذي بعده في العمل فلا يخرجه ذلك من معنى الاستثناء. كما أن الفعل إذا حذف فاعله وبني للمفعول فرفع به وقيل: ضُرب زيد. وقُتل عمرو. لم يخرجه ذلك من أن يكن مفعولا. لأنه قد أحاط العلم أن فِعْلا وقع به من فاعل ثم حذف الفاعل واحتيج إلى بناء الفعل للمفعول فرُفِعَ به... وكذلك لما حضر حرف الاستثناء الذي يدل على ما بعده يثبت له مَا يُنفَى عن كل ما سواه لأنه لما قيل: "ما قام إلا زيد". فعلم أن القيام أثبت لزيد وحده ونفي عن غيره، وكان ذكر ما نفي عنه القيام وتركه في المعنى سواء.

بقي تصحيح اللفظ عند حذفه: وتصحيح اللفظ: ألا يعرى الفعل من فاعل. وليس في الكلام فاعل سوى ما بعد "إلا" فجعل فاعله.

فإن قال قائِل: إذا كان الغرض إثباتَ الفعل لما بعد "إلا" فكأنه يكفي من ذلك أن يؤتى بفعل وفاعل فيقال: قام زيد وذهب عمرو ولا يؤتى بحرف الاستثناء؟

قيل له: في ذكر الاستثناء فائدتان:

أحدهما: إثبات الفعل لما بعد "إلا".

والأخرى: نفيه عمن سواه.

لأن قولك: قام زيد "وذهب عمرو" ليس فيه دلالة على أن "غير" زيد "لم يقم وغير عمرو لم يذهب. والله أعلم.

هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نُفي عنه ما أدخل فيه

"وذلك قولك: ما أتاني أحد إلا زيد، وما مررت بأحد إلا عمرو، وما رأيت أحدًا إلا عمرًا. جعلت المستثنى بدلا من الأول فكأنك قلت: ما مررت إلا بزيد. وما

لقيت إلا زيدًا، كما أنك إذا قلت: مررت برجل زيد. فكأنك قلت: مررت بزيد.

فهذا وجه الكلام. أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله؛ لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول، ومن ذلك قولك: "ما أتاني القوم إلا عمرو" وما فيها القوم إلا زيد. وليس فيها القوم إلا أخوك. وما مررت بالقوم إلا أخيك، فالقوم هاهنا بمنزلة أحد.

ومن قال: ما أتاني القوم إلا أباك. لأنه بمنزلة قوله أتاني القوم إلا أباك. فإنه ينبغي له أن يقول: "ما فعلوه إلا قليلا منهم" وحدثني يونس: أن أبا عمرو كان يقول:

الوجه: ما أتاني القوم إلا عبد الله. ولو كان هذا بمنزلة "أتاني القوم" لما جاز أن تقول ما أتاني أحد، كما أنه لا يجوز أن تقول أتاني أحد، ولكن المستثنى في ذا الموضع مبدل من الاسم الأول، ولو كان من قبل الجماعة لما قلت: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلا أَنْفُسُهُمْ﴾[1] ولكان ينبغي له أن يقول: ما أتاني أحد إلا قد قال ذاك إلا زيد؛ لأنه ذكر واحدًا.

ومن ذلك أيضًا: "ما منهم أحد اتخذت عنده يدًا إلا زيد" وما منهم خير إلا زيد، إذا كان زيد هو الخبر.

وتقول: ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبد الله، وما رأيت أحدًا يقول ذاك إلا زيدا.

هذا هو وجه الكلام. وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت: "ما رأيت أحدًا يقول ذلك إلا زيد" فعربي. قال عدي بن زيد:

في ليلة لا نرى بها أحدًا ... يحكي علينا إلا كواكبها[2]

وكذلك: "ما أظن أحدًا يقول ذلك إلا زيدًا. وإن رفعت فجائز حسن. وكذا: ما علمت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا، وإن شئت رفعت.

وإنما اختير النصب هاهنا لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه، وأن لا يكون بدلا إلا من منفي، والمبدل منه منصوب منفي ومضمَره مرفوع. فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلا منه؛ لأنه هو المنفي وهذا وصف أو خبر.

---

(١) سورة النور، من الآية ٦.

(٢) البيت في ديوانه ١٩٤، والخزانة ٢/١٢، وفيه نسب إلى أحيحة بن الجلاح الأنصاري.

وقد تكلموا بالآخر؛ لأن معناه النفي، إذا كان وصفًا لمنفي، كما قالوا قد عرفت زيدًا أبو من هو؟ لما ذكرت لك؛ لأن معناه معنى المستفهم عنه.

وقد يجوز ما أظن أحدًا فيها إلا زيدًا. ولا أحد منهم اتخذت عنده يدًا إلا زيدٍ على قوله: "إلا كواكبها".

وتقول: ما ضربت أحدًا يقول ذاك إلا زيد، لا يكون في ذا إلا النصب؛ وذلك لأنك أردت في هذا الموضع أن تخبر بموقوع فعلك. ولم ترد أن تخبر أنه ليس يقول ذاك إلا زيد. ولكنك أخبرت أنك ضربت ممن يقول ذاك زيدًا.

والمعنى في الأول: أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلا زيدًا، ولكنك قلت: رأيت أو ظننت أو نحوهما لتجعل ذاك فيما رأيت وفيما ظننت. ولو جعلت رأيت رؤية العين كان بمنزلة ضربت.

قال الخليل: ألا ترى أنك تقول: "ما رأيته يقول ذاك إلا زيد، وما أظنه يقوله إلا عمرو" فهذا يدلك على أنك إنما انتحيت على القوم ولم ترد أن تجعل عبد الله موضع فعل كضربت وقتلت، ولكنه فعل بمنزلة "ليس" يجيء لمعنى، وإنما يدل على ما في علمك.

وتقول: "أقل رجل يقول ذاك إلا زيد" لأنه صار في معنى: ما أحد فيها إلا زيد.

وتقول: "قَلَّ رجل يقول ذاك إلا زيد" فليس زيد بدلا من الرجل في أقل... ولكن قلّ رجل في موضع "أقل رجل" ومعناه كمعناه. وأقل رجل: مبتدأ مبني عليه. والمُستثنى بدل منه. لأنك تدخله في شيء يخرج منه من سواه.

وكذلك: أقل من يقول ذلك وقلّ من يقول ذلك، إذا جعلت "من" بمنزلة رجل.

حدثنا بذلك يونس عن العرب أنهم يجعلونه نكرة كما قال:

ربما تكره النفوس من الأمـ ـر له فرجةٌ كحلِّ العقالِ[1]

ويروى: تجزع النفوس فجعل "ما" نكرة".

قال أبو سعيد: الذي جعله سيبويه بدلا في أول هذا الكتاب من قوله: ما أتاني أحد إلا زيد. وما مررت بأحد إلا عمرو، جعله الكسائي والفراء عطفًا.

---

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٠، ومعجم الأدباء ١/١٨٦، ومعجم الشعراء ٧٢.

وقال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: فكيف يكون بدلا والأول منفي وما بعد "إلا" موجب؟

فالجواب عما قاله أحمد بن يحيى: أنه بدل منه في عمل العامل فيه وذاك أنا إذا قلنا: ما أتاني أحد. فالرافع "لأحد" هو "أتاني" أيضًا فكل واحد من "أحد" و"زيد" يرتفع بـــ"أتاني" إذا فرد به.

فإذا ذكرناهما جميعًا فلا بد مِنْ أن يكون الأول منهما يرتفع بالفعل؛ لأنه يتصل به. ويكون الثاني تابعًا له. كما يتبعه إذا قلنا: جاءني أخوك زيد. لا يقال: زيد فاعل؛ لأن أخوك باتصاله بالفعل صار فاعلا، وزيد بدل منه، وأما اختلافهما في النفي والإيجاب فلا يخرجهما عن البدل؛ لأن مذهب البدل في ذلك أن تقدر الأول في تقدير ما لم يذكر. والثاني في موضعه الذي رتب فيه.

فإن كان الفعل الذي ارتفع به الأول إذا لم يذكر الأول عمل في الثاني في موضعه الذي رتب فيه علمنا متى ذكر أن الثاني بدل منه؛ لأن الفاعل لا يكون أكثر من واحد.

وقد يقع في العطف والصفة ما يكون الأول موجبًا والثاني منفيًّا.

فأما العطف: فجاءني زيد لا عمروٌ. ومررت بزيد لا عمرو، فالأول موجب والثاني منفيًّا، واختلفا في النفي والإيجاب لدخول "لا" بينهما وأحدهما معطوف على الآخر.

وتقول في الصفة: "مررت برجل لا كريم ولا لبيب" "فكريم" خفض لأنه صفة لرجل وأحدهما موجب والآخر منفي، وقد يجوز النصب فيما يختار فيه البدل. كقولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدًا: وما مررت بأحد إلا زيدًا".

وإنما اختير البدل؛ لأن البدل والاستثناء في المعنى واحد. وفي البدل فضل موافقة ما قبل "إلا" لما بعدها في اللفظ، ويقويه أيضًا: إجماع القراء والمصاحف على: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[1] إلا أهل الشام ومصحفهم. فإنهم قرأوا: "إلا قليلا منهم" وكذلك هو في مصحفهم وقرأ القراء ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلا أَنْفُسُهُمْ﴾[2].

وحكى سيبويه عمن لم يسمعه من النحويين: أن المنفي إذا جاز في لفظه الإيجاب لم يجز فيه البدل، ولم يكن غير النصب كقولك: ما أتاني القوم إلا أباك؛ لأنه بمنـــزلة: "أتاني القوم لا أباك".

(١) سورة النساء، من الآية ٦٦.

(٢) سورة النور، من الآية ٦.

والقول الذي ذهب إليه سيبويه هو الصحيح وشاهده القرآن والقياس.

فأما القرآن فقوله عز وجل: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] فرفع. وفعلوه يقع في الإيجاب، وأما القياس: فإنه قد أحاط العلم أنا إذا قلنا: "ما أتاني أحد" فقد دخل فيه القوم وغيرهم. فإنما ذكرنا في بعض ما اشتمل عليه أحد مما يستثنى بَعْضُه.

وقد احتج عليهم سيبويه ببعض ما ذكرناه. وبأن قال: كان ينبغي لمن قال ذلك أن يقول: "ما أتاني أحد إلا قد قال ذاك إلا زيد".

والصواب: نصب زيد. "ما أتاني أحد إلا قد قال ذاك إلا زيدًا". لأنك لما قلت: ما أتاني أحد إلا قد قال ذاك، صار الكلام موجبًا لما استثني من المنفي. وكأنه قال: كلهم قالوا ذاك. فاستثنى "زيدًا" من شيء موجب في الحكم فنصب. وإنما ذكر هذا لأنه ألزم القائل بما ذكر من جواز "ما أتاني أحد إلا زيد" ومنع: "ما أتاني القوم إلا زيدًا" بأن قال: إن كان وجوب النصب لأن الذي قبل "إلا" جمع فقد قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦] فرفع بعد الجمع.

وإن كان جواز الرفع والبدل لأن الذي قبل "إلا" واحد فينبغي أن يجيزوا الرفع في قولهم: ما أتاني أحد إلا قال ذاك إلا زيد" والواجب فيه النصب.

وإنما ألجأهم سيبويه إلى أن يقولوا: إن الذي يوجب البدل أن يكون ما قبل "إلا" منفيًّا فقط، جمعًا كان أو واحدًا.

وذكر سيبويه في النفي ما يكون له اسم ظاهر واسم مكني متعلقان بعاملين مختلفين. فيجوز البدل من أي الاسمين شئت، ولم يجز في بعضه البدل إلا من أحد الاسمين دون الآخر.

فأما الذي يجوز فيه البدل من أي الاسمين شئت فهو الذي كل واحد من عاملي الاسمين مجحود في المعنى.

وأما الذي لا يكون البدل إلا من أحد الاسمين فهو الذي عامل أحد الاسمين مجحود وعامل الآخر غير مجحود، فتبدل من الاسم الذي عامله مجحود دون الآخر.

فمما يبدل من الاسمين فيه قوله: ما منهم أحد اتخذت عنده يدًا إلا زيد "ويجوز خفض "زيد" فرفعه على أن تبدل من "أحد" وخفضه على أن تبدلَه من الهاء في عنده؛ لأن المعنى: ما اتخذت عند أحد يدًا إلا زيد.

وكذلك: كل مبتدإ دخل عليه حرف الجحد ثم وقع على ضميره شيء من خبره كان لك أن تبدل منه أو من ضميره كقولك: "ما أحد منهم ضربته إلا زيدٌ وإلا زيدًا" وما

أحد منهم مررت به إلا زيدٌ وإلا زيدًا "لأن المرور في المعنى مجحود ومعناه: ما مررت بأحد منهم إلا زيدٌ".

وتقول: "ما رأيت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا" على البدل من "أحد" وهو أجود. ويَجُوز الرفع على البدل من الضمير الذي في "يقول".

و"رأيت" بمعنى: علمت. وإنما دخل على مبتدإ وخبر وما كان من أفعال الظن والعلم الذي يقع على مفعولين، فالمعتمد بالنفي والإثبات هو المفعول الثاني. فصار كأنه قال ما يقول ذاك أحدٌ فيما رأيت إلا زيدٌ "وأحد" بمنـــزلة الضمير الذي في "يقول" حين قلت "ما رأيت أحدًا يقول ذاك إلا زيدٌ" وقوله:

في ليلة لا نرى بـــها أحدًا يَحكي علينا إلا كواكبها[1]

الشاهد فيه: أنه أبدل "كواكبها" من الضمير في "يحكي" لأن أحدًا كأنه مبتدأ وإن وقعت عليه الرؤية وهي رؤية القلب، وكأنه قال: لا يحكي علينا أحد إلا كواكبها.

وقد عرفتك أن ما وقع على ضمير الاسم المبتدإ المجحود وخبره. بمنـــزلة المجحود. وما وقع على المبتدإ والخبر من أفعال الظن والعلم لا يخرجه عن ذلك الحكم.

والاختيار أن يكون البدل من الاسم الأول الذي وقع عليه حرف النفي؛ لأن البدل منه محمول على اللفظ. والآخر محمول على المعنى. والحمل على اللفظ هو الظاهر من الكلام.

ومن ذلك: ما أظن أحَدًا فيها إلا زيدًا، هو الأجود؛ لأنه بدل من اللفظ. ويجوز: إلا زيدٌ بالرفع بدل من الضمير في "فيها"؛ لأن معناه: استقر". وفي "استقر" ضمير فاعل. والبدل منه هو المقصود بالنفي. وهو ضمير "أحد" الذي وقع عليه الظن. وأحد في معنى مبتدإ؛ لأن الظن قَد يُلغى.

ومما قوى سيبويه به البدل من الاسمين في أفعال الظن والعلم في النفي أنك تقول ما رأيته يقول ذاك إلا زيد، وما أظنه يقوله إلا عمرو.

وذلك أن الهاء ضمير الأمر والشأن. ورأيت بمعنى علمت، والاعتماد على ما بعد رأيته وأظنه فكأنه قال: ما يقول ذاك زيد فهذا يدل على جواز البدل من الضمير الذي في "يقول" من قوله: "ما ظننت أحدًا يقول ذاك إلا زيد".

وأما ما لا يبدل إلا من اسم واحد وقع عليه لفظ النفي فقولك: ما ضربت أحدًا

---

(١) البيت سبق تخريجه.

يقول ذاك إلا زيدًا، لا يكون فيه إلا النصب؛ لأن الضرب هو المنفي في المعنى والقول ليس بمنفي... ألا ترى أنك تقول: "ما أوذَي أحدًا يوحد الله تعالى" وقد علم أنه لم يقصد إلى نفي من يوحد الله. وإنما نفي أداة لهم، فلم يجز البدل إلا من "أحد" لأنه هو الذي وقع به الفعل المنفي وهو الأذى.

وقوله: "أقل رجل يقول ذاك إلا زيد" لا يصح البدل من لفظه؛ لأنا إن أبدلنا "زيدًا" من "أقل رجل" لطرحناه في التقدير فبقي: "يقول ذاك إلا زيد" وهذا لا يصح ولكنا نرده إلى معنَاهُ ونفصِّله بما يصح معه البدل. "وأقل" ينصرف على معنيين.

أحدهما: النفي العام.

والآخر: ضد الكثرة.

فإذا أريد النفي العام جعل تقديره: ما رجل يقول ذاك إلا زيد. كما تقول: "ما أحد يقول ذاك غلا زَيْدٌ".

وإن أريد به ضد الكثرة فتقديره: "ما يقول ذاك كثير إلا زيد" ومعناهما يؤول إلى شيء واحد؛ لأنه إذا أبدل زيدًا في الاستثناء فقد أبطل الذي قبله، فكأنه يقول: "ما يقول ذاك إلا زيدٌ، ألا ترى أنه إذا قال: "ما أتاني القوم إلا زيدٌ" فكأنه قال: ما أتاني أحد منهم إلا زيد.

وقوله وكذلك "أقل من" "وقلّ مَن" إذا جعلت من نكرة بمنـــزلة "رجل" فإن "من" إذا كانت بمنزلة "رجل" لزمته الصفة، فإذا قلت: أقل مَنْ يقول ذاك، صار يقول ذاك "صفة لمَنْ" ويبقى "أقل" بلا خبر. وإذا قلت: أقل رجل يقول ذاك "فرجل" غير محتاج إلى صفة. "ويقول ذاك" خبر "أقل". و"زيد" بدل من "أقل" كما ذكرنا.

وأقل مَن يقول ذاك، لم يتم به الكلام، وتمامه في قولك: "إلا زيدٌ" فيصير بمنـــزلة "ما أخوك إلا زيد".

وأما "قول من يقول ذاك" فهذا كلام تام؛ لأنه فعل وفاعل.

فإن قال قائل: لم أبدلت العرب من المنفي ولم تبدل من الموجب فيقال: أتاني القوم إلا زيد؟

قيل له: لأن المنفي يصح حذف الاسم المبدل منه قبل "إلا" ولا يصح ذلك في الموجب. لا يقال: أتاني إلا زيد. وإنما جاز: ما أتاني إلا زيد.. ولم يجز "أتاني إلا زيد" لأن النفي الذي قبل إلا قد وقع على ما لا يجوز إثباته من الأشياء المتضادة. ولا يجوز إثبات ما يتضاد.

فإذا قلنا: "ما أتاني إلا زيد" فكأنك قلت: ما أتاني رجلٌ وحده ولا رجلان مجتمعون ولا متفرقون، فإذا ثبتنا على هذا الحد فقلنا أتاني إلا زيدٌ. فقد أوجبت إتيان الناس كلهم على هذه الأحوال المتضادة، وذلك لا يجوز ولا يقصد.

وبذلك على الفرق بينهما: أنك تقول: "ما زيد إلا قائم" فتنفي عنه القعود والاضطجاع، ولا تقول: زيد إلا قائم، فتوجب له حال إلا القيام. وهذا محال لاجتماع القعود والاضطجاع فيما توجبه له. فتأمل ذلك إن شاء الله تعالى.

هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عمل في الاسم

ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب

وذلك قولك: ما أتاني من أحد إلا زيدٌ و"ما رأيت من أحد إلا زيدًا" فإنما منعك أن تحمل الكلام على مِن أنه خلْف أن تقول: "ما أتاني إلا من زيدٍ".

فلما كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلا منه، فكأنك قلت: ما أتاني أحد إلا فلانٌ، لأن معنى "ما أتاني أحدٌ" و"ما أتاني من أحدٍ" واحد. ولكن مِن دخلت هاهنا توكيدًا كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيب والإسلام وفي: "ما أنت بفاعل" و"لست بفاعل".

ومثل ذلك: "ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به" من قبل أن "بشيء" في موضع رفع في لغة بني تميم.

فلما قبح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع وبشيء في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب، ولكنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به، استوت اللغتان وصارت "ما" على أقيس اللغتين. لأنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به فكأنك قلت: ما أنت إلا شيء لا يعبأ به.

وتقول: لست بشيء إلا شيئًا لا يعبأ به كأنك قلت: لست إلا شيئًا لا يعبأ به. والباء هاهنا بمنزلتها فيما قال الشاعر:

يا بني لبيني لستما بيدٍ إلا يدًا ليست لها عَضُدُ (١)

---

(١) البيت لأوس بن حجر، والرواية في ديوانه ص ٤: أبني لبيني. وانظر: ابن يعيش ٢/٩٠، والمقتضب ٤/٤٢١.

ومما أجري على الموضع لا على ما عمل في الاسم: لا أحد فيها إلا عبد الله، فـ"لا أحد" في موضع اسم مبتدإ وهي هاهنا بمنزلة "من أحد" في: "ما أتاني.....".

ألا ترى أنك تقول: ما أتاني من أحد لا عبد الله ولا زيد، من قِبَل أنه خلْفٌ أن تحمل المعرفة على "مِن" في ذا الموضع، كما تقول: لا أحد فيها لا زيد ولا عمرو؛ لأن المعرفة لا تحمل على "لا". وذلك أن هذا الكلام جوابٌ لقوله: هل من أحد أو هل أتاك من أحد.

وتقول: لا أحد رأيته إلا زيد، إذا بنيت "رأيته" على الأول كأنك قلت: لا أحد مَرْئيٌّ. وإن جعلت "رأيته" صفة فكذلك كأنك قلت: لا أحد مرئيًّا. وتقول: ما فيها إلا زيد. وما علمت أن فيها إلا زيدًا، فإن قلبته فجعلته بلا "أن" و"ما" في لغة أهل الحجاز قبح ولم يجز؛ لأنهما ليستا بفعلين. فيحتمل قلبهما. كما لم يجز فيهما التقديم والتأخير. ولم يجز ما أنت إلا ذاهبًا ولكنه لما طال الكلام قوي واحتمل ذلك كأشياء تجوز في الكلام إذا طال وتزداد حسنًا. وسترى ذلك إن شاء الله، ومنها ما قد مضى.

وتقول: "إن أحدًا لا يقول ذاك" وهو ضعيف خبيث؛ لأن "أحدًا" لا يستعمل في الواجب. وإنما نفيت بعد ما أوجبت، ولكنه قد احتمل حيث كان معناه النفي كما جاز في كلامهم "قد عرفت زيدٌ أبو من هو" حيث كان معناه: أبو من زيد.

فمن أجاز هذا قال: "إن أحدًا لا يقول ذاك إلا زيدًا" كما أنه يقول على الجواب: "رأيت أحدًا لا يقول ذاك إلا زيدٌ". يصير هذا بمنـــزلة: ما أعلم أن أحدًا يقول ذاك. كما صار هذا بمنـــزلة: ما رأيت... حيث دخله معنى النفي.

وإن شئت قلت: إلا زيدٌ، فحملته على "يقول" كما جاز:

يحكي علينا إلا كواكبها[(١)]

كقولك: لا أحد فيها إلا زيد. وأقل رجل رأيته إلا عمرو؛ لأن هذا الموضع إنما ابتدئ مع معنى النفي، وهذا موضع إيجاب، وإنما جيء بالنفي بعد ذلك في الخبر فجاز الاستثناء أن يكون بدلا من الابتداء حين وقع منفيًّا. ولا يجوز أن يكون الاستثناء أولا لو لم تقل: أقل رجل ولا: قلّ رجل؛ لأن الاستثناء لا بد له هاهنا من النفي ويجوز أن يُحمل على إنَّ هنا. حيث صارت "أحد" كأنها منفية".

---

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

قال أبو سعيد: ما كان من الحروف يختص بالجحد فلا يجوز دخوله على الموجب ولا تعليق الموجب به.

فإذا قلت: ما أتاني من أحد إلا زيدٌ لم يجز خفض زيد؛ لأن خفضه بمن، ولا يجوز دخول "من" هذه على الموجب ولا تعليق الموجب بها. وإنما دخلت في النفي على نكرة تنقله من معنى الواحد إلى معنى الجنس.

ولو كانت "مِن" التي تدخل على المنفي والموجب لجاز خفض ما بعد "إلا" بها. كقولك ما أخذت من أحد إلا زيد. لأن "من" إذا كانت في صلة الأخذ دخلت على المنفي والموجب.

ومثل الأول: "ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به" لأن هذه الباء لا تدخل إلا على منفي لتأكيد الجحد، ولا يجوز: "ما أنت بشيء إلا شيءٍ" لأن ما بعد "إلا" موجب إذا كان قبله جحد.

فإذا كانت الباء في صلة شيء يستوي فيه المنفي والموجب جاز حمل ما بعد "إلا" عليها كقولك: ما مررت بأحد إلا زيدٍ، وإذا لم يجز حمله على الخافض فيما ذكرنا حمل على موضعه، ولو لم يكن الخافض. تقول: "ما أتاني من أحد إلا زيد" و"ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به". لأن "من" لو لم تدخل لقلت: ما أتاني أحد إلا زيد. وكذلك: ما أنت شيئًا إلا شيء لا يعبأ به. وتقول: وما كان زيد بغلام إلا غلامًا صالحًا.

ولو حذفت الاسم المستثنى منه من الأول لقلت: "ما أتاني إلا زيد" و"ما أنت إلا شيء لا يعبأ به" و"لست إلا شيئًا لا يعبأ به". وما كان زيد إلا غلامًا صالحًا.

وقال الكوفيون: يجوز فيما بعد "إلا" الخفض في النكرة ولا يجوز في المعرفة. فأجازوا: ما أتاني من أحد إلا رجل، وما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به. ولم يجيزوا: إلا زيدٍ. ولم يجيزوا: ما أنت بشيء إلا الشيء التافه.

والحجة عليهم ما ذكرناه من أن حروف الخفض في هذين الموضعين إنما دخلت من أجل النفي، فإنه لا يتعلق بالموجب وما بعد إلا موجب.

وقد أقروا بأن المعرفة بعد "إلا" في ذلك لا تخفض وما أقروا به من ذلك حجة عليهم، فيما أنكروا إذ لا فرق بينهما.

وكذلك قوله: "لا إله إلا الله". و"لا أحد فيها إلا زيد" لا يجوز حمل ما بعد "إلا" على النصب الذي توجبه "لا" النافية. لأن "لا" إنما تعمل في منفي وما بعد "إلا" موجب وليس بصفة له ولا عطف عليه فيتبعه في لفظه.

ويجوز أن تقول: لا أحدٌ فيها إلا زيدًا؛ لأن الكلام قبل "إلا" تَام لو اقتصر عليه.

وقوله: ما علمت أن فيها إلا زيدًا: إنما جاز ذلك لأنك تقول: ما علمت أن فيها زيدًا. بمعنى واحد. فمن حيث جاز: ما علمت فيها إلا زيدًا" جاز ما علمت أن فيها إلا زيدًا. لأن "أن" للتوكيد والناصب لزيد في "ما علمت فيها إلا زيدًا" علمت. و"في ما علمت أن فيها إلا زيدًا" أن.

ولو قلت: ما علمت أن إلا زيدًا فيها، لم يجز. وذلك أن الاستثناء لا يجوز أن يكون في أول الكلام، لا تقول: إلا زيدًا قام القوم.

وكذلك لا يجوز الاستثناء بعد حرف يدخل على جملة ولا يلي الحرف "إلا".

وقد فرع النحويون على ذلك مسائل، فقالوا:

كيف إلا زيدًا إخوتك. جيد.

وأين إلا زيدًا إخوتك. جيد.

ومَنْ إلا زيدًا إخوتك. جيد.

ولو قلت: "هل إلا زيدًا عندك أحد. و"ما إلا زيدًا عندك أحد: كان خطأ.

والفرق بينهما: أن "أين" و"كيف" و"مِن" أخبار ينعقد الكلام بها. و"هل" و"ما" لا ينعقد بهما شيء، وإسقاطهما لا يبطل الكلام.

ولو قلت: هل عندك إلا زيدًا أحد. وما عندك إلا زيدًا أحد. جاز لأن "عندك" خبر. "فإن" بمنـــزلة "هل" و"ما" لا يجوز أن يليها حرف الاستثناء.

وقوله: إن أحدًا لا يقول ذاك إلا زيدًا "هو كلام قبيح. كان القياس فيه أن لا يجوز لأن "إنَّ" للإيجاب و"أحد" لغير الإيجاب. ولكنهم أجازوه للنفي الذي بعده لما كان معنى الكلام يؤول إلى المنفي.

ومثله: "قد عرفت زيدٌ أبو من هو" أُبطِلَ عمل "عرفت" في "زيد" وليس قبله حرف استفهام للاستفهام الذي بعده.

وكذلك وقع "أحد" في موضع إيجاب للجحد الذي أتى بعده في قولك: إن أحد لا يقول ذاك، فيصير كأنك قلت: ما أحد يقول ذاك.

فإذا نصبت "زيدًا" بعد "إلا" فنصبه محمول على "إن" لأنها لما عملت في "أحد" صارت كأنها حرف جحد بعده فعل مجحود، نحو: ما رأيت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا.

ويجوز رفعه حملا على الضمير الذي في "يقول ذاك" كما جاز الرفع في قولك: ما رأيت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا وإلا زيدٌ".

وقوله: "يصير هذا". يعني: يصير: إن أحدًا لا يقول هذا، ما أعلم أن أحد يقول ذاك". كما صار هذا، يعني: كما صار: رأيت.. حيث دخله معنى النفي.

وقوله: فليس هذا في القوة كقولك: لا أحد إلا زيد "وأقل رجل رأيته إلا عمرو" يعني ليس قولك "إن أحد لا يقول ذاك" في القوة كقولك: "لا أحد" و"أقل رجل"؛ لأن هذا الموضع إنما ابتديء به مع معنى النفي - يعني: لا أحد وأقل رجل، ابتديء بالنفي- وهذا موضع إيجاب، يعني: إن أحدًا لا يقول ذلك.

وقوله: "**فجاز الاستثناء أن يكون بدلا من الابتداء**"، يعني: فجاز في "لا أحد إلا زيدًا" وأقل رجل رأيته إلا عمرو، والبدل من الابتداء. لأن "لا أحد" في موضع اسم مبتدإ.

وقوله: "لا يجوز أن يكون الاستثناء أولا لو لم تقل: أقل رجل. و"لا رجل" يعني لا تقول: "إلا زيد أقل رجل رأيته". ولا تقول "إلا زيدًا لا رجل في الدار". لأنه لا بد له من أن يتقدمه نفي فيجوز من أجله البدل. والكلام المتقدم "لا أحد إلا زيد" وأعاده هُنَا. "ولا رجل" وهو يعني المثال الذي قدمه في لا أحد إلا زيد و"أقل رجل رأيته إلا عمرو" والمعنى واحد.

وقوله: وجاز أن تحمل على "أن" "هنا" يعني في قوله: إن أحدًا لا يقول ذاك إلا زيدًا" و"ما علمت أن أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا" تحمل "زيدا" في النصب على "أن" في النصب وتَجْعَل "إن" و"أن" بمنـــزلة فعل منفي نصب زيدًا بعد "إلا" كقولك: ما رأيت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا".

والله أعلم.

هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلا

حدثنا يونس وعيسى بذلك جميعًا. أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررت بأحد إلا زيدًا. وما أتاني أحدٌ إلا زيدًا.

وعلى هذا: "ما رأيت أحدًا إلا زيدًا" فتنصب زيدًا على غير "رأيت" وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من الأول ولكنك جعلته منقطعًا فيما عمل في الأول.

والدليل على ذلك: أنه يجيء على معنى "ولكن زيدًا" ولا أعني زيدًا، وعمل فيه ما قبله كما عمل "العشرين" في الدرهم" إذا قلت: عشرون درهمًا.

ومثله في الانقطاع من أوله: إن لفلان (والله) مالا إلا أنه شقي فإنه لا يكون أبدًا على: "إن لفلان" وهو في موضع نصب وجاء على معنى: ولكنه شقي".

قال أبو سعيد: اختلف النحويون في الناصب للمستثنى في قولنا: أتاني القوم إلا زيدًا، فأما ما قاله سيبويه في أبواب من الاستثناء أنه يعمل فيه ما قبله من الكلام كما تعمل "عشرون" فيما بعدها إذا قلت "عشرون درهمًا". وقد قال في هذا الباب: "وعلى هذا ما رأيت أحدًا إلا زيدًا. تنصب "زيدًا" على غير رأيت، وبعده: والدليل على ذلك أنه يجئ على معنى ولكن زيدًا ولا أعني زيدًا. وكذلك في آخر هذا الباب: "إن لفلان مالا إلا أنه شقي" فإنه لا يكون أبدًا على: إن لفلان. وهو في موضع نصب وجاء على معنى "ولكنه شقي". وقد كشف سيبويه ذلك بأبْيَن مما تقدم. وهو قوله في باب "غير": "ولو **جاز أن تقول أتاني القوم زيدًا تريد الاستثناء ولا تذكر "إلا" لما كان نصبًا.**".

قال أبو سعيد: والذي يوجبُه القياس والنظر الصحيح أن تنصب زيدًا بالفعل الذي قبل "إلا". وذلك: أن الفعل ينصب كل ما تعلق به بعد ارتفاع الفاعل به. على اختلاف وجوه المنصوبات به وكل منصوب به. فمن ذلك المفعول الصحيح كقولك: "ضربت زيدًا، والمصدر، والظرف من الزمان والمكان، والحال. وكذلك تنصب المفعولات التي حذفت منها حروف الجر فوصل إليها الفعل. والاسم الذي ينتصب بعده على التمييز كقولك: "تفقأت شحمًا". وتملأت غيظًا" و"اشتعل الرأس شيبًا".

ومنها: ما تنصب ما بعدها بتوسط حرف بينهما كقولهم: ما صنعت وأباك، و"استوى الماء والخشبة".

فلما كان "أتاني" قد ارتفع به فاعله وهم: "القوم" وكان ما بعد "إلا" متعلقًا به انتصب.

وتعلقه به: أن أتاني ذكر بعده "القوم" المرتفعون به. وذكر بعد "إلا" الاسم المنصوب، ليعلم اختلاف حال تعلقهما به.

وكقولك: رأيت زيدًا لا عمرًا، قد تعلق حال "زيد" و"عمرو" برأيت على اختلاف أحوالهما في التعلق به.

وكان أبو العباس المبرد والزجاج يذهبان إلى أن المنصوب في الاستثناء ينتصب بتقدير: "استثنى" ويجعلان "إلا" نائبة عن "أستثني" وكأنه قال: أتاني القوم أستثني زيدًا، وهذا غير صحيح لأنا نقول: أتاني القوم غير زيد فَتَنْصِب غير، ولا يجوز أن نقول: استثنى غير زيد، وليس قبل "غير" حرف تقيمه مقام الناصب له وإنما قبله فعل وفاعل ولا بد له إذا كان منصوبًا من ناصب. فالفعل هو الناصب، وناصب "غير" هو الناصب لما بعد "إلا".

وذكر الفراء عن البصريين أنهم قالوا: نصبنا المستثنى بإضمار فعل معناه لا أعني زيدًا.

وأظنه أراد ما قاله سيبويه في الموضع الذي حكينا فيه عنه من هذا الباب "ولكن زيدا. ولا أعني زيدًا".

قال أبو سعيد: هذا تفسير لمعنى الاستثناء وليس بتحقيق للناصب له. وناقضهم الفراء على الذي حكاه عنهم. ولم يتشاغل به لأنه ظن ظنه بهم.

وأما قول سيبويه عقيب قوله "**وعلى هذا: ما رأيت أحدًا إلا زيدًا فننصب زيدًا على غير رأيت**" فإنما يريد: فتنصب زيدًا على غير البدل ولكن على الاستثناء كما تستثني من "أتاني القوم إلا زيدًا".

فإذا قلنا: "ما رأيت أحدًا إلا زيدًا، فنصب (زيد) عى وجهين:

أحدهما: أن تجعله بدلا من "أحد".

والآخر: أن تنصبه على الاستثناء.

والعامل للنصب في الوجهين هو: رأيت.

ومثله مما ينصب على مَعنيين وتقديرين مختلفين قولك: "صمت اليومَ" نصبت اليوم على وجهين:

على الظرف، وعلى أنه مفعول على سعة الكلام.

والعامل فيه "صمت" في الوجهين جميعًا.

ومعنى نصبه على الظرف أن تقدر فيه "في" وإن حذفت كأنه قال: صمت في اليوم.

ومعنى نصبه على سعة الكلام: أن تقدير "في" ويكون وصول "صمت" إلى "اليوم" كوصول "ضربت" إلى زيد".

وقال الكوفيون في ذلك قولين مختلفين

أما الكسائي: فيما حكي عنه فقال: إنما نصبنا المستثنى لأن تأويله: قام القوم إلا أن زيدًا لم يقم".

وقد رده الفراء بأن قال: "لو كان هذا النصب بأنه لم يفعل لكان مع "لا" أوجب في قولك: "قام زيد لا عمرو".

قال أبو سعيد: ولا يلزم الكسائي ما ألزمه الفراء على ظاهر الكلام؛ لأن الكسائي احتج بظهور عامل ناصب بعد "إلا" فحمل "زيدًا" على ذلك الناصب وهو "أن" في قوله: إلا أن زيدًا لم يقم "فإذا قلت: قام زيد لا عمرو" لم تقل: قام زيد لا أن عمرًا لم يقم.

والذي يفسد به قول الكسائي: أن "أن" إذا وقعت بعد "إلا" فلها تقدير؛ لأنها واسمها وخبرها في موضع اسم يقدر له عامل يعمل فيه. فلو قيل: قام القوم إلا أن زيدًا لم يقم.

فلأن موضع من الإعراب وهو نصب وعامله هو العامل في "زيدًا" إذا نُصب. فيعود الكلام إلى أن تطلب الناصب لموضع "أن".

وقال بعض النحويين: قول الكسائي يَرْجَع إلى قول سيبويه وأن قوله: "وتقدير إلا أن زيدًا لم يقم" تقدير لمعنى الكلام لا لعامله.

وحكي عن الكسائي أنه شبه المستثنى بالمفعول وجعله خارجًا من الوصف، وجعل خروجه من الوصف بأن قال: "لم يفعل كما فعلوا". وهذا نحو قوله في المفعول المنصوب بالفعل.

وقال الفراء: "إلا" أخذت من حرفين: "إن" التي تنصب الأسماء ضُمت إليها "لا" ثم خففت فأدغمت النون في اللام فصارت إلا، فأعملوها فيما بعدها عملين: عمل "إنَّ" فنصبوا بها. وعمل "لا" فجعلوها عطفًا. وشبهها بحتى، حين ضارعت حرفين أجروها في العمل مجراهما. فخفضوا بها: لأنها بتأويل "إلى" وجعلوها كالعطف: لأن الفعل يَحسنُ بعدها كما يحسن بعد حروف العطف إذا قلت: ضربت القوم حتى زيدٍ". أي حتى انتهيت إلى زيد".

وحتى زيدًا، أي حتى ضربت زيدًا.

وشبهها أيضًا "بلولا" لأنها "لو" و"لا" ركبتا وجعلتا حرفًا واحدًا.

قال أبو سعيد: والذي قاله الفراء فاسد. لأنه خلاف بينهم في أن يقال "ما قام إلا زيد" فيُرفَع ولا شيء قبله فيعطف عليه. ولا هو منصوب فيحمل على "أن" فبطل أَثَرُ الحرفين جميعًا في هذا الموضع.

وأما تشبيههُ إياها "بحتى" فبعيد. لأن "حتى" حرف واحد ليس بمركب من حرفين فيعمل عمل الحرفين. وإنما هو حرف واحد يتأول فيه تأويل حرفين في حالين. فإن ذهب به مذهب الحرف الجار فكأنه الحرف الجار لا يتوهم غيره. وإن ذهب به مذهب حرف العطف فكأنه حرف العطف لا يتوهم به غيره. و"إلا" عنده "إن" و"لا" منطوق بهما وكل واحد منهما يعمل عمله مفردًا لو لم يكن معه الآخر.

ويقال للمحتج عنه: إذا كان كل واحد منهما يعمل عمله مفردًا فينبغي ألا يبطل عمله ألبتة. لأن "لا" إذا كانت للعطف مفردة لم يبطل العطف بها. و"إنَّ" إذا كانت ناصبة

مفردة لم يبطل النصب بها. وهو لم يجعل "إلا" كذلك. لأنه إذا اعتمد على أحد الحرفين بطل عمل الآخر وهو حاضرٌ منطوق به. ليس بمستنكر عندنا ولا عند غيرنا أن يركب حرفان فيبطل مَعنى كل واحد منهما مفردًا.

ويحدث معنى ثالث كقولك في حروف التحضيض: لولا ضربت زيدًا و"ألا ضربت زيدا" و"لولا" و"لوما" إذا كن للتحضيض فقد بطل من "هلا" معنى "هل" ومعنى "لا". وكذلك سائر الحروف إذا فصِّلت.

وقد قال بعض النحويين: إن هذا القول قال له صاحبه ليخالف مذهب النحويين إلى قول ينسب إليه.

ونحن متى قلنا: إن "إلا" بكمال حروفها موضوعة لمعناها كوضع "حتى" بكمال حروفها لمعناها كنا متمسكين بظاهر لفظها وهو جملة هذه الحروف لهذا المعنى.

والذي يزعم أن بعض هذه الحروف منفصل من بعض فهو يدعي ما يحتاج إلى برهان عليه.

وقول سيبويه: "**ومثله في الانقطاع من أوله: إن لفلان مالا إلا أنه شقي**".

يعني: بالانقطاع من أوله: أنه ليس ببدل منه؛ لأنه ذكر "ما مررت بأحد إلا زيدًا" وما بعده مما ينصبه بالاستثناء ولم يحمله على ما قبل "إلا" من طريق البدل. وكذلك لم يحمل "أنه شقي" على البدل مما قبله. لا سبيلَ إلى البدل فيه. لأنَ ما قبل "إلا" موجب. ولما كان حرف الاستثناء فيه مخالفة ما قبله لما بعده بالنفي والإيجاب فإذا كان ما قبله موجبًا كان ما بعده منفيًّا كقولك:

"أتاني القوم إلا زيدًا" أوجبت الإتيان للقوم ونفيه عن "زيد" وإن كان ما قبله منفيًّا كان ما بعده موجبًا كقولك:

"ما قام القوم إلا زيد" نفيت القيام عن القوم وأوجبتهُ لزيد، وفي "لكن" معنى الاستثناء وذلك أنها للاستدراك فإن كان ما قبلها منفيًّا كان ما بعدها موجبًا مستدركًا له ما نفي عما قبلها نحو قولك: ما قام عمرو لكن زيد. وما خرج القوم لكن أخوك. أثبتَّ لما بعد "لكن" ما نفيته عما قبلها.

وتقول: خرج عمرو لكن زيد لم يخرج". وخرج القوم لكن أخوك لم يخرج، غير أن ما بعد "لكن" في الأكثر من الكلام غيرَ الذي قبلها كقولنا: ما قام زيد لكن عمرو.

وقد يكون الذي بعدها جزءًا من الذي قبلها لقولك: ما قام القوم لكن زيدًا و"زيد" بعض القوم. فإذا كان ذلك في الاستثناء، وكان الذي بعد "إلا" جزءًا من الاستثناء

المذكورة قبلها فهو الاستثناء المطلق الذي ليس بمنقطع مما قبله فيما يتعارفه النحويون، كقولك: "أتاني القوم إلا زيدًا" أو "ما أتاني أحَدٌ إلا زيد وإلا زيدًا".

وإن كان الذي بعد "إلا" ليس بجزء مما قبله فهو الاستثناء المنقطع كقولك: "ما في الدار إنسان إلا حمارًا" و"إلا حمار".

وهو الذي يجري مجرى "لكن" على ما ذكرته من مذهب "لكن" فإذا قال: إن لفلان مالا "فقد أخبر بأنه سعيد بملكه المال واستدرك ذلك بقوله: "إلا أنه شقي" كأنه قال: "إلا أنه بخل على نفسه" وكأنه قال: إن فلانًا سعيدًا بملك المال لكنه شقي بترك الانتفاع به بإنفاق المال ولم يتلذذ بالانتفاع به وترك نفقته. وكذلك: إذا قال: "إلا أنه شقي. كذلك لو قال: إن لزيد مالا لكن عمرًا شقي" أو "إلا أن عمرًا شقي" جاز لأن مذهب "لكن" يكون الأول فيه غير الثاني وكذلك "إلا" إذا كانت بمعناه.

هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز

وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حمارًا. جاءُوا به على معنى: ولكن حمارًا. وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه فحمل على معنى "ولكن" وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم.

وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمارًا. أرادوا: ليس فيها إلا حمار. ولكنه ذكر "أحدًا" توكيدًا؛ لأن يعلم أنه ليس بها آدمي. ثم أبدل فكأنه قال: ليس فيها إلا حمارٌ. وإن شئت جعلته إنسانها.

قال الشاعر وهو أبو ذؤيب الهذلي:

فإن تمس في قبر برهوة ثاويًا　　　أنيسك أصداء القبور تصيح[1]

فجعلها أنيسها.

ومثل ذلك:

"ما لي عتاب إلا السيفُ" جعلته عتابك.

كما أنك تقول: ما أنت إلا سير إذا جعلته هو السير.

وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبياني:

(١) البيت في شرح أشعار الهذليين ١/١٥٠.

يا دار مية بالعلياء فالسند ....

.... عيت جوابا وما بالربع من أحد

إلا أواري لأيامـا أبينها والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد[١]

وأهل الحجاز ينصبون.

ومثله ذلك قوله:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيسُ[٢]

جعلها أنيسها. وإن شئت كان على الوجه الذي فسرته لك في الحمار أول مرة. وهو في كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل.

ومن ذلك من المصادر: ما له عليه سلطان إلا التكلف.

لأن التكلف ليس من السلطان. وكذلك: إلا أنه يتكلف هو بمنـزلة: التكلف وإنما يجيء هذا على معنى "ولكن".

ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[٣].

ومثله: ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلا صَرِيخَ لَهُمْ وَلا هُمْ يُنْقَذُونَ * إِلا رَحْمَةً مِنَّا﴾[٤].

ومثل ذلك قول النابغة:

حلفت يمينًا غير ذي مسنوية ولا علم إلا حسن ظن بصاحبِ[٥]

وأما بنو تميم فيرفعون ذلك كله، يجعلون اتباع الظن علمهم وحسن الظن علمهم والتكلف سلطانه. وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبي – رفعا –.

ليس بيني وبين قيس عتابُ غير طعن الكُلى وضرب الرقاب[٦]

---

(١) الديوان ١٦، والخزانة ٢/١٢٥، وابن يعيش ٢/٨٠، والرواية في الديوان هكذا:

يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد

وقفت فيها أصيلانا أسائلها عيت جوابا وما بالربع من أحد

إلا الأواري لأيامـا أبينها والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد

(٢) البيت منسوب لجران العود النميري في ديوانه ٥٢، والخزانة ٤/١٩٧، وابن يعيش ٢/٨٠.

(٣) النساء: ١٥٧.

(٤) يس: ٤٣، ٤٤.

(٥) الديوان ٣، والخزانة ٢/٩، والتصريح ٢/٢٢٧.

(٦) البيت في معجم الشعراء للمرزباني ٢٤٢، والحماسة للبحتري ٣٢، وابن يعيش ٢/٨٠.

جعلوا ذلك: العتابَ.

وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرناه.

وزعم الخليل أن الرفع في هذا على قوله:-

وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيعُ[(١)]

جعلوا الضرب تحيتهم كما جعلوا اتباع الظن علمهم. وإن شئت كان على ما فسرت لك في الحمار إذا لم تجعله أنيس ذلك المكان.

وقال الحارث بن عباد:

والحرب لا يبقى لجـا حمها التخيل والمراحُ
إلا الفتى الصبار في النـ ـنَجدات والفرس الوقاحُ[(٢)]

وقال:

لم يغذها الرسل ولا أيسارها إلا طري اللحم واستجزارها[(٣)]

وقال:

عشية لا تغني الرماح مكانها ولا النبل إلا المشرف المصمِّمِ[(٤)]

وهذا يقوي: ما أتاني زيد إلا عمرو. وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه؛ لأنها معارف ليست الأسماء الآخرة بها ولا منها".

قال أبو سعيد: أصل الاستثناء: إخراج بعض ما يوجبه لفظ من عموم ظاهر أو عموم حكم أو معنى يدل عليه اللفظ؛ فأما عموم اللفظ قولك: قام القوم إلا زيدًا.

وأما عموم الحكم فقولك: والله لا أكلمك إلا يوم الجمعة. لأن قولك: "لا أكلمك" حكمُ اللفظ ألا يكلمه أبدًا. ويوم الجمعة" داخل في جملة الأوقات التي لا يكلمه فيها في الحكم. وخرج يوم الجمعة من ذلك الحكم بالاستثناء.

وأما ما خرج عن عموم معنى دل عليه الحكم فقولك: "ما قام إلا زيد" قد علم بما دل عليه الكلام أن المنفي معموم في المعنى. وأن "زيدًا" مستثنى من جملة ما عم بالنفي في المعنى.

---

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب في الخزانة ٥٣/٤، ومعجم الشعراء ٢٠٨، والمقتضب ١٨/٢.

(٢) البيتان في الخزانة ٢٢٣/١، وشرح الرضي للكافية ٢٢٩/١.

(٣) البيت لم يستدل على قائله.

(٤) البيت لضرار بن مالك الأزور في الخزانة ٥/٢، والعيني ١٠٩/٣، والكشاف ١٤٩/٢.

ومثله: "ما زيد إلا خارج" وليس زيدًا إلا خارجًا ومعناه: إن كل شيء يذكر لزيد منفي وخرج "خارجًا" من عموم النفي كأنه قال: ليس زيد شيئاً إلا خارجًا.

وهذا التقدير: تقدير معنى وليس بتقدير لفظ مقدر محذوف والدليل على ذلك: أنك تقول: ما قام إلا زيد. لا يجوز في "زيد" غير الرفع ولو كان "أحد" منويًا في اللفظ لجاز "إلا زيدًا". كما يجوز: ما قام أحد إلا زيدًا".

ومن الدليل على أن أصل الاستثناء ما ذكرناه. أنا تقول: استثنيت زيدًا من القوم. ولا تقول: استثنيت زيدًا من البساتين. ولا استثنيت زيدًا من عمرو؛ لأنه ليس بعض البساتين. ولا بعمرو و"من" للتبعيض فكأنه في الأصل: زيد من القوم ثم أخرجته عنهم في المعنى الذي جعلته. ولا يجوز أن تكون "من" هاهنا لابتداء غاية المكان كما تقول: أخرجته من الكوفة. لأن "القوم" ليسوا بأمكنة، ولا يراد أنهم ابتداء غاية للمستثنى منهم.

وقولهم: استثنى الحالف إذا قال: إن شاء الله أو أراد بعد يمينه ما تنصرف به الأيمان إلى بعض الوجوه التي كان يوجبها اليمين في إطلاق لفظها قبل التقييد. فإذا قال لزوجته "أنت طالق" أو قال لعبده: أنت حر فهي طالق. وهو حر على كل وجه وسبب.

وإذا قال: "أنت طالق" أو أنت حر إن خرج زيد أو إن قدم زيد أو إن دخلت الدار، فقد جعل الطلاق والعتاق على بعض الوجوه.

وكذلك إذا قال: أنت طالق أو أنت حر إن شاء الله فقد علق الطلاق والعتاق بمشيئة الله تعالى.

فمن الفقهاء من لا يوقع الطلاق ولا العتاق؛ لأنه لما كان لا يعلم مشيئة الله تعالى له في الحكم كأنه لم يشأ فلم يقع الطلاق ولا العتاق؛ لأن المعلق به لم يكن.

ومنهم من يقول إنه يقع؛ لأن يجعل مشيئته شاملة لكل شيء، وسمي استثناء؛ لأنه يعقب به اللفظ المطلق العام فصار على بعض الوجوه. وهذا يوضح ما أصلناه في الاستثناء.

وأما قولهم: ما فيها أحد إلا حمارًا ونحوه مما يشتمل عليه الباب. فنصب أهل الحجاز ما بعد "إلا" لأنه ليس من نوع الأول. لأن "أحدًا" وضع لما يعقل. وإنما يبدل القليل من الكثير إذا كان بعضه كقولك: مررت بتميم بعضهم.

فحملوه على وجه النصب الذي ذكرناه قبل هذا الباب وهو الاستثناء.

وأما بنو تميم فرفعوه ونحوه على تأويلين ذكرهما سيبويه.

أحدهما: أنك إذا قلت ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ فإنك أردت: ما في الدار إلا حمارٌ.

وقولك: ما في الدار إلا حمار. قد نفيت به الناس وغيرهم في المعنى. فدخل في النفي ما يعقل وما لا يعقل ثم ذكرت "أحدًا" توكيدًا لأن يعلم أنه ليس بها آدمي.

والوجه الآخر:

أن تجعل المستثنى من جنس ما قبله على المجاز كان "الحمار" هو من إحدى ذلك الموضع. ومن عقلاء ذلك الموضع مثل: أنيسك أصداء القبور. وعتابك السيف. وأشباه ذلك من المجازات.

وقال المازني: إن فيه وجها ثالثًا وهو: أنه خلط ما يعقل "بما لا يعقل" فعبر عن جماعة ذلك بأحد ثم أبدل "حمار" من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره. وقال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾[١]. لما خلط ما يعقل وهم بنو آدم الذين يمشون على رجلين بما لا يعقل وهو الحية التي تمشي على بطنها والبهائم التي تمشي على أربع خبّر عنها كلها بلفظ ما يعقل وهو: منهم" و"مَنْ". ولو كان ما لا يعقل لقال: فمنها ما يمشي.

قال أبو سعيد: قد ذكرت معنى ما قال المازني وبسطته واحتججت له.

وقول سيبويه بعد الأبيات التي في آخر الباب "**وهذا يقوي: ما أتاني زيد إلا عمرو. وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه لأنها معارف ليست الأسماء الآخرة بها ولا منها**".

فأما الأبيات فقوله: "**لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح**"[٢]وهو على وجهي ما فسرته من لغة بني تميم.

أحدهما: كأنه قال: لا يبقى لجاحِمها إلا الفتى الصبار، ودل ذل على أنه لا يبقى شيء سواهُ. وذكر التخيل "والمراح" توكيدًا.

والوجه الآخر: أنه جعل الفتى الصبار هو التخيل في الحرب والمراح مجازًا. كما جعل: حمارًا هو من الأحدين مجازًا.

وفيه وجه ثالث: وهو أن التخيل على معنى: ذوو التخيل وحذف ذوو وأقام التخيل مقامه مثل قوله عز وجل: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[٣]. وهذا على الوجه الذي يتفق عليه

(١) سورة النور، الآية: ٤٥.

(٢) جزء من بيت سبق تخريجه.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٨٢.

أهل الحجاز وبنو تميم.

وقوله: "**لم يغذها الرسل ولا أيسارها**" الرسل: اللبن. والهاء في "أيسارها" و"استجزارها" تعود إلى المرأة التي تقدم ذكرها. وإنما قال: ولا أيسارها وإن كان الأيسار أيسار اللحم؛ لأن الميسر لا يأكل منه إلا الضعيف الفقير منهم.

وتقويه الأبيات بـــ (ما أتاني زيد إلا عمرو) أن المنفي الذي ليس من جنس ما بعد إلا، يقدر فيه تقدير إسقاطه من اللفظ. وأن الاعتماد عليه في النفي على العموم وأنه يذكر ما يذكر من المنفي لتوكيد النفي فيه. ولأن يخرج من قلب السامع ذهاب الوهم إلى أنه قد فعل الفعل المنفي كأنك لم تذكر زيدًا. ولم تذكر إخوانك وقلت: ما أتاني إلا عمرو. وما أعانه إلا إخوانه على نحو ما تقدر في الأبيات فيكون قوله:

ما تغني الرماح مكانها ولا النبل

كأنه قال:

ما يغـــني إلا المشرفـــي المصمم

وقوله: "**لأنها معارف**" يريد: أن ما قبل "إلا" وما بعده معرفتان: أحدهما غير الأخرى وليست بمنـــزلة: "ما قام أحد إلا زيد".

هذا باب ما لا يكون إلا على معنى (ولكن)

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّه إلا مَنْ رَحِمَ﴾[(١)] أي: ولكن من رحم. وقوله عز وجل: ﴿فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إلا قَوْمَ يُونُسَ﴾[(٢)] أي: ولكن قوم يونس، وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ إلا قَلِيلاً مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾[(٣)] أي: ولكن قليلا مِمَّنْ أنجينا منهم.

وقوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إلا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ﴾[(٤)] أي لكنهم يقولون ربنا الله.

وهذا الضرب في القرآن كثير:

---

(١) سورة هود، من الآية ٤٣.

(٢) سورة يونس، من الآية ٩٨.

(٣) سورة هود، من الآية ١١٦.

(٤) سورة الحج، من الآية ٤٠.

ومن ذلك من الكلام: لا تكونن من فلان في شيء إلا سلام بسلام. ومن ذلك أيضًا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقص. وما نفع إلا ما ضر. (فما) مع الفعل بمنـــزلة اسمٍ نحو النقصان والضر.

كما أنك إذا قلت: (ما أحسن ما كلم زيدًا). فهو: ما أحسن كلامه زيدًا، ولولا ما لم يجز الفعل بعد إلا في ذا الموضع كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير (ما) فكأنه قال: ولكنه ضَرَ ولكنه نَقَصَ. هذا معناه.

ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

ولا عَيْبَ فِيهم غير أن سيوفهمْ ... بهنَ فلول مِـــنْ قراع الكتائبِ[١]

أي ولكن سيوفهم بهن فلول. وقال النابغة الجعدي:

فتىً كَمَلَتَ خَـيْرَاتُه غيرَ أنَّــهَ ... جَوادُ فَمَا يُبْقِي مِنْ المال باقيا[٢]

كأنه قال: ولكنه مع ذلك جواد. ومثل ذلك قول الفرزدق:

وَمَا سَجنُوني غير أني ابنُ غَالبِ ... وأَنيِّ مِن الأثْرين غير الزَّعَانفِ[٣]

كأنه قال: ولكني ابن غالب. ومثل ذلك في الشعر كثير.

ومثل ذلك: قول عَنَـــز بنِ دَجاجة:

مَنْ كانَ أشْرَكَ فِي تَفرِّق فَالجٍ ... فَلبونَة جَـــرِيَتْ مَعا وأغَـــدّتِ

إلاّ كَنَاشِرةَ الـــذي ضَيَّعْتُمُ ... كَالغُصَن فـــي غَلوائه المُتنبِّتِ[٤]

كأنه قال: ولكن هذا كناشرة.

وقال:

لـــولا ابـــنَ حارثـــة الأميـــرِ لَقدْ ... أَغــضيتُ مِــن شتَمى على رُغْمِ

إلاّ كَمُعَـــرِضِ المُحـــسِّر بَكـــرَه ... عَمْـدًا يُـــسَبِّبُنِي على الظُّلمِ[٥]

قال أبو سعيد: هذا الباب يخالف الذي قبله في لغة بني تميم؛ لأنه لا يمكن فيه

---

(١) البيت في ديوانه ٣، والخزانة ٢/٩، ومغني اللبيب ١/١١٤.

(٢) البيت في ديوانه ١٧٣، والخزانة ٢/١٢، والشعر والشعراء ١/٢٩٣.

(٣) البيت في ديوانه ٢/٥٣٦، والأغاني ١٩/٢٣.

(٤) ورد البيـــتان في المقتـــضب ٤/٤١٦، والمفـــضيات ٢٠٩، والمخصص ٦/٦٨، وفيه ينسب إلى الأعشى.

(٥) قائله النابغة الجعدي، ديوانه ٢٣٤، سر صناعة الإعراب ١/٣٠١، والمقتضب ١/٤١٧.

البدَل ولا حَذفُ الاسم الأول منه في التقدير كما أمكن في قول بني تميم إذا قلت: ما فيها أحد إلا حمارَ. إذا قدر: ما فيها إلا حمار. على الوجهين اللذين ذكرناهما من قول بنى تميم.

فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿لا عاصم......﴾ [هود: ٤٣] فَمن رحمَ يعني: من رحمهُ الله تعالي. ومن رحمهُ الله تعالى معصوم فكأنه قال: لكن من رحم الله معصوم. وما بعد (إلا) غير الذي قبله.

ومثله من الكلام لو جاء سيل عظيم يخاف منه الغرق أن يقول قائل: لا عاصم اليوم من هذا السيل إلا من أقام في الجبل، فالمقيم في اجبل ليس بعاصِم. ومعناه: ولكن المقيم في الجبل معصوم منه، ولا يمكن البْدل فيه؛ لأنه يقال: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ولو رد أيضًا المحذوف منه من خبر عاصم لم يجز البدل لو قلت: لاَ عَاصمَ لهم إلا مَنْ رحم. أو ما لهم عاصم إلا من رحم، لم يجز: ما لهم إلا من رحم، ولا معنى لذلك.

وقد قيل: لا عاصم بمعني: معصوم، وهذا ضعيف لا يعتد به وأجود من هذا أن يكون من رحم هو الله لأنه الراحم. فكأنه قال: لا عاصم اليوم لهم إلا الله.

كما تقول: لا إله إلا الله.

وأما قوله تعالى: ﴿فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلا قَوْمَ يُونُسَ﴾[يونس: ٩٨]

وقوله: ﴿فَلَوْلا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ﴾ [هود: ١١٦] فلا يجوز في واحد منهما البدل؛ لأنها للاستبطاء والتحْضيض، وفي معنى لو فعلت ذلك لكان أصلح وهذه أشياء تجري مجرى الأمر وفعل الشرط، ولا يجوز في شيء من ذلك البدل. لو قلت: ليقم القوم إلا زيدٌ لم يجز كما لا يجوز: ليقم إلا زيدٌ.

وكذلك لو قلت: (إن قام أحد إلا زيد) أو: (لو قام أحد إلا زيد). لم يجز كما لا يجوز أن قام إلا زيد، ولا: لو قام إلا زيد. ولا يجوز فيه الاستثناء الذي هو: إخراج جزء من جملة هو منها؛ لأن المقصد من ذلك إلى قوم من الكفار أطبقوا على الكفر به ولم يكن منهم مؤمنون فقبح فعلهم، ثم ذكر قومًا مؤمنين باينوا طريقهم فمدحهم.

ومعنى: (أولو بقية): أولو خير وصلاح، ويقال: فلان فيه بقية: أي خير وصلاح.

ويجوز الرفع في: (قوم يونس) ونحوه على الصفة كأنه قال:

هلا كانت قرية غير يونس: كقوله: إلا الفرقدان[1]

---

(١) جزء من عجز بيت سبق تخريجه.

فكان الزجاج يجيز (إلا قومَ يونس) على لغة أهل الحجاز.

وعلى لغة بنى تميم: فقدر في لغة أهل الحجاز: (فهلا كان قوم بني آمنوا إلا قوم يونس) ثم قال: "**ويجوز البدل وإن لم يكن الثاني من جنس الأول**" يريد لغة بنى تميم...

وقد ذكرنا بطلان البدل في نحو هذا.

ولعل الزجاج جوز البدل؛ لأن: هلا كانت قرية، معناه: ما آمنت قرية إلا قوم يونس.

وقوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ**﴾ [الحج: ٤٠] معناه: بغير حق يجب للكفار به إخراج المؤمنين من ديارهم. وَأَنْ يقولوا ربنا الله (وليس بحق للكفار يجب به لهم إخراج المؤمنين فصار على معنى: ولكن).

وقوله (لا تكونن من فلان إلا سلامًا بسلام). معنى (لا تكونن من فلان) أي لا تخالطنهُ، وقوله: (سلامًا بسلام) أي: متاركة. من قوله عز وجل: ﴿**وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلاماً**﴾[1] أي براءة ومتاركة فكأنه قال: لا تخالطنه إلا متاركة. وليست المتاركة من المخالطة في شيء فصار المعنى: لا تخالطه ولكن: تاركه.

وقوله: (ما زاد إلا ما نقص). (وما نفع إلا ما ضر) فما مع الفعل بمنـــزلة المصدر وكأنه قال: ما زاد إلا النقصان ولا نَفَع إلا الضرر. وفي (زاد) و(نفع) ضمير فاعل جرى ذكره كأنه قال: ما زاد النهر إلا النقصان. وما نفع زيد إلا الضرر على معنى: ولكنه نقص. ولكنه ضر وتقديره: ما زاد ولكن النقصان أمره. وما نفع ولكن الضرر أمره. فالنقصان والضرر مبتدأ وخبره محذوف وهو: أمره. وهو نحو ما ذكره أبو بكر مبرمان في تفسير من فسره له.

وأما قوله:

ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم[2]

فإنه بمعنى (ولكن) على ما ذكره في الباب وقد يَحْتمل في لغة بنى تميم رفع (غير) كما يَقول القائل: (لا عيب في زيد إلا الجود). (ولا عيب فيه إلا الشجاعة والضرب بالسيوف). ويجوز فتح (غير) على غير هذا المذهب لإضافته إلى (أن) كما قبح:

---

(١) سورة الفرقان، من الآية ٦٣.

(٢) صدر بيت سبق تخريجه.

.. عَلَى حِـــينَ عَاتَبتَ المَشيبَ عَلَى الصِّبَـــا[١]

وَ: .. لَمْ يَمنَع الشرْبَ مْنها غَيْرَ أنْ نطقَـــــتْ[٢]

وأما قوله:

فَتَى كملتْ أخْـــلاَقَه غَير أنه جَـــــــوادَ [٣]

فيقول القائل: (لكن) فيها مخالفة ما بعدها لما قبلها. فكيف جاز أن تكون بمعنى: (لكنه جواد). (ولكنه جواد) لا يخالف (كملت خيراته)؟

فالجواب عن ذلك: أنه ذهب إلى معنى: لكن عيبَه الجود كما يقول القائل: عيب زيد جوده. على معنى: ليس فيه عيب لأن الجود ليس بعيب. فإذا لم يكن فيه عيب إلا الجود فما فيه عيب. كأنه قال: (كملت خيراته لكن نقصه أو لكن عيبه جوده) فيصير عيبه ونقصه مخالفًا لكملت خيراته على ما ذكرناه.

وأما قوله:

وما سجنوني غير أني ابن غالب[٤]

فالظاهر من كلام سيبويه أنه لم يقع به سجن. كأنه قال: (ما أنا بالذي يناله سجن وذل ولكني ابن غالب أي عزيز) لأن من له هذا النسب فهو عند الفرزدق عزيز.

وكان أبو العباس محمد بن يزيد يرد على سيبويه قوله في هذا البيت وينكر تأويله (لكن). لأنه يوجب أن الفرزدق ما سجن.

قال أبو سعيد: الصحيح أنه كان مسجونًا محبوسًا. وكان الذي سجنه: خالد بن عبد الله القسري، عامل هشام بن عبد الملك، وهذا البيت في قصيدة يمدح فيها هشامًا، ويذكر حبسه ويستجير بـــ (هشام) وأول القصيدة.

أَلَـــمَّ خَيَال مَـــنْ عَلَيْه بَعْدَ مَـــا رَجَا لِي أَهَلِي البُرْء مَنْ دَاءٍ دَانِف

وقبل البيت الشاهد:

---

(١) صدر بيت للنابغة الذبياني وعجزه: وقلت ألمّا أصح والشيب وازع.
مغني اللبيب ٢/٥١٧.

(٢) صـــدر بيت لأبي قيس بن الأسلب الأنصاري، وتمامه: حمامة في غصون ذات أو قال مغني اللبيب ١/١٥٩، أمالي ابن الشجري ١/٤٦.

(٣) صدر بيت سبق تخريجه.

(٤) صدر بيت سبق تخريجه.

وَمَازالَ فِيكُمَ آل مَــروانَ مُنعِمٌ ... عَلَي بنَعْمَى بادئ ثُــمَ عَاطِف
فَإنْ كُنتَ مَحْبوَسًا بِغَيْرِ جَــرِيرَةٍ ... فَقَد أَخَذُونــي آمنًا غَيْر خَائف
وَمَا سَجَنُوني غَيْرَ أَنّي ابن غَالبٍ ... وأنّي مَن الأثْرينِ غَيرِ الزّعَانِف(١)

وذهب أبو العباس ومن ذهب مذهبه إلى أن معنى البيت (وما سجنوني إلا لأني ابن غالب) أي سجنوني حسدًا لي على نسبي وشرفي.

قال أبو سعيد: يجوز تأول سيبويه على أنه كان مسجونًا محبوسًا. وذلك على أنه لم يعد سجنه سجنًا؛ لأنه لم يبطل عِزه ولم يلحقه ذُلاً. كما يقول القائل: تكلمت ولم تتكلم أي تكلمت بما لم يقع موقعًا يؤثر فيه الكلام، فكأنه قال:

وما أذلوني بالسجن ... ولكني عزيز بنسبي ومحلي

وأما قول ابن دجاجة المازني:

مَنْ كَان أَسْرَعَ في تَفَرُّقِ فَالِــــج(٢)

فإن (فالجًا) هذا فيما يذكره النسابون هو فالج بن ذكوان بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم. انتقل إلى بني سليم فانتمى إلى ذكوان ابن بهثة بن سُليم. وادعى نسبه فيهم؛ لأن قومه من آذوه فأحْوَجُوه إلى الانتقال عنهم.

وقبل ذلك صنيع بني مازن ناشرةَ وآذوه حتى انتقل إلى بنى أسد. فدعا هذا الشاعر على من أسرع في تفرق فالج وآذاه، وأخرج عنهم مثل ناشرة؛ لأن أمثال ناشرة ما أسرعوا في تفرق فالج لأن ناشرة كان مظلومًا مؤذٍ. فلم يدع الشاعر على أمثال ناشرة. فكأنه قال: ولكن أمثال ناشرة ما أسرعوا في تفرق فالج. فليس يكون في أمثال ناشرة بدل ولا إخراج واحد من جمع وليس فيه إلا معنى: (لكن).

وأما قوله: لولا ابن حارثة الأمير. فإن قائل هذا الشعر: النابغة الجعدي. والذي رأيته في شعره:

لولا ابن عفان الإمام.....

لَقَدْ أغضيْتَ أيها المخاطب على شتمي، أي لولا منع ابن حارثة إياي من شتمك لقد شَتمتك فأغضيت على شتمي. ولكن معرضًا المحسر بكره في سبي مباح لِي، ويسببُني: يكثر سبي. ويروى المحسر بكره: وهو أبلغ في ظلم مَعرضٍ له. ويروى: المُجَشر بكره،

---

(١) الأبيات في ديوانه ٢/٥٣٦.

(٢) صدر بيت سبق تخريجه.

وهو الجاعل له في الجشر، والجشر ما بعد وناء عن الحي. والمعنى في المجسر أصح وأجود.

وكان أبو العباس: يجعل الكاف في (كناشرة) وفي (كمعرض) زائدة. وليس بنا ضرورة إلى ذلك؛ لأنا نجعلها بمعنى (مثل) فيصح معناه ويدخل فيه الذي دخلت عليه الكاف كما تقول:

(مثلك لا يفعل هذا) ويدخل فيه المخاطب.

هذا باب ما تكون فيه أنَّ وأنْ مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء

وذلك قولهم: ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا. فـ(أنَّ) في موضع اسم مرفوع كأنه قال: ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا.

ومثله قولهم: ما منعني إلا أن يغضب عليَّ فلان.

والحجة على أنَّ هذا في موضع رفع: أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعًا:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت ... حمامة في غصون ذات أَوْقالِ[1]

وزعموا أن ناسًا من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع فقال الخليل: هذا كنصب بعضهم (يومئذ) في كل موضع فكذلك: (غير أن نطقت) وكما قال النابغة:

عَلَى حِينَ عاتَبْت المَشِيب عَلَى الصِّبا ... وقلت ألمّا أصحُ والشَيْبُ وازِعُ[2]

كأنه جعل (حين) و(عاتبت) اسمًا واحدًا.

قال أبو سعيد: ما في هذا الباب مفهوم وقد مر نظائره في الأبواب.

هذا باب لا يكون فيه المستثنى إلا نصبًا

لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره. فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهما. وهذا قول الخليل.

وذلك قولك: (أتاني القوم إلا أباك). و(مَررت بالقوم إلا أباك) و(القوم فيها إلا أباك). فانتصب الأبُ إذْ لم يكن داخلًا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة وكان العامل فيه ما قبله من الكلام. كمَا أن (الدرهم) ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها.

---

(١) البيت في ابن يعيش ٣/٨٠، ومغني اللبيب ٢/٥١٧.

(٢) البيت في ديوانه ٦٨، وابن يعيش ٣/٨١.

وإنما منع الأب أن يكون بدلا من القوم أنك لو قلت: (أتاني إلا أبوك) كان محالا.

وإنما جاز: ما أتاني القوم إلا أبوك؛ لأنه يُحسن لك أن تقول: ما أتاني إلا أبوك. فالمبدل إنما يجيء أبدًا كأنه لم يذكر قبله شيء؛ لأنك تخلى له الفعل وتجعله مكان الأول.

فإذا قلت: (ما أتاني القوم إلا أبوك) فكأنك قلت: ما أتاني إلا أبوك.

وتقول: ما فيهم أحد إلا قد قال ذاك إلا زيدًا.

كأنه قال: كلهم قد قَالوا ذاك إلا زيدًا.

قال أبو سعيد: قد فسرنا جميع ما في هذا الباب فيما تقدم بما أُغني عن إعادته.

هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفًا بمنزلة (مثل) و(غير)

وذلك قولك لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا.

والدليل على أنه وصف: أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لهلكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلْتَ.

ونظير ذلك قوله عز وجل: ﴿لو كان فيهما آلهة إلاَّ الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

ونظير ذلك من الشعر قوله وهو ذو الرمة:

أَنيخَتْ فَألقَتْ بَلْدَةٌ فَــوق بلْدَةٍ   قَلِيلٍ بها الأَصواتِ إلا بُغَامُهَا[١]

كأنه قال: قليل بها الأصوات غير بغامها. إذا كانت (غير) غير استثناء.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾[٢]

وقوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٣] ومثل ذلك من الشعر قول لبيد بن ربيعة:

وإذَا أقرَضْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ إِنَمَا يُجْزى الفَتَى غَيرُ الجَمَل[٤]

---

(١) البيت في ديوانه ٦٣٨، والخزانة ٢/٥١، واللسان (بغم).

(٢) سورة النساء، من الآية ٩٥.

(٣) سورة الفاتحة، من الآية ٧.

(٤) البيت في ديوانه ص ١٢ برواية: فإذا جوزيت قرضًا، والخزانة ٤/ ٦٨، والعيني ٤/١٧٦.

وقال أيضا:

لَوَ كَانَ غَيْرِي سلَيمَى اليَوَمَ غَيْرَه وَقْع الحوادثِ إلا الصارمُ الذَّكَرُ(١)

كأنه قال: لو كان غيري غير الصارم الذكر لغيره وقع الحوادث إذا جعلت غيرًا الآخرة صفة للأولى.

والمعنى: أنه أراد أن يخبر أن الصارم الذكر لا يغيره شيء، وإذا قلت:

ما أتاني أحد إلا زيد فأنت بالخيار، إن شئت جعلت (إلا زيدًا) بدلا. وإن شئت جَعلته صفة. ولا يجوز أن تقول: ما أتاني إلا زيد.

وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة (مثل) إنما يجوز ذلك صفة.

ونظير ذلك من كلام العرب (أجمعون) لا يجري في الكلام إلا على اسم. ولا يعمل فيه ناصبٌ ولا جارٌ ولا رَافع.

وقال عمرو بن معد يكرب:

وكَلُّ أخٍ مَفارقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرَو أبيك إلاَّ الفرْقدَان(٢)

كأنه قال: وكل أخ غير الفرقدين مفارقهُ أخوه. إذا وضَعتَ به (كلا). كما قال الشماخ:

وَكَلّ خَلِيلٍ غَيْرِ هَاضِمِ نَفَسِه لِوَصْل خَلِيل صَارِمٌ أَوْ مُعَارِزُ(٣)

ولا يجوز رفع (زيد) على (ألا أن يكون) لأنك لا تضمر الاسم الذي هذا من تمامه؛ لأن (أن) يكونُ بعض اسمه.

قال أبو سعيد: لا يكون في (لو) بدل بعد (إلا) لأنها في حكم اللفظ تجري مجرى الموجب. وذلك أنها شرط بمنزلة (أن) ولو قلت: (أن أتاني رجل إلا زيد خرجت) لم يجز؛ لأنه يصير في التقدير: أن أتاني إلا زيد خرجت. كما لا يجوز: أتاني إلا زيد. فهذا وجه من الفساد فيه.

وفيه وجه آخر من فساده: أنه إذا قال: (لو كان معنا إلا زيد لهلكنا) وهو يريد الاستثناء لكان محالا؛ لأنه يصير في المعنى: لو كان معنا زيد فهلكنا؛ لأن البدل بعد (إلا) في الاستثناء موجب.

(١) البيت في المغني ١/ ٧٢، والأشموني ٢/١٥٦، واللسان (إلا).

(٢) البيت في الخزانة ٢/٥٢، وابن يعيش ٢/ ٨٩، ومغني اللبيب ١/ ٧٢.

(٣) البيت في ديوانه ٤٣، واللسان (عرز).

وكذلك: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[١].

لو كان على البدل لكان على التقدير: لو كان فيهما الله لفسدتا. وهذا فاسد.

وأما قوله: قليل بها الأصوات إلا بغامها.

ففيه وجهان: أحدهما: ما قاله سيبويه، وإذا كان على ما قاله فقد أثبت بها أصواتًا قليلة. وجعل (إلا بغامها) نعتًا للأصوات.

والوجه الثاني: أن يكون (قليل) بمعنى النفي فيكون بمعنى: ما بها أصوات إلا بغامها، وهو استثناء وبدل صحيح كما تقول: أهل رجل يقول ذاك إلا زيد.

وأما قوله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾[٢] فلا يكون (غير) إلا نعتًا؛ لأنه لو كان بدلا على طريق الاستثناء لكان التقدير: لا يستوي أولو الضرر. وهذا غير ما يراد من هذا؛ لأن المعنى: لا يستوي القاعدون الذين ليس بأولي ضرر والمجاهدون.

وأما قوله:

لَو كَانَ غَيري سُلَيمَى غَيــرَهَ

فإن (سليمى) نداء لا يعتد به في الكلام. وقائل هذا الشعر كأنه نابته شدة فصبر لها وثبت عندها ولم تضعضعه. فقال:

لَوَ كَان غيري في هذه الشدة لضعضعته

وغيرته إلا أن يكون غيري الذي يقع في هذه الشدة. الصارم الذكر فإنه مثلي لا تغيره هذه الشدة، والشدة التي مثلتها: هي وقع الحوادث الذي في البيت.

وتقديرهُ الذي يقربه من الفهم: لو كان غيري المخالف للصارم الذكر لغيره وقع الحوادث وضره.. لو كان غيري المماثل للصارم الذكر لم يغيره وقع الحوادث كما لم يغيرني.

وقوله: **ولا يجوز: ما أتاني إلا زيد وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنـــزلة (مثل) إنما يجوز ذلك صفة ونظير ذلك من كلام العرب (أجمعون).**

يريد: أن (إلا) وما بعدها إنما تكون صفة إذا كان ما قبلها اسم موصوف مذكور، كما أن (أجمعين) لا يكون إلا تابعًا للأسماء المذكورة قبله. ولا يقام مقام المنعوت كما

---

(١) سورة الأنبياء، من الآية ٢٢.

(٢) سورة النساء، من الآية: ٩٥.

يقام (مثل) و(غير) مقام المنعوت في قولك:

مررت بمثل زيد. وبغير زيد. تريد: برجل مثل زيد. وبرجل غير زيد.

لأن (مثلا) و(غيرًا) اسمان ينعت بهما. وهما يتصرفان تصرف الأسماء والأحرف.

وإنما ينعت بهما حملا على (غير) لأن (غير) قد حمل عليه في الاستثناء. فلما كان نفس (غير) إذا لم تكن قبلها اسم لم يكن نعتًا. إذ النعت يقتضي منعوتًا قبله. لم يكن المشبه به نعتًا.

وليس باسم يلحقه ما يلحق الأسماء من دخول حرف الجر عليه فلم يجز: (ما مررت بإلا زيد) كما جاز: (ما مررت بمثل زيد) و(بغير زيد).

ومما يوصف به، ولا يقوم الموصوف مقام الأسماء والأفعال والظروف غير المتمكنة والجمل.

تقول: مررت برجل يضحك. ومررت برجل عندك. ومررت برجل أبوه جمال.

ولا تقول: مررت بيضحك. ولا (مررت بعندك). ولا (مررت بأبوه جمَّال).

وقوله: **وكل أخ مفارقهُ أخوه إلا الفرقدان**

فتقديره: فكل أخ إلا الفرقدان مفارقهُ أخوه.

و (إلا) صفة لـــ (كل) و(مفارقهُ) خبر. ولو كان صفة (لأخ) لقال: (إلا الفرقدين) لأن ما بعد (إلا) يعرب بإعراب (غير) الذي يقع في موقعه. فالمرفوع نعت (كل) والمخفوض نعت (أخ). وهذا الشاعر الجاهلي لا يقول بالبعث ولا بفناء الدنيا. ويجوز أن يكون أراد: لا يتفرقان ما دامت الدنيا.

وقد كنت ذكرت في بعض أبواب الجر ما يجوز نعته من المعارف (بغير) وحكم (غير) من التعريف والتنكير بما أُغني عن إعادته.

وقوله: وإذا قلت: ما أتاني أحد إلا زيد، فأنت بالخيار إن شئت جعلت (إلا زيدًا) بدلا. وإن شئت جعلته صفة. وقد مضى الكلام على هذين الوجهين.

قال: ولا يجوز رفع زيد على (إلا أن يكون).

كأن قائلا اعتقد أن زيدًا في قولنا: ما قام أحد إلا زيد (يرتفع بأن تقدر بعد (إلا) أن يكون زيد فيرتفع زيد. بـــ (يكون) فأنكر سيبويه ذلك وقال: (أن يكون) اسم و(زيد) من تمامه. وهو بمنـــزلة الموصول الذي يكون هو وصلته بمنـــزلة اسم واحد.

فبعض الاسم قد حذف. وهو (أن يكون) وبقية الاسم: (زيد) ولا يجوز حذف الموصول وترك بعض صلته.

هذا باب ما يقدم فيه المستثنى

وذلك قولك: ما فيها إلا أباك أحد. وما لي إلا أباك صديق. وزعم الخليل أنهم إنما حملهم على نصب هذا: أن المستثنى إنما وجهُهُ عندهم أن يكون بدلا. ولا يكون مبدلاً منه؛ لأن الاستثناء إنما حده: أن تتداركه بعد ما تنفي فتبدله فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى.

كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم: (فيها قائمًا رجل) حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه.

وقال كعب بن مالك الأنصاري:

النَّاسُ أَلبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَـا إِلاَّ السُّيُوفَ وَأَطْرَافُ القَنَـا وَزَرُ[1]

سمعناه ممن يوثق به ممن يرويه عن العرب. كراهية أن يجعلوا ما حد المستثنى أن يكون بدلا منه بدلا من المستثنى.

ومثل ذلك: ما لي إلاَّ أباكَ صَدِيـــقُ

فإن قلت: ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد. وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد. كان الرفع والجر جائزًا. وحسن البدل لأنك قد شغلت الرافع والجار ثم بدلته من المرفوع والمجرور ثم وصَفْت بعد ذلك. وكذلك: من لي إلا أبوك صديقًا. لأنك أخليت (من) للأب ولم تفرده لأن يعمل كما يعمل المبتدأ.

وقد قال بعضهم: ما مررت بأحد إلا زيدًا خير منك وكذلك: من لي إلا زيدًا صديق، وما لي أحد إلا زيدًا صديق. وكرهوا أن يقدموه وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصبًا.

كما كرهوا أن يقدم قبل الاسم إلا نصبًا.

وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحد.

فيجعلون (أحد) بدلا كأنك قلت: (لي أبوك صديقًا). كما قلت (من لي إلا أبوك صديقًا) حين جعلته مثل: ما مررت بأحد إلا أبيك خيرًا منه.

ومثله قول الشاعر وهو الكلحبة:

(١) البيت في ديوانه ٢٠٩، وابن يعيش ٧٩/٢، والمقتضب ٣٩٧/٤.

أمرتكم أمري بمنقطع اللوى ولا أمر للمعصي إلا مُضَيَّعا(١)

كأنه قال: للمعصي أمر مضيعا. كما جاز: فيها رجل قائم وهذا قول الخليل.

وقد يكون أيضًا على قوله: (لا أحد فيها إلا زيدًا).

قال أبو سعيد: أما لزوم الاستثناء إذا تأخر المستثنى منه فكلام سيبويه واحتجاجه فيه بيّن.

وإذا تقدم المستثنى منه وتأخر نعته عن حروف الاستثناء فإن سيبويه ذكر فيه البدل والاستثناء وقدم البدل كقولك: ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد. و(ما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد).

قال سيبويه: وقَدْ قَالَ بعضهم: ما مررت بأحد إلا زيدًا خير منك فأما من أبدل فلأن البدل إنما هو من الاسم. وقد تقدم والنعت فصله في الكلام.

وأما من اختار الاستثناء إذا تأخر فأبو عثمان المازني ممن يختار ذلك. فإن حجته: أن المبدل منه في تقدير الملغي. فإذا قدر المتكلم به في كلامه إلغاءه فما حاجته إلى نعته؟ فوجب أن يذكر نعت المستثنى منه بعد الاستثناء؛ لأنه لم يلغه في التقدير. وإذا لم يلغه لم يبدل منه.

وكان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب إلى اختيار البدل ويحكيه عن سيبويه وأما قوله: (من لي إلا أبوك صديقًا).

فإن أبا العباس محمد بن يزيد كان يقدره على أن (من) مبتدإ وأبوك خبره. ومثله بقولك:

(ما زيد إلا أخوك) و(صديقًا) حال.

والوجه عندي: أن من (مبتدإ) و(لي) خبره و(أبوك) بدل من (من) كأنه قال: أليَ أحد إلا أبوك؟

وقوله: (لأنك أخليت) من للأب ولم تفرده.

معنى: أخليت (من) للأب. أي: أبدلت الأب منه ولم تفرد (من) لأن (لي) خبرها.

وقد فسَرَ مثل ما فسرتُ غير أبي العباس من مفسري كلام سيبويه.

ومما يدل على أن (لي) خبر (من): أن الظروف وحروف الجر إذا وقعت مع المبتدإ فإنما هي خبر أو في صلة الخبر. أو في صلة المبتدإ إذا كان فيه معنى الفعل.

---

(١) البيت في الخزانة ٢/٣٦، ونوادر أبي زيد ١٥٣.

فأما كونها خبرًا: فزيد عندك والغلام لي.

وأما كونها في صلة الخبر فقولك: زيد قائم عندك. وزيد لي مملوك.

وأما كونها في صلة المبتدإ فقولك: القائم عندك زيد والساكن في دارك زيد.

فــإذا قلت: (من لي إلا أبوك). ولم تجعل (لي) خبرًا فليس في المبتدإ ولا في الخبر معنى فعل.

وأما قوله:

ولا أمر للمعصي إلا مضيعــــا

فإن نصب (مضيعا) على وجهين:

أحدهما: على الحال. وحرف الاستثناء قد يدخل بين الحال والاسم الذي الحال له. كقولك: ما قام زيد إلا ضاحكا.

(فضاحكا) حال من زيد والعامل فيه (قام) والعامل في (مضيعا) اللام. كأنه كان في الأصل: للمعصي أمر مضيعا. كما تقول: في الدار رجل قائمًا. وإن كان الحال من النكرة ليس بالقوى، ثم دخل حَرف النفي على (أمر). ودخلت (إلا) بين الحال وبين ما قبلها على ما بينا.

والوجه الآخر: على الاستثناء من الأمر المنفي وفي هذا الوجه ضعف من وجهين:-

أحدهما: أنه كان ينبغي أن يكون المستثنى اسمًا ثم تصفه فتقول: (إلا أمرًا مضيعًا). فأقام الصفة مقام الموصوف. وفي إقامة الصفة مقام الموصوف ضعف.

والوجه الآخر: أنه نصب على الاستثناء. والأجود أن يرفع على البدل من موضع (لا) كما أن الرفع في: (لا إله إلا الله) أقوى وأحسن من أن تقول: (لا إله إلا اللهَ) فتنصب.

هذا باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار

وذلك قولك: (ما لي إلا زيدًا صديق وعمرًا وعمرو). و(ما لي إلا أباك صديق وزيدًا وزيد).

أما النصب فعلى الكلام الأول.

وأما الرفع فكأنه قال: أبوك لي صديق. لأن هذا المعنى لا ينقص مَا تريد في النصب. وهذا قول يونس والخليل.

قال أبو سعيد: إنما وجب النصب قبل أن تأتي بالمستثنى منه؛ لأنه لا يصح البدل

فيه. كما ذكر في الباب الذي قبل هذا. فلو عطفت قبل أن تأتي بالمستثنى منه لكان سبيل المعطوف كسبيل الاسم الذي يلي (إلا) في النصب. كقولك: (ما لي إلا زيدًا وعمرًا صديق).

(ومن لي إلا أباك وزيدًا صديق). فلما جاء بالمستثنى منه فكأنه قال: ما لي صديق إلا عمرو. ومن لي صديق إلا زيد.

وعلى ما مثله سيبويه إذا قال: ما لي إلا زيدًا صديقٌ فمعناه: زيد لي صديق. ثم عطف فقال: وعمرو لي. وإذا قال: من ي إلا أباك صديق، فكأنه قال: أبوك لي صديق وزيد.

والنصب على لفظ الأول.

هذا باب تثنية المستثنى

وذلك قولك: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرًا. ولا يجوز الرفع في عمرو. من قبل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى، وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر.

وإن شئت قلت: ما أتاني إلا زيدًا إلا عمرو. فتجعل الإتيان لعمرو. ويكون (زيدًا) منتصبًا من حيث انتصب (عمرو).

فأنت في ذا بالخيار: إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول.

وتقول: (ما أتاني إلا عمرًا إلا بشرًا أحد) كأنك قلت: ما أتاني إلا عمرًا أحد إلا بشر فجعلت (بشرًا) بدلا من (أحد) ثم قدمتَ (بشرًا) فصار كقولك: ما لي إلا بشرًا أحد؛ لأنك إذا قلت: ما لي إلا عمرًا أحد إلا بشرًا. فكأنك قلت: ما لي أحد إلا بشر.

والدليل على ذلك قول الشاعر وهو الكميت:

فما لـــي إلا اللهَ لا رب غيـــره ... وما لـــي إلا الله غيـــرك ناصرُ [1]

فغيرك بمنزلة: إلا زيدًا.

وأما قوله وهو حارثة بن بدر الغداني:

يـــا كعب ما طلعت شمس ولا غربت ... إلا تـــقـــرب آجـــالا لميعـــادِ

---

(١) البيت في ابن يعيش ٢/ ٩٣، والمقتضب ٤/ ٤٢٤.

يا كعب صبراً على ما كان من حدث   يا كعب لـم يبق منا غـير أجلاد
إلا بقــيات أنفـــاس تحــشرجها   كراحلٍ رائـح أو باكـر غادي(١)

فإن (غيرًا) هاهنا بمنــزلة (مثل) كأنك قلت: لم يبق منا مثل أجساد إلا بقيات أنفاس.

وعلى هذا أنشد بعض الناس هذا البيت رفعًا للفرزدق:

مــا بالمديــنة دار غيــر واحدة   دار الخلــيفة إلا دار مــروانــا(٢)

جعلوا (غير) صفة بمنــزلة: (مثل). ومن جعله بمنــزلة الاستثناء لم يكن بُدٌّ من أن ينصب أحدهما وهو قول ابن أبي إسحاق.

وأما: إلا زيدٌ فإنه لا يكون بمنــزلة (مثل) إلا صفة. ولو قلت: ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبد الله كان جيدًا. إذا كان عبد الله زيدًا ولم يكن غيره؛ لأن هذا يكرر توكيدًا كقوله: رأيت زيدًا زيدًا.

وقد يجوز أن تقول: رأيت غير زيد على الغلط والنسيان كما يجوز أن تقول: رأيت زيدًا عمرًا؛ لأنه إنما أراد عمرًا فنسي فتدارك.

ومثل: ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبد الله. إذا أردت أن تبين وتوضح قوله:

مالك من شيخك إلا عملـــــه   إلا رسيمه وإلا رملــــه(٣)

قال أبو سعيد: الاسمان المستثنيان وإن اختلف إعرابهما فهما مشتركان في معنى الاستثناء. وإنما رفع أحدهما ونصب الآخر على ما يوجبه تصحيح اللفظ. فإذا قلت: (ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرًا) فلا بد من رفع أحد الاسمين؛ لأن الفعل المنفي لا فاعل له، فلا بد من رفع أحد الاسمين بعد (إلا) فاعلا له. فإذا جعلنا المرفوع (زيدًا) وبعده (إلا عمرو) لم يجز رفع (عمرو) لأن المرفوع بعد (إلا) إنما يرفع على أحد وجهين:

إما أن يرفع إذا فرغ له الفعل الذي قبل (إلا) أو يجعل بدلا من المرفوع الذي قبله.

وليس في (عمرو) وجه من وجهي الرفع؛ لأن الفعل قد ارتفع به (زيد) وفرغ له ولا اسم قبله يبدل منه.

ولا يجوز أن يكون بدلا من (زيد) لأن (عمرًا) لا يكون بدلا من (زيد) لأنه

---

(١) الأبيات في الأغاني ٢١/٣١.

(٢) لم أعثر عليه في ديوانه، وهو في المقتضب ٤/٤٢٥.

(٣) البيت في الأشموني ٢/١٥١، والهمع ١/٢٢٧، والتصريح ١/ ٣٥٦.

ليس به ولا ببعضه ولا مشتمل عليه. فوجب النصب على ما يوجهه الاستثناء. وقد ثبت للاسمين الإتيان الذي نفي عن غيرهما. وهما جميعًا مستثنيان، ومما يدل على أنهما مستثنيان جميعًا: أنك لو أخرت المستثنى منه وقدمتهما نصبتهما كقولك:

ما لي إلا عمرًا إلا بشرًا أحــد.

ومما يدل على ذلك ويكشفه قول الكميت:

وما لي إلا الله غيرك ناصــــرُ

فنفى كل ناصر سوى الله - عز وجل - وسوى هذا المخاطب.

وأما بيت الفرزدق ففي إنشاده أربعة أوجه:

أحدهــا: رفع (غير واحدة) ورفع (دار مروان)

الثانـي: رفع (غيــر) ونصب (دار مروان)

الثالــث: نصب (غيــر) ونصب (دار مروان)

الرابــع: نصبهما جميعا.

فإذا رفعا ففي رفعهما وجهان:

أحدهما: أن ترفع (غير واحد) (نعتًا لدار) التي قبلها فيكون معناه ما بالمدينة دار جامعة دورًا ومقاصير وحجرًا كما يكون دار الخلفاء والأمراء ونحوهم. فكأنه قال: ما بالمدينة دار جامعة دورًا إلا دار مروان، وتبدل (دار مروان) من (دار) المنفية.

والوجه الثاني: في رفعهما أن يجعل (غير واحدة) استثناء، فكأنه قال: (ما بالمدينة إلا دار واحدة). كأنه لم يعد دور المدينة دورًا. استصغارًا لها. كما يقال (ما ببغداد إلا رجل واحد) إذا لم يعد رجالهم رجالا. بالإضافة إلى ذلك الرجل لما عنده من الكفاية والغناء الذي ليس عندهم. وتقديره: ما بالمدينة إلا دار واحدة وهي دار الخليفة ثم يبدل (دار مروان) منها لأن (دار مروان) هي دار الخليفة. فيكون بمنــزلة قولك: (ما أتاني إلا زيد إلا أبو عبد الله) إذا كان أبو عبد الله هو زيد.

وإذا رفع أحدهما ونصب الآخر فهما مستثنيان بمنــزلة قولك: ما أتاني أحد إلا زيدٌ إلا عمرًا. وإلا زيدًا إلا عمرو. وإذا نصبهما جميعا: فلأنَّ الكلام قد تم بقولك ما بالمدينة دار ثم نصبهما جميعًا على الاستثناء، كما تقول: ما أتاني أحد إلا زيدًا إلا عمرًا. فيستثنيهما جميعًا ولا يبدل.

واعلم أنه إذا أتى استثناءان يمكن أن يكون الثاني منهما مستثنى من الأول، فإن الاختيار أن يكون الثاني محطوطًا من الأول كقولك: (لزيد عليَّ عشرة دراهم إلا أربعةً إلا

درهمًا) فالوجه: أن تجعل الدرهم استثناء من أربعة فيبقى من الأربعة ثلاثة. وتكون ما بقي من الأربعة هو الاستثناء من عشرة. فيبقى من العشرة سبعة ولا يضر أن يكون المستثنى نصف المستثنى منه أو أكثر من النصف بعد أن يكون أقل من المستثنى منه.

فإذا اجتمعت استثناءات كل واحد منها أقل من الذي يليه فإنك تعمد إلى الاستثناء الأخير فتنقصه من الذي قَبْلَه.

فتنظر ما بقي منه فتنقصه من الذي قبله، فلا تزال كذلك حتى تنتهي إلى الاستثناء الأول.

مثال ذلك: أن يقول رجل: لزيد عليَّ عشرة دراهم إلا تسعة إلا ثمانيةً إلا سبعةً إلا ستةً إلا خمسةً إلا أربعةً إلا ثلاثةً إلا درهمين إلا درهمًا.

فالحكم في ذلك: أن عليه خمسة دراهم. وذلك إذا عمدنا إلى آخر الاستثناءات وهو درهم فنقصناه من درهمين فبقى درهم، فنقصنا الدرهم من ثلاثة فبقى درهمان، فنقصنا الدرهمين من أربعة فيبقى درهمان، فتنقصهما من الخمسة فيبقى ثلاثة، فتنقصها من ستة فيبقى ثلاثة، فتنقصها من سبعة فيبقى أربعة، فتنقصها من ثمانية فيبقى أربعة، فتنقصها من تسعة فيبقى خمسة، فتنقصها من عشرة فيبقى خمسة.

فهذه الخمسة التي هي عليه. وتقريب الحساب في ذلك أن تبتدئ بأول الاستثناءات فتنقصه من المال المقر به المستثنى منه. ثم تزيد بالاستثناء على ما بقي وتنقص الثالث وتزيد الرابع وتنقص الخامس إلى أن تنتهي إلى المستثنى الأخير.

مثال ذلك: مسألتنا: تنقص التسعة من العشرة فيبقى واحد وتزيد الثمانية فيصير تسعة وتنقص السبعة فيبقى اثنان وتزيد الستة فيصير ثمانية، وتنقص الخمسة فيصير ثلاثة وتزيد الأربعة فيصير سبعة، وتنقص الثلاثة فيصير أربعة، وتزيد اثنين فيصير ستة، وتنقص واحدًا فيبقى خمسة. وذلك ما حصل على المقر.

فإن كان بعض الاستثناءات أكثر من الذي قبله بطل استثناؤه منه. وصار فيه قولان:

أحدهما: أن يُزَاد على المستثنى منه. والآخر: أن ينقص منه.

كقول القائل: له عليَّ عشرة دراهم إلا ثلاثة إلا أربعة.

أحد القولين: أن الأربعة تزاد على العشرة وتنقص الثلاثة من العشرة فالذي يحصل عليه من الإقرار أحد عشر درهمًا، كأنه قال: له علي عشرة دراهم إلا ثلاثة. وقوله إلا أربعة أي سوى أربعة له علي، فعشرة إلا ثلاثة سبعة، وتزاد عليها الأربعة فيصير أحد عشر. وهذا قول الفراء.

والقول الآخر: أن تنقص الثلاثة والأربعة جميعًا من العشرة. وبعض الفقهاء يذهب إلى أن الاستثناءين يحطان من جملة ما أقر به إذا أمكن استثناؤه منه إن كان يمكن استثناء الثاني من الذي قبله كقولك: له علي عشرة دراهم إلا أربعة إلا درهمًا. نجعل الأربعة والدرهم جميعًا مستثنين من العشرة فيصير عليه خمسة.

وعلى القول الأول المختار ينقص الدرهم من الأربعة وما يبقى وهو ثلاثة ينقص من العشرة فيبقى سبعة، والاختيار ما ذكرناه أولا. وكرهنا الإطالة في ذلك والاحتجاج له لئلا نخرج عن غرض الكتاب.

وقوله:

ما لك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله(١)

(إلا رسيمه) بدل من قوله: (إلا عمله). لأن رسيمه بعض عمله، فتبدل كإبدال بعض من كل كقولك: نفعك عملك: رسيمك ورملك، وهما ضربان من المشي يعني بهما في الطواف والسعي.

فالرمل في الطواف والرسيم: السعي بين الصفا والمروة.

هذا باب ما يكون مبتدأ بعد (إلا)

وذلك قولك: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه، كأنك قلت: مررت بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم. إلا أنك أدخلت (إلا) لتجعل (زيدًا) خيرًا من جميع من مررت به.

ولو قال: مررت بناس زيد خير منهم لجاز أن يكون قد مر بناس آخرين هم خير من زيد. فإنما قال: ما مررت بأحد إلا زيدٌ خير منه؛ ليخبر أنه لم يمرر بأحد يفضل زيدًا.

ومثل ذلك قول العرب: والله لأفعلن كذا وكذا إلا حلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا.

فإن (أفعل كذا وكذا) بمنزلة فعل كذا وكذا وهو مبني على (حل) و(حل) مبتدأ، كأنه قال: ولكن حل ذلك أن أفعل كذا وكذا.

وأما قولهم: والله لا أفعل إلا أن تفعل. فإن (تفعل) في موضع نصب والمعنى: حتى تفعل، أو كأنه قال: أو تفعل والأول مبتدأ مبنّي عليه.

---

(١) سبق تخريجه.

قال أبو سعيد: قد ذكرنا أن حروف الاستثناء تدخل بين الاسم وخبره والحال وصاحبه. ومن الحال المبتدأ وخبره، فإذا قلت: (ما مررت بأحد إلا زيد خير منه) فـ(زيد خير منه) مبتدأ وخبر. ويجوز أن تدخل عليه الواو كما تدخل على المبتدإ الذي في معنى الحال فتقول: ما مررت بأحد إلا وزيدٌ خير منه.

قال الشاعر:

مَا أعطياني وَلاَ سَأَلْتُهُمَا ... إلاَّ وإنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي[1]

وعلى هذا يجوز أن تقول: (ما كلمت أحدًا إلا وزيدٌ حاضر) ولا يجوز حذف الواو من هذا كما جاز حذفها من الأول؛ لأن هذا ليس فيه ذكر يعود إلى الأول، وإنما يربطه به الواو، والأول فيه ذكر يرجع إلى الأول، فأنت مخير في ذكر الواو وتركها.

وأما قولهم: والله لأفعلن كذا وكذا إلا حل ذلك أن أفعل كذا وكذا. (حل) مبتدأ و(أن) خبره و(إلا) في معنى (لكن).

وإنما دخلت (إلا) بمعنى (لكن) لأن ما بعدها مخالف لما قبلها. وذلك أن قوله: والله لأفعلن كذا وكذا عقد يمين عقده على نفسه، و(حله) إبطاله ونقضه كأنه قال: علي فعل كذا معقود. ولكن بطلان العقد كذا. وهذا مذهب (لكن) ومعناه فقد ذكرنا نحوه.

وأما قوله: (والله لا أفعل إلا أن تفعل) فتقديره: لا أفعل إلا بعد فعلك أو إلا مع فعلك. فـ (أن) وما بعدها منصوب على الظرف، وتقديرها تقدير مصدر وضع موضع ظرف زمان كقولك: والله لا أفعل كذا وكذا إلا مقدم الحاج وإلا خفوق النجم. وما أشبه ذلك، على معنى: إلا وقت مقدم الحاج ووقت خفوق النجم.

هذا باب (غير)

اعلم أن (غيرًا) أبدًا سوى المضاف إليه. ولكنه يكون فيه معنى (إلا) فيجري مجرى الاسم الذي بعد (إلا) وهو الاسم الذي يكون داخلا فيما يخرج منه غيره. وخارجًا مما يدخل فيه غيره.

فأما خروجه مما يدخل فيه غيره: فأتاني القوم غير زيد فـ (زيد) غير الذين جاءوا. ولكن فيه معنى (إلا) فصار بمنزلة الاسم الذي بعد (إلا).

وأما دخوله فيما يخرج منه غيره: فما أتاني غير زيد، وقد يكون بمنزلة (مثل)

(١) البيت لكثير عزة، وهو في ديوانه ٦٦/٢، والهمع ٢٦/١، والمقتضب ٣٤٥/٢.

ليس فيه معنى (إلا) وكل موضع جاز فيه الاستثناء (بإلا) جاز (بغير) وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلا) لأنه اسم بمنـــزلته وفيه معنى (إلا) ولو جاز أن تقول: (أتاني القوم زيدًا) تريد الاستثناء ولا تذكر (إلا) لما كان نصبًا.

ولا يجوز أن يكون (غير) بمنـــزلة الاسم الذي يبتدأ بعد (إلا) وذلك لأنهم لم يجعلوا فيه معنى (إلا) وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كل موضع يكون فيه بمنـــزلة (مثل) ويجزئ من الاستثناء.

ألا ترى أنه لو قال: أتاني غير عمرو. كان قد أخبر بأنه لم يأته عمرو. وإن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه فقد يستغنى به في مواضع من الاستثناء.

ولو قال: ما أتاني غير زيد يريد بها منـــزلة (مثل) لكان مجزيًا من الاستثناء، كأنه قال: ما أتاني الذي هو غير زيد فهذا يجزئ من قوله: ما أتاني إلا زيد.

قال أبو سعيد: الأصل في الاستثناء (إلا) وهو الحرف الموضوع له وحملت (غير) عليه لمخالفتها لما أضيفت إليه. ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بغير زيد (فالذي وقع به المرور غير زيد) وزيد لم يقع به مرور.

ولو قلت: ما مررت بغير زيد. لكن الذي نفى عنه المرور ليس بزيد. وهو (غير) ولم ينف المرور عن زيد.

فلما كان في (غير) من مخالفتها للاسم الذي بعدها مثل مخالفة ما قبل (إلا) لما بعدها. جعلت هي وما أضيفت إليه بمنـــزلة (إلا) وما بعدها.

ومن أجل أن (إلا) حرف لا يعمل شيئًا ولا يقع عليه عامل وكان ما قبلها مقتضيًا لما بعدها تخطى عمل ما قبلها إلى الاسم الذي بعدها، فعمل فيه كقولك: ما قام إلا زيدًا. وما مررت إلا بزيد.

و(غير) اسم تعمل فيه العوامل وما بعدها لا يعمل فيه شيء سواها؛ لأن إضافتها إليه لازمة، فيصير الإعراب الذي يحصل في الاسم بعد (إلا) يحصل في نفس (غير).

وإنما تكون (غير) بمنـــزلة (إلا) في الاستثناء فقط. ولا يكون بمنـــزلة (إلا) في الابتداء. حتى يكون الاسم الذي بعد (إلا) تصح إضافة (غير) إليه؛ لأن (غيرًا) إنما تخالف الاسم الذي أضيفت إليه دون غيره.

فإذا كان ما بعد (إلا) مبتدأ وخبرًا لم تقع (غير) موقعه؛ كقولك: ما أتاني أحد إلا زيد خير منه.

ولا يجوز: (ما أتاني أحد غير زيد خير منه) في موضع (إلا) وذلك لوجهين:

أحدهما: أن (غيرًا) إنما تكون بمنــزلة (إلا) إذا كان بعد (إلا) اسم يصح إضافة (غير) إليه. لأن (غيرًا) ليست تخالف سوى الاسم الذي أضيفت إليه.

والوجه الثاني: أن (إلا) يقع بعدها فعل وفاعل، ولا تقع (غير) موقعها. كقولك: (ما أتاني أحد إلا يضحك) ولا يجوز (غَيرُ يَضْحَك). ولا تصح إضافة (غير) إلى المبتدإ والخبر كما لا تصح إضافته إلى الفعل.

ووجه آخر: سوى الوجهين الأولين: وهو أَنَّا لو جعلنا (غيرًا) مبتدأ لباينت (إلا) في المعنى؛ لأنك إذا قلت: ما أتاني أحد غيرُ زيد خير منه. فإنما زعمت أن كل من أتاك غير زيد ليس بخير منه ولم تفضل زيدًا عليه. وإنما نفيت أن يكونَ غيرُ زيد خيرا منه.

ويبين سيبويه أن (غيرًا) تجزئ من الاستثناء وإن لم تكن لاستثناء ليقوى الاستثناء بها في الموضع الذي جعلت فيه بمنــزلة (إلاّ) وذلك قولك: أتاني غير عمرو و(غير) فاعل (أتاني) ولا يكون بمعنى (إلا). لأنك لا تقول: أتاني إلا عمرو. وقد أغني عن الاستثناء؛ لأن الذي يفهم به: أن عمر ما أتاك فخرج (عمرو) عن الإتيان كخروجه بالاستثناء إذا قلت: أتاني كل آت إلا عمرًا.

وقد يستقيم في حقيقة اللفظ أن يكون عمرو أتاه. وذلك أن قوله: أتاني غير عمرو. ظاهر اللفظ أن غير (عمرو) أتاه. وليس في إتيان غير عمرو نفي لإتيان عمرو كما لو قال: أتاني عدو زيد. لم يكن فيه دَلاَلَةً على أن (زيدًا) لم يأته.

ولو قال قائل: (ما أتاني غير زيد) ولم يرد به الاستثناء كان حقيقة الكلام أن غير زيد ما أتاه. وزيد مسكوت عنه يجوز أن يكون قد أتى ويجوز أن يكون لم يأت، غير أنّ العادة جرت بأن يراد بمثل هذا الكلام: أن زيدًا داخل في الفعل الذي خرج عنه غيره. وخارج عن الفعل الذي دخل فيه غيره.

ولو قال قائل: (ما أتاني غير زيد) ولا يريد إثبات الإتيان لزيد. لم يكن كاذبًا. ولكنه ملغز ملبس.

وقال أبو سعيد: يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها. وتقول: (ما يأكل زيد إلا طعامَك. وما زيد آكل إلا طعامك).

ولا تقول: ما زيد طعامك إلا آكل. وما زيد طعامك إلاّ يأكل.

ومنــزلة (إلاّ) في هذا كمنــزلة واو العطف يعمل ما قبلها فيما بعدها ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها. تقول: ضربت زيدًا وعمرًا. واختصم زيدٌ وعمرو. فقد عمل ما قبل

الواو من الفعل فيما بعده. ولو قلت: ضربت زيدًا وأكرمت عمرًا لم يجز أن تقول: عمرًا وأكرمت. وأنت تريد: وأكرمتُ عمرًا.

وإنما عمل ما قبلها فيما بعدها؛ لأن حرف الاستثناء والعطف لا يبتدآن. وإنما يؤتى بهما ليعلق ما بعدها بمعنى ما قبلها فلا بد من تأثير ما قبلهما فيهما.

وأما اختلاف النسخ: فالذي يقول: فأما خروجه مما دخل فيه غيره فأتاني القوم غير زيد يريد: خروج زيد مما دخل فيه القوم. والذي يقول: فأما دخوله فيما خرج منه غيره يريد: دخول (غير) لأن (غير) دخل في الإتيان الذي خرج منه زيد.

هذا باب ما أجري على موضع غير، لا على ما بعد غير

زعم الخليلُ ويونس جميعًا أنه يجوز: ما أتاني غير زيدٍ وعمرٌو. والوجهُ الجَرُّ. وذلك أنّ غير زيدٍ في موضع إلا زيدٌ وفي معناه، فحملوه على الموضع كما قالوا:

فلسْنَا بالجبالِ ولا الحديدَا[1]

فلما كان في موضع إلا زيدٌ وكان معناه كمعناه حملوه على الموضع.

والدليلُ على ذلك أنك إذا قلت: غير زيد فكأنك قد قلت: إلا زيد ألا ترى أنك تقولُ: ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلا عمرٌو فلا يقْبحُ الكلامُ، كأنك قلت: ما أتاني إلا زيد وإلا عمرو.

قال أبو سعيد: رد الاعتبار إلى (إلا) لأنها أصلُ الاستثناء، وأدخلها إلاّ على الاسمين حتى أرى صحة معنى الاستثناء فيهما، والبابُ مفهومٌ مستغنٍ عن الشرح.

هذا بابٌ يحذفُ المستثنى منه استخفافًا

وذلك قولُك: (ليس غيرُ)، و(ليس إلاّ) كأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غيرُ ذاك، ولكنهم حذفُوا ذاك تخفيفًا. ومثل ذلك أيضًا: ما منهم إلا قد قال ذاك، إنما يريد: ما منهم أحدٌ إلا قد قال ذاك، ولكنه حذفه تخفيفًا، واكتفاءً بعلم المُخاطب ما يعني.

وسمعنا بعضَ العرب الموثوق بهم يقول: ما منهما مات حتى رأيتُه في حال كذا

---

(١) البيت ورد منسوبًا لعُقيبة بن هُبيرة الأسدي، في الخزانة ٢/ ٢٦٠، ٤/ ١٦٥؛ ابن يعيش ٢/ ١٠٩، ٤/ ٩؛ الكتاب ١/ ٦٧، ٢/ ٢٩٢، ٣/ ٩١؛ ولسان العرب (غمز)؛ شرح المقتضب ٢/ ٣٣٧، ٤/ ١١٢.

وكذا، وإنما يريد ما منهما واحد مات ومثل ذلك: ﴿وإنْ مّنْ أهلِ الكتابِ إلا ليؤمنَنّ به قبلَ مَوتهِ﴾ [النساء: ١٥٩]. ومثل ذلك من الشعر قول النابغة الذبياني:

كأنك مِن جِمالِ بني أُقَيشٍ يُقَعْقَعُ خَلْف رجْلَيه بِشَنّ[١]

أي كأنك جَملٌ من جمالِ بني أُقيش.

ومثل ذلك أيضًا قوله:

لو قلتَ ما في قَوْمِها لمْ تِيْثَمِ يفضُلُها في حسَبٍ ومِيْسَمِ[٢]

يريد: ما في قومِها أحدٌ، فحذفُوا، كما قالوا: لو أنّ زيدًا هاهنا، وإنما يريدون: لكان، كذا وكذا. وقولهم: ليس أحد أي ليس: هاهنا أحد فكلُّ ذا حُذِفَ تخفيفًا، واستغناءً بعلمِ المخاطبِ بما يعني.

ومثلُ البيتين الأولين قولُ الشاعر، وهو ابن مقبل:

وما الدهْرُ إلا تَارتَـــانِ فَمِنْــهُمَا أمُوتُ وأخْرى أبْتَغِي العيشَ أكْدحُ[٣]

وإنما يريد: فمنهما تارة أموت وأخرى....

ومثلُ ذلك قولهم: ليس غيرُ، هذا الذي أمِس، يريدُ: الذي فعل أمس.

وقولُه، وهو العجاج:

بعد اللَّـــتيـــا واللَّتيـــا والتـــي[٤]

فليس حَذْفُ المضاف إليه في كلامهم بأشَدّ من حذفِ تمام الاسم.

قال أبو سعيد: الحذف الذي استعملوه بعد إلا وغير إنما يستعمل إذا كانت إلا وغير بعد ليس، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف. لا تقول بدل ليس إلا: لم يكن إلا: لم يكن غيرُ.

قال أبو الحسن الأخفش: إذا أضفتَ غير فقلتَ: غيره، أو غير ذلك أو نحوه، جاز

---

(١) البيت في الخزانة ٥: ٦٧/ ٦٩؛ ابن يعيش ٣/ ٥٩؛ الكتاب ٢/ ٣٤٥؛ تاج العروس (وقش، قعع، شنن)؛ المقتضب ٢/ ١٣٨.

(٢) البيت منسوب لحكيم بن معية الربعي، الخزانة ٥/ ٦٢، ٦٣؛ ابن يعيش ٣/ ٥٩؛ الكتاب ٢/ ٣٤٥.

(٣) البيت في الخزانة ٢٣١.

(٤) البيت في ديوانه٦؛ الخزانة ٦/ ١٥٤؛ ابن يعيش ٥/ ١٤٠؛ الكتاب ٢/ ٣٥٧، ٣/ ٤٨٨؛ ولسان العرب (لتا)؛ المقتضب ٢/ ٢٨٩.

فيه الرفعُ والنصبُ . فأمّا من نصبَ فقال: جاءني زيد ليس غيرَهُ فإنه يُضْمرُ الاسْمَ، فكأنه قال: ليس الجائي غيرَه، أو ليس الأمرُ غيره أو نحو ذلك. وأمّا من رفع فإنه يضْمِرُ الخبرَ المنصوب، ويقول: جاءني زيدٌ ليس غيرُه أي ليس غير هدا صحيحًا، أو نحو هذا مما يكون خبرًا له، ويجوز عنده إذا أضاف غيرًا أنْ يأتي بها بعدَ لمْ يكن، فتقول: جاءني زيد لم يكُن غيرُه، وغيرَه: بالرفع والنصب على التفسيرين اللذين فسرنا، وزعم أنّ الضمير في كان كثير، نحو قولك: إنْ خيرًا فخير وإن خيرٌ فخير على إن كان، وقال: تقول: جئتني ليس غيرُك، وليس غيرَك، ولم يكن غيرُك، وغيرَك. فإذا ذَكَر غير ولم يضفها فإن الأخفش أجاز فتحَها وضمها على نية الإضافة، وشَبَّهها بـــ:

يـــا تيم تيم عـــديّ .. [1] ....

وزعم أن تيم الأول قد حُذف منه المضاف إليه وبَقي على لفظ ما هو مضاف غير منون. وذكر الأخفش أنّ بعضهم يُنَوّنُ غيرًا؛ لأنه في اللفظ غير مضاف، وينبغي أن يكون تنوينُه على وجْهَي الرفعِ والنصبِ جميعًا.

وقال الجَرْمي: أخذتُ عشرةً ليس إلا، وليس غير، يَضُمُّون، وأجْودُهُ. ليس غيرَها، وليس إلا إياها.

قال أبو سعيد: يَقيسُه على قولهم: أتاني القومُ ليس زيدًا، وباقي ما ذكره في الباب من الحذف مفهوم.

قال أبو سعيد: أكثر ما يأتي الحذف مع مِن؛ لأنَّ مِن تدل على التبعيض، وأقلُّ أجزاء العدد واحد، وقد جاء في القرآن وإنْ مِن أهلِ الكتابِ إلاَّ لَيؤمننّ به وجاء الحذفُ مع في، وليس مثل مِن في الكثرة.

وقولُه: فمنهما أموت، أي: فمنهما تارةٌ أموتُ فيها أو أموتُها، وأخرى أبتغي فيها العيشَ أو أبتغيها.

وقوله: بعد اللّتَيّا واللّتَيّا والتي حذف صِلَةُ هذه الموصولات، وذلك في شِدَّةِ الأمر وعِظَمِه. فكأنه قال: بعد الحال التي تناهت شِدتُها، أو عَظُمَت بَلِيَّتُها، أو نحو ذلك من تعظيم أحوال الشّدةِ، وهذا كلُّهُ احتجاجٌ في حذفِ الاسم بعد إلا.

قال أبو سعيد:

---

(١) جزء بيت سبق تخريجه.

بعد اللَّتيا واللَّتيا والتــي إذا عَلَتها أنفسٌ تَردَّتِ[(١)]

وهي لا مَحَالةَ صلةٌ لما قبلَها، وإنما يَعني: بعد مراكبَ من الهولِ والشِّدة إذا رَكبتْها أنفسٌ تردَّت، أي هلكت. ويجوزُ أنْ يكونَ صلة لأخراها، وصلةُ الأوليين محذوفةٌ، ويجوزُ أنْ يكونَ جعلَها كلَّها كشيءٍ واحد؛ لأنها في مذهبٍ واحد، وجعل الصلة لها كلّها كأنها موصولٌ واحدٌ، ومثْله مما احتُجّ به حذفُ أحدٍ من قوله: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا...﴾[(٢)] وحذف المضاف إليه من غير وهو أسهلُ من حذفِ الصلةِ بعدَ الموصولِ؛ لأنَّ المضافَ قد يستَغْني عن المضاف إليه، ولا يستغني الموصولُ عن الصلة؛ ألا ترى أنا لو حذفنا زيد من غلام زيد لجاز أنْ تقول: مررتُ بغلام، ولو حُذف صلة مَنْ مِن قولك: مررتُ بمَن في الدار لم يُجزْ أنْ تقولَ: مررت بمن؛ فاعرف ذلك إنْ شاء الله.

ويجوز أنْ يكونَ تصغيرُ اللَّتيا لَمّا كانَ دلالة على الشِّدَّة والجَهد عُرف معناه فأغْني عن الصلةِ؛ لأنّ الصلة توضحُ ما لا يُعرف، ودخلت التي في معنى اللَّتيا بالعطفِ.

هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما

فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإنّ فيهما إضْمارًا، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء، كما أنه لا يقعُ معنى النهي في حَسْبُك إلاّ أنْ يَكونَ مبتدأ.

وذلك قولك: أتاني القومُ ليس زيدًا، وأتوني لا يكون زيدًا، وما أتاني أحدٌ لا يكون زيدًا، كأنه حين قال: أتوني، صار المخاطبُ عنده قد وقع في خَلَده أنّ بعضَ الآتين زيدٌ، حتى كأنه قال: بعضُهم زيدٌ، فكأنه قال: ليس بعضُهم زيدًا. وترك إظهارَ بعض استغناءً، كما ترك الإظهارَ في لات حينَ ذاك.

فهــذه حالُهمــا في حــالِ الاستثناء، وعلى هذا وقع فيهما الاستثناءُ؛ فأجْرهما كما أجروهما.

وقد يكون صفةً، وهو قولُ الخليل. وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ ليس زيدًا، وما أتاني رَجُلٌ لا يكونُ زيدًا إذا جعلت ليس، ولا يكون، بمنــزلةِ قولك: ما أتاني أحدٌ لا يقول ذاك، إذا كان لا يقول ذاك في موضع قائلٌ ذلك.

ويدلك على أنه صفةٌ أنَّ بعضَهم يقول: ما أتتني امرأةٌ لا تكونُ فلانةً، وما أتتني

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سورة النساء، من الآية ١٥٩.

امرأةٌ ليست فُلانةً، لَو لَم يجعلُوه صفةً لم يؤنِّثوا؛ لأنّ الذي لا يجيء صفة فيه إضمارُ مذكَّرٍ. ألا ترى أنهم يقولون: أتَيْنني لا يكون فلانة وليس فلانة، يريد: ليس بعضُهن فلانة، فالبعضُ مذكرٌ.

وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة، ولكنْ فيهما إضمارٌ كما كان في ليس ولا يكون، وهو إضْمارٌ قصتُه فيهما كقصته في ليس ولا يكون. وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ خلا زيدًا، وأتاني القومُ عدا عمرًا، كأنك قلت: جاوز بعضُهم زيدًا، إلاَّ أنَّ خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء، ولكني ذكرتُ جاوز لأُمَثِّلَ لك به، وإنْ كان لا يُسْتعملُ في هذا الموضع.

وتقول: أتاني القومُ ماعَدا زيدًا، وأتَوني ما خلا زيدًا. وما هاهنا اسم، وخلا وعدا هاهنا صلةٌ له كأنه قال: أتَوني ما جاوز بعضُهم زيدًا، وما هم فيها ماعدا زيدًا، كأنه قال: ما هم فيها ما جاوز بعضُهم زيدًا، وكأنه قال: إذا مثَّلْتَ ما خلا وماعدا فجعلتَه اسمًا غيرَ موصول قلت: أتَوني مُجاوزَتَهم زيدًا. مثَّلْتَه بمصدرٍ ما هو في معناه، كما فعلته فيما مضى. إلا أنَّ جاوز لا يقع في الاستثناء.

وإذا قلت: أتَوني إلا أنْ يكون زيدٌ، فالرفعُ جيدٌ بالغٌ، وهو كثيرٌ في كلامهم؛ لأنّ يكونُ صلة أنْ، وليس فيها معنى الاستثناء، وأنْ يكونَ في موضع اسمٍ مستثنى. كأنك قلت: لا يأتونَك إلا أنْ يأتيك زيدٌ.

والدليلُ على أنّ يكونُ هاهنا ليس فيها معنى الاستثناء: أنّ ليس وعدا وخلا لا يقعن هاهنا.

ومثَلُ الرفع قول الله تعالى:﴿إلاَّ أنْ تكونَ تِجَارةٌ عن تراضٍ﴾ [النساء: ٢٩] منكُم وبعضُهم ينصبُ على وجه النصبِ في لا تكون، والرفعُ أكثر.

وأما حَاشَا فليس باسْمٍ، ولكنه حرفٌ يُجرُّ ما بعده كما تَجُرُّ حتى ما بعدَها، وفيه معنى الاستثناء. وبعضُ العرب يقولُ: أتاني القَومُ خلا عبد الله فيَجعلُ خلا بمنزلة حاشا فإذا قلتَ: ما خلا فليس فيها إلا النصبُ؛ لأنّ ما اسمٌ، ولا يَكون صلتَها إلاَّ الفعلُ هنا، وهي ما التي في قولك: افعل ما فعلت. ألا ترى أنك لو قلت: أتَوْني ما حاشا زيدًا لم يكن كلامًا ؟

وأما أتاني القومُ سواك، فزعم الخليلُ أنّ هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك، إلا أنّ في سِواك معنى الاستثناء.

قال أبو سعيد: الأصلُ في الاستثناء إلا، وسائرُ ما يُستثنى به من اسمٍ أو فعلٍ أو حرفٍ موضوعٌ موضعَ إلا؛ والدليلُ على ذلك أنها تكفي من ذكرِ المستْثنى منه في قولك: ما قامَ إلا زيدٌ.

ويقعُ موقعَها غير؛ لأنها تُعرب إعْرابَ الاسمِ الذي يقعُ بعد إلا، وهي مضافةٌ إلى ذلك الاسم، ولا يُستثني بما سِوى إلا وغير إلا والمستثنى منه مذكور في الكلام. لا يجوزُ أنْ تقولَ: ما جاءني لا يكونُ زيدًا، ولا ما جاءني ليس زيدًا.

وقد تبيّن تَمكُّنُ إلا في الاستثناء، وأنها الأصلُ، وفي هذه الأشياء معنى إلا، وهي تعملُ كعَمَلِها في أنْفُسِها قبل أنْ تُوضَعَ موضِعَ إلا.

فأما ليس ولا يكونُ فإنّا لمّا رأينا الأفعالَ لا تَنصبُ إلا ومعها فاعِلُوها، وَعُلم أنّ مع ليس ، لا يكون فاعلين، وكان إضمارُ بعض المذكورين فيهما لا يُخرِجُهُما عن معنى ما أرِيدَ بهما من الاستثناء، قدّرنا فيهما، وأجريناهما على عَمَلِهما قبل أن يُجعلا في موضع الاستثناء، وكأنّا لما قلنا قام القومُ احتمل أن يكون قام بعضُهم، وبعضُهم لم يقُمْ، كما يجوزُ إرادةُ الخَاصّ باللفظِ العام، والبعضُ الذي قامَ همْ. القومُ الذين ارتفعُوا بالفعلِ، والبعضُ الذي لم يقمْ هم المُستَثنَون.

وذهب الكوفيون إلى أنّ المضْمَرَ فيها المجهولُ، وهو كنايةٌ عن الفعل، والاسمُ في موضع الفِعلِ أيضًا. كأنه قال: ليس فِعْلُهم فعلَ زيد.

والذي قدّره البصريون أولَى؛ لأنه أقلُّ إضمارًا؛ لأنّ الكوفيين أضمروا مُضافًا إلى زيد محذوفًا، وليس ذلك في تقدير البصريين.

وأما موقعُ ليس ولا يكونُ من الكلام فإنه يحتَمِلُ شيئين:

أحدُهما: أنْ يكونَ من كلامٍ غيرِ الأولِ، كأنه عقّبَ الكلامَ الأولَ بجملةٍ بيّن بها خُصُوصًا لعُمومِ الكلامِ الأولِ، كما يقولُ القائلُ: جاءني القومُ وما أريدُ زيدًا ولا أعْنِيه، وجاءني الناسُ وما جاءني زيدٌ.

وقد تأتي جملةٌ بعد جملة يكونُ في الثانية من التخْصيصِ ما يكونُ بمنــزلة الاستثناءِ من الأولِ. قال الله عز وجل: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾[1]، ثم قال بعد ذلك بغير لفظ الاستثناء: ﴿فإنْ كانَ لهُ إخْوَةٌ فلأمِّه السُّدُسُ﴾ فقامَ ذلك مقامَ: إلاّ أنْ يكونَ له إخوةٌ فيكُون لها السُّدس.

---

(١) سورة النساء، من الآية ١١.

والوجهُ الآخر: أنْ تكونَ الحالُ للأوَّلِ، وتكونَ من كلامٍ واحد، ويكونُ التقديرُ في: قام القومُ ليس زيدًا: قام القومُ خالين من زيد، وعارين من زيد.

وقد يقولُ القائل: جاءني عمرٌو وليس معه زيدٌ على الحال، كما تقول: جاءني عمرٌو ومعه زيدٌ ويجوزُ إسقاطُ الواو، تقول: جاءني عمرو ليس معه زيد.

ويلزمُ للاستثناءِ إسقاطُ الواوِ من ليس؛ لأنها تنوبُ عن إلا، ولا يدخلُ في إلا الواو، فلم يدخلْ في ليس للاستثناء، وإذا جعلتَ ليس، ولا يكونُ صفةً فهي من كلامٍ واحدٍ، وموضعُهُما من الإعرابِ موضعُ الاسمِ الذي هي صفتُه.

فإذا قلت: ما أتتني امرأةٌ لا تكونُ فلانةً، فموضعُ لا تكون رفعٌ؛ لأنها صفةُ امرأة، وإذا قلت: ما مررتُ بامرأةٍ لا تكون فلانةً خفضٌ، وإذا قلت: ما رأيتُ امرأةً لا تكونُ فلانةً، فموضعُها نصبٌ، وكذلك إذا قلت ما أتتني امرأةٌ ليست هندًا.

وأما (عدا) و(خلا) فإذا نُصِبَ ما بعدهما فهما فعلان يجريان مَجرى (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء، ولا يجريان مَجراهما في الصفة، تقول: أتاني القومُ عدا زيدًا وما أتاني القومُ خلا زيدًا، على تقدير: عدا بعضهم زيدًا، وخلا بعضهم زيدًا بمنـــزلة: جاوز بعضُهم زيدًا، ولا تقول: ما أتتني امرأةٌ عَدَتْ هندًا، ولا مررتُ بامرأة خلَتْ دَعْدًا. وإنما لم يُوصَف بهما كما وُصف بـــ (ليس) و(لا يكون)؛ لأن (ليس) و(لا يكون) من ألفاظ الجحْد المحْض، وهما يرفعان الاسم وينصبان الخبر كما ترفعُ بالفعل الفاعلَ وتنصبُ المفعولَ، فإذا وصفنا بهما فهما على بابهما في اللفظ، وعلى حُكْمِ الاستثناءِ في مخالفة ما بعدَهُما لما قَبْلَهُما لما فيهما من الجَحْد.

و(خلا) و(عدا) ليسا لفظي جَحْد. فأما (خلا) فإنها لا تتعدى إلى مفعول إلا في الاستثناء، فإذا قلنا: ما مررتُ بامرأةٍ خلتْ هندًا فهو على خلافِ ما عليه لفظُ (خلا) في التعدي.

وأما (عدا) وإن كان متعديًا فليس بلفظِ جَحْد ونَفْي، فيكون كالاستثناء في الخلاف الذي بَيْنَ ما قبله وما بعده، وإنما عُلِّقَ على الاستثناء بضربٍ من التأويلِ والحَمْلِ على المجاوزة؛ ومعناها: الخروجُ عن الشيء والتخلف له.

وقد سأل سائل: لِمَ لَمْ يُستْثنَ بـــ(جاوز) كما استثنى بـــ (عدا) و(خلا)، فـــ(جَاوزَ) أبينُ وأجْلَى في المعنى؟ وإليه ردَّ سيبويه: (عدا) و(خلا) لمَّا مثَّلهما.

فالجوابُ: أنَّ اللفظين قد يجتمعان في معنى، ويختص أحدهما بموضع لا يشاركُه فيه الآخر؛ كالعُمْر والعَمْر في البقاء، ثم يختصّ العَمْر باليمين. وله نظائر كثيرة تجري هذا

المَجْرى.

ومن أجل هذا لم يجُزْ في الاستثناء (لم يكن)، و(ما كان)، في موضع: (ليس)، و(لا يكون)؛ لا تقول: جاءني القوم لم يكن زيدًا، وما كان زيدًا، على معنى لم يكن بعضهم زيدًا.

وقد قيل: إنّ معنى عداني الشيء، وعداك الشيء يقال فيما قَرُب منك، وكاد يقع بك، و(جاوز) قد يقع فيما تباعد وفيما قَرُب، تقول: جَاوَزَنا الغيمُ، ولا تقول: عَدَانَا الغيمُ؛ لتباعُده عنا.

وأما (ما عدا) و(ما خلا) فلا خلاف بين البصريين والكوفيين أنّ (ما) في موضع نصب، وأنّ (ما خلا) و(ما عدا) كالمصدر، وفاعل (عدا) و(خلا) مضمر تقديره: ما عدا بعضهم، وما خلا بعضهم، كأنا قلنا: أتاني القوم مجاوزتَهم زيدًا.

قال أبو سعيد: ومجاوَزَتَهم عندي بمعنى الحال، كالمصادر التي توضع موضع الحال، كقولك: رجع عَوْدَه على بَدْئه، ونظائره، كأنه قال: أتاني القوم مجاوِزين، أو خالين من زيد.

فأما (إلا أن يكون) فإذن الاستثناء بـــ (إلا)، والمستثنى (أنْ)، و(يكون) في صلة (أنْ)، والفعلُ بعدها في تقدير المصدر، فإذا قلت: أتوني إلا أنْ يكون زيدٌ فتقديره في اللفظ: إلا كونَ زيد، ومعناه: إلا زيدًا، وقد يُنصَبُ فيقال: أتاني القوم إلا أن يكون زيدًا، على معنى: إلا أنْ يكونَ بعضُهم، كما أضمر في (ليس) و(لا يكون)؛ ومعنى ذلك كله: إلا زيدًا.

وأما قوله: ﴿لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾[1]؛ فتجارةٌ فاعلُ (تكون)، وإذا نصبت تجارةً وأنَّث (تكون) فالتقدير: إلا أن تكون الأموالُ تجارةً، ويجوز في العربية: إلا أن يكون تجارةً على معنى: إلا أن يكون بعضها تجارة، كما تقول: أتاني القوم إلاّ أن يكون زيدًا، وإذا رفعت الاسم فـــ(يكون) في معنى يقع؛ إلا أن تقع تجارةٌ؛ لأن (كان) إذا لم يكن لها خبر فهي في معنى: يقع، ويحدث، ويوجد، ونحو ذلك.

وأما (حاشا) فهي عند سيبويه حرفُ جبر، وليس باسمٍ ولا فعلٍ، وأما الجر بها فلا خلاف بين النحويين فيه، وقد قال الشاعر:

---

(١) سورة النساء، الآية: ٢٩.

حَاشى أبي ثَوْبَان إنّ بِه ضَنًا عن الملْحاةِ والشَتْمِ[(١)]

وأكثر الناس يخالف سيبويه فيها، وهم مع خلافهم سيبويه مختلفون فيها:

فأما الفرّاء فزعم أنّ حاشا فعلٌ، وزعم أنه لا فاعل له، وهذا ظريف وهو كالمحال؛ لأن الفعل لا يكون بغير فاعل، وزعم أن لأصل حاشا لزيد، فكثر الكلام حتى أسقطوا اللام، وخفضوا بها.

وقال محمد بن يزيد المبرِّد: إنه يكون حرفَ جر كما ذكر سيبويه، ويكون فعلا بنصب مثل (عدا) و(خلا)، واستدل، على ذلك بتصريف الفعل منه، وقولهم: حاشيت زيدًا أُحاشيه، كقول النابغة:

ولا أرَى فاعلاً في النّاسِ يُشْبِهُهُ ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوامِ مِنْ أحَدِ[(٢)]

ومما احْتُجَّ به قولهم حاشا لزيد، ولو كان (حاشا) حرفَ جَرٍّ لم يجُزْ دخولُها على اللام.

قال أبو سعيد: أما احتجاجُه بـ (حاشيت) فلقائلٍ أن يقولَ: حاشيتُ إنَّما هو تصريفُ فعل من لفظ (حاشا) الذي هو حرف يستثنى به، وليس بـ (حاشيت) يقع الاستثناء، ولا بحاشى يحاشى، ومنـزلة: حاشيت من حاشى كمنـزلة: هلَّل وحولَق، وبَسْمَل، من: (لا إله إلا الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وبسم الله) فقد صُرِّف الفعلُ مما ليس بفعل.

ومما يقوى قولَ أبي العباس أن أبا عمرو الشيباني وغيره حكى: أن العرب تخفضُ بـها وتنصُبُ.

وقال أبو إسحاق الزجاج: حاشَا لله في معنى: براءة لِلّه، وهي مُشتَقَّةٌ من قولك: كنت في حشَا فلان، أي: في ناحيةِ فلان. كما قال:

بأيّ الحشَا أمْسي الخليطُ المبايِنُ[(٣)]

---

(١) البـيت منسوب إلى الشاعر الجاهلي الجميح (منقذ بن الطمَّاح بن قيس الأسدي)؛ الخزانة ١٠/ ٢٤٩؛ ابن يعيش ٢/ ٨٤، ٨/ ٤٧؛ وتاج العروس (حشا).

(٢) البـيت منسوب للنابغة الذبياني؛ في ديوانه ص ٢٠؛ الخزانة ٣/ ٤٠٣، ٤٠٥؛ ابن يعيش ٢/ ٨٥؛ واللسان، وتاج العروس (حشا).

(٣) البـيت منسوب للمعطل الهذلي في ديوانه ٣/ ٤٥؛ ابن يعيش ٢/ ٨٥، ٨/ ٤٨؛ ولسان العرب (حشا)؛ وتاج العروس (حشا).

فإذا قال: حاشا لزيد فمعناه: قد تَنَحَّى زيد من هذا وتباعد منه، كما أنك إذا قلت قد تنحى من هذا فمعناه: قد صار في ناحيةٍ منه؛ وكذلك تحاشى من هذا، أي: قد صار في حشا منه، أي: في ناحية منه.

وعلى طريقة الزجاج قال بعض أصحابنا: (حاشا) في معنى المصدر، قال: ويقال: حاشا الله، وحاشَا لِلّهِ كما يُقال براءةَ لله، ويدخله النقص فيقال: حاشَ لله وحَشَا لله، كما يقال في النقص: غد في: ومه في: مهلا، وعلُ في عُلى، ولا يكونُ ذلك في الحروف.

ويستعملون حاشا لتبرئة الاسم الذي بعدها عند ذكر سوء في غيره أو فيه، وربما أرادُوا تبرئةَ الإنسان من سوءٍ فيبتدئون بتبرئة الله عزَّ وجلَّ من السُّوء، ثم يبرئون من أرادُوا تبرئتَه، ويكون تنــزيهُهُم الله على جهة التعجبِ والإنكارِ على من ذَكَر السوءَ فيمن برّأوه. قال الله تعالى: ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ﴾[1]، ومذهب حاشى لله كمذهب معاذ الله، وسبحان الله في الإنكار والتعجب، وإذا استثنوا بحاشا فاستثناؤهم بها أيضًا على طريق التبرئة للاسم المستثنى بها من سوءٍ، أدخلوا فيه غيره.

وقد تكونُ (خلا) حرفَ جر، ولم أعلم خلافًا في جوازِ الجر بها، ولم أرَ أحدًا ذكر في (عدا) الجرَّ إلا الأخفش، فإنه قرنها وبعض ما ذَكَر مع (خلا) في الجر.

وأما أتاني القومُ سواك فيه فصار فيه معنى الاستثناء؛ لأنَّ فيه مع غير وسواك لا يتمكن، وقد ذكرناه في غير هذا الموضع.

وقال أبو سعيد: حُكِي عن الزجاج أنه كان يجيز في بعض الأحوال تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، ويحتج بقول الشاعر:

خــلا أنَّ العِتَاقَ مِن المَطَايا   حَسِين بهِ فَهُنَّ إليْه شُوسُ[2]

وهذا غلط؛ لأن الشعر لأبي زبيد الطائي، وقبل هذا البيت في قصيدته:

إلى أنْ عرّسُوا وأغَبَّ منهم   قريبًا ما يُحَسُّ لَهُ حَسِيسُ

خَــلا أنَّ العتاق مِن المَطايا   حسِينَ بهِ فهُنَّ إليْه شُوسُ

فقد صار (خلا) بعد المستثنى منه، وهو: "ما يُحَسُّ له حسيسُ".

وأما قول العجّاج.

---

(١) سورة يوسف، من الآية: ٥٠.

(٢) البيت منسوب لأبي زُبَيْد الطائي في ديوانه ٩٦؛ ولسان العرب، وتاج العروس (حسس)؛ والمقتضب ١/ ٣٨٠.

وبلدٍ ليسَ بـــه طُوريُّ ولا خلا الجنَّ به إنْسِيُّ(١)

فتقديرُهُ:ولا به إنسيٌّ خلا الجن، فـــ (به) مقدرةٌ بعد لا محذوفة؛ لأنه لو قال: ليس به طوريٌّ ولا إنسيٌّ، فمعناه: ولا به إنسيٌّ، فاستثنى بعد نقدم شيء في التقدير، ويدل عليه ما قبله، فيفسَّر كأنه قال: ما به خلا الجنَّ إنسيٌّ، وتقديم الاستثناء فيه للضرورة، والذي يحكى عن الكوفيين: جواز تقديم الاستثناء في أول الكلام.

قال الكسائي: "إلا طعامك ما أكل زيد" استثناءٌ، وجاز أن تضعه مقدمًا ومؤخرًا.

وهذا عند أصحابنا لا يجوز من غير جهة:

فمنه أن تقديم الاستثناء في أول الكلام لم يَقُمْ عليه دليل من سماعٍ ولا قياسٍ.

ومنه أن (ما) لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها. لا تقول: زيدًا ما ضربت، فإذا لم يجُزْ ذلك كان جوازُه بعد دخول "إلا" عليه أبعد.

هذا بابُ مجْرى علامات المضْمَرين، وما يجوزُ فيهن

وسنبين ذلك إن شاء الله تعالى.

هذا باب علامة المضمرين المرفوعين

قال سيبويه: "اعلم أنّ المضمرَ المرفوعَ إذا حدّث عن نفسه فإن علامته أنا، وإنْ حدَّث عن نفسه وعن آخر قال: نحن، وإن حدث عن نفسه وعن آخرين قال: نحن.

ولا يقعُ (أنا)، في موضع التاء التي في فعلتُ، لا يجوز أن تقول: فعلَ أنا؛ لأنهم استغْنوا بالتاء عن أنا، ولا تقعُ نحن في موضع (نا) التي في فعلنا. لا تقول: فعل نحن.

وأما المضمرُ المخاطبِ: فعلامتُه إنْ كان واحدًا: أنت، وإن خَاطبت اثنين فعلامَتُهما أنتما، وإنْ خاطبتَ جميعًا فعلامتُهم أنتم.

واعلم أنه لا يقعُ أنت في موضع التاء التي في فعلْتَ، ولا أنتما في موضع (تُما) التي في فعلتما. ألا ترى أنك لا تقول: فعل أنتما، ولا يقع أنتم في موضع (تم) التي في: فعلتم، لو قلت: فعل أنتم لم يجز. ولا يَقع أنتن في موضع (تن) التي في فعلْتُنّ، لو قلت: فعل أنتن لم يَجُز.

وأما المضمرُ المحدّثُ عنه فعلامته: "هو"، وإن كان مؤنثًا فعلامته: "هي"، وإنْ

---

(١) البيت في ديوانه ٦٨؛ والخزانة ٣/ ٣١١، ٣١٢، ٣٣٨؛ تاج العروس (أنس).

حدثت عن اثنين فعلامتهما: "هما". وإنْ حدثت عن جميع فعلامتهم "هم"، وإن كان الجميع جميع مؤنث فعلامته: "هن".

ولا يقع هو في موضع المضْمر الذي في فعل، لو قلت: "فعل هو" لم يجز، إلا أن يكون صفةً. ولا يجوز أن يكون "هما" في موضع الألف التي في ضربا، والألف التي في "يضربان"، لو قلت: "ضرب هما" أو "يضربُ هما" لم يجز. ولا يقعُ "هم" في موضع "الواو" التي في "ضربوا"، ولا الواو التي مع النون في يضربون. لو قلت: "ضرب هم" أو "يضربُ هم" لم يجز. وكذلك هي، لا تقعُ موضعَ الإضمار الذي في "فعلَتْ"؛ لأنّ ذلك الإضمار بمنـــزلة الإضمار الذي له علامَةٌ. ولا تقعُ هن في موضع النون التي في فعلْنَ، ويفعلْن، لو قلت: فعلت هي أو فعلَ هُنّ لم يجز، إلا أن يكون صفة، كما لم يجز ذلك في المذكر؛ والمؤنثُ يجري مجرى المذكر.

فـــ(أنا)، وأنت، ونحن وأنتما، وأنتن، وهو، وهي، وهما، وهم، وهن لا يقع شيء منها في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا، ولا في موضع المضمر الذي لا علامة له؛ لأنهم استغْنَوا بهذا فأسقطوا ذلك".

قال أبو سعيد: أُدْخِلَ الاسمُ المضمرُ في الكلام خوفًا من اللبس، واحتراسًا منه، ومن النحْويين من يسميه المَكْنِيَّ؛ وذلك أن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك والالتباس، وليس لها أحوال تقْترِنُ بها تدل على المختص منها إذا التبست، وإنما يدل على اختصاص المختص منها في كثير من أحواله الصفاتُ، كقولنا: مررت بزيد البزّاز، وبهذا الرجل، وبرجل ظريف.

والمضمراتُ تستغنى عن ذلك بالأحوال المقترنة بها، المُغْنيةِ عن صفاتها، وهي ثلاثة أقسام: المتكلم والمخاطب، والغائب، والأحوالُ المقترنَةُ بها: حضور المتكلم والمخاطب، والمشاهدة لهما، وتَقَدُّم ذكر الغائب الذي يُصَيِّره بمنـــزلة الحاضر المشاهد في الحكم.

وأعرَفُهم المتكلمُ، ثم المخاطَب، ثم الغائب. وإنما صار المتكلمُ أعرفَ لأنه لا يوهِمُك غيره.

فإن قال قائل: فقد يتكلمُ المتكلمُ فلا يعرفه السامع فيسأل عنه، فيقول: "مَن المتكلم؟"، كما يقال: "من المخاطَب؟" إذا سُمع خطابٌ لا يُعرف المعْنيُّ به.

قيل له: المتكلمُ قد عُرِفَ حِسًّا، وإن جُهِلَ نَبُهُ؛ لأن الذي يسمعُ كلامَه إنْ لم يكن بينهما حجابٌ فهو يعاينُه، ويسمع كلامه، وإنْ كان بينهما حجاب فقد أحسّ كلامه

بسَمْعِه إياه، فأما سؤالُه عنه فكما يسأل الرجل عمن يعاينه، فيقول: مَن هذا؟ ومَن الرجل؟ فيكشفُ ما ذكرناه أن رجلا محجوبًا لو أحَسَّ بجماعة بقربه فسمع واحدًا منهم يقول: أنا قتلت فلانًا، وأنا فعلت وصنعت، علم أن القاتل هو المتكلم، لا يذهب وهْمُه إلى غيره، ولو سمع أنت قتلت فلانًا لم يذهب وهْمُه إلى بعض من حضر دون بعض، والمخاطبُ يتلو المتكلمَ بالحضور والمشاهدة، وأضعفُها تعريفًا "كناية الغائب"؛ لأنها تكون كنايةً عن معرفة ونكرة، حتى قال بعض النحْويين: "كنايةُ النكرة بمنـــزلة النكرة".

وأعْرَفُهم المتكلمُ، ثم المخاطَب، ثم الغائب. وإنما صار المتكلمُ أعرفَ لأنه لا يوهمُك غيره.

فإن قال قائل: فقد يتكلمُ المتكلمُ فلا يعرفه السامع فيسأل عنه، فيقول: "مَن المتكلم؟"، كما يقال: "من المخاطَب؟" إذ سُمع خطابٌ لا يُعرف المعْنيُّ به.

قيل له: المتكلمُ قد عُرِفَ حِسًا، وإن جُهِل نَسَبُهُ؛ لأن الذي يسمعُ كلامَه إنْ لم يكن بينهما حجابٌ فهو يعاينُه، ويسمع كلامه، وإنْ كان بينهما حجاب فقد أحسّ كلامه بسَمْعِه إياه، فأما سؤالُه عنه فكما يسأل الرجل عمن يعاينه، فيقول: مَن هذا؟ ومَن الرجل، ويكشفُ ما ذكرناه أن رجلا محجوبًا لو أحَسَّ بجماعة بقربه فسمع واحدًا منهم يقول: أنا قتلت فلانًا، وأنا فعلت وصنعت، علم أن القاتل هو المتكلم، لا يذهب وهْمُه إلى غيره، ولو سمع أنت قتلت فلانًا لم يذهب وهْمُه إلى بعضٍ من حضر دون بعض، والمخاطبُ يتلو المتكلمَ بالحضور والمشاهدة، وأضعفُها تعريفًا "كناية الغائب"؛ لأنها تكون كنايةً عن معرفة ونكرة، حتى قال بعض النحْويين: "كنايةُ النكرة بمنـــزلة النكرة".

فأما المتكلمُ فجُعِلَ له لفظ ينفرد به لا يشاركه فيه غيرُه كما لا يشاركه غيره في لفظه، وعبارته عن نفسه وغيره، إذْ كان لا يجوز أن يكون كلام واحد من مُتكَلِّمِين، ولفظٌ واحد من لافظين، ومن أجل ذلك يستوي لفظُ المتكلم المذكر والمؤنث؛ لأنّ الفصلَ بين المؤنث والمذكر إنما يُحتاج إليه لئلا يُتوهّم غير المقصود في موضع المقصود، وتثنيةُ المتكلم وجمعُه على لفظٍ واحد. أما في الضمير المنفصل المرفوع فهو "نحن" في الاثنين والجميع.

وأما في الضمير المتصل المرفوع بـــ"نا" كقولك: "قمنا" و"ذهبنا" في الاثنين والجميع، وإنما يستوي لفظ الاثنين والجميع؛ لأنه على غير طريق التثنية والجمع في غيره. وذاك أن المثنى هو شيئان متساويا اللفظِ ضُم أحدُهما إلى الآخر "كزيد وزيد" و"رجل ورجل" وما أشبه ذلك.

والمجموعة هو جماعة متساوو اللفظ ضُم بعضهم إلى بعض كقولنا: "زيد وزيد وزيد"، و"رجل ورجل ورجل"، فيقال: "زيدون" و"رِجال".

والمتكلم لا يشاركه متكلم آخر في خطاب واحد فيكون اللفظ لهما، فتبطل تثنيته وجمعه على منهاج التثنية والجمع، ولكنه كما كان قد يتكلم عن نفسه وحده، ويتكلم عن نفسه وغيره، جُعِلَ اللفظ الذي يتكلم به عن نفسه وغيره مخالفًا للفظ الذي له وحده، واستوى أن يكون غيره المضمومُ إليه واحدًا واثنين وجماعةً؛ فيقول: أنا خارج، ونحن خارجان، ونحن خارجون، وقمت ضاحكًا، وقمنا ضاحكَين، وقمنا ضاحكِين.

وأما المخاطب فإنه يُفصل بين لفظ مؤنثه ومُذكَّرِه، ويثنى ويجمع؛ فيقال للمذكر: أنتَ، وقمتَ، وللمؤنث: أنتِ، وقمتِ، وكذلك ضربتكَ للمذكر، وضربتكِ للمؤنث، وكَسْرُ ما ذكرناه في علامة المؤنث، والياء في هي وفي ذي، في مؤنث هو وذا، كله محمولٌ على الياء في: (تفعلين) وفُصِل بين المؤنث والمذكر في الخطاب؛ لأنه قد يكون بحضرة المتكلم اثنان من المؤنث والمذكر وهو مقبلٌ عليهما، فيخاطب أحدهما، فلا يُعرف حتى ينبهه بعلامته، وثُنِّي المخاطبُ وجُمع لما ذكرنا من انصراف الخطاب إلى بعض الحاضرين دون بعض، فَعُلم بالتثنية والجمع المقصود منهم بالخطاب.

وإذا ضُم إلى المخاطب غائبٌ صار لفظهُ كلفظ الاثنين المخاطَبَيْن، وإذا ضُم إليه أكثر من واحدٍ صار لفظُهُ كلفظ الجماعة المخاطبين، فيقال: أنتما خرجتما، وأحدهما حاضر، وأنتم خرجتم وأحدهم حاضر، وعلى هذا حُملت الأبياتُ المُنْشَدة في خطاب الواحد بلفظ الاثنين. قال امرؤ القيس:

خليلَّي مُــرَّا بي على أمِّ جُنْدبٍ ... نُقَضِّ لُبانَاتِ الفُــؤادِ المُعــذَّبِ(١)

ثم قال:

ألــم تر أني كُلَّما جئتُ طارقًا ... وجدتُ بها طِيبًا وإنْ لم تَطَيَّبِ(٢)

ويُروى: (ألم ترياني)، والشاهد في الأول.

وقال آخر:

خليليَّ قوما فــي عطالَة فانظرا ... أنارًا تَرى من نحوِ يَبرينَ أمْ بَرقَا(٣)

---

(١) البيت في ديوانه ٤١.

(٢) البيت منسوبًا لامرئ القيس في ديوانه ٤١.

(٣) البيت منسوبًا لسويد بن كُراع العُكْلي، وتاج العروس (عَطَل).

فقال: "ترى" بعد "خليليَّ"، وقال آخر:

فإنْ تزجُراني يا ابنَ عفّان أزدجِرْ وإنْ تتركاني أحْمِ عِرْضًا ممنَّعًا[١]

وقال أوس بن حجر:

يا ابْنيْ شراحيل ما بالي وبالكما إنّ المَجَاهِــلَ منها عُريةٌ قــذفُ

أذمةٌ لكما عندي فنطْلُبها أمْ من غُرامٍ إلَهِي نالَكُم نَطَفُ

فنطلبها لواحد، وابتداء الخطاب لاثنين، ويروى "فأعْطيَها"، وتعود "الهاء" إلى ذمةٍ، وهذا لا شاهدَ فيه.

وقال بعض النحْويين: إنّ العرب جرت عادتها في خطاب الواحد بلفظ الاثنين، على عادتهم إذا أرادوا الرحيل وأمروا برحلة البعير، وشَدّ الأداة عليه، أن يأمروا اثنين بالشد، فيقولون: "يا غلامان ارحلاه، ونحو ذلك، وهذا يكثر في كلامهم، فجرَوا على عادة ذلك اللفظ وإن أرادوا واحدًا.

وذكر بعض النحويين أن قوله عز وجل: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾[٢] خطابٌ لواحدٍ وأُجري بلفظ الاثنين، فإذا صح أنه خطابٌ لواحدٍ فهو على نحوِ ما ذكرناه.

وأما ضميرُ الغائب فإنه يُثَنى ويُجْمَع وتُبين فيه علامة المؤنث، وهو أولى بذلك؛ لأنه ضميرٌ ظاهرٌ قد جرى ذكره، والظاهر يُثَنَّى ويُجْمع، ويدخلُ فيه المؤنث.

واعلم أن في المضمرات منفصلا ومتصلا:

فأما المنفصل فهو: "أنا" و"أنت" و"نحن" و"أنتما" و"أنتم" و"أنتن" و"هو" و"هي" و"هما" و"هم" و"هن"، وقد أُجْرِي الضمير للمنصوب: "إيا" وما يتصل بها من علامة المتكلم والمخاطب والغائب في التثنية والجمع، والمؤنث والمذكر نحو: إياي، وإيانا، وإياه، وإياهما، وإياهم...، وسائر ما يتصل بإيا.

وأما الضمير المتصل فهو: كل ضمير مجرور، وكل ضمير لمنصوب سوى (إيا)، وكل ضمير لمرفوع سوى ما ذكرناه من (أنا) وما بعده إلى (هن)، إنما جُعلَ بعضُه متصلا وبعضه منفصلا؛ لاختلاف مواقع ما نضمر؛ لأن الأسماء التي تُضمر بعضُها يتصل باللفظ العامل الذي يعمل فيه، فضميره يقع موقعه في الاتصال بالعامل، وبعضها ينفصل عن

---

(١) البيت منسوب لسويد بن كراع العُكلي، الخزانة ١١/ ١٧؛ ولسان العرب (جزز)؛ وتاج العروس (جزز).

(٢) سورة ق، من الآية: ٢٤.

عامله بالتقَدُّمِ عليه، وبالفصل بينه وبينه، فضميره منفصلٌ من عامله.

ومن المنفصل أيضًا ضمير الاسم الذي لا لفظَ يعملُ فيه فيتصل به.

وجملةُ الضمير تجري مجرى حروف المعاني التي تُستعمل في الأشياء المختلفة، وهي حروفٌ قليلةٌ محصورة تستعمل فيما لا يحصي من الأسماء والأفعال، كحروف العطف، وحروف الخفض، وحروف النصب في الأسماء والأفعال، وحروف الجزم وحروف الاستفهام وما جرى مجراهن، وكذلك الضمائر هي ضمائر أسْماءٍ مختلفة بألفاظ قليلة محصورة تتكرر على كل المضمرات، فلما كانت كذلك قُلِّلَتْ حروفها، فجُعِلَ ما كان منها متصلاً على حرف، إلا أن يكون هاء فيزاد عليه حرفٌ آخرُ لخَفَائِه، كالتاء في قمت، والكاف في ضربتك، وجُعِلَ بعض المتصل في النية كالضمير في أفعل ونفعل وتفعل، وفي زيد قام، وزيد في التثنية والجمع، واحتُمل أن يكون على حرف واحد؛ لأنه يتصل بما قبله من حروف الكلمة.

وإذا كان منفصلاً كان على حرفين أو أكثر؛ لأنه لا يمكن إفرادُ كلمة على حرف واحد، والمنفصل منفردٌ عن غيره بمنـــزلة الاسم الظاهر، وهذه سبيل حروف المعاني؛ منها ما هو على حرف واحد كواو العطف والباء واللام، ومنها ما هو على أكثر من حرفٍ كـــ (عن وعلى).

ومن أجل أنّ المتصلَ أقلُ حروفًا من المنفصل كان النطقُ بالمتصل أخَفّ، فلم يستعملوا المنفصلَ في المواضع التي يقعُ فيها المتصل؛ لأنهم لا يؤثرون الأثقلَ على الأخفّ إلا في الضرورة، وهذا الذي ضمَّنه سيبويه الباب حين قال: (لا يقعُ أنت موضع التاء في فعلت، ولا أنتما في موضع تما التي في فعلتما، وسائر ما ذكره إثر هذه إلى آخر الباب.

فإن قال قائل: فَلِمَ تغيرت حروف المضمرات وصيغتها في الرفع والنصب ؟ فيقال: أنت في الرفع، وإياك في النصب، والتاء في ضربتك للمرفوع، والكاف للمنصوب، ومن سبيل الأسماء الظاهرة أن لا تتغير حروفها وصيغتها كقولك: (هذا زيد)، و(رأيت زيدًا) و(مررت بزيد) ؟

قيل: لَمَّا كانت الضمائر واقعة مَواقع الأسماء المعربة المختلفةِ الإعراب، وهي مبنيةٌ، جعلوا العِوضَ من الإعراب الدّال على المعاني المختلفة تغييرَ صيغةٍ؛ ليدلّ على مثل ما دلّ عليه الإعراب وهو مبني.

هذا باب استعمالهم علامةَ الإضمار الذي لا يقعُ موقعَ ما يُضْمرُ في الفعل الذي لم يقعْ موقعهُ

قال سيبويه: "فمن ذلك قولُهم: (كيف أنت ؟ وأين هو ؟ مِن قِبَل أنك لا تَقْدرُ على التاء هاهنا، ولا على الإضمارِ الذي في فعل. ومثلُ ذلك: نحن وأنتم ذاهبون؛ لأنك لا تَقْدِرُ هاهنا على التاء والميم التي في فعلتُم، كما لا تقدر في الأول على التاء التي في فعلت. وكذلك جاء عبد الله وأنت؛ لأنك لا تَقْدِر على التاء التي تكون في الفعل. وتقول: فيها أنتم؛ لأنك لا تقدِر على التاء. هاهنا وفيها هم قيامًا، بتلك المنزلة؛ لأنك لا تَقْدِر هنا على الإضمار الذي في فعل.

ومثلُ ذلك: أما الخبيثُ فأنت، وأمّا العاقلُ فهو؛ لأنك لا تَقْدِر هنا على شيء مما ذكرنا. وكذلك: كنَّا وأنت ذاهبين، وكذلك: أهو هو. قال الله عز وجل: ﴿كأنهُ هُو وأوتينَا العِلْمَ...﴾ [النمل: ٤٢]؛ فوقعَ هو هاهنا لأنك لا تَقْدِر على الإضمار الذي في فعل. وقال الشاعر:

فَكأنَّها هي بعدَ غِبِّ كَلالِها أو أسْفعُ الخَدَّين شاةُ إرَانِ(١)

وتقول: ما جاء إلا أنا. قال عمرو بن معدي كرب:

قد عَلِمَتْ سَلْمى وجاراتُها مــا قطَّرَ الفــارِسَ إلا أنَا(٢)

وكذلك ها أنا ذا، وها نحن أولاء، وها هو ذاك، وها أنت ذا، وها أنتم أولاء، وها أنتن أولاء.

وإنما استَعملْتَ هذه الحروف هاهنا لأنك لا تَقْدِرُ على شيء من الحروف التي تكونُ علامةً في الفعل، ولا على الإضمار الذي في فعل.

وزعم الخليلُ أن (ها) هاهنا هي التي مع (ذا) إذا قلت: (هذا)، وإنما أرادوا أن يقولوا: هذا أنت، ولكنهم جعلوا أنت بين ها وذا؛ وأرادوا أنْ يقولوا: أنا هذا وهذا أنا، فقدموا ها وصارت أنا بينهما.

---

(١) البيت منسوب للبيد بن ربيعة ١٤٣، الكتاب ٢/ ٣٥٣؛ وفي لسان العرب، وتاج العروس (أرن، شوه).

(٢) البيت في ديوانه ١٥٥؛ والكتاب ٢/ ٣٥٣؛ لسان العرب، وتاج العروس (قطر).

وزعم أبُو الخطابِ أنّ بعضَ العربِ الموثوقِ بهم يقولُون: هذا أنا وأنا هذا.

ومثلُ ما قال الخليل في هذا قول الشاعر وهو لبيد:

ونحنُ اقْتَسَمْنا المالَ نِصْفَين بيننَا فقلتُ لهم هذَا لها هَا وذَا لِيَا[1]

كأنه أراد أن يقول: وهذا لي، فصيّر الواوَ بين ها وذا.

وزعم أن مثل ذلك إي ها الله ذا، إنما هو هذا.

وقد تكون ها في ها أنت ذَا غيرَ مقدمة، ولكنها تكونُ بمنـــزلتها في هذا؛ يدلُّك على ذلك قوله: ﴿ها أنتم هؤلاء﴾ [آل عمران: ٦٦]، فلو كانت ها هاهنا هي التي تكون مع أولاء إذا قلت: هؤلاء، لم تُعَدْ هاهنا بعد أنتم.

وحدثنا يونس أيضًا تصديقًا لقول أبي الخطاب، أنَّ العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا، لَم يُرِد بقوله: هذا أنت، أن يُعَرِّفَهُ نفسَه، كأنك تُريد أنْ تُعْلِمَه أنه ليس غيره. هذا محالٌ، ولكنه أراد أن ينبهه، كأنه قال: الحاضر عندنا أنت، أو الحاضر القائل كذا وكذا.

وإنْ شئت لم تقدمْ ها في هذا الباب، قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾[2].

قال أبو سعيد: قد بينا أن الضمير المنفصل هو الذي لا يلي عاملاً، ولا يتصل به، إمّا أن يكون معرّى من عامل لفظي، أو يكون مقدمًا على عامله، أو مفصولاً بينه وبينه بحرفِ استثناء، أو حرفِ عطفٍ، أو بشيء يفصلُ بينه وبين عامله فصلاً لازمًا.

فأما ضميرُ المرفوع المنفصلِ فله خمسةُ مَواضع: الابتداءُ، وخبرُه، وخبرُ إنّ وأخواتها بمنـــزلة خبره، وبعد حرف الاستثناء، وبعد حرف العطف.

فالابتداءُ والخبرُ مُعَرَّيَانِ من عاملٍ لفظي، وضميرهما منفصل كقولك: (كيف أنت؟) و(أين هو؟)؛ كيف وأين خبران مقدمان، وأنت وهو مبتدآن، وكذلك نحن وأنتم ذاهبون؛ نحن مبتدأ، وأنتم عطف عليه، و(ذاهبون) خبرهما، وكذلك (جاء عبد الله وأنت) أنْتَ عطفٌ على عبد الله، وانفصلَ لأنه وقع بعد حرفِ العطفِ، ولم يلتزق بالعامل، ولم يُمكِن ذلك فيه.

---

(١) البـيت في ديوانه ٣٦٠؛ والخزانة ٤٦١؛ ابن يعيش ٨/ ١١٤؛ الكتاب ٢/ ٣٥٤؛ المقتضب ٢/ ٣٢٢.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٨٥.

ومن الضمير المنفصل الواقع موقعَ المبتدإ أقول: (فيها أنتم)؛ لأن (فيها) خبر مقدم، و(أنتم) مبتدأ، وتقديره: (أنتم فيها)، ومثله (فيها هم قيامًا)، وقوله: (أما الخبيث فأنت)، و(أما العاقل فهو)، أنتَ وهُوَ مبتدآن، وخبرُهما ما قبلَهما، أو خَبَران لما قبلَهما، وقوله: (أهو هو؟) مبتدأ أو خبر، وهما منفصلان، وكأنه هو وأوتينا هو خبر كأن، وقول لبيد: (كأنها هي)؛ هي خبرُ كأنها، وإنما يصفُ ناقةً أنها بعد كَلالِهَا وتَعَبِها كأنها نفسُها قبل الكلالِ في النشاطِ والقوة، أو كأنها أسفعُ الخدين شاةُ إران، يعني ثورًا وحْشِيًا، ويُسَمّى الثورُ الوحشي: شاةً، والبقرةُ الوحْشيةُ: شاةً ونعجةً، وإران: نشاط، ويقال: عَدْوٌ، أَرِنَ يأْرَنُ أَرَنًا، والاسم الإران، ويقال: الإران كُناسُ الوحشية، وكُناسُها مثل البيت تأويه، والإران: سرير الميت، ومنه قول الشاعر وهو طرفة:

أمُونٍ كألواحِ الإرَانِ نَسَأْتُها[1]

والتفسير الذي ذكرتُه أنّ (هي) ترجع إلى الناقة على معنى: كأنها نفسها، شيءٌ رأيت أصحابنا يفسرونه به، والذي رأيت عليه مُفَسِّري شعر لبيد يذكرونه: أنَّ (هي) كناية عن سفينة ذُكِرت قبل هذا البيت في القصيدة، شَبّه الناقة بها في السرعة، وذلك قوله:

فصددْتُ عنْ أطْلالِهنَ بِجَسرةٍ عيرانةٍ كالعَــقْرِ ذي البنيانِ
كسفينةِ الهِنْدِيِّ طَــابَقَ دَرْءَهَا بسَقائفٍ مَشْبوحــةٍ ودِهَانِ
فكأنها هي بعــدَ غِبِّ كَلالِها أو أسْفَعُ الخدين شَاةُ إرانِ[2]

أراد فكأنها السفينة المذكورة.

وقوله: (ما قطّر الفارسَ إلا أنا) وقعت الكناية بعد حرف الاستثناء فكانت منفصلة.

وأما قوله: (ها أنا ذا)، و(ها نحن أولاء)، و(ها هو ذاك) و(ها أنت ذا)، و(ها أنتم أولاء)، و(ها أنتن أولاء) فــ (ها) للتنبيه، والأسماء بعدها مبتدآت، والخبر أسماء الإشارة: (ذا، وأولاء، وذاك)، وإنْ شئت جعلت الضميرَ المقدمَ هو الخبرَ، والإشارة هي الاسم، وأما: (ها) فيجوز أن تكون مع (ذا) وفصل بينهما بأنت، والمراد بها أن تكون مع (ذا)، والتقدير: أنا هذا، ويجوز أن يكون التنبيه للمُضْمر؛ لأنهما يشتركان في الإبهام.

فأما من قدر (ها) مع (ذا) وإن فصل بينهما بأنت فيحتج بقول زهير:

---

(١) البيت في ديوانه ٢٢.

(٢) الأبيات منسوبة للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٤٢، ١٤٣.

تعلماهَـــا لَعَمْـــرُ اللهِ ذا قسمًـــا   فاقْدر بذَرْعِك وانْظُرْ أين تَنْسلكُ[(١)]

وإنما هو: (تعلما هذا لَعمر الله قسمًا)، ويحتج أيضًا بقوله:

....   فقلت لــهم هذا لــها ها وذا ليَــا

والتقدير: (هذا لها، وهذا لي)، فصَيَّر الواو بين (ها) و(ذا).

ويحتج أيضًا بقولهم: (لا ها الله ذا)، واسم الله عز وجل ظاهر لا يدخل عليه (ها) للتنبيه، كما لا تدخل على (زيد) ونحوه، وإنما معناه: (لا والله هذا).

وأما من يقدّر أن (ها) داخلةٌ على (أنت) غيرَ مَنْوي دخولها على (ذا) فإنه يحتج بقوله عز وجل: ﴿هأنتم هؤلاء﴾ [آل عمران: ٦٦]. فأتي بـــ(ها) فأدخلها على (أنتم)، ثم أعادها في (أولاء)؛ فلو كانت الأولى منويًا بها التأخير لكانت (ها) الأولى والثانية جميعًا لـــ (أولاء)، وهذا بعيد، وهذه حجة سيبويه، ومعنى قوله: وقد تكونُ (ها) في (ها أنت ذا) غير مقدمة، أي في موضعها لـــ (أنت)، غير مقدمة من (ذا) إلى (أنت).

وقال أبو سعيد: وإنما يقول القائل: (ها أنا ذا)، إذا طُلِبَ رجلٌ لَمْ يُدرَ أحاضرٌ هو أم غائبٌ ؟ فقال المطلوبُ: (ها أنا ذا) أي الحاضر عندك أنا، وإنما يقع جوابًا، ويقول القائل: (أين من يقوم بالأمر ؟) فيقول له الآخر: (ها أنا ذا)، أو (ها أنت ذا)، أي أنا في ذاك الموضع الذي التمسْتَ فيه مَن الْتَمسْتَ، أوْ أنتَ في ذلك الموضع، وأكثر ما يأتي في كلامِ العرب (هذا) بتقديم (ها) والفصل بينها وبين ذا، بالضمير المنفصل.

والذي حكاه أبو الخطاب عن العرب الموثوق بهم من قولهم: (هذا أنا) و(أنا هذا) هو في معنى: (ها أنا ذا)، ولو ابتدأ إنسان على غير هذا الوجه الذي ذكرناه فقال: (ها أنت، وها أنا)، يريد أنْ يُعرِّفَه نفسَه كان مُحَالاً؛ لأنه إذا أشار له إلى نفسِه فالإخبار عنه بـــ (أنت) لا فائدة فيه؛ لأنك إنما تُعْلِمُه أنه ليس غيره، ولو قلت: (ما يزيدُ غيرَ زيدٍ)، و(ليس زيدٌ غيرَ زيدٍ) كان لغْوًا لا فائدة فيه، ولو قلت. هذا أنت والإشارةُ إلى غير المخاطب لجاز، ومعناه: هذا مِثْلك، كما تقول: زيدٌ عمرٌو على معنى: زيدٌ مثلُ عمرو.

والذي حكاه يونس عن العرب: هذا أنت تقول كذا كذا، هو مثلُ قوله عز وجل: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلُون أنفُسَكُم﴾ [البقرة: ٨٥]؛ لأن قولهم: هذا أنت كَقولكَ: أنت هذا، أحدهما مبتدأ والآخر خَبرُهُ، أيهما شئت جعلْته المبتدأ، وجعلت الآخر الخبر.

---

(١) البيت في ديوانه ١٨٢؛ الخزانة ١/ ٤١، ٥/ ٤٥١، ١١/ ١٩٤؛ والكتاب ٣/ ٥٠٠، ٥١٠، وتاج العروس (سلك)، والمقتضب ٢/ ٣٢٣.

وقولهم: يفعل كذا وكذا، في موضع الحال عند ابصريين؛ كأنك قلت: (هذا زيدٌ فاعلاً كذا)، العامل فيه معنى التنبيه، وعند الكوفيين المنصوبُ في هذا بمنـــزلة الخبر؛ لأن المعنى عندهم: زيدٌ فاعلٌ كذا، ثم أدْخَلُوا هذا للوقت الحاضر كما يُدْخِلُون كانَ لما قَضَى، فإذا أدْخلُوا هذا وهُوَ اسمٌ، ارتفعَ به زيدٌ، وارتفع هو بزيد على ما يُوجِبُه حُكْم المبتدإ والخبر، وانتصَب الذي بعده لارتفاع زيد بهذا، ويسَمِّي أهلُ الكوفةِ هذا: (التقريب)، ومنزلته عندهم منزلةُ كان؛ لأن كان دَخَلت على: زيد قائم، فارتفع زيدٌ بها، وبَطُلَ ارتفاعه بقائم، وارتفاعُ قائم فانتصب، ولا يجوزُ إسقاطُ المنصوب؛ لأنّ الفائدة به معْقُودةٌ، والقصدُ إليه.

ويجوز عند الكوفيين: هذا زيدٌ القائمَ، كما يجوز كان زيد القائمَ، ولا يجوز عند البصريين: (هذا زيد القائمَ) لأن مجراه مجرى الحال عندهم.

وأما قولُه عز وجل: ﴿**ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم**﴾[البقرة: ٨٥] ففيه ثلاثةُ أقوال:

أحدُها: مذهبُ أصحابِنا وهو: أنّ أنتم هؤلاء مبتدأ أو خبر، وتقتلون أنفسكم في موضع الحال، تقديره: (قاتلين أنفسكم).

وعلى أصل مذهب الكوفيين تقتلون خبرُ التقريب، على ما ذكرناه من مذهب الكوفيين.

وقال أحمد بن يحيى ثعلب: هؤلاء في معنى (الذين)، وتقتلون في صِلَتها، كأنه قال: (ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم). كما قال ابن مفرغ:

عَدَسْ ما لعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ أَمِنْتِ تَحْملــين طــليقُ(١)

معناه: والذي تحملين طليقُ، وكان ينبغي على ما قدّره أحمد بن يحيى أن يُقْرأ: ثم أنتم هؤلاء يقتلون أنفسهم على تقدير: (ثم أنتم الذين يقتلون أنفسهم).

ويجوز عند البصريين: (ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم) في الضرورة، وليس ذلك بالمختار، وأنشدوا فيه لمهلهل:

وأنا الــذي قتَّلتُ بكــرًا بالقنا وتركتُ مُرةَ غيرَ ذاتِ سَنَامِ(٢)

---

(١) البيت في ديوانه ١١٥؛ الخزانة ٦/ ٤١، ٤٢؛ ابن يعيش ٤/ ٢٣، ٧٩؛ ولسان العرب وتاج العروس (حدس، عدس).

(٢) البيت في ديوانه، الخزانة ٦/ ٧٣؛ ابن يعيش ٤/ ٢٥؛ المقتضب ٤/ ١٣٢.

والوجه: (وأنا الذي قتل). والآخر:

يا أيها الذكَر الذي قد سُؤْتَني وفَضَحْتَني وطردت أمَّ عياليا[١]

والوجه: (يا أيها الذكر الذي قد ساءني)، والآخر:

يا مُرَّ يـــا ابنَ واقـــع يا أنْتَا أنتَ الـــذي طلقْت عامَ جُعتا

حتـــى إذا اصْطَبَحْت واغْتَبَقْتَا أقبلْتَ مُـــرتادًا لما تَـــركْتَا[٢]

والوجه: (الذي طلق عام جاع).

وذكر أحمد بن يحيى أنه إنما قال: ﴿هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ على هذه اللغة؛ لأنه قد تقدم ذكر (أنتم)، وتقدير (أنت الذي قمت) عند الكوفيين: (أنت قمت)، وأُلْغِي (الذي)؛ لأن الكلام لا يختل بإسقاطه، ومثله ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾[٣] و﴿هَا أَنْتُمْ أُولاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلا يُحِبُّونَكُمْ﴾[٤] فيهما الوجوه التي ذكرتها.

فإنْ قال قائل: إذا زعمتم أنّ قوله: ﴿تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ في موضع الحال، والحالُ فضلةٌ في الكلام، فهل يجوزُ أنْ تقولَ: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ﴾.

قيل له: إذا كان المقصدُ الإخبارَ عما أوجبَ حكم اللفظ فيه أنْ يكون حالاً وجب أنْ يجري لفظُه على الحال، وتصيرُ الحالُ لازمةً على ما أوجبه المعنى، كما أنّ الصفةَ في بعض المواضع لازمةٌ، كقولك: (مررتُ بمَن صالحٍ)، و(يا أيها الرجلُ، فصالحٌ والرجلُ صفتان لازمتان لا يجوز إسقاطُهما من الكلام، وإنْ كان أهل الصفةِ أنْ تكون مستغنًى عنها.

وأيضًا فإنا رأينا الحال مع المصادر لا يُستَغنى عنها في مثل قولك: (شُربُك المسويقَ ملتُوتًا) ونحوه.

وأما قوله:

هـــذا لـــهـــا هـــا وذا لـــيـــا[٥]

---

(١) البيت منسوب لأبي النجم العجلي؛ المقتضب ٤/ ١٣٢.

(٢) البيت منسوب لسالم بن دارة؛ الخزانة ٢/ ١٣٩؛ وبلا نسبة في ابن يعيش ١/ ١٢٧، ١٣٠؛ ولسان العرب وتاج العروس (الياء).

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ٦٦.

(٤) سورة آل عمران، من الآية: ١١٩.

(٥) سبق تخريج هذا البيت.

بمعنى: (وهذا ليا)، فإنما جاز تقديم (ها) على الواو؛ لأن (ها) تنبيه، والتنبيه قد يدخل على الواو إذا عطف بها جملة على جملة كقولك: (ألا إنّ زيدًا خارجٌ)، (ألا وإنّ عمرًا مقيمٌ)، ونحو هذا، فاعرفه إنْ شاء الله تعالى.

هذا باب علامة المُضمَرين المنْصُوبين

قال سيبويه: اعلمْ أنّ علامةَ المُضمَرين المَنْصُوبين إيا ما لم يقدّر على الكاف التي في رأيتُكَ، وكُما التي في رأيتكُما، وكُم التي في رأيتكُم، وكُنّ التي في رأيتكُن، والهاء التي في رأيتهُ، والهاء التي في رأيتُهَا، وهُمَا التي في رأيتُهما، وهم التي في رأيتُهم، وهنّ التي في رأيتُهن، وني التي في رأيتَني، ونَا التي في رأيتنَا.

فإنْ قدَرْت على شيء من هذه الحروف في موضعٍ لم تُوقِع إيَّا ذلك الموضع؛ لأنهم استَغْنوا بها عن إيا، كما استَغْنَوا بالتاء وأخَواتِها في الرفع عن أنتَ وأخواتِها.

قال أبو سعيد: هذه الضمائر المنصوبة المتصلة التي ذكرها سيبويه لا يجوز استعمال إيا مكانها؛ لأنّ إيا منفصل، وإنما تستعمل إيا في الموضع الذي لا يقع فيه المتصل، وقد تقدم ذكر ذلك، والباب مفهوم كلامه فيه

هذا باب استعمالهم إيّا إذا لم يقعْ مواقعَ الحروفِ التي ذكرنا

قال سيبويه: فمن ذلك: إياكَ رأيتُ، وإياك أعني، فإنما استَعْمَلْتَ إياك هاهنا من قِبَل أنكَ لا تَقْدِرُ على الكَافِ. وقال الله عز وجل: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[1] من قِبَل أنك لا تَقْدِرُ على كُم هاهنا.

وتقول: إنِّي وإيَّاك منطلقان؛ لأنك لا تَقْدِرُ على الكاف. ونظيرُ ذلك قولُه تعالى: ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلا إِيَّاهُ﴾[2].

فلو قدرت على الهاء التي في: رأيتهُ لم تقل: إياه. وقال الشاعر:

مبرأُ مِن عُيُوبِ النّاسِ كُلِّهِمِ فاللهُ يرعى أبا حَرْبٍ وإيّانا[3]

لأنه لا يَقْدِرُ على (نا) التي في رأيتَنَ. وقال آخر:

لَعَمْرُكَ ما خَشِيتُ على عَدِيٍّ سُيوفَ بني مُقَيِّدَةِ الحِمَارِ

(١) سورة سبأ، من الآية: ٢٤.

(٢) سورة الإسراء، من الآية: ٦٧.

(٣) في الكتاب ٢/ ٣٥٦؛ وابن يعيش ٣/ ٧٥.

ولكنّي خَشِيتُ على عَــدِيٍّ سُيوفَ الجنّ أو إيّاك حَارِ[١]

لأنه لا يَقْدِر على الكاف.

وتقول: إن إياك رأيتَ كما تقول: إياكَ رأيتُ؛ من قِبَل أنك إذا قلت: إنَّ أفَضْلَهم منتصبٌ بـــ لقيتُ.

هذا قولُ الخليل، وهو في هذا غيرُ حَسَنٍ في الكلام؛ لأنه إنما يريدُ: إنه إياك لقيت، فترك الهاء، وهذا جائز في الشعر.

وإنْ قلتُ: إنّ أفضلَهم لقيتُ فنصبت بـــ إنَّ، فهو قبيحٌ، حتى تقول: لَقِيتُه، وقد تبين وجهُ ذلك.

وتقول: عجِبتُ من ضربي إيّاك. فإن قلت: لِمَ ؟ وقد تقعُ الكافُ هاهنا وأخواتُها، تقولُ: عجبتُ مِن ضَرْبيكَ ومِن ضَرْبِيهِ، ومِن ضَرْبِيكُمْ ؟ فالعربُ قد تَكَلَّمُ بهذا، وليس بالكثير.

ولم تستَحْكِمْ علاماتُ الإضمارِ التي لا تقعُ إيا مواقعَها كما استحكمت في الفعلِ، لا يُقَال: عجبتُ من ضربكني إنْ بدأتَ به قبل المتكلم، ولا من ضربهيكَ إن بدأت بالبعيد قبل القريب. فلما قُبحَ هذا عندهم، ولم تستحكم هذه الحروف عندهم في هذا الموضع، صارت إياك عندهم في هذا الموضع بمنـــزلتها في الموضع الذي لا يقع فيه شيء من هذه الحروف.

ومثل ذلك: كان إياه؛ لأن كانَهُ قليلة، ولم تستحكم هذه الحروف هاهنا، لا تقول: كانَني، وليسَنِي، ولا كانَكَ. فصارت إيَّا هنا بمنـــزلتها في ضربي إياك.

وتقول: أتوني ليس إياك، ولا يكون إياه؛ لأنك لا تَقْدِرُ على الكاف ولا الهاء هاهنا، فصارت (إيّا) بدلاً من الكاف والهاء في هذا الموضع. قال ابن أبي ربيعة.

ليتَ هَذا الليلَ شهرٌ لا نَــري فيه عَريبًا
ليس إيَّــاي وإيا كِ ولا نخْشى رقيبا
مُقْمِرًا غيَّبَ عنّا من أرَدْنا أن يغيبا[٢]

وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني، وكذلك كانَني.

(١) البيت منسوب لفاختة بنت عدي، الكتاب ٢/ ٣٥٧؛ ولسان العرب (قيد).

(٢) البيت في ديوانه ٤٨٥، والخزانة ٣٢٢؛ ابن يعيش ٣/ ٧٥، ٧٦؛ الكتاب ٢/ ٣٥٨؛ المقتضب ٣/ ٩٨.

وتقول: عجبتُ من ضربِ زيدٍ أنت، ومن ضرْبك هو، إذا جعلت زيدًا مفعولاً، وجعلت المضمرَ الذي علامتُه الكافُ فعلاً، فجاز أنت هاهنا للفاعل كما جاز إيّا للمفعول؛ لأن إيَّا وأنت علامتا الإضمار، وامتناع التاء يقوِّي دخول أنت هاهنا.

وتقول: قد جئتُكَ فوجَدْتُك أنتَ أنتَ، فأنت الأولى مبتدأة، والثانية مبنية عليها، كأنك قلت: فوجدتك وجْهُك طليقٌ. والمعنى: أنك أرَدت أن تقول: فوجدتك أنت الذي أعرف.

ومثل ذلك: أنت أنت، وإنْ فعلتَ هذا فأنتَ أنتَ، أي فأنت الذي أعرف، أو أنت الجوادُ والجَلْد، كما تقولُ: الناسُ الناسُ، أي الناسُ بكلِّ مكانٍ وعلى كل حالٍ كما تعرف.

وإنْ شئت قلت: قد وُلِّيتَ أمْرًا فكنت أنت إياك، وقد جَرِبتُك فوجدتك أنت إياك، جعلت أنتَ صفةً، وجعلتَ إياك بمنـــزلة الظريفِ إذا قلتَ: وجدتُك أنتَ الظريفَ، والمعنى أنك أردت أن تقول: وجدتُك كما كنتُ أعرفُ. وهذا كله قولُ الخليل، سمعناه منه.

وتقولُ: أنتَ أنت، تكررُها، كما تقولُ للرجل: أنتَ، وتسكت على حد قوله: قال الناس: زيدٌ. وعلى هذا الحد تقول: قد جُرِّيتَ فكُنت كُنت إذا كررتها توكيدًا، وإن شئت جعلت أنت صفة، وفي نسخة أبي بكر مبرمان: فكنتَ أنت، وعليه يستقيم الكلام.

قال أبو سعيد: قد ذكَرنا أنّ من مَواضع الضمير المنفصل تقديمه على المعامل، والفصل بينه وبينه بحرف الاستثناء وحرف العطف، فالتقديم كقوله عز وجل: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾[(١)]، والاستثناء قوله: ﴿**ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلا إِيَّاهُ**﴾[(٢)]، والعطف قوله: ﴿**يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ**﴾[(٣)]، ﴿**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ**﴾[(٤)].

وإذا قلت: (إنَّ زيدًا رأيت) ففي نصب (زيد) وجهان:

أحدهما: أنْ تنصبَه بـــ (إنَّ) وتضمر في (رأيت) الهاءَ العائدة إليه.

والآخر: أنْ تنصبَه بـــ (رأيت) وتقدر في (إنّ) الهاء على تَقدير (إنه)، وجميعًا غير

---

(١) سورة الفاتحة، الآية: ٥.

(٢) سورة الإسراء، من الآية: ٦٧.

(٣) سورة الممتحنة، من الآية: ١.

(٤) سورة سبأ، من الآية: ٢٤.

مستحسن عند البصريين في الكلام، وأقبحُهما. عندهم حذفُ الضمير من (إنَّ)، وأقبحُهما عند الكوفيين حذفُ الهاء من رأيت.

فإذا جعلت المخاطب مفعولاً قلت على قول من حذف الهاء: مِنْ إنّ، ونَصَبَ الاسم بالفعل الذي بعده: إنّ إيّاك رأيت، كما تقول: (إياك رأيت)، والذي ينصبُ الاسم بـ (إنّ) يقول: (إنك رأيت)، وسبيل (إنّ) سبيل الفعل، وإذا عَمِلت في الضمير اتصل بها.

وأما قولك: (عجبتُ من ضَرْبي إيّاك)، و(من ضَرْبيك)، و(من ضَرْبيه)، و(من ضرْبيكم)، فالاسمُ الأولُ المضاف إليه المصدر، وهو مجرور بالإضافة، فاعلاً كان في المعنى أو مفعولاً. فإن كان مفعولاً فالاسم الثاني مرفوع، ولا يكون ضميره إلا منفصلاً، وذلك أن ضمير المرفوع المتصل لا يوجد إلا في الفعل، وإذا كان مع غيره فلا يلي الفعلَ سواه، كقولك: (ضربتُك)، و(ضَرَبْتني)، وإنما لزم تَقَدُّمُه في الفعل على كل شيء؛ لأنه قد يغيرُ بِنْيَة الفعل حتى يختلط به كأنه من بنائه؛ كقولك: (قمتُ)، و(قُمْنا)، و(ذهبْتُ)، و(ذهبْتما)، و(ذهبْن)، فَيُسَكَّن آخر الفعل له وكان مفتوحًا، ويختلطُ به حتى يصير مقدَّرًا في الفعل بغير علامة، كقولك: (زيدٌ قام)، و(أنت تقومُ)، و(أنا أقومُ)، و(نحن نقوم).

ولا يجوز أن يوجد ضمير مرفوع متصل في غير فعل؛ ومن أجل هذا استحكمت علاماتُ الإضمار في الفعل، وشُبِّهَ غير الفعل بالفعل في بعض المواضع مما ستقف عليه إن شاء الله تعالى.

فإذا كان الاسمُ المضافُ إليه المصدر مفعولاً، وأتي الفاعل بعده مضمرًا، فهو منفصل لا غير، وذك قولك: (عجبتُ مِن ضرب زيدٍ أنتَ)، و(مِن ضَرْبك هو)، ومِن ضَرْبهما أنتَ، ومِن ضَرْبك هن، ومِن ضَرْبك أنا، ومِن ضرْبي أنت، وسواءٌ في ذلك أبدأت بالأقرب أم بالأبعد.

وإن كان المضاف إليه المصدر فاعلاً وكان مضمرًا، وبعده المفعول مضمر، فهو الذي يتكلمُ عليه النحويون، وتقعُ عليه المسائل. وهو قولك: (عجبتُ من ضرْبي إياك)، و(من ضرْبيكَ)، والأجود المختار: (ضرْبي إياك)، وذلك أن (ضَرْبَ) اسم، ولا تستحكمُ فيه علامةُ الإضمار إذا كانت علامة ضمير المرفوع لا تتصلُ به، ولا بما اتصل به، وإنما يتصلُ به ضميرُ المجرور الذي تشاركه فيه الأسماء التي ليس فيها معنى فعلٍ نحو: (غُلامي)، و(غُلامك)، و(غلامه)، ولا يتصل بالضمير المضاف إليه (الغلام) ضمير آخر متصل.

وأيضًا فإن الضمير المضاف إليه الضرب مجرور يحلُّ محلَّ التنوين في (ضربٍ)،

ونحن لو نَوَّنّا (ضربًا) ما وَلِيهُ ضميرٌ متصل، وإنما يليه المنفصل، كقولك: عجبت من ضرْبٍ إياك، ومن ضرْبٍ إياه، ومن ضرْبٍ إياي.

وإنما يُشَبَّهُ ضَرْبيكَ في اتصال الضميرين بـ(ضربْتُكَ) حين اتصل به التاء والكاف، وهما ضميرا فاعل ومفعول به، وهو في الفعلِ قَوي؛ لاستحكام علامات الإضمار في الفعل؛ ولأنّ الفعل يغيره ضمير الفاعل، ويُسَكِّن آخِرُه حتى يصيرَ معه كشيء واحد، فكأن إضمار المفعول إنما يدخُلُ بعد ذلك على شيء واحد، وليس إضمار الفاعل في الفعل كإضماره في المصدر؛ لأن إضماره في المصدر يوجِبُ له الجرّ الذي يشاركه فيه المفعول.

وأيضًا فإن الفاعل المضمر في الفعل ليس محله محل تنوينٍ يوجب اتصال ما بعده من الضمير منه، وإنما يُشَبَّهُ الضميران المتصلان بالمصدر بالضميرين المتصلين بالفعل؛ لأنَّ الفعلَ منه مأخوذٌ، والمصدرَ يعملُ عمله، فيُشبه ما اتصل بالمصدر بما اتصل بالفعل كذلك.

فإذا وصلوا الضميرين بالمصدر فالأول: ضمير فاعل، والثاني: ضمير مفعول به. على ما ذكرنا من ترتيب ذلك، ولم يحسن حتى يكونَ ترتيبه على تقديم المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب. كقولك: (عجبت من ضربيكَ)، و(من ضربيه)، و(من ضربِكَهُ)، وهو جائز حسن، والأجود منه: (من ضربي إياك)، و(ضربي إياه)، و(ضربك إياه). فإن كان الفاعل هو المخاطب، وأضفت المصدر إليه، والمفعول به المتكلم لم يحسن إلا المنفصل. نحو قولك: عجِبتُ من ضَرْبك إياي، وكذلك عجبت من ضَرْبِهِ إياك، وضَرْبه إياي على ما رتبه سيبويه من تقديم القريب وهو المتكلم، ثم المخاطب، ثم البعيدُ الغائبُ، ولم يحسن من (ضربكني)، ولا من (ضَرْبهيني) ولا من (ضربهيك).

وإذا كان الضميران لغائبين، وكان الأول منهما فاعلاً في المعنى، كنت مخيرًا في الثاني بين المتصل والمنفصل، كقولك: (عجبت من ضربهيها)، و(من ضربه إياها).

فإن قال قائل: قد شرط سيبويه قبل هذا الموضع أنّ الضميرَ المتصل إذا أمكن لم يجز المنفصل، فلمَ جوّزَ في هذا الموضع المنفصل في الموضع الذي يقع فيه المتصل ؟

قيل له: للمتصل مواضعُ مخصوصةٌ به، وهي المواضع التي فيها يلي المتصلُ العواملَ فيه، وللمنفصل مواضعُ مختصة به، وقد ذكرنا مواضعهما جميعًا، وفي تلك المواضع لا يقع أحدهما موضع الآخر، وقد يعرضُ في الكلام مواضعُ يقعُ فيها تأويلان؛ أحدهما يجذب إلى شبه المتصل والآخر يجذب إلى شِبه المنفصل، فيستعملان جميعًا فيما فيه شبه منهما.

وأما مَن يقول: (ضَرْبِيكَ) فإنه يحمله على (ضربتك) حين اتصل به ضمير الفاعل والمفعول، و(ضربيك) مصدرُهُ، والياء فيه كالتاء في المعنى.

ومن قال: (ضربي إياك) حمله على ما ذكرناه من مخالفة المصدر للفعل في اتصال الضمير به.

ومما يجوز فيه الضمير المتصل والمنفصل كنايات أخبار كان وليس وأخواتهما، والأكثر في كلام العرب، والاختيار عند النحويين في ذلك، الضميرُ المنفصلُ كقولك: (أتاني القوم ليس إياك)، و(أتوني) لا يكون إياه).

وقال عمر بن أبي ربيعة:

لئن كان إياهُ لقد حَال بَعْدَنا عن العَهْدِ والإنْسَانُ قد يتغيرُ[(١)]

وقال أيضًا:

ليت هـذا الليـل شـهـرٌ لا نـرى فيه عَـريبَـا
لـيـس إيَّـايَ وإيَّـا كَ ولا نـخشى رقـيـبَـا

وإنما كان الاختيار في ذلك الضمير المنفصل لعلل ثلاث منها: أنَّ كان وأخواتها أفعالٌ دخلت على مبتدإ وخبر، فأما الاسم المخبر عنه فإنَّ ضميره يتصل؛ لأنه بمنزلة فاعل هذه الأفعال، والاسمية له لازمةٌ، ويصيرُ مع الفعل كشيء واحد، وتُغير بِنْيتُه له، وأما الخبر فقد يكون فعلاً، وجملةً، وظرفًا غير متمكن. فلما كانت هذه الأشياء لا يجوز إضمارها ولا تكون إلا منفصلةً من الفعل اختير في الخبر الذي يُمكن إضماره – إذا أضْمِرَ – أن يكون على منهاج ما لا يُضْمر من الأخبار في الخروج عن الفعل.

ومنها: أنَّ الاسم والخبر كلُّ واحدٍ منهما منفصلٌ من الآخر غير مختلط به، فإذا وصلنا ضمير الخبر جاز مع ضمير الخبر أن تضمر الاسم، لأنه هو الأصل في الإضمار، فإذا اجتمع الضميران في الفعل كقولك: (كُنتُك)، و(إن زيدًا كانه) لم ينفصل الخبر من الاسم واختلط به.

ومنها أنّا لو وصلنا الخبر بضميرِ الاسم فقلنا: (كُنْتُكَ)، و(كانك زيدٌ)، و(كانني عمرو) والفاعل والمفعول في هذه الأفعال كشيء واحد؛ لأنهما اسم وخبر، فإما أن يكون أحدهما هو الآخر أو مُشَبَّهًا به مجعولاً بمنزلته، وفعل الفاعل لا يتعدى إلى نفسه متصلاً، ويتعدى إلى نفسه منفصلاً، لا يجوز (ضربتُني)، ولا (ضررتني)، وتقول: إياي ضررتُ،

---

(١) البيت في ديوانه ٥٤؛ والخزانة ٥/ ٣١٢، ٣١٧؛ ٧/ ٣٩٧، ٣٩٨.

وما ضربتُ إلا إياي.

فإن قال قائل: فأنت قد تقول: ظننتُني قائمًا، وحسبتَك منطلقًا فتُعَدِّي فِعلَه إلى نفسه. فهلا استحسنت كنتُكَ على هذا ؟

قيل له: إنما جاز حَسِبتَك منطلقًا ونحوه، لأنَّ المَحْسَبَة وبابها لا تقع على المفعول الأول في الحقيقة، فلم يُعتَدّ به، وإنما هي واقعةٌ على المفعول الثاني، فإذا قلت: كان زيدٌ منطلقًا، فالمعتمد بالإخبار الانطلاق. والذي يقول: ليسني، وكانني فعلى شبيه اللفظ حين جُعِلَ الاسمُ والخبرُ في هذه الأفعال بمنـــزلة الفاعلِ والمفعول به.

وقد حُكِي عن بعض العرب أنه قال: عليه رجلاً لَيْسَني، لرجلٍ ذكرَ لَهُ أنه يُريده، وقد شَبَّه ليس لِقلةِ تمكُّنها بالحَرفِ، فقيل: ليس كما قيل: ليتي ولَعَلّي، كما قال الشاعر فيما أنشدنا أبو بكر بن دريد:

عَدَدْتُ قومي كعَديدِ الطَيسِ إذْ ذهبَ القومُ الكِرامُ لَيْسِي(١)

وأما قوله: (**لأن إيّا، وأنت علامتا الإضمار**)، فهو مخالف لما ذكره في باب إياك عن الخليل، حيثُ جعل الكافَ في موضعِ خفضٍ بإضافة إيّا إليها في قوله: إياك نَفْسِك، وإياه وإيّا الشَّوابِّ؛ لأن إيّا إذا كانت علامةَ إضمارٍ لم يجزْ إضافتُه إلى شيء، كما أن المضمر، لا يضاف. والصحيحُ من الأقاويل المقُولَة في إيّاك: أنها مضافةٌ إلى ما بَعْدَها، وأنّ ما بعدها مخفوضٌ بالإضافة، وأنّ منـــزلةَ إيّا منـــزلةُ اسمٍ ظاهرٍ مضافٍ إلى ما بعده، والمضافُ والمضاف إليه كشيء واحد، كقولك: رأيتُك نفسَك، ومررتُ بكَ نفسِك، وقمتَ أنتَ نفسُك: فالنفسُ في الحقيقة ليست غير الذي أُضِيفَت إليه؛ لأنك إذا قُلْتَ: ضربتُك نفسَك فلَستَ تقصِدُ بالنفسِ إلى لي بعضِه ولا إلى شيءٍ سواه، وإنما قال سيبويه:

(**إيّا: علامةُ المُضْمر**)؛ لأنها وُضِعَت لِيَوصَّل بها إلى لفظِ المُضْمَر في الموضع الذي لا يتَّصِلُ بعامله، وذلك أنّ ضميرَ المخفوض والمنصوب لفظُهما واحدٌ في أصلِ المَوْضُوع لاشتراكهما في أشياءَ كثيرة ذُكرت في مواضِعها، وضميرُ المخفوضِ لا يكونُ إلا متصلاً، وكانَ حقُّ المَنْصوبِ أن يكون كذلك إلا أنه عَرَضَ للمنصوبِ حالٌ اختُصَّ بها من جوازِ التقْديم والتأخير، والفصلِ بينَه وبين عامله. فإذا أُضْمِرَ لم يَكن وُصْلَة، وذلك نحو قولك: إياك ضربتُ، أصلُه: ضَربتُك، والكاف لا يُتكلم بها وحْدَها منفصلةً من ضربتُ، فلما

---

(١) البـــيت في ديـــوانه ١٧٥؛ والخزانة ٥/ ٣٢٤، ٣٢٥؛ ابن يعيش ٣/ ١٠٨؛ ولسان العرب وتاج العروس (طيس).

كان المفعولُ يقع متقدمًا ومتأخرًا، وبعد حرف العطف، وحرف الاستثناء، وهو للمتكلم والمخاطب والغائب الذي جرى ذكرُه اضطرَّنا وقُوعُه في هذه المواضع إلى لفظٍ نَجْعلُه وُصلةً إلى اللفظِ الذي يشترك فيه المنصوبُ والمخفوضُ وهو إيّا، ولا بُدَّ لِـ (إيّا) منْ أنْ يكونَ له موقعُ يتعمده بالناصِب الذي كان ينصبُ ما بعده، فإذا نصبناه كان بمنـزلةِ اسمٍ اتصل به اسمٌ آخر، فسبيلُه أنْ يكونَ مضافًا إليه كقولك: تعمدتُ زيدًا، وتعمدتُ نفسَ زيدٍ، وجاءني زيدٌ، وجاءني ذو زيدٍ، وجاءني حَي زيدٍ، والمعنى في ذلك كله: جاءني زيدٌ؛ فقدْ استُعْمِلَتْ هذه الْوُصَلُ في المواضِــع التي يُستَغْنَى فيها عن الوُصل، وجُعِلَت مُضافةً إلى ما بعدها على ما يوجِبُه ترتيبُ الكلام وإصْلاحُ اللفظ.

ومما يشْبِهُ ما ذكرناه مما دخل وُصْلَةً إلى غيره قولُهم: يا أيها الرجلُ، الأصلُ فيه: نداءُ الرجل، ولم يمكن ذلك بسبب الألف واللام فيه، فأدخلوا أي فنادَوْه، وأجْرَوْه مُجْرى المنادَى المفرد، وضَمُّوه، ثم جعلوا المقصودَ بالنداء نعتًا له؛ لأنَّ اتصالَه به يوجِبُ له حكمًا في اللفظ.

وقد قيل فيه أقاويلُ غير ما قلناه. قال بعضُ النحويين: هي بِكَمَالها اسمٌ، وقال بعضهم: الياءُ والكافُ والهاءُ في: إيّاي، وإيّاك، وإياه هي الأسماء، وإيًا عِمَادٌ لها؛ لأنها لا تقوم بأنفُسِها.

وزعم قائلُ هذا القول أنها ليست في موضِــع خفضٍ، وينبغي على قوله أنْ تكونَ الياءُ والكافُ والهاءُ في موضع نصب، وأنّ إيا بمنــزلة حرف زائد لا يحُولُ بين العامل والمعمول فيه، أو يكون إيًا مع الكاف في موضع نصب، ولا ينفصل أحدهما.

وقال بعضُهم: إيّا اسْمٌ مُبْهَمٌ يُكْنَى به عن المنصوبِ، وجُعلت الكافُ والهاءُ والياءُ بيانًا عن المقصود ليُعْلَمَ المخاطبُ من الغائبِ، ولا موضعَ لها من الإعراب، هي بمنــزلةِ الكافِ في: ذلك، وأولئك.

وقوله: فوجدتك أنتَ أنتَ؛ وجدتُك تكونُ على معنيين أحدهما: بمعنى أصبتُك، والآخر: بمعنى علمتُك، وأنت الأولى مبتدأه، والثانية خبرها، فإنْ أردتَ بـــ (وجدتك) معنى الإصابةِ فـــ (أنت أنت) جملةٌ في موضع الحال، ويجوز فيه الواو: فوجدتُك وأنت أنت، وإن كان وجدتك بمعنى علمتك، فـــ (أنت أنت) جملةٌ في موضع المفعول الثاني، ولا تجوز فيه الواو، ولا يجوز في موضع أنت أنت الضميرُ المتصلُ؛ لأنه ابتداء وخبر، وهُما منفصلان، وإنّما يقالُ: أنتَ أنتَ، وزيد زيد، وما أشبَهَهُ مما يعادُ فيه لفظُ الاسم، أي: أنت على العهدِ الذي عُرِفَ منك وذُكِرْتَ به، كما قال الشاعر:

وإني من القــومِ الذين همُ همُ ... إذا مَاتَ منهمْ سَيِّدٌ قَامَ صاحبُه
نُجومُ سماءٍ كُلَّما غابَ كَوكَبٌ ... بَدا كَوكَبٌ تأوي إليه كَواكِبُه[1]

وقال أبو خُراش:

ولَمْ أنْسَ أيّامــا لَنا ولَيَالِيًا ... بحَلْيَةَ إذْ نُعطَى بها مَا نُحَاولُ
إذِ الناسُ ناسٌ والزَّمانُ بِغِرَّةٍ ... وإذْ نَحْن لا تُزْوَى عَلَيْنا المَدَاخِلُ[2]

ويُروي (تُزوى)، فمن قال: (تُرْوى) بالراء أي: لا تُذكر مَداخِلُنا بسوء.

ومن قال: (تُزْوى) بالزاي أي: لا تُمنعُ من مَدَاخِلِنا.

وإنما يريدُ: إذ الناسُ على العَهْدِ الذي عَهِدْتَهُمْ به، والحال التي عرفْتُهم بها.

وإذا قلت: فكنت أنت إياك فــ (أنت) على معنيين: أحدُهُما أنْ يَكُونَ توكيدًا للتاء، ويجوز أنْ تكونَ فصلاً، وإياكَ خبرُ كنت بمنــزلة الظرف، وكنت إياك أصله: أنت أنت، فلما أدخلَتْ عليها كَانَ ارتفع أنت الأولُ باسْم كَانَ فصارَتَ تاءً، وانْتَصَبَ الثاني بخبر كان فصَارَ إياكَ.

وإذا قال: فوجَدْتُكَ أنْتَ إياكَ، فإياك مفعولٌ ثانٍ، وجدتُك بمعنى علمتُك ومعناه: أنت أنت على الشرح الذي شرحناه، ثم دخل عليه وجدت، وقد يقول: أنت، ثم يعيدها للتوكيد، ولا يريد به الابتداء والخبر، كما تقول: كنت كنت إذا كررتها توكيدًا.

وقول سيبويه في آخر الباب: وإن شئتَ جعلتَ أنت صفة دلالة على أنَّ المستقيمَ أنْ تكون: فحُرِّبْتَ كنت أنت، وتكون أنت على وجهين.

أحدُهما: أن تكون أنت مبتدأ محذوفَ الخبر بمنــزلة زيد إذا قلت: قال الناس: زيدٌ. وعلى هذا ساقه سيبويه كأنه: أنت الفاضل، أو أنت المعروفُ. بالفضل، وتكون الجملة في موضع خبر للتاء في كنت.

والوجهُ الآخرُ أن تكون أنت صفة للتاء في كنت وتوكيدًا.

هذا باب الإضمار فيما أُجْري مُجْرى الفعل

قال سيبويه: "وذلك: أنَّ، وليت، ولعل وأخواتها، ورويدَ، ورويدَك، وعليك، وهلمّ، وما أشبه ذلك. فعلاماتُ الإضمار حالُهن هاهنا كحالِهِنّ في الفعل؛ لا تقوى أنْ تقولَ: عليك إياه، ولا رويد إياه؛ لأنك قد تَقْدِرُ على الهاء؛ تقول: عليكه، ورويده،

---

(١) البيت منسوب لأبي الطمحان القيني، الخزانة ٨/ ٩٦.

(٢) البيت في ديوانه ق ٢/ ١٥٠.

ولا تقول: عليك إياي؛ لأنك قد تَقْدِرُ على (ني).

وحدثنا يونس أنه سمع مَن يقولُ: عليكني، من غير تلقينٍ، ومنهم من لا يستعمل ني، ولا نا في هذه المواضع استغناءً بـــ عليك بي، وعليك بنا عن ني، ونا، وإيانا.

ولو قلت: عليك إياه كان هاهنا جائزًا؛ لأنه ليس بفعلٍ وإنْ شُبِّه به. ولم تَقْوَ العلاماتُ هاهنا كما قَوِيت في الفعلِ، فهي مُضَارِعَةٌ في ذلك الأسماء.

واعلم أنه قبيحٌ أن تقول: رأيتُ فيها إياك، ورأيتُ اليومَ إيَّاهُ؛ مِن قِبَلِ أنك قد تجد الإضمار الذي سوى إيا، وهو الكافُ الذي في: رأيتُك فيها، والهاء التي في: رأيتُه اليومَ، فلما قَـــدَرُوا على هـــذا الإضمـــار بعد الفعـــل ولم يَنْقُضْ معنى ما أرادوا، لم يتكلموا بـــ (إياك)، واسْتَغْنَوا بهذا عن إياك، وإياه.

وفي نسخة أبي بكر مَبْرَمَان: لم ينْقُضْ معنى ما أرادوا لو تكلموا بـــ (إياك)، واسْتَغْنَوْا بهذا عن إياك، وإياه. ولو جاز هذا لجاز: ضرب زيدٌ إياك، وإنّ فيها إياك، ولكنهم لمّا وجدوا: إنكَ فيها، وضربك زيدٌ، ولم ينقض ما أرادوا لو قالوا: إنّ فيها إيّاك، وضرب زيدٌ إياك، اسْتَغْنَوا به عن إيًّا.

وأما: ما أتاني إلا أنت، وما رأيتُ إلا إيّاك، فلا يدخل على هذا؛ من قِبَلِ أنه لو أخَّرَ إلاّ كان الكلامُ مُحَالاً. ولو أسقط إلاّ كان الكلامُ مُنْقلِبَ المعنى، وصار على معنى آخر".

قال أبو سعيد: ما في هذا الباب على ثلاثة أضْرُبٍ في الاتصال والانفصال: فأقْوَى الثلاثة في الاتصالِ إنّ وأخواتها؛ وذلك أنهن أُجْرِينَ مُجْرى الفعلِ الماضي في فتحِ أوَاخرِها، وفي لُزُومِهَا الاسمَ المَنْصُوبَ المُشبَّه بالمفْعُولِ، والخبرَ المَرْفُوعَ المُشبَّه بالفَاعِلِ، ومنصوبها يليها، ولا يدخلُ عليها حَرفٌ يمْنَعُ من الْتِصَاقِ المَنْصُوبِ بها. فوجَبَ فيها ما وجَبَ في المَفْعُولاتِ بالأفْعَالِ مِنَ الضّميرِ المتَّصِلِ.

وبعدها رويدَ تقول: رويدَ زيدًا، ورويدك زيدًا، وإذا كنّيته قلت: رُويدَه، ورُويدَكَه، ولم يذكر سيبويه: رويد إيّاهُ، وذلك أنّ رُويدَ وُضِـــعَ لِتُرْوِدْ، ولم يُؤتَ بمصدره المحض كما قالوا: تراكِها، ومناعِها؛ لأنهما وُضعا مَوضِـــعَ اتركْها وامنعْها، وهما أقوى من تَركًا ومَنْعًا، وكذلك رويد في قيامه مقام الفعل أقوى من إرْوَادٍ، ورأيت في تفاسيرَ جوازَ الضمير المنفصل في رويدَ، وما ذكره سيبويه.

وبعدهما عليك، وهي أقوى في الفصل، يجوزُ: عليكَه، وعليكَني وعليك به، وعليك

بي، وعليك إيّاي، وعليك إيّاه. وإنما جاز إيّاي لأنه بالإضافة إلى الكاف قد أشْبَهَ المَصْدرَ المُضافَ الذي قد جَازَ فيه الفَصْلُ والوصلُ نحو: ضَرْبُك إيّاي، وضربُكَني، وباقي الباب مُستَغْنًى عن تفسيره.

هذا بابُ ما يَجُوزُ في الشِّعرِ من إيّا ولا يَجُوزُ في الكَلام

(فمن ذلك قول حُمَيْد الأرْقَط:

إليكَ حتّى بَلَغَتْ إيّاكَا[١]

وقال الآخرُ (بعضُ اللصوص):

كَأَنَّا يومَ قُرَّى إنَّمَا نَقْتُل إيّانا)[٢]

قال أبو سعيد: قولُه: بَلَغَتْ إيّاكَ ضَرُورَةٌ على ما قاله سيبويه، وكان الزَّجَّاجُ يقولُ: "أراد بلغَتْك إياك"، وهذا لا يُخرِجُه مِن الضَّرورة، لأنَّهُ إنْ أرادَ الكَافَ وحَذفَها فهو ضَرُورة، ولو أخرجه تقديرُ هذا عن الضرورة لجاز: ضربت إيّاك على هذا التقدير، وليس هذا بشيء.

وقد يُضْطَرُّ الشاعر، فَيَضَعُ الضَّمير المتصلَ في مَوضِعِ المُنْفَصِل. أنشد أحمد بن يحيى ثعلب:

وما نُبالي إذا ما كُنْتِ جارَتَنا ألا يُجـاوِرَنا إلاكِ دَيّـارُ[٣]

وأما قولُه: "نقتل إيّانا" فهو أقلّ ضرورة؛ وذلك أنه لا يمكنه أنْ يأتيَ بالضمير المتصل فيقول: نقتلنا؛ لأنه لا يتعدى فعله إلى ضميره، وكان حقُّه أنْ يقولَ: نقتلُ أنفسنا؛ فجاء بالمنفصل فجعله مكان أنفسنا؛ لأنهما يشتركان في الانفصال، ويقعان بمعنى في نحو قولك: ما أكرمتَ إلا نفسك، وما أكرمتَ إلا إيّاك.

وكان أبو إسحاق الزجاج يقول: "إنّما نقتل إيّانا محمولٌ على ما نقتل إلا إيّانا؛ لأن في إنّما معنى تقليل ونفي"، ولا يخرجه ذلك عن الضرورة؛ لأنك لو قلت: إنما نَخْدِمُكَ لتُحْسِنَ إلينا لم يجز: إنّما نَخْدِمُ إيّاكَ، إلا في الضرورة، فاعرفه إن شاء الله تعالى.

---

(١) البيت في ديوانه، الخزانة ٥/ ٢٨٠، ٢٨١؛ والكتاب ٢/ ٣٦٢.

(٢) البيت منسوب لذي الإصبع العدواني في ديوانه ٧٨؛ الخزانة ٥/ ٢٨٠؛ ابن يعيش ٣/ ١٠١؛ الكتاب ٢/ ١١١.

(٣) البيت في ديوانه، الخزانة ٥/ ٢٧٨، ٢٧٩؛ وابن يعيش ٣/ ١٠١.

هذا بابُ إضمار المجرور

قال سيبويه: "اعلم أنّ أنت وأخواتها لا يَكُنَّ علامات لمجرورٍ؛ من قِبَل أنّ أنت اسمٌ مرفوعٌ، فلا يكون المرفوعُ مجرورًا. ألا ترى أنك لو قلت: مررتُ بأنتَ لم يَجُز. ولو قلت: ما مررتُ بأحد إلا أنت لم يَجُزْ. لا يجز إيّا أنْ تكونَ علامةً لمجرورٍ مضمر؛ لأنَّ إيّا عَلامةُ المنْصُوب، فلا يكُونُ إضْمارُ المنصوب في موضع المجرور، ولكنْ إضمارُ المجرور علاماتُه كعلاماتِ المَنْصوبِ التي لا تقع موقعهن إيَّا، إلا أنْ تُضيفَ إلى نَفْسِكَ نحو: بي ولي وعِنْدي.

وتقول: مررتُ بزَيْد وبكَ؛ وما مررت بأحد إلا بكَ، أعَدْتَ مع الضمير الباء من قِبَلِ أنهم لا يتكلمون بالكاف وأخواتها منفردة، فلذلك أعادوا الجَارَّ مع المضمر. ولم يقع إيَّا، ولا أنت وأخواتها هنا، مِن قِبَلِ أنّ المنصوبَ والمرفوعَ لا يقعانِ في مَوْضِعِ المجرور".

قال أبو سعيد: المجرورُ لا يتقدمُ على عامله، ولا يُفْصَلُ بينه وبين عَامِلِه بشَيء؛ لأنَّ الجَرَّ إنَّما يَكُونُ بإضافة اسْم إلى اسم أو دُخُولِ حَرفٍ على اسْمٍ، ولا يجوزُ تقديمُ المضُاف إليه على المُضَافِ، ولا الفصلُ بين المُضَافِ والمُضَاف إليه؛ ومنْ أجْلِ ذلك لم يَكُنْ ضَميرُهُ إلا متصلا بَعامِلِه، فإنْ عَرَضَ أنْ يُعْطَفَ على المَجْرورِ أو يُبْدَلَ منه في الاستثناء اقْتَضى حَرْفُ العَطْف وحرفُ الاستثناء الضميرَ المنفصل على ما تقدم من شرحنا لذلك، وليس لِلْجَرِّ ضَميرٌ مُنْفَصِلٌ، ولا يكونُ ضَميرُهُ إلا مَع عَامِلِه، فأعَادُوا الضَّميرَ مع العامِلِ كقولك: مررتُ بزيد وبِكَ، وما نَظَرْتُ إلى أحَد إلا إليْكَ.

هذا بابُ إضمار المَفْعُولَيْن اللّذين تعدَّى إليهما فعلُ الفاعل

قال سيبويه: "اعلمْ أنّ المفعولَ الثاني قدْ تكُون علامَتُه إذا أُضْمِر في هذا البابِ العَلامةَ التي لا تقعُ إيّا مَوْقِعَها، وقد تكون علامَتُه إذا أُضْمِر إيَّا.

فأمَا علامةُ الثاني التي لا تَقَع إيَّا موقعها فقوله: أعْطَانيه وأعْطَانيكَ، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بِنَفْسه. فإنْ بَدأ بالمخَاطبِ قبلَ نفْسه فقال: أعْطَاكَني، أو بَدَأ بالغَائبِ فقال: أعْطَاهُوني، فهذا قبيحٌ لا تَكَلَّمُ به العرب، ولكنَّ النحْويين قَاسُوه.

وإنَّما قَبُحَ عنْدَ العرب كَراهَة أنْ يَبْدأ المتكلمُ في هذا الموضع بالأبعَد قبلَ الأقْرب، وَلكنْ يقُول: أعطَاكَ إيَّايَ، وأعْطَاهُ إيَّاي، فهذا كَلامُ العرب، وجعلُوه إيَّا تقعُ هذا المَوْقِع إذْ قَبُح هذا عندهم، كما قالوا: إيَّاك رأيتُ، وإيَّاي رأيت، إذْ لم يجُزْ (ني)

رأيتُ، وكَ رأيتُ.

فإذا كان المفعولان اللَّذان تَعدَّى إليهما فعلُ الفاعلِ مُخَاطَبًا وغَائبًا، فبدأتَ بالمخَاطبِ قبلَ الغائب، فإنّ علامة الغائب العَلامةُ التي لا يقَعُ مَوْقعَها إيًا، وذلك قولك: أعْطَيْتُكَهُ وأعْطَاكَهُ، وقال عز وجل: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾(١)؛ فهذا كذا إذا بَدأْتَ بالمخاطبِ قبلَ الغائب.

وإنّما كان المخاطبُ أوْلَى بأن يُبْدأ به من قِبَل أنّ المُخَاطبَ أقربُ إلى المتكَلِّم منَ الغائبِ، فكمَا كانَ المتكلمُ أوْلَى بأنْ يَبْدأ بنفسه كان المُخَاطبُ الذي هو أقربُ من الغائب أولى بأن يُبْدأ به.

فإنْ بَدأتَ بالغائب فقلْتَ: أعْطَاهُوكَ فهو في القُبْح، وأنه لا يَجُوز، بمنـــزلة الغائبِ والمخاطَبِ إذا بُدِئ بهما قبلَ المتكَلّمِ، ولكنك إذا بدأتَ بالغائبِ قُلْت: أعْطَاهُ إيّاك.

وأمّا قولُ النَّحْويين: أعْطَاهُوكَ وأعْطَاهُوني، فإنما هو شيءٌ قاسُوه لم يتكلم به العرب، فوضعوا الحروف غير مواضعها، وكان قياسُ هذا لو تُكُلِّمَ به هَيِّنًا.

ويدْخُل على مَن قال هذا أنْ يقول إذا مَنَحْتَه نفْسَه: مَنَحْتَنيني. ألا ترى أنّ القياسَ قد قَبُح إذا وُضعَت (ني) في غير موضعها، فإذا ذَكَرْتَ مفْعُولَيْن كلاهما غائبٌ قلت: أعْطَاهُوهَا وأعْطَاهَاهُ جَازَ، وهو عربيٌّ. ولا عليك بأيّهما بَدأْت، من قِبَل أنهما كِلاهُما غائب.

وهذا أيضًا ليس بالكثيرِ في كلامِهم؛ والأكْثرُ في كلامهم: أعْطَاهُ إيَّاه. على أنّ الشاعر قد قال:

وقد جَعَلَت نفْسي تَطِيبُ لضَغْمَةٍ   لضَغْمِهِمَا ها يَقْرعُ الْعَظْمَ نَابُها(٢)

وَلَمْ تَسْتَحْكِمْ علاماتُ الإضْمارِ ههنا، كما لم تسْتَحْكِمْ في: عَجبتُ من ضَرْبي إيَّاك، ولا في: كان إيَّاهُ، وليس إيّاه.

وتقول: حَسِبْتُك إيّاه، وحَسِبْتُني إيّاه؛ لأنَّ حَسِبْتُنيه وحَسِبتُكَهُ قليل في كلامهم؛

---

(١) سورة هود، من الآية ٢٨.

(٢) البـــيت منـــسوب لمغلس بن لقيط، الخزانة ٥/ ٣٠١، ٣٠٣؛ ابن يعيش ٣/ ١٠٥؛ والكتاب ٢/ ٣٦٥؛ واللسان (ضغم – جعل).

وذلك لأن حَسِبْتُ بمنـــزلة كان، إنما يدخلان على المبتدإ والمَبْنيِّ عليه، فيكونان في الاحتياج على حال.

ألا ترى أنك لا تقْتَصِرُ على الاسم الذي يقع بعدَهُما كما لا تَقْتَصِرُ عليه مبتدأ؟ فالمنْصُوبَانِ بعد حسِبْتُ بمنـــزلة المرفوع والمنصوبِ بعد ليس وكان. وكذلك الحروف التي بمنـــزلة حسِبْتُ وكان؛ لأنهما إنما تَجْعَلان المبتدأ والمَبنيَّ عليه فيما مضى يَقينًا أوشَكًا، وليسا بفِعْلٍ أحْدَثْتَهُ منْكَ إلى غيرك كـــ"ضربتُ"، وأعطيتُ، إنما تجعل الأمر في علمك أو فيما مضى".

قال أبو سعيد: المفعول الأول يلزم اتصال ضميره بالفعل؛ لأنه يلاصق الفعلَ ويليه، وإن كان ضميرُ الفاعل في الفعل لا يتغير لزوم اتصال ضمير المفعول الأول به؛ لأن الفعل مع ضمير الفاعل كالفعل المجرد، لأن ضمير الفاعل قد يكون بغير علامة، وقد يُغَيِّرُ بِنْيَةَ الفعل ضَميرُ الفاعل فتصير كحرف من حروفه وذلك قولك: ضربتني وضربتك، وإن زيدًا ضربني. فإذا جئت بعد اتصال ضمير المفعول الأول بضمير مفعول ثان جاز اتصاله – على ما شَرَطَ سيبويه– وجاز انفصاله، فأما اتصاله فلقوة الفعل وأنه الأصل في اتصال ضمائر المنصوبات به، ولَمَّا كان الفعلُ عاملا في المفعولين النصبَ ظاهرين، وفي موضعهما مضمرين، وعمله فيهما لا يغير لفظ كل واحد منهما مفردًا ولا معناه ولا ترتيبه، وكان المُتَّصلُ أخْصَرَ لفظًا وأقلَّ حروفًا اختاروه، وذلك قولك: أعطانيه وأعطانيك.

وشَرَطَ سيبويه فيه أن يكون المفعول الأول المبدوء بلفظه هو أقرب من الثاني، وترتيب ذلك أنّ المتكلم هو الأقرب، ثم المخاطب، والغائب هو الأبعد.

والذي ظهر في كلام سيبويه أنّه ما خَيَّر المتكلم بين اتصال المفعول الثاني وبين انفصاله، ولكنه قَسَّم ضميري المفعولين إذا اجتمعا قسمين:

أحدهما: يجب في الاتصال بغير تخيير، والآخر: يجب فيه الانفصال من غير تخيير.

فأما الذي يجب فيه الاتصال فهو أنْ يكونَ المفعولُ الأولُ أقرب من الثاني مثل: أعطانيك زيد، وأعطانيه، وأعطاكه.

وأمَّا الذي يجبُ فيه الانفصالُ فهو أنْ يكونَ المفعولُ الأولُ أبعدَ في الترتيبِ من الثاني كقولك: أعطاهُوك وأعطاهَاك وأعطاهُوني وأعطاهَاني وأعطاكَني، لا يجوز شيء من هذا عند سيبويه إلا بالانفصال نحو: أعطاه إيَّاك وأعطاها إيَّاك وأعطاه إيَّاي وأعطاها إيَّاي

وأعطاك إيَّاي، وهذا ترتيب سيبويه وحكايته عن العرب، وحَكَى عن النحويين قياسًا لم يرتَضِه.

وأبو العباس المُبَرِّد يذهب إلى قول النحويين وقياسهم، ويجعل إضمار الغائب والمتكلم والمخاطب في التقديم والتأخير سواء، ويجيز: أعطاهوك وأعطاهوني وأعطاكني، ويستجيده، ويراد صحيحًا، ويستحسن منحتنيني ويستجيده، وقد تقدم في شرحنا ذكر ترتيب المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب بما أغنى عن ذِكْرِهِ هاهنا.

وقد رأيت غير سيبويه يُخَيِّرُ بين المتصل والمنفصل، ويجيزهما في: أعطيتكه وأعطيتك إيَّاه؛ لأن المفعول الثاني ليس يُلاقي الفعل ولا يلتزق به، والأول إمَّا أن يَلْقَى ذات الفعل أو يَلْقَى ضمير الفاعل المجعولَ معه كشيء واحد، وإيجاب سيبويه أعطاه إيَّاك، وتصحيحه له يُقَوِّي ذلك؛ لأن تعلق لمفعولَين بالفعل من بابٍ واحد، واختلاف المفعولَين في ترتيبهما ليس يُغَيِّرُ حكم تعلقهما بالفعل، وعمل الفعل فيهما.

ولقائلٍ أن تقول: ما الذي أنكر سيبويه من (منحتنيني)، وليس فيه تقديمُ بعيدٍ على قريب؟ وهل سبيل (منحتنيني) إلا سبيل (أعطاهوها) وهو مستحسن عنده؟

قيل له: الْمُنكَرُ من (منحتنيني) عند سيبويه أن: (ني) الثانية مؤخَّرة وترتيبه التقديم على كل ضمير، وليس كذلك أعطاهوها.

واعلم أنَّ: حسبت مع الفاعل منـــزلته منـــزلة كان بغير فاعل؛ لأن كان وحدها تدخل على المبتدإ والخبر فيرتفع بها المبتدأ وينتصبُ به الخبر، وحسبت مع فاعل المحسبة تدخل على المبتدإ والخبر فتنصبهما؛ لأنه دخل عليهما فعل وفاعل، فانتصبا على أنهما مفعُولا حَسِبْت، ولما كان المفعولُ الثاني من حسبت زيدًا منطلقًا بمنـــزلة خبر كان في قولك: كان زيدٌ منطلقًا، وكان الاختيار في إضمار خبر كان أن يكون منفصلا على ما تقدم من ذِكْرِهِ، وجب أن يكون المفعول الثاني من حسبت كذلك؛ ولأن ذلك خبرُهُ يقع موقعه الفعل والجملة والظرف غير المتمكن، كما أن خبر كان كذلك، تقول: حسبتك إيَّاه وحسبتني إيَّاه، كما تقول: كنت إيَّاه، وحسبتنيه وتحسبنيه قليل، كما أن كنته وكنتني وعَمْرٌو كانَهُ زيدٌ قليل، وباقي الباب مفهوم بإذن الله.

هذا بابٌ لا يجوز فيه علامةُ المضمر المخاطب ولا علامةُ المضمر المتكلم، ولا علامة المضمر المُحدَّث عنه الغائب

قال سيبويه: "وذلك أنه لا يجوز لك أنْ تقولَ للمخاطب: اضْرِبْك، ولا اقْتُلْك،

ولا ضربْتَكَ، لمّا كان المخاطبُ فاعلا، وجَعلْتَ مفْعُولَه نفسَه، قَبُح؛ لأنهم اسْتَغْنَوْا بقولهم: اقْتُل نَفسَكَ، وأهلكْتَ نَفْسَك، عن (الكاف) هاهنا، وعن (إيَّاك).

وكذلك المتكلمُ لا يقولُ: أَهْلَكْتُني، ولا أُهْلِكُني؛ لأنه جعلَ نفسه مفعوله، فَقَبُحَ؛ ذلك لأنَّهم اسْتَغْنَوا بقولهم: أنفَعُ نَفْسِي عن (نى)، وعن (إياي).

وكذلك الغائبُ لا يجوز لك أن تقول: ضربه إذا كان فاعلا، وكان مفْعولُه نفْسَه، واستغنوا عن (الهاء)، وعن (إياه) بقولهم: ظَلَمَ نفْسَه، وأهْلَك نَفْسَه.

ولكنه قد يجوز ما قَبُح هاهنا في: (حَسِبْتُ، وظننتُ، وخِلْتُ، وأرى، وزعمت، ورأيتُ) إذا لم تُرِدْ رؤيةَ العين، ووجَدْتُ إذا لم تُرِدْ وِجْدَانَ الضالة، وذلك قولك: حسِبْتُني، ورأيْتُني، ووجَدْتُني فعلت كذا وكذا، ورأيتني لا يستقيم لي هذا، وكذلك ما أشبه هذه الأفعال تكون علامة المُضْمرين فيها إذا جَعلْتَ فاعِليهم أنفُسَهم كحالها إذا كان الفاعلُ غيرَ المنصوب.

ومما يُثْبِتُ علامةَ المُضْمَرين المَنْصُوبين هاهنا أنه لا يحْسُنُ إدخالُ النفسِ هاهنا، لو قلت: يظُنُّ نَفْسَه فاعله، أو أظُنُّ نْفسي تفعل كذا، على حَدِّ يَظُنُّه وأَظُنُّني ليجزئ هذا من هذا، لم يُجْزِئ كما أجزأ أهلكت نَفْسَك عن أهلكتك، فاسْتُغْنِي به عنه.

وإنما افْتَرقَتْ حَسِبْتُ، وأخَواتُها من الأفعال الأُخَر؛ لأن حَسِبْتُ وأخواتها إنما دخولها على مبتدإ ومبنيٍّ على مبتدإ؛ لتجعل الحديث شكًا أو علمًا. ألا ترى أنك لا تقتصر عليه مبتدأ، والأفعال الأُخَر إنما هي بمنـــزلة اسم مبتدإ؛ والأسماء مبنية عليه. ألا ترى أنكَ لا تقتصرُ على الاسم كما تقتصرُ على المبنيِّ على المبتدإ، فلما صارت حسبتُ وأخواتُها بتلك المنـــزلة جُعَلتِ بمنـــزِلة إنَّ وأخَواتِها إذا قلت: إنَّني ولعلَّني؛ لأنَّ وأخَواتِها لا تَقْتصِرُ على الاسْمِ الذي يقعُ بعدَها؛ لأنها إنما أُدْخِلَت على مبتدإ، ومبنيٍّ على مبتدإ.

وإذا أردت بـــ (رأيت) رؤْيَةَ العين لم يُجزْ رأيتني؛ لأنها حينئذ بمنـــزلة: ضربتُ، وإذا أرَدْتَ التي بمنـــزلة: عَلِمتُ، صارت بمنـــزلة إنَّ وأخواتها؛ لأنهنَّ لَسْنَ بأفعال، وإنما يَجِئْن لمَعْنى، وكذلك هذه الأفعال إنّما جِئْن لِعلْمٍ أو شكٍّ، ولم تُرِدْ فعلا سَلفَ منك إلى إنسان".

قال أبو سعيد: اعتمد أبو العباس المبرِّد وغيره من أصحابنا في إبطال: اضْرِبْكَ،

وضربتُني، وضربتَكَ، ونحو ذلك، على أنّ الفاعلَ بكُلِّيته لا يكونُ مفعولا بكليته، فأبْطلوا من أجله ضربتُني، وضربتَك، واضرِبْك، وما أشبهه، وهذا كلامٌ إذا فُتّش وسُبِرَ لم يثْبُتْ؛ وذلك لأنّ المفعولَ الصحيحَ ما اختْرعَهُ فاعلُه، وأخرجَهُ من العَدمِ إلى الوجُود، كنحو خَلْقِ الله عزّ وجَلّ الأشياءَ التي كَوّنها ولم تكن كائنةً من قبْل، وكنحو ما يفعلُه الإنسانُ من القعود والقيام والضربِ والشَّتْم، ولا يجوز أن يكونَ الفاعلُ في ذلك مفعولا؛ لأنه لا بُدَّ من أنْ يكونَ الفاعلُ موجودًا قبلَ وجود المفعول؛ لأنَّهُ لا يفعلُ إلا ما كان قادرًا عليه قَبْل فعله، ولا يكونُ قادرًا على الشيء إلا والقادرُ موجود، والمقدورُ عليه معدومٌ؛ لأن مَعْنَى قادر عليه: قادر على أنْ يُوجِدَه ويُكَوِّنَه. هذا حقيقةُ معناه، وقولهم: فلانٌ قادرٌ على فلان، والمقدورُ عليه موجود، إنما هو مجاز، وحقيقته: أنه قادرٌ على تصريفه فيما يريده منه، فإذا قلنا: ضرب زيد عمرًا فالذي فعله زيدٌ إنما هو الضربُ، وكذلك: شَتَمه وذَكَره، وهذا شيءٌ يُحيطُ العِلْمُ به، وبأنّ زيدًا لم يفعل عمرًا، وإنما إطْلاقُ النحويين أنه مفعولٌ مجاز، والمرادُ أنه فعلَ به ضربًا أو شتْمًا، أو نحو ذلك مما يُحْدِثُه فيه أو يقْصدُه به.

فإذا قال القائل: ضربتُني أو شتمتُني، أو قال: ضربتَكَ، وشتمتَكَ، فالمفعولُ الصحيحُ إنما هو الضربُ والشتْمُ، والمتكلم والمخاطبُ كزيد في: ضربتُ زيدًا وشتَمْتُه، وليس زيدٌ بمفعولٍ صحيح على ما بيّناه، ولم تبطلْ ضربتُني وشتمتُني لفسادِ معناه واستحالته. وكيف يستحيلُ ذلك وأنا إذا قلت: ضربت زيدًا فإنما أوقَعْتُ ضربًا بشيء من جسمه بيدي أو بخشبة أو غيرها، وكذلك شتمته إنما هو ذكري له بشيء من السوء، وذلك الضربُ قد أُوقِعُه بشيء من جسمي على النحو الذي أُوقِعُه بزيد، وذلك الذِّكْرُ السّيئ غيرُ مستحيل أنْ أذكُرَ نفسي به كما ذكرتُ زيدًا، ولكنَّ العربَ لا تتكلمُ بذلك؛ لأن فعلَ الإنسانِ يكونُ على ضرْبَين:

أحدهما: فعلٌ يفعلُه بنفسه لا يعتمدُ به غيرَهُ. فهذا الفعلُ لا يكون له مفعولٌ، وإن كانَ قد فعلَهُ الإنسان بنفسه؛ كقولك: قام زيدٌ، وقعد، وذهب ونحوه، فقد فعلَ القيامَ والقعودَ بنفسه، ومعنى قولنا فعلَ بنفسه: أنه أحلّ القيامَ والقعودَ بنفسه وأوْجَدَهُ في نفسه دون غيره.

والآخر: فعلٌ يعتمد به غيرَهُ، فلا بُدّ أيضًا في ذلك أن يفعله بنفسه، ويعتمدَ به غيره؛ أو يفعل شيئه بنفسه، ويعتمد به غيره.

فأما ما يفعله بنفسه ويعتمدُ به غيره فقولك: شتمت زيدًا، وذكرت زيدًا، ومدحت عمرًا.

والذي يفعلُ سَبَبَهُ بنفسِه فقولك: ضربت زيدًا، وقتلت عمرًا، فلما كان سبيلُ الفعلِ الذي لا يعتمدُ به الإنسان الفاعلُ غيرَهُ أن لا يكونَ له مفعولٌ وجبَ أن لا يقولَ: ضربتُني، وشتمتُني، ولما كانَ الفعلُ الذي يعتمد به غيرَهُ في مقاصد الناسِ وعاداتهم قد يَعْرِضُ فيه أنْ يعتمد الفاعلُ نفسَه على سبيلِ ما كان يعتمد غيره أتوْا بلفظ النفس، وأضافُوه إليه فقالوا: ضربتَ نفسك، وضرب زيد نفسه، وشَبَّهُوه من جهةِ اللفظِ لا المعنى بـ (ضرب زيدٌ غلامه) لأنّ المضافَ في الأصلِ ليس بالمضاف إليه، فجعلُوا نفسه في حكم اللفظ كأنها غيره.

وبعض النحويين ذكر أنه مما يمنعُ تعدِّي الفعل إلى فاعله: دخولُ اللّبْسِ الكلامَ؛ لأنه إذا قال: ضربتُني وضربتَكَ، فأوقعت فِعْلَك على نفسِك، وفعلَ مَن تخاطبه على نفسِه، لزِمَك في الغائب أن تقول: ضربَهُ، فتُوقعَ فعلَ الغائب على نفسه بالكناية، فلا يُعْلَم لمن (الهاء)؟ للّذي خبَّرت عنه بالفعل أو لآخر؟ فيدخل الكلامَ اللّبْسُ، فإذا قلت: ضرب نفسه بَان لك؛ لأنك لم تعْنِ نفس غيره، فلهذا ما أُدْخِلَت النفسُ، ولم يقع موقعَها المكْنِيُّ.

وأما حسبتُني، وأظُنُّنِي، وأَجِدُنني ووجدتُني أفعل كذا، ورأيتُني من رؤية القلب، وما جرى مجرى ذلك مما ذكَرَهُ سيبويه من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، ولا يجوزُ الاقتصارُ على أحدهما، مما أصله مبتدأ وخبر، فإنما جاز ذلك فيهن؛ لأنّ المقصودَ بهذه الأفعالِ: المفعولُ الثاني، وليس للأولِ في الفعلِ نصيبٌ؛ لأنك إذا قلت: حسبتُ زيدًا منطلقًا، فالمحْسَبَةُ لم تقعْ على زيدٍ، وإنما وقعتْ على الانْطلاقِ، وكان الضميرُ المتصلُ أخَفَّ في اللفظِ من المنفصلِ ومن النفسِ، فاستعملُوا الأخفَّ فيه.

وقد جاء في فعلين سوى هذه الأفعال تَعدِّي فعلِ الفاعلِ إلى ضميره وهو: فقدتني، وعدمتني، وإنما جاز ذلك لأنه محمول على غير ظاهر الكلام وحقيقته؛ لأن الفاعل لا بد من أن يكون موجودًان وإذا عدم نفسه صار عادمًا معدومًا، وذلك مُحال.

وإنما جاز ذلك لأن الفعل له في الظاهر، والمعنى لغيره؛ لأنه يدعو على نفسه بأن يُعْدَم، فكأنه قال: عَدِمَني غيري، قال جِرانُ العَوْد:

لقد كان لي عــن ضَرتين عَدمتُني ... وعن أُلاقــي منهما مُتَزَحْــزَحُ
هما الغُولُ والسِّعلاةُ حَلْقِيَ منهما ... مُخَدَّشٌ ما بين التَّراقــي مُكدَّحُ[1]

(١) البيت في ديوانه ٤، والخزانة ١٠/ ١٩؛ وابن يعيش ٧/ ٨٨.

وباقي ما ذكره مفهوم.

هذا بابُ علامة إضمار المنصوب المتكلم، والمجرور المتكلم

قال سيبويه: "اعلم أن علامةَ المنصوب المتكلم (ني)، وعلامة المجرور المتكلم الياء. ألا ترى أنك تقولُ إذا أضْمَرْت نفْسك وأنت منصوب: "ضربني، وقتلني، وإنني، ولعلني".

وتقول إذا أضْمَرْتَ نَفْسَك مجْرورًا: "غلامي، وعندي، ومعي".

فإن قلت: ما بالُ العرب قد قالت: (إني، وكأني ولعلي، ولكني) فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنَّها كثيرةٌ في كلامِهم. وأنهم يستَثْقِلُون في كلامهم التَّضْعيفَ، فلمَّا كثُر اسْتِعْمالُهم إياها مع تضعيف الحروفِ حَذفُوا التي تلي الياء.

فإن قلت: لَعَلِّي ليست فيها نونٌ. فإنه زُعم أن اللام قريب من النون، وهو أقربُ الحروفِ من النون. ألا ترى أنَّ النُّونَ تُدْغَم مع اللام حتى تُبْدَل مَكانَها لامٌ؛ وذلك لقربها منها، فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يَكْثُر استعمالهم إياه.

وسألته عن "الضَّاربي" فقال: هذا اسْمٌ، ويدخله الجر، وإنما قالوا في الفعل: ضَرَبَني كراهية أنْ يُدخِلُوا الكَسْر في هذه الباء، كما يَدخُلُ الأسماء، فمنعوه هذا أنْ يدْخُله كما مُنِعَ الجرُّ.

فإن قلت فقد تقول: اضْرِبِ الرجُلَ فتكْسِر، فإنك لم تكْسِرْها كسْرًا يكون للأسماء، إنَّما يكُونُ هذا لالْتقاءِ السَّاكنين، وقد قالت الشعراء: "ليتى" إذا اضْطُرُّوا، كأنهم شَبَّهُوه بالاسم حيث قالوا: "الضاربي" والمضمر منصوب.

قال زيدُ الخيل:

كمُنيةِ جَابـرٍ إذْ قـال لَيْتي أُصَادفُه ويذهبُ بعضُ مَالي[1]

وسألتُه عن قولهم: (عني، وقَطْني، ومني، ولَدُني) فقلت: ما بَالُهم جعلوا علامةَ المجرور هاهنا كعلامة المنصوب؟

فقال: إنه ليس من حرف تلْحَقُه ياءُ الإضافة إلا كان مُتَحرِّكًا مكسورًا، ولم يريدُوا أن يحرِّكُوا الطَّاء التي في قَط، ولا النون التي في مِن، فلم يكن بُدٌّ من أنْ يجيئوا

(١) البيت في ديوانه ٨٧؛ الخزانة ٥/ ٣٧٥؛ ابن يعيش ٣/ ٩٠، ١٢٣؛ الكتاب ٢/ ٣٧٠؛ المقتضب ١/ ٢٥٠.

بحرف لِيَاءِ الإضافة مُتحَرك؛ إذ لم يريدوا أن يُحَرِّكُوا الطاء، ولا النونات؛ لأنها لا تُذْكَرُ أبدًا إلا وقبلها حرفٌ متحركٌ مكْسُورٌ، وكانت النونُ أولى؛ لأن مِن كلامهم أن تكُونَ النُّونُ والياء علامة المتكلم، فجاءوا بالنون؛ لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار، وكَرِهوا أنْ يَجِيئُوا بحرفٍ غيرِه فيَخْرجه من علاماتِ الإضمار.

وإنما حملهم على أن لم يحركوا الطاء والنونات كراهيةُ أنْ تُشْبِه الأسماء نحو: يدٍ، وهنٍ.

وأما ما يتحرَّكُ آخِرهُ فنحو مع، ولدُ كتحريكِ أوَاخرِ هذه الأسماء؛ لأنه إذا تحرك آخره فقد صار كأواخر هذه الأسماء. فمن ثَمّ لم يجعلوها بمنزلتها، فمن ذلك: معي، ولَدِي في مع ولَدُ.

وقد جاء في الشعر: قَدِي.

قال الشاعر:

قَدْني مِن نَصْر الخُبَيْبَيْن قَدِي(١)

لما اضْطُر شَبَّهَهُ بحَسبِي وهني؛ لأن ما بعد حسْب وهَنٍ مجرورٌ، كما أنّ ما بعد قط مجرورٌ، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء، كما قالوا: ليتي حيث اضطروا.

وسألناه عن: إلي، ولدي، فقلنا: هذه الحروف ساكنة ولا نرى النون دخلت عليها ؟

فقال: مِنْ قَبِل أنّ الألف التي قبلَها حرفٌ مفتوح، والياء التي قبلها حرفٌ مكسور لا تُحَرَّكُ في كلامهم واحدةٌ منهما لِياءِ الإضافة، ويكون التحريك لازمًا لياء الإضافة.

فلما عَلِموا أن هذا الموضع ليس لياء الإضافة عليه سَبيلٌ بتحريك، كما كان لها السبيل على سائر حروف المعجم لم يجيئوا بالنون؛ إذْ علموا أن الياء في هذا الموضع والألف ليست من الحروف التي تتحرك لياء الإضافة.

ولو أضَفْت إلى الياء الكاف التي تجُرُّ بِها لَقلْت: ما أنت كِي؛ لأنها متحركة، كما أن أواخر الأسماء متحركة، وهي تَجُر كما أنَّ الأسْماءَ تجر.

---

(١) البيت منسوب لأبي نُخيلة، في الخزانة ٥/ ٣٨٢، ٣٨٣؛ ابن يعيش ٣/ ١٢٤؛ الكتاب ٢/ ٣٧١.

وأمَّا قَطْ، ولَدُنْ، وعنْ فإنهن تَباعدن من الأسماء، ولَزِمَهُنَّ ما لا يَدْخُل الأسماء المتمكنة، وهو: السكون فإنَّما يَدخُلُ ذلك الفعل نحو: خُذْ وزِنْ، فضارعتِ الفعلَ وما لا يُجَرُّ، وهو ما أشبه الفعل، فأُجْرِيَتْ مجراه ولم يُحَرِّكُوه".

قال أبو سعيد: اعلم أن (ني) في ضمير المنصوب النونُ فيه زائدةٌ، والضميرُ الياء، والنونُ مجتلبةٌ لِعلَّةٍ؛ وهي أنهم حرسوا أواخر الأفعال من دخول كسرةٍ عليها؛ لِتَباعُدِ الأفعال من الجر، والكسرةُ لفظها لفظ الجر، وذلك أن ياء المتكلم يُكْسَر ما قبلها إذا كان مما يحرك، فلما كرهوا كسر الفعل وآثَرُوا سَلامةَ لفْظِ، أدخلوا قبلَ الياءِ نونًا تقع عليها الكسرةُ التي تُحْدِثُها الياء، وذلك قولك: ضربني ويضربني وأكرمني ويكرمني، وأدخلوا النون أيضًا فيما كان من الفعل المعتل الذي لا يتحرك آخره كقولك: أعطاني يعطيني ويدعوني ويخشاني، ونحو ذلك؛ لأن النون لمَّا لزمت في جميع الأفعال الصحيحة لِمَا ذكرناه صار لفُظ النون مع الياء كأنه الضمير.

وأيضًا فإن من المعتل ما في آخره واو ساكنة كـــ (يدعو ويعدو)، وإذا دخلت الياء وجب قلب الواو ياءً، كما يجب في الأسماء إذا قلت: هذه عِشْرِي، وهؤلاء ضاربي، والأصل: عِشْرُوي وضاربُوي. وقد بين سيبويه أن دخول النون في الفعل إنما هو لكراهية الكسر في الفعل، ومنعهم إياه الكسر، كما منعوه الجر بقوله: وإنما قالوا في الفعل: ضربني ويضربني؛ كراهية أنْ يُدخِلُوا الكسرَ في هذه الباء كما يدخلُ الأسماء، فمنعوه أن يدخله كما مُنِعَ....

وأجاب من عارضه بكسرة: اضْرِبِ الرَّجُلَ، بأنها كسرة تحدث لالتقاء الساكنين ولا يُعْتَدُّ بها.

ولما أجريت إنّ وأخواتها مجرى الفعل لَزِمَهَا من علامة الضمير ما يلزم الفعل، إلا أنّ العرب قد تكلمت فيها بإسقاط النون منها، وأكثر ذلك في: إنَّ، وأنَّ، وكأن، ولعل، فقالوا: إنَّني، وإنِّي، وكأنني، وكأني، ولعلني، ولعلي، وفي علة حذفها أقاويل للنحويين.

فأما سيبويه فاعتَلَّ لحذفها أنها كثرت في كلامهم، ولاجتماع النونات، وهم مستثقلون التضعيف، ولعل وإن لم يكن آخرها نونًا فإن اللامَ قريبٌ من النون، ولقربها من النون تدغم النون فيها، ولا تدغم في النون غير اللام من بين الحروف.

وأما ليت فلم يكن في آخرها نونٌ ولا حرف يشبه النون ويقرب منها، فلزمتها النون فقالوا: ليتني، وقَلّ في كلامهم ليتي، إلا عند الضرورة.

وجواز الحذف مع ذلك في هذه الحروف؛ لأنها وإن كانت مُشَبَّهة ليست بأفعال،

وهي حروف، والحروف تأتي بالنون والياء، وبالياء وحدها، فالنون والياء نحو: مني وعني، والياء وحدها نحو: لي وبي.

والأسماء المبنية على السكون كذلك تجيء على الوجهين، وقد عَرَّفْتُك أن سبب دخول النون في الفعل التماس سلامة بنائه، لا لاختصاص النون بالنصب. وستقف على أكثر من ذلك في الباب إن شاء الله تعالى..

وأما الفراء فإنه اعتل لسقوط النون في: إنّ، وكأن، ولعل بأنها لم تخرج على لفظ الفعل، يعني: بِنْية الفعل، وأنّ ليت لما خرج على وزن الفعل قَوِي فيها إثباتُ النون. ووزن الفعل الذي عَنَاه في ليت أنّ أولَه مفتوحٌ، وثانيه ساكن، وثالثه مفتوح، وهو يشبه الفعل الماضي المعتل العين نحو: باع، وكال.

قال أبو سعيد: يلزمه على هذا الاعتلال أن يلزم في أنّ المفتوحة النون أكثر من لزومها في ليت؛ لأن ما يوجد من أمثلة أنّ في الفعل أكثر مما يوجد من أمثلة ليت؛ لأن أنّ لفظها فعل: أنَّ يَئِنُّ ومثله من المضاعف من نحو: ردَّ، وعضَّ ما لا يُحْصَى كثْرةً، وقد اعْتَلُّوا لحذف ذلكَ بأشياء لم يكن في ذكرها طائل.

وجملةُ الأمرِ أنَّ الأسماءَ المتحركة الأواخر متى اتَّصلَ بها ضميرُ المتكلمِ المنصوبِ أو المخفوض كان: ياءً لا نونَ معها، وكَسَرتْ الياءُ ما قبلها.

فأمّا المنصوبُ فنحو: الضّارِبي والْمُكْرِمي؛ الياءُ فيهما في موضع نصب، كما تقول: الضاربُ زيدًا، وأما المخفوض فنحو: مَعِي، ولَدِي، وأنت كِي إذا أردت: أنت مثلي، وحسبي، ونحو ذلك.

وأما ما كان من الأسماء آخِرُه ساكن فهو على ضَربين:

أحَدُهما: أنْ يكونَ ذلك الساكنُ ياءً أو ألفًا.

والآخر: أنْ يكونَ الساكنُ غيرَ الياء والألف.

فأمّا الياء والألف فلا تدخل عليهما النون. فالياء. نحو قولنا: قاضِي، وعشري، ورأيت غلامَي. وأما الألف فنحو: هَوَاي، وعَصَاي، وكلّ مقصورٍ من الأسماءِ كذلك.

وإنْ كانت الألفُ في آخر حرف أو اسم غير مُتَمكّنٍ فكذلك، إلاّ أنّ الألف تُقْلَبُ ياءً نحو: إلي، ولدَي، وعلَي. تقول: إلي، ولَدَي، وعَلَي؛ لِعلَّة ذُكِرَتْ في مَوضِعَها من الشرح.

وإنما لم تدخل النونُ في ذلك لأنّ الألفَ والياءَ لا يُكْسَرانِ لِياءِ الإضافة، ولا يَزُولانِ عن السكونِ معها، فاستَغْنَوا عن النونِ التي تكون وقايةً للكسْرِ.

وأما ما كان ساكنًا في أواخرِ الأسماءِ من غير الألف والياء فبعضٌ قد جاء بالنون

والياء، وبعضٌ قد جاء بالياء وحدها على ما بيَّن سيبويه من ذلك وشرَحَه.

وقد ذكر الكُوفيُّون في فعلِ التعجب إسْقاطَ النون ما أقْرَبي مِنْك، ومَا أحْسَني، وما أجْمَلي، وهم يعنون: ما أحْسَنني، وأجْمَلَني. وما ذكر البَصْريُّون من هذا شيئًا، ولست أدْري أعن العرب حَكَوْا هذا؟ أم قايسوه على مذهبهم في: ما أفْعَلَ زيدًا؛ لأنه اسم عندهم في الأصل.

وقد احتج سيبويه لِقَطْني، ولَدُني ، وعَنِّي، ومِنِّي، أنهم لم يحركوا الطاء والنونات كراهيةَ أنْ تُشْبِه الأسماء نحو: يد، وهَنٍ، وقد بيَّنا أنّ الاسم الذي آخرُه متحركٌ بإعرابٍ أو بناءٍ أنه إذا اتصل به ياءُ المتكلِّم كُسِرَ آخرُهُ، ويدٌ، وهنٌ من الأسماء المعْربةِ المتحركةِ الأواخرِ. وهنٌ عبارة عن كل اسم منكور، كما أن قولنا: فلانٌ عبارة عن كل اسم علم ممّا يَعْقِل. وكلام سيبويه في باقي الباب مفهوم.

هذا باب ما يكون مُضْمرًا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أُظْهر بعده الاسم

قال سيبويه: "وذلك لولاكَ ولولاي، إذا أُضْمِرَ فيه الاسم جُرَّ، وإنْ أُظْهِرَ رُفِعَ. ولو جاءَ الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت، كما قال تعالى: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مؤمنين﴾ [سبأ: ٣١]؛ ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا.

والدليلُ على ذلك أنّ الياءَ والكاف لا يكونان علامةَ مضمرٍ مرفوعٍ.

قال يزيد بن الحكم بن أبي العاص:

وكَمْ مَوطنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كما هَوَى ... بأجْــرَامِه من قلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[1]

وهذا قول الخليل ويونس.

وأما قولهم: عساك فالكاف منصوبة. قال الراجز، وهو رُؤبَة:

يا أبتا علّك أو عساكـــا[2]

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عَنَيْتَ نفسَكَ كانت علامتُك ني. قال عِمْرَان بن حطّان:

---

(١) البيت في ديوانه، الخزانة ٥/ ٣٦، ٣٣٧؛ ابن يعيش ٣/ ٧٨؛ الكتاب ٢/ ٣٧٤؛ تاج العروس (جرم)؛ المقتضب ٣/ ٧٣.

(٢) البيت في ديوانه ١٨١، الخزانة ٥/ ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٨؛ وابن يعيش ٢/ ١٢، ٣/ ١٢٠؛ الكتاب ٢/ ٣٧٥.

ولي نفسٌ أقولُ لـــها إذَا مَا تُنازِعُني لعَلّيَ أو عَسَاني(١)

فلو كانت الكافُ مجرورةً لقال: عسَاي، ولكنهم جعلوها بمنـــزلة لعل في هذا الموضع.

فهذان الْحَرفَان لهما في الإضمار هذه الحال، كما كانت للَدُن حالٌ مع غُدْوة ليست مع غيرها، وكما أنَّ لاتَ إذا لم تُعْمِلْها في الأحيان لم تُعْمِلْهَا فيما سِواها، فهي معها بمنـــزلةِ ليس، فإذا جَاوَزْتَها فليس لها عَمَلٌ.

ولا يستقيم أنْ تقول: وافق الرفعُ الجرَّ في لولاي، كما وافقه النصب إذا قلت: مَعَكَ، وضَرَبَكَ؛ لأنك إذا أضَفْته إلى نفسكَ فالجرُّ مُفَارِقٌ للنصب في غير هذه الأسماء. تقول: معي، وضربني، ولا تقول: وافق الرفعُ النصبَ في: عساني كما وافق النصبُ الجرَّ في ضَرَبَكَ، مَعَكَ؛ لأنهما إذا أضَفْت إلى نفسك اخْتَلَفَا.

وزعم ناسٌ أنّ مَوْضِعَ الياءِ في لولاي وفي عَسَاني في مَوضع رفْع؛ جعلوا لولاي موافقةً للجرِّ، وني موافقةً للنصبِ، كما اتّفق النصبُ والجرُّ في الهاء والكاف. وهذا وجهٌ رديءٌ لما ذَكَرْتُ لك؛ ولأنك لا ينبغي أنْ تكْسِرَ البابَ وهو مُطَّرِدٌ، وأنت نجدُ له نظائرَ. وقد يُوَجَّهُ الشيءِ على الشيءِ البعيدِ إذا لم يُوجَد غَيرُه. وربما وقع ذلك في كلامهم، وقد بُيِّنَ بعض ذلك، وستراه فيما يُستقبلُ إن شاء الله تعالى".

قال أبو سعيد: قد تَقَدّم فيما سَلَفَ من الكتاب أنّ الاسم الظاهر بعد لولا مرفوع بالابتداءِ على مذهب سيبويه وغيره من البصريين؛ فينبغي إذا كُنّي عنه أنْ يكُونَ مُضْمَرًا منفصلا، فَيُقَالُ فيه: لولا أنتَ، ولولا أنتما، ولولا أنتم، ولولا أنا، ولولا نحن، ولولا هو، ولولاهما، ولولاهم، ولولاهن، ونحو ذلك؛ لأن سبيلَ المضْمرِ سَبيلُ الظاهر في مَوْضِعه من الإعراب، وهذا هو الشائعُ الكثير في كلامِ العرب. قال الله عز وجل: ﴿لَوْلَا أَنْتُم لَكُنَّا مُؤْمِنِين﴾ [سبأ: ٣١]، وقال عامر بن سَيَّار بن الأكوع وهو يَحْدُو برسول اللهِ:

لاهمَّ لولا أنتَ ما اهْتَدَيْـــنا ولا تصـــدَّقْنا ولا صَـــلَّيْنَا

فـــألْقِـــيَنْ سَكِينَةً عـــلينَا وَثَبِّتِ الأَقْـــدامَ إنْ لاقَينَا(٢)

وقال الكِسَائي: يَرتفعُ الاسمُ بعد لولا بشيءٍ مضمرٍ معناه: لو لم يكن، وفَرَّعَ على

(١) البيت في ديوانه، الخزانة ٥/ ٣٣٧، ٣٤٩؛ ابن يعيش ٣/ ١٠، ١٢؛ الكتاب ٢/ ٣٧٥؛ المقتضب ٣/ ٧٢.

(٢) البيت في ديوانه، ابن يعيش ٣/ ١١٥؛ الكتاب ٣/ ٥١١؛ المقتضب ٣/ ١٣.

هذا النحو. حتى قال: لولا رأسُكَ مدهونًا لغسلتُه. والقياس والاختيار إذا أضمرته عندهم أنْ تقول: لولا أنا، ولولا نحن، ولولا أنت؛ لأنه لم يَظْهَر فعلٌ متصلٌ به كنايةُ المرفوع.

ثُمّ أجمع النحويون المتقدمون من البصريين والكوفيين على الرواية عن العرب: لولاك، ولولاي.

فأما سيبويه: فأنشد بيت يزيد بن الحكم الثقفي الذي ذكرناه، واستشهد به أيضًا الكِسَائي، وذكر معه بيتين آخرين من القصيدة وهما:

فليتَ كَفَافًا كانَ خَيرُك كلُّه ... وشَرُّكَ عنّي مَا ارْتَوَى الماءَ مُرتَوِي

تُكَاشِرُني كَرْهًا كأنّك ناصحٌ ... وعينُكَ تُبْدي أنّ قلبك لي دَوِي[1]

واستشهد الفراءُ أيضًا بهذا البيتِ وبيتٍ آخر:

أَتُطْمِعُ فينا مَنْ أراقَ دِمَاءَنا ... ولَولاكَ لم يَعْرِضْ لأحْسَابِنا حَسَنْ[2]

وأنشد فيه أيضًا:

.... لَوْلاكَ هذا العامَ لمْ أحْجُجِ[3]

وكان أبو العباس المبَرِّد ينكر لولاي ولولاك، ويزْعُم أنّه خطأ لم يأت عن ثِقَةٍ، وأنّ الذي استَغْوا هم بيتُ الثقفي، وأنّ قصيدته فيها خطأ كثير.

قال أبو سعيد: وما كان لأبي العباس أنْ يُسْقِط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرُهم، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة، ولا أنْ ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب.

ثم اختلف النحويون بعدُ في موضع الياء والكاف من: لولاي ولولاك، بعد إجماعهم على روايته.

فقال سيبويه: موضعه جر، وحكاه عن الخليل ويونس.

وقال الأخفش، وهو قول الفرَّاء أيضًا: الكافُ والياءُ في لولاك ولولاي في موضع رفع.

واستدل سيبويه على قوله أن الياء والكاف لا يكونان علامة مضمر مرفوع، وأن

---

(١) البيت في ديوانه، الخزانة ١/ ٤٩٦، ٤/ ٣٩٠، ١٠/ ٤٧٢؛ ابن يعيش ٣/ ١١٩.

(٢) البيت في ديوانه، الخزانة ٥/ ٣٤٢؛ ابن يعيش ١٢٠.

(٣) البيت منسوب لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٨٧؛ والخزانة ٥/ ٣٣٣، ٣٣٩؛ ابن يعيش ٣/ ١١٩، ١٢٠.

لولا في عملها الخفض في المكْني وإنْ كانت لا تعملُ في الظاهر الخفضَ بمنـــزلة عمل عسى في المكنِي النصبَ، وإنْ كانت لا تعمل في الظاهر إلا الرفعَ؛ فعملها النصبَ في المكني قولُه:

.... عَلَّك أوْ عَسَاكَا

الكاف في عساك مثلها في عَلَّك، وأنت لا تقول في المظهر: عسى زيدًا كما تقول: لعل زيدًا، واستدل على أن الكاف في عساك في موضع نصب بقول عمران:

.... لَعلِّيَ أوْ عَسَاني

ولا تدخل النون والياء بعد الألف إلا على منصوب، وقول سيبويه: فهذان الحرفان لهما في الإضْمارِ هذه الحال يعني: لولاك وعساك لهما اختصاص؛ فالضمير يخالف الظاهر.

وقوله: كما أنَّ لَدُن حالا مع غُدْوَة ليست مع غيرها، وكما أن لات إذا لم تُعمِلْها في الأحيان لم تُعمِلها فيما سواها؛ فهي معها بمنـــزلة ليس، فإذا جاوَزَتْها فليس لها عمل.

يعني أن هذين الحرفين: لولاك وعساك، في اختصاصهما مع المضمر بهذين الضَّرْبين مِنْ تقدير الخفض والنصب دون المظهر، بمنـــزلة لَدُنْ في حالها مع غدوة وعَمَلِها فيها النصب دون أن تعمل النصب مع غيره غدوة، وبمنـــزلة عمل لات في الأحيان النصبَ والرفْعَ دُونَ أنْ تعملَ ذلك في غير الأحيان.

وردَّ سيبويه على من زعم أنَّ موضع الياءِ والكافِ في لولاي ولولاك رفعٌ، وأنَّ الرفع وافق الجر في لولاي كما وافقه النصب إذا قلت: معَكَ، وضَرَبَكَ؛ لأنك إذا أضفت إلى نفسِك فالجرُّ مُفارقٌ للنصب في غير هذه الأسماء. تقول: معي، وضربني. أراد سيبويه بهذا الاحتجاج أنه لو كان الرفعُ محمولا على الجر في لولاك لَفُصِلَ بين اللَّفْظَين في المتكلم فقيل: لولاني، كما فُعِلَ في النصب حين وافقه الجرُّ في مَعَك، وضَرَبَكَ، ثُم خالفه في معي، وضربني.

وأما الحجةُ في جَعْل الياء والكاف في لولاي، لولاك في موضع رفع؛ فلأن الظاهر الذي وقعت الياءُ والواوُ موقعَه رفعٌ.

واحتج الأخفش في ذلك بأنَّ علامة الجَرِّ دخلت على الرفع في لولاي، كما دخلت علامة الرفع على الجر في قولهم: ما أنا كأنت؛ فأنت من علامات المرفوع، وهو هاهنا في موضع مجرور، وكذلك الياءُ والكافُ من علامات المجرور، وهما في لولاي، ولولاك من علامات المرفوع.

وأما الفَرّاءُ فإنه احتج في ذلك بأنّا لم نجد حرفًا ظاهرًا خَفضَ، فلو كانت لولا مما

يَخْفِضُ لأوشكَ أنْ ترى ذلك في الشعر؛ لأنّ الشعر الذي يأتي بالمستجاز. قال: وإنما دعاهم إلى أن يقولوا: لولاك في موضع الرفع؛ لأنهم يجدون المكْنِي يستوي لفْظُه في الخفض والنصب فيقال: ضَربْتُك، ومَررتُ بك، ويجدونه يستوي أيضًا في الرفع والخفض والنصب، فيقال: ضربَنا، ومُرَّ بنا، فيكون النصبُ والخفضُ بنون، ثم يقال: قُمْنا، وفَعَلْنا، فيكون الرفع بالنون. فلما كان ذلك استجازوا أنْ تكون الكافُ في موضع (أنت) رفعًا، وكان إعرابُ المكْنِي بالدِّلالاتِ لا بالحركات.

فإن قال قائل: حروف الخفض هي صلاتٌ للأفعال، فإذا جعلتُم لولا خافضةً للياءِ والكافِ ففي صِلةِ أي شيء تجعلونها ؟

قيل له: قد تكون حروف الجر في موضع مبتدإ، ولا تكون في صلةِ شيء كقولك: بحسبك زيدٌ، ومعناهُ: حسبُك زيدٌ، وقولك: هل من أحد عندك ؟ وإنما هو: هل أحد عندك؛ فموضعها رفعٌ بالابتداءِ، وإن كانت قد عملت الجرَّ وكذلك لولا إذا عملت الجرَّ صارت بمنزلة الباء في: بحسبك، ومِن في: هَلْ مِن أحدٍ، وتكون لولاك ولولاي بأسرها بمنزلة بحسبك، ومن أحدٍ. ونظيرُ هذا ما رُوِي من خَفضِ (لعل) لما بعدها؛ فإذا خَفَضَت ما بعدها كانت هي وما بعدها بمنزلة اسم مبتدأ وما بعدَها خبرٌ، وفيما قرأنا على أبي بكرِ بن دُرَيْد، أو أنْشَدَناه:

ودَاعٍ دعايَــا مَــنْ يُجيبُ إلــى النّدى فــلَمْ يَسْتَجبْه عــندَ ذَاكَ مُجيبُ
فقلتُ ادْعُ أخْرى وارْفَعِ الصوتَ دعوة لعــل أبي المغــوارِ منك قــريبُ[1]

وأما عساك، وعساني ففيه ثلاثة أقاويل:

أحدها: قولُ سيبويه وهو أنّ عسى حَرْفٌ بمنــزلةِ لَعَلّ يُنْصَبُ ما بعدها الاسمُ، والخبرُ مرفوعٌ في التقدير وإنْ كان مَحْذُوفًا. كما أنّ عَلّكَ في قولك: علّك أوْ عسَاكَ خَبَرُه محذوفٌ مرفوعٌ، والكافُ اسمُها، وهي منصوبةٌ. واستَدَلّ على نصبِ الكافِ في عساك بقولِ عمْران: عساني، والنونُ والْيَاءُ فيما آخِرُهُ ألفٌ لا تكُونُ إلا للنّصْب.

والقول الثاني: قولُ الأخْفش أنّ الكافَ والنُّونَ والياءَ في مَوْضِــعِ رَفْعٍ، وحُجَّتُه: أنّ لفظَ النّصْبِ اسْتُعِيرَ للرفْعِ في هذا الموضِــع كما اسْتُعِير لَهُ لفظُ الجرِّ في: لولاي، ولولاك.

والقول الثالث: قولُ أبي العَبّاس المُبَرِّد: أنّ الكافَ والنُّونَ والياءَ في عَسَاك، وعساني

(١) البيت في ديوانه، الخزانة ١٠/ ٤٢٦، ٤٢٨؛ لسان العرب وتاج العروس (جوب).

في مَوْضِعٍ نصبٍ بـ(عَسَى) وأنّ اسْمَهَا مُضْمَرٌ فيها مرفوعٌ، وجَعَلَه كقولِهم: (عَسَى الغُوَيْرُ أبؤسًا).

وحُكِي عنه أيضًا أنه قُدِّم فيها الخبرُ لأنها فعلٌ، وحذف الفاعل لعلم المخاطب، كما قالوا: ليس إلا، وليس فعل صحيحٌ لا يدْخُلُه الاخْتِلافُ بوَجْهٍ من الوجوه، وباقي الباب مفهوم.

هذا بابُ ما يَحْسُنُ أنْ يَشْرَكَ المُظْهَرُ المُضْمَرَ فيما عمِلَ فيه، وما يَقْبُح أنْ يشْرَكَ المُضْمَر فيما عمِلَ فيه

قال سيبويه: "أمَّا ما يحْسُن أنْ يَشْرَكَهُ المُظْهَرُ فهو المُضْمَرُ المَنْصُوبُ، وذلك: رأيْتُك وزيدًا، وإنّك وزَيدًا مُنْطَلقَان.

وأما ما يُبُح أنْ يُشَارِكه المُظْهَرُ فهو المُضمَرُ المرفُوع، وذلك: فعلْتُ وعبدُ الله، وأفعلُ وعبدُ الله.

وزعم الخليل أن هذا إنما قَبُحَ من قِبَل أنَّ هذا الإضمار يُبْنَى عليه الفعلُ، فاستَقْبَحُوا أنْ يَشْرَكَ المظهرُ مضمرًا يُغَيِّرُ الفعلَ فيه عن حَاله إذْ بَعُد شَبَهُهُ منه.

وإنما حَسُنَتْ شَركَتُه المنصُوبَ لأنه لا يُغَيِّرُ فيه الفِعْلُ عن حاله التي كان عليها قَبْلَ أنْ يُضْمَرَ، فأشبه المُظْهَرَ وكان منفصلا عندهم بمنـــزِلةِ المظهرِ، إذْ كان الفعلُ لا يتغَيرُ عن حاله قبل أنْ يُضْمَر فيه.

وأما فعلْتُ فإنهم قد غيّروه عن حاله في الإظهار؛ أُسْكِنَتْ فيه اللامُ، فكَرِهُوا أنْ يَشْرَكَ المُظهرُ مضمرًا يُبْنَى لَه الفعلُ على غير بنائه في الإظهارِ حتى صار كأنه شيءٌ في كلمةٍ لا يُفَارِقُها كألِفِ أعطيتُ.

فإنْ نَعَتَّه حَسُن أنْ يَشْرَكَه المظهرُ، وذلك قولك: ذهبتَ أنت وزيدٌ، وقال تعالى: ﴿اذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا﴾(١)، ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾(٢). وذلك أنك لمَّا وصَفْتَه قوِيَ الكلامُ حيث طَوَّلَهُ وأكّدَهُ، كما تقول: قد عَلمْتُ أنْ لا تقولُ ذاك، فإنْ أخْرجْتَ (لا) قبح الرفع. فـ(أنْتَ) تُقَوّي، وتَصِيرُ عوضًا من السُّكُونِ والتغيير

(١) سورة المائدة، الآية: ٢٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٣٥.

وترك العلامة في ضَرَبَ. وقال الله تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا﴾[١]؛ حَسُنَ لمكان لا، وقد يجوز في الشعر؛ قال أبو الحسن: سمِعْتُه من يونس لابن أبي ربيعة:

قُلتُ إذْ أقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهادَى كنعاجِ المَلا تعَسَّفْنَ رمْلا[٢]

واعلم أنه قبيح أن تصفَ المُضْمَرَ في الفعل بنفسك وما أشبهه، وذلك أنه قبيح أن تقول: فَعَلْتَ نَفْسُك، إلا أنْ تقولَ: فَعَلْتَ أنْت نَفْسُك. فإنْ قُلْتَ: فَعَلْتُم أجْمعُون حَسُن؛ لأنّ هذا يعَمُّ به، وإذا قُلْتَ: نَفْسُك فإنما تُؤكّدُ الفاعلَ، ولَمّا كانت نَفْسُك يُتكلمُ بها مبتدأةً وتُحْمَلُ على ما يُجَرُّ ويُنْصَبُ ويُرْفعُ شبَّهوها بما يشْرَكُ المضْمَر، وذلك قولك: نزلْتُ بنفْس الجَبَل، ونَفْسُ الجبل مُقَابِلي، ونحو ذلكن وأمّا أجْمَعُون فلا تَكُونُ إلا صفةً، وكُلُّهُم قد تكُون بمنزلَةِ أجْمعين؛ لأنّ معْناه مَعْنى أجْمَعين فهي تجرى مَجْراها.

وأمّا علامَةُ الإضمار التي تكُونُ منفصلةً من الفعل ولا تُغيَّرُ ما عَمل فيها عن حاله إذا أُظْهِرَ فيه الاسمُ فإنه يَشْرَكُه المُظهَرُ لأنّه لا يُشبِهُ المُظْهَر، وذلك قَوْلُك: أنت وعبدُ الله ذاهبان، والكريمُ أنت وعبدُ الله.

واعلم أنه قبيح أنْ تقول: ذهبتُ وعبدُ الله، أو ذهبتَ وأنَا؛ لأنّ أنا بمنزلةِ المُظْهَرِ. ألا ترى أن المظهر لا يشْرَكُه إلا أنْ يجيِءَ في شِعْر، قال الشّاعِرُ (وهو الراعي):

فَلمّا لحِقْنَا والجِيَادُ عَشيَّةً دَعَوْا يَا لَكَلْبٍ واعْتَزَيْنَا لِعَامِرِ[٣]

ومما يَقْبح أن يشرَكَهُ المظْهَرُ علامةَ المُضْمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو؛ فكرهوا أن يَشْرَكَ المظهرُ مضمرًا داخلا فيما قبله ؛ لأنّ هذه العلامةَ الداخلةَ فيما قبلَها جمعَتْ أنها لا يُتكلَّمُ بها إلا مُعْتَمِدةً على ما قبلها في اللفظ، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهُم بمنزلة التنوين، فلما ضَعُفَ عندهم كَرِهُوا أنْ يُتْبِعُوها الاسم، ولم يجز أن يُتْبِعوها إيّاه وإنْ وصَفُوا؛ لا يَحْسُن أَنْ تقولَ: مررتُ بكَ أنتَ وزيد، كما جاز فيما أضمرت في الفعل؛ لأنّ ذاك وإنْ كان قد

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٤٨.

(٢) البيت في ديوانه ٤٩٢؛ شرح المفصل ٣/ ٦٧؛ الكتاب ٢/ ٣٧٩.

(٣) البيت في ديوانه، الكتاب ٢/ ٣٨٠؛ ولسان العرب؛ وتاج العروس (عزا)، (عمر).

أُنــزلَ منــزلةَ آخر الفعلِ فليسَ مِنَ الفعلِ ولا مِنْ تَمامِه، وهما حَرْفان يَسْتَغْنى كلُّ واحد منهما بصَاحِبه كالمبتدإِ والمبنيِّ عليه، وهذا يكونُ من تمام الاسم، وهو بدلٌ من الزيادةِ التي في الاسمِ، وحالُ الاسم إذا أضيفت إليه مثلُ حاله مُفْردًا، لا يُسْتغنى به، ولكنهم يقولون: مَرَرْتُ بكم أجْمعينَ؛ لأنَّ أجمعينَ لا تكونُ إلا وصفًا، ومَرَرْتُ بِهِم كُلِّهِم؛ لأنّ أحدَ وجهيها مثلُ أجمعين.

وتقولُ أيضًا: مررتُ بك نفسك؛ لمَّا أجزت فيها ما يجوز في فَعلْتُم مما يكُونُ معطوفًا على الأسماء احْتَملَتْ هذا؛ إذْ كانت لا تُغَيِّر علامةُ الإضمار هاهنا ما عَمِلَ فيها، فضارعت هاهنا ما ينتصبُ، فجازَ هذا فيها، وأمّا في الإشْراكِ فلا يجوز؛ لأنه لا يحسُن في فعلْتُ وفعلْتُم إلا بــ(أنت وأنتم)، وهذا قولُ الخليل.

وجاز: قُمْتَ أنتَ وزيدٌ، ولمْ يَجُزْ: مررتُ بك أنت وزيد؛ لأنّ الفعلَ يَسْتَغْنى بالفاعِلِ، والمضافُ لا يَسْتَغْنى بالمضاف إليه؛ لأنه بمنــزلة التنوين، وقد يَجُوزُ في الشعرِ. قال الشاعر:

آبَكَ أَيِّــهْ بِــيَ أو مُصَــدَّرِ   مِنْ حُمُرِ الجِــلَّةِ جَــأْبٍ حَشْوَرِ[1]

هذان البيتان من الرّجَز لم يقرأهما أبو عثمان ولا غيره من أصحابنا، وهما في الكتاب.

وقال الآخر:

فاليَومَ قَــرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنا   فاذْهبْ فما بِك والأيّامِ من عَجَبِ"[2]

قال أبو سعيد: أما شَرِكَةُ الظاهرِ للمضمرِ المنصوبِ، وهي عطفُ الظاهرِ المنصوبِ على المضْمَرِ المنصوبِ فهي جائزَةٌ مُسْتَحسَنَةٌ ليس بين النحويين في ذلك خلافٌ، أُكِّدَ المضْمرُ أو لم يُؤكَد، وليس فيها عِلّةٌ تمنع ذلك.

وأمّا عطف الظاهرِ المرفوع على المضمرِ المرفوعِ المتّصِل بالفعل فَيُسْتَقْبَحُ عند البصريين؛ إلا أنْ يُؤكَّدَ المضمرُ، أوْ يُدخلَ بين المضمرِ وبين المعطوف عليه كلامٌ يكونُ عِوضًا مِن التوكيد. فالمُسْتَقْبَحُ منه نحو قولِك: قمتُ وزيدٌ، وأفعلُ وعبدُ الله، وإن الزيَدين قاما وأخوك. وإنما قَبُحَ ذلك لأنّ ضمير الفاعل قد يكون في الفعل بغير علامة كقولك:

---

(١) البيت بلا نسبة في الكتاب ٢/ ٣٨٢؛ ولسان العرب وتاج العروس (أوب).

(٢) البيت لم يعرف قائله، الخزانة ٥/ ١٢٣، ١٢٦؛ ابن يعيش ٣/ ٧٨؛ الكتاب ٢/ ٢٨٣.

قمْ، واذْهَبْ؛ فيه ضمير المخاطب ولا علامة له في اللفظ، وفيه ماله علامةٌ تغير بِنْيةَ الفعلِ بتَسْكين آخرِ الفعل الماضي وذلك: قمتُ، وقمنا، وقمتَ، وقمتما، وقمتم، فلما كان بعضُه يُقدّرُ في الفعل ويبقى لفظُ الفعل مجردًا، وبعضُه كأنه من حروف الفعلِ بتَسْكينه لِمَا كان من الفعل مَفْتوحًا واختلاطِهِ بحروفه صار المعطوفُ عليه في اللفْظ كأنه قد عُطِفَ على الفعلِ وحْدَه، إذ كانَ الموجودُ لفْظَ الفعلِ مجردًا، أو مَا يَجْرِي بِبِنْيَته مع الفعل كالمجرّدِ، والاسمُ لا يُعطفُ على الفعلِ، فقَبُحَ لذلك.

وأمّا المستَحْسَنُ المؤكّدُ فقولك: قمتُ أنا وزيدٌ، وخرجنا نحن وأصْحَابُك، و﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[1]، وإنْ الزّيْدَين خَرجَا هما وأخْوك، وإنّ الهنداتِ في الدار هُنّ وأخَوَاتُك، وهُنّ توكيدٌ للضميرِ الذي لَهُنّ في الظرف، وتَقْديرُه: إنّ الهنداتِ اسْتَقْرَرْن هُنّ وأخَوَاتُك في الدارِ.

وأمّا مَا يكون من الكلام بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه عوضًا من التوكيدِ فنحو قولك: أقمتُ بالبصرةِ وزيدٌ، ومَا خَرجْتُ ولا زيدٌ، وفي مَواضعَ من كتاب الله عز وجَلّ قد جَاء؛ فمنها: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾[2] فعطَفَ آباؤُنا على النونِ والألفِ في أشْرَكْنا، و(لا) الداخلةُ بينهما عوضٌ من التوكيد.

ومنها: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾[3] فعطف آباؤُنا على النونِ والألفِ، وتُرابًا عِوضٌ من التوكيد، ومنها: ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾[4] (مَنْ) رفعٌ بالعطْفِ على التاء، ومَا بَينَ التّاءِ و(مَنْ) عِوضٌ من التوكيد، ومنها قولُه تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[5] في رفع رسوله وجهان: أحدُهما: أن يكون عطفًا على الضّميرِ الذي في (بريءٌ)، وما بينهما كالتوكيد، وشبّه سيبويه العِوض في هذا كالعِوضِ الذي يقعُ في (أَنّ) المشدّدة إذا خُفِّفَت وَوَلِيَها الفعلُ كقولك: قدْ عَلِمْتُ أنْ لا تقولُ ذاكَ، وأصله: قد عَلمْتُ أنكَ لا تقولُ، ولو قلت: عَلِمْتُ أنْ تقولُ ذاك، على معنى: أنك تقول: لم يحسن؛ لأنّ (لا) عِوضٌ من تخفيف أنّ،

(١) سورة البقرة، الآية: ٣٥.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٤٨.

(٣) سورة النمل، الآية: ٦٧.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٢.

(٥) سورة التوبة، الآية: ٣.

وستقف على شرح هذا في موضعه إذا بلغنا إليه إن شاء الله.

والكُوفيّونَ يُجيزونَ العَطْفَ بغيرِ توكيد، والأمْرُ في تَركِ التوكيدِ عِنْدهم أسْهَلُ منه عند البصريين، وسيبويه يرى تَرْكَ التوكيدِ وما يقومُ مَقَامَه قبيحًا إلا في الشّعرِ، والكوفيّون لا يَروْنَهُ قَبيحًا. ومما يُنْشَدُ في ذلك غيرَ البيتين اللذين ذكَرْناهما قولُ جَرير:

ورجَا الأُخَيْطِلُ من سَفاهةِ رَأْيِه ... مَا لـمْ يَكُنْ وأبٌ لـهُ لِيَنالا[1]

عطفَ أبٌ على الضمير في يَكُن.

وأمّا توكيدُ الضميرِ المتَّصِلِ المرفوع بالنَفْسِ فلا يَحسُنُ حتى تُقَدِّمَ قبلَ النفسِ توكيدًا؛ لا يحسنُ: فعلتَ نَفْسُكَ حتى تقول: فعلتَ أنتَ نَفْسُكَ. وإنّما احْتاجَتْ إلى تقديم توكيد قَبْلَها لأنها اسمٌ يتصرفُ، وتقعُ في جميع مواضع الأسماء، ويؤكّدُ بها، فيَعْرِضُ في بعض مواضع توكيد المرفوع لَبْسٌ إن لم يؤكد، وذلك أن تقولَ: هندٌ خرجَت نَفسُها، فتكون نَفْسُها فاعلة خَرجَتْ، كما تقولُ: هندٌ خرجت جاريتُها، وليس في خَرجَتْ ضميرٌ، ويجوزُ أن تقولَ: هندٌ خرجت نفسُها، على أنَّ هندًا هي الخارجةُ، وفي خرجت ضميرُهَا فلا يُتَبَيّن أن معناها: خرجت هندٌ، أو خرجت نفسُ هند، ومعناهما مُختلفٌ في مقاصد الناس، فإذا أكَّدُوا قبلَ النفس فقالوا: هندٌ خرجت هي نفسُّها زَالَ اللّبْسُ؛ فلذلك اختاروا التوكيد.

وقولُ سيبويه: "ولمَّا كانت نفسُكَ يُتكَلَّمُ بها مُبتداةً وتُحْمَلُ على ما يُجرُّ ويُنْصَبُ ويُرفَعُ، شَبَّهوها بما يَشْرَكُ المُضْمَر".

قال أبو سعيد: أراد سيبويه الفصل بين أجمعين وبين نفسك؛ فلأن أجمعين لا يكون إلا توكيدًا لم يُحتَجْ إلى تَقَدُّمِ ضمير، ولمّا كانت النفس اسمًا يَتصَرف شُبِّهَتْ بما يُعْطف من الأسماء على الضمير.

قال أبو سعيد: والذي عندي: شبهوها بما لا يشرك المضمر؛ لأنه إنما يحْتجُّ لاحتياجهم إلى التوكيد قبل ذكر النفس، فالنفس في ذلك بمنـــزلة المعطوف على ضمير المرفوع في باب التوكيد.

وأمَّا المنصوب والمخفوض فإذا أكّدَا بالنفس لم يحتجْ إلى تقدمةِ توكيدٍ قبلها وذلك من جهتين:

---

(١) البيت في ديوانه ٤٥١.

إحداهما: أنّ اللَّبس لا يقع فيهما؛ لأنّ ضمير المنصوب والمخفوض لا يكون إلا بعلامة ملفوظ بها تتبعها النفسُ، والمرفوع يكون بغير علامة فيقع من جهته اللبسُ.

والجهةُ الأخرى: أنّ المنصوب والمجرورَ لا ضميرَ هما منفصلٌ في الأصل، وهما يؤكَدان بضمير المرفوع كقولك: رأيتُك أنت ومررتُ بكَ أنتَ، واستعمالُ ضمير المرفوع في غير موضعه من غير قصد إلى التوكيد به يَضعُف؛ لأنه إذا قُدِّمَ من أجل النفس فليس يراد التوكيد به.

وأمَّا (فعلتم أجمعون) فحسَنٌ؛ لأنه يُعَمُّ به، وهو موضوعٌ للتوكيد والعموم، ولا يُستَعمل في مواضع الأسماء، ولا يقع فيه لبسٌ، وقد استُعملَ (كلُّهم) في موضعها لاشتراكهما في العموم، وعلى أن (كلهم) ليس بمتمكن في مواضع الأسماء؛ لأن المستحسن فيه أن يكون مبتدأ أو يُعَمَّ به ما قبله، فمجراه مجرى أجمعين في هذا الوجه.

وأمَّا قُبحُ عطفِ الظاهرِ المجرورِ على المضمرِ المجرورِ فليس بين النحويين فيه خلاف، وقد احتج له سيبويه بما ذكرناه من كلامه، واحتج أبو عثمان المازني لذلك بأن قال: "لما كان المضمر المجرور لا يُعْطَف على الظاهر إلا بإعادة الخافض كقولك: مررت بزيدٍ وبك، ولا يجوزُ أن تقول: مررتُ بزيدٍ وَكَ، كذلك تقول: مررتُ بك وبزيدٍ، فتحمل كل واحدٍ منهما على صاحبه"، وشايعه أبو العباس المبرد في ذلك، وقد جاء في الشعر عطف الظاهر المجرور على المضمر في أبياتٍ كثيرةٍ منها ما ذكرنا في جملة الباب ومنها قوله (أنشده الفرّاء):

تُعلَّقُ في مثلِ السَّواري سُيوفُنا ... فما بينَها والكعبِ غوْطٌ نفانفُ(١)

أراد: وبين الكعب، فعطف على المكنيّ المخفوض، وأنشد أيضًا:

أكرُّ على الكتيبةِ لا أُبَالي ... أفيها كانَ حَتْفي أمْ سِوَاهَا(٢)

قال أبو سعيد: أمَّا هذا البيت الأخير فليس فيه حجة؛ لأن سواها ظرف؛ ألا ترى أنه يجوز أن تقول: أفي اليوم كان حتفُ زيدٍ أم يوم الجمعة؟

فإن قالَ قائلٌ: فأنتم تقولون: مررتُ بك وزيدًا، فتنصبون زيدًا بالعطف على موضع الباء أو بتأويل: لقيتكَ وزيدًا ولا تكون فيه ضرورة؛ فهلا نصب هؤلاء الشعراء ما خفضوه وخرجوا عن الضرورة؟

---

(١) البيت منسوب إلى مسكين الدارمي ٥٣، ابن يعيش ٣/ ٧٩؛ لسان العرب وتاج العروس (غوط).
(٢) البيت منسوب للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه ١١٠، والخزانة ٣/ ٤٣٨.

فالجواب عن ذلك أن قوله:

آبكَ أَيِّهْ بِيَ أو مُصَدَّرِ

كان حق المُصَدَّرِ أن يكون منصوبًا؛ لأنه بمنـــزلة: امْرُرْ بي وزيدًا؛ لأن أَيِّهْ فعلٌ معناه صِحْ بي أو زيدًا، على معنى: ادْعُني أو زيدًا. يقالُ: أَيَّهْتُ بالإبل: صحتُ بها، وإنما خفضه ضرورةً لخفض القوافي، ومعنى آبك: ويلك، والمصَدَّرُ: العظيم، والجأْبُ والحَشْوَرُ: الغليظ. قال الشاعر في آبك، وأنشده أبو زيد:

فآبك هــلا والليــالي بغـرّةٍ صَحَوْتَ وفي الأيام عَنْك غُفُولُ[(١)]

وأمّا: فاذهب فما بك والأيام، وما بينها والكعب، فليس قبلهما فعلٌ يُحْملانِ عليه ويُنْصبَان، فالضرورةُ حَمْلُهما على الخافض.

والتأكيد للمضمر المجرور لا يُحَسِّنُ عطف الظاهر عليه كما حَسَّنه في المرفوع؛ لأن المرفوع بالفعل قد يكون غير متصل بالفعل الرافع له الظاهر منه والمضمر، وإنما استُحْسِن توكيده؛ لأن التوكيد خارجٌ عن الفعل، فَيُصَيِّرُهُ بمنــزلة الفاعل الذي ليس متصلا، فَيُعْطَفُ عليه كما يُعْطَفُ على ما ليس بِمُتَّصِلٍ من الفاعلين، والمجرور لا يكون إلا متصلا بالجارِّ، فلا يخرجهُ التوكيدُ إلى شبه ما لَيْسَ بمتصل، وباقي الباب مفهوم من كلام سيبويه.

هذا بابُ ما تَرُدُّهُ علامةُ الإضمارِ إلى أصْلِه

وهذا الباب في كتاب أبي العباس المبرد قبل الباب الذي ذكرناه قبله.

قال سيبويه: "فمن ذلك قولك: لِعَبْدِ الله مالٌ، ثم تقول: لك وله مالٌ. وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء إذا قال: إن هذا لَفُلانٌ، ولَهذا أفضلُ منك، فأرادوا أنْ يميزوا بينهما، فلما أضمروا لم يخافوا أنْ تلتبس بها؛ لأنَّ هذا الإضمارِ لا يكون للرفع ويكون للجرِّ. ألا تَراهُم قالوا: يا لَبكرٍ، حين نَادَوْا؛ لأنه قد عُلِمَ أنَّ تلك اللامَ لا تدخلُ هاهنا.

وقد شبهوا به قولهم: أُعطيكُمُوه في قول من قال: أعطيكمْ ذلك فيجزم، رَدُّوه إلى أصله بالإضمار كما ردوه بالألف واللام حين قالوا: أعطيكمُ اليوم، فشَبّهُوا هذا بـــ"لك وله"، وإن كان ليس مثله؛ لأنَّ من كلامهم أنْ يُشَبِّهوا الشيء بالشيءِ وإنْ

(١) البيت في ديوانه، ولسان العرب وتاج العروس (أوب).

كانْ ليس مثله. وقد بَيَّنَّا ذلك فيما مضى، وستراه إن شاء الله فيما بقي.

وزعم يونس أنه يقول: أَعَطيْتُكُمْه، وفي نسخة أبي العباس أُعْطِيكُمْها كما تقول في المُظْهَر، والأوّلُ أكثرُ وأعْرَف".

قال أبو سعيد: إنما كَسرُوا الاسم مع الظاهر وفتحوها مع المضْمَرِ؛ لأنّ حروفَ الظاهرِ وصيغَتَها لا تتغيَّرُ بتَغَيُّرِ الإعرابِ، ولا تَدُلُّ على مَواضِعه من الرفعِ والنصبِ والجرِّ، وحروفُ المضمرات بأنْفُسِها تدلُّ على مواضعها من الإعراب؛ فلذلك كَسَرُوا اللامَ مع الظهرِ؛ لأنهم لَوْ فَتحوها لم يُعلَمْ أهي لامُ الإضافة والمِلْكِ الخافضةُ، أم لامُ التوكيدِ. وذلك في قولنا: إنّ هذا لَزَيدٌ، إذا كان المشار إليه هو زيدٌ، وإنّ هذا لزيد، إذا كان المشارُ إليه مِلْكَ زيد؛ فكسروا اللامَ الخافضة ليزولَ اللَّبس، وأصلُها الفتحُ؛ لأنّ البابَ في الحروف المفردةِ أن تُبنَى على الفتح، فإذا وصَلْتها بالمكْنِيِّ عادت إلى أصلها من الفتح، وذلك في قولك: إنّ هذا لَك، وإنّ هذا له، وإنّ هؤلاء لَنَا؛ لأنك تقول في مَكْنِيِّ المجرورِ والمرفوعِ، فأغني عن كَسْرِ اللام، فأُجْرِيَت على أصلها من الفتح، وقد ذُكِرَ هذا في غير هذا الموضع. وكذلك فتحوا لام المسْتَغَاثِ به حين عَلِمَ أنه لا يقع في النّداء لام التوكيد، وفي لام الاسْتغاثة المفتوحةِ وجهٌ آخر قد ذكرناه في موضعه، وجعل هذا سيبويه مُقوِّيًا لِمَا تَردُّه علامةُ الإضمار إلى أصله.

وقالوا: أعطيتكمْ والأصل: أعْطَيْتُكُمُو؛ لأن الواو بعد الميم في الجمع بمنـــزلة الألف بعد الميم في التثنية إذا قلت: أعْطَيْتُكُما، وإنما حذفُوا الواوَ وأسْكَنُوا الميمَ تخفيفًا لأنه لا لَبْسَ فيه لأن الواحد لا ميم فيه، والاثنين لا تفارقهما الألف لخفتها، ومما يزيدُ في ثقل الواو طرفًا وقبلها ضَمَّة أنّ مثلَ لَفْظه لا يقع في الأسماء، وإنْ عَرَضَ فيهَا غُيِّرَ إلى الياء كقولهم: أدْلٍ وأجْرٍ، وأصلُهما: أدلُوٌ وأجْرُوٌ.

وإنما رَدَّهُ الضميرُ إلى أصلِ البنيةِ في أعطيتكموه، وأعطيكموه؛ لأن الضمير لما اتصلَ بها صارت الواو التي بعد الميم كأنّها في الوسَط لا في الطّرَف، والحذف من الأطراف أحْسَنُ وأكْثرُ وأسْهَلُ من حذفِ غيرِ الأطراف لِعلَلٍ قد ذُكِرَتْ في مَوْضعها.

والذي حكاه يونس من قولهم: أعطيتكمْه قد بُني على الظاهر إذا قلت: أعطيتكم ثوبًا، أو على أنه لما كثر استعمالهم أعطيتكم صار كأنه بُني على السكون، ثم اتصلت به الكناية كقوله: اضربْه، وما أشبَهه، وإذا أضفته إلى ما فيه الألف واللام فأكثرهم يَرُدُّه إلى الأصل فيضُمه، ويقول: أعطيتُكُمُ اليومَ، فيضُمُّ الميمَ؛ لمَّا اضْطُر إلى تحريكها حركها بحركتها في الأصل، ومنهم مَن يكْسِر الميمَ فيقولُ: أعطيتكُمِ اليومَ، فيكسرِ لالتقاء

الساكنين على اللفظ الذي استُعمِل فيها، ولم تُردّ إلى أصلها.

وَمِثْلُهُ: ما رأيته مُذُ اليوم، ومُذِ اليوم، على ردّها إلى ضمّة مُنذُ، وكسرِها لالتقاء الساكنين، والكَسْرُ في أعْطَيْتُكُمِ اليومَ، كالسُّكُون في أعطيتُكُمْهُ.

هذا بابُ ما لا يجوزُ فيه الإضمارُ من حروف الجرّ

قال سيبويه: (وذلك الكاف التي في: أنت كزيدٍ، وحتى، ومُذ. وذلك أنهم اسْتَغْنَوا بقولهم: مِثْلي، وشبهي عنه فأسْقَطُوه.

واسْتَغْنَوا عن الإضمار في حتى في قولهم: دعْه حتى يوم كذا وكذا بقولهم: دَعْه حتى ذاك، وبالإضمار في إلى إذا قالوا: دعه إليه؛ لأنَّ المعنى واحدٌ، كما اسْتَغْنَوا بـــ(مثلي) و(مثله) عن (كي) و(كَهُ). واستغنوا عن الإضمار في مُذ بقولهم: مُذ ذاك؛ لأنَّ ذاك اسمٌ مبهمٌ، وإنما يذكر حين يظن أنّك قد عرفت ما يعني. إلا أنَّ الشُّعراء إذا اضْطُروا أضْمروا في الكاف، فيُجْرُونَها على القياس.

قال العَجَّاج:

وأمَّ أوعالٍ كَها أو أقْرَبَا[1]

وقال العجاج أيضًا:

فَلا تَرى بَعْلا وَلا حَــلائلا كَهُ ولا كَهُنَّ إلا حَاظِلا[2]

شبهوه بقولهم: له ولهن.

ولو اضطُر شاعر وأضاف إلى نفسه قال: كِي، بكَسْرِ الكاف، وكَيْ بفتح الكاف خطأ؛ من قِبَل أنه ليس من حرف يُفْتَحُ ما قبل ياء الإضافة).

قال أبو سعيد: منعُ هذه الحروف من الإضافة إلى مَكْنيٍّ فيما ذكره سيبويه سماعٌ من العرب؛ لأنه ذكر أنهم استَغْنَوْا بقولهم: مثلي، وشِبْهِي، عن إضافة الكاف، واستغنوا بقولهم: حتى ذاك، ومُذ ذاك، وإنما يُريد أنّ العرب استغنوا بشيء عن شيء، وليس لأحد أن يُجيزَ ما استغنت العرب عن الكلام به ببدلٍ جعلوه مكانَهُ، فيكونُ خارجًا عن كلامها.

وعَلَّلَ أبو إسحاق الزَّجّاج ذلك فقال: لم يجز الإضمار في حتى لأنه يقع ما بعدها

(١) البيت في ديوانه ٧٤، الخزانة ١٠/ ١٩٥، ١٩٦؛ ابن يعيش ٨/ ١٦؛ الكتاب ٢/ ٣٨٤.

(٢) البيت في ديوانه، الخزانة ١٠/ ١٩٥، ١٩٦؛ الكتاب ٢/ ٣٨٤.

على ضُروبٍ كثيرة، ومذ يقع ما بعدها على غير ضربٍ ومُنذُ صارت في الأيام حسبُ.

قال أبو سعيد: وأنا أقول إنا رأينا أسماء تضاف إلى الظاهر ولا يجوز إضافتها إلى المكني كقولنا: ذو مالٍ، وذو المال ولا يجوز: ذُوهُ.

وتقول: والله، وتالله في القسم ولا يجوز: وَهُ، ولا وَكَ، ولا تَهُ، ولا تَكَ؛ لأنهم استغنوا بإضافة الباء إلى المكْنيّ في قولهم: بك لأعبُدنّك أن يقولوا: وكَ، أو تكَ.

وكان أبو العباس المَبرد يُجيزُ إضافة ما منَع سيبويه إضافته في هذا الباب ولا يَمتَنعُ منها، ويقول: "إذا كان ما بعد حتى رفعا: حتى هو، وإذا كان نصبًا: حتى إياه، وإذا كان جرّا: حتاه، وحتاك، وفي مذ إذا كان ما بعدها رفعًا: مذ هو، وإذا كان جرّا: مُذه".والصحيح ما قاله سيبويه؛ لموافقته كلام العرب.

وأمّا قول العجّاج:

وأمَّ أوعالٍ كَهَا أو أقْرَبَا[١]

فأمَّ أوعالٍ: هضبةُ قد ذَكَرَ قبلها مكانًا آخر مؤنثً، وشَبَّهَ أمَّ أوعالٍ بها، فقال: وهو يصف حمارًا هرب بأُتُنِه من صائدٍ رماها:

أَجْمعْن منه سَنَنًا وهـــربا نَحْيَ الذبابات شمالا كثَبَا
وأمَّ أوعالٍ كَهَا أو أقربا ذات اليمين غير ما أنْ يَنْكَبَا[٢]

منه: من الصائد، نحي الحمار الذبابت: وهي في موضع صار هو وأتنه منها ناحيةً، وأمَّ أوعالٍ: مثل الذبابات في تصييرها إياها ناحيةً، وأمَّ أوعالٍ: عطف على الذبابات تقديره: تجئ الذبابات شمالا وأم أوعال ذات اليمين كالذبابات أو أقرب منها، كأنه قال: جعل أمّ أوعال كالذباب أو أقرب منها.

وأمّا قوله: ولا ترى بعلا ولا حلائلا كَهْ، ويقف الهاء ساكنة، ولا كهن: كحمار ذكره وأتنٍ، والحاظل: مثل العاظل: وهو المانع من التّزويج، والحمارُ يمنع حمارًا آخر من قُربِ شيءٍ من أتنِه، وقد ذكرنا كسْرَ الكافِ إذا أضيفَ إلى المتكلم لدُخولِ الياءِ على حرفٍ متحرك.

---

(١) البيت سبق تخريجه.

(٢) البيت منسوب لديوان العجاج ٧٤، الكتاب ٢/ ٣٨٤.

هذا بابُ ما يكون فيه أنتَ وأنَا ونحنُ وهو وهي وأنتم وأنتن وهما وأنتما وصَفًا

قال سيبويه: (اعلم أنّ هذه الحروف كلها تكون وصفًا للمجرور المضمر والمرفوع والمنصوب المضْمَرين، وذلك قولك: مررتُ بك أنت، ورأيتني أنا، وانطلقتَ أنت، وليس وصفًا بمنـــزلة الطويل إذا قلت: مررتُ بزيد الطويلِ، ولكنه بمنـــزلة نفسه إذا قلت: مررت به نْفسه، وأتاني هو نَفْسَه، ورأيتُه نَفْسَه، وإنما تريدُ إذا قلت: مررتُ به هو مررت به نَفسه، ولَست تريد أنْ تُحلِّيَهُ بصفة ولا قرابة كأخيك، ولكن النحويين صار هذا عندهم صَفةً؛ لأنَّ حالَهُ كحالِ الموصوفِ، كما أنَّ حالَ الطويلِ وأخيكَ في الصفة بمنـــزلة الموصوف.

واعلم أنّ هذه الحروف لا تكونُ وصفًا لمُظْهَرٍ، كراهيةَ أنْ يصِفُوا المظهرَ بالمضمرِ، كما كَرِهُوا أنْ يكونَ أجمعون ونفسُه معطوفًا على النكرة في قولهم: مررتُ برجلٍ نفسِه، ومررتُ أجمعين.

فإن أردت أن تجعلَ مضمرًا بدل مِن مضمرٍ قلت: رأيتُكَ إيّاكَ، ورأيتُه إيّاه، فإن أردت أنْ تُبْدِلَ مِن مرفوعٍ قلت: فعلْتَ أنتَ، وفعلَ هُو، فأنت وهو وأخواتُهما نظائرُ إيّاه في النصب.

واعلم أن هذا المضمرَ يجوزُ أنْ يكون بدلا من المظهرِ، وليس بمنـــزلته في أنْ يكونَ وصفًا له؛ لأنَّ الوصفَ تابعٌ للاسم، وأمّا البدلُ فمنفرد، كأنك قلت: زيدًا رأيتُ، أو رأيتُ زيدًا، ثم قالوا: إياه رأيت. وكذلك أنت وأخواتُها في الرفع.

واعلم أنه قبيحٌ أنْ تقولَ: مررتُ به وبزيدٍ هما، كما قَبُحَ أنْ تصفَ المضْمَرَ والمظهرَ بما لا يكونُ إلا وصفًا للْمُظهرِ.

ألا تَرى أنه قبيحٌ أن تقولَ: مررتُ بزيدٍ وبه الظريفين).

قال أبو سعيد: أصلُ المضْمرِ أنْ يكونَ على صيغة واحدةٍ في الرفع والنصبِ والجر، كما كانت الأسماءُ الظاهرةُ على صيغةٍ واحدة، والإعرابُ في آخِرها يُبيِّنُ مواقعَها، وكما كانت الأسماءُ المُبْهَمَةُ المبنيةُ على صيغة واحدة والدِّلالةُ على إعرابها أفعالُها ومواضِعُها، نحْو: جاءني هذا، ورأيت هذا، ومَرَرْتُ بهذا، ولكنهم فصَلُوا في المُضْمَرِ في بعض المواضِع بين صيغة المرفوع منها والمنصوبِ والمخفوضِ في نحو: ضربتَ زيدًا، وضَربكَ زيدٌ، وضربتُ زيدًا، وضربني زيدٌ، ومرّ بي زيدٌ، فاسمُ المتكلِّمِ والمخاطبِ يتغيرُ في الرفعِ

والنصبِ والجر، وهذا زيادةُ بيان قد أحسنوا فيه.

وقد سَوَّوْا المرفُوعَ والمنصُوبَ والمجرورَ في بعضِ المواضِع، وذلك قولُك: قمنا وذهبنا، النون والألف في موضع رفع. وأكْرَمَنا زيدٌ وأعطانا، النونُ والألفُ في موضع نصْبٍ. ونــزل علينا زيدٌ، ورَغِبَ فينا، النونُ والألفُ في موضِع جرٍّ. وقد كُنَّا ذكرْنا أنَّ الضميرَ المنْفَصِلَ في الأصْلِ للمرفُوع؛ لأنَّ أوّلَ أحْوالِه الابتداءُ، وعامِلُ المبتَدَإ ليس بلفظ، فإذا أضْمِرَ لم يَكُنْ بُدٌّ من أن يَكُونَ ضميرُهُ منفصلا، والمنصوبُ والمجرورُ لا بُدَّ لَهُما من لفظ يَعْمَلُ فيهما، فإذا أُضْمِرا اتَّصَلا بذلك اللفظ، فصارَ المرفوعُ مُختصًا بالانْفصَالِ، فإذا وصَفْنَا المضْمَرَ المنْصُوبَ والمجرورَ -ووصْفُهما هو تأكيدُهما لئَلا يذهبَ الوهْمُ إلى غيرهما، كما يؤكّدَانِ النَّفْسَ والعينَ إذا قلت: رأيتُه نَفْسَه، ورأيتُه عينَه، ورأيتُه بِعيْنِه، ومررْتُ به نفْسِه، وعيْنِه؛ فبعينه لتحقيق الفِعْلِ للشَّيْءِ بعينه دون من يقومُ مقامَهُ ومن يشبهه- احْتَجْنَا إلى ضميرٍ منفصلٍ، ولا منفصلَ إلا ضميرُ المرْفُوع، فاستعملناه في المنصوبِ والمجرورِ والمرفوعِ، كما اشْتَرَكْنَ جميعًا في (نا)، وكما ذكَرْنَا من إيجابِ القياسِ اشْتراكَها كُلاَّه في لفْظٍ واحدٍ، وليست هذه الصفةُ كَصِفَةِ زيدٍ؛ لأن صفةَ زيدٍ ونحوه تحليةٌ له لتُبينَه من زيد آخرَ، وهذا قد عُرِفَ بالضَّمير، وإنَّما يؤكَّدُ لئلا يُتوهَّمُ أنَّ الفعلَ الواقعَ إنما وقَعَ مِن بعضِ أسْبابِه، كما يقولُ القائلُ: ضربَ الأميرُ زيدًا، والذي تَولى الضَّرْبَ غيرُه، فإذا قلتَ: ضَرَبَ الأميرُ نَفْسُه زيْدًا، فقد تولى الضَّربَ بنفسِه، وكذلك: مررتُ بِكَ، يجوزُ أن يكونَ: مررتَ بمن يَخْلُفُه، أو مَن يُشْبِهُه في أمرٍ من الأمُورِ، فإذا قلْتَ: مَرَرْتُ بِكَ أنت، بيّنْتَ أنَّه الممْرُورُ به، وسَمَّاهُ النَّحويون: وصْفًا، وإنْ خَالَفَ وصفَ زيدٍ؛ لأنه يَجْرِي على زيدٍ في تعْرِيفه ورَفْعه وجَرِّه وبَيانِ الأول به على الوجه الذي قُصِد بَيانُه به.

وقولُ سيبويه: (**واعلم أن هذه الحروفَ لا تكونُ وصْفًا لِمُظْهَرٍ كراهيةَ أنْ يصفُوا المُظْهَرَ بالمضْمَرِ**) إنْ اعترض عليه معترضٌ فقال: وما نكْرهُ من هذا؟ ومن كلامِهِمْ وصْفُ المضْمَرِ بالمظْهَرِ في قولِك: قُمتُم أجمعُون، ومررتُ بكم كُلِّكُمْ، ورأيتُه نَفْسَه، فما بينَ المُظْهَرِ والمضْمَرِ تَبَايُنٌ يوجبُ أن لا يُؤكَّدَ أحَدُهُمَا بالآخر.

فالجوابُ عن ذلك أنَّ المُضْمَرَ لا يُوصَفُ بما يُعرِّفُهُ، وإنَّما يُوصَفُ بما يؤكِّدُ عُمُومَه، أو يؤكِّدُ عَيْنَه ونَفْسه، نحو: مَرَرْتُ بكم كُلِّكُم، ومَرَرْتُ بكُمْ أجْمَعِين، ومرَرْتُ بك نفْسِك، والظَّاهرُ يُشَارِكُ المُضْمَرَ في التوكيدِ بالعُمُومِ وبالنَّفْسِ كقولك: مَرَرْتُ بالقوم أجمعين، ومرَرْتُ بالقومِ كُلِّهم، ومرَرْتُ بزيدٍ نَفْسِه، ويختصُّ الظاهرُ بالصفةِ التي هي تحليةٌ عند الْتِبَاسِهِ بظاهرٍ آخَرَ مثلِه نحو: مَرَرْتُ بزيدٍ البزّازِ، والطويلِ وما أشْبَهَهُ.

وقد جرى التوكيدُ والاختصاصُ بالنفسِ مَجْرى صِفَاتِي التَّحْلية في اشْتراك الصفةِ والموصُوفِ في الإعرابِ والتَّعريفِ، وفي شرطِ الصفاتِ أن لا تكونَ الصِّفَةُ أعْرَفَ من الموْصُوفِ، فَلَما كان المضْمَرُ أعْرَفَ من الظاهرِ لمْ يُجْعلْ توكيدًا للظّاهرِ؛ لأن التوكيدَ كالصِّفَةِ.

ومما يمنعُ من توكيدِ الظاهرِ المُضْمَرِ أنّا لو فَعْلنَا ذلك لمْ يكنْ توكيدُه إلا بالمُضْمَر الغائبِ، وسَقَط منهُ ضميرُ المتَكلِّم والمخَاطَب؛ لأنّا إذا قُلْنَا: لَقيتُ زيدًا، أو مَرَرْتُ بزيد، أو جاءني زيدٌ، فأكّدْناهُ، لم يَكُنْ في شيء من ذلك إلا أن تَقُولَ هو، فيَسْقُطُ المتكلِّمُ والمخاطبُ، وهُمَا الأكثرُ والأصْلُ في الضَّميرِ، واسْتِعْمالُ ما يُوجِبُ إسْقَاطَ أصْلِه وأكْثرِهُ مُطَّرَحٌ متروكٌ.

وأما البدلُ فإنه يجوزُ أنْ تُبْدِلَ المُضْمَرَ من المُضْمرِ، والْمُضْمَرَ من المظْهَرِ، والظاهرَ من المضْمرِ.

فأمّا المنصوبُ فقولُك: رأيتُك إياكَ، تجْعَلُ إيَّاكَ بَدلا من الكَاف، كأنكَ قُلْتَ: إيَّاكَ رأيتُ، ولمْ تَذْكُر الكَافَ، وقَدَّرْناهُ، بتقديم إياك، أوْ مَا رَأيتُ إلا إياكَ.

وأما المرفوعُ فإنكَ تقولُك قُمت أنت، والمجرورُ: مررتُ بك بك، وتُعِيدُ حرف الجرِّ لأنَّ الكافَ لا تنفردُ، وإنْ أبْدَلْتَ مُضْمَرًا من ظاهرٍ قلت في المجرور: مررت بزيدٍ به بإعادة حرف الجر.

والفَرقُ بين جوازِ بدلِ المكْنيّ مِن المضْمرِ ومِن الظَّاهرِ وبُطْلان التوكيدِ والصفةِ بالمكْنِيِّ من الظاهرِ أنَّ الصِّفَةَ تطلبُ المشَاكَلَةَ بينَها وبين الموصوفِ في التعريفِ أو التنكير، والبدلُ ليس يَطْلُبُ ذلك إذْ جَازَ بَدلُ النكرةِ من المعْرِفَةِ، والمعْرِفةِ من النَّكِرَة، وقد ذكرتُ في غيرِ هذا الباب أنَّ النكرةَ لا تُؤكَّدُ بما أغْنَى عن إعادَتِه، وباقي كَلامِهِ مَفْهُوم.

هذا بابُ من البدَلِ أيضًا

قال سيبويه: (وذلك قولُك: رأيتُه إيّاهُ نفْسَه، وضَربتُه إياه قائمًا.

وليس هذا بمنـــزلة قولِك: أظنُّه هو خيرًا مِنْكَ، من قِبَل أنَّ هذا مَوضِعُ فصْلٍ، والمُضْمَرُ والمظْهَرُ في الفَصْلِ سَوَاءٌ. ألا ترى أنّكَ تقولُ: رأيتُ زيْدًا هو خيرًا مِنْك،

وقال تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾[(١)]. وإنما يكون الفصلُ في الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء.

فأمّا ضربتُ وقتلتُ ونحوُهما فإن الأسْماءَ بعْدها بمنزلةِ المَبْنيِّ على المُبتَدإ، وإنّما كان يذكُرُ قائمًا بعدما يسْتغْني الكلامُ ويكْتفي. وينتصبُ على أنّهُ حالٌ، فصارَ هذا كقولك: رأيتُه إيّاهُ يومَ الجمعَة.

وأمّا نفسه حينَ قلْتَ: رأيتُه إيّاهُ نفسَه، فوَصْفٌ بمنزلة هو، وإياه بَدَلٌ، وإنما ذكرتَهُما توكيدًا، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[(٢)]، إلا أنّ إيَّاه بَدلٌ والنفْسُ وصْفٌ، كأنك قلتَ: رأيتُ الرجُلَ زيْدًا نفْسَهُ. وزيدٌ بدلٌ ونفسُه على الاسم. وإنّما ذكرتَ هذا للتمثيل. وإنما كان الفصلُ في أظنُّ ونحوه لأنّه موضعٌ يلْزمُه فيه الخبرُ، وهو ألزمُ له من التوكيد؛ لأنه لا يَجدُ منْه بُدًّا. وإنما فَصَل لمَا لا بُدَّ لَهُ منه، ونفسُه يُجزئ من إيًّا، كما تُجْزئ منه الصفةُ؛ لأنّك جئتَ بها توكيدًا وتوضيحًا، فصارتْ كالصّفة.

ويدلُّكَ على بُعْده أنك لا تقولُ: إنكَ أنْتَ إياكَ خيرٌ منه. فإن قلتَ: أظنهُ هو خيرًا منْه، جازَ أن تَقُولَ: إياهُ؛ لأن هذا ليس موضعَ فصْلٍ، واسْتغْنى الكلامُ به، فصارَ كقولك: ضربْتُه. وكان الخليلُ يقولُ: هي عربيّةٌ: إنكَ أنتَ إياكَ خيرٌ منه: فإذا قلت: إنكَ فيها إياكَ، فهُو مثلُ أظنُّه خيرًا منه، يجُوز أن تقولَ: إياكَ.

ونظيرُ إيَّا في الرفعِ: أنتَ وأخواتُها.

واعلَمْ أنها في الفعل أقْوَى منها في أن تُغْني إيا في البدل وغيره، ويَدُلُّك على أن الفصْلَ كالصفة أنهُ لا يستقيمُ أنْ تقولَ: أظنُّهُ هو إياهُ خيرًا منْكَ، إذا كان أحَدُهما لم يَكُنِ الآخرَ، ولا يجوزُ: أظنُّه هوَ هُوَ أخاك، إذا جَعَلْتَ إحْداهما صِفَةً والأخْرى فصلا؛ لأنّ كلّ واحدة منهما تجزئ من أختها).

قال أبو سعيد: بدأ سيبويه في هذا الباب بالفعل الذي لا يجُوزُ فيه الفصلُ، ويجُوزُ فيه التوكيدُ والبدلُ، وهو كُلُّ فعلٍ لم يتعلقْ باسْمين أحَدُهُما هُوَ الآخَرُ، فإذا تعلّقَ الفعلُ بمفعولٍ واحدٍ أو تعلّقَ بمفعُولين أحدُهما غيرُ الآخر لم يكُنْ فيه فصلٌ.

---

(١) سورة سبأ، من الآية: ٦.

(٢) سورة الحجر، الآية: ٣٠، وسورة ص، الآية: ٧٣.

فالمتعلقُ بالمفعولِ الواحِدِ قولُك: (من رؤية العَين)، وضَربتُه، وأكْرمتُه.

والمتعلقُ بالمَفْعولَين وأحَدُهُما غيرُ الآخر: أعْطَيْتُ زيدًا دِرْهمًا، وألْبَسْتُ أخاكَ ثوبًا.

وأما ما يقعُ الفصلُ فهو ما كانَ مِن الفعلِ متعلقًا باسْمين أحدهما هو الآخر، والثاني منهما خَبَرُ الاسمِ الأوّلِ، ويَدْخُلُ الفصْلُ بعد الاسْمِ الأولِ ليؤذِنَ أنَّ الاسْمَ قد تَمَّ وبَقِيَ الخبرُ حَسْبُ، وقد ضَمَّنَ سيبويه أحكامَهُ ومسائلَهُ البابَ الذي يلي هذا.

والذي يُسَمَّى فَصْلا هو ضميرُ الاسْمِ الأوّلِ، يَفْصِلُ به بينَ الاسْمِ الأولِ والثاني، ولفظُهُ كلَفْظِ التّوكيدِ الذي هو ضَميرُ الاسْمِ الأولِ، غيرَ أنَّ التوكيد لا يَدخُلُ إلا على مُضْمَرٍ في كلِّ فِعْلٍ، والفَصْلُ يدخلُ بين الظاهِرينَ وبينَ المضْمَرين.

وقولُه: رأيتُ زيدًا هُوَ خَيرًا منْك، وقَول الله عز وجَلّ: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنــزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾[1] جميعًا من رؤية القلب، و(هو) فيهما فَصْلٌ، وفصَلَ بين دخول إيَّاه بينَ ضَرَبْتُه قائمًا، وبين دخولِ (هو) بين رأيتُ زَيدًا هو خيرًا منْك، فجَعلَ الهاء في ضربتُه بمنــزلةِ خبرِ المُبْتَدإ في اسْتغناءِ الكلام واكْتِفائِه به، وجعلَ قائمًا حَالا بعدَ أن استغنى الكَلامُ، فلمَّا بَطلَ الفصْلُ في ضَرَبْتُه قائمًا، جعلَ إياهُ بدلا من الهاءِ، فقال: ضربتُه إيَّاهُ، وهو الذي لِلتَّوكِيدِ، وهو الذي لِلفَصْلِ، جَميعه يُرادُ به التوكيدُ، ولا يجتمعن. ونفسه أيضًا للتوكيد، وفيها معنى التوكيد بالضمير، غير أنه يجُوزُ أن يُجْمَعَ بين نَفْسِه وبين الضميرِ لأنَّهما مختلفان: أحدهما مضمرٌ، والآخر ظاهرٌ، فيقالُ رأيته إياهُ نفسَه، فإياهُ بَدلٌ، ونفسُه وصْفٌ، وذكَرَهُما توكيدًا، كما قالَ عز وجلّ: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[2] ولهذا قُدِّمَ توكيدُ الضّميرِ قَبْلَ النفسِ في المَرْفُوعِ.

ومَعنى قول سيبويه: (**ونفسُه تُجزئُ من (إيًّا) كَمَا تجزئُ منْه الصِّفةُ**) يريدُ أنَّا إذا قُلْنا: رأيتُك نَفْسك، أو رأيتُه نفسَه، أجزأت نَفْسُك عن إيَّاكَ، ويكونُ معنى : رأيتُك نَفْسَك، كمعنى رأيتُك إياك، كما أنَّ أنتَ إذا قُلْتَ: رأيتُك أنْتَ، أجزأتْ أنت عن أنْ تَقُولَ: رأيتُك إيَّاك؛ لأنَّهما جَميعًا للتوكيد، غير أن النَّفْسَ يجوز أن يُؤتى بها مع الضمير الذي لِلتّوكيدِ فيكونُ تَوكيدَان، ولا يجوزُ أن يؤتَى بضميرين مُتوالِيَيْنِ للتّوكيد؛ لا تقول: رأيتُك أنتَ إياك، وقد تَقَدَّم ذكر ذلك.ومعنى قول سيبويه: (**ويَدُلُّك على بُعْدِه أنَّكَ لا**

(١) سورة سبأ، الآية: ٦.

(٢) سورة الحجر، الآية: ٣٠.

تقولُ: إنّك أنتَ إياكَ خيرٌ منه) يريد على بُعْدِ الجمْع بين الصِّفَة والبَدَل الذي هو: إيَّاك؛ لأنّكَ لا تقولُهُ في: إنكَ أنتَ إياكَ خيرٌ منه. وقد أجازَهُ الخليل لمَّا اخْتَلَفَ اللفظانِ، أوْ لَمَّا اخْتَلَفَ مَذْهبُ التوكيدِ في الصِّفَة والبدلِ.

وقولُه: (فإن قلتَ: أظنُّه هو خيرًا منْه، جازَ أنْ تقولَ إياهُ؛ لأنَّ هذا ليس موضعَ فصلٍ، واستغنى الكلام) فإن أصحابنا قد فسَّروا أن مذهبَ سيبويه: أظنهُ هو خيرًا منه إياه جائز، وأظنُّه هو إيَّاهُ خيرًا منه لا يجوز. وإنما لم يجوِّزوا الضميرين المجْتمعَين على مذهبِ سيبويه؛ لأنهما جَميعًا في موضعٍ واحدٍ، فسبيلُهما سبيلُ اللامِ وإنّ في التوكيد؛ لا يجتَمِعان، فإذا فُصِلَ بينهم جاز، وإذا قُلتَ: كُنْتَ أنتَ خيرًا من زيد، أو ظننتُ أنا أشدَّ من زيدٍ، فإنَّ أنتَ تكونُ بدلا من التاءِ، وتكونُ فصلا، وتكونُ صفةً. وأيُّ شيءٍ عُنيَ به أغْنَى عن الباقي، ولا يجُوزُ اجتماعُها جميعًا، لا اجتماعُ اثنين منها. فإن قُلْتَ: كنتَ أنتَ خيرًا من زيدٍ أنتَ، فجَعلتَ أنتَ الأوّلَ فصلا، وأنت الأخير بدلا فهو عِندي جائزٌ، ومَحَلُّه مَحَلُّ إياهُ المتأخِّر عن مَوْضِعِ الفَصلِ، واسْتواءُ اللَّفْظين لا يَقْدحُ في جوازِه، وفيما ذَكَرهُ أبو بكْر مُبْرمان في تفسيره عن نفسه أو بعضٍ من حملَ عَنْه أنَّهُ لا يجوزُ نحو ذلك لاتِّفَاقِ اللفْظَين، فالقَوْلُ الصَّحيحُ ما بدأتُ به. وباقي الباب مفهومٌ.

هذا بابُ ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا

قال سيبويه: (اعلمْ أنهُنَّ لا يَكُنَّ فصْلا إلا في الفعل، ولا يكُنَّ كذلك إلا في كل فعلٍ الاسْمُ بعدَه بمنـــزلته في حال الابتداء، واحتياجُه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء. فجازَ هذا في هذه الأفعال التي الأسماءُ بعدها بمنـــزلتها في الابتداء، إعلامًا بأنهُ قد فصَلَ الاسْمَ، وأنه فيما ينْتَظِرُ المُحدِّثُ ويتوقَّعُه منه، مما لا بُدَّ له من أن يذكُرَه للمحدَّث؛ لأنك إذا ابتدأتَ اسمًا فإنما تَبْتَدئه لمَا بعْده، فإذا ابتدأتَ فقدْ وجَبَ عليك مَذكُورُ بعد المبتدإ لا بُدَّ منْه، وإلا فَسَدَ الكلامُ ولمْ يَسُغْ لكَ. فكأنهُ ذكَر هُوَ ليسْتَدلَّ المُحدَّثُ أنَّ ما بعدَ الاسمِ يُخرِجُهُ مما وجَبَ عليه، وأنّ ما بعدَ الاسْمِ ليس منْه، هذا تفسير الخليل.

وإذا صارتْ هذه الحروفُ فصْلا وهذا مَوْضِعُ فصْلها في كلام العرب، فأجْره كما أجْرَوْهُ. فمن تلْك الأفعال: حَسِبْتُ وخِلْتُ وظَنَنْتُ، ورأيتُ إذا لَمْ تُرِدْ به رؤيةَ العين؛ ووجَدتُ إذا لم تُردْ به وُجْدَانَ الضَالَّة، وأرَى، وجعلتُ إذا لم تُرِدْ أن تجعلَها بمنـــزلة عَملْتُ، ولكن تجعلها بمنـــزلة صَيَّرتُه خيرًا منك، وكان وليس وأصبح

وأمسى.

ويدُلُّك على أن أصْبح وأمْسَى كذلك، أنك تقولُ: أصْبَح أبَاكَ، وأمْسَى أخَاكَ، فلو كانَتَا بمنـــزلة جَاء وركِب لقبُحَ أن تقولَ: أصْبحَ العاقلَ وأمْسَى الظريفَ، كما يقْبُحُ ذلك في: جَاء وركب ونحوهما. فإنما يَدُلُّك على أنهما بمنـــزلةِ ظننتُ أنه يُذكرُ بعدَ الاسمِ فيهما ما يُذكَرُ في الابتداء.

واعْلَمْ أن مَا كانَ فصْلا لا يُغَيِّر ما بعدَه عن حاله قبل أن يُذكَر، وذَلك قولُك: حَسبتُ زيدًا هُو خيرًا منك، وكان عبدُ الله هُوَ الظريفَ، وقال عز وجل: ﴿وَيَرَى الَّذينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنــزلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾(١).

وقد زعم ناسٌ أن (هو) هاهنا صِفةٌ، وليس مِنْ عربيٍّ يجعلُها صفَةً لمُظْهَر. ولو كَان كذلك لجازَ: مَررْتُ بعَبْد الله هو نفسه، فـــ(هو) هاهنا مستكْرَهةٌ لا يَتكَلَّم بها العربُ؛ لأنهُ ليس من مَواضعها عندَهم. ويدخل عليهم: إنْ كانَ زيدٌ لَهُوَ الظريفَ، وإنْ كُنَّا لنَحنُ الصَّالحين؛ فالعربُ تنصبُ هذا والنحويون أجمعُون، ولا تكُونُ هوَ ونحنُ صِفَةً وفيهما اللامُ.

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِه هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾(٢)، كأنه قال: ولا يَحْسَبَنَّ الذينَ يبْخلُونَ البُخْلَ خيرًا لهم. ولمْ يذْكُرِ البُخْلَ اجْتزاء بِعِلْمِ المخاطبِ بأنَّه البخلُ، لذِكْرِه يبخلون.

ومِثلُ ذلك قولُ العربِ: (من كَذَبَ كان شرّا له)، لا يَقولُ: كان الكَذبُ شرّا لَهُ، استْغناءً بأنَّ المخاطبَ قَدْ عَلمَ أنَّهُ الكَذبُ لقَوْله: كَذبَ في أوّل حَديثه؛ فصارتْ هُو وأخواتُها بمنـــزلَةِ (مَا) إذا كانت لغوًا، في أنها لا تُغَيِّرُ ما بعْدَهَا عن حَالِه قبل أنْ تُذكَر.

واعلَمْ أنها تكونُ في إنّ وأخَواتِها فَصْلا وفي الابتداءِ، ولكنَّ ما بعدها مرفُوعٌ؛ لأنه مَرفُوعٌ قَبْلَ أن تَذكُرَ الفَصْلَ.

واعلَمْ أنَّ هو لا يحسُنُ أنْ تكونَ فصْلا حتى يكونَ ما بعدَها معرفةً أوْ مَا أشْبَه المعرفةَ، مما طالَ ولمْ تَدْخُلْه الألفُ واللامُ، فضارعَ زيدًا وعمْرًا، نحو: خيرٌ منك،

---

(١) سورة سبأ، الآية: ٦.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٨٠.

وأفضلُ منك، وشرٌّ منك، كما أنها لا تكُونُ في الفصْلِ إلا وقبلَها معرفةٌ، كذلك لا يكونُ ما بعدها إلا معرفةً أو مَا ضَارعَها. فلو قُلْتَ: كان زيدٌ هو منطلقًا، كان قبيحًا حتى تذكُرَ الأسْماءَ التي ذكرتُ لك مِن المعروفة أوْ مَا ضَارَعَها من النكرة ولم تَدخُلْهُ الألفُ واللام.

وأما قولُه: ﴿إنْ تَرني أنَا أقَلَّ مِنْك مَالا وولدًا﴾ [الكهف: ٣٩] فقد تكونُ أنا فصْلا وصفةً، وكذلك: ﴿تَجِدُوه عندَ الله هُوَ خيرًا وأعظمَ أجرًا﴾ [المزمل: ٢٠].

وقد جَعلَ نَاسٌ كثيرٌ من العربِ هو وأخواتها في هذا البابِ بمنـــزلةِ اسْمِ مبتدأ وما بَعْدَهُ مَبْنيًا عليه، كأنَّكَ قلت: ظننتُ زيدًا أبوه خيرٌ منه، فمن ذلك أنهُ بلغنا أنّ رؤبة كان يقُولُ: أظنُّ زيدًا هو خيرٌ منْكَ، وحدَّثنا عيسى أنَّ ناسًا كثيرًا من العَربِ يقولُون: وما ظلمناهُم ولكنْ كانُوا هُمُ الظَّالِمون.

وقال قيس بن ذَرِيحٍ:

تُبكِّي على لُبْنَى وَأنْت تركْتَها وكُنْتَ عَلَيَها بالمَلا أنْتَ أقدرُ(١)

وكان أبو عَمْرو يقول: إنْ كان هذا لَهُو العَاقِلُ.

وأمَّا قولُهم: (كلُّ مولودٍ يُولَد على الفِطْرةِ، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه)، ففيه ثلاثةُ أوْجُه: فالرفعُ وجْهان والنصبُ وجهٌ واحد.

فأحدُ وجْهَي الرفْعِ: أنْ يكونَ المولُودُ مضمرًا في يكونَ، والأبوانِ مبتدآن، وما بعدَهُما مبْني عليهما، كأنهُ قال: حتى يكونَ الْموْلُودُ أبَوَاهُ اللذان يُهَوِّدانِه. ومِثْلُ ذلك قولُ رجلٍ من بني عبس:

إذَا مَا المَـــرءُ كانَ أبُـــوه عَبْسٌ فحَسْبُكَ مَا تُرِيدُ إلى الكَـــلامِ(٢)

والوجهُ الآخر: أن تُعْملَ يَكُونَ في الأبوين، ويكونُ هُمَا مبتدأ. والنصْبُ على أنْ تجعلَ هُما فصْلا.

وإذا قلتَ: كان زيدٌ أنتَ خيرٌ منه، أو كُنْتَ يومئذ أنا خيرٌ منك، فليس إلا الرْفعُ؛ لأنك إنّما تَفْصِلُ بالذي تَعْنِي به الأولَ إذَا كان ما بعدَ الفَصْلِ هوَ الأولَ وكان

(١) البيت في ديوانه ٤٦، ابن يعيش ٣/ ١١٢؛ الكتاب ٢/ ٣٩٣؛ لسان العرب وتاج العروس (ملو)؛ المقتضب ٤/ ١٠٥.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ٢/ ٣٩٤؛ اللسان (نصر).

خبَره، ولا يكون الفصلُ بِمَا تعني به غيرَ الأولِ. ألا ترى أنكَ لو أخْرجْتَ أنت لاسْتحالَ الكلامُ وتغيَّرَ المعنى، ولو أخرجت هُوَ من قولِكَ: كانَ زيدٌ هو خيرًا منك لم يَفْسُد المعنى.

وأما هذَا عبد الله هو خيرٌ منك، وما شأنُ عبد الله هو خيرٌ منك. فَلا يكونَ هو وأخواته فصْلا فيهما؛ لأن ما بعْد الاسْمِ هاهنا ليسَ بمنــزلةِ ما يُبْنَى على المبتدإ، وإنما يُنْصَبُ على أنه حالٌ كما انْتَصبَ قائمٌ في قولك: انظر إليه قائمًا. ألا ترى أنك لا تقولُ هذَا زيدٌ القائمَ، وما شَأنُك الظريفَ. أفلا ترى أن هذا بمنــزلةِ راكبٍ في قولك: مَرَّ راكبًا.

فليس هذا بالموضــعِ الذي يَحسُنُ فيه أنْ يَكونَ هو وأخواتها فصلا؛ لأن ما بعدَ الأسْماءِ هنا لا يُفْسِدُ تَركُهُ الكلامَ، فيكونُ دليلا على أنه فيما تُكلِّمه به، وإنما يكونُ فصلا في هذه الحالَ".

قال أبو سعيد: أصلُ دخولِ الفصْل إيذانٌ للمخاطبِ المحدَّث بأنَّ الاسمَ قديمٌ ولم يبقَ منه نَعْتٌ ولا بَدلٌ ولا شيءٌ من تمامه، وأن الذي بَقِي من الكلامِ هو ما يلزمُ المتكلمَ أنْ يأتي به وهو الخبر، وهو الذي نحاه سيبويه، ومما زاد فيه بعضُ أصحابه أنَّ الفصلَ إنَّما أُتي به لِيُؤْذنَ أنَّ الخبرَ معرفةٌ أو ما يقومُ مقامها، وأجْمعُ من هذين في التعليل أنْ يُقالَ: أُتِي بالفصلِ لِيُتبيَّن أنَّ ما بعدَه ليس بنعت للاسْمِ، فجميعُ هذا سببُ المجيء بالفصْل، وأن الذي بعده كان مما يصِحُّ أن يُنْعَتَ به الأوّلُ، وإذَا كان الأولُ معرفةً فلا يصِحُّ أن يُنْعَتَ إلا بمْعرفةٍ، فَلَزِمَ التعريفُ فيما بعدَ الفصل، وأجْرَوْا مَجرى المعرفةِ مما بعد الفصلِ بَابَ أفعل منكَ كله، وذلك أن أفضل منك وخيرًا منك لمَّا لَمْ تكن فيه إضافة، ومع عدم الإضافة فيه لا تدخل عليه الألفُ واللام، أشبه زيدًا وعَمْرًا وسائر الأسماء الأعلام التي ليست فيها إضافةٌ، ولا تدخلُ عليه ألف ولام.

وأهل الكوفة يُسَمُّون الفصل: الْعِمَاد. والفصلُ حكْمُه أنْ يفارقَ حكمَ ما كان صِفةً للأولِ أو بدلا منه، ويفارقُ أيضًا حكمَ ما كان مبتدأً وخبرًا في موضعِ خبر الأول.

فأمَّا مُفَارقَةُ الصفةِ: فإنَّ الصفةَ إذا كانت ضميرًا لم يَجُزْ أن يُوصَفَ به غيرُ الضمير؛ تقول: قمتَ أنت، ورأيتُك أنتَ، ومررتُ بك أنت، ولا تكون صفةً للظَّاهِر، لا تقولُ: قام زيدٌ هُو، ولا قامَ الزيدان هما، وليس الفصلُ كذلك لأنه يدخلُ بعد الظاهر.

ومفارقةُ البدلِ له: إذا أردت البدلَ قلت ظَنَنْتُك إيَّاك خيرًا من زيدٍ، وظَنَنْتُه إيَّاهُ

خيرًا منه، وإذا أردتَ الفصلَ قلت: ظننتُك أنتَ خيرًا من زيد، وظننتُه هو خيرًا منه، ومما يَفْصِلُ بينَ الفصْلِ وبينَ الصِّفَة والبَدَلِ أنَّ الْفَصْلَ تدخلُ عليه اللامُ ولا تدخلُ على الصِّفة والبدلِ، تقول في الفصل: إنْ كانَ زيدٌ لَهُوَ الظريفَ، وإنْ كُنَّا لنحنُ الصَّالحين، ونصْبُ الظريف والصالحينَ حَكَاهُ سيبويه عن بعضِ العربِ وعن النحويين أجمعين، ولا يجُوزُ أنْ تقولَ إنْ كُنَّا لنحنُ الصَّالحين في الصفةِ والبدلِ؛ لأنَّ اللامَ تفصِلُ بين الصفةِ والموصُوفِ والبَدَلِ والمبدلِ منْهُ.

وأمّا مُفَارقَتُه لمَا كانَ مبتدأ وخبرًا أنَّ الفصلَ لا يُغَيِّر الإعرابَ عمّا كان قبلَ دخولِه، والمبتدأُ يغيرهُ. تقولُ إذا أردتَ الفصلَ: كانَ زيدٌ هو خيرًا منكَ، وليس للفصلِ مَوْضِـــعٌ من الإعرابِ: رفعٌ ولا نصبٌ ولا جَرٌّ. ونظيرهُ من الأسماءِ التي لا موضعَ لَهَا كاف ذلكَ وذَانِكَ وأولئكَ ورويدك ونحو ذلك، والذي يجْعلُ موضِعَهُ مُعْربًا فَلا بُدَّ من أن يَكُونَ رفعًا أو نصبًا بالصِّفَةِ لِما قَبلَها أو بالبدلِ منهُ، وقد بَيَّنَا فَسَادَ ذلك.

وقول سيبويه: "**واعلَمْ أنهنَّ لا يكنَّ فصلا إلا في الفعْلِ**" ومن مذهبِهِ أنهنَّ يَكُنَّ فصلا في إنَّ وفي الابتداء، إنَّما ابتدأ بالفعلِ وخصَّهُ لأَنَّهُ لا يُتَبَيَّنُ الفصلُ إلا فيه، وإنَّ والابتداءُ لا يُتَبَيَّنُ الفصْلُ فيهما في اللفظ؛ لأنَّك إذا قلت: زيدٌ هو خيرٌ منكَ، وإنَّ زيدًا هو خيرٌ مِنْكَ؛ فخيرٌ منْكَ مرفوعٌ على كل حالٍ إن جَعلْتَ هُوَ فصلا أو جَعلْتَه مبتدأ. وإنما يُتَبَيَّنُ في كان وأخواتِها، وظننتُ وأخواتِها، الفصلُ من الابتداء؛ لأنَّ أخبارَها منْصُوبَةٌ. تقول: كان زيدٌ هو أخُوكَ إذا جعلتَ هو ابتداءً وأخوكَ خَبَرُهُ، والجُملةَ خبرَ زيد. وكذلك: ظننتُ زيدا هو أخوك، وإذَا كانَ فصْلا قُلْتَ: كَانَ زيدٌ هُوَ أخَاك، وظَنَنْتُ زيدًا هُوَ أخَاكَ.

وقولهُ: وإذَا صارتْ هذه الحروفُ فَصْلا، يريدُ أنَا وأخواتها نحو: أنا وأنت، وتَثْنِيَة ذلك وجَمعَه. كقولك: ظَنَنْتُني أنَا خيرًا منك، وعلمتك أنتَ خيرًا مني، وعلمتكما أنتما خيرًا مِنّا، وما أشبه ذلك.

وقوله: عز وجل: ﴿**ولا يَحْسَبَنَّ الذين يبخلون بما آتاهم اللهُ من فضله هو خيرًا لهم**﴾[١] يُقْرأ بالتاءِ والياءِ. فمن قرأ بالتاء فتقديره: ولا تحسَبَنَّ بُخْلَ الذينَ يبْخلُونَ بما آتاهم الله، فحذف البخلَ، وأقامَ المضَافَ إليه مُقَامَهُ، وهو الذين، كما قال: واسْألِ القَرْيَةَ ومعناهُ: أهل الْقَرية. ومن قرأ بالياء فتقديره: ولا يحسَبنَّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من

(١) سورة آل عمران، الآية ١٨٠.

فضله البخلَ هو خيرًا لهم. وفي هذه القراءةِ استشهادُ سيبويه، وهي أجودُ القراءتين في تقديرِ النحو، وذلك أنَّ الذي يقرأُ بالتَّاءِ يُضمِرُ البخلَ من قَبْلِ أنْ يُجْرَى لفظٌ يدلُ عليه، والذي يقرأُ بالياءِ يضمِرُ البخلَ بعد ما ذُكِرَ يَبْخَلُون، كما قال: من كذَب كان شرًّا له، فجعلَ في كانَ ضميرَ الكذبِ؛ لأن كذَب قد دلَّ عليه.

وأما قوله عز وجل: ﴿إِنْ تَرنِي أَنَا أَقَلَّ منك مالا وَوَلَدًا﴾[1] فإنما جاز في أنا الصِّفة والفصلِ؛ لأن النونَ والياءَ في ترني ضميرٌ، وقَدْ يُوصَفُ الضميرُ بالضميرِ ويؤكَدُ، ولو قلتَ: إنْ تر زيدًا هو أقلَّ منك مالا لم يجُزْ فيه غيرُ الفَصلِ.

وأمَّا (كُلُ مولود يولَدُ على الفطرةِ) فإنه يمكن أنْ يُجعلَ الرَّفْعُ من ثلاثةِ أوجه: الوجهان اللذان ذكرهما سيبويه، والثالث أنْ تجعلَ في تكون ضميرَ الأمرِ والشأن، فإذا أُثنِّي على قولِ من أضمرَ المولُودَ في يكون: كل مولودين يولدان على الفطرةِ حتى يكونا أَبواهُما، وفي الجميع: حتى يكونوا آباؤهم، ويُفْرَدُ؛ يكونُ على قولِ من رفعَ به أبَواه، أو جَعَلَ فيه ضميرَ الأمْرِ والشأنِ؛ لأن ضميرَ الأمر والشأن لا يثنى ولا يجمع.

وأما قولُه: هَذَا عبد الله هُوَ خيرٌ منك، فإن سيبويه وأصحابَه لا يُجيزُون فيه النَّصْبَ إذا أدْخَلْت هو؛ لأن نصبه على الحالِ لتمامِ الكلامِ قبله، من أجلِ أن (هذا) مبتدأ، وعبد الله خبره، و(خيرًا منك) حال، كما تقولُ: هذا زيدٌ قائمًا، فإذا أَدْخَلْتَ هو جعلت هو مبتدأ، وما بعده خَبَرُهُ، والجملةُ في موضع الحال، ولهذا أنكروا قراءة من قرأ: هــؤلاء بناتــي هــن أطْهَرَ لكُمْ، ولا يجيزون فيه اسْمًا معرفةً لأنه ليس بخبرٍ؛ لا يقولون: هذا زيدٌ الراكبَ والقائمَ، والذي يجيزُه يُجْرِي هذا مُجْرى كانَ، وعبدُ الله مرتفعٌ بهذا، والاعتمادُ في الإخبارِ على الاسمِ المنصوبِ، والذي يجيزه الكسائي. والفرَّاءُ لا يجيز النصب، وكذلك أبو العباس ثعلب، وكرهت إطالة الكتاب باحتجاج بعضهم على بعض، وباقي الباب مفهوم.

هذا بابٌ لا تكونُ فيه هُوَ وأخواتها فصْلا ولكنْ يَكُنَّ بمنزلةِ اسمٍ مُبتدإٍ

قال سيبويه: "وذلك: ما أظنّ أحدًا هو خيرٌ منْكَ، وما أجعلُ أحدًا هو أفضلُ منك؛ لم يجْعلُوه فصْلا وقبلَهُ نكرةٌ، كما أنه لا يكُونُ وصفًا لنكرَةٍ، وكما أنّ كُلَّهم

(١) سورة الكهف، الآية ٣٩.

وأجمعين لا يُكرّرانَ على نكرة، فاستثقلوا أنْ يجعلوها فصْلا في النكرَة كما جعَلُوها في المعْرفَة؛ لأنها معْرفةٌ، فلمْ تَصرْ فصْلا إلا لمَعْرفة، كما لم تَكُنْ وصْفًا إلا لمَعْرفَة.

وأمّا أهْلُ المدينَة فيُنزلُون هُو هاهنا منزلَتَها في المعرفة في كان ونحوه. فزعم يونُس أنّ أبا عمْرو رآهُ لحْنًا وقال: (احْتَبى ابنُ مرْوانَ في ذه في اللحن).

وكان الخليلُ يقولُ: (والله إنهُ لَعَظيمٌ جعْلُهم هُوَ فصْلا في المعْرِفَة وتَصْيرُهُم إيّاها بمنزلة ما إذا كانَتْ لَغْوًا؛ لأن هُوَ بمنزلة أبدهُ، ولكنّهم جعلوها في ذلك المَوْضِـــع لَغْوًا كما جعَلُوا مَا في بعضِ الْمَواضِـــعِ بمنزلة ليسَ، وإنّما قياسُها أنْ تكُونَ بمنزلة كأنّما وإنّما. ومما يُقوّي تَركَ ذلك في النكرة أنّه لا يَسْتَقيمُ: رَجُلٌ خَيْرٌ منك، ولا تقُولُ: أظنُّ رَجلا خيرًا منْك، حتى تَنْفي وتَجْعَلَه بمنزلة أحد، فلمّا خالفَ المعرفةَ في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء، وفي الابتداء، لم يُجْرَ في النَّفْي مُجْرى المعْرفة؛ لأنه قَبُحَ في الابتداء وفيما أجْري مَجْراهُ من الواجب؛ فهَذا ممّا يُقوّي تركَ الفصْل.

قال أبو سعيد: لم يَجُز الفَصْلُ إذا كانَ الاسمُ قبلَهُ نكرةً؛ لأنّ الفصْلَ يَجْري مَجْرى صفَة المُضْمَر، وهُوَ وأخَواتُها مَعَارِفُ، فلا يجُوزُ أنْ يَكُنَّ فصلا للنَّكرَة، كما لا يَجوزُ أنْ تكُونَ المعارفُ صِفَات للنَّكرَة.

وأمّا ما ذكَر من إنزالِ أهْلِ المَدينة هُوَ هاهنا منزلَتَها في المعرفة في كانَ ونحْوِه فإنّ هذا الكَلامَ إذا حُملَ على ظَاهرِه فهُوَ غلطٌ وسَهْوٌ؛ لأنّ أهل المدينَة لم يُحْكَ عَنْهمُ إنزالُ هو في النكرة منزلَتَها في المعْرفَة، والذي حُكي عنْهم: هَؤُلاء بَناتي هُنّ أطهَرَ لكم، وَهَؤُلاءِ بَناتي جميعًا معْرفَتَان، وأطْهرَ لَكُمُ منزلتُهُ المعرفة في باب الفَصْلِ؛ لأنّهُ منْ بَاب: هُوَ خير منك، والذي أنكَرَ سيبَويه أنْ يُجْعَلَ: ما أظنُّ أحدًا هُوَ خيرًا منْك بمنزلة: ما أظنُّ زَيْدًا هُو خيرًا منْك، فليسَ هذا مما حُكي عن أهْلِ المدينَة في شيء، وقد شهِدَ بما ذكَرْتُه ما ذكَرَهُ يونُس أنّ أبا عَمْرو رآهُ لحنًا، فدَلّ أنّ ذلك في الآيَة الّتي قرأها مَنْ قرأ بنَصبِ (أطْهَرَ لكم)، وليس في القرآنِ شيءٌ الاسْمُ فيه نَكرَة، وفيه قراءتَانِ مُختلفَتان مما يُشْبهُ الفصلَ.

والذي يُصَحّحُ به كلامُ سيبويه أن يُقال: هذا البابُ والبابُ الذي قبله بمنزلة باب واحد؛ لأنّ البابَ الذي قبله بابُ ما تكونُ فيه هُو وأخَواتُها فصْلا وهذا البابُ ما لا يَكُنَّ فيه، وبابٌ واحدٌ يُضمّنُ ما يجُوزُ وما لا يَجُوزُ في معنى واحد، وترجمتُه البابِ الثاني بالفصْلِ، وقد يَجري في كلامِ سيبويه أنْ يترجمَ بابًا يتضمّنُ أشياءً، ثم يُعيدُ ترجَمةَ البابِ في بعضِ تلك الأشياء.

وأمّا قِراءَةُ أهْلِ المدينَةِ التي ذَكَرَها فإنما حُكِي عن مُحمّد بن مَرْوان - وهُوَ بعضُ قراء أهْلِ المدينة - أنّهُ قرأ: هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أطْهرَ لكم بِنَصْبِ أطهرَ لكم، وقد رُوِي عن عِيسَى بْنِ عُمَر بأسَانيدَ جياد مختلفة أنّه قرأ هؤلاءِ بناتي هنّ أطهَرَ لكُم بالنصبِ، وذكَرَ الأصْمَعِي أنه قال: قلتُ لأبي عَمْرٍو بن العلاء إنّ عيسَى بن عُمَرَ حدثنا أنّ ابْنَ مَرْوانَ قرأ (هنّ أطهَرَ) بالنَّصْبِ، فقال: (احْتَبي ابنُ مَرْوان في لحنِه)، وقد رُوِي عن سَعيد بنِ جُبير أنه قرأ (هُنّ أطهرَ لكم) بالنصب، ومعنى قولِ أبي عمْرٍو: (احتبي في لحنه، كقولك: اشتَمَل بالخطأ، وتجَلَّل بالخطأ، وتَمكَّنَ في الخطأ، ونحو ذلك، مما يوجِبُ تثبيتَ الخطأ عليه وإحاطته به.

ومعنى قولِهِ: ولا تقولُ: أظنُّ رَجُلا خيرًا منك حتى تنفي أي حتى تقولَ: ما أظنُّ رجلا خيرًا منك، كما تقولُ: ما أظنُّ أحدًا خيرًا منك؛ لأنه إذا نَفيْتَ النكرةَ صارتْ بمعنى العُمومِ، وحلّت مَحلّ أحدٍ، وباقي البابِ مفْهُومٌ.

هذا بابُ أي

قال سيبويه: "اعْلَمْ أنَّ أيّا مُضَافًا وغيرَ مضاف بمنـــزلة مَنْ. ألا تَرى أنّكَ تقولُ: أي أفضل، وأي القَومِ أفضَلُ. فصَارَ المُضافُ وغَيرُ المُضاف يجريان مَجرى مَنْ، كما أنَّ زيدًا وزَيدَ مَنَاةَ يَجْريانِ مَجرى عمْرو، فحالُ المضاف في الإعرابِ والحُسْنِ والقبحِ كحالِ المُفرد. قال الله عزّ وجلّ: ﴿أيًا مَّا تَدْعُوا فلَهُ الأسماءُ الحسْنى﴾(١)؛ فَحَسُنَ كَحُسْنِه مضافًا.

وتقولُ: أيُّها تَشَاءُ لك؛ فَتشَاءَ صِلةٌ لأيُّها حتى كَمُلَ اسْمًا؛ ثم بَنَيْتَ عليه لك، كأنّكَ قُلْتَ: الّذي تَشَاءُ لك، وإنْ أضمرتَ الفَاءَ جازَ، وجَزَمْتَ تَشَأْ، ونصَبْتَ أيَّها، وإنْ أدْخَلْتَ الفَاءَ قُلْتَ: أيَّها تَشَأْ فَلَك؛ لأنّك إذا جَازَيْت لم يكنْ الفعلُ وصْلا، ولكِنْ بمنـــزلتِه في الاسْتِفهامِ إذَا قُلت: أيَّها تَشَاءُ ؟

وكذلك مَن تَجرِي مَجْرَى أي في الَّذي ذكَرْنا، وتقَعُ مَوْقعَهُ.

وسَألْتُ الخليلَ عنْ قَوهم: اضْرِبَ أيُّهم أفضلُ ؟ فقالَ: القياسُ النَّصْبُ، كما تقولُ: اضرب الذي أفْضَلُ؛ لأن أي في غيرِ الاسْتِفْهامِ والجزاءِ بمنـــزلةِ الذي، كما أنَّ مَنْ في غير الاستفهامِ والجزاءِ بمنـــزلةِ الذي.

وحَدَّثَنا هَارُونُ أن ناسًا، وهُمُ الكُوفيُّون، يقرأونها: ﴿لَنَنــزعَنَّ مِنْ كُلِّ شيعةٍ

---

(١) سورة الإسراء، من الآية: ١١٠.

أَيُهُمْ أشَدُّ على الرحْمَنِ عتيًّا﴾(١) وهي لغَةٌ جيدةٌ، نصبُوها كما جَرُّوهَا حينَ قالُوا: امْرُرْ على أيِّهِمْ أفْضَلُ، فأجْراها هؤلاء مُجْرى الذي إذا قلت: اضْرِبْ الَّذي أفْضَلُ؛ لأنّكَ تنـــزلُ أي ومَنْ منـــزلةَ الذي في غيرِ الجزاءِ والاسْتفهامِ.

وزعم الخليلُ أنَّ أيُهم إنّما وقَعَ في قولهم: اضْربْ أيُهم أفضلُ على أنه حكايةٌ، كأنه قال: اضْربْ الذي يُقَالُ لَهُ أيُهم أفضل، وشَبَّهَهُ بقولِ الأخطل:

ولقَدْ أبيتُ من الفَتاة بمنـــزلٍ فأبيتُ لا حَرَجٌ ولا مَحْرُومُ(٢)

وأما يُونُس فزعَم أنهُ بمنـــزلةِ قولكَ: أشْهَدُ إنَّكَ لَعبد الله، واضْربْ مُعَلّقةٌ. وأرَى قَولَهم: اضْرِبْ أيُهُم أفضلُ، على أنهُم جعلُوا هذه الضَمَّةَ بمنـــزلة الفتحة في خمسة عشَرَ، وبمنـــزلة الفتحة في الآنَ، ففعَلُوا ذلكَ بأيُهُم حينَ جاءَ مجيئًا لم تَجيءْ أخَوَاتُه عَلَيْه، واسْتُعْمِل اسْتعْمَالا لَمْ تُسْتَعْملْهُ أخَواتُه إلا ضعيفًا. وذلك أنه لا يكَادُ عَرَبي يقولُ: الذي أفْضَلُ فاضْربْ، واضْرِبْ مَن أفْضَلُ، حتى يُدخلَ هُو، ولا يقولُ: هاتِ ما أحْسَنُ، حتى يقولَ: هو أحْسَنُ. فلما كانَتْ أخواتُه مفارقةً لَهُ لا تُسْتَعْملُ كما اسْتُعملَ خالَفُوا بإعْرابها إذَا اسْتَعْمَلُوه على غيرِ ما اسْتعْمِلَتْ عَلَيْه أخَوَاتُه إلا قليلا. كما أنَّ يا أللهُ لما خالفتْ سَائرَ ما فيه الألفُ واللام لم يحذفُوا ألفَهُ، وكما أنَّ ليسَ لما خالَفتْ ولَمْ تَصرَّفْ تَصرُّفَ الفعْلِ تُركَتْ على هذه الحال.

وجَازَ إسْقَاطَ هُوَ في أيّهم كَما كَانَ: لا عَلَيْكَ، تخفيفًا، ولم يجُزْ في أخَواتِه إلا قليلا ضَعيفًا.

وأمَّا الذين نَصَبُوا فَقَاسُوهُ، وقالوا: هو بمنـــزلة قولنا: اضْربْ الذي أفضلُ، إذَا أثَرْنَا أنْ نتكَلَّمَ به، وهَذَا لا يَرْفَعُهُ أحدٌ.

ومَن قال: امْرُرْ على أيُهم أفضلُ قال: امرُرْ بأيُهم أفضل؛ هُما سَواء: فإذا جاءَ أيُهم أفضلُ قال: امرُرْ بأيُهم أفضل؛ هُما سَواء: فإذا جاءَ أيُهم مجيئًا يحسُنُ على ذلك المجيء أخواته ويكثُرُ، رَجَعَ إلى الأصْلِ وإلى القياس، كما ردُّوا: ما زيدٌ إلا منطلقٌ إلى الأصْل.

وتفسيرُ الخليل ذَلكَ الأولُ بعيدٌ. إنما يجوزُ في شِعْرٍ أو في اضْطِرَارٍ. ولَو أُسيغَ

---

(١) سورة مريم، من الآية: ٦٩.

(٢) البيت في ديوانه ٦١٦، ابن يعيش ٣/ ١٤٦؛ والكتاب ٢/ ٨٤، ١٩٩.

هذا في الأسْماءِ لجازَ أنْ تقولَ: اضْرِب الفاسِقُ الخبيثُ، أي: اضْرب الذي يُقالُ لَهُ هُو الفاسِقُ الخبيثُ.

وأما قولُ يونس: فَلا يُشْبِهُ أشْهَدُ إنَّكَ لَمُنْطلقٌ وسَتَرى ذلك في بابِ (إنَّ وأنَّ) إنْ شَاءَ اللهُ.

ومن قولهما: اضْربْ أي أفضلُ. وأمّا غيرُهما فيقولُ: اضْربْ أيّا أفضلُ. يقيسُ على الذي ومَا أشبَهَهُ مِنْ كَلامِ العَرَبِ، ويُسَلِّمُ ذلك في المضاف إلى قولِ العربِ، يعني: أيُّهم، ولَوْ قَالت العربُ: اضْرِبْ أي أفضل لَقُلْتُه، ولم يكن بُدٌّ من مُتَابَعَتِهم. ولا ينْبغي على أمْسِ أمْسَكَ، ولا على أتقولُ أيقولُ، ولا سَائر أمْثلةِ القَولِ، ولا على الآنَ آنك. وأشْباهُ هذا كَثيرةٌ.

ولو جَعلُوا أيًّا في الانْفرادِ بمنـــزلَتِه مُضَافًا لكانُوا خُلَفَاء إذْ كان بمنـــزلةِ الذي مَعْرِفةً ألا يُنَوَّنَ، وسَتَرى بيانَ ذلك فيما لا يَنْصَرِف وينصرف إنْ شَاءَ اللهُ.

وسألتُه عن أيي وأيُّك كان شرّا فأخزاه الله، فقال: هذا كقولك: أخْزَى اللهُ الكاذبَ منّي ومنْك، إنما يُريدُ: منّا. وكقولك: هو بيني وبينك ، يريد: هو بيننا، فإنّما أراد: أيُّنا كانَ شرّا، إلا أنَّهما لم يَشْتركا في أي، ولكنّهما أخلَصَاهُ لكلٍّ واحدٍ مِنهما. وقالَ العباسُ بن مِرْدَاس:

فـــأيِّي مَـــا وأيُّك كَـــانَ شَـــرّا ... فَقِيدَ إلى الْمَقَامَةِ لا يَـــرَاهَا[1]

وقال خِدَاش بن زُهير:

ولقَدْ عَلِمْتَ إذَا الرِّجَالُ تناهزُوا ... أيِّي وأيُّكُمْ أعـــزُّ وأَمنعُ[2]

قال أبو سعيد: اعلَمْ أن أيّا لتبعيض ما أضيفَتْ إليه، وهي تَأتي للاسْتِفْهامِ والمجازاةِ، وتَكُونُ بمعْنى الَّذي، فإذَا كانتْ للاسْتِفْهام والمجازَاةِ لَمْ تَحتَجْ إلى صِلَةٍ، وإذَا كَانتْ بمعنَى الَّذي احْتاجَتْ إلى صِلةٍ كَصِلَةِ الذي وصِلَةِ مَا ومَن إذا كَانَتَا في الخبرِ، وهي مَوْضُوعةٌ على الإضافةِ؛ لأنَّ المرادَ بها في أحْوالِها الثلاثِ بعْضُ ما أضيفَتْ إليه، وقد تُفْرَدُ ومعْناها الإضَافَةُ؛ لأنَّ قوله:﴿أيّا مّا تَدْعُوا فَلَهُ الأسْماءُ الحسْنَى﴾[3] معناهُ: أيُّ الاسْمَينِ دعَوْتَ

(١) البيت في ديوانه ١٤٨، الخزانة ٤/ ٣٦٧؛ ابن يعيش ٢/ ١٣١؛ الكتاب ١/ ٣٩٩، ٢/ ٤٠٢؛ ولسان العرب (أبا)؛ وتاج العروس (قوم).

(٢) البيت في ديوانه، ابن يعيش ٢/ ١٣٣؛ الكتاب ٢/ ٤٠٣؛ لسان العرب وتاج العروس (نهز).

(٣) سورة الإسراء، من الآية: ١١٠.

اللهَ به فللّه الأسماءُ الحسنى، وأيّا أحدُ الاسمين المذكُورين في: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾(١).

وأولُ شيءٍ رُدَّ على سيبويه مِنْ هذا البابِ قولُه: (**وإنْ أضْمَرْتَ الفاءَ جازيْتَ وجَزمْتَ "تشأ" ونصبت "أيَّها"**).

فقال الرادُّ: إضمارُ الفَاءِ إنَّما يجوزُ في الشِّعْرِ وقدْ ذكَرَه سيبويه في كلامه.

قال أبو سعيد: وليس كذلك، إنما أرادَا إذا أُضمِرَتْ في الموضع الذي يَجُوزُ إضمارُه على ما ستَقفُ عليه في بَابِ المجاز ة، وكان حُكْمُه أن تَنصبَ أيَّها بِفعْلِ الشَّرْطِ، وتجزِمَ فعلَ الشّرط.

واعْلَمْ أنّ الكُوفيِّينَ يُجْرُونَ أيُّهم مُجْرى مَا وَمَنْ في الاستفهام والمجازاةِ والخبرِ، وإذا أوْقَعُوا عليْها الفعل -وهِيَ في مَعْنَى الذي- نَصبُوها، وسواءٌ حَذَفُوا العَائدَ من الصِّلَة أو لَم يَحْذفُوا، ولا فَرْقَ عِنْدهم بينَ قولك: لأضرِبَنّ الذي أفضلُ، ولأضربنَّ أيَّهُم أفضَلُ، ولا يضمُّون أيَّهم إلا في موضع رفع، فخَرَّجُوا الآية على ثلاثة أوجه كُلُّها يُوجِبُ رَفْعَ "أيُّهم" بالابتداء، وأشَدُّ على الرّحْمن خَبرُه.

الوجهُ الأول منها: أن النـــزعَ عَمِلَ في "مِنْ" ومَا بعدَها واكتفي بها، كما تقولُ: قدْ قتلْتُ مِن كلِّ قَبيلٍ، وأكَلْتُ من كُلِّ طَعَامٍ، فيكْتَفِي الفِعْلُ بما ذُكِرَ مَعَه، ثُم تُبتَدأ "أيّ" فتُرْفَعُ بـــ"أشَدّ"، وهذا جوابُ الكِسَائي والفراء.

والوجه الثاني: أن الشِّيعة معناها: الأعْوانُ، وتقديرُهَا من كُلِّ قوم تَشَايَعُوا لِيَنْظُروا أيُّهم أشَدُّ على الرحمن عتيًّا، فالنظرُ من دلائل الاسْتفْهام، وهو مُقَدَّرٌ مَعَه، وأنْتَ إذا قُلْتَ: لأنْظُرنَّ أيُّهم أشَدُّ على الرحمن عتيّا، فالنظرُ مُعلَّقٌ، وأيُّهم مرفُوعٌ بالابتداء، والنَّظرُ والمعْرفةُ والعِلْمُ ونَحْوهُنّ من أفْعالِ القُلوبِ يَسقُطُ عملُهُن إذا كان بَعْدَهُنَّ استفْهام.

ويُقوِّي حكايةَ الكوفيين ومَذْهَبَهُم ما رُوِيَ عن الْجَرْميِّ أنّه قال: خرجتُ من الخندق -يعني: خَنْدق البصرة- حتى صِرْتُ إلى مكة، لم أسمع أحدًا يقولُ:اضربْ أيُّهم أفضلُ، أيْ كُلُّهُم يَنصبُ، ولم يذكرِ الكُوفيُّون لأضرِبَنّ أيُّهم أفضلُ، وقد حكاهُ البصريون؛ لأن سيبويه قال: (**سألتُ الخليلَ عن قولهم: اضرب أيُّهم أفضلُ**)، إنما يعْني سألتُه عن قولِ العرب، وقولُ العرب أيُّهم، وقَع في قولِهم: أيُّهم على أنهُ حكايةٌ عن العربِ أيضًا، وقَوّى ما حكاه سيبويه والخليل عن العرب ما حكاه أبو عمرو الشيباني في حرفِ العين من "كتاب

---

(١) سورة الإسراء، من الآية: ١١٠.

الحروف" عن غسَّان أحَدِ مَن يَأخُذُ عنه اللُّغة مِن العرب أنه أنشد:

إذَا مَا أتَيْتَ بَني مَالِكٍ فَسَلِّمْ على أيُّهم أفْضَلُ[١]

ومذهبُ الخليل أن (أيُّهم) مرفوعٌ بالابتداء، و(أفضل) خَبرُهُ، ويَجْعلُهُ استفهامًا؛ لأنه يحْملُه على الحكاية بعد قولٍ مُقدَّرٍ، كما قال عز وجل: ﴿وَالْمَلائكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ﴾[٢] على معنى: يقولون أخرِجُوا أنفُسَكُم، ولعل الذي أحْوجَ الخليلَ إلى تأويلِ الحكاية أن العرب لمَّا تكلَّمتْ: اضْرِبْ أيُّهم أفضَلُ، وهو شاذٌّ، والقياسُ عنده: اضْربْ أيَّهُم أفضلُ بالنصبِ، كان حَمْلُهُ على الحكايةِ أقوى عندَه من حَمْله على البنَاءِ الذي اختارَهُ سيبويه، ويقوى مذهبَ سيبويه في البناءِ أن نَظيرَيْ (أيّهم) مَن ومَا، وهُمَا مبَنيان، وكان حَقُّ (أيّهم) أنْ يكون مَبْنيًا لوقُوعه مَوقعَ حَرفِ الاستفهام والجزاءِ وموقعَ الذي، وكلُّ ذلك مبنيٌّ، فلمَّا دخل (أيّهم) نَقْصٌ في العائد ضَعُفَ فَرُدَّ إلى أصْله، كما أنَّ (مَا) في لغةِ أهلِ الحجاز إذا تقدّم خَبَرُها، أو دخلَ الاستثناء بين الاسم والخبر، رُدَّ إلى ما يوجبُهُ القياس فيه من بُطلان عملها.

وأمّا يونس فقولُه في تعليق (اضرب) ضعيفٌ، وإنما تُعَلَّقُ أفعالُ القلوبِ عن الاستفهام كقولك: انْظُرْ أيُّهم في الدارِ، واعْرِفْ أزيدٌ في الدارِ أمْ عَمْرو، وتعليقُه: أن يُبْطَلَ عملُه عمَّا بعده، ولو كان التعليقُ الذي ذكَرهُ يونس في الآية لكانَ مُوافقًا لقولِ الكوفيين في الوجُوه الثلاثةِ التي حكَيْنَاهَا عنهم في الآية، ولم يكُنْ بالمنُكَرِ.

ومعنَى قول سيبويه: (**كما أن ليس لَمَّا خالَفتْ ولم تَصَرَّف تصرُّفَ الفعل تُركت على هذه الحال**) يُريدُ أنّ أصْل لَيْسَ: لَيِسَ، مثله في: صَيِدَ البعيرُ، ويجُوزُ في صَيِدَ التخفيفُ فيقال: صَيْدَ، وألزمُوا لَيْس التخفيفَ، ولم يَجئْ على الأصل مثل صَيِدَ؛ لأنه خالفَ بابَ الفعلِ فلم يُستعمل منهُ الماضي ولا الأمرُ.

وأمّا احتجاج الخليل بالبيت:

فأبيتُ لا حَرِجٌ ولا مَحْرُومُ

فقد ذَكرتُه في غير هذا المَوْضع وأعِيدُ جُمْلَته: قولُ الخليل على الحكاية، وقولُ سيبويه: فأبيتُ لا حَرِجٌ ولا مَحْرُومٌ بالمكانِ الذي أنا فيه؛ لا حرجٌ: مبتدأ، وخبرُهُ: بالمكان الذي أنا فيه، ولو قال: لا حَرِجٌ ولا محرومٌ بمكاني لكان أخصرَ، وإنما أرادَ البيانَ،

---

(١) البيت منسوب لغسان بن وعلة، الخزانة ٦/ ٦١؛ ابن يعيش ٣/ ١٤٧، ٧/ ٨٧.

(٢) سورة الأنعام، من الآية: ٩٣.

والجملَةُ في موضع خبرِ الاسْمِ المْضمرِ في أبيتُ، والعائدُ إلى الاسم الياء بمكاني، أو أنَا إذا قُدِّرَ بالمكَان الذي أنا فيه، وحَذْفُ الخبر بعد حسنٌ كقولك: لا حولَ ولا قُوةَ إلا بالله، والتقديرُ: لا حَوْلَ لنا ولا قُوةَ لَنَا، ونحو ذلك.

وقال الكوفيون عن الفرّاء في البيت شيئًا كأنهُ مأخوذٌ من قولِ سيبويه: (**مُغَيَّرٌ إلى ما هو دُونَهُ في الجَوْدَةِ**)، فقال: (لا) بمعنى ليس، ثم خلط الحَاكِي عنهُ في تقديرِ ذلك وأفْسَد، وذلك أنه أنشد البيت:

فأبيتُ لا زَانٍ ولا مَحْرُومُ

فقال: رَفَعَ زانيًا ومحرومًا لمَّا بني (لا) عَلَى ليس، وأضمَرَ بعدها لَزان أنا، والتقديرُ: فأبيت لا أنا زَانٍ، وهذا تخليطٌ. والذي حكى هذا أبو بكر بن الأنباري في كتابه المسمى بالواضح، والتَّخليُط فيه أن (لا) إذا عَمِلَت عَملَ ليس لم تعمل إلا في النَّكِرات، ولا يكونُ اسمُها ولا خبرُها إلا نَكِرَتَيْنِ، لا يجوزُ: لا زيدٌ قائمًا، ولا قائمٌ زيدًا، وإنما يُقال لا رَجلٌ في الدارِ، ولا خيرٌ ولا شرٌ بدائمٍ، ولا خيرٌ ولا شرٌ دائمًا، وهذا قليلٌ لا يكادُ يأتي إلا نادرًا، وتقديرُهُ فاسِدٌ؛ لأنه إذا قال: ليس زانٍ أنا فَهُما مَرفُوعان، وفي ليس ضميرُ الأمْرِ والشأنِ، ولا يقَعُ ذلك الضمير في (لا). وتقديرُهُ الآخر: فأبيتُ لا أنَا زانٍ ولا محرومٌ، خارج عن تأويل ليس؛ لأن أنا مبتدأٌ وزَانٍ خبرُهُ.

وأما ما ذكره هارون أنَّ ناسًا وهم الكوفيون يقرؤونها: (أيَّهُمْ) بالنصبِ فالذي قرأهُ منهم بالنصب مُعَاذُ بن مسلم الهَرَّاء، هو من رؤسَائهم في النحوِ، ورُوِي أيضًا عن هارُون القارئ النصبُ.

وقوله: (**ومَن قال: امْرُرْ على أيُهم أفضلُ قال: امْرُرْ بأيُهم أفضلُ**)، كأنه قد سَمِع على أيُهم أفضل أكثر من بأيُهم، أو المَسمُوعُ هو على أيُهم، ويكُونُ بأيّهم قياسًا عليه؛ لأنه لا فرقَ بينهما. وإذا أفْرَدْت أيًا في موْضِعِ المُضَاف، فمنْ قولِ يونس والخليل أنه يُرفَع كما يُرفع المُضافُ. فمِنْ قولِهَما: اضْرِبْ أيٌّ أفضلُ، وكذلك ينبغي أن يكونَ على مذهبهما؛ لأنه ليس بمبنيٍّ عندهما، وإنما هو مَرفوعٌ بالابتداء على التقدير الذي ذكَرْنَاهُ عنهما، وسيبويه يردُّهُ إلى الأصل فيقول: (**اضْرِبْ أيًا أفضَل**)، ومن حُجته أنهم لو بَنَوْه في الإفرادِ لكانَ حقُه أنْ لا يُنوَّن؛ لأنه معرفةٌ بمعنى الذي؛ لأن المُعْربَ الذي يُبنى في حال إذا كان مفْردًا معرفةً لم يُنوّن كقولك: يا زيدُ، ومن قبلُ ومن بعدُ، وإذا نُكِّرَ يُنَوّن كقولك: يا رجُلا صالحًا، ومن قبلٍ ومن بعدٍ، ولو كانت العربُ بنته في الإفراد لَزِمَتْنَا متابعتُهُم، ولا

يلزمُ القياسُ على الشاذِّ في كلِّ شيء، وقد ذكر سيبويه منه أشياء لا يقاسُ عليها.

وأما أيِّي وأيُّك وما جرى مَجْراهُ فكَلامُهُ فيه واضحٌ، والشواهدُ فيه كثيرةٌ؛ منهما ما أنشدَهُ، ومنها قول عنترة:

فلئنْ لقيتُكَ خَالِيَيْن لتَعْلَمَنْ أيِّي وأيُّكَ فارسُ الأجْرافِ

وقال الجُمَيحُ بن الطَّمَّاح (جَاهليٌّ):

وقد عَلِمَ الأقْوامُ أَبِي وأيُّكم بني عَامرٍ أوْفَى وفاءً وأكْرَمُ(١)

وقال قُرط اليَربُوعيُّ (جاهليٌّ):

أبني سُلَيطٍ لا أبا لأبيكُمْ أيِّي وأيُّ بني صُبيْرٍ أكرَمُ(٢)

وقال آخر:

أبني سُلَيْطٍ كيفَ أُظلَمُ وَسْطَكُمْ وَلِيَ البَرَاءَةُ والْعَواقبُ تَعقبُ

هلا تَبيَّنَ في القَضَاءِ زعمتمُ أيِّي وأيُّ خُصُوم حَقِّيَ أكْذبُ(٣)

وقال آخر:

فأيِّي وأيُّ ابْنِ الْحُصَيْنِ وَعَثْعَثٍ غَداةَ الْتَقَيْنَا كَانَ بالحِلْفِ أغْدَرَا(٤)

وقوله: (إلا أنَّهما لَمْ يشْتَرِكَا في أيٍّ) يعني الاسمين لم يُضَفْ إليهما واحدةٌ من لفظتي أيٍّ، واشتراكُهما أن تقولَ: أيُّنا وأيُّكُمَا وأيُّهما، ولكنهما، يعني الرجلين: المخاطبَ والمتكلمَ، أخْلَصَا كلَّ واحدٍ من أيٍّ لكلِّ واحدٍ منهما، ومَا في ذِكْرِ هذا كثيرُ طائل، ولكن ذكرناه على ما يقتضيه التفسير.

هذا باب مجرى أيٍّ مُضَافًا على القياس

قال سيبويه: (وذلك قولُك: اضرِبْ أيَّهُم هو أفضلُ، واضْربْ أيَّهم كان أفضلَ، واضْربْ أيَّهم أبُوه زيدٌ، جَرى هذا على القياس لأنَّ (الذي) يحسُنُ هاهنا، فإن قُلتَ: اضْربْ أيُّهم عاقلٌ، رَفَعْتَ؛ لأن (الذي عاقلٌ) قبيحٌ. فإنْ أدخلتَ (هُو) نَصَبْتَ؛ لأنكَ لو قلْتَ: هذا الذي هو عاقلٌ، كان حسنًا.

وزعم الخليلُ أنه سَمعَ عَرَبيًا يقولُ: ما أنَا بالذي قائلٌ لكَ شيئًا. ومَن تكَلَّمَ بهَذا

---

(١) البيت في ديوانه، ابن يعيش ٢/ ١٣٣؛ ولسان العرب (أبا).

(٢) البيت في ديوانه، الخزانة ٤/ ١٠٣.

(٣) البيتان بلا نسبة في تاج العروس (سلط).

(٤) البيت منسوب للشاعر الجاهلي خداش بن زُهير بن ربيعة الكتاب ٢/ ٤٠٣.

فَقِياسُه: اضْرِبْ أيُّهم قائلٌ لَكَ شيئًا.

فلتُ: أفَيُقالُ: مَا أنَا بالذي منطلقٌ؟ فقال: إذا طَالَ الكَلامُ فَهُوَ قليلا أمْثَلُ، كأنّ طُولَهُ عِوَضٌ مِن تَرْكِ هُوَ، وقَلَّ مَن يَتكَلَّمُ بذلك».

قال أبو سعيد: قد ذكرنا من مذهب سيبويه في بناء (أيّهم) إذا كان في معنى (الذي) أنه إذا استُعمِلَ فيها حَذْفُ العائد الذي لا يَحسُنُ في (الذي) بُني، وإذا استُعمِلَ في صِلَتِهَا ما يحسُنُ في صلةِ (الذي) لمْ يُبْنَ، وذكرنا أنّ السَّبَبَ في بنائها أن نَظِيرَيْهَا وَهُمَا: (مَا وَمَن) مَبْنيَّان، فإذا حُذِفَ منها العائدُ فقدْ دخَلها نَقْصٌ وأزالَهُ عن ترتيبها، فَأُجْرِي مجْرَى نَظِيرَيْها، كما أنّ (ما) إذا قُدِّمَ خَبرُها أو دخَلَها حرف الاستثناء الناقضُ لمعْنى الْجَحْدِ بِهَا رُدَّتْ إلى قياس نظائرها في الابتداءِ نحو هلْ، وألف الاستفهام، وإنما، وأشباه ذلك مما يكُونُ ما بعدها مبتدأ وخبرًا.

هذا بابُ أيّ مُضَافًا إلى مَا لا يَكْمُلُ اسْمًا إلا بصِلَةٍ

قال سيبويه: «فمِنْ ذلك قولُك: أيُّ مَن رأيتَ أفضلُ».

قلا أبو سعيد: إذا أضيفَ (أيُّ) إلى (مَن) فلا تكُونُ (مَن) إلا بمعْنى (الذي)، وأيٌّ على وجوهِهَا الثلاثَة، فأيٌّ مبتدأ وهي مضافةٌ إلى مَن، ومَن بمعنى الذي، ورأيتَ صلةُ مَن، وفي رأيتَ هاءٌ مقدَّرةٌ تعودُ إلى مَن، وأفضلَ خبرُ أيٍّ، تقديره: أيُّ مَن رأيتَهُ أفضَلُ، ومَن في معنى جماعة. وتقولُ: أيُّ الذين رأيتَ في الدّار أفضلُ، تقديرُهُ: رأيتَهم، والهاءُ والميمُ عائدٌ إلى الذين، وفي الدارِ مِن صلةِ رأيت، وهي موضعٌ للرّؤية، وتقديرُهُ: أيُّ القوم أفضلُ، وفي الدارِ لم يُغَيِّر الكلامَ عن حالِه، كما أنّك إذا قلت أيُّ مَن رأيتَ قومَهُ أفضَلُ كان بمنـــزلة أيُّ مَن رأيت أفضلُ، فالصلةُ مُعْمَلةٌ وغيرُ مُعْمَلةٍ في القومِ سواءٌ.

وتقول: أيَّ مَن في الدارِ رأيْتَ أفْضلَ، صِلةُ (مَنْ) قولُك: في الدار وحدَهَا، فتمّ المضَاف إليه أيٌّ اسمًا، ثم ذكرتَ رأيتَ بعد تمام المضاف إليه، فكأنكَ قُلْتَ: أيَّ القومِ رأيت أفضلَ، ولم تجعلْ في الدارِ هُنا موضعًا للرؤية.

ولو قلْتَ: أيُّ مَن في الدار رأيت زيدٌ لجاز، إذا أردتَ أنْ تجعلَ في الدارِ مَوْضعًا للرؤيةِ، وتقديرُه: أيُّ مَن رأيتَهُ في الدّارِ زيدٌ، أيٌّ مبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى مَنْ، ورأيته صلَتُهُ، والهاءُ عائدةٌ إليه، وفي الدارِ ظرفٌ له، وزيدٌ خبر، وتقولُ في شيءٍ منه آخر: أيُّ مَنْ إنْ يأتنا نُعْطِه نكرمُهُ؛ فأيّ استفهامٌ ولا يصحُّ غيره، ومَن بمعنى الذي؛ لأنَّ أيًّا مُضافٌ إليه، والشرطُ وجوابُه في صلة مَن، فتَمَّ أيٌّ اسمًا بالمضاف إليه وصِلتِه، فكأنكَ قلت: أيُّ

القوم نُكْرِمُه، ونُكْرِمُه خبرُ أيّ، ولو حَذَفتَ الهاء مِن نكرمُه نصبتَ أيّا فقلتَ: أيَّ مَن إنْ يأتنا نُعْطِه نكْرِمُ، كأنكَ قلتَ: أيَّهم نكرمُ؟ ولو جعلْت أيّا خبرًا بمعنى الذي لم يجُزْ حتى تزيدَ فيه، وذلك أنكَ تحتاجُ بعدَ المضافِ إليه إلى صلة، فيصيرُ بعدَ المضُافِ إليه وبعد الصلة بمنـــزلة اسم واحد، فتزيدُ مَا يكُون به كلامًا، وذلك قولك: أيَّ مَن إنْ يأتنا نُعْطِه نكْرِمْ تُهِنْ، فنكرمُ صلةٌ لأيٍّ، فإنْ شئْتَ أثْبَتَّ الهَاءَ فقلتَ: نكرِمُه، وإنْ شئْتَ نــزعْتَها ولا يتغير لفظُ أيّ بنـــزع الهاءِ من نكْرِمُه؛ لأن نكْرِمُه في الصلة، وتصب أيّا بـــ (تهِنْ) فكأنكَ قلت: زيدًا تُهِنْ، ولو قلت: تهِنْهُ لرفعْتَ (أيُّ مَن)، ولو جعلْتَ أيّ لِلْمجازاة جَزمتَ نُكْرِم، فيصيرُ فعلَ الشرطِ، ويحتاجُ إلى جوابٍ، فتأتي بما يكُونُ جوابًا، وذلك قولُك: أيَّ مَن إنْ يأتنا نُعطه نكرمْ تُهِنْ، بنصْب أيّا بـــ(نكرم) لا بـــ(تُهن)، ولو كَانَ نكْرِمه لرفعتَ أيّا؛ لأنّ نكْرِمُ شَرطٌ لأيٍّ، والشرَّطُ يعْمَلُ في الاسْمِ وينصِبُهُ، وأمّا تُهِنْ فتقْديرُه: تُهِنْهُ، وإنّما تُحْذَفُ الهاءُ لما قَدْ جرى مِن ذِكْرِه.

وتقولُ: أيُّ مَن يأتينا يُريدُ صِلَتَنا فَنُحدثُهُ، فَيَسْتَحيلُ في وجْه ويجُوزُ في وجه؛ أمّا الوجْهُ الذي يستحيلُ فيه فهو أنْ يكُونَ (يُريدُ) في مَوْضِع مُريد إذا كان حَالا وقَعَ فيه الإِتْيانُ؛ لأنَّه مُعلَّقٌ بيأتينا، كما كانَ فيها معلَّقًا برأيتُ في: أيُّ مَن رأيتَ في الدارِ أفْضَل، وتَقْديرهُ: أيّ مَن يأتينا مُريدًا صِلَتَنَا، ومُريدًا حَالٌ من ضمير الفاعل في يأتينا، وهو ضمير (مَن) فصارَ المُضَافُ إليه إلى قولِكَ صِلَتَنَا، فكأنّك قلت: أيُّهم فنُحَدّثُه فلا يجوز، كما لا يجُوزُ: زيدٌ فنُحدثُه، ولو حذفْتَ الفاء جاز فقلت: أيُّ من يأتينا مُريدًا صلتنا نُحدّثُهُ، ونحدّثُه خبرُ (أيُّ مَن).

فأمّا الوجهُ الذي تجوزُ فيه المسألةُ فأنْ تجعلَ يُريدُ خَبرَ أيّ، وصِلَة (مَن) يأتينا حَسْبُ؛ فكأنك قُلتَ: أيُّهُم يُريدُ صلتنا في معنى: مُريدٌ صلتنا فنحدّثَهُ، نَصبَ جواب الاستفهام، وإنْ شئتَ رَفَعْتَهُ عطفًا على يُريدُ.

وتقولُ أيَّ مَن إنْ يأته مَنْ إنْ يأتنا نُعْطِه يُعطِه تأْتِ يُكرمْكَ؛ أيّ للمجازاة، ومَن الأولى في موضع خفض بإضافة أيّ إليه، ومعناهُ معنى الذي، وصِلَتُه الشرطُ، والجوابُ مِن قولك: إنْ يأته إلى يُعطِه؛ لأنَّ مَن الثانية فاعلُ يأته، وهو في مَوْضَع رَفْع، ومعْنَاهُ: الذي، وصِلَتُهُ: إنْ يأتنا نُعطِه، فتصير مَن الثانية مع صلته اسْمًا بمنـــزلة زَيْدًا، فكأنكَ قلتَ: أيَّ من إنْ يأتِه زيدٌ يُعْطِهِ، ومَن بمنـــزلةِ الذي وصلَتُه الشرطُ والجزاءُ فتصيرُ الأولَى وما بعْدَها مِن الشرطِ والجزاءِ بمنـــزلةِ اسمٍ فكأنَّكَ قلت: أيَّ القومِ تَأتِ، فتنصبُ أيّا بـــ (تأتِ)، ويُكرمْك الجواب، وأيٌّ للمجازاة، والناصبُ لأيّ: تأْتِ.

قال أبو سعيد: ذكرتُ مسائلَ سيبويه في الباب بألفاظ فيها بَسْطٌ وتقريبٌ، وأقمتُها مَقَامَ الشَّرْحِ لها.

قال: (وجميعُ ما جازَ حَسُنَ في أيهم هاهنا جَازَ في: أيَ مَن إنْ يأتِه مَن إنْ يأتنا نُعْطه يُعْطِه؛ لأنَّه بمنـــزلة: أيهم؟).

قال: (وسألتُ الخليلَ عن أيَّتهنَّ فلانة؛ وأيُّهنَّ فُلانة، فقال: إذا قُلْتَ: أيٌّ فَهُو بمنـــزلة (كُلٍّ) لأنَّ (كلَّ) مذكَّرٌ يقعُ للمؤنَّث والمُذَكَّر، وبمنـــزلةِ (بعض)، وإذا قُلْتَ: أيَّتهنَّ فإنك أردْتَ أنْ تؤنِّثَ الاسْم، كمَا أنَّ بَعْضَ العربِ -فيما زعَمَ الخَليلُ- تقول: كُلَّتُهُنَّ).

قال أبو سعيد: الاسمُ المذكرُ الذي يقعُ على المذكرِ والمؤنثِ بلفظٍ واحدٍ وربَّما أدخَلوا عليه علامةَ التأنيثِ إذا أوقعُوه على المؤنث توكيدًا لتأنيثها، فمن ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: كُلَّتُهُن وأيَّتُهنَّ، والبابُ فيه: كُلُّهنَّ وأيُّهُنَّ. ومن ذلك قولهم: زيدٌ خيرُ الرجالِ، وعمرو شرُّ الرجالِ، وهِنْدٌ خيرُ النساء، وَدَعْدٌ شرُّ النساء، وربما قالُوا خَيْرةُ الناسِ وشَرَّةُ الناسِ، والبابُ في ذلك التذكير.

قال حسان بن ثابت:

لـــعنَ اللهُ شَرَّةَ الـــدُورِ كُوثَى ورَمَاهَـــا بالفَـــقرِ والإمْـــعَارِ
لسْتُ أعني كُوثَى العراقِ ولكنْ شَرَّةَ الـــدور دارُ عبدِ الـــدارِ(١)

وقال منقذ بن الطَّمَّاح:

وأمُّـــهم خَـــيرةُ النساءِ عَـــلى مَا كَانَ مِنها الدِّحَـــاقُ والإثمُ(٢)

ومما يشبهُ هَذَا ضميرُ الأمرِ والشأن في المذكَّرِ والمؤنث، كقولك: إنَّهُ زيدٌ قائمٌ، وإنَّهُ هندٌ قائمةٌ، وإنَّهُ خرج زيدٌ، وإنَّه خَرجَتْ هِنْدٌ، ثم يؤنِّثون في المؤنث؛ فيقولون: إنها هندٌ قائمة، وإنّها خرجَتْ هندٌ، قال الله عز وجل: ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾(٣)، ولا يُقَالُ إنّها زيدٌ قائمٌ، ولا إنّها خرج زيدٌ، على معنى إضمار القصة.

هذا باب أيٍّ إذا كُنْتَ مستفهمًا عن نَكِرة

قال سيبويه: (وذلك أنَّ رَجلا لو قال: رأيتُ رجلا، قلت: أيّا؟ فإنْ قال: رأيتُ

(١) البيت في ديوانه ٢٤٧، تاج العروس (كوث).

(٢) البيت في ديوانه، تاج العروس (خير).

(٣) سورة الحج، الآية: ٤٦.

رجلين قلتَ: أَيَّيْنِ؟ فإن قال: رأيتُ رجالا، قلتَ: أَيِّينَ؟ فإنْ أَلْحقتَ يا فَتى فهي على حالها قبل أن تُلْحِق يا فتى.

وإذا قلت: رأيتُ امرأةً قلتَ: أيَّةً يا فتى؟ فإنْ قال: رأيتُ امرأتين قلت: أَيَّتَيْن يا فتى؟ فإن قال: رأيتُ نسوة قلتَ: أيَّاتٍ يا فتى.

فإنْ تكلّم بجميعِ ما ذكرنا مجرورًا جررتَ أيّا، وإن تكلم به مرفوعًا رفعت أيّا؛ لأنك إنّما تسْتَفْهِمُ على مَا وَضعَ المتكلمُ عليه كلامَه.

قلتُ: فإذَا قالَ: رأيتُ عبدَ الله، أو مَرَرْتُ بعبدِ الله، قال: فإنّ الكلام أنْ تقولَ مَنْ عبدُ الله؟ وأيٌّ عبدُ الله؟ كما أنّه لا يجوز إذا قال: رأيتُ عبدَ الله أن تقولَ: مَنَا).

قال أبو سعيد: كان الأصلُ إذا قالَ القائلُ: رأيتُ رجلا أنْ يقولَ السائلُ: أيُّ الرجلُ؛ لأنّ النكرَةَ إذا أُعيدَت عُرِّفَتْ بالألفِ واللام أو أُضْمِرَتْ؛ يقولُ لكَ الرجلُ: سألتُ رجلا في دَارِكَ عن كذا وكذا، فتقول لَهُ: فَما أجابك الرجلُ؟ ولا تقولُ: فما أجابك رجلُ، فَعَدلَ عن هذا تخفيفًا إلى أنْ يُؤْتَى بأيٍّ مُفردًا، وأُعْربَ بإعْرابِ الأسْمِ المذكورِ لِيُعلَمَ أنّ القَصْدَ إليه دونَ غيرِه، ولوْ قِيل أيُّ الرجلُ جَازَ أنْ يتوهَّم المسؤول أنه يَسأل عن رجل بينك وبينَه عهدٌ سِوى ما ذكَرَهُ في الوقت، وأيّا هذا المنصوبُ في موْضِعِ خبرِ ابْتداء، والابتداءُ بعدَهُ محذوفٌ، أو في موضِعِ ابتداء وخبرُه بعدَه مَحذُوفٌ، وتقديرُه: أيّا ما ذكَرْت، وأيّا الرجل، ونحو ذلك، ويُجِيزُونَ الرفْعَ على هذا فيقولون: أيٌّ في الوقْفِ والوَصْل.

قال أبو العباس المبرِّدُ: لأنك لو ذكَرْتَ الخَبرَ وأظهَرْتَهُ لم تكُن أيٌّ إلا مَرْفُوعةَ نحو قولكَ: من ذكَرْتَ؟ وأيٌّ هؤلاءِ؟ وإنَّما نَصبَ أيّا على الحكايةِ، وإنْ كان في موضِعِ رفْع، كما قيلَ: مَن زيدًا؟ وإنْ كانَ زيدًا في موضع رفع، ولو أفَردْتَ أيّا للاثنينِ والجماعةِ، أو ذكّرْتَهُ في المؤنثِ لجَازَ؛ لو قُلتَ: رأيتُ امْرأةً، أو رأيتُ رجُلَينِ، أو رأيتُ رجالا، أو رأيتُ امرأتين، أو نِسْوةً، لجاز أنْ تقولَ في جميع ذلك: أيًّا؛ لأنّ لفظَ أيٍّ يجوزُ أنْ يقعَ على لفظِ الاثنين والجَماعةِ على لفظِ الواحِد، ويقعُ للمؤنّثِ على لفظِ المذكّرِ، وإنَّما فَصَلُوا بين المعرفةِ والنكرةِ في المسألةِ فاكْتَفَوْا في النكرةِ بذكرِ اسمٍ واحِد، ولم يكْتَفُوا في المعرفةِ إلا بذكرِ الاسم والخبرِ؛ لأنّ المسألةَ عنهُمَا على وجْهَيْنِ مُخْتَلِفين، فَفَرّقُوا بينهما لذلك.

فأما المسألةُ عن النكرةِ فإنَّما هي عن ذَاتها لا عن صِفَتِها، فإذا قال القائلُ: رأيتُ

رجلا، فقالَ السائلُ: أيّا، وجَبَ على المسؤول أنْ يَقولَ: زيدٌ أو عمرٌو أو نَحْوهما؛ لأنه لا يَعْرِفُ الرجلَ عينًا، فإذا قالَ: رأيتُ عبدَ الله، والقائلُ لم يُوردْ ذلك إلا مُعتقدًا أنّ المخاطبَ يعرفُه، وقد يجوزُ أنْ يكون المخاطبُ يعرفُ جماعةً بأعْيانهم اسْمُ كلٍّ واحد منهم عبدُ الله، فيحتاجُ في كلِّ واحد منهمُ إذَا ذُكرَ له إلى تلْخيصه بالنَّعْت، فإذا قال: أيُّ عبدُ الله، فإنَّمَا يَسْأَلُ عن نَعْته، فيَقولُ المسؤول: العَطَّارُ أو البزازُ أو نحو ذلك، كما يبتدئُ المتكَلِّمُ بمعرفة وبنعته إذا خافَ اللَّبسَ، ولا بدَّ من ذكرِ عَبْدِ الله؛ لأنَّ الجوابَ نعتٌ ولا بُدَّ من ذكرِ المنْعُوت.

هذا باب "مَن" إذا كنت مستَفهمًا عن نكرة

قال سيبويه: (اعْلَمْ أنَّكَ تُثنِّي مَن إذا قُلتَ: رأيتُ رجُلين كما تُثَنيّ (أيّ)، وذلك قولُك: رأيت رجُلَيْن، فتقولُ: مَنَيْن، وأتاني رَجُلان، فتقولُ: مَنَان، وإذَا قال: رأيتُ رجالا قلتَ: مَنِين، كما قُلْتَ أيِّين. فإنْ قلتَ: رأيت امرأةً قلت: مَنَهْ؟ كما قلت: أيَّهْ، فإنْ قُلْتَ: رأيتُ امْرأتين قُلْتَ: مَنْتَيْنِ كما قلت: أيَّتين، إلا أنّ النُّونَ مجزومةٌ، فإنْ قُلتَ: رأيتُ نساءً قُلْتَ: مَنَات كما قُلتَ: أيَّات، إلا أنَّ الواحدَ يُخالف أيّا في موضع الجرِّ والرفع، وذلك قولُك: أتاني رجلٌ فيقول: مَنُو، وتقولُ: مَرَرْتُ برجلٍ فيقولُ مَنِي. وسَنُبَيِّنُ وجْهَ هذه الواوِ والياءِ في غير هذا الموضع إن شاء الله.

فأيّ في الجر والرفع إذا وقَفْتَ عليه بمنـــزلة زيدٍ وعمروٍ؛ وذلك لأن التنوين لا يلْحقُ (مَن) في الصِّلَة، وهو يلْحقُ أيّا، فصارَ بمنـــزلة زيدٍ وعمروٍ، وأمّا (مَنْ) فلا يُنَوَّنُ في الصلةِ فجاء في الوقف مخالفًا.

وزعم الخليل أنّ مَنَهْ ومَنْتَيْنِ، ومَنات ومَنِينِ كُلُّ هذا في الصِّلَة مَن مُسَكَّنُ النونِ، وذلك أنك تقولُ إذا قال: رأيتُ نساءً أو رجالا أو امْرأةً أو امْرأتين أو رجلا أو رَجُلين قلت: مَنْ يا فتى.

وزعم الخليل أنَّ الدليلَ على ذلك أنك تقول: مَنُو في الْوقْف، ثم تقولُ: مَنْ يا فتى؟ فيَصيرُ بمنـــزلة قولك: مَنْ قَالَ ذَاك؟ فتقول: مَنْ يا فتى؟ وكذلك إذا قلت: مَنْ يا فتى عند قَوْل القائل: رأيت رجالا أو نساءً، فكأنَّك قُلْتَ: مَن قالَ ذاك، إذا عنيتَ جماعةً، وإنما فارقَ بابُ (مَنْ) باب (أيٍّ) أنَّ أيّا في الصلة يَثْبُتُ فيها التنوين، تقولُ: أيٌّ هَذَا؟ وأيَّةٌ هَذه؟

وقد زَعَمُوا أنَّ بعضَ العربِ يقولُ: أيّونَ هؤُلاءِ؟ وأيّانِ هذَان؟ وأيٌّ قد تُجْمَعُ في

الصِّلَة وتضَافُ وتُثنى وتُنوّنُ، ومَن لا تُثَنَّى ولا تُجْمعُ في الاسْتِفْهامِ على هذا الحَدّ كما تُثَنَّى أَيٌّ وتُجمع في الاستفهام، وأيٌّ مُنوَّنٌ على كل حالٍ في الاسْتفهام وغيره، فهو أقوى.

وحدثنا يُونس: أنَّ ناسًا يقولُون: مَنَا ومَنِي ومَنُو، عَنَيْت واحدًا أو اثنين أو جَماعةً؛ فمن قال هذا قال: أيَا وأيٌّ وأيٍّ، عَنَى واحدًا أو اثْنين أو جَماعةً، وإنَّما فعلُوا ذلك بــ (مَنْ)؛ لأنّهم يقُولون: مَن قال ذاك؟ فيعنُون مَن شاءُوا مِن العِدّة. وكذلك أيٌّ؛ قد تقولُ: أيٌّ، عنَيْتَ واحِدًا أو اثنين أو جماعة.

وأمّا يونس فإنَّهُ يَقيسُ مَنَهْ على أيَّة فيَقُولُ: مَنةً ومَنَةٌ ومَنَةٍ، إذا قال: يا فتى. وكذلك ينبغي له أنْ يقولَ إذا آثَر ألا يُغيِّرَهَا في الصلة.

وهذا بَعيدٌ؛ فإنّما يجوز هذا عَلَى قول شاعرٍ قَالَهُ مَرّةً في شعرٍ ثمَّ لم يُسمَعْ بَعْدُ، قال:

أتَوْا نَارِي فَقُلتُ مَنُوْن أنتم فقالُوا الجنُّ قُلْتُ عِمُوا ظلامًا[1]

وزعم يونس أنَّهُ سَمِع عربيًا يقول: ضَربَ مَنٌ مَنًّا.

وهذا بعيدٌ لا تتكلم به العرب، ولا يستعمله منهم ناسٌ كثيرٌ، وكان يونُس إذا ذَكَرها يقُولُ: ولا يَقْبلُ هذا كلُّ أحدٍ، فإنما يجُوزُ مَنُون يا فتى على هذا.

وينبغي لهذا ألا يقولَ: منُو في الوقف، ولكن يجعله كأيّ. وإذَا قالَ: رأيتُ امرأةً ورجلا، فبدأ في المسألة بالمؤنث، قلت: مَنْ ومَنا؛ لأنك تقول: مَن يا فتى في الصِّلةِ في المؤنثِ، وإنْ بدأت بالمذكّر قلتَ: مَنْ ومَنَه.

وإنما جُمعَت أيٌّ في الاستِفْهام لأنهُ إنما الأصْلُ فيها الاسْتفهامُ، وهي فيه أكثر في كلامهم وإنّها تُشْبه الأسماء التامة التي لا تحتاج إلى صلةٍ في الجزاءِ والاستفهام. وقد شُبِّهَ (مَنْ) به في هذا الموضع لأنه يَجري مَجْراهُ في هذا الموضع، ولم يُفرِّقُوا في أيٍّ لما ذكرتُ لكَ مما يَدْخُله مِنَ التنوين والإضافة؛ نقول: لم يُفرِّقُوا في أيٍّ إذا عَنَوْا الْمُؤَنثَ والاثنين والجميعَ في الوقفِ والوصلِ كما فرّقوا في مَنْ؛ لتمكُّن أيٍّ.

قال أبو سعيد: كان سَبيلُ مَنْ في السُّؤال سَبيلَ أيّ، وكانَ حَقُّ السَّائلِ إذا قال

(١) البــيت ورد منسوبًا لسُمير بن الحارث الضَّبِّيِّ، في الخزانة ٦/ ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠؛ ابن يعيش ٤/ ١٦الكتاب ٢/ ٤١١؛ تاج العروس (منن، أنس)؛ المقتضب ٢/ ٣٠٦.

القائل: رأيتُ رجلا أنْ يقولَ: مَن الرجُلُ؟؛ لأنّ النكرة إذا أُعيدَتْ عُرِّفَتْ بالألف واللام التي للعَهْدِ، وذِكْرُها قبلَ أنْ تُعادَ هو العَهْدُ الذي يكون بَيْنَ المتكلِّمِ والمخاطبِ فيها، فلمّا احتاجُوا في إتمام الكلامِ إلى إعادةِ لَفْظِ المذكُورِ بزيادة الألفِ واللامِ وذكْرِ الابتداءِ والخَبَرِ كانَ أخَفَّ من ذلك الاقتصارُ على لفظ مَن. وتضْمينُ لَفْظِه مِنْ عَلامات دَلائلِ إعرابِ المسؤول عنهُ وتثنيته وجمعه وتأنيثه ما يَدُلُّ عليه، وهذه العلامات إنّما تَلْحَقها في الوقف، وليست بإعرابٍ لَها؛ لأنها مَبْنيةٌ على السُّكون، وإنما هي دَلائلُ على المسؤول عَنْه، واسْتَوت علامةُ المرفوع والمنصوبِ والمجرورِ في ثباتها في الوقف؛ لأنّها لم تجرِ مجرَى المعربِ المنَوَّنِ في قولكَ: ولا يُبْدِلُون مِن التنوينِ في المرفُوعِ والمجرورِ إذا وقفُوا نحو: جَاءني زيدٌ، وهذا فرسٌ، ومررتُ بزيدٍ؛ لأنَّ الواوَ والياءَ والألفَ في مَنُو وَمنِي ومَنَا ليست واحدةٌ منهُنَّ بدلا مِن تَنْوينٍ؛ إذ لا تنْوينَ في مَنْ. وإنما أدْخَلوا الضمَّة على مَن، ولم يَجُز الوقُوفُ على الضَمّة إذا وقفُوا؛ لأنه لا يوقَفُ على مُتَحركٍ، ولم يَجُزْ أيضًا ضَمّ النُّونِ إذا وصَلُوا؛ لأنّ مَنْ مَبْنيَّةٌ على السكُون، فاحْتاجُوا إلى وصْلِهَا بالواوِ، وَوَصْلُ المفتوح والمَكْسُورِ مِنها بالألفِ والياءِ كَوصلِ حَرْفِ الرَّوِيِّ إذا كانَ مَضْمُومًا بالواوِ، وإذا كان مفتوحًا بالألف، وإذا كان مكْسُورًا بالياء، كقولك في القافية الرجَلا والرجُلُو والرجُلي، ولم يفعلوا هذه بأيٍّ في الوقفِ، أعني صِلَتَها بالواوِ والياءِ والألف؛ لأنه مُعْرَبٌ جارٍ مَجْرى زيدٍ وعمروٍ وفَرسٍ، فيُعْمَلُ فيه في الوقف ما يُعْمَلُ بزيدٍ وفرسٍ. وقد ذكرنَا الحجةَ في بِناءِ مَن وإعرابِ أيٍّ في غير هذ الموضع من الشرح بما أغنى عن إعادته.

والذي يقول: مَنُو وَمَنِي ومَنَا في الواحدِ والاثنينِ والجمع يكتفي بما ضمّنَهُ مِنْ علامةِ الإعرابِ في الدّلالةِ، وتَجْري على أصلها أنّها تَصْلُح للاثْنينِ والجماعةِ والمؤنثِ بلفظِ المذكرِ الواحد.

وإنما قيل في التثنية للمؤنث مَنْتَيْن بسُكون النونِ فيما ذكره أبو العَبّاس المبرِّد؛ لأنّ النونَ كانت في (مَنْ) سَاكنةً، قال: وإنّما حَرَكتُها في مَنَهْ مِنْ أجلِ مَا بعْدَهَا؛ لأنّ هاء التأنيثِ لا تقعُ إلا بعد حرفٍ متحرك، وكذلك في التثنية لأنّ الألفَ يُفْتَحُ ما قَبْلَها.

قالَ أبو العباس: "فأمّا قولكَ: مَنُو ومَنِي فإنَّما حُرِّكَتْ معهَا النونُ لعلّتين، إحْدَاهما: قولك في النَّصبِ: مَنَا؛ لأنّ الألفَ لا تقَعُ إلا بعدَ مَفْتُوح، فلمّا حُرِّكَتْ في النصبِ حُرِّكَتْ في الخفضِ والرفع ليكُونَ المجْرى واحدًا، والعلّةُ الأخرى أنّ الياءَ والواوَ خَفِيَّتان فإذا جَعلْتَ قبلَ كُلِّ واحدةٍ منْهُمَا الحركَةَ التي هي مِنْها ظَهرَتا وتبيَّنَتا" فأبو العباس جعلَ حركةَ النُّونِ تابعةً لما بعدَها، والذي يُوجِبُه مَذْهَبُه أنّهم أدْخلوا الواوَ في مَنُو قبْلَ ضمّةِ النُّونِ، وأدْخَلُوا

الياء في منى قبل كسرة النون.

قال أبو سعيد: والذي عندي أنَّهم أدخلُوا الضمةَ والكسرةَ والفَتْحَةَ أولا كما يدخلونها في أيٍّ وفي المعرباتِ، وتتبعُهَا الحروف لما ذكَرْتُه لك من العلّة في ذلك، أمّا منْتين فإنّهم أسْكَنُوا النُّونَ لأنّهم بَنَوْهَا مع التَّاء كما قالوا: هَنْتَ وبِنْتٌ وأخْتٌ.

وأمّا ما قاسَهُ يونس مِن إعراب مَنَهْ في الوصلِ والنصبِ والجرِّ وإجرائها مُجْرى أيّةٍ وتثنية مَنْ وجَمعِهِ في الوصلِ للبيت الذي أنشدَه، فإن أبا إسحاق الزجاج قال في البيت: كأنه وقَفَ على مَنُونَ وسَكَتَ عندها ثم ابتدأ، وقَدْ نَسَبُوا هذ الشعرَ إلى سُمَير بن الحارث، ومنهم من يرويه: عموا صباحًا، ومنهم من يرويه: عموا ظلامًا، وأنشد بعده بيتًا آخر وهو:

فَقُلْتُ إلى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُم زعيمٌ نَحْسُدُ الإنسَ الطَّعَامَا(١)

واسْتبعَدَ سيبويه ما حكاهُ، وهو لَعَمْري بَعِيدٌ جدًا؛ لأن قوله: ضَرَبَ مَنٌ مَنًا اسْتفهام عن الضاربِ وعن المضْروبِ بلفظين مِن ألفاظ الاستفهام، وقد قُدِّمَ الفِعلُ على الاستفهامَين جميعًا، والاسم المسْتفْهَمُ به يتضمنُ حرفَ الاسْتِفْهامِ ولا يكونُ إلا صدرًا، ولو رَدَدْنَاهما إلى ما تَضمّنَاهُ مِنْ حرفِ الاستفهام لصارَ تقديرُهُ: ضربَ أزيدٌ أعمرا، وهذا باطلُ مضمحلٌ. ومَنْ وأيٌّ لا تُجْمَعان ولا تُثَنَّيانِ إلا في الاستفهام على النحوِ الذي ذكرناهُ فيهمَا دُونَ المجازاةِ ومعْنىَ الذي؛ لأنَّ الأصلَ فيهما الاستفهامُ، وهُما في الاستفهام أكثرُ منْهما في غير الاستفهامِ؛ ولأنهما في الاستفهام قدْ يقُومانِ مَقَامَ زيدٍ في التَّمام والاكتفاء مِن غَير صلة، كقولَكَ: مَنْ زيدٌ، وأيٌّ زيدٌ، كما تقولُ: أخوكَ زيدٌ، والذاهبُ زيدٌ، ولَوْ كانا في غير الاستفهام لاحتَجْتَ إلى زيادةٍ على لفظِ مَنْ وأيٍّ، إمّا صلةٌ إذا كانتا بمعْنَى الذي، وإمّا شرط إذا كانتا للمجازاة، والذي يُثَنّي (أيّ) ويجمعُهُ ويؤنثُه في الوقف يثنيه ويجمعُهُ ويؤنثه في الوصل، ولا يُفْصَل بينهما كما فُصِل بين تثنية مَنْ وجمعه وتأنيثه في الوقف والوصل؛ لتمكُّنِ أيٍّ وإعرابه. وإنما قال: مَنْ ومَنَا ومَنَهْ؛ لأن العلامةَ إنما تلْحقُ في الذي يقف عليه، والأولُ لا تلحَقُهُ علامةٌ؛ لأنَّه وُصِلَ بالثاني، وتَقْديرُ مَنًا في هذا الباب كتقدير أيًا في الباب المتقدم؛ يجوز أنْ يَكونَ في مَوْضع مُبتدإ، أوْ خَبر مبتدإ، ويجوزُ أنْ يكونَ المنصوبُ مِنه بفعْلٍ مُقَدّرٍ بعدَه كأنهُ قالَ: أيَّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ؟ ومن ضربت؟

---

(١) البيت ورد منسوبًا لسُمير بن الحارث، في الخزانة ٦/ ١٧٠، ٧/ ١٠٥؛ ابن يعيش ٤/ ١٧؛ والكتاب ٢/ ٤١١.

هذا بابُ ما لا يَحسُنُ فيه مَنْ كما حَسُنَ فيما قبله

قال سيبويه: (وذلك أنه لا يجوزُ أن يقولَ الرجلُ: رأيتُ عبد الله، فتقول: منًا؛ لأنه إذا ذكَرَ عبد الله فإنَّما يذكُر رَجُلا تعرفه بعَينه، أو رَجُلا أنتَ عنده ممَّن يعرفه بعينه، وأنت تسألهُ على أنه ممَّنْ يَعرفهُ بعينه، إلا أنَّك لا تَدْري: الطويلُ هو أم القصيرُ أم ابنُ زيد أم ابنُ عمرو؟ فكرِهوا أنْ يُجروا هذه مُجرى النكرة إذا كانا مفترقين. وكذلك: رأيته ورأيتُ الرجلَ، لا يحسُن أن تقولَ فيهما إلا مَن هو، ومَن الرجل؟

وقد سَمعنا من العربِ من يقالُ له: ذهب مَعَهُمْ، فيقول: مع منين؟ وقد رأيتُه، فيقول: مَنا، أو رأيتَ منا. وذلك أنه سأله على أن الذين ذكرَ ليسُوا عنده ممن يعرفه بعينه، وأنَّ الأمر ليس على مَا وصَفه المحدِّثُ. فهو ينبغي لهُ أن يَسْألَ في هذا الموضع كما سأل حين قال: رأيتُ رَجُلا).

قال أبو سعيد: قد تقدم قبلَ هذا البابِ أنَّ المسألة عن المعرفة لا تكونُ باسم واحدٍ، وإنما تكونُ المسْألةُ عن النكرة باسمٍ واحدٍ، وذكَرْنا الفصلَ بين المعرفة والنكرة، وإنما جاز أن يقول: مع مَنين؟ وهو يستفهمُ عن الهاء والميم في معهم، وأن يقول: منَا؟ وهو يستفهم عن الهاءِ في رأيتُه؛ لأن المتكلم بنى أمْر المخاطب على أنه عارفٌ بالاسم المكنيّ، ولمْ يكُنْ عارفًا به؛ فأورَدَ مَسْألته على غيرِ ما ذكَره المتكلمُ. وكأن السائل سَأل على ما كَانَ ينبغي للمتكلم أنْ يكلِّمهُ به إذا لم يعرف، والذي كان ينبغي للمتكلم أنْ يقولَ: ذهب مع رِجالٍ، ورأيت رجلا، فلما غَلط المتكلم في توهمه على المخاطب أنه يعرفه رَدَّهُ المخاطبُ إلى الحقِّ في حال نفسه أنه غيرُ عارفٍ بمنْ ذكرَهُ، وسألَ عن ذلك، وجَعلَ المتكلمَ كأنهُ قد تكلَّم به، ورُبَّما عدل المخاطب، عما يوجِبُه لفظُ المتكلِم، وذلك قولُك: كيف أصبحت؟ فتقولُ: صالحٌ، ومَن ضَربتَ؟ فتقولُ: زيدٌ، والذي يقتضيه لفظُ السؤالِ صالحًا وزيدًا. وقد مَضَى الكلامُ في نحوِ هذا والله أعلم.

هذا بابُ اختلافِ العرب في الاسم المعروفِ الغالبِ إذا اسْتَفْهَمْتَ عنه بمن

قال سيبويه: (اعلمْ أنَّ أهْلَ الحجازِ يقولُون إذا قالَ الرجلُ رأيتُ زيدًا: مَن زيدًا؟ وإذا قالَ مَرَرْتُ بزيد قالوا: مَن زيدٍ؟ وإذا قال: هذا عبدُ الله قالُوا: مَن عبدُ الله؟

وأمَّا بَنُو تميم فيرفعُونَ على كُلِّ حَالٍ، وهُو أقْيَسُ القولَين.

فأمَّا أهْلُ الحجازِ فإنَّهم حَملُوه على أنَّهمُ حَكَوْا ما تكلَّمَ به المسؤول، كما قالَ

بعضُ العرب: دَعْنا مِنْ تمرتان، على الحكاية لقَولِه: ما عِنْدَه تمرتَان. وسَمعتُ عَربيًا يقولُ لرجلٍ سألهَ فقال: أليس قرشيًّا؟ فقال: ليس بقرشيًا، حِكايةً لقوله. فجازَ هذا في الاسمِ الذي يَكُونُ غالبًا على هذا الوجه، ولا يجوز في غيرِ الاسم الغالب كما جَازَ فيه، وذلك أنَّهُ الأَكْثَرُ في كلامهم، وهو العَلَمُ الأوّلُ الذي به يتعارفون. وإنما يُحْتَاجُ إلى الصفة إذا خافَ الالتباسَ من الأسماءِ الغالبَة. وإنَّما حَكَى مُبَادرةً للمسؤول، وتوكيدًا علَيْه أنّه لَيْس يَسْأَلُه عن غيرِ هذا الذي تَكَلَّم به.

وإذا قالَ: رأيتُ أخا زيد لم يجُز: مَنْ أخا زيد؟ إلا على قَوْلِ من قالَ: دَعْنا من تمرتان، وليسَ بقرشيًا، والوجهُ الرَّفعُ لأنه ليس باسمٍ غالب.

وقال يونُسُ: إذا قالَ رجلٌ: رأيتُ زيدًا وعَمْرًا، أو زَيْدًا وأخَاه، أو زيدًا أخا عمرو، فالرفعُ يرُدُّهُ إلى القياسِ والأصْلِ إذا جاوزَ الواحد، كما يَرُدُّ مَا زيدٌ إلا مُنْطلقٌ إلى الأصل. وأمَّا ناسٌ فإنّهم قاسُوه فقالوا: تقولُ: مَنْ أخو زيدٍ وعَمرٌو، ومَنْ عمرًا وأخا زيد؛ يُتْبِعُ الكلامَ بَعْضَهُ بعضًا، وهذا حَسَنٌ.

فإذا قالُوا مَنْ عَمْرًا؟ ومَنْ أخُو زَيد؟؛ رفَعوا أخا زيد؛ لأنه قد انقطع الأولُ مِنَ الثاني الذي مع الأخ، فكأنك قُلْتَ: مَن أخو زيدٍ؟ كما أنكَ تَقولُ: تبّا لَهُ، وويلا لهُ، وتَبٌّ لَهُ، وويلٌ له.

وسألتُ يونُسَ عن: رأيتُ زيدَ بن عَمرو فقال: أقولُ مَن زَيدَ بن عمرو؟؛ لأنّ أصلَ هذا أُجْرِيَ كالْواحِد، ومَن نَوَّنَ زيدًا جعلَ (ابنَ) صِفَةً منفصلةً ورفَعَ في قولِ يونس. فإذا قال: رأيت زيدًا فقلت: أيٌّ زيدٌ؟ فليس إلا الرفعُ، تُجْرِيه على القياس. وإنما جازت الحكايةُ في مَن لأنّهم لــ(مَنْ) أكثر استعمالا، وهم يُغَيِّرون الأكثر في كلامهم عن حالِ نظائرِه. وإنْ أدْخَلْتَ الواوَ والفاء في مَن فقلت: ومَنْ أو فمن، لم يكن فيما بعده إلا الرفعُ).

قال أبو سعيد: مسائلُ الباب وتفريعُها على قولِ أهلِ الحجازِ؛ لأنّ بني تميم على منهاج القياس في غير هذا الباب، ولا خِلاف بينهم أنّ مستَفْهِمًا لو ابْتَدأ الاستفهام على غير كلام سَمِعَه لقَالَ: مَنْ زَيدٌ؟ ومَنْ مبتدأٌ وزيدٌ خبرُهُ، أو زيدٌ مبتدأ ومَنْ خبرُهُ، وإذا قال قائلٌ: رأيتُ زَيْدًا فقيل له: مَن زيدٌ؟ فهو كالسؤال له في الابتداء؛ مَنْ مبتدأٌ وزيدٌ خبره، أو زيدٌ مبتدأ ومَن خبره، فهذا القياس. ويدلُّ على ذلك أيضًا أنّهم لا يختَلِفُون أنّه إذا قالَ: رأيتُ زيدًا قلت: أيٌّ زيدٌ؟ فأيٌّ كَمَنْ، وأيٌّ زيدٌ: مبتدأٌ وخَبَرٌ.

وأمَّا أهلُ الحجازِ فإنّهم يحْكُون كَلامَ المتكَلِّم في الاسْمِ العَلَم؛ إذا قالَ قائلُ: رأيتُ زيدًا، قالوا: مَنْ زيدًا؟ وإذا قالوا: مررتُ بزيد، قالوا: من زيدٍ؟ وإنما حَكَوْا لفظَهُ لئلا يَتوهَّمَ المسؤول أنّه سُئل عن غَيرِ الذي ذَكَرَهُ من الزَّيْدين، وحَرَصُوا لِحَكاية لفظِه على التَّبيين لهُ أنهُ مسؤول عن الذي ذَكَرهُ، ومَوْضعُ المنْصوبِ والمخفوضِ في مَنْ زيدًا، ومَن زيدٍ، رفعٌ على خَبرِ مَنْ أو الابتداء، كما أنّ قولَهم: دعْنا من تمرتان، تمرتان في مَوضعِ خفض؛ كأنهُ قال: دَعْنَا من لفظِكَ تمرتان، فَنَابَ تمرتان عن ذلك، وكذلك قولُ من قال: لسْتَ بقرشيًّا، في موضع خفض بالبَاء. وإنما يَختَارُ أهلُ الحجازِ الحكايةَ بالأسماءِ الأعْلامِ دُون غيرها؛ لأن أكثر مَا يخْبَرُ عن الناسِ بالأسماءِ الأعلام في مكاتباتهم ومعاملاتهم، وفيما يُنْسَبُ إليهم مِن مناقِبَ أو مثالبَ، والاسمُ العلمُ إذا ذُكر فكأنه شاملٌ على تعريفِ جميع ما فيه مِنْ صفاتِه المعروفة، وإنّما يُنعتُ إذا زاحَمَهُ غيرُه في لفظه بما يُبينُه عن غيره. وقد ذُكر نحو هذا في ذكْرِ الأسْماءِ الأعلام.

وإذا لم يكُنِ الاسمُ علمًا أجْرِيَ على القياسِ، ورُفعَ على الابتداءِ والخبرِ. وإذا عُطِفَ على الاسم العَلَمِ أوْ نُعتَ بغيرِ اسمِ أبيهِ فالرفعُ على القياس؛ لأن السائلَ إذا أطالَ بالعطفِ أو بالنعتِ مُحْتَذيًا على كلام المتكلم، فحكايته لإطالته تُغْنيه عن حِكَايته لإعْرابه، ويكون أولى؛ لأنّ الإطالة بالعطفِ والنعتِ لا تُخْرِجُ اللفَظ عن قِياسه كما تُخرجُهُ الحكايةُ، وذلك إذا قال القائل: رأيت زيدًا وعمرًا، ورأيت زيدًا أخا عمرٍو فالبابُ أنْ يقولَ السائلُ: مَنْ زيدٌ وعمرٌو؟ ومَنْ زيدٌ أخو عمرٍو؟

وقد حكى سيبويه في العطفِ عن غير يُونسَ الحكايةَ إذا كان الذي يَلي (مَن) الاسْم العَلَم، واسْتَحْسَنَه؛ لأنّ المعطوفَ غيرُ المعطوفِ عليه، فالسؤالُ وقع بالاسم مفردًا، ثم عُطِفَ شيءٌ آخر عليه قد وقع به سؤالٌ، وليس كذلكَ النَّعتُ؛ لأنّ النعت والمنعوت كشيءٍ واحد. وإذا قال: رأيتُ زيدَ بنَ عمْرو جَازَ أن يقولَ: مَن زيدَ بنَ عمرو؛ لأنّ زيدًا قد بُني مع ابن فجُعِلا كشيءٍ واحد، فصارًا كشيءٍ مضافٍ، فإذا قال: جاءني عبدُ الله، أو رأيتُ عبدَ الله، أو مررتُ بعبدِ الله جازت الحكايةُ في هذه الوجوه، فَتَقُول: مَن عبدُ الله، أو مررتُ بعبدِ الله؟ ومَن عبدِ الله، وكذلك جاءني زيدُ بن عمرو، ومررتُ بزيدِ بنِ عمرٍو، ورأيتُ زيدَ بنَ عمرٍو. ورُدَّ إلى القياسِ ورُفع؛ لأنهما لم يُجْعَلا كشيءٍ واحدٍ، وصَارَ بمنـــزلة قولك: رأيت زيدًا أخا عمرٍو.

وإنما جَازت الحكايةُ بمَن ولم تَجزْ بأيٍّ لعلتين:

إحداهما: أنّ السؤالَ بـــ (مَن) عما يَعْقِلُ أكثرُ من السؤال بأيٍّ، وتغييرهم لما يكْثرُ

التصرُّف فيه -بالْوُجُوه- أكثر من التغيير والتصرُّف فيما يَقِلّ.

والعلةُ الأخرى: أنّ أيًا مُعْرَبةٌ، فإذا سألُوا بها فلا بدّ مِن رَفْعها، فإذا رفعوا أيًا في قولهم: أيٌّ زيدُ؟ على ما يوجبه القياس أتبعوه لفْظَ الاسمِ العلَم على ما يُوجِبُه القياس.

وإذا أدْخَلُوا في أولِ السُّؤالِ الْفَاءَ والواوَ لم يكُن فيما بعدَه إلا الرفعُ، وذلك قولُك إذا قال القائل: رأيتُ زيدًا، ومَن زيدٌ؟ أو فمن زيدٌ؛ لأنّك لمّا أدخلتَ حرفَ العطفِ عَلِمَ المسؤول أنَّك تعطفُ على كلامِه وتَنحو نَحْوَهُ، فاستغنيتَ عن الحكاية.

وقد أجاز سيبويه الحكايةَ في غيرِ الأسماءِ الأعلامِ على غيرِ وجهِ الاختيارِ؛ إذا قال القائلُ: رأيتُ أخَا زيد، جازَ من أخَا زيد؟ كما جَاز دَعْنا من تمرتانِ، وليس بكلامٍ مختارٍ في لُغةِ أهلِ الحجاز كما يختارون الحكايةَ في الأعلامِ، وباقي الباب مفهوم.

وذكر أبو العباس المبرّد في كتابه المعْروف بالمقتضب فقال: "كان يُونُسُ يُجْرِي الحكايةَ في جميع المعارفِ، ويرى بابَها وبابَ الأعلامِ واحدًا" والذي حكاهُ سيبويه عن يونُس في الباب إذا قال القائل: رأيتُ زيدً أو عمرًا، أو رأيتُ زيدًا وأخاه، أو زيدًا أخا عمروٍ؛ فالرفعُ يَردُّه إلى القياس. وما أدْري مِن أين لأبي العباس هذه الحكاية عن يونس، والله أعلم.

هذا بابُ مَنْ إذَا أردتَ أن يضافَ لك مَن تَسألُ عنه

قال سيبويه: "وذلك قولك: رأيتُ زيدًا. فتقولُ: المَني. فإن قال: رأيتُ الزيدَيْنِ قُلتَ: المَنِيَّيْنِ. فإن ذكَرَ ثلاثةً قُلتَ: المَنِيِّينَ، وتحملُ الكلامَ على ما حَمَلَ عليه المسؤول كلامَه إنْ كان مجرورًا أو منصوبًا أو مرفوعًا، كأنك قُلت: آلقُرَشي أم الثَّقَفي؟ فإن قال: القُرَشي نصب، وإنْ شاءَ رفَعَ على هُوَ، كما قال صالحٌ في: كيف كنتَ "؟

قال أبو سعيد: قد يحتاجُ الإنسانُ إلى معرفة نَسَبِ مَنْ يُذْكَرُ لَهُ إذا عُرِفَ ذلك الاسمُ لجماعة مُختَلِفِي الأنْساب، فإذا سألَ عنْهُ أوْرد لَفْظَ المسألَةِ مُبْهَمًا مَنْسُوبًا، فاحتاجَ إلى ذكرِ اللفظِ المُبَهمِ الذّي يسْألُ به عنْ أبي الرّجُلِ الذي تُراد معرفةُ نَسَبِه، واحتاجَ إلى نسْبتِهِ وإلى الألفِ واللامِ. فأمّا الألفُ واللامُ فلأنَهُ يَسألُ عَنْ صِفة العِبَارَةِ عنها بالألف واللامِ، وأمّا الاسمُ المُبْهَمُ فهوَ مَنْ؛ لأنّ بَها يُسألُ عن الرجل المنسُوبِ إليهِ، وَأمّا عَلامَةَ النسْبَةِ التي هي الياءُ فَليُعْلَمَ أنهُ يسْألُ عنه منسُوبًا، ويُجْرِي إعرابَ المنِّي على إعراب الاسم الذي ذكرهُ المتكلِّمُ إنْ قال: جاءني زَيدٌ قُلتَ: المَني، وإن قال: مررتُ بِزَيدٍ قلتَ:

المَنِّي؛ لأنهُ جَارٍ على كلام المتكلم، والمَنِّي مشتملٌ على كلِّ ما يُنْسَبُ إلى أبٍ، ولا يُحتاج في المنّي إلى ألف الاستفهام كما لم يُحتَجْ في مَن إلى ألِف الاستفهام، وإذا جعلت مكانها اسْمًا منسوبًا مُبَيَّنًا أدخلْت ألفَ الاسْتفهامِ فقلت: آلقرشِي أم الثقفي ؟ ونحو ذلك، وإذا أجابَ المسؤول جاءَ بالجواب على لفظِ إعرابِ المنّي، وإنْ شاء رَفَعَ على إضمارِ هو. ولو قال: رأيت زيدًا فأردتَ أن تقولَ: آلبصري أم الكوفي ؟ لم يكن فيه لفظٌ مبهمٌ كالمنِّي، ولا يجوز أنْ تقولَ المنّي، فيقول في جوابه: المكي أو البصري وما أشبه ذلك من المنسوب إلى أسماءِ المدُن، ولم يأت ذلك إلا في المَنِّي، لأنّ أكثَرَ الأعْراض للعربِ في المسألة عن الأنساب، والتناصر والتعادي عليها.

وذكر أبو بكر مَبْرمَان قال: سألت أبا العباس يعني المبرِّد: إذَا قال لك رَجلٌ: رأيتُ زيدًا وأردتَ أنْ تسألَه عن صِفَته. قال أقُولُ: المني، كأني قلت: الظريفي أم العالمي ؟ أم الصائغي ؟ أم البزّازي ؟ فإذا قالَ: رأيتُ الجملَ، فأردتَ أنْ تسألَه عن صفته كيفَ تَقول ؟ قال: أقول: المائي والماوي ولا يحسن بأي لأنّ أيّا اختصاص وأنت إنما تسأله عن عمومٍ.

قال أبو سعيد: وهذا تَفْريعٌ من أبي العباس وقياسٌ، وعندي أنَّ قائلا لو قال: رأيت الجملَ، وكان الجملُ ينسبُ إلى جماعةٍ مختلفين من الناس مثل التميمي والمهدي والكلبي فأراد السؤال عن هذا النحو قال: المني؛ لأنك إنّما تريدُ واحدًا من الناس الذين يُنْسَبُ الجملُ إليهم، وإنْ أراد النَّسَبَ إلى فحْلٍ أو إلى موضعٍ لم يجُز المني، وعلى قياس قول أبي العباس يقالُ: المائي والماوي.

هذا باب إجرائهم صلةَ مَنْ وخبرَه إذا عنيتَ اثنين كصلةِ اللَّذَيْن وإذا عنيتَ جميعًا كصلة الذينَ

قال سيبويه: "فمن ذلك قوله عزّ وجل: ﴿وَمِنْهُمْ من يَستَمِعونَ إلَيْكَ﴾(١). ومثلُه فيما حدّثنا يونس قولهم: مَنْ كانت أمَّك، وأيُّهُنَّ كانت أمَّكَ، ألحقَ تاءَ التأنيث لمَّا عني المؤنث كما قال: يَسْتَمِعُونَ حين عني جميعًا.

وزعم الخليل أنَّ بعضَهم قرأ: ﴿وَمَنْ تَقْنُتْ منْكُنَّ لله ورَسُولِه﴾ [الأحزاب: ٣١] بالتاء، فجعلها كصلة التي حين عنيتَ مؤنثًا. فإذَا ألحقتَ التاء في المؤنثِ ألحقتَ الواو والنون في الجميع.

---

(١) سورة يونس، من الآية: ٤٢.

قال الفرزدق:

تَعــالَ فإنْ عاهَدْتنـــي لا تَخونُني نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئبُ يَصْطَحِبان"(١)

قال أبو سعيد: لـــ(مَنْ) لفظٌ ومعنًى، فأمّا لفظُهَا فواحدٌ مُذَكّرٌ، فإذا رَدَدْتَ إليها الضميرَ العائدَ من صِلَتِهَا أو خبرِها أو غير ذلك كان واحدًا مُذَكّرًا أردْتَ بَها واحدًا أو اثنين أو جماعةً أو مؤنثًا، فإنْ أردْتَ أنْ يكونَ العائدُ إليها على معناها فهو على ما يقصده المتكلّم من المعنى.

فأمّا ما أعِيدَ إليه على معناه في الجمع فقوله عز وجلّ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾(٢)، ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ﴾(٣)، وأكثرُ ما في القرآنِ من هذا النحوِ فتوحيد لفظِ المذكّر كنحو قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾(٤) ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ﴾(٥) ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ﴾(٦) ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ﴾(٧) وغير ذلك مما يطول.

وأمّا المثنى فقول الفرزدق:

... مَن يا ذئبُ يصْطَحِبَان

يريد بمَن نفْسَه والذئبَ، وأمّا المؤنث فقولُه: ﴿وَمَن تَقْنُت منكُن لله ورسوله﴾ [الأحزاب: ٣١] لأنّ المعنى واحدةٌ من النساء أو أكثر، وربما أتي على اللفظ والمعنى كقوله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وتعمل صالحًا﴾ [الأحزاب: ٣١] يَقْنُت بالياء على اللفظ، وتعمل بالتاءِ على المعنى، وقوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(٨) أسْلَمَ وَجْهَه على لفظ مَن ولا خوفٌ عليهم ﴿وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ على معنى الجماعة.

وذكر بعض الكوفيين: أنه إذَا حُمِل مَن على المعنى لم يَجُز أنْ يُرَدّ إلى اللفظ، وإذا حُمِل على اللفْظِ جازَ أنْ يُرَدّ إلى المعنى، ولا فرق بينهما عندي، والذي يُبطِلُ ما قالَ قولُه عز وجل في آخر سورة الطلاق: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي

---

(١) البيت في ديوانه ٨٧٠، ابن يعيش ٢/ ١٣٢؛ الكتاب ٢/ ٤١٦؛ المقتضب ٢/ ٩٥.

(٢) سورة يونس، من الآية: ٤٢.

(٣) سورة الأنبياء، من الآية: ٨٢.

(٤) سورة الأنعام، من الآية: ٢٥.

(٥) سورة يونس، من الآية: ٤٣.

(٦) سور الطلاق، من الآية: ٢، ٤، ٥.

(٧) سورة التغابن، من الآيتين: ٩، ١١.

(٨) سورة البقرة، من الآية: ١١٢.

منْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾[(١)] جمع خالدين على المعنى، ثم قال: ﴿قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾[(٢)] فردّه إلى اللفظ.

هذا بابُ إجرائهم ذا بمنـزلة الَّذي وليس يكونُ كالَّذي إلا مع مَا ومَنْ في الاستفهام وحده

فيكون ذا بمنزلة الذي، ويكونُ مَا حرفَ الاستفهام وإجرائهم إيّاه مع مَا بمنـزلة اسم واحِدٍ.

قال سيبويه: "أمّا إجراؤهم ذا بمنـزلة الَّذي فهو قولُهم: مَاذَا رأيْتَ ؟ فتقول: متاعٌ حَسَنٌ، قال لبيد:

ألا تَسْألانِ المَرءَ مَاذَا يُحاوِلُ أنَحْبٌ فَيُقْضَى أمْ ضَلالٌ وبَاطِلُ[(٣)]

وأمّا إجراؤهُم إيّاهُ مع مَا بمنـزلة اسمٍ واحدٍ فهو قولُك: ماذا رأيتَ ؟ فتقولُ: خيرًا؛ كأنك قلتَ: ما رأيتَ ؟ فقال: خيرًا.

ومثلُ ذلك قولُهم: مَاذا تَرى ؟ فتقول: خَيرًا. وقال تعالى: ﴿مَاذَا أَنـزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[(٤)]. فلو كان ذا لَغْوًا لَمَا قالت العربُ: عَمَّا ذا تَسألُ ؟ ولقَالُوا: عَمَّ ذَا تسألُ ؟ ولكنَّهم جعلوا مَا وذَا اسمًا واحدًا، كَما جعلُو مَا وإنَّ حَرفًا واحدًا حين قالوا: إنَّما، ومثل ذلك كأنَّمَا، وحَيْثُما في الجزاء.

ولو كان ذا بمنـزلة الَّذي في هذا الموضع البتّةَ لكان الوَجهُ في: ماذا رأيتَ إذا أرادَ الجوابَ أنْ يقول: خيرٌ.

وقال الشاعر، وسمعْنا بعضَ العرب يَقولُهُ:

دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي[(٥)]

فـ(الَّذي) لا يجوزُ في هذا الموضع؛ لأنّ مَا لا يَحسنُ أنْ تُلغيَهَا.

وقَدْ يجوزُ أنْ يقولَ الرجلُ: ماذا رأيتَ ؟ فيقول: خيرٌ، إذا جَعلَ ما وذا اسمًا واحدًا كأنه قال: ما رأيتَ ؟ فقالَ: خيرٌ، ولم يُجبْه على: رَأيْتُ خيرًا.

---

(١) سورة الطلاق، من الآية: ١١. (٢) سورة الطلاق، من الآية: ١١.

(٣) البيت في ديوانه ٢٥٤، الخزانة ٢/ ٢٥٢، ٢٥٣، ٦/ ١٤٥، ١٤٧؛ ابن يعيش ٣/ ١٤٩، ١٥٠، ٤/ ٢٣؛ والكتاب ٢/ ٤١٧.

(٤) سورة النحل، من الآية: ٣٠.

(٥) البيت منسوب لأبي حيّة النميريّ، الخزانة ٦/ ١٤٢؛ الكتاب، ٢/ ٤١٨؛ اللسان (أبى).

ومثل ذلك قَوْلُهم في جوابِ كيف أصْبَحْتَ ؟ صَالِحٌ، وفي مَن رأيتَ: زيدٌ، كأنه قال : أنا صالحٌ، وَمَنْ رأيتَ زيدٌ.

والنصبُ في هذا الوجه؛ لأنَّه الجوابُ على كلامِ المخاطَبِ، وهو أقربُ أنْ تأخُذَ به. وقال: ﴿مَاذَا أَنـــزلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤]. وقد يجوز أنْ تقولَ إذا قلتَ: مَن ذا الذي رأيتَ ؟: زيدًا؛ لأنَّ هاهنا معنى فِعْلٍ، ويجوز النصبُ هاهنا كما جاز الرفعُ في الأول.

قال أبو سعيدٍ: قد اشتمل هذا البابُ على الكلام في ماذا، وقد فَسَّرهُ سيبويه وغيرُه على الوجهين اللّذين ذكرهما.

فإنْ قال قائلٌ: هَلا جعلتم ذا زائدة وجَعَلْتم ما للاستفهام وبمعنى الذي كما كانت قبل دخُولِ ذا ؟ ويكون: «ماذا أنـــزل ربّكم» بتقدير: ما أنـــزل ربكم ؟ وقوله:

دعي ماذا علمت سأتقيه

بتقدير: دعي ما علمتِ، كما يقال دعي الذي علمتِ، فإنّ سيبويه استدلّ على بُطلان هذا بشيئين.

أحدهما: أنّ ذا لو كانت زائدةً لوجبَ أنْ يُقالَ: عمَّ ذا تسأل ؟ كما يُقالُ: عمَّ تَسْأل ؟ فَيَسْقُطُ ألفُ مَا حِينَ دخلَ عليهِ حرفُ الْجرِّ.

والوجهُ الآخرُ: أنَّ ذا إذَا كانت زائدةً ثم قُلْنَا ماذا تَصْنعُ ؟ كانتْ مَا في مَوْضِـــعِ نصبٍ، وتكونُ حقيقةُ جَوابِه مَنْصُوبًا، فلَمَّا قال:

أنَحْبٌ فَيُقْضَى أمْ ضَلالٌ وبَاطِلُ

وهو بدلٌ مِنْ ما، عُلمَ أنَّ مَا في مَوْضِـــعِ رَفعٍ، وإذَا كانتْ في مَوْضع رفعٍ فهي مبتدأةٌ وخَبرُهَا ذا، ويُحاولُ صِلَةُ ذا، والعائدُ إليهَا هاءٌ محذوفةٌ كأنه قال: ماذا يُحَاوِلُهُ، فإذا قال قائلٌ: ماذا صَنعتَ ؟ أو «ماذا أنـــزل رَبُّكُم» فهو على الوجهين اللذين ذكرهُمَا؛ إنْ شئت جَعلْتَ ما للاستفهام وهي اسمٌ تَامٌّ مرْفوعٌ بالابتداء، وخبرُه ذا وهي بمعنى الذي، وما بعدَه صلتُه، وإن شئتَ جعلْتَ ما وذا جميعًا بمنـــزلة ما وحدها، ويَكونان كحرفين رُكِّبَا لمعنى واحد نحو: كأنما، وحيثما في الجزاء، وما جرى مجراهما من الحروف المركبة، ويكون الجواب بالرفع والنصب على ما تُقدّرُ مِنْ جعْلِ مَا مُبتدأ أو منصوبًا بالفعل.

فإن قَالَ قائلٌ: كيفَ يَعلَمَ السامعُ إذا قيلَ لهُ: «ماذَا أنـــزلَ ربُّكم» ما قدّره المتكلّم من رفع ما أو نصبه حتى يَجعلَ جَوابَهُ خيرًا أو خيرٌ، فإنّ هذا لا يلزمُ السائل، ولكنه

يَسْأَله عَمّا يحتمله كلامُهُ، وقد يَجوزُ أنْ يكونَ حرفُ الاستفهام في كلامِ السائل نصبًا، وفي كلامِ المجيبِ رفعًا على الاستئناف والابتداء والخبر كقولك: ما رأيت ؟ فيقول: خيرٌ، وما في موضعِ نصبٍ، وكيف أصْبَحْتَ ؟ فيقول: صالحٌ، كأنه قال: أنا صالحٌ، والوجهُ حملُ الجوابِ على ما يوجِبُه إعْرابُ السؤال. ويجوزُ أيضًا أنْ يكونَ لفظَ الاستفهام في موضعِ رفعٍ، ويكون الجواب نصبًا محمولا على الفعلِ الذي في الكلام؛ لأنّ المعنى لا يَتَغَيَّرُ؛ كقولك: زيدًا إذا قيلَ لك مَن الذي رأيتَ ؟ كأنك قلت: رأيتُ زيدًا.

وأمّا قولهُ عز وجلّ: ﴿ماذا أنــزل ربُّكُم قالُوا أساطيرُ الأولين﴾ [النحل: ٢٤] فالذي عند ذوي التحصيل أنّ أساطيرُ الأولين ليس بجواب لأنّ الّذين قالوا: أساطيرُ الأولين لم يكونوا معترفين بأنّ الله أنــزل شيئًا. وإنّما تقديره: هذا الذي جاء به محمدٌ أساطيرُ الأولين، وكأنّهم عدَلُوا عَمّا سُئلوا عنه. وأمّا قولُه:

دعي ماذا علمت سأتقيه

فالحرفان جميعًا بمعنى الذي، وعلمت صلةٌ، والعائد هاء مَحْذوفةٌ من علمته، وسبيلُ ماذا في كونها بمعنى الذي كسبيلِ ما وحدَهَا إذا كانت بمعنى الذي. فإن قال قائلٌ: هلا جعلتُم ما زائدةً وجعلتم ذَا وحدهَا بمعنى الذي كما قال الله عز وجلّ: ﴿وما تلكَ بيمينِكَ يا مُوسى﴾ [طه: ١٧]. تلك: بمعنى التي وبيمينك صلةٌ، وكما قالَ يزيد بن مُفَرّغ:

عدسْ ما لعبّادٍ عليك إمارةٌ … نَجوتِ وهَذا تحْملينَ طَليقُ[1]

هذا بمعنى الذي وتحملين صِلتُه كأنه قال: والذي تحملين طليق، فالجواب أنّ تلك وهذا وما جرى مجراهُمَا من أسماءِ الإشارةِ لا يكنّ عند أصحابنا بمعنى الذي وأخَواتِها، إلا ذَا وحدَهَا إذَا كانَ قبلها مَا، فلمّا كانت ذا لا تكون بمنــزلة الذي حتى يكونَ قبلَهَا مَا لَمْ يجز أنْ تكونَ زائدةً كانَ إخراجُها من الكلامِ يُبطِلُ المعنى المقصود بــذا.

«وما تلك بيمينك» بيمينك عند أصحابنا في موضعِ الحالِ، كما تكونُ في موضِــع الصّفة إذا قلت: مررْتُ بعصًا بيمينك، كأنه قال: مستقرة بيمينك، وكذلك تحملينَ في موضع الحالِ، كأنه قال: وهذا حَاملته أنتِ طليقٌ، وتقديرُهُ: حامِلةً له أنتِ طليقٌ، وأسهلُ من هذا في التقدير. وهذا محْمُولا طليق. ومما يشبهُ مَا ذكرناه قولُ أبي ذؤيب:

لعمْري لأنْتَ البيتُ أُكْرِمُ أهْلَهُ … وأقْعُدُ فــي أفيَائه بالأصــائلِ[2]

---

(١) البيت سبق تخريجه.

(٢) البيت من ديوانه. الخزانة ٥/ ٤٨٤، ٦/ ١٦٦؛ وتاج العروس (أصل، فيأ).

على قول الكوفيين: البيتُ يُوصَلُ كما يوصَلُ الذي، وأكرِمُ أهلَهُ صِلَتُه، ومذهبُهم صلةُ ما فيه الألفُ واللامُ من الأسماءِ نحو الرجلِ والغلامِ كصلةِ الذي. قال أصحابُنَا في بيت أبي ذؤيبٍ قولَين:

أحدهما: أنهُ يكون خبرًا بعدَ خبرٍ، البيتُ مُبْهمًا على غير معهودٍ، وأكرمُ نعتًا له كما يقالُ: إنّي لأمُرُّ بالرَجُلِ غيرك خَيْرٍ منك.

هذا بابُ ما تَلحَقُهُ الزّيَادةُ في الاستفهامِ إذا أنكرتَ أنْ تُثبتَ رأيَه على ما ذكَرَ أو أنكرتَ أنْ يكونْ رأيُه خلافَ ما ذكر

قال سيبويه: فالزيادةُ تتبعُ الحرفَ الذي هو قَبلَها، الذي ليس بينه وبينها شيءٌ. فإنْ كان مضمُومًا فهي واوٌ، وإن كان مكْسُورًا فهي ياءٌ، وإنْ كان مفتوحًا فهي ألفٌ، وإنْ كان ساكنًا تَحَرّكَ، لئلا يَسْكُنَ حرفان، فيتحرّك كما يتحرّكُ في الألف واللامِ الساكنُ مكْسُورًا، ثم تكونُ الزيادةُ تابعةً له.

فمما تَحَرَّكَ من السّواكِنِ كما وصفتُ لك وَتَتبَعُهُ الزيادةُ قولُ الرجل: ضربتُ زيدًا، فتَقولُ منكِرًا لقوله: أزَيْدَ نِيه ؟ وصارت هذه الزيادةُ عَلَمًا لهذا المعنى، كعَلَمِ النُّدْبة، وتَحرّكت النون لأنها كانت ساكنةً، ولا يَسْكُنُ حرفان.

فإنْ ذُكِرَ الاسمُ مجرورًا جررتَه، أو منصوبًا نصبتَهُ؛ لأنّك إنّما تسأله عَمَّا وضَعَ عليه كلامَه.

وقد يقول لك الرجلُ: أتَعرفُ زيدًا ؟ فتقول: أزَيْدَ نِيهِ ؟ إمَّا مُنكِرًا لرأيه أنْ يكونَ على ذلك، وإمّا على خلافِ المعرفة.

وسمعنا رجلا من أهلِ البادية قيل له: أتَخْرجُ إنْ أخْصَبَتِ البادية ؟ فقال: أنا إنيه؟ منكِرًا لرأيه أنْ يكونَ على خلافِ أن يخرج.

ويقول: قد قدِم زيدٌ، فتقول: أزَيْدُ نيْه ؟ غيرَ رادٍّ عليه متعجبًا أو منكرًا عليه أن يكون رأيُهُ على غيرِ أنْ يَقْدُمَ؛ أو أنْكَرْتَ أنْ يكونَ قَدم فقلت: أزَيْدُ نيْه ؟

فـــإنْ قلت مجيبًا لرجلٍ قال: لقيتُ زيدًا وعَمْرًا قُلْتَ: أزيدًا وعَمْرَ نيهْ ؟ تَجعلُ العلامةَ في منتَهى الكلام. ألا ترى أنّك تقولُ إذا قال: ضربتُ عَمْرًا: أضَرَبْتَ عَمْرَنيه؟ وإن قال: ضَربتُ زيدًا الطويلَ قلت: أزيدًا الطويلاه ؟ وتجعلُها في منتهى الكلام.

وإنْ قُلْتَ: أزيدًا يا فتى، تركتَ العلامةَ كما تركت علامةَ التأنيث والجمع

وحروفَ اللّين في قولك: مَنَا وَمني ومَنو حين قلت: يا فتى، وجعلتَ يَا فتى بمنـــزلة ما هو في مسْألتك يمنعُ هذا كلّه، وهو قولك: مَنْ وَمَنهْ إذا قال: رأيتُ رجلا وامْرأةً. فَمَنَهْ قد مَنعَتْ مَنْ منْ حَرْف اللين، فكذلك هو هاهنا يَمنعُ كما مَنَع ما كان في كلامِ المسؤول العلامة في الأوّل، ولا يَدخُل يا فتى لأنه ليس من حديث المسؤول، فصار هذا هاهنا بمنـــزلة الطّويل حين مَنعَ العلامةَ زَيْدًا كما مَنعَ مَنْ ما ذكرتُ لك؛ وهو قولُ العرب.

ومما تَتبعُهُ هذه الزيادةُ من المتحرّكات كما وصفتُ لك قولُه: رأيتُ عُثْمانَ، فتقولُ: أعُثْماناهْ، ومررتُ بعثمان، فتقول أعُثْماناهُ، ومررتُ بحَذَام، فتقول أحَذاميهْ، وهذا عُمَرُ فتقولُ: أَعُمَرُوهْ، فصارت تابعةً كما كانت الزيادةُ في واغُلامَهُوهُ تابعةً.

واعلمْ أنّ من العربِ مَن يجعلُ بين هذه الزيادة وبين الاسم إنْ فتقول: أعَمْرُو إنيه، وأزيدُ إنيهْ، فكأنهم أرادوا أنْ يَزيدوا العلَمَ بيانًا وإيضاحًا، كما قالوا: ما إنْ، فأكَدُوا بإنْ. وكذا أوْضَحُوا بها هاهنا؛ لأنّ في العَلَمِ الهاء، والهاءُ خفيّةٌ، والياءُ كذلك، فإذا جاءت الهمزةُ والنونُ جاء بعدهما حرفان لو لم يكن بعدهما الهاء وحرف اللين كانوا مُستَغْنين بهما.

وممّا زادوا به الهاء بيانًا قولهم: اضْرِبْهْ.

وقالوا في الياء في الوقفِ: سَعْدِجْ يُريدُونَ سَعْدي.

فإنما ذكرتُ لك هذا لِتعلمَ أنهم قد يطلبون إيضاحًا بنحوٍ مِن هذا الذي ذكرتُ لك.

وإن شئتَ تركتَ العلامةَ في هذا المعنى كما تركتَ علامةَ النُّدْبة.

ويقول الرجلُ: إنّي قد ذهبتُ، فتقول: أذَهَبْتُوهْ ؟ ويقول: أنا خارجٌ، فتقول: أأنا إنيه: تُلحقُ الزيادةَ ما لَفَظَ به، وتحكيه مبادرةً له، وتبيينًا أنه ينكرُ عليه ما تَكَلّمَ به، كما فَعلَ ذلك في: مَنْ عبد الله ؟ وإنْ شاء لم يتكلّمْ بما لَفظ به ، وألحقَ العلامةَ ما يُصحِّحُ المعنى، كما قال حين قلت: أتخرجُ إلى البادية: أأنا إنيه.

وإنْ كُنْتَ مُتَبَيِّنًا مُسْتَرْشِدًا إذا قال: ضربتُ زيدًا، فإنك لا تُلْحقُ الزيادة. وإذا قال: ضربتُهُ فقلتَ: أقلتَ ضربتُه ؟ لم تُلْحقِ الزيادةَ أيضًا؛ لأنّك إنّما أوقعتَ حرفَ الاستفهام على قلتَ، ولم يَكُنْ من كَلامِ المسؤول، وإنّما جاء على الاسْترشاد لا على الإنكارِ، فإن قال: ضربته فقلت: على وجه الإنكار قلت: أضربْتُهُوه، وإنْ شِئْتَ قلتَ:

أضَربْتَهُوهُ على المعنى، والمعنى الأولُ أجودُ أنْ تَحْكِي لَفْظَ المسؤول.

واعْلَمْ أنّ هذه الزيادةَ لا تلحقُ بعدَ شيءٍ مِن حروفِ الاستفهام مَا خَلا الألفَ وحدَهَا؛ لا تقولُ: مَن زيْداه، ولا أي زَيْدُوه، ولا شيئًا من هذا النحوِ إذا لم يكُن قبلَ كلامِهِمْ ألفُ الاستفهام. وتقولُ في المضافِ نحو عبد الله: أعبدَ اللَّهِيه، وأعبدَ اللَّهِ إنيه، وكلُّ موضعٍ جازَ فيه أحدُ هذين العلَمَين فالآخَرُ جائزٌ فيه، وقد يجوزُ إذا قال الرَّجُلُ: ذهبتُ أنْ تَقُولَ: أذهَبْتاه؛ تُلحِقُ الزيادةَ الفعْلَ الذي هُو لَهُ في المعنى لا في الحكايةِ، ولا يحكي لفظه كما قال حين قال أتخرجُ إلى البادية: أأنا إنيه ؟ وإن شِئْتَ حكيتَ لَفْظَهُ فقلت: أذهَبْتُوه.

قال أبو سعيد: البابُ كُلُّهُ في إثباتِ العلامةِ للإنكارِ، وَجَعَلَ الإنكارَ على وجهين:

أحدهما: أنْ ينكرَ كَوْن ما ذكَرَ كونه، ويكذِّبَ به أو يبْطلَهُ؛ كرجلٍ قال لك: أتاك زيدٌ، وزيدٌ ممتنعٌ إتْيانُه عنْدكَ، فينكرُه بُطلانهِ عندكَ، فهذا معنى قوله: أنكرتَ أنْ تثبت رأيَه على ما ذكَرَه.

والوجهُ الآخر: أنْ يقولَ: أتاكَ زيدٌ، وزيدٌ من عادته إتْيانُك، فتنكرُ أنْ يكونَ ذلكَ إلا كما قالَ؛ كما يقول القائل فيما يُرَدُّ عليه مِن الكلام إذا لم يَشُكّ فيه، ومَن شَكَّ في هذا وَمَن أنكرَهُ على وجهِ التعجبِ والإنكارِ لذكر مثله مما لا يَشُك في كونه ، وهذا معنى قَولِهِ: أو تُنكِرُ أنْ يكُونَ رأيه على خلافِ مَا ذكَر، فإذا قُلْتَ لمنْ قالَ لك: أتعرفُ زيدًا ؟ أزَيْدَنيه، وقول سيبويه: إمّا مُنكرًا لرأيِهِ أنْ يكونَ على ذَلِك: أي منكرًا لرأي الذي قالَ له: أتعرفُ زيدًا، وأنْ يعتقدَ أنّ المسؤول يرتفعُ عن معرفته، أو لا تبلغُ رتبتُهُ إلى أنْ يعرفَ زيدًا.

وقوله: أو على خلافِ المعرفة يعني: أو مُنكرًا أنْ يكونَ رأيُه على أنْ لا يعرفُ زيدًا؛ لأنّ مثلَه لا يجهلُ مثلَ زيدٍ. والعلامةُ التي للإنكارِ على لفظين:

أحدهما: بلَحاقِ حرفِ آخِرَ اللفْظِ فيتبعُ حركته، وإنْ كان آخِرُ اللفظِ سَاكنًا فَيُحرَّكُ لاجتماعِ السَّاكنين بحَرفٍ ساكنٍ يلقاهُ، فإنك تُحرِّكُهُ وتُتبِعُهُ الحرفَ الذي منهُ حركتُه؛ تقول: أزيدُنيه وأزيدَنيه وأزيدِنيه؛ لأنّ التنوين حَرْفٌ ساكنٌ يحرّكُ بالكسْرِ لاجتماعِ السَّاكنين كقولِك: جاءَني زيدٌ البزّازُ، ومررتُ بزيدٍ البزّازِ، ورأيت زيدًا البزّازَ، فلمَّا كَسَرْتَ النونَ أتبعته الياءَ، وإذَا كان آخرُ اللفظِ في الكلامِ الذي يُنكَرُ حَرْفًا ساكنًا يُسْقَط ولا يُحرّك لاجتماعِ الساكنين فإنك تُدخِلُ عليه مثلَه في التقدير ثم تَحذفُ الأوّلَ

لاجتماعِ الساكنين، وذلك قولك إذا قال: رأيتُ المثنّى: ألمثنّاهُ، وكذلك إذا قال: مررتُ بالقاضِي تقول: ألقاضيه، وإذا قال زيدٌ يعزو تقول: أزيدٌ يَغْزوهُ، وقد عُمل في النُّدبة نحوُ هذا في قولهم: وانقطاعَ ظَهْرِهَاهُ للمؤنثِ الواحدة، وَوانقطاعَ ظَهْرِهيه؟ للمذكّر، ووانقطاعَ ظهْرِ كَمُوه؛ فألفُ ظهْرِهَاهُ للندبة، وقد أُسْقِطت الألفُ التي كانت في ظَهْرِهَا، ولا فرقَ في علامةِ الإنكارِ بينَ الاسْم والفعْلِ، ولا بين الاسمِ والنعْتِ، ولا بين الاسم الظاهرِ والمكْنِي، وليس ذلك كَبَابِ الحكاية في: مَنْ زيدًا، ومَنْ زيدُ الطويل؛ لأنّ بابَ الحكَايةِ إنّما يُحكَى فيه الاسمُ العَلَمُ عند التباسِ الأسماءِ الأعْلامِ، وإذا قُرِنَ بما يُزيلُ الالتباس عادَ إلى قياسه لزوالِ اللَّبْس، وعلامةُ الإنكارِ لازمةٌ؛ لأنّ الإنكارَ ثابتٌ على حاله.

والعلامةُ الأخْرى: أنْ يُتْرَكَ لفظُ المتكلمِ على حالهِ ويُؤْتى بالعلامةِ منْفَصِلةً، وهي أنْ يُؤتَى بِهَا بعدَ حكايةِ اللفظِ الأوّلِ؛ فيقولُ: أعَمرٌ وإنيه، وأزَيدٌ إنِيه، وقد ذكر سيبويه علَّتَه.

والحرفُ المَزِيدُ إنْ تَم زِيد على إنّ ما يُزادُ على التنوينِ من حرفِ ساكنٍ في التقدير فيُكْسَرُ لاجتماعِ الساكنين، وتُلْحِقُه الهاءَ في الوقفِ لبيانِ العلامةِ، فإذا وَصَلْتَ الكلامَ بشيءٍ من كلامكَ أو كلامِ المسؤول حذَفْتَ العلامةَ كما فعلْتَ ذلك في: مَنُو ومَنَا ومَني.

فأمّا كلامُك فقولُك: لمن قال: رأيتُ زيدًا: أزيدًا يا فتى؟ ولا يجوزُ أنْ تقولَ: أزَيْدَنيهِ يا فتى، ولا أزيدًا إنيه يا فتى، كما لا يجوزُ أنْ تقولَ: مَنُو يا فتى، فقولُك إذا قال: لقيتُ زيدًا وعمرًا: أزيدًا وعمرنيه تُبطِلُ العلامةَ في زيدٍ لمّا وصَلْتَه بعَمْرٍو، وهو من كلام المسؤول في ابتداءِ كلامه، وقد يجوزُ لَحاقُ العلامةِ لفظَ المسؤول، وقدْ يجوزُ أنْ تُلْحِقَ لفظًا يأتي به السائلُ في معنى لفظِ المسؤول، فأمّا لفظُ السّائلِ فقولُك لمنْ قال: إنّي قد ذهبتُ: أذهبتوه، وإنْ حَمَلْتَه على المعنى قلتَ: أذهبتاه؛ لأنّ التّاء المضْمومةَ للمتكلمِ هي التّاءُ المفتوحةُ إذا صَارَ مُكَلَّما، وكذلك قولُ العربي: أنا إنيه للذي قالَ له: أتخرجُ إلى الباديةِ، جاء به على المعنى؛ لأنّ الضميرَ المفاعلَ الذي في أتخرجُ للمخاطبِ هو أنَا إذَا صار المخاطبُ هو المتكلمَ. وباقي الباب مفهومٌ من كلام سيبويه.

هذا بابُ إعرابِ الأفعالِ المضارعةِ للأسماءِ

قال سيبويه: "اعلمْ أنّ هذه الأفعالَ لها حُروفٌ تُعمَلُ فيها فَتنْصبُهَا لا تَعمَلُ في الأسماءِ، كما أن حُروفَ الأسماءِ التي تَنصبُهَا لا تَعمَلُ في الأفعالِ، وهي: أنْ، وذلك قولُكَ: أريدُ أنْ تفعلَ كذا، وكي، وذلك قولُك: أجيئُكَ لكي تَفعَلَ، ولَنْ.

فأمّا قولُ الخليل فزعم أنّها: لا أنْ ولكنّهم حَذفُوا لكَثْرتِهِ في كلامِهم، كما قالوا: وَيْلُمِّه، وكما قالُوا: يومَئذ، وجُعِلَتْ بمنــزلةِ حرفٍ واحدٍ، كما جعلُوا هَلا بمنــزلة حرفٍ واحد، وإنّما هي هلْ ولا.

وأما غيرُه فزعمَ أنه لَيْس في لنْ زيادة، وليست من كلمتين، وَلَكنَّها بمنــزلةِ شيءٍ على حرفين ليست فيه زيادةٌ، وأنّها في حُروفِ النّصبِ بمنــزلة لَمْ في حروف الجزْمِ، في أنهُ ليس واحدٌ من الحرفين زائدًا. ولَو كانتْ على ما يقولُ الخليلُ لَمَا قلتَ: أمَّا زيدًا فلَنْ أضْربَ؛ لأنّ هذا اسمٌ والفعلُ صِلَةٌ، فكأنه قال: أمّا زيدًا فلا الضَّرْبُ له".

قال أبو سعيد: قد تَقَدَّمَ في أوَّلِ الكتابِ ذِكْرُ المضارعةِ التي اسْتَحَقَّ بها الفعلُ الذي في أوَّلِه الزوائدُ الأربعُ الإعرابَ، وهي المشابَهَةُ بين هذا الفعلِ وبين الاسمِ، وقد ذكَرتُ هُنَاك بما أغنى عن إعادَتِهِ هُنا.

وذكَر أهلُ الكوفة في استحقاقِ الفعلِ الإعرابَ قولَين ضعيفين منتقضين لا نظام لهما.

أحدهما: أنّ الأفعالَ أُعْرِبَتْ لما دخَلَتْ عليها المعاني المختلفةُ، ووَقَعَتْ على الأوقاتِ الطويلةِ، وهذا فاسدٌ؛ لأنّ الحروفَ قد تدخلُ عليها المعاني المختلفةُ ولا يوجِبُ ذلك لها إعرابًا، كقولنا: ألا فهي تصلُحُ للاستفهام والعَرْضِ والتَّمني، ولمّا تَصْلُحُ للزّمانِ كقولك: لمّا جَاءَ زيدٌ أكرمتُهُ، وتكونُ في نحو معنى لم جازمة، ومِن: تصلُح للتبعيض، ولابتداء الغاية وغير ذلك مما يطول ذكره.

وأمّا طُولُ الزمانِ فإنّ الفعلَ المُعرَبَ أقصرُ زمانًا من المبني؛ لأنّ الفعلَ المعربَ ما كان في أولهِ الزوائدُ الأربعُ، وهي تصلُحُ للحال والاسْتقبالِ، فأمّا فعلُ الحال فلا امتدادَ له؛ لأنه لزمانٍ واحد، والزمانُ الذي يليه يُصَيِّرُهُ ماضيًا، والفعلُ الماضي أطولُ منه ومن المستقبلِ؛ لأنّ الفعلَ الماضِي أبدًا ماضٍ، ولا يصيرُ مُسْتقبلا، والمستقبلُ يَصِيرُ ماضيًا، ويَبْطُلُ عنه الاستقبال، فإذا كان الفعلُ الأطولُ زمانًا مبنيًا كيف يكون طولُ الزمانِ سببًا لإعرابه؟

والقولُ الآخر: إنّ الفعلَ وقع بين الأداةِ والاسمِ فأشْبَهَ من الأداةِ أنه لا يلْزمُ المعنى في كلِّ الحالاتِ، وأشْبَهَ لَيْتَ التي تقعُ للتمني فإذا زالَ التمني زالتْ، وكذلك ما يُشْبهُ ليت من الأدوات.

قال: وأشْبَهَ من الاسمِ وُقُوعَهُ على دائم الفعلِ الذي قدّمْنا ذكرَهُ، وأُعْطِي بحِصَّةِ

شَبَهِ الاسمِ الرفْعَ والنَّصْبَ، ومُنِـعَ الخَفْضَ لتقصيرِه عن كل منازلِ الأسماءِ، وخُصَّ بالجزمِ، وتُركَ التنوينُ منه في حالِ رفعِه ونصبِه بحصَّة الأداةِ إذْ الأداةُ حقُّها الوقفُ والسُّكُونُ، وأنْ لا تُعربَ ولا تُنونَ لعَدَمِها تَمكُّنَ الأسماء.

قال أبو سعيد: وهذا قولٌ يُبطِلُهُ أدنى التأمُّلِ لهُ، وذاك أنهُ ذَكَرَ ابتداءَ الكلام الدلالةَ على وجوبِ الإعرابِ للأفعالِ، ثم ذكر أنّ الفعلَ بِشَبَهِ الاسْم يُعْطَى الرفعَ والنصْبَ، وبِشَبَهِ الأداةِ يُعْطَى الْجزْمَ، وإنّما يُذْكَر اختصاصُ مواضع الإعرابِ واختلافُه بعد الدلالةِ على وجوبِ جُملته، وهذا لَم يُقِمْ دليلا على وجوبِ الإعرابِ جملةً فَيُقيمُ بعده دَليلا على مواضِعِه، وذَكَرَ حالَ الأداةِ بما يشارِكُه فيه الاسُم؛ لأنه قالَ: فأشبه ليت التي تقع للتمني، فإذا زالَ التمني زالت، وهذه صفة الاسم؛ لأنّ الصَّبي يُسَمَّى بهذا الاسمِ لِمَا فيه من الصِّبَا، والشّابَّ لمَا فيه من الشباب؛ فإذا زالَ الصِّبَا والشبابُ لم تقل صبي ولا شابٌّ، والخمرُ تُسَمَّى بهذا الاسم لما فيها من الشّدَّة، فإذا حَمُضَتْ وصارتْ خلا لم تُسَمَّ خمرًا، وليس في التشاغلِ به والاستقصاءِ عليه طائلٌ.

ولم أرَ أصحابَنا عَلَّلُوا الحروفَ الناصبةَ والجازمةَ للأفعالِ لِمَ اخْتصَّت الناصبةُ منها بالنصْبِ والجازمةَ منها بالجزم ؟ وقد ذكَرتُ شيئًا من ذلك في أولِ الكتاب، وأنَا أذكرُهُ الآن على ما يَصِــحُّ قياسُهُ، وأذكرُ بعضَ ما ذكرَ الناسُ فيه، وما يحضُرني من الحُجَجِ على ذلك إنْ شاء الله تعالى.

وأمَّا المرفُوعُ من الأفعالِ فعلَى قولِ سيبويه وسَائرِ البصريين: يرتفعُ لوقوعِهِ موقعَ الاسمِ لا لِمضارَعَتِه الاسمَ، وقد توهَّمَ أبو العباس ثعلبٌ على سيبويه أنهُ يَرفَعُ الفعلَ لمضارعتِهِ الاسمَ، وتَبِعَه على هذا التوهُّمِ أصحابُهُ، ولم يَفْهمُوا مذهبَ البصْريين، والذي يقولُه البصريُّون: أنّ المضارعةَ أوجَبَتْ للفعلِ استحقاقَ الإعرابِ الذي فيه الرفعُ والنصبُ والجَزمُ، ثم كان للرفعِ شيءٌ يختَصُّ بإيجابه، وللنصبِ شيءٌ يختص بإيجابه، والجزمُ كذلك، وستقفُ من كلام سيبويه فيما يأتي على هذا إن شاء الله تعالى.

واحتذَى الفرَّاءُ قولَ البصريين في ذلك فغيَّرَ لفظَهُم، وقال: يرتفعُ الفعلُ بسلامتِه من النواصبِ والجوازِمِ، وذلك أنَّ النواصبَ والجوازمَ ألفاظٌ وحروفٌ، ووقوعُه موقِــعَ الاسْمِ ليس بلفظ، فَجَعلَ خُلُوَّهُ من الحروفِ الناصبةِ والجازمةِ هو الرافعَ.

والفرَّاءُ وأصحابُهُ قد عابُوا البصريين برفْعِهم الاسْم بالابتداءِ الذي هو خُلُوُّ الاسْمِ من العوامِلِ اللفظيَّةِ فَدَخَلُوا في مثلِ ما عابُوه.

وقولُ البصريين في رفعِ الفعلِ قولٌ صحيحٌ وترتيبٌ غيرُ مَدْخُولٍ؛ لأنَّهم بدءوا

بالرفعِ الذي هو أولُ الإعرابِ فجعلُوا له سَبَبًا لا يتعلقُ بغيره، ولا يخرجُ الرفعُ عَن ترتيبه. وقولُ الفَرّاءِ في ذلك قولٌ مدخولٌ ولفظُه غيرُ صحيحٍ؛ وذلك أنّ الرفعَ أولُ أحوالِ الفعلِ؛ فإذَا رفعناهُ من قبْلِ وجودِ المنصوبِ والمجزوم فلا بُدَّ من حالٍ مقترنة به تُوجبُ له الرفعَ غيرَ منسوبةٍ إلى شيءِ لم يكُنْ بعدُ، وإنما يقالُ: سَلِمَ فُلانٌ من كذا إذا كان قَدْ دخَل فيه ولابسَهُ.

وقال الكسائيُّ وأتباعُه من الكوفيين: الفعلُ المستَقْبلُ يرتفعُ بالزوائدِ الأربع: الألفِ والنونِ والتّاءِ والياءِ.

قال أبو سعيد: وهذا قولٌ يَفسُدُ من وجهين:

أحدهما: أنّ هذه الزوائدَ موجودةٌ في حالِ النصبِ والجزمِ، والعامِلُ إذا حضَرَ ووقعَ على المعمولِ فيه عَمِلَ عَمَلَهُ.

والوجهُ الآخَرُ: أنّ هذه الزوائدَ مِن نَفْسِ الفعلِ وتَمامِ معناه، ولا تنفصلُ منهُ في لفظ ولا في معنى ينفردُ به. فكيف تَعملُ فيه ولا تنفردُ منه ولا تفارقُه ؟ وليس بمنـــزلة أنْ يذهبَ؛ لأنّ أنْ منفصلةُ اللفظِ مِن يذهبَ، ويذهبُ منفردٌ بنفسه ولفظه.

قال أبو سعيد: وأمّا نصبُ الفعلِ فالأصلُ فيه أنْ، وذاكَ أنَّ أنْ الناصبةَ هي وما بعدَها بمعنى المصْدرِ، وأنّ المشدّدةَ المفتوحةَ الناصبةَ هي وما بعدَها مِن الاسْمِ والخَبَرِ بمنـــزلة المصدر، كقولك: أريدُ أنْ تخرجَ، ومعناه: أريدُ خُروجَك، وبَلَغني أنّك تخرجُ، بمعنى: بلغني خُروجُكَ، وبعد فهما يشتركان فيما كان مِن أفعالِ الظّنّ والخوف، كقولك: حسبتُ أنّكَ لا تَقومُ، وحسبتُ أنْ لا تقومَ، ويتعاقبان على الأفعال التي للإيجاب، وغير الإيجاب؛ كان للإيجاب انفردَ به المشدَّدُ كقولك: عَرَفتُ أنّك تخرجُ، وما كان لغير الإيجاب انفردَ به المخفّفُ كقولك: اشتهيتُ أنْ تخرجَ، وأرَدْتُ أنْ تَخْرجَ، فحُمِلَ نصبُ الفعلِ بأنْ على نَصْبِ الاسمِ بـــ"أنّ" لما ذكرناه.

ولَنْ وكي وإذًا محمولةٌ على أنْ في النصبِ لمشاركتِها لها في الاستقبالِ؛ والدليلُ على ذلك أنّ إذًا قد تدخلُ على الحالِ فيبطلُ النصبُ بها، وستقفُ على ذلك في موضعِهِ إن شاءَ اللهُ تعالى.

وقد ذكر سيبويه عن الخليل: في لَنْ أنّ أصلَها لا أن، وحكَى الكوفيُّون عن الكِسائي مثلَ قولِ الخليل.

قال أبو سعيد: والمختارُ قولُ غيرِ الخليل، والحُجّةُ فيه سوى ما ذكره سيبويه، أنّا إذا قلنا: لنْ أضربَ زيدًا، كان كلامًا كاملا تامًا لا يحتاجُ إلى إضمارِ شيءٍ، وإذا قلنا: لا

أنْ أضربَ زيدًا، لم يتمّ الكلامُ؛ لأنّ أنْ وما بعده من الفعلِ والمفعولِ بمنـــزلةِ اسمٍ واحدٍ، والاسمُ الواحدُ إذا وقعَ بعد لا احتاج معَهُ إلى خبرٍ، فليس لفظُ لنْ وفقًا للفظِ لا أنْ، ولا معناها وفقًا لمعناها، فما الذي أوجب أنّها هي ؟

وجُملَةُ الأمرِ أنه ليس لنا أنْ ندّعي في (لن) غيرَ ظاهرها إلا ببرهانٍ، وقد رأينا في الحروفِ الناصبة كَي وإذًا وليسا بمأخوذين من لفظ أنْ.

فإنْ قال قائلٌ: إذًا زعمتم أنّ لَنْ وكي وإذًا حُمِلْن على أنْ في نصبهنّ؛ لاشتراكِهِنّ في الاستقبال، فما القولُ في حروف الجزم ؟ فهلا نصبتم فعلَ الأمرِ والنّهي والمجازاةِ وهنَّ مُستَقْبلاتٌ ؟

قيل له: أمّا لامُ الأمرِ فإنّ ما بعدها جُزِمَ؛ لأنهُ بمعنى الأمرِ المبني على السُّكونِ؛ لمضارَعَتِهِ لهُ ودخولِهِ في معناهُ حُمل على إعرابِ لفظه كلفظِ البناء.

وأمّا النهي فإنه جُزِمَ؛ لأنهَ نقيضُ الأمرِ، والأمرُ مبني. كما جُزِمَ الفعلُ بلَمْ؛ لأنهُ نقيضُ الماضي والماضي مَبْني.

وأمّا المجازاةُ فجُزِمَتْ لأنها شرطٌ وجوابٌ فطَالَت، فاختاروا لها أخَفَّ الإعرابِ وهو الجزمُ لطُولِها.

وقال الكوفيُّون: لامُ الأمرِ خُصَّتْ بالجزْمِ فرقًا بينها وبين لامِ كَي في قولهم: أقْصِدُكَ لأُكرِمَكَ، يعني به لِكي أكرِمَكَ. وكانت لامُ الأمرِ أولَى بأنْ تجزِمَ المُستَقبلَ لأنّها على المستقبلِ أغلبُ. وتمكّنُها فيه أوضحَ من تمكُّنِ لامِ كي؛ من أجلِ أنّ لامَ الأمرِ تُبتدأُ مع المستقبلِ وتنفردُ به حين قال: ليفعل وليصنَع. ولامَ كَي لا تنفردُ حتى يتقدّمَها ما يُحدِثُها، وتجري مجرى الصلة له نحو: أزُورُكَ كي أكرِمَكَ.

قال أبو سعيدٍ: وهذا تطويلٌ لا يُحتاجُ إليه؛ لأنه يحتاج أولا إلى إقامةِ الحُجَّةِ بأنّ الاستقبالَ موجبٌ للنصبِ، ولا سبيلَ له إلى ذلك، وإنما هي دعوى لا حُجةَ عليها.

وأمّا قولُه: يَلَمّه، ويومَئذٍ فقد ذُكِرا في مواضِعِهما ما أغنَى عن ذكره، واللهُ أعلم.

هذا بابُ الحروفِ التي تُضمرُ فيها أنْ

قال سيبويه: "وذلك اللامُ في قولك: جئتُك لتفعلَ. وحتى، وذلك قولُك: تكلّمْ حتى أجيبَك. فإنّما انتصبَ هذا بأنْ، وأنْ هاهنا مُضمرةٌ؛ ولو لم تُضمرْها لكان الكلامُ محالًا؛ لأنّ اللامَ وحتى إنّما يَعملانِ في الأسماء فيجُرّان. وليسا من الحروفِ التي تضافُ إلى الأفعالِ، فإذا أُضْمِرَتْ أنْ حَسُنَ الكلامُ؛ لأنّ أنْ وتفعل بمنـــزلةِ اسمٍ

واحد، كما أنَّ الذي وصِلَتَهُ بمنـــزلة اسمٍ واحد؛ فإذا قُلْتَ: هو الذي فعلَ، فكأنك قلتَ: هو الفاعلُ، وإذَا قلتَ: أخْشَى أنْ تفعلَ، فكأنك قلتَ: أخشى فِعْلَكَ. أفَلا تَرى أنّ أنْ تَفْعلَ بمنـــزلة الفِعْل، فلمّا أَضْمَرْتَ أَنْ كُنْتَ قد وضعتَ هذين الحرفين مَواضِعَهُما ؛ لأنهما لا يَعْملانِ إلا في الأسماءِ ولا يَضافانِ إلا إليها، وَأنْ تفعلَ بمنـــزلةِ الفِعلِ.

وبعضُ العَربِ يَجعلُ كي بمنـــزلةِ حتّى، وذلك أنهم يقولُون: كَيمَه ؟ في الاستفهام، فَيُعْمِلُونَهَا في الأسماءِ كما قَالُوا: حَتَّامَه ؟ وحَتّى مَتَي ؟ وَلِمَهْ ؟

فمن قال: كَيْمَهْ فإنّهُ يُضْمِرُ أنْ بعدَها، وأمّا مَن أدخَل عليها اللامَ ولم يَكُنْ من كلامه كَيْمَه فلأنّها عنده بمنـــزلةِ أنْ، ويُدخِلُ عليها اللامَ كما يُدخِلُ على أنْ. ومَن قال: كَيْمَه جعلها بمنـــزلةِ اللامِ.

واعَلمْ أنّ أنْ لا تَظْهَرُ بعد حتى وكي، كما لا يظهرُ الفعلُ بعد أمّا في قولك: أمّا أنْتَ منطلقًا، وقد ذُكِرَ حَالُها فيما مَضَى. واكْتَفَوْا عَنْ إظهارِ أنْ بعدَهُما بِعِلْمِ المخاطَبِ أنّ هذين الحرفَينِ لا يُضافَانِ إلى فعلٍ، وأنّهما ليسا ممّا يعْملُ في الفعْلِ، وأنّ الفِعْلَ لا يحسُنُ بعدهما إلا أنْ يُحمَلَ على (أنْ)، فـــ (أنْ) هاهنا بمنـــزلة الفعلِ في أمّا، وما كانَ بمنـــزلة أمّا ممَّا لا يظْهرُ بعده الفعلُ، فصارَ عندهم بدلا من اللفظِ بـــ (أنْ).

وأمّا اللامُ في قولك: جئتُكَ لتفعلَ فبمنـــزلة إنْ في قولك: إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرّا فشرٌّ؛ وإنْ شئْتَ أظهرتَ الفعلَ هُنَا، وإنْ شِئْتَ خَزلْتَه وأضْمَرْتَه، وكذلك أنْ بعدَ اللامِ إنْ شئْتَ أظهرتَهُ وإن شئت أضمرتَهُ.

واعلمْ أنّ اللامَ قد تجيءُ في موضـــعٍ لا يجوزُ فيها الإظهارُ، وذلك: ما كان لِيَفعلَ، فصارت أنْ هاهنا بمنـــزلةِ الفعلِ في قولك: إيّاكَ وزَيدًا، وكأنك إذا مثَّلْتَ قُلْتَ: ما كان زيدٌ لأنْ يَفْعلَ، أي ما كان زيدٌ لِهَذا الفعلِ. فهذا بمنـــزلته، ودخلَ فيه معنى نَفْي كان سيفعل، فإذا قال هذا قلتَ: ما كان ليفعلَ، كما كان لَنْ يفعلَ نَفْيًا لسَيفعلَ، وصارت بدلا من اللفظ بأنْ كما كانت ألفُ الاستفهام بدلا من واوِ القَسمِ في قولك: اللهِ لَتَفْعَلَنَّ، فلم يذكُرُوا إلا أحَدَ الحرفين إذْ كان نفيًا لما معه حرفٌ لم يَعملْ فيه شيئًا فكأنهُ قد ذكر أنْ. كما أنه إذا قال: سَقيًا له، فكأنه قال: سَقاهُ اللّهُ".

قال أبو سعيد: قال الكوفيُّون في جئتُ لأكرِمَكَ: اللامُ هي الناصِبةُ لأُكْرِمَك، وهي بمنـــزلةِ أنْ، وليْسَتْ هي لامُ الخفضِ التي تعملُ في الأسماءِ، ولكنَّها لامٌ تفيدُ الشَّرط

وتشتملُ على معنى كَي، فإذا أتت كي مع اللامِ فالنصبُ للامِ، وكي مؤكِّدةٌ لها، وإذا انفردتْ كَي فالعملُ لها، وإنْ جاءت أنْ مُظْهَرةً بعد كي فهو جائز عند الكوفيين، وصحيحٌ عندهم أنْ يُقالَ: جئتُ لكي أنْ أكْرِمَكَ، ولا موضعَ لـ "أَنْ" لأنّها تؤكدُ اللامَ كما أكَّدَتْها كي، واحتَجُّوا بقول الشاعر:

أردتَ لكَيْ ما أنْ تَطيرَ بِقِرْبَتي   فَتَتْرُكَها شَنًا بِبَيْداءَ بَلْقَعِ(١)

وأجَازُوا ظهورَها بعد حتى كظهورِها بعد كي، والنصبُ عندهم بـ (حتى) كالنصبِ بأنْ وكي ولا ضَميرَ بعدها.

وقالوا: إنْ قيل لأسيَرنَّ حتى أنْ أُصْبِحَ بالقادِسيّة؛ فهو جائزٌ، والنصبُ بـ (حتّى)، وأنْ توكيدٌ لـ "حتى" كما كانت توكيدًا لكَي.

وقال أحمد بن يحيى ثعلبُ قولا خالفَ فيه أصحابَه ولم يوافِق البصريين، قال: في جئتُ لأكرمَكَ، وسِرتُ حتى أصْبِحَ بالقادسية، وقصَدْتُكَ كي أكرمَكَ. إنّ المستقبلَ منصوبٌ بكي ولامِ كي وحتّى لقيامِهِنّ مقامَ أنْ.

ومما احْتجَّ به الكوفيون أنّهم قالوا: لو كانت اللامُ الداخلةُ على الفعلِ هي اللامُ الخافضةُ لجازَ أنْ تقولَ: أمرتُ بِتُكْرَمَ، على معنى أمَرتُ بأَنْ تُكرَمَ؛ فالجوابُ عن هذا أنّ حروفَ الجرِّ لا تتساوى في ذلك، واللامُ تدخلُ على المصادرِ التي هي أعراضُ الفاعلين في أفعالهم، وهي شاملةٌ يَحْسُن أنْ تسأل عن كل فعل، فيقال: لِمَ فعلت؛ لأن لكُلِّ فاعلٍ غَرضًا في فِعْله، وباللام يُخبَرُ عنه ويُسْأَلُ عنه، وحتّى وكَي في ذلك المعنى. ألا ترى أنكَ تقولُ: مدحْتُ الأميرَ لِيُعْطِيَني، وكي يُعْطِيَني، وحتى يُعْطِيَني، ومعناها كلُّها واحدٌ، وقد يَخَفِّفُ مَا يَكْثُرُ في كلامِهم ويُحذَفُ منه أكثرُ الخبر، وممّا يحذَفُ ما لَمْ يَكْثُر، وهُمْ يحتجّون في الحذْفِ والتّخفيف بالكثرة، كحذف لامِ الأمرِ وتاءِ المخاطَبِ في أمْرِ المُواجَهِ عندهُم نحو: قمْ واذْهَبْ، والأصلُ لِتَقُمْ ولِتَذْهبْ، وأَيش عندك، والأصلُ أي شيءٍ عندك، ولم يكْثُرْ غيرُ اللامِ في ذلك فيُخفّفُ، وعلى أنّ هِشَامَ بن مُعاوِية حَكَى عن الكِسَائي عن العربِ: لا بُدّ مِنْ يَتْبعُهَا، بمعنى لا بُدَّ مِنْ أنْ يَتْبَعَهَا.

وأما ما ذَكَرَهُ الشاعرُ من ظهورِ أنْ بعد كَي فضرُورةٌ يجوزُ أنْ يكونَ الشاعرُ ذهبَ بها مذهبَ بَدلِ أنْ مِن كَيْمَا؛ لأنّهما بمعنى واحد، كما يُبْدَلُ الفعلُ من الفعلِ إذا كان في معناهُ، وعلى أنّ البيتَ غيرُ معروفٍ ولا معروفٌ قائلُهُ.

---

(١) البيت في الخزانة ١/ ١٦، ٨/ ٤٨١، ٤٨٤؛ ابن يعيش ٧/ ١٩، ٩/ ١٦.

وزعم الكُوفيون أنَّ (مَهْ) في (كَيْمَهْ) و(حَتَّامَهْ) ليست مخفُوضَةً ولكنها منصوبةٌ على مذهبِ المصدرِ، كَقَولِ القائل: أقومُ كي تقومَ، سَمِعَهُ المخاطبُ ولمْ يفْهَمْ يقومُ فقال: كيمَهْ، يريدُ كَي ماذا، والتقديرُ: كي يفْعلَ ماذا، فموضِـعُ مَهْ نصبٌ على جِهَةِ المصدرِ والتشبيهِ به، وليس لِكي في مَه عَملُ جَرٍّ.

قال أبو سعيد: والصحيحُ ما قاله سيبويه؛ لأنّ سُقُوطَ الألفِ مِن مَا في الاسْتفهام إنما يكونُ إذَا كانتْ مَا في مَوْضِـعِ خَفْضٍ واتصلَ بها الخافضُ، وإذا كانت ما استفهامًا وقَعَتْ صَدرَ الكلامِ ولم تَسقُط منهـا الألِـفُ كقـولِك: ومـا تَصْنَعُ، ولا يجـوزُ ومَـ تصْنعُ ؟ ولَو كان على ما قالَهُ الكوفيون لجازَ أنْ تَقولَ أنْ مَهْ، ولَنْ مَه، وإذَنْ مَه، إذا لم يَفْهم المسْتَفْهِمُ ما بعدَ هذه الحروف من الفعلِ؛ لأنه إنما يسْألُه عن مصدرٍ، والمصدرُ في الأفعالِ بعد أنْ وإذَنْ ولَنْ، وبعد كي وحتَّى واحدٌ، ولامُ الجَحْدِ عند سيبويه بمنـزلةِ لامِ كي في إضْمارِ أنْ بعدَها، وبينهما فَصْلٌ في إظهارِ أنْ بعدهما، فاسْتُحْسِن ظُهُورُهَا بعدَ لامِ كي ولم يَجزْ ظُهُورُهَا بَعْد لامِ الجَحْدِ؛ وإنما قَبُحَ ظهورُهَا بعد لامِ الجحدِ لأنها نقيضُ فعلٍ ليس تقْديرُه تقديرَ اسمٍ، ولا لَفظُه لفظَ اسمٍ، وهو السينُ وسوفَ، فإذا قلنا: ما كانَ زيدٌ لِيخرجَ فهوَ قبْلَ الجحدِ: كان زيدٌ سوف يخرجُ، أو سَيخْرجُ، فإذا قلنا ما كان زيدٌ لأنْ يَخْرجَ بإظهار أنْ فكأنَّا جعلْنا مُقابلَ سَوْفَ يخرجُ وسَيخرجُ اسمًا، فكرِهُوا إظهارَ أنْ لذلك.

ووجهٌ آخرُ: وهو أنَّ تَقْديرَهُ عندهُم: ما كان زيدٌ مُقَدّرًا الآنْ يَخْرُجَ، أوْ مُستَعدًا، أوْ هَامًا، أو عازمًا، أو نحوِ ذلك من التقديراتِ التي تُوجِبُ المسْتَقبَلَ مِن الفعْلِ، وأنْ توجِبُ الاسْتِقْبالَ، فاسْتُغْني بما تَضَمَّنَ الكَلامُ من تقديرِ الاسْتِقْبالِ من ذكرِ أنْ، وأَمْثَلُ هذا بما يكشِفُه؛ يقولُ القائلُ: عبد الله عَمِّي، فيَقالُ له: ما كان عَبْدُ الله عمَّك، ويقولُ القائلُ: عبد الله يصُومُ ويصَلّي، فيقال: ما كان عبد الله يَصُومُ ويُصَلّي، بِغَير لامٍ، ويقولُ القائلُ: عبد الله يَهُمُّ أنْ يقُومَ، ويُريد أنْ يقومَ، فيقالُ له: ما كان عبد الله لِيَقُومَ، ومنه قولُه عز وجل: ﴿وما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهم وأنْتَ فيهِم﴾ [الأنفال: ٣٣]. ﴿وما كانَ اللهُ لِيُضلَّ قومًا بعْدَ إذْ هَدَاهُم حتى يُبَيِّنَ لَهُم ما يَتَّقُون﴾ [التوبة: ١١٥]. كأنَّ قائلا قالَ: هل اللهُ يريدُ أنْ يُعذِّبَهم ؟ وهل اللهُ يريدُ أنْ يُضِلَّ قومًا بعد إذ هداهم ؟ فَجُعِلَت اللامُ عَلَمًا لهذا المعنى.

وقد فَرَّعَ أصحابُنَا على هذا مسائلَ؛ يقالُ: لِمَ تركت زيدًا وكان سيُعْطِيكَ، ولوْ لَمْ تَلْزَمْه كان أنْ يُسْعِفَك، ونحوه: كان عبد الله على أنْ يأتِيكَ، وكانَ يُقَدِّرُ أنْ يُكْرِمَك مَكانَ لن يَكْرِمَك، كلُّ هذا جيدٌ بالِغٌ مَقِيسٌ، وبُنِيَتْ هذه المسائلُ على تقديرِ ما كان

يُقالُ لزَيدٍ ويُخبَرُ بهِ عنه في تلك الحال.

وقال الكوفيون: لامُ الْجَحْدِ هي العاملةُ بنفْسِها، وأجَازُوا تقديم المفعولِ كقولك: مَا كنْتُ زَيدًا لأضْرِبَ، وأنْشَدوا:

لقَــدْ عَذَلَتْنــي أُمُ ولــمْ أكُنْ مقَالَتِه مَا كُنْتُ حَيًا لأسْمَعَا[١]

وهذا يُحْمَلُ على إضمارِ فعلٍ كأنه قال: ولمْ أكنْ لأسمعَ مَقَالتها، وبَيَّنَ ما أضمَرَ بقوله لأسْمَعَا، كما قال:

وإنّي امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ خنْدفيّة أبَتْ للأعَادي أنْ تَديخَ رِقَابُهَا[٢]

فاللامُ في الأعادي لا تكونُ في صلةَ تديخ، فيُقدَّرُ فعْلٌ قبلَه تقديرُهُ: أبَتْ أنْ تديخَ رقابُها للأعَادي. وباقي البَابِ مفهومٌ، أوْ ممَّا ذُكر تفسيرُه في غير هذا الباب.

هذا بابُ ما يَعملُ في الأفعال فَيَجْزِمُهَا

قال سيبويه: "وذلك لَمْ، ولمَّا، واللامُ التي في الأمْرِ، وذلك قولك: لِيَفْعلْ، ولا التي للنَّهي، وذلك قولُك: لا تَفْعلْ؛ وإنما هو بمنــزلة لَمْ.

واعْلَمْ أنَّ اللامَ ولا في الدعاءِ بمنــزلتهما في الأمرِ والنهْي، وذلك قولك: لا يَقْطَعِ اللهُ يَمينَك، ولْيَجْزِكَ اللهُ خيرًا.

واعْلَمْ أنَ هذه اللامَ قد يجوزُ حَذْفُها في الشعرِ وتُعْمَلُ مضْمَرةً، كأنهم شبَّهُوها بأنْ إذا عَمِلَتْ مُضْمرةً. قال الشاعر:

مُحَمدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُ نفسٍ إذا ما خِفْتَ مِــن أمْــرٍ تبالا

وإنما يريدُ: لِتَفْدِ نفسَك، وقال مُتَمِّمُ بن نويرة:

على مِثْلِ أصحابِ البَعُوضَةِ فاخْمِشِي لَكِ الويلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بكَى[٣]

أراد: لِيَبْكِ.

واعلم أنَّ حُرُوفَ الجزْمِ لا تجزمُ إلا الأفعالَ، ولا يَكونُ الجزمُ إلا في هذه الأفعالِ المضارِعةِ للأسْماءِ، كما أنّ الجرَّ لا يكونُ إلا في الأسْماءِ.

فالجزمُ في الأفعالِ نظيرُ الجرِّ في الأسماءِ، فليسَ للأسماءِ في الجزمِ نصيبٌ، وليْسَ للفعلِ في الجرِّ نَصيبٌ، فمِن ثَمَّ لَمْ يُضْمِرُوا الجازم. وقد أضْمرهُ الشاعرُ، شبَّهه

(١) البيت في الخزانة ٨/ ٥٧٨؛ ابن يعيش ٧/ ٢٩.

(٢) البيت منسوب لعمارة بن عقيل بن بلال بن جرير، اللسان (ديخ)؛ والمقتضب ٤/ ١٩٩.

(٣) البيت من ديوانه، ابن يعيش ٧، ٦٠، ٦٢؛ الكتاب ٣/ ٩؛ تاج العروس (بعض). (يعض).

بإضْمارِهم رُبَّ وَوَاوَ القَسمِ في كلامٍ بعضهم.

وفي نُسخة أبي بكْرٍ مَبْرَمَان وأبي محمد بن دُرُسْتَويه: (وأمّا يَرْحَمُكَ اللهُ فإنّهُ رَفعٌ وإنْ كان دُعاءً، كَما قالُوا: غَفَرَ اللهُ لكَ فجاءُوا بهِ على لفظِ الخبر، وإنّما يُريدون به الدعاءَ".

قال أبو سعيد: أمّا حـــذفُ اللامِ مِن لِتَفْدِ نفْسَك فإنّ أبَا العباسِ المبـــرِّد يُنكِرُ البيتَ ويزْعُمُ أنه باطلٌ، وأجازَ البيتَ الثاني، وعَطفَ (أوْ يَبْكِ مَن بَكَى) على معنى فاخْمِشي، وقدَّرَهُ مجزومًا باللامِ، فكأنَّه قال: فلْتَخْمشِي أو يَبْكِ من بكى، ومِثلُه قولُ الآخر، الحُطيئة:

فقلتُ ادْعِي وأدْعُ فــإنّ أنْدَى   لصَوْتِ أنْ يُــنَادِي دَاعِيَان[1]

كأنه قال: فقلتُ لِتَدْعي وأدْعُ، وقد رُوي: وأَدْعُوَ إنّ أنْدى على الجوابِ بالواو، وليس فيه شاهدٌ.

وقد ذكر أبو بكر مَبْرَمَان عن أبي علي عَسْل بن ذَكْوان عن أبي عُثْمان المازني أنّ الشاعر يجوزُ أنْ يكونَ أرادَ تَفْدِي نفسَك على الخبرِ، ولكنّه حَذَفَ اليَاءَ كما حَذَفُوا من: دَوامِي الأيدِ، يريدون الأيدي.

قال أبو سعيد: وأجْودُ من هذا الاسْتشْهادِ خَطُّ المُصْحَفِ، وقراءةُ مَنْ قرأ: ﴿ذلك ما كُنّا نَبغِ فارْتَدّا﴾ [الكهف: ٦٤].

ولمّا معناها معنى لَمْ، وجَزْمُهَا كجزْمِها، وهي تزيدُ على لَمْ بتطويل زَمَان، كما يقولُ القائلُ: نَدِمَ زيدٌ وَلَمْ تَنْفَعْهُ النَدامَةُ، أي: وَمَا نَفَعَتْهُ النَدامَةُ عَقيبَ ندمه وإذا قالَ: ولمّا تَنفعهُ النَّدامةُ، أي إلى وقْته، وقولُهُ تعالى: ﴿أمْ حَسِبْتُم أنْ تَدْخُلُوا الجنةَ ولمَّا يأتِكُمْ مَثَلُ الذينَ خَلَوْا مِن قَبْلكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٤] دلّتْ لمّا على طُولِ وقتِ الإتْيانِ، ومنه قولُ الشاعر:

فإنْ كُنْتُ مَأكُولا فكنْ خَيرَ آكلٍ   وإلا فــأدْرِكْــني ولَمَّــا أُمَــزَّق[2]

وما بين لَمْ ولمّا كما بين فَعَلَ وقد فَعلَ؛ فَلَمْ نَفي فَعلَ كقولكَ: جاءَ زيدٌ، فيقولُ الرَّادُّ: لَمْ يَجِيء زيدٌ، ويَقُولُ القائلُ: جاءَ زيدٌ وقد اغْتمَّ، فيقولُ: جاء زيدٌ ولمّا يَغْتَمَّ، وهُمَا في

---

(١) البيتُ في ديوانه، ابن يعيش ٧/ ٥٣؛ الكتاب ٣/ ٤٥؛ وتاج العروس (ندى).

(٢) البيت منسوب للشاعر الجاهلي الممزق العبدي (شأس بن نهار العبدي)، الخزانة ٧/ ٢٨٠؛ تاج العروس ولسان العرب (مزق، أكل).

مَوْضِع الحالِ مِن زيدٍ، ولو قال: جَاء زيدٌ ولم يغْتَمَّ لمْ يَحسُنْ كحُسْنِ ولمّا يْغتمّ. ومن أجلِ طُول زمانِ قَدْ ولمّا جَازَ حذفُ الفعْلِ منهما كقولكَ: نَدمَ فُلانٌ وقد نفعتْه الندامةُ، ونَدمَ غيرُه ولمّا تَنْفَعْهُ النَّدامةُ، وتقولُ في قدْ: أزِفَ الشُّخوصُ وكَأَنْ قَدْ، قالَ النابغةُ:

أَزِفَ التَرَحُّلُ غَيْرَ أنَّ رِكَابَنَا لمّا تَزَلْ بِرِحَالِهَا وكأنْ قدِ[1]

أي: كأنْ قدْ زالت.

وقولُه: يرحَمُكَ اللهُ وغفرَ اللهُ لكَ. على لفظِ الخَبَر ومعنى الدعاءِ؛ كما أنّ قولنا: أكرِمْ بزيدٍ على لفظِ الأمرِ ومعنى الخبرِ. وإنما جاز لفظ الخبر في الدعاءِ؛ لأنهُ يَعْلَمُ أنَّ القائلَ لهذَا لا يَعْلَمُ ما فَعلَهُ اللهُ بمنْ يَدْعُو لَهُ من الرحمةِ وغيرها فيخبرُ به، فيُعلَمُ أنّ لَفظ الإخبارِ منْه علي معنى الدعاءِ، ولا يَجوزُ: قَام زيدٌ في معنى: لِيَقُمْ زيدٌ؛ لأنَّ القائلَ لهذَا يجوزُ أنْ يَعْلَمَه فَيخبرَ به.

هذا بابُ وجهِ دُخُولِ الرّفْعِ في هذه الأفعالِ المضارعةِ للأسماءِ

قال سيبويه: "اعْلَمْ أنَّها إذَا كانت في مَوضِعِ اسمِ مبتدإٍ أو اسم مبني على مبتدإٍ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدإٍ ولا مبني على مبتدإٍ، أو في موضِعِ اسمٍ مجرورٍ أوْ مَنْصوبٍ، فإنّها مُرتفعةٌ، وكينُونَتُها في هذه المواضِعِ ألزمَتْها الرفعَ، وهي سبَبُ دُخُولِ الرّفعِ فيها وعِلّتُه.

فمَا عَملَ في الأسماءِ لمْ يعملْ في هذه الأفعالِ على حَدِّ عمله في الأسماءِ، كما أنّ ما يَعْمَلُ في الأفعالِ فيجْزِمُها أو يَنْصبها لا يَعملُ في الأسْماءِ. وكَيْنُونتُها في مَواضِعِ الأسماءِ تَرْفَعُها كما ترفعُ الاسم كينُونَتُهُ مبتدإٍ.

فأمّا ما كانَ في موضِعِ المبتدإِ، فقولُك: يقولُ زيدٌ ذاك، وأمّا ما كان في موضِعِ المَبْني على المبتدإِ، فقولُك: زيدٌ يقُولُ ذاكَ.

وأمّا ما كانَ في موضِعِ غيرِ المبتدإِ ولا المَبْني عليه فقولُك: مررتُ برجُلٍ يقولُ ذاك، وَهذَا يَومُ آتيكَ، وهذا زيدٌ يقولُ ذاك، وهذا رجلٌ يقولُ ذاك، وحَسِبْتُهُ ينطلقُ. وهكذا هذا وما أشْبَهَهُ.

ومن ذلك أيضًا: هلا يقولُ زيدٌ ذاك، فيقولُ في موضع ابتداءٍ، وهلا لا تعملُ في

---

(١) البيت منسوب للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٩، الخزانة ٧/ ١٩٧، ٩/ ٨، ١٠/ ٤٠٧؛ ابن يعيش ٨/ ١٤٨، ٩/ ١٨، ١٠/ ١١٠؛ وتاج العروس (قدد).

اسمٍ ولا فعلٍ، فكأنَّكَ قُلتَ: يقول زيدٌ ذاك، إلا أنَّ من الحروف ما لا يدخُلُ إلا على الأفعال التي في مواضــع الأسماءِ المبتدأة، ويَكُون الحرْفُ أولا قَبلَ الأفعال، وسَنُبيِّنُ ذلك إنْ شاء اللهُ تعالى وقد بُيِّن فيما مضى.

ومن ذلك أيضًا قولهم: ائتني بعْدَ مَا يفرغُ زيدٌ، وما ويفرغُ بمنــزلة الفَراغ، ويَفْرغُ صِلةٌ وهي مبتدإة، وهي بمنـــزلتها في الذي إذا قُلتَ بعدَ الذي يفْرغُ، فيفرغُ في موضــعِ مبتدإ؛ لأنَّ الذي لا يعملُ في شيء، والأسماءُ بعده مبتدأة.

ومَنْ زعمَ أنَّ الأفعال ترتفعُ بالابتداءِ فإنهُ ينبغي له أنْ ينْصبَها إذا كانت في موضعٍ ينتصبُ فيه الاسمُ، ويجرَّها إذا كانت في موضعٍ يَنْجرُّ الاسمُ فيه، ولكنَّها تَرتَفعُ بكينونتِها في موضع الاسمِ.

ومــن ذلــك أيــضًا قولُك: كدْتُ أفعلُ ذاك، وكدْتَ تفرُغُ، وكدتُ: فَعلْت، وفَعلْتُ لا يَنْصِبُ الأفعالَ ولا يجْزِمُهَا، وأفْعَلُ هاهنا بمنـــزلتها في كنتُ، إلا أنَّ الأسماءَ لا تُستعملُ في كدتُ وما أشبَهَها.

ومثل ذلك: عيسى يفعلُ ذَلكَ، فصارتْ كدتُ ونحوها بمنــزلة كنتُ عندهم، كأنَّك قُلْتَ: كدتُ فاعلا، ثم وُضِعَتْ أفعلُ في موضــعِ فاعل. ونظيرُ هذا في العَربية كثيرٌ، وسترى ذلك. إن شاء الله. ألا ترى أنك تقولُ: بلغني أنَّ زيدًا جاءَ، فــ(أنَّ) زيدًا جاءَ كُلُّه اسمٌ. ويقولون: لوَ أنَّ زيدًا جَاءَ لكان كذا، فمعناه: لو مجيءُ زيدٍ، ولا يقالُ: لو مجيءُ زيدٍ.

وتقول في التعجُّب: ما أحْسَنَ زيدًا، ولا يكُونُ الاسم في موضع ذا، فتقولُ: ما مُحْسِنٌ زيدًا، وَمنهُ: قد جَعَلَ يقول ذاك، كأنك قلتَ: صارَ يقولُ ذَاك، فهذا وجْهُ دخولِ الرفْعِ في الأفعالِ المضارعةِ للأسماء. وكأنَّهم إنَّما منَعَهُم أنْ يستعملُوا في كدْتُ وعَسَيْتُ الأسماءَ أنَّ معناها ومعنى نحوها تدخلُه أنْ، نحو قولهم: خليقٌ أنْ يقولَ، وقَارَبَ أن يَفعَلَ. ويضطرُّ الشاعر فيَقولُ: كدتُ أنْ أفعل، فلمَّا كان المعْني فيهنّ ذلك تركُوا الأسماءَ؛ لئلا يكون ما هذا معناهُ كغَيرِه، وأجرَوْا اللفظَ كما أجْرَوْه في كنت؛ لأنه فعل مثله.

وكدتُ أنْ أفعلَ لا يجوزُ إلا في شعرٍ؛ لأنه مثلُ كان في قولك: كان فاعلا ويكون فاعلا.

وكأن معنى جَعَلَ يَقولُ، وأخذ يقول، قَدْ آثر أنْ يقولَ ونحوهُ، فمِنْ ثَمَّ مَنــعَ

الأسماء؛ لأنَّ معناهَا معنى ما لا يُستعملُ بأنْ، فتركوا الفعل حين خَزَلُوا أنْ، ولم يستعملوا الاسمِ لئلا ينقضوا هذا المعنى.

قال أبو سعيدٍ: يعني لئلا ينقُضُوا مُقارَبَة الحالِ، ومعنى تركوا الفعل أي بَقَّوْهُ ولم يحذفُوه.

قال أبو سعيدٍ: قد ذكرتُ من مَذهب سيبويه أنَّ رفع الفعل بوقوعه مَوقعَ الاسم، وهذا سبب رَفعه.

ووقوعُه موقعَ الاسمِ عاملٌ غيرُ لفظي، ومنــزلتُهُ منــزلَةُ الابتداء في أنه عاملٌ غير لفظي لا في أنهُ يرتَفعُ بالابتداء، والفعلُ مرفوعٌ سواءً كان الاسم الذي وقع الفعلُ موقعَهُ مرفوعًا أو منصوبًا أو مخفوضًا؛ لأن وُقوعَهُ هذا الموقـعَ هو الرافعُ لهُ. ولو كان إعرابُ الفعلِ يتبعُ إعرابَ الاسمِ الذي وقعَ موقعَه صار عاملُ الاسم عاملَه، وما يعمل في الاسم لا يَعملُ في الفعلِ، وعاملُ الفعل لا يعمل في الاسم.

ورأى سيبويه أفعالا ترتفع في مواضع لا يَقع فيها الاسم فبيَّن أنَّ تلك المواضِـعَ في الأصلِ تَقعُ فيها الأسْماءُ، وأنه عَرَضَ فيها معانٍ اختاروا من أجْلها لزومَ الفعلِ وتَرْكَ الأصلِ، فمن تلك المواضع: هلا يَقولُ زيدٌ ذاك، والأصلُ زيدٌ يقولُ ذاك، ثم قال قائلٌ: لا يَقولُ زيدٌ ذاك، فينفي يقولُ، فيحضُضُ السامعَ على القول، فيجعلُ مكان لا هلا، ولمَّا كانت هلا وأخواتُها للتحضيض ومعناهُنَّ معنى الأمرِ ذكرَ الفعلُ لئلا يزولَ معنى التحضيض والأمرِ، والموضعُ موضعُ ابتداء.

ومثل ذلك: ما أحْسَنَ زيدًا، ما مبتدأةٌ، وأحْسَنَ فعلٌ ماضٍ في موضعِ خبر المبتدإ، وخبرُ المبتدإ في تقديرِ اسمٍ؛ لأنه شيءٌ هو المبتدأُ، ونحن لا نقولُ: ما محسنٌ زيدًا؛ لأنَّ أحْسَنَ فعلٌ ماضٍ يدلُّ لفظُهُ على استقرارِ الحسْنِ فيه الذي باستْقرارِه فيه يَستَحقُّ التعجُّبَ، ومحسنٌ لا يدلُّ على ذلك، وكذلك لو أن زيدًا جاءَ لكان كذا، معناه: لو مجيء زيدٍ، ولا يستعملُ مجيء؛ لأنَّ لوْ تجري مجري إنْ في الشرطِ والجواب، فاحْتيجَ في شرطِه إلى ذكرِ فعلٍ يلزمُه الشرطُ كلزُومِه في إنْ.

وقوله: ائتني بعدما يفرغُ، ما مَوصُولةٌ بـ(يفرغُ) ويجُوزُ وصلُها بالابتداءِ والخبرِ كقولك: ائتني بعدمَـا زيـدٌ أميـرٌ، وتكُـون مـا ومـا بعـدهَا من الفعلِ بمنـزلةِ المصْدر، كـ(أنْ) ومَا بعدَها؛ غيرَ أنَّ أنْ تختصُّ بالفعلِ فلذلكَ نصَبَتْه، ومَا يليها الاسمُ المبتدأ والخبرُ، ويليها الفعلُ، فلذلك لم تنصب الفعلَ. وإنما مَثلَهَا سيبويه بالذي في أنّها لا تعملُ شيئًا كما لا تعملُ الذي، وأمّا كِدْتُ أفعلُ ونحو ذلك مما يلزمُ فيه الفعلُ فالأصلُ

فيه الاسمُ، وإنّما ألزمُوا فيه الفعلَ لأنّه أُرِيدَ به الدلالةُ بصيغةِ الفعلِ على زمانِه أو مُداناتِهِ وقُربِ الالتباسِ به ومواقَعتِه، فإذا قلت: كدتُ أفعلُ كذا، فلَسْتَ بمخبرٍ أنَّك فعلْتَهُ ولا أنَّك عَرِيتَ منه عُري من لَمْ يَرُمْهُ، ولكنَّك رُمْتَهُ وتعاطَيتَ أَسْبابَهُ حتى لم يبقَ بينكَ وبينه شيءٌ إلا مواقعتُهُ، فإذا قلتَ: كدتُ أفعلُه فكأنّ أفعلُه حدٌّ انتهيتَ إليه ولن تدخل فيه، فكأنك قلت: كنتُ مُقَارِبًا لفعْله وعلى حَدِّ فعلِه، ولفظُ كدتُ أفعلُ أدَلُّ على حقيقةِ المعنى وأحضرُ في اللفظِ، ومثلُه: عسي زيدٌ أنْ يقومَ، ومعناهُ: عسي زيدٌ القيامَ؛ لأنّ القيام لا يَدُلُّ على زمانٍ مُحَصَّلٍ، فلزمُوا الفعلَ الذي يدلُّ على الزمانِ بعينِه، وإذا قلتَ: عسي زيدٌ يقومُ - بإسقاط أنْ - جازَ، ويقومُ في موضِــعِ قائمٍ، ولذلك قيلَ: (عسَي الغُويرُ أبؤسًا)، وعسَي زيدٌ يفعلُ، إنّما تُريدُ عَسَي زيدٌ يفعلُ فيما يُستَقْبَلُ، وكَادَ زيدٌ يفعلُ إنّما يُقالُ لمنْ هو على حَدِّ الفعلِ وليسَ فيه مُهْلَةٌ، فلمّا كانت كذلك صارتْ للحالِ، وكادَ وعسي وجَعَلَ ونحو ذلك سيعودُ عليك ذِكْرُه في موضعِهِ من أبواب أنْ أَبْسَطَ من هذا وأكثَرَ شرحًا إنْ شاء الله.

هذا بابُ إذَنْ

قال سيبويه: اعلمْ أنَّ إذَنْ إذَا كانتْ جوابًا وكانتْ مُبتَدأةً عَملَتْ في الفعل عَمَل أرَى في الاسْمِ إذَا كانتْ مبتدأةً. وذلك قولُك: إذَنْ أجيئَك، وإذَن آتِيَك.

ومِن ذلك أيضًا قولك: إذَنْ والله أجيئَك. والقَسمُ هاهنا بمنــزلتهِ في أُرَى إذا قلت: أُرَي والله زَيْدًا فاعلا.

ولا تَفْصِلُ بينَ شيءٍ ممّا ينصبُ الفعلَ وبينَ الفِعْلِ سِوى (إذَنْ)؛ لأنّ إذَنْ أشْبهَتْ أُرَي، وهي في الأفْعال بمنــزلتها في الاسْمِ، وهي تُلغَي وتَقَدَّمُ وتُؤخَّرُ، فلمَّا تصرّفتْ هذا التّصَرّفَ اجْتَرءُوا على أنْ يَفْصِلُوا بينَها وبَيْنَ الفِعْل باليمينِ.

ولم يَفْصِلُوا بينْ أنْ وأخَواتِها وبينَ الفِعْلِ كَرَاهَةَ أنْ يُشَبِّهُوهَا بما يعملُ في الأسْماء، نحو: ضربتُ وقَتَلْتُ؛ لأنَّها لا تَصرّفُ تَصَرُّفَ الأفعالِ، ولا تكُونُ إلا في أوّلِ الكَلامِ لازِمةً لموضعها لا تُفارِقه، فكرِهُوا الفَصْلَ لذلك؛ لأنَّهُ حرفٌ جَامِد.

واعلمْ أن إذَنْ إذَا كانتْ بين الفَاءِ والواوِ وبين الفعلِ فإنكَ فيها بالخيارِ: إنْ شئْتَ أعملتها كإعْمَالِ أُرَي وحَسِبْتُ إذَا كانتْ واحدةٌ منْهما بين اسْمَينِ؛ وذلك قولُك زَيدًا حَسِبْتُ أخاكَ. وإنْ شِئْتَ ألْغَيْت إذَنْ كإلْغَائِكَ حَسِبْتُ إذَا قُلْتَ: زيدٌ حَسِبْتُ أخوك.

فأمّا الاسْتعمالُ فَقَولُك: فإذَنْ آتيكَ، وإذَنْ أكْرِمَكَ.

وبلَغنا أنّ هذا الحَرْفَ في بعضِ المصَاحِف «وإذَن لا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إلا قليلا» وسَمِعْنا بعضَ العربِ قرأها فقال: وإذَنْ لا يَلْبَثوا.

وأمّا الإلْغاءُ فقولُك: فإذَنْ لا أجيئُكَ. وقال تعالى: ﴿فإذَنْ لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نقيرًا﴾ [النساء: ٥٣].

واعلَمْ أنّ إذَنْ إذَا كانت بينَ الفعلِ وبينَ شيءِ الفعلُ معتمدٌ عليه فإنّها مُلْغَاةٌ لا تنْصبُ الْبَتّة، كما لا تَنْصبُ أُرَي إذا كانت بين الفعلِ والاسْمِ في قولك: كان أُري زيدٌ ذاهبًا، وكما لا تعمل في قولك: إنّي أُرَي ذاهبٌ. فإذَنْ لا تصلُ في هذا الموضِـــع إلى أنْ تنصبَ، فهذا تفسير الخليل. وذلك قولك: أنا إذَن آتيكَ، هي هاهنا بمنـــزلة أُري حيث لا تكون إلا ملغاةً.

ومن ذلك أيضًا: إنْ تأْتني إذَنْ آتكَ؛ لأن الفعلَ هاهنا معتَمدٌ على ما قبلَ إذَنْ. وليس هذا كقول ابن عنمة الضبي:

ارْدُدْ حمارَكَ لا تُـــنـــزعْ سَوِيَّته إذَنْ يُرد وقيدُ العيْر مكْرُوبُ[1]

من قِبلِ أنّ هذا منقطعٌ من الكلام الأوّلِ وليس معتمدًا على ما قَبلَه؛ لأنّ ما قبلَهُ مُسْتغنٍ.

ومن ذلك أيضًا: واللهِ إذَنْ لا أفعلُ، من قِبَلِ أنّ أفعلُ مُعتمِدٌ على اليمين، وإذَنْ لَغْوٌ.

وليس الكلامُ هنا بمنـــزلته إذا كانت إذن في أوّله؛ لأنّ اليمينَ هاهنا الغالبةُ. ألا تري أنك تقولُ إذَا كانت مبتدأةً: إذَنْ واللّهِ لا أفعلَ؛ لأن الكلامَ على إذَنْ وواللهِ لا يعملُ شيئًا.

ولو قلتَ: واللهِ إذَنْ أفعلَ، تريدُ أنْ تخبرَ أنّكَ فاعلٌ، لم يَجُزْ، كما لا يجوزُ: واللهِ أذهبُ، إذَا أخبَرْتَ أنّك فاعلٌ. فقُبْحُ هذا يَدُلُّك على أنّ الكلامَ مُعْتَمِدٌ على اليمين، وقال كُثَيِّر عزّة:

---

(١) البيت في ديوانه، ابن يعيش ٧/ ١٦؛ لكتاب ٣/ ١٤؛ تاج العروس (كرب، أذن، سوى)؛ واللسان (أذن)؛ والمقتضب ٢/ ١٠.

لَئنْ عَادَ لي عبدُ العَزيزِ بِمِثْلِهَا وأمْكَنَني منهَا إذَنْ لا أُقِيلُهَا[1]

وتقولُ: إنْ تأتني آتك وإذَنْ أكْرِمْكَ، إذَا جعلتَ الكلامَ على أوله، ولمْ تقطعْه، وعطفْتَه على الأولِ. وإنْ جَعلْتَهُ مسْتَقْبَلا نَصبتَ، وإنْ شئتَ رفعْتَه على قولِ مَن ألْغَي. وهَذَا قولُ يُونُس، وهو حَسَنٌ؛ لأنّك إذا قطعْتَه مِن الأولِ فهو بمنــزلةِ قولك: فإذَنْ أفعلُ، إذا كنْتَ مُجيبًا رجلا.

وتَقولُ: إذَنْ عبد الله يقولُ ذَاك، لا يكونُ إلا هذا؛ من قِبَلِ أنَّ إذَنْ الآنَ بمنــزلةِ إنّما وهلْ. كأنّكَ قلتَ: إنّما عبد الله يقولُ ذاك. ولَو جعلْتَ إذَنْ هاهنا بمنــزلةِ كي وأنْ لم يَحسُن؛ من قِبَلِ أنه لا يجوزُ لَكَ أنْ تقول: كي زيدٌ يقولَ ذاك، ولا أنْ زيدٌ يقولَ ذاك. فلمّا قَبُحَ ذلك جُعِلَتْ بمنــزلةِ هلْ وكأنّما وأشبَهِهِما.

وزعم عيسى بنُ عُمر أنَّ نَاسًا من العربِ يقولُون: إذَنْ أفعلُ ذاك، في الجواب. فأخْبرْتُ يُونس بذلك فقال: لا تُبعِدَنَّ ذا ولم يكُنْ ليَرْوِي إلا ما سَمِــع، جعلُوها بمنــزلةِ هلْ وبلْ.

وتقولُ إذا حُدِّثْتَ بالحديث: إذَنْ أظُنُّه فاعلا، وإذَنْ إخَالُكَ؛ وذَلك لأنك تخبرُ أنَّكَ تلك السَّاعة في حَالِ ظنٍّ وخيلة، فخرجَتْ من باب أنْ وكي؛ لأنَّ الفعلَ بعدَهُمَا غيرُ واقِعٍ، وليس في حالِ حديثك فعلٌ ثابتٌ. ولمّا لَمْ يَجُزْ ذَا في أخَواتِها التي تُشَبَّهُ بها جُعِلَتْ بمنــزلةِ إنّما.

ولو قلتَ: إذَنْ أظنَّك، تريدُ أنْ تخبرَهُ أنّ ظنَّك سَيقَعُ لنصبتَ، وكذلك إذًا يَضرِبُك، إذَا أخْبرْتَ أنّهُ في حالِ ضَربٍ لَم يَنْقَطِعْ.

وقد ذكَرَ لي بعضُهم أنَّ الخليلَ قال: أنْ مُضْمَرةٌ بعد إذَنْ. ولو كانتْ مما يُضْمَرُ بعْدَهُ أنْ لكانت بمنــزلةِ اللامِ وحتّى، ولأضْمَرْتَها إذا قلتَ: عبد الله إذَنْ يأتِيكَ، فكان ينْبغي أنْ تَنصبَ إذَنْ يأتيك؛ لأن المعنى واحدٌ، ولمْ يُغيرَّ فيه المعنى الذي كان في قوله: إذَنْ يأتِيَكَ عبد الله، كما يتغيَّرُ المعنى في حتى في الرفــع والنصْبِ فهذا ما رَوَوْا، وأمّا ما سمعتُ منهُ فالأوّل.

قال أبو سعيد: إذَنْ إذَا وُقِفَ عليها فَعامَّةُ النَّحويِّين المتقدمين يَروْنَ الوقْفَ عليها بالألف، وليسَتْ باسْمٍ منصوبٍ مُنوَّنٍ، ولا بِفعْلٍ لحِقَتْهُ النونُ الخفيفةُ وقبلَها فتحةٌ، وإنّما

---

(١) البيت في ديوانه ٢٦٨، الخزانة ٨/ ٤٧٣، ٤٧٤، ١١/ ٣٤٠؛ ابن يعيش ٩/ ١٣، ٢٢.

فعلُوا ذلك؛ لأنّها قد تصرّفَتْ فأُعْملتْ وأُلغيتْ، ووقعتْ لِمَا لَمْ يأتِ، ولمَا هو في الحالِ، وتقدمَتْ وتوسَّطَتْ وتأخّرتْ، فلما كثُرُ تصرُّفُها وانْفتحَ ما قَبْلَ نونِها ضَارَعُوا بها التنوينَ والنونَ الخفيفةَ في الفعلِ إذا انفتحَ ما قَبْلَهَا.

وذكَر أبو بكرٍ مَبْرَمانُ عن عَسْل بن ذكوان قال: الناسُ إذا وَقَفُوا على إذَنْ وَقَفُوا بألفٍ، والمازني لا يَري ذَا، ويقولُ: هي حرفٌ بمنـــزلةِ أنْ ولنْ، تقفُ عليها كما تقفُ عليهما، ويقولُ هي بالأدواتِ أشْبَهُ منها بالأسماءِ لأنها تعملُ عملَ الأدوات.

وأبو العباس المبرِّد يحكي الوقْفَ عليها بالألفِ. ويرى أن لَوْ وقفُوا عليها بالنونِ كان جيدًا على الأصلِ في مثلِها من الحروف.

وقد اختلفَ القولُ في نَصْبِ إذَنْ، فقال سيبويه: هي الناصبةُ العاملةُ، وذكَرَ أنّ ذلك الذي سَمِعَه هو من الخليلِ، وذكَر عن غيره عن الخليل أنّ أنْ بعدَها مُضْمرةٌ، واحْتَجَّ عليه بما ذكَرَهُ في آخرِ الباب.

وكان أبو إسْحاق الزَّجّاج يذهبُ إلى أنّ أنْ بعد إذَنْ مُضْمرةٌ، ويَسْتَدلُّ على ذلك أنّ إذنْ لا تَعملُ شيئًا أنها متى كانتْ للحالِ لم تَعمل.

قال أبو سعيد: وهذا لا يُبْطِلُ عملَه لأنّا قدْ رأينا ما يَعْملُ في حالٍ ويبطلُ عملُه في أُخْرى، كقولنا: ما زيدٌ قائمًا، في لغة أهلِ الحجاز، فإذا تقدم الخبرُ أو دخل حرفُ الاسْتثناءِ بَطَل عملُها، وقد دخلَ في إذَنْ أشدُّ من ذلك؛ لأنّها إذَا وقعت على الحالِ فليسَ ذلك في شيءٍ من نواصبِ الفعلِ، وهي في نفسِها قد تُلغى، وكان ذلك من أقْوي أسْبابِ الإلغاءِ، وتقديمُ خبرِ ما ودخولُ الاستثناءِ ليس مما يُعْدَمُ في ليس، وقد أبْطَلَ عملَ ما المُشَبَّهَةِ بليس.

قال أبو سعيد: وإنّما جازَ إلغاءُ إذَن لأنّها جوابٌ يكفي من بعضِ كلامِ المتكلم، كما يَكْفي لا ونعم من كلامه، يقولُ القائل: إنْ تزُرْني أزُرْكَ، فيجابُ: إذَن أزُورَكَ، والمعنى: إنْ تَزُرْني أزُرْك، فنابت إذَنْ عن الشَّرطِ، وكَفَتْ من ذكْره، كما يقولُ: أزيدٌ في الدار ؟ فيُقالُ له: نعم أولا، وتكفي نعم من قوله: زيدٌ في الدارِ، ولا من قوله: ما زيدٌ في الدارِ، فلمّا كانت إذَنْ جوابًا قَويت في الابتداءِ؛ لأن الجوابَ لا يتقدّمُهُ كلامٌ، ولمّا وُسِّطَت وأخرَتْ زايلَها مذهبُ الجواب فَبطلَ عملُها، وإنّما جازَ في الفاءِ والواو الإعْمَالُ والإلغاءُ لأنّهما للعطفِ، وقد يجوزُ عطفُ جملة على جملة ليس بينهما عُلْقةٌ كقولك: قام زيدٌ ببغداد، وخرج عمرو من البَصرةِ إلى الصِّين، وليس بينَ الجملتين تعلُّقٌ، ويجوزُ أنْ يكونَ عطفُ شيء ليس بجُملَةٍ على ما قَبْلَه، فإذا أُعملَتْ إذَنْ وقَبْلَها واوٌ أو فاءٌ فهُما لِعطْفِ

جُملة على جُملة، أوّلُ الجملةِ الثانيةِ إِذَنْ، فوجَبَ أنْ تَكونَ عاملةً لأنّها ابتداءٌ، كقولِكَ: إنْ تأتني آتكَ وإِذَنْ أُكْرِمَكَ، استأنَفْتَ إِذَنْ أكْرِمَك فجعَلْتَهُ أولَ الجُملةِ الثانيةِ، وإذا جَعلْتَ أكْرِمْكَ مَعطُوفةً على آتِكَ صَارتْ من الجملةِ الأولى؛ لأنّها دَاخِلةٌ في جواب إِنْ تأْتِني بالعَطفِ على آتِك فجزَمْتَه؛ لأنّ إِذَنْ صارتْ غَيرَ مبتدأةٍ فلم تعملْ.

ويجوزُ رَفْعُه بإِلْغاءِ إِذَنْ على أنهُ دَاخِلٌ في الجملةِ الأولَى في التقديرِ، كأنّه قال: إنْ تأتِي آتِكَ فقال: وأُكْرِمُك إِذَنْ، وتكُـونُ أكـرِمُك في جملـةِ الجوابِ الأولِ، كأنـه قال: إن تأتني آتكَ فقال له: وأكرِمُك إِذَنْ، وتقدَّمُ إِذنْ على هذه النيةِ، وسنرى رفعَ الفِعلِ المرْفوعِ بعْدَ المجْزُومِ في جوابِ الشَّرطِ.

وأمّا الرَّفعُ في قولِ كُثيرٍ: (إِذَنْ لا أقيلُها)؛ فلأنَّ الكلامَ مَبني على يَمينٍ، وهو جَوابُ لَئِنْ، وتقديرُه: واللهِ لَئِن عَادَ لي عبدُ العزيز بمثْلِها لا أقيلها، وعبدُ العزيز بن مرْوان أخُو عبدِ الملك، وقد تقدَّم قَبْلَ هذا بيتٌ فيهِ ذِكْرُ ما يَعُودُ هذا الضَّميرُ إليه، وللنحويين فيه كلامٌ وهو:

وإنّ ابـنَ ليلى فـاه لـي بمقالـةٍ ولوْ سِرْتُ فيها كُنْتُ مِمَّن يُنيلُها[1]

الضَّميرُ في قوله: عاد لي بمثلِها، أرادَ: بمثلِ المقالةِ المذكورةِ في هذا البيتِ، والمعنى: ممن ينيلهوها، والعائدُ إلى مَن هو ضميرُ المذكّرِ المنصوبِ المحذوفِ، وضميرُ المؤنث للمقالة، وفي يُنيلها ضميرُ فاعلٍ لابن ليلى، والمعنى: ينيله ابنُ ليلى إياها، ومعنى لو سِرتُ فيها: لو سِرتُ في طَلَبِها، ومَا قُدّرَ في يُنيلُهُوها على مذهب سيبويه في اتصال ضميرِ الغائبِ بضميرِ غائبٍ مثلِه على نحو قولِ الشاعر:

قد جَعلَتْ نفسي تَطيبُ لِضَغْمةٍ لِضَغمِهِمَا هَا يَقْرعُ العظمَ نَابُها[2]

فإن قيل: كيفَ يُنيلُه المقالة ؟ فإن المعنى: ينيلُه المَقولةَ، هي فيه كَقولِنَا: الخلْق في معنى المخلُوق، وباقي البابِ مفهومٌ من كلامِ سيبويه، وممّا مرَّ من شرحنا.

هذا بَابُ حَتَّى

قال سيبويه: "اعلمْ أنَّ حتى تنصبُ على وجهين:

فأحدُهُما: أنْ تَجعَلَ الدخولَ غايةً لمسيرك، وذلك قولُكَ: سِرتُ حتى أدْخُلَها،

(١) البيت منسوب لكثير عزة في ديوانه ٣٠٥، الخزانة ٨/ ٤٧٦؛ ابن يعيش ٩/ ١٣؛ الكتاب ٣/ ١٥.

(٢) البيت سبق تخريجه.

كأنك قلتَ: سرتُ إلى أنْ أدْخُلَها، فالناصبُ للفعلِ هاهنا هو الجارُ في الاسْمِ إذا كان غايةً. فالفعلُ إذَا كان غايةً منصوبٌ، والاسْمُ إذا كان غايةً جُرَّ؛ وهذا قولُ الْخليلِ.

وأمّا الوجهُ الآخرُ: فأنْ يكونَ السَّيرُ قد كان والدخولُ لم يَكُنْ، وذلك إذا جاءت مثلَ كي التي فيها إضمارُ أنْ وفي معناها، وذلك قولُك: كلَّمتُهُ حتى يأمُرَ لي بشيءٍ.

واعلمْ أنّ حتى يُرفَعُ الفعلُ بعدها على وجهين:

تقولُ: سرتُ حتى أدخُلُها، تعني أنه كان دُخولٌ متصلٌ بالسَّيرِ كاتِّصَاله بالفاء إذا قلتَ: سِرتُ فأدخُلُها، وأدخلُها هاهنا على قولِكَ: هو يدْخلُ، وهو يضربُ، إذا كنتَ تخبرُ أنه في عمله، وأنَّ عملَه لم ينقطعْ. فإذَا قالَ: حتى أدْخُلُها فكأنه يقول: سرتُ فإذَا أنا في حالِ دُخُولٍ؛ فالدخولُ متَّصِلٌ بالسير كاتِّصاله بالفاء. فحتّى صَارتْ هاهنا بمنــــزلةِ إذَا وما أشْبَهَهَا من حروفِ الابتداء؛ لأنها لم تجيء على معنى إلى أنْ، ولا معنى كي، فخرجَتْ من حروفِ النصبِ كما خَرجَتْ إذَنْ منها في قولك: إذَنْ أظُنُّك.

وأمّا الوجهُ الآخرُ: فإنه يكُونُ السَّيْرُ قد كانَ وما أشْبَهَهُ، ويكونُ الدخولُ وما أشبهَهُ الآنَ، فمن ذلك: لقدْ سِرْتُ حتى أدْخُلُها مَا أُمْنَعُ، أي حتى أنّي الآن أدخُلُها كيفَمَا شئتُ. ومثلُ ذلك قولُ الرجلِ: لقد رأى مني عامًا أوّلَ شيئًا حتى لا أسْتطيعُ أنْ أكلِّمَه العامَ بشيءٍ، ولقدْ مَرِضَ حتى لا يَرْجُونه، والرفعُ هاهنا في الوجْهَين جميعًا كالرفعِ في الاسمِ. قال الفرزدقُ:

فيا عجَبًا حتّى كُلَيْبٌ تَسبُّني   كأنَّ أبَاهَا نَهْشَلٌ أو مُجاشع[1]

فحتّى هاهنا بمنــــزلةِ إذَا، وإنما هي هاهنا كحرفٍ من حروفِ الابتداءِ.

ومثلُ ذلك: شَرِبَتْ حتى يجيءُ البعيرُ يجُرُّ بطْنَه، أي: حتى أنّ البعيرَ ليجيءُ يجرُّ بَطْنَهُ.

ويدلُّك على حتى أنها حرفٌ من حروفِ الابتداءِ أنك تقولُ: حتى إنَّه يفعلُ ذاك، كما تَقُول: فإذا إنّه يفعلُ ذاك. ومثلُ ذلك قَولُ حسّان بن ثابت الأنصاري:

---

(١) البيت في ديوانه ١/ ٥١٨؛ الخزانة ٩/ ٤٧٥ ٤٧٦؛ ابن يعيش ٨/ ١٨، ٦٢؛ الكتاب ٣/ ١٨؛ المقتضب ٢/ ٤١.

يُغْشَوْنَ حتّى مَا تَهِرُّ كِلابُهم لا يَسْألون عن السَّوادِ المقْبِلِ[(١)]

ومثلُ ذلك: مَرِضَ حتى يَمرُّ به الطائر فيرْحَمُه، وسرتُ حتى يعلَمُ اللهُ أننّي كالٌّ. فالفعلُ هاهنا منقطعٌ من الأوَّلِ، وهوَ في الوجْه الأولِ الذي ارتَفعَ فيه مُتَّصلٌ كاتصاله بالفاءِ، كأنه قال: كان سَيْرٌ فَدُخُولٌ، كما قال علقمةُ بن عَبدة:

تُرادَى على دِمنِ الحياضِ فإنْ تَعَفْ فــإنَّ المُنَــدَّى رِحْــلَةٌ فرُكُــوبُ[(٢)]

لم يجعلْ ركُوبَه الآنَ ورِحْلَتَهْ فيما مضي، ولم يجعل الدخولَ الآن وسَيره فيما مضي، ولكنّ الآخرِ متصلٌ بالأوّلِ، ولم يقع واحدٌ دُونَ الآخر.

وإذا قلْتَ: لقد ضُرِبَ أمس حتى لا يسْتطيعُ أنْ يتحَركَ اليومَ، فليس كقولك: سِرتُ فأدْخُلُها، إذَا لم تُرِدْ أنْ تجعلَ الدخُولَ السَّاعةَ؛ لأنّ السيرَ والدخُولَ جميعًا وقَعا فيما مَضَى. وكذلك مَرِضَ حتى لا يَرجُونَه، أي حتى إنَّهُ الآنَ لا يَرجُونَه؛ فهذا ليسَ متَّصلا بالأولِ واقعًا معه فيما مضَى.

وليس قولُنا كاتصالِ الفاءِ يعْني أنّ معناه معنى الفاء، ولكنَّكَ أردْتَ أنْ تُخبرَ أنّهُ متَّصِلٌ بالأولِ، وأنّهما وقعا فيما مضى.

وليس بين حتى في الاتصال وبينَه في الانفِصَال فرقٌ في أنّه بمنــزلة حرف الابتداء، وأنّ المعنى واحدٌ إلا أنَّ أحَدَ الموضعَين الدخولُ فيه بالسَّيرِ متصلٌ، وقد مضى السيرُ والدخولُ، وإنما اتصالُه في أنّه كانَ فيمَا مَضى، وإلا فإنّهُ ليس يفارقُ مَوْضِعَهُ الآخَرَ في شيءٍ إذا رفعت".

قال أبو سعيد: من مذهب سيبويه: أنّ حتى من الحروفِ الخافضةِ للأسماءِ كاللامِ الخافضةِ للأسماءِ، وأنّها إذا نصبت الفعلَ فإنما تنصبُه بإضمارِ أنْ كاللامِ، وقال الكسائي: حتى لا تَخْفِضُ، إنّما تَخْفِضُ بعدها إلى مضمرةً ومظهرةً، فيقال: أكلتُ السمكةَ حتى إلى رأسِها؛ فقد حصَلَ بهذا أنّ حتى لا تعملُ في الأسماءِ شيئًا إذْ كان الخفضُ بعدها بغيرِها.

وقال الفرّاءُ وأصحابُه: حتى من عواملِ الأفعالِ مَجراها مَجْري كي وأنْ، وليس عملُها لازمًا في الأفعالِ إذْ كانَ يبطلُ في: سِرتُ حتى صَبَّحتُ القادِسيّة، ودُفِعْتُ حتى وصلتُ إلى الأميرِ، ثم لمَّا صَحِبَت إلى خفضَت الأسماءَ لِنيابَتِها عنْ إلى، وأنّها إذَا عمِلَت في

---

(١) البيت في ديوانه ١٢٣، الخزانة ٢/ ٤١٢؛ الكتاب ٣/ ١٩.

(٢) البيت في ديوانه ١٤، الكتاب ٣/ ١٩؛ والمقتضب ٢/ ٣٩.

الاسم لم يكُنْ لها معناها حينَ تعملُ في الفعلِ.

وقال الكسائي في: حتى مَطْلَعِ تخفضُهُ إلى المُضْمَرةُ وليس لحَتّى فيه عمل.

وقال الفرّاءُ: حتى هي الخافضةُ لِلْمَطْلَعِ لمّا قامَ مقامَ إلى.

قال أبو سعيد: اعلمْ أنّ الحرفَ الواحدَ الذي أصْلُ معناهُ واحدٌ قد يُستَعملُ في مواضعَ مختلفة، فيغلبُ عليه اختلافُ مواضعه، فيصَيّرُهُ كالحروفِ المختلفةِ حتى يعمل أعمالا مختلفةً، وذلك نحو لا أصلُها النّفي للشيء وإبطاله، ثم استُعمِلَ في مواضعَ مختلفةٍ من نهي يقابَلُ به الأمرُ، ومِن نفي يقابلُ به حروفُ الاستفهام، ومن دخولٍ على مبتدإ وخبرٍ وغير ذلك من مواضعه، فعملتْ أعمالا مختلفةً من جزمٍ ونصبٍ ورفعٍ، وأُبْطِلَ عملُها في بعض مواضعِها؛ لأنّ تَفرُّقَها في هذه المواضعِ المختلفةِ كتفرُّقِ الحروفِ المختلفةِ اللّفْظِ والمعنى.

ومن ذلك اللامُ المكسورَةُ؛ لفظُها واحدٌ ومواضعُها مختلفةٌ، فجَزَمَتِ الفعلَ وخَفَضَتِ الاسمَ، ولا خلافَ بين النّحْويين فيما ذكرناهُ، وإنما يختلفُونَ بعد ذلك في حروفٍ تَظْهرُ لها أعمالٌ، فلا يحقّقُونَ تلك الأعمالَ لها، ويَطلبُون حروفًا أُخَر يَدَّعُون إضْمَارَها لتلكَ الأعمالِ، وإبْطالَ عملِ هذا الظاهرِ عنه، ورُبّما جَعلُوا بعضَها بدلا من شيءٍ آخَر، فمن ذلك ما يمكنُ تصْحيحُه ويَقْربُ مأخذُه، ومنهُ ما يَبْعُدُ، وأنا أذكُر منه ما أحْوجَنا إليه هذا البابُ واللفظُ الذي شرْعنا فيه منْهُ، وأذكرُ نحوه الذي يقْتَضيه فيما بعد إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

فَممّا يقْرُبُ تصحيحُه قولُ سيبويه في حتى: إذا نصبت الفعلَ أنّها تنصبُه بإضمار أنْ، وذلك أنّ حتى على مذهبه من حروفِ الجر؛ لأنّ ما بعدها في الاسمِ مخفوضٌ إذا كانت غايةً، وذلك قولُك: خرجَ القومُ حتى زيدٍ.

فإن قال قائلٌ منْ أصحابِ الكسائي: هلا أضمرتم بعدَ حتى إلى، وخفَضتُّم زيدًا به، كما حكَينا عن الكسائي.

قيل: لا يجوزُ ذلك لبُعده في التقديرِ، وإبطالِ معنى حتى، وذلك أنّ موضوعَ حتى في الأسماءِ أنْ يكونَ الاسمُ الذي بعدَها من جملةِ ما قبلَها، وأنّ حتى اخْتُصَّت به من بين الجملة؛ لأنهُ يُستَبعَدُ فيه الفعلُ أكثرُ من استبعاده في سائرِ الجملة، كقولنا: قاتلَ زيدٌ السباعَ حتى الأسَدِ؛ لأن قتالَه للأسَدِ أبعدُ من قتاله لغيره، وكذلك تقول: استجرأ على الأميرِ جُندُهُ حتى الضعيفُ الذي لا سلاح له؛ لأنّ استجْراءَ الضعيفِ الذي لا سِلاحَ لهُ أبعدُ في النفوسِ من استجراءِ غيرِه من الجندِ؛ فلو جعلنا مكانَ حتى إلى فقُلْنا: استجرأ على الأميرِ

جُنْدُه إلى الضعيفِ، ما جاز ولا أدَّى عن معنى حتى، فإنْ قدَّرْناه بقولنا: اسْتجرأ على الأميرِ جندُه حتى انتهى اسْتِجْرَاؤُهم إلى الضعيف الذي لا سِلاحَ له كان ذلك بزيادة كثيرة، وكانت إلى في صلةِ انتهى لا في صلةِ حتى، والذي ذكره الكسائي من إضمارِ ذكرٍ إلى بعد حتى شيءٌ مُنْكرٌ لا يُعرفُ، وإذَا جعلنا الخفضَ بنَفْسِ حتى على مذهبِ سيبويه فلا يخرجُ ذلك عن قياسِ النحوِ، وعن المتَنَاوَلاتِ العربية، وذلك أنَّ حتى قَدْ يليها المخفوضُ في حالٍ، ويكُونُ ما بعَدها غيرَ مخفوضٍ في حال، ولها نظائر مما تخْفِضُ في حالٍ ويَبطُلُ خفضُها في حالٍ نحو: مُنْذُ، ومُذْ، وخَلا، وحاشى في الاستثناءِ، فظهورُ الخَفضِ بعدها إذَا لم يقُم بُرهَانٌ على إضمارِ حرفٍ خافضٍ يوجبُ أنّها هي الخافِضَةُ، كما أنَّ هذه الحروفَ هي الخافضةُ، ويدلُ على أنها هيَ الخافضةُ قولُهم: حتّام وحتّامَهْ، وإلامَ وإلامَهْ، وأصلُها: حتى مَا، وما للاستفهامِ ولا تسْقُط عنها الألفُ إلا أنْ يدخلَ عليها خافضٌ، فعُلِمَ بذلك أنّ حتى خافضةٌ. فلمّا كانت خافضةً في الاسمِ إذَا كانتْ غايةً، ثم رأيناها تدخلُ على الفعلِ في معنى الغايةِ، جَعلْنا السَّبيلَ فيهما واحدًا، وبَقَّيناها على خَفْضِها، وأحْوَجْنَا ما وجَبَ لها من عملِ الخفضِ أنْ نَجعلَ ما عمِلَتْ فيه اسمًا، ولا يكونُ الفعلُ اسمًا إلا بأن يُقرَّبَ بهِ أنْ؛ لأنْها والفعلَ بمنـزلةِ المصدرِ، وإذا قدرناهُ لمْ يبعُد تقديرُهُ؛ لأنَّا لو قلنا لرجلٍ: أقِم حتى يَقْدُمَ زيدٌ، وقِفْ حتى تطلعَ الشمسُ، فحتى هي للغاية، وإذا جئنا بــ(إلى) التي هي للغاية كحتى وإنْ كانت تخالفُها في معنى آخر قلنا: أقمْ إلى أنْ يَقْدُمَ زيدٌ، وقِفْ إلى أنْ تَطلُعَ الشَّمسُ؛ فموقعُ إلى موقعُ حتّى، ولا يجتمعان؛ لأن إحداهما تُغْني عن الأخْرى.

ويدُلُّكَ على أنّ حتى في موضِــع إلى في هذَا الموضِــعِ أنَّكَ تقولُ: أقِمْ إلى قدومِ زيدٍ، وأقِمْ حتى قُدومِ زيد، كما قالَ عز وجل: حتى مطلَعِ الفجْر، وهذا أحدُ وجْهَي نصبِ الفعلِ بحتّي وهو الغايةُ، ولم يذكُروا بعدَ حتى أنْ كما ذَكَرُوها بعد إلى؛ لأنَّ إلى لا تدخلُ إلا على الأسماءِ ولا يبطُلُ الخفضُ بها ولا يُقدّرُ إلْغَاؤهُ فيها.

وحتى يبطلُ عملُها في أحوالٍ؛ فتدخُلُ على الأسماءِ بمعنى حُروفِ الْعَطفِ في قولك: رأيت القومَ حتى زيدًا، وجاءني القومُ حتى زيدٌ، وتدخلُ على الأفعالِ فتَنصِبُها على غيرِ وجْهِ الغايةِ، وتدخلُ عليها العواملُ ولا تعملُ شيئًا، وتكونُ كحروفِ الابتداء نحو: الواو والفاءِ، فَلَمَّا كانت كذلك ألزمُوا إلى أنْ؛ لتَظهرَ اسميةُ مَا دَخلت عليه، وقوَّةً لزومِها الخفضَ، ومن أجلِ ذلك أيضًا حَسُن ظُهُورُ أنْ بعدَ اللامِ المكسورةِ، ولا يحسنُ ظهورُها بعدَ حتّى، وقد ذكرنا حُسْنَ سُقوطِ أنْ بعدَ اللامِ والفرقَ بينَها وبينَ غيرِها من

حروفِ الجرِّ.

والوجه الثاني من وجْهَي النصبِ بحتى تكونُ فيه أيضًا حَرفَ خفضٍ؛ لأنّهُ يحسُنُ فيه أنْ تقول: حتامَهْ، وقد مضى الكلام في نحوه.

وأما وجْهَا رفْعِ الفعلِ بعد حتى فأصْلُهما وجهٌ واحدٌ في المعْنى، وذلك أنْ يكونَ ما قَبلَها مُوجبًا لما بعدها، ولكن ما يُوجبُه ما قَبْلَها فقد يجوزُ أنْ يكونَ عَقيبًا لَهُ ومتّصلا به، وقد يَجوزُ أن لا يكون مُتصلا به ولكن يكونُ مُوطَّأً مُسَهّلا بالفعلِ الأولِ، متى اختارَهُ صاحبُه أوْقَعَهُ، وقد وُطِّيءَ له ومُكِّنَ منه. ومن هذا قولُه: لقد سرتُ حتى أدْخلُها ما أُمْنَعُ؛ لأن السَّيْرَ مَكَّنَ له أنْ يدخلَها كيفَ شَاء في المستقبلِ، وكذلك: رأى مني عامًا أولَ شيئًا حتى لا أسْتطيعُ أنْ أكَلِّمَهُ العامَ بشيءٍ؛ لأن الذي رأى منه العام الأولَ هو الذي أصارَهُ في عامِه إلى الضَّعْفِ عن كلامه. وسائرُهُ محمولٌ على مثل ما ذكرناهُ، وحتى في رفعِ الفعلِ بِمَنزلةِ الواو، والفاء، وإذا، وإنما، وسائرِ حروفِ الابتداءِ التي يرتفعُ الفعلُ بعدَها، وسَبيلُها في بُطلانِ عملِها عن الفعلِ كسَبيلِها في بُطلانِ عَملِها عن الاسمِ إذا قِيل: رأيتُ القوم حتى زيدًا، وجاءني القومُ حتى زيدٌ، ومعناها في الفعلِ في وجهَي النصبِ الغايةُ ومعنى كي، وفي وجْهَي الرفعِ أنْ يكون الفعلُ الذي قبلَها يوجبُ الفعلَ الذي بعْدها ويوطِّئُهُ.

وأمَّا قولُ سيبويه في الفعلِ المرفوعِ فيما مَضَى إذَا قلتَ: سرتُ حتى أدخلُها، كأنه قال: سرتُ فإذا أنا في حالِ دُخولٍ، فالدخولُ متصلٌ بالسيرِ كاتصالِه بالفاءِ، فإنّما أرَادَ أنْ يُشَبِّه كَوْنَ الفعلِ فيما مَضَى مع حتى بِكَونِها مع الفاءِ فيما مَضَى، ولم يُرِدْ أنْ يُوجبَ أنَّ عملَ حتى ومعْنَاها كعملِ الفاءِ ومَعْناها؛ لأنَّ الفاءَ لا يُوجبُ أنَّ مَا بَعْدها أوْجَبَهُ ما قَبْلَها؛ لو قالَ: خرجتُ فإذَا زيدٌ قائمٌ لم يَكُنْ قيامُ زيد من أجلِ خُروجِكَ.

وحتى هذه التي يَرْتَفِعُ الفعلُ بعْدَها يجوزُ أنْ يقعَ بعدَها مبتدأٌ وخبرٌ، وتقعُ إنَّ بعدها مكْسُورةً كقولك: مَرِضَ حتى إنَّه الآن لا يَرْجُونه، وأنِسَ زيدٌ بالأميرِ حتى هو يدخلُ عليه بغيرِ إذنٍ، وَوَادَّ زيدٌ أخَاكَ حتى أهْلُهما يَتوادُّونَ.

هذا باب الرفع فيما اتصل بالأول كاتصاله بالفاء وما انتصب لأنه غاية

قال سيبويه: **تقول: سرت حتى أدخلُها، وقد سرت حتى أدخلُها سواء، وكذلك: إني سرت حتى أدخلُها، فيما زعم الخليل.**

فإن جعلت الدخول في كل ذي غاية نصبتَ.

وتقول: رأيتُ عبدَ الله سار حتى يدخلُها، وأُرىَ زيدًا سار حتى يدخلُها؛ وَمَنْ زعم أن النصب يكون في ذا لأن المتكلم ليس بمتيقن، فإنه يدخل عليه: سار زيد حتى يدخلُها فيما بلغني ولا أدري، ويدخل عليه: عبد الله سار حتى يدخلُها أُرىَ.

فإن قال: لأني لم أُعْمِل (أُرىَ)، فهو يزعم أنه ينصب الفعل بـــ (أرى) وإن جعلت الدخول غاية، نصبت في ذا كله.

وتقول: كنت سرت حتى أدخلُها، إذا لم تجعل الدخول غاية. وليس بين (كنت وسرت) وبين (سرت مرة في الزمان الأول) حتى أدخلُها شيء؛ وإنما ذا قول كان النحويون يقولونه ويأخذونه بوجه ضعيف، يقولون: إذا لم يجز القلب فيه، فيدخل عليهم (قد سرت حتى أدخلُها) أن ينصبوا، وليس في الدنيا عربي يرفع (سرت حتى أدخلُها) إلا وهو يرفع إذا قال: قد سرتُ.

وتقول: سرت حتى أدخلُها، وحتى أدخلَها، إن جعلت الدخول غاية؛ وكذلك ما سرت إلا قليلا حتى أدخلَها، إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت، لأن معنى هذا معنى سرت قليلا حتى أدخلُها، فإن جعلت الدخول غاية نصبت.

ومما يكون فيه الرفع شيء ينصبه بعض الناس لقبح القلب، وذلك: ربما سرت حتى أدخلُها، ونحو هذا؛ فإن احتجوا بأنه غير سير واحد فكيف يقولون إذا قلت: سرت غير مرة حتى أدخلُها.

وسألنا مَنْ يرفع في قوله: سرت حتى أدخلُها، فرفع في (ربما)، ولكنهم اعتزموا على النصب في ذا كما اعتزموا عليه في (قد).

ويقولون: ما أحسن ما سرت حتى أدخلُها، وقلما سرت حتى أدخلُها، إذا أردت أن تخبر أنك سرت قليلا وعنيت سيرًا واحدًا، وإن شئت نصبت على الغاية.

وتقول: قلما سرت حتى أدخلُها، إذا عنيت سيرًا واحدًا، أو عنيت غير سير، لأنك قد تنفي الكثير من السير الواحد، كما تنفيه من غير سير.

وتقول: قلما سرت حتى أدخلَها، إذا عنيت غير سير، وكذلك أَقلَّ ما سرت حتى أدخلَها، من قِبَل أنَّ (أقل ما) نفي لقوله (كَثُر ما) كما أن (ما سرت) نفي لقوله (سرت)؛ إلا أنه قبيح أن تقول: قَلَّ ما سرت فأدخلُها، كما يقبح في (ما سرت) إذا أردت معنى: فإذًا أنا أدخلُ.

وتقول: قل ما سرت فأدخلَها، فتنصب بالفاء ها هنا كما تنصب في (ما) و(لا يكون) كَثُر ما سرت فأدخلَها، لأنه واجب؛ ويحسن أن تقول:

كَثُر ما سرت فإذًا أنا أدخلُ. وتقول: إنما سرت حتى أدخلَها إذا كنت محتقرًا لسيرك الذي أدى إلى الدخول، ويقبح إنما سرت حتى أدخلُها، لأنه ليس في هذا اللفظ دليل على انقطاع السير كما يكون في النصب، يعني إذا احتقر السير؛ لأنك لا تجعله سيرا يؤدي إلى الدخول وأنت تستصغره، وهذا قول الخليل؛ وإن لم تجعله غاية، ولم تحتقر، رفعت.

وتقول: كان سيري أمس حتى أدخلَها، ليس إلا النصب، وذلك أن (حتى أدخلَها) خبر لكان، لأن (أمس) بمنـــزلة (اليوم) إذا قلت: جاء في اليوم عبد الله، فاليوم صلة لهذا، وكذلك (أمس) صلة لسير؛ واعتمد في الخبر على (حتى أدخلها)، فكأنه قال: كان سيري حتى أدخلها، فحتى أدخلها غاية، أو محمول على (كي)، كأنك قلت: كي أدخلها؛ ولا يجوز أن تقول: كان سيري فأدخلَها إلا وأنت تريد أن تجيء بـــ (كان) التي تقع بلا خبر، كقولك: قد كان الأمر، أي: قد وقع الأمر؛ فإن أردت (كان) هذه، جاز أن تقول: كان سيري أمس حتى أدخلَها.

وتقول: كان سيري أمس سيرًا متعبًا حتى أدخلُها، لأنك تقول ها هنا: فأدخلُها، وفإذا أنا أدخلُها، لأنك جئت لكان بخبر، وذلك قولك: سيًرا متعبًا.

واعلم أن ما بعد (حتى) لا يَشْرَك الفعل الذي قبل (حتى) في موضعه كشركة الفعل الآخِرِ الأولَ إذا قلت: لم آتِكَ فأقُلْ، ولو كان ذلك لاستحال الكلام في قولك: كان سيري أمس شديدًا حتى أدخلُ، ولكنها تجيء كما تجيء (ما) بعد إذا، وبعد حروف الابتداء. وكذلك هي أيضًا بعد (الفاء) إذا قلت: ما أحسن ما سرت فأدخلُها، ولأنها منفصلة؛ فإنما عنينا بقولنا (الآخر متصل بالأول) أنهما وقعا فيما مضى، كما أنه إذا قال:

.... فإنَ المُنَدَّى رِحْلَةُ فَرُكُوبُ[1]

يعني أنهما وقعا في الماضي من الأزمنة، وأن الآخِر كان مع فراغه من الأول.

فإن قلت: كان سيري أمس حتى أدخلَها، يجعل أمس مستقرا، جاز الرفع لأنه

---

(١) هذا عجز بيت سبق تخريجه.

استغنى، فصار كسرْتُ، لو قلت: فأدخلُها حَسُنَ، ولا يحسن: كان سيري فأدخلُ، إلا أن تجيء خبرًا لكان. واعلم أن (أسير) بمعنى (سرت) إذا أردت بأسير معنى سرت.

واعلم أن الفعل إذا كان غير واجب، لم يكن إلا النصب، من قِبَل أنه إذا لم يكن واجبًا، رجعت (حتى) إلى أن وكي، ولم تصر من حروف الابتداء، كما قلت: إذن أظنك، والظن غير واقع في حال حديثك.

وتقول: أيهم سار حتى يدخلُها، لأنك قد زعمت أنه قد كان سير ودخول، وإنما سألت عن الفاعل. ألا ترى أنك لو قلت: أين الذي سار حتى يدخلُها وقد دخلها لكان حسنا، والجاز هو الذي يكون لما قد وقع، لأن الفعل ثم واقع، وليس بمنـــزلة (قلما سرت) إذا كان نافيًا لكثُر ما سرت؛ ألا ترى أنه لو قال: قلما سرت فأدخلُها أو حتى أدخلُها، وهو يريد أن يجعلها واجبة خارجة من معنى (قلما)، لم يستقم إلا أن تقول: قلما سرت فدخلت، وحتى دخلت، كما تقول: ما سرت حتى دخلت. فإنما ترفع بحتى في الواجب، ويكون ما بعدها مبتدأ منفصلا من الأول، كان مع الأول فيما مضى أو الآن. وتقول: أسِرتُ حتى تدخلُها، نصبت، لأنك لم تُثبت سيرًا تزعم أنه قد كان معه دخول.

قال أبو سعيد: هذا الباب معتمده ذكر ما كان بعد (حتى) متصلا بما قبله، وذلك من المرفوع ما كان متصلا بما قبله، وقد أوجبه ما قبله؛ ومن المنصوب ما كان غاية، وهما يتقاربان في اشتراكهما في اتصال ما قبلهما بما بعدهما؛ فاتصال المرفوع بما قبله كاتصال ما بعد (الفاء) بما قبلها، ولذلك يمثله بالفاء لإيصال ووقوع الثاني عُقَيْبَ الأول. ووجه رفعه هو ما ذكرته لك.

وليست (حتى) المنصوب ما بعدها من الفعل هي المرفوع ما بعدها، لأن المرفوع ما بعدها ليست بعاملة، والمنصوب ما بعدها حرف خفض؛ وكل فعل كان مبناه على الإيجاب فهو مما لم يرتفع فيه الفعل بعد (حتى)، فإن اتصل به تشكك كقولك: سار عبد الله حتى يدخلُها، أو سار حتى يدخلُها أُرَى، وكذلك: سار عبد الله حتى يدخلُها. ويجوز أن يكون ما قبل (حتى) المرفوع ما بعدها من الفعل من باب أرى وأفعال الظن والمَحْسَبَةِ لأن القلوب تنعقد على ذلك -وإن كان فيه بعض عوارض الشك- كانعقادها على العلم واليقين، ويكون اللفظ عليه كما يكون ذلك في الخبر اليقين، وذلك قولك: أُرَى عبدُ الله سار حتى يدخلُها، وكذلك: أظن عبد الله سار حتى يدخلُها.

وإن كان مبنى الكلام على جَحْد عُقَيْبَه استثناء يرده إلى الإيجاب فهو كالإيجاب كقولك: ما سرت إلا يوما حتى أدخلُها، وما سرت إلا قليلا حتى أدخلُها، لأنه لا فرق بين قولك: ما سرت إلا يوما، وبين سرت يوما؛ وما سرت إلا قليلا حتى أدخلها بمنـــزلة: سرت قليلا حتى أدخلُها؛ والقليل قد يؤدي إلى الدخول، كما يؤدي الكثير إليه؛ وهذه العوارض التي تعارض المعرفة واليقين لا تغير لفظ الإيجاب كقولك: إنَّ زيدًا لقائمٌ فيما أَرَى، وفيما أظن، وإن زيدًا لقائمٌ بلغني.

وأما ما حكاه سيبويه عن بعض النحويين من اعتبار القلب فهو ضعيف يخالف كلام العرب، ولا لاعتبار ذلك أصلٍ يرجع إليه؛ هؤلاء القوم أجازوا: سرت حتى أدخلُها، ولم يجيزوا: كنت سرت حتى أدخلُها، لأنه لا يحسن: سرت حتى أدخلها كنت، كما يحسن: حتى أدخلُها سرت؛ فاحتج عليهم سيبويه بقول العرب: قد سرت حتى أدخلُها، وهم لا يجيزون: سرت حتى أدخلها قد، ويقولون: ربما سرت حتى أدخلُها، ولا يقولون: سرت حتى أدخلُها ربما؛ واحتج عليهم أيضًا بأنه لا فرق بين قولنا: كنت سرت حتى أدخلُها وبين: سرت مرة في الزمان الأول حتى أدخلُها، وهم يجيزون: سرت مرة في الزمان الأول حتى أدخلُها، لأنه يحسن فيه القلب، تقول: سرت حتى أدخلها مرة في الزمان الأول.

وذكر سيبويه: إنما سرت حتى أدخلَها، فأجاز الرفع في موضع، ولم يجزه في موضع، وذلك أن (إنما) تكون على وجهين: أحدهما تحقير الشيء، والآخر الاقتصار عليه؛ فأما الاقتصار عليه فقولك في رجل ادّعي له الشجاعة والكرم واليسار، فاعترفت بواحد منها دون الباقي، وأثبته له فقلت: إنما هو موسرٌ أو إنما هو شجاعٌ، فعلى هذا الوجه يُرْفَع الفعل بعد (حتى) إذا قلت إنما سرتُ حتى أدخلُها، لأنك أثبت له المسير، وقد أداه إلى الدخول.

وأما تحقير الشيء فقولك لمن تحقر صنيعا له: إنما تكلمت وسكت، وإنما سرت فقعدت، لم يعتد بكلامه ولا بسيره؛ فعلى هذا الوجه نصب سيبويه: إنما سرت حتى أدخلَها، لأنه لم يعتد بسيره سيرا، فصار بمنـــزلة المنفي.

ويقبح الرفع؛ لأنك لم تجعل السير مؤديا إلى الدخول، فيكون منقطعًا بالدخول، وإلا نصبت (يدخل)، فيكون غاية السير، وهذا معنى قوله: ليس في هذا اللفظ دليل على انقطاع السير، يعني إذا رفعت مع التحقير.

فأما أقلُّ (ما سرت) فإنه يكون على وجهين: أحدهما أن يريد سيرًا قليلا مؤديًا

كأنه قال: قل سيري، كما تقول: سرت قليلا؛ فهذا يُرْفَع فيه الفعل الذي بعد (حتى) للمسير القليل الذي أدى إلى الدخول.

والوجه الآخر أن يكون في معنى الجحد، وذلك قولك: قلما سرت حتى أدخلَها، إذا عنيت غير سير، لأن معناه النفي لغير سير؛ وليس النفي لغير سير فعل يوجب الدخول فيرفعه؛ وكذلك قوله: أقل ما سرت حتى أدخلُها، من قبيل أن (قَلَّ) نفي، وقد ذكرنا فيما تقدم أن (أقلُّ رجلٍ) و(أقلُّ رجلٍ) في معنى الجحد، بما أغني عن إعادته".

قال أبو سعيد: "ولو قلت: ما كثُر ما سرت حتى أدخلَها، وما طال ما سرت حتى أدخلَها، لم يجز فيه غير النصب، لأنك لم تذكر فعلا يؤدي إلى الدخول، وإنما نفيت فعلا، ولم تثبت فعلا آخر؛ ولهذا نصب سيبويه بعد: أقلُّ ما سرت حتى أدخلَها، لما كان نفيًا لـــ(كثر ما سرت)، كما أن (ما سرت) نفي لقوله: سرت، وقواه بأنه قبيح أن تقول: قل ما سرت حتى فأدخلُها، كقبح ما سرت فإذا أنا داخل، لأن (الفاء) تقتضي أن ما بعدها وقع عُقَيْب فعل اتصل به، وأنت قد نفيت ما قبل (الفاء)؛ ولو قلت: قلما سرت فأدخلَها، فنصبت، كان جيدًا للنفي، كما تقول: ما أتيتنا فنكرمك، ولا يحسن كُثُر ما سرت فأدخلَها، لأنه موجب، والوجه كثر ما سرت فأدخلُها بالرفع، كقولك: أنا آتيك فأكرمُك، ولا يحسن فأكرمَك بالنصب، وقد تقدم الرد على من يعتبر القلب وهو ينصب ربما سرت حتى أدخلَها؛ وطال ما سرت حتى أدخلَها، وكثُر ما سرت حتى أدخلَها. لأنه لا يحسن أن تقول: سرت حتى أدخلَها ربما، ولا سرت حتى أدخلَها طالما، وكثُر ما.

ثم قال عنهم: فإن احتجوا -يعني في نصبها- بأنه غير سير واحد، فرد كلامهم بأنه يُقال: سرت غير مرة حتى أدخلُها، وهذا لا يدفعونه، لأنه يحسن فيه القلب، ومعناه معنى: ربما سرت، وطال ما سرت فأبطل احتجاجهم بالنصب إذا تعلقوا بغير القلب.

وقوله: ولكنهم اعتزموا على النصب في ذا، كما اعتزموا عليه في (قد)، يريد أن نصب العرب لما ينصبونه من: ربما سرت حتى أدخلَها، وكنت سرت حتى أدخلَها، وغير ذلك، وإنما نصبوه لا من أجل قبح القلب، ولكن لأن كل ما يُرفَعَ بعد (حتى) يجوز فيه النصب على الغاية، لأن ما بينهما متقارب في المعنى، لأن السير ينقطع عند الدخول، رفعت أو نصبت، فنصبهم لأنهم ذهبوا به مذهب الغاية، ويجوز فيه الرفع كما رفع مَن رفع في (قد)، ويجوز النصب عنده.

وقوله: كان سيري أمس حتى أدخلَها، في (أمس) وجهان:

أحدهما: أن يكون في موضع نصب بسيري لا بخبر (كان)، كما تقول: كان قطعي

المفازة حتى أدخلها، فتنصب المفازة بقطعي لا بخبر كان؛ فإذا كان كذلك وجب النصب في (أدخلها) لا غير، ويكون خبر (كان) حتى، وهي تكون خبرًا للمصدر الذي يمتد في الزمان إذا كانت غاية كقولك: سيري إلى الليل، وسيري حتى الليل، وسيري إلى أن أدخل، وسيري حتى أدخل؛ فإن جئت بخبر (كان)، جاز الرفع والنصب فقلت: كان سيري أمس سيرًا متعبًا حتى أدخلها، وأدخلها، فإن شئت جعلت (أدخلها) من صلة سيرًا متعبا، وإن شئت جعلته من صلة كان سيري، وقدمته فقلت: كان سيري أمس حتى أدخلها سيرا متعبا.

والوجه الآخر أن تجعل (أمس) خبر سيري، كما تقول: كان القتال أمس، فإذا جعلته كذلك جاز الرفع والنصب في (حتى أدخلها).

وقوله: "**ما بعد (حتى) لا يشرك الفعل الذي قبل (حتى) في موضعه كشركة الفعل الآخر الأول إذا قلت: لم أجئ فأقل**".

قال أبو سعيد: ((ليست (حتى) من حروف العطف في الأصل، وإنما عُطِفَ بها في الأسماء، الاسم الذي يصح أن يكون غاية كقولك: خرج القوم حتى زيدٌ، كما تقول: خرج القوم حتى زيدٍ، ولو قلت: خرج القوم حتى شأنك لم يجز، ولو قلت: وشأنك، وفشأنك جاز؛ لأنهما حرفا عطف وضعا للاشتراك.

وإنما جاز العطف بحتى في الأسماء لأن الاسم المجرور بعد (حتى) داخل في الأسماء التي قبلها، فصار فيه معنى العطف بدخوله فيما دخل فيه ما قبله؛ وأما في الفعل فليس كذلك، وإنما شبه بالفاء فيما مضى لاتصال الآخر بالأول، وأنهما قد وقعتا فيما مضى كقوله:

.... فإنَّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فرُكُوبُ[1]

لأن التندية والركوب قد وقعتا في الماضي من الأزمنة والآخر كان مع فراغه من الأول)).

وقوله: "**واعلم أن (أسير) بمنـــزلة سرت، إذا أردت بأسير معنى سرت**".

قال أبو سعيد: ((إنما يستعمل ذلك إذا كان الفاعل قد عرف منه ذلك الفعل خلقا وطبعا، ولا ينكر منه في المضي والاستقبال، ولا يكون لفعل فعله مرة من الدهر، من ذلك قول بعض بني سلول:

---

(١) عجز بيت لعلقمة الفحل سبق تخريجه.

وَلَقَدْ أَمُـــرُّ علَى اللئيمِ يَسُبُّني فمضيت ثُمَّتَ قُلْتَ لا يَعْنيني[(١)]

يريد: ولقد مررت، ولم يرد أن ذلك كان منه مرة وأنه لا يعود إليه، وإنما أراد أن ذلك سجيته أبدًا، وقال جرير:

قالت جعادة ما لجسمك شاحبا ولقد يكون على الشباب نضيرا

وسعناه: ولقد كان، وكونه على الشباب نضيرا، فعل مستدام لا يقصد به إلى فَعلةٍ واحدةٍ، بل يكون أبدًا على الشباب نضيرا، فهذا حكمه دائمًا)).

وقوله: أين الذي سار حتى يدخلُها. لا يمنع الاستفهام من الرفع، لأن السير وجب، وإنما سأل عن صاحبه، وكذلك لو نفي فقال: ما رأيت الذي سار حتى يدخلها، وما ضربت الذي سار حتى يدخلها، لأن الاعتماد على نفي الرؤية والضرب.

وأما قوله: أسرتَ حتى تدخلَها؟ فالنصب، لأنه لم يوجب سيرا يجب به الدخول. ولو قال: قل ما سرت فأدخلُها، إذا جعل الدخول واجبا فيما مضى، جعل اللفظ فيه ماضيا، فقال: قلما سرت فدخلت، لأن دخلت منقطع عن قلما سرت، فصار بمنـــزلته منفردا إذا كان ماضيا، ولم يكن ماضيا، ولم يكن قبله (قلما سرت)، فالإخبار عنه بلفظ المضي؛ ونحو من هذا قولهم: جاءني زيد أمس يضحك، ويضحك في موضع الحال، وإن كان وقوعه في (أمس). ولو خبَّرت عن زيد بالضحك لم يجز أن يكون إلا بلفظ الماضي، ولم تقل إلا: ضحك زيدُ؛ وكذلك جاءني زيد يضحك أبوه، إذا كان متصلا بزيد؛ فإذا لم تجعله متصلا بزيد قلت: ضحك أبو زيد أمس، ولم يكن إلا ماضيا.

وقال أبو الحسن الأخفش:[(٢)] ما سرت حتى أدخلُها، معنى الرفع فيه صحيح، إلا أن العرب لم ترفع غير الواجب في باب (حتى)، ألا ترى أنك لو قلت: ما سرت فأدخلُها، أي ما كان سير ولا دخول، أو قلت: ما سرت فإذًا أنا داخل الآن لا أُمنع، كان حسنا.

وغلط أبو الحسن، وذلك أن الدخول في (حتى) إذا رفع إنما يقع بالسير، فإذا نفى السير لم يكن دخول.

---

(١) البيت لرجل من سلول من بحر الكامل، الخزانة ١/ ٣٥٧؛ والكتاب ٣/ ٢٤، الدرر: ١/ ٢٧٨.

(٢) الأخفش: هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوســـط نحـــوي عالم باللغة والأدب من أهل بلخ، سكن البصرة وأخذ العربية من سيبويه، وله تصانيف منها: شرح أبيات المعاني ، تفسير معاني القرآن معاني الشعر، كتاب الملوك.

زاد في العروض بحر (الخبب). توفي ٢١٥هـ.

قال أبو سعيد: والذي عندي أن أبا الحسن أراد أن ما يدخل على قولك: سرت حتى أدخلُها بعد وجوب بالرفع، فتبقى جملة الكلام، فلذلك رآه صحيحا في القياس، وإن كانت العرب لا تتكلم به.

هذا باب ما يكون العمل فيه من اثنين

قال سيبويه: "وذلك قولك: سرت حتى يدخلَها زيدٌ، إذا كان دخول زيد لم يؤده سيرك، ولم يكن سببه، فيصير هذا كقولك: سرت حتى تطلعَ الشمس، لأن سيرك لا يجوز أن يكون سببا لطلوع الشمس، ولا يؤديه، ولكن لو قلت: سرت حتى يدخلها ثِقَلي، وسرت حتى يدخلُها بدني، لرفعت، لأنك جعلت دخول ثقلك يؤديه سيرك، وبدنك لم يكن دخوله إلا بسيرك.

وبلغنا أن مجاهدًا قرأ الآية: ﴿وَزُلْزِلُوا حتَّى يَقُولَ الرَّسُوْلُ﴾(١)، وهي قراءة أهل الحجاز.

وتقول: سرت حتى يدخلَها زيدٌ وأدخلها، وتقول: سرت حتى أدخلها ويدخلها زيدٌ، إذا جعلت دخول زيد من سبب سيرك، وهو الذي أدّاه، ولا تجد بُدًّا من أن تجعله ها هنا في تلك الحال، لأن رفع الأول لا يكون إلا وسبب دخوله سيره.

وإذا كانت هذه حال الأول، لم يكن للآخِر بُدٌ من أن يتبعه، لأنه يعطفه على دخولك في (حتى)؛ وذلك أنه يجوز أن تقول: سرت حتى يدخلُها زيدُ، إذا كان سيرك يؤدي إلى دخوله، كما تقول: سرت حتى يدخلها ثَقَلِي، وتقول: سرتُ حتى أدخلُها، وحتى يدخلَها زيدٌ، لأنك لو قلت: سرتُ حتى أدخُلُها وحتى تطلعَ الشمس، كان جيدا وصارت إعادتك (حتى) كإعادتك له في (تبًا له) و(ويلٌ له)، ومَنْ عَمْرًا؟ ومَنْ أخو زيد؟ وقد يجوز أن تقول: سرت حتى يدخلُها عمرُو، إذا كان أداه سيرك؛ ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز﴿وَزُلْزِلُوا حتَّى يَقُولُ الرَّسُوْلُ﴾ [البقرة: ٢١٤].

واعلم أنه لا يجوز: سرت حتى أدخلُها، وتطلعُ الشمس، هَذَا محال، لأن طلوع الشمس لا يكون أن يؤديه سيرك، فترفع (تطلع الشمس) وقد حُلْتَ بينه وبين (حتى).

ويحسن أن تقول: سرت حتى تطلعَ الشمس وحتى أدخلُها، كما تقول: سرت إلى يوم الجمعة وحتى أدخلُها، وقال امرؤ القيس:

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٤.

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تكلَّ مَطِيُّهُمْ .. وحتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرسَانِ[١]

فهذه الآخرة هي التي ترفع.

وتقول: سرتُ وسار حتى ندخلُها، كأنك قلت: سرنا حتى ندخلُها؛ وتقول: سرت حتى أسمعَ الأذان، هذا وجهه، وحدُّه النصب، لأن سيرك ليس يؤدي سمعك الأذان، إنما يؤديه الصُبح؛ ولكنك تقول: سرت حتى أَكِلُّ، لأن الكلال يؤديه سيرك.

وتقول: سرت حتى أُصبِحَ، لأن الإصباح لا يؤديه سيرك، إنما هي غاية طلوع الشمس.

وفي نسخة أبي بكر مبرمان[٢] وغيرها، قال أبو الحسن: أنا أزعم أن (حتى) هذه التي ترفع ما بعدها ليست (حتى) التي تنصب ما بعدها.

قال أبو سعيد: قد ذكرنا أن رفع الفعل بعد (حتى) بإيجاب ما قبله له وتأديته إليه، فإذا قلت: سرت حتى أدخلها جاز أيضًا أن يدخلها من يتبعك ومن يسير بسيرك من أجير وعبد وصاحب ورفقة، كنت أنت بسيرك سببًا لسيرهم المؤدي إلى الدخول، وكذلك ما معك من ظهر وثقل، دخوله بسيرك لأنه تابعك.

وقوله: لا يجوز سرت حتى أدخلُها وتطلعُ الشمس، لأن تطلعُ الشمس، لا يرتفع أبدًا، لأن السير لا يؤدي إليه، ولا يكون سببا له، فبطل عطفه على (أدخلها)؛ ولا يجوز نصبه وليس قبله ما ينصبها، لأن (حتى) إذا ارتفع ما بعدها فليست هي (حتى) التي تنصب الفعل بعدها، وقد ذكرنا هذا فيما مضى.

ولو أعاد (حتى) وجعلها ناصبة فقال: سرت حتى أدخلُها وحتى تطلع الشمس جاز.

وأما قوله: وقد حُلت بينه وبين (حتى)، يعني أنك حلت بـ (أدخلُها) المرفوعة بين (تطلع) وبين (حتى) الناصبة كأن (أدخلها). لو لم يكن، وكان في موضعها (تطلع

---

(١) البيت في ديوانه ص ٩٣، ابن يعيش ٥/ ٧٩، ٨/ ١٩؛ الكتاب ٣/ ٢٧، ٦٢٦؛ المقتضب ٢/ ٧٢.

(٢) مبرمان: محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، أبو بكر المعروف بمبرمان من كبار العلماء بالعربية من أهل بغداد ولد في طريق رامهرمز وأخذ عن المبرد والزجاج وأخذ عنه الفارسي والسيرافي من كتبه "شرح شواهد سيبويه" النحو المجموع على العلل. (العيون)، و(التلقين)، شرح كتاب سيبويه.

الشمس) لجئنا (حتى) الناصبة في موضع (حتى) التي يرتفع الفعل بعدها، فهذه حيلولة ما بين (حتى) وبين (تطلع) وإنما خالفوا بين (أدخلها) وبين (حتى) المعدومة كما تقول: حلت بين زيد وبين الأكل، وحلت بينه وبين الغسل إذا منعته من فعلهما فهما معدومان؛ وأما بيت امرئ القيس، فلو رفع (بكل) جاز، ولكنه نصب ليريك جواز عطف (حتى) على (حتى)، وهما مختلفان في النصب والرفع، لأن الأولى قد نصبت (بكل)، والثانية بعدها مبتدأ وخبر، فلو وقع موقع المبتدإ فعل لكان مرفوعًا. وقد فرع أصحابنا مسائل في باب (حتى) رأيت ذكرها متصلا بهذا الباب.

تقول: سرت حتى مطلع الشمس، وسرت حتى الظهر، ومنه قول الله -عز وجل- ﴿سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[1] ولا يجوز أن تقول: سرت حتى الشام، ولا سرت حتى مكانك، إلا أن تذكر الأمكنة قبلها، والجملة التي بعد (حتى) جزء منها، فتكون كالغايات بعد (حتى)، وذلك قولك: دخلت المدن حتى الشام، وسرت على الجسور حتى جسر بغداد، ولا يحتاج في الأزمنة إلى ذلك، لأن الأزمنة تحدث على ترتيب، وشبهت بالأفعال، و(حتى) تقع على الأفعال كلها، فصار قولك: قف حتى تطلع الشمس، وحتى طلوع الشمس بمنـــزلة، وكذلك المصادر كلها: قف حتى مجيء زيد، وحتى قيام الأمير. ولو قلت: أخذت من الدار حتى أقصاها، لم يجز، لأنك لم تذكر ما أقصاها جزء منه، ولو قلت: أخذت الدار حتى أقصاها جاز؛ ولو قلت: أقمنا حتى اليوم، وحتى الليلة، وحتى العشية، وحتى الغداة، والساعة، والعام حَسُنَ.

ولو قلت: أقمنا حتى الشهر، وحتى السنة، واليومين، والليلتين، والشهور، والأشهر لم يجز، فإن نعته بما يزيل عنه الإبهام جاز، كقولك: أقمنا حتى الشهر المستطاب؛ وإنما جاز هذا فيما أجزناه فيه لأنه وقت مخصوص لا إبهام فيه، وذلك أنهم يقولون: أنا اليوم خارج، وأنا اليوم صائم، وأنا الليلة عندك، وأنا العام حاج، فيعلم ما اتفقوا عليه واعتادوه، أنه يراد اليوم الذي هو فيه، والعام الذي هو فيه؛ ولا يقولون: أنا الشهر خارج، وهم يريدون الشهر الذي هم فيه.

وإذا قلت: أنا اليومين صائم، لم يعلم به يومان بأعيانهما حتى تزيد فيه ما يزيل الإبهام مثل: أنا اليومين المتصلين باليوم صائم. فقس على ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) سورة القدر، الآية: ٥.

هَذَا بَابُ الْفَاءِ

اعلم أن ما انتصب في باب (الفاء) فإنه ينتصب على إضمار (أنْ)، وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدإ، أو مبني على مبتدإ، أو موضع اسم مما سوى ذلك. وسأبين ذلك إن شاء الله.

تقول: لا تأتيني فتحدثني، لم ترد أن تُدخل الآخرَ فيما دخل فيه الأول، فتقول: لا تأتيني ولا تُحدثني، ولكنك لمَّا حولت المعنى عن ذلك تحوَّل إلى الاسم؛ كأنك قلت: ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ، فلَّما أردتَ ذلك استحال أن تضمّ الفعل إلى الاسم، فأضمروا (أنْ)، لأن (أنْ) مع الفعل بمنـــزلة الاسم؛ فلم نَوَوْا أن يكون الأول بمنـــزلة قولهم: لم يكن إتيانٌ، استحالوا أن يضموا الفعل إليه، فلما أضمروا (أنْ) حَسُن، لأنه مع الفعل بمنـــزلة الاسم.

و(أن) لا تظهرها هنا لأنه لا يقع فيها معان لا تكون في التمثيل، كما لا يقع معنى الاستثناء في (لا يكون) ونحوها إلا أن تُضمر؛ ولولا أنك إذا قلت: لم آتك، صار كأنك قلت: لم يكن إتيانٌ، لم يجز: فأُحدثَكَ، كأنك قلت في التمثيل: فحديثٌ؛ وهذا تمثيل ولا يتكلمُ به بعد (لم آتك)، لأنك لا تقول: لم آتك فحديثٌ، فكذلك لا تقع هذه المعاني في (الفاء) إلا بإضمار (أنْ)، ولا يجوز إظهار (أنْ). كما لا يجوز إظهار المضمر في (لا يكون) ونحوها.

فإذا قلت: لم آتكَ، صار كأنك قلت: لم يكن إتيانٌ، ولم يجز أن تقول: فَحديثٌ، لأن هذا لو كان جائزًا لأظهرت (أنْ).

ونظير جعلهم لم آتكَ، ولا آتيك، وما أشبه ذلك بمنـــزلة الاسم في النية، حتى كأنهم قالوا: لم يك إتيانُ، إنشاد بعض العرب قول الأحوص اليربوعي:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِين عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُها(١)

ومثله قول الفرزدق:

وَمَا زُرْتُ سَلْمَى أن تكُونَ حَبِيبَةً إَليَّ وَلاَ دَينٍ بَها أنا طَالِبُهْ(٢)

---

(١) البيت في ديوانه؛ وكتب في الكتاب أنه للفرزدق: ١٢٣؛ انظر الخزانة ٤/ ١٥٨؛ الكتاب ١/ ١٦٥، ٣/ ٢٩.

(٢) البيت في ديوانه ١/ ٨٤، الكتاب ٣/ ٢٩.

جرّه لأنه صار كأنه قال: لأن، ومثله قول زهير:

بَدَا لِي أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شيئًا إذَا كانَ جَائيًا[١]

لما كان الأول تستعمل فيه (الباء) ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأول، نَونَّها في الحرف الآخر، حتى كأنهم تكلموا بها في الأول. وكذلك صار (لم آتِك) بمنـــزلة لفظهم (فلم يكن إتيان) لأن المعنى واحد.

واعلم أن ما ينتصب في باب (الفاء) قد ينتصب على غير معنى واحد، وكان ذلك على إضمار (أن) إلا أن المعاني مختلفة، كما أن (يعلم الله) يرتفع كما يرتفع (يذهب زيد)، و(عَلِمَ الله) ينتصب كما ينتصب (ذهب زيد)، وفيهما معنى اليمين. والنصب ها هنا في التمثيل كأنك قلت: لم يكن إتيان فأن تحدِّثَ، والمعنى على غير ذلك، كما أن معنى (عَلِمَ الله لأفعلن) غيرُ معنى (رَزَقَ اللهُ)، فـــ (أن تحدّثَ) في اللفظ مرفوع بـــ (يكن)، لأن المعنى: لم يكن إتيان فيكون حديث.

وتقول: ما تأتينا فتحدثنا، فالنصب على وجهين من المعاني:

أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدثني؟ أو لو أتيتني لحَدثتني.

وأما الآخر: فما تأتيني أبدًا إلا لم تحدثني، أي منك إتيان كثير ولا حديث منك.

وإن شئت شركت بين الأول والآخر، فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول، فتقول: ما تأتيني فتحدثني فكأنك قلت: ما تأتيني وما تحدثني.

فمثل النصب قول الله -تبارك وتعالى- : ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[٢]، ومثل الرفع قوله- سبحانه-: ﴿هَذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ*وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[٣] أي: وما يعتذرون.

وإن شئت رفعت على وجه آخر، كأنك قلت: فأنت تحدُّثنا، ومثل ذلك قول بعض الحارثيين:

غَيْرَ أَنّا لَـــمْ تأتِنَا بيقين فنُرَجِّي ونُكثرُ التأميلا[٤]

وتقول: ما أتيتَنا فتحدثنا، فالنصب فيه كالنصب في الأول؛ وإن شئت رفعت

---

(١) البيت في ديوانه ٨٧، ابن يعيش ٢/ ٥٢؛ الكتاب ٢/ ٥١.

(٢) سورة فاطر، الآية: ٣٦.

(٣) سورة المرسلات، الآيتان ٣٥، ٣٦.

(٤) البيت في ديوانه؛ الخزانة ٨/ ٣٨؛ ابن يعيش ٧/ ٣٦؛ الكتاب ٣/ ٣١.

على: فأنت تحدِّثنا الساعة، والرفع فيه يجوز على (ما). وإنما اختير النصب لأن الوجه ها هنا وحدَّ الكلام أن تقول: ما أتيتَنا فحدثتنا، فلما صرفوه عن هذا ضَعُف أن يضموا (تفعلُ) إلى (فعلتَ)، فحملوه على الاسم، كما لم يجز أن يضموه إلى الاسم في قولهم: ما أنت منا فتنصُرنا ونحوه.

وأما الذين رفعوه فحملوه على موضع (أتيتنا)، لأن (أتيتنا) في موضع فعل مرفوع، و(تحدثُنا) ها هنا في موضع (حَدَّثتنا).

وتقول: ما تأتينا فتكلَّمَ إلا بالجميل، فالمعنى: أنك لم تأتنا إلا تكلمت بجميل، ونصبه على إضمار (أن)، كما كان نصب ما قبله على إضمار (أن)، وتمثيله كتمثيل الأول؛ وإن شئت رفعت على الشِّركَة كأنه قال: وما تكلَّمُ إلا بالجميل. ومَثَل النصب قول الفرزدق:

وَمَا قَــامَ مِنَّا قَائِــمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقَ إلاَّ بالتي هِيَ أَعْرَفُ(١)

وتقول: لا تأتينا فتحدِّثَنا إلا ازددنا فيك رغبة، والنصب ها هنا كالنصب في: ما تأتيني فتحدِّثني، إذا أردت معنى: ما تأتيني فتكون محدِّثا، وإنما أراد معنى: ما أتيتني فتكون محدثا إلا ازددتُ فيك رغبة، ومثل ذلك قول اللعين المنقري:

وَمَا حَــلَّ سَعْدِيُّ غريبًا بِبَلْدَةٍ فَيُنْسَبَ إلا الزِّبرِقَانُ لَهُ أَبُ(٢)

وتقول: لا يسعني شئ فيعجز عَنك، أي: لا يسعني شئ فيكونُ عاجزا عنك ولا يسعني شئ إلا لم يعجزْ عنك. هذا معنى الكلام، وإن حملته على الأول قبح المعنى، لأنك لا تريد أن تقول: إن الأشياء لا تَسَعني ولا تَعجِزُ عنك فهذا لا ينويه أحد وتقول: ما أنت منا فتحدثَنا، ولا يكون الفعل محمولا على (ما)، لأن الذي قبل الفعل ليس من الأفعال فلم يشاكله، قال الفرزدق:

مَا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنبحَ دُونَهَا وَلاَ مِنْ تَمِيمٍ في اللَّهَا والغَلاَصِمِ(٣)

وإن شئت رفعت على قوله:

فَتُرَجَّى وتُكْثِرُ التَّأْمِيلاَ(٤)

---

(١) البيت في ديوانه ٢/ ٢٩؛ الخزانة ٨/ ٥٤٠.

(٢) البيت في ديوانه؛ الخزانة ٣/ ٢٠٧، ٨/ ٥٤١، ٥٤٣، الكتاب ٣/ ٣٢.

(٣) البيت في ديوانه ٢/ ٣١٣؛ الكتاب ٣/ ٣٣؛ المقتضب ٢/ ١١٧.

(٤) سبق تخريجه.

وتقول: ألا ماءَ فأشرَبَه، وليته عندنا فيحدِّثَنا، وقال أمية بن أبي الصلت:

أَلاَ رَسُـــولَ لَنَا مِنَّا فَيُخْـــبِرَنَا ... مَا بُعْدُ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا[١]

لا يكون في هذا إلا النصب لأن الفعل لم تضمه إلى فعل.

وتقول: ألا تقعُ إلى الماء فتسبحُ، إذا جعلت الآخر على الأول، كأنك قلت: ألا تسبحُ؛ وإن شئت نصبته على ما انتصب عليه ما قبله، كأنك قلت: ألا يكون وقوع فأن تسبح. فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به. والمعنى في النصب أنه يقول: إذا وقعتَ سبحتَ.

وتقول: ألم تأتنا فتحدثنا، إذا لم يكن على الأول، وإن كان على الأول جزمت، ومثل النصب قوله:

أَلَم تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرُّسُـــومُ ... عَلَى مِـــرْتَاحَ والطَّلَلُ القَدِيـــمُ[٢]

وإن شئت جزمت على أول الكلام.

وتقول: لا تمدُدْها فتشقَّها، إذا لم تحمل الآخر على الأول، وقال الله -عز وجل-: ﴿قَالَ لَهُمْ مُوسَى وَيْلَكُمْ لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللَّه كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَاب﴾[٣] وتقول: لا تَمُدُدْها فَتَشُقَّهْا. إذا شركت بين الآخر والأول كما شاركت بين الفعلين في (لم).

وتقول: ائتني فأحدثَك، وقال أبو النجم:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحاَ ... إِلَـــى سُلَيْمَانَ فَنَسْـــتَرِيحاَ[٤]

ولا ســـبيل ها هنا إلى الجزم، قبل أن هذه الأفعال التي يدخلها الرفع والنصب والجـــزم وهـــي الأفعال المضارعة، لا تكون في موضع (افْعَلْ) أبدا، لأنها إنما تنتصب وتنجزم بما قبلها، و(افْعَلْ) مبنية على الوقف.

فإن أردت أن تجعل هذه الأفعال أمرًا أدخلت (للام) وذلك قولك: ائته فليحدثك، وفيحدثك إذا أردت المجازاة؛ ولو جاز الجزم في:

ائتني فأحدثك ونحوها لقلت: تحدثني، تريد الأمر.

---

(١) البيت في ديوانه ٦٤؛ الخزانة ١/ ٢٨٤؛ الكتاب ٣/ ٣٣.

(٢) البيت منسوب لبرج بن مسهر الطائي؛ الكتاب ٣/ ٣٢؛ لسان العرب ٢/ ٣٤٤.

(٣) سورة طه، الآية ٦١.

(٤) البيت في ديوانه؛ ابن يعيش ٧/ ٢٦؛ الكتاب ٣/ ٣٤.

وتقول: ألست قد أتيتنا فتحدثَنا، إذا جعلته جوابا ولم تجعل الحديث وقع إلا بالإتيان؛ وإن أردت: فحدثتنا، رفعت.

وتقول: كأنك لم تأتنا فتحدثَنا؛ وإن حملته على الأول جزمته.

وقال رجل من بني دارم:

كأنّك لم تذبحْ لأهلكَ نعجَةً فيصبحَ مُلقىً بالفناء إهابُها[1]

وتقول: وَدَّ لو تأتيه فتحدثَه. والرفع جيد على معنى التمني؛ ومثله قول الله – عز وجل–:﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[2]. وزعم هارون أنها في بعض المصاحف: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾.

وتقول: حسبته شتمني فأثب عليه، إذا لم يكن الوثوب واقعا، ومعناه: أنْ لو شتمني لوثبتُ عليه. وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع، لأن هذا بمنزلة قوله: ألست قد فعلتُ فأفْعَلُ.

واعلم أنك إن شئت قلت: ائتِني فأحدثُك، تَرفع.

وزعم الخليل: أنك لم ترد أن تجعل الإتيان سببا لحديث، ولكنك كأنك قلت: ائتني فأنا ممن يحدثك البتة، جئت أو لم تجئ.

قال النابغة الذبياني:

ولا زَالَ قبرُ بين تُبْنَى وجَاسِمٍ عليه من الوَسْميِّ جَوْدُ ووَابلُ
فَيُنْبِتُ حَوْزَانًا وعَــوْفًا مُنَوَّرًا سأُتبِعُهُ من خَيرْ ما قَالَ قَائلُ[3]

وذلك أنه لم يرد أن يجعل النبات جوابا لقوله: (ولازال)، ولا أن يكون متعلقا به، ولكنه دعا ثم أخبر بقصة السحاب، كأنه قال: فذاك ينبت حوزانا ولو نصب هذا البيت– قال الخليل– لجاز، ولكنا قبلناه رفعا وقال:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْــعَ القَوَاءَ فَيَنطِقُ وهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ[4]

لم يجعل الأول سببا للآخر، ولكنه يجعله ينطق على كل حال، كأنه قال: فهو مما ينطق، كما قال: ائتني فأحدثُك، فجعل نفسه مما يحدثه على كل حال. وزعم

---

(١) البيت منسوب لسويد بن الطويلة؛ الكتاب ٣/ ٣٥.

(٢) سورة القلم، الآية: ٩.

(٣) البيت في ديوانه ٩٠، ١٢١؛ الكتاب ٣/ ٣٥؛ المقتضب ٢/ ٢١.

(٤) البيت منسوب لجميل بثينة ديوانه ١٣٧؛ ابن يعيش ٧/ ٣٦؛ الكتاب ٣/ ٣٧.

يونس: أنه سمع هذا البيت بـ (ألم) وإنما كتبتُ هذا لأن لا يقول إنسان: فلعلَّ الشاعر قال: (ألا). وسألت الخليل عن قول الأعشى:

لَقد كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَهُ   تُقَضَّى لُبَانَاتٌ ويسْأَمُ سَائمُ[1]

فرفعه وقال: لا أعرف فيه غيره، لأن أول الكلام خبرٌ وهو واجب، كأنه قال: ففي حول تقضىَ لبانات ويسأم سائم. هذا معناه.

واعلم أن (الفاء) لا تضمر فيها (أن) في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع، وسنبين لمَ ذلك. وذلك قوله: إنه عندنا فيحدثنا، وسوف آتيه فأحدثُه، ليس إلا، إن شئت رفعته على أن تُشرك بينه وبين الأول، وإن شئت كان منقطعا، لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلا الرفع، وقال الله-- تبارك وتعالى-: ﴿فَلا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾[2]، فارتفعت لأنه لم يُخبِر عن الملكين أنهما قالا: لا تكفُر فيتعلمون، ليجعلا كُفره سببا لتعليم غيره، ولكنه على كَفَروا فيتعلمون، أي: فهم يتعلمون؛ ومثله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾[3] كأنه قال: إنما أمرنا ذلك فيكون.

وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبُه في الاضطرار- من حيث انتصب في غير الواجب- وذلك أنك تجعل (أنْ) العاملة؛ فمما نصب في الشعر اضطرارًا قول الشاعر:

سَأَتركُ منـــزلي لبَنِي تـــميمٍ   وأَلــحقُ بالحجَازِ فــأسْتَرِيحَا[4]

وقال الأعشى، وأنشدناه يونس:

ثُمَّتَ لا تُجزوُنَنِى عِند ذَاكُمُ   ولِكنْ سَيُجْزِينِي الإلهُ فَيُعقِبَا[5]

وهو ضعيف في الكلام؛ وقال طرفة:

لَنَا هَضْبَةٌ لا يَنــزِلُ الذُّلُ وسْطها   ويَأْوِي إليْها المُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا[6]

وكان أبو عمرو يقول: لاَ تأتنا فنشتمك.

(١) البيت في ديوانه، ابن يعيش ٣/ ٦٥؛ الكتاب ٢/ ٣٨؛ المقتضب ١/ ٢٧.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٣) سورة النحل، الآية: ٤٠.

(٤) البيت منسوب للمغيرة بن ضياء؛ الكتاب ٣/ ٣٩، ٩٢؛ المقتضب ٢/ ٢٤.

(٥) البيت في ديوانه ١٦٧؛ الخزانة ٧/ ٤٢١؛ الكتاب ٣/ ٣٩.

(٦) البيت في ديوانه ١٥٩؛ الكتاب ٣/ ٤٠؛ المقتضب ٢/ ٢٤.

وسمعت من يقول: ما أتيتني فأحدثُك فيما أستقبل، فقلت له:

ما تريديه؟ فقال: أريد أن أقول: ما أتيتني فأنا أحدثُك وأكرمُك فيما أستقْبِل.

وقال: هذا مثل: ائتني فأحدثُك إن أراد:

ائتني فأنا صاحب هذا.

وسألته عن قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنــزلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[1] فقال: هذا واجب، وهو تنبيه، كأنك قلت: أتسمعُ أنــزل الله من السماء ماء فكان وكان كذا؛ وإنما خالف الواجبُ النفي، لأنك تنقض النفي فتقول: ما أتيتني قط فتحدثني إلا بالبشر، فقد نقضت نفي الإتيان إذا نصبت وتغير المعنى يعني أنك تنفي الحديث وتوجب الإتيان، وزعمت أنه قد كان.

وتقول: ما تأتيني فتحدثَني، إذا أردت معنى: فكيف تحدثُني، فأنت لا تنفي الحديث، ولكنك زعمت أن منه الحديث، وإنما يحول بينك وبينه ترك الإتيان.

وتقول: ائتني فأحدثك، فليس هذا من الأمر الأول في شيء.

وإذا قلت: قد كان عندنا فسوف يأتينا فيحدثُنا، لم تزد على أن جئت بواجب كالأول، فلم يحتاجوا إلى (أنْ) لما ذكرت، ولأن تلك المعاني لا تقع ها هنا؛ ولو كانت (الفاء) و(الواو) و(أو) ينصبن لأدخلت عليها (الواو) و(الفاء) للعطف، ولكنها كــ (حتى) في الإضمار والبدل، شبهت بها لما كان النصب فيها الوجه، لأنهم جعلوه الموضع الذي يستعملون فيه إضمار (أن) بعد (الفاء)، كما جعلوه في (حتى)، إنما يضمر إذا أراد معنى الغاية، وكــ (اللام) فيما كان ليَفْعَلَ.

قال أبو سعيد: ((الكلام في الجواب بــ (الفاء) من وجهين:

أحدهما الناصب للفعل.

والآخر إذا أُضْمِر (أن) الناصبة للفعل (المضمرة)، لِمَ لا يجوز إظهارها؟ فأما الناصب فقال سيبويه: الناصب (أن) مضمرة بعد (الفاء).

وقال أبو عمر الجرمي: الواو، والفاء، وأو هي الناصبة بأنفسها.

وقال الفراء: (الفاء) تنصب في جواب الستة، لأنها عطفت ما بعدها على غير شكله لمَا قيل: لا تظلمني فتندم، دخل النّهي على الظلم، ولم يدخل على الندم، فحين

---

(١) سورة الحج، الآية: ٦٣.

عطفت فعلا على فعل لا يشاكله في معناه، ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله، استحق النصب بالخلاف، كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم: لو تُرِكتَ والأسدَ لأكلك، من قِبل أن الأفعال فروع الأسماء؛ فإذا كان الخلاف في الأصل يوجب النصب، كان ذلك قائما صحيحا في الفرع.

والخلاف الذي يوجب النصب في الأسماء عندهم أشياء منها:

نصب الظروف بعد الأسماء. كقولك: زيد خلفك، وزيد عندك، لما خالف (خلفك) و(عندك) ما قبلهما انتصبا بالخلاف، وقد تكلمت على هذا فيما مضى.

ومنها ما قاله الفراء وأصحابه: لو تُرِكتَ والأسد لأكلك، (الأسد) منصوب على الخلاف في (التاء)، لأنه لا يصلح أن يُقال: لو تركت وترك الأسد، من قَبل أن الأسد لا يُقْدَر عليه فيمسك ويترك؛ ثم قال بعد هذا: فإذا قالت العرب: لو ترك زيدٌ والأسدُ لأكله، آثروا الرفع لموافقة الأسد زيدا، لأنها ظاهران)).

قال أبو سعيد: إن كان مخالفة الثاني للأول؛ لأن الأول مكني والثاني ظاهر، فلا فرق بين (لو تركت والأسد) وبين (ضُرِبْتَ وزيدٌ) و(قمت وزيدٌ) أُكِّد الضمير أو لم يؤكَّد؛ وإن كان الخلاف بين الأول والثاني لأن التَّرك في الأول على غير وجه ترك الثاني، فلا فرق بين الاسمين الظاهرين وبين الاسمين إذا كان أحدهما مضمرًا في مخالفة أحدهما للآخر في الترك.

واحتجاج الذي احتج للخلاف بأنه لا يصلح أن يقال: لو تركت وترك الأسدُ من قبل أن الأسد عليه فيمسك ويترك ركيك جدًا، لأن الخلاف إذا كان من أجل أن الأسد لا يقدر عليه، إذا قلنا: لو ترك زيدٌ والأسدُ، وهذا كلام صدر عن غير تأمُّلٍ.

ومما يفسر قول من جعل النصب بالخلاف في الأسماء، وقاس الفعل عليه، العطف الذي يوفق بين الإعرابين، ويخالف بين المعنيين في الأسماء، وذلك قولك: ما مررت بزيدٍ لكن بعمرو، وما قام زيدٌ لكن عمروٌ وما رأيت زيدًا لكن عمرًا؛ وما بعد (لكن) يخالف ما قبلها؛ وكذلك (لا) في العطف إذا قلت: جاءني زيدٌ لا عمروٌ، ومررت بزيد لا عمروٍ ورأيت زيدًا لا عمرًا.

وأما أبو عمر الجرمي فقد احتج عليه أبو العباس محمد بن يزيد وغيره بما احتج به سيبويه، وذلك أن **سيبويه قال: لو كانت** (الفاء) و(الواو) و(أو) **ينصبن لأدخلت عليها** (**الفاء**) و(الواو) **للعطف**؛ فلزم الجرمي مما قال سيبويه أن يقول: ما أنت بصاحبي فأكرمك، وفأحدثك، لأن (الفاء) هي الناصبة.

وتقول: لا تأكلِ السمك وتَشربَ اللبن وتأكلَ التمر، لأن (الواو) هي الناصبة؛ كما تقول: أريد أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن وأن تدخل الحمام.

ومما يشاكل ذلك أن (واو) القسم لما كانت هي الخافضة مكان (الباء)، جاز أن تدخل عليها حروف العطف فتقول:

والله ووالرحمن ووالله ثم والله لأخرجن.

و(الواو) التي تقع موقع (رب) وتغني عنها هي (واو) عطف، ولا يجوز دخول حرف عطف عليها، فإذا قلت: وبلدٍ أقمت فيه، لم تقل: ووبلد أقمت فيه، وورجل عاشرته، ولا ثم ورجل صادقته.

واعلم أن (الفاء) -في الأصل- في جميع أماكنها عاطفة.

وقد يتناول العامل الشيئين بإعراب واحد ولفظ واحد على وجهين مختلفين كقولك: لو تُرِك زيدٌ وعمروٌ لضربه وكذلك لو تُرِك زيدٌ والثريد لأكله، ولو تُرِكَ أخواك لظلم أحدهما الآخر؛ فلفظ الترك قد وقع عليهما، وهما مختلفان، لأن أحدهما ممنوع منه، ومعنى الترك لهما مختلف لا يظهر في اللفظ، وقد عرف معناه.

والعطف بـــ (الفاء) على وجهين:

أحدهما عطف ظاهر، والآخر عطف متأول.

فالعطف الظاهر أن تعطف ما بعدها على ما قبلها، فتدخله في إعرابه، وظاهر معناه، ويكون حكمها حكم (ثم) في الإعراب والمعنى، كقولك: زيد يأتيكَ فيحدثك وأريد أن تأتيني فتحدثني وإن يأتك زيد فيحدثك تحسن إليه. ويجوز مكان ذلك (ثم) والمعنى واحد كقولنا: زيد يأتيك ثم يحدثك، وأريد أن تأتيني ثم تحدثني، وإن يأتك زيد ثم يحدثك تحسن إليه. والمنصوب بعد (الفاء) في هذا الوجه ليس بإضمار (أن)، بل بالناصب الذي نصب ما قبل (الفاء) وعُطِف عليه، كقولك: إذًا آتيك فأسرك، وجئتك لكي أكلمك فأنفعك.

وأما العطف المتأوَّل فهو أن يكون ما قبل (الفاء) غير موجب، ويكون معلقا بما بعد (الفاء) شرطًا على وجوه مختلفة أحوجت إلى التغيير وإضمار (أن) ليدل على تلك الوجوه؛ فمن ذلك: لا تأتيني فتحدثني.

في (تحدثني) النصب من وجهين، والرفع من وجهين؛ فأما أحد وجهي النصب فأن يكون الإتيان منفيا نفيا. مطلقا، والحديث ممتنع من أجل عدم الإتيان؛ ولو وجد الإتيان لوجد الحديث.

والوجه الآخر معناه: ما تأتيني أبدًا إلا لم تحدثني، أي منك إتيان كثير ولا حديث منك؛ فالإتيان المنفي هو الإتيان الذي معه الحديث؛ فهذان الوجهان المقصودان في النصب هما منعا عطف (تحدثُني) على (تأتيني) في الرفع لأنه إذا قال: لا تأتيني فتحدثُني بالرفع، فليس أحدهما شرطا في الآخر؛ ويكون أحد وجهي الرفع أن تعطف (تحدثني) على (تأتيني)، وتكون (لا) مشتملة عليهما جميعًا في النفي، فكأنه قال: لا تأتيني ولا تحدثني؛ فهذا عطف فعل على فعل، والنفي قد شملهما.

والوجه الآخر أن يكون الإتيان منفيا والحديث موجبًا، ويكون عطف جملة على جملة، كأنه قال: لا تأتيني ثم أنت تحدثُني الآن، وليس تعلق أحدهما بالآخر، ولا هو شرط فيه؛ فلما لم يكن عطفه على ظاهر لفظه ئلا يبطل المعنى المقصود، ردوه في التقدير إلى ما لا يبطل معناه فجعلوا الأول في تقدير مصدر وإن لم يكن لفظه لفظ المصدر الظاهر؛ وجعلوا الثاني مقدرًا بمصدر ليس بظاهر؛ فلذلك قدرت (إن) فعملت ولم تظهر، وكان التغيير والتقدير والعدول عن الظاهر دلالة على المعنى المقصود؛ ولو أظهرت (أن) لكان المصدر قد ظهر، ولم يظهر في المعطوف عليه. وجعل التغيير لهما كالمشاكلة بينهما، واكتفى بذلك.

يقوي هذا ما ذكره سيبويه من تقدير ما لا يتكلم به من قولك:

أنا في القوم ليس زيدا، والتقدير: ليس بعضهم زيدًا، ولا يتكلم بهذا؛ وقوله: ولا نائب على تقدير: ليسوا بمصلحين، لم يتكلم بذلك. ويقويه أيضا قولهم في الأسماء: إياك والأسد، ولا يظهر الفعل الذي ينصب (إياك والأسد)؛ وهذا التقدير في إضمار (أن) في جميع ما ينصب بجواب (الفاء) واحد، وإن كانت المعاني مختلفة، واختلافها أن جواب النفي على وجهين مختلفين، والنصب فيهما بإضمار (أن)، وتقدير مصدر للأول يعطف عليه مصدر للثاني.

وجواب الاستفهام والأمر والنهي والتمني على غير المعنى في وجهي النصب في جواب الجحد، لأن قولك: لا تأتيني فأحدثَك على معنى: ما تأتيني فكيف تحدثني، أو على معنى: ما لم تأتيني إلا لم تحدثْني؛ وهذان المعنيان ليسا في جواب الاستفهام إذا قلت:

هل عندك طعام فآكلَه، ولا في الجواب الأمر إذا قلت: ائتني فأكرمَك؛ واتفاق العامل في ذلك مع اختلاف المعاني كقولك: يعلم الله، ويذهب زيد، لأن قولنا: (يعلم الله) ليس بفعل لله لأن الله -عز وجل- لم يزل عالمًا، (يذهب زيد) فعل له، فالمعنيان مختلفان، والرفع بهما واحد.

وأما قوله: ما أتيتنا فتحدثَنا، وجها النصب في (تحدثَنا) جيدان، وإن كان الفعل الأول ماضيا والجواب مستقبلا.

وأما الرفع فأحد وجهيه جيد، والآخر ضعيف، وقد أجازه سيبويه على ضعفه. فأما الوجه الجيد فعلى قولك: ما أتيتنا فحدثتنا، فتنفي الإتيان والحديث؛ والجيد في ذلك وحد الكلام أن تعطف الماضي على الماضي. وأما الوجه الضعيف فعلى قولك: ما أتيتنا فأنت تحدثنا الساعة ولكن الذي رفعه جملة على أن (ما) إذا وقع بعدها فعل يعرب، لم يكن إلا مرفوعا، فصار موضع الماضي موضع رفع، فلذلك رفع المستقبل الذي بعده وهو في موضع (حدثتنا) ومعناه معنى: ما كنت تأتينا فتحدثُنا، والإتيان والحديث منفيان فيما مضى.

وقوله: ما تأتينا فتكلم إلا بالجميل. ولا تأتينا فتحدثنا إلا ازددنا فيك رغبة، وكل ما كان من هذا النحو مما فيه حرف الاستثناء إذا نصبت فهو على وجه واحد من وجهي النصب بعد الجحد، كأنك قلت:

ما تأتينا متكلما إلا بالجميل، ولا تأتينا محدثا إلا ازددنا فيك رغبة.

وأما قوله: لا يسعني شيء فيعجز عنك، فليس إلا وجه واحد، كأنك قلت: لا يسعني شيء إلا لم يعجز عنك، ولا يسعني شيء عاجزا عنك؛ ولو حملته على الوجه الآخر من النصب فسد الكلام، ولأن تقديره: لا يسعني شيء فكيف يعجز عنك ذلك الشيء، ومن المحال أن كل ما لا يسعه لا يعجز عن المخاطب؛ والرفع في الوجهين أيضا فاسد؛ لأنه يؤول معناه إلى أنه لا يسعه شيء.

وأما: ما أنت منا فتحدثنا، فلا يكون في ((فتحدثنا)) الرفع بالعطف على الأول. لأنه اسم تعطف الفعل عليه، ولكن على الاستئناف، وتقديره: فنحن نحدثك، كما قُدّر في البيت (نحن):

فنُرَجّي ونكثِر التأميلا[(١)]

وقوله: تأتينا فتحدثنا، على تقدير: ألم تأتينا محدثا؛ وكذلك كل موضع يدخل فيه حرف الاستفهام على حرف الجحد كان تقديره: على ما تأتينا محدثًا، ويجوز فيه، وفيما جرى مجراه العطف على اللفظ على مذهب ثم كقولك: لا تمددها فتشققها، وألم تأتنا فتحدثنا.

---

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

أَلَم تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرُّسُومُ[١]

وأما قوله:

إلـــى سليمان فنستريحا[٢]

فالنصب في نستريح لا غير، ولا يجوز الجزم بالعطف على (سيري)، لأن (سيري) ليس بمجزوم لأنه فعل أمر وهو مبني ولا عامل فيه، وقد ذكر ذلك، وإن جزم فعلى مثل قوله:

.... فاخمشي   لك الويل أو يبكي من بكى[٣]

محمول على المعنى.

وقوله: ألست قد أتيتنا فتحدثنا، إذا جعلته جوابا، ولم تجعل الحديث وقع إلا بالإتيان كان معناه قبل دخول الاستفهام: ما أتيتنا فتحدثنا. فتنصبه بجواب الجحد، ثم تدخل ألف الاستفهام على المنصوب ولا يغير فإن رفعت، فعلى معنى: فحدثتنا، وهو مثل قولك: سرت فأدخلُها، على معنى: فإذا أنا داخل؛ ومثله قوله: حسبته شتمني فأثب عليه، إذا كان الوثوب واقعًا، لأن تقديره: فإذًا أنا واثب عليه كقولك: سرت فأدخلُها، إذا كان الدخول واقعا؛ وإذا لم يقع الوثوب فهو بمعنى: لو شتمني لو ثبت عليه، وهو بمنـــزلة: ما أتيتنا فتحدثَنا، إذا لم يكن الحديث واقعا، فالنصب هو المختار.

وقال أبو عمرو: حسبته شتمني فأثب عليه، أي كان منه شتمي فيكون مني الوثوب عليه؛ فلما جاء الثاني على غير مجيء الأول، لأن الأول ماض والثاني غير ماض نصبته، لأنه أشبه النفي وجوابه؛ وإن كنت قد وثبت رفعت؛ لأن معناه: حسبته كان منه شتمي فكان مني وثوب، فيجيء الثاني في معنى الأول؛ وأما:

تُقَضّى لُبَانَاتٌ ويَسْأَمُ سَائِمُ[٤]

فالذي رواه الخليل في البيت الرفع، ولم يعرف غيره.

وفي (كان) ضمير الأمر والشأن كما تقول: كان يقوم زيد، وكان يتكلم العمران، ونحوه.

---

(١) صدر بيت سبق تخريجه.   (٢) سبق تخريجه.

(٣) جزء من بيت لمتمم بن نويرة، وتمامه:

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي   لك الويل حر الوجه أو يبكي من بكى

ابن يعيش ٧/ ٦٠؛ الكتاب ٣/ ٩.

(٤) عجز بيت سبق تخريجه.

قال غيره:

تَقَضِّي لُبَانَاتٍ ويسأَمَ سائمُ

يجعل (تَقَضِّي) مصدرًا، وهو اسم (كان) وليس في (كان) ضمير، ويسأم معناه: وأن يسأمَ، وهو عطف على (تَقَضِّي) وتقديره: وأن تَتَقَضَّى لباناتٌ وأن يسأم سائمٌ.

وإنما قَبحُ إضمار (أن) بعد (الفاء) في الواجب، لأن الذي أحوجنا إلى إضمارها وتقدير الكلام على غير ظاهره، وحمله على غير لفظه، الدلالة على المخالفة بين الأول والثاني على ما بيناه. وإذا كان ذلك في الواجب، لم يقع خلاف بين الأول والثاني يحوجنا إلى ذلك التقدير؟ وذلك قوله:

إنه عندنا فيحدثنا، وسوف آته فأحدثه، الأول والثاني واجبان على كل حال.

أما قوله: سوف آته فأحدثه، فهما فعلان، قد عُطِف أحدهما على الآخر، وهما بمعنى واحد. وأما إنه عندنا فيحدثنا، فالثاني منقطع من الأول، وهو موجب مثله، إلا أنه عطف جملة على جملة، ومثله في الانقطاع من الأول قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿فَلاَ تكْفُر فَيَتَعَلَمُونَ﴾[1]، استأنف (يتعلمون) وأخبر به، وليس بعطف على ما قبله، كأنه قيل لهم: لا تتعلموا فيأبون فيتعلمون على جهة المخالفة، ومثله قول الله -عز وجل-: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[2].

قوله (فيكون) ليس بجواب لكن لأن الكلام الأول وجوابه جميعًا من كلام واحد غير منقطع أحدهما من الآخر، ولم يرد الله - عز وجل- أنه يقول للشيء كن فيكون، وكن فيكون منصوب لأن للشيء، والذي قيل للشيء (كن) فحسب، ثم خَبَّر عنه أنه يكون، فصار (يكون) كلاما منفردا مستأنفا، ودخلت عليه (الفاء) لأنه عطف جملة على جملة.

وأما من قرأ (فيكونَ) بالنصب، فإنما يعطفه على المنصوب الذي قبله ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَاَ أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] معطوف على (نقول). وأما قراءة عبد الله بن عامر اليحصبي: ﴿إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيكُونَ﴾ [آل عمران: ٤٧] فضعيفة؛ لأنه لا منصوب قبله فيعطف عليه، وإنما ينصب مثله في ضرورة الشعر؛ لأنه موجب، وما قبله موجب، وهو مثل:

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٢) سورة مريم، الآية: ٣٥، وسورة يس، الآية: ٨٢، وسورة غافر، الآية: ٦٨.

وألحَقَ بالحِجازِ فأسْتَرِيحَــ[١]

ومثل:

يَأْوِي إليْها المُستَجيرُ فيُعْصَمَا[٢]

ومثل:

ولكنْ سَيُجْزِيني الإلَهُ فيُعْقِبَا[٣]

ويروى: ليعصما، وليعقبا؛ ولو روي جميع ذلك باللام لكان مستقيما غير خارج من المعنى، ولا داخل في الضرورة، وألحق بالحجاز لأستريحا؛ ومثل (كن فيكون) قول الله -عز وجل-: ﴿أَنــزلَ مِنَ السَّماءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[٤].

وقول الشاعر:

فَيُبِيتُ حَوْذَانًا...[٥]

لأن المرفوع في ذلك ليس بداخل في الكلام الذي قبله، ولا متصل به، وإنما هو بمنــزلة (فيكون) بعد (كن)، وسائر في البب قد أغنى عنه ما ذكرناه، وقد بان بكلام سيبويه.

هذا باب الواو

اعلم أن (الواو) ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد (الفاء)، وأنها قد تشرك بين الأول والآخر كما تشرك (الفاء)، وأنها لا يستقبح فيها أن تشرك بين الأول والآخر كما استقبح ذلك في (الفاء)، وأنها يجيء ما بعدها مرتفعًا منقطعًا من الأول كما جاء ذلك في (الفاء).

واعلم أن (الواو) وإن جرت هذا المجرى، فإن معناها ومعنى (الفاء) مختلفان، ألا ترى الأخطل قال:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِــيَ مِثْلَهُ عارٌ عليْكَ إذا فعلْتَ عظيمُ[٦]

---

(١) البيت سبق تخريجه.

(٢) البيت سبق تخريجه.

(٣) البيت سبق تخريجه.

(٤) سورة الحج، الآية: ٦٣.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٤٠٤؛ الكتاب ٣/ ٤٢؛ المقتصب ٢/ ٢٦.

فلو دخلت (الفاء) هاهنا لأفسدت المعنى، وإنما أراد لا يجتمعن النهي والإتيان، فصار (تأتي) على إضمار (أنْ).

ومما يدلك أيضًا على أن (الفاء) ليست كالواو فذلك قولك:

مررت بزيدٍ وعمرٍو، ومررت بزيدٍ فعمرٍو، تريد أن يُعْلَمَ بالفاء أنه بعد الأول، وليس (الواو) كذلك.

وتقول: لا تأكل السمك وتَشربَ اللبن، فلو أدخلت (الفاء) هاهنا فسد المعنى، وإن شئت جزمت في النهي في غير هذا الموضع. قال جرير:

فلا تَشتمِ المولى وتبلغْ أذانه ... فإنَّكَ إنْ تَفْعل تُسَفَّهْ وتَجْهلِ[١]

ومنعك أن تجزم الأول لأنه إنما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبن والسمك، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدة، ويشرب اللبن على حدة؛ فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال.

ومثل النصب في هذا الباب قول الحطيئة:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ ويكونَ بَيْني ... وبَيْنكُــمُ المــوَدّةُ والإخــاءُ[٢]

كأنه قال: لم أكُ هكذا ويكون بيني وبينكم. وقال دُريد بن الصِّمة:

قَتَلْتُ بَعْبد اللّه خَيْرَ لِدَاتِه ... ذُؤَابًا فَلَمْ أَفْخر بذَاكَ وأجزَعَا[٣]

وتقول: لا يسعني شيء ويَعْجِزَ عنك، فانتصاب الفعل هاهنا من الوجه الذي انتصب به في (الفاء)، إلا أن (الواو) لا يكون موضعها في الكلام موضع (الفاء).

وتقول: ائتني وآتيك، إذا أردت ليكن إتيان منك وأن آتيك، تعني إتيان منك وإتيان مني، وإن أردت الأمر أدخلت (اللام)، كما فعلت ذلك في (الفاء) حيث قلت ائتني فلأحدثُك. فتقول: ولآتِك.

ومن النصب في هذا الباب قول الله - تبارك وتعالى-: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[٤]، وقد قرأ بعضهم: ((ويعلمُ الصابرين)).

وقال الله - جل ثناؤه-: ﴿وَلاَ تَلْبِسُوا الحَقَّ بالبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الحَقَّ وَأَنتُمْ

(١) البيت في ديوانه، الكتاب ٣/ ٤٢.

(٢) البيت في ديوانه ٥٤؛ الكتاب ٣/ ٢٣.

(٣) البيت في ديوانه ١١، الكتاب ٣/ ٤٣.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٤٢.

تَعْلَمُونَ﴾[١]. وإن شئت جعلت (وتكتموا) على النهي، وإن شئت جعلته على (الواو).

وقرئ: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ولاَ نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ منَ الْمؤْمِنِينَ﴾[٢] فالرفع على وجهين: فأحدهما أن يَشرَكَ الآخِرُ الأوّلَ، والآخر على قولك:

دَعْني وَلا أعودُ، أي فإني ممن لا يَعود، وإنما يسألُ التركَ وقد أوجب على نفسه أن لا عودةَ له البتة، تُرِكَ أو لم يُتْرَك ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له التركُ وأن لا يعود. وأما عبد الله بن أبي إسحاق فكان ينصب هذه الآية.

وتقول: زُرني وأزورُك، أي أنا ممن قد أوجب زيارتك على نفسه. ولم ترد أن تقول: لتجتمع منك من الزيارة وأن أزورك، تعني: لتجتمع منك الزيارة فزيارة منّي، ولكنه أراد أن يقول: زيارتك واجبة على كل حال، فلتكن منك زيارة.

قال الأعشى:

فَقُلْتُ ادعي وَادْعُو إنَّ أَنْدى ... لِصَوتٍ أَنْ يُنَادي دَاعِيانِ[٣]

ومن النصب أيضًا قوله:

لَلُبسُ عَبَاءَةٍ وَتَقرَّ عيني ... أَحبُّ إليَّ مِنْ لُبس الشُّفُوفِ[٤]

لما لم يستقم له أن يحمل (وتقرعيني)، وهو فعل على (لبس) وهو اسم، لما ضممته إلى الاسم، وجعلت (أحبَّ) لهما ولم ترد قطعة، لم يكن بدٌّ من إضمار (أن). وسترى مثله مبينا.

وسمعنا من يُنشد هذا البيت من العرب، وهو لكعب الغنوي:

وَمَا أنا للشيءِ الذي لَيْسَ نَافِعي ... وَيْغضبَ منْه صَاحبي يَقُوولِ[٥]

والرفع أيضًا جائز حسن، كما قال قيس بن زهير بن جذيمة:

فلا يَدْعُني قَومي صَرِيحا لِحُرَّةَ ... لَئِنْ كنتُ مقتولا وَيْسلَمُ عَامِرُ[٦]

و(يغضبَ) معطوف على الشيء. ويجوز رفعه على أن يكون داخلا في

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٤٢.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٢٧.

(٣) البيت في ديوانه، الكتاب ٣/ ٤٥.

(٤) البيت منسوبا لميسون بنت بجدل؛ الخزانة ٨/ ٥٠٣؛ الكتاب ٣/ ٤٥؛ المقتضب ٢/ ٢٧.

(٥) البيت في ديوانه، ابن يعيش ٧/ ٣٦؛ الكتاب ٣/ ٤٦؛ المقتضب ٢/ ١٩.

(٦) البيت في ديوانه، الخزانة ١١/ ٣٣٠؛ الكتاب ٣/ ٤٦.

صلة (الذي).

قال أبو سعيد: الناصب بعد (الواو) أنْ، كما أن الناصب بعد (الفاء) أنْ، ومعناهما مختلف، كما أن معاني ما بعد الفاء مختلفة، وإن كان الناصب فيها كلها واحدًا، ومعنى (الواو) في كل أحوال نصبها: الجمع؛ فإذا قلت:

لا تَنْه عَنْ خُلُقٍ وتَأتي مثلَهُ

فمعناه: لا تجمع بين نهيك عن الشيء، وبين إتيانك إياه، وتقديره:

لا يجتمع نهيك عنه وإتيانك إياه، كأنه قال: لا يكن نهيٌ عنه وإتيانٌ إياه، وأن تأتيه، وحذف أن في (الواو) كحذفها في (الفاء)؛ ولو حملت (تأتي) على (تنه) فقلت: لا تنه عن خلق وتأت مثله - مجزومًا- لاستحال، لأنك إذا قلت: لا تضرب زيدًا وتكرم عمرًا، فقد نهيته عن ضرب زيد على حدة وإكرام عمرو على حدة، وكل واحد منهما غير معلق بالآخر وكأنه قال: لا تضرب زيدًا، ولا تكرم عمرًا.

فلو قال: لا تنه عن خلق وتأت مثله، لكان معناه: لا تنه عن خلق ولا تأت مثله، ولو قال هذا لكان قد نهاه أن ينهى عن شئ ونهاه أن يأتي شيئا من الأشياء، هذا محال فرد الأول والثاني في التقدير إلى غير ظاهر الكلام ليدل على أنه يريد لا تجمع بينهما.

وذكر أبو علي عُسْل بن ذكوان قال: أخبرنا أبو عثمان قال: سمعت الأصمعي يقول: لم أسمعه إلا و(تأتي) بياء مرفوع على القطع.

قال أبو سعيد: ولا يصح هذا إلا بأن تكون (الواو) في معنى الحال، كأنه قال: لا تنه عن خلق وأنت تأتي مثله، أي: وهذه حالك، وهذا في معنى النصب صحيح.

ولو قلت: لا تنه عن خلق فتأتي مثله لأفسدت المعنى، لأنك إذا قلت: لا تضرب زيدا فيشتمك، فمعناه: متى ضربته شتمك؛ فلو قلت: فتأتي مثله، صار معناه: متى نهيت عن خلق أتيت مثله، وهذا غير المقصود؛ وليس مذهب (الواو) في الجواب كمذهب (الفاء)، مذهب (الواو): لا يجتمعن هذا وذاك؛ ومذهب (الفاء) على اختلافه يخالف مذهب (الواو).

ومنع سيبويه جزم الثاني في قولك: لاتأكل السمك وتشرب اللبن، لأن المقصود في كلام الناس والمعتاد ألا يجمع بينهما للضرر الذي يعتقد في الجمع بينهما. ولو أراد مريد أن ينهى عن أكل السمك على كل حال، وعن شرب اللبن على كل حال لقال: لا تأكل السمك وتشربْ اللبن؟ وقول الحطيئة:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وتكوُنَ بَيْني وَبَيْنكُمُ المَــودةُ والإخــاءُ[١]

أراد: ألم يجتمع لي الجوار والمودة، يؤكد الحرمة بيني وبينهم والوسيلة إليهم.

وقول دريد:

فَلَمْ أَفْخر بذَلكَ وأجزَعَا[٢]

أي: لم أجمع الفخر والجزع.

وقوله: ائتني وآتيك -على الجواب- فإن أراد أن يأمر في الثاني كما أمر في الأول، أدخل (اللام) فقال: ائتني ولآتيك، لا يجوز حذف (اللام) إلا في الشعر، لأنه لا مجزوم قبله فيعطفه عليه، وقد تقدم الكلام في نحوه.

وأما قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٣]. وكان عيسى بن عمر يقرأ (ولا نكذبُ بآيات ربنا ونكونُ) بالرفع ويجعلهما تمنيين معطوفين على (نرد). وهذا أحد وجهي الرفع.

الذي قال فيه سيبويه: فأحدهما أن يشرك الآخر الأول ويقول: إن الله -جل وعز- أكذبهم في تمنيهم على مذهب من يقول إن التمني خبر، فلذلك وقع عليه التكذيب.

وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأهما أيضا بالرفع على غير مذهب عبس، ولكن على الاستئناف على تأويل (ونحن لا نكذب بآيات ربنا ونكونُ من المؤمنين إن رددنا) والفعلان الأخران خبران غير متمنيين من أجلهما كذبهم، ولم يكن يرى التمني خبرا. ورفعهما في مذهب أبي عمرو على الوجه الأخر من وجهي الرفع **الذي قال فيه سيبويه: والآخر على قوله: دعني ولا أعودُ، أي: فإني ممن لا يعود، فإنما يسأل الترك، وقد أوجب على نفسه ألا عودة له البتة ترك أو لم يترك.**

وأما قراءة عبد الله بن أبي إسحاق بنصب الفعلين الآخرين (ولا نكذبَ ونكونَ) فتقديره: يا ليتنا يجتمع لنا الرد وترك التكذيب والكون في جملة المؤمنين، وظاهر هذا التقدير يوجب أن الفعلين الآخرين متمنيان على ما ذكرنا من تقدير (الواو)، ولأن التمني إذا وقع لاجتماع هذه الأشياء فهي متمناة؛ ولو كان مكان الواو فاء فقيل: يا ليتنا نرد فلا

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) عجز بيت سبق تخريجه.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٢٧.

نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين لتغير المعنى، وصار جوابا على معنى: متى وقع الرد لم يقع التكذيب.

كقولك لا تضرب زيدا فيؤذيك، ومعناه: متى وقع الضرب أدى إلى الأذى، وتقديره: يا ليتنا يكون لنا رد وترك تكذيب.

وأما قول الشاعر:

لَلُبسُ عَبَاءةٍ وتَقَرَّ عيني[1]

فلا بد من نصبه، لأن قوله (للبس) مبتدأ، و(تقر) عَطْفٌ عليه، بمعنى: وأن تقرَّ عيني، و(أحب إليّ) خبر لهما، وقد فضلا مجتمعين على (لبس الشفوف). ولو انفرد أحدهما بطل المعنى المراد، لأنه لم يرد: للبس عباءة أحب إليّ من لبس الشفوف، وهي الرقاق من الثياب، ولبس ذلك مما يختاره الناس، فمعناه: للبس عباءة مع قرة العين والسرور أحب إليّ من لبس الناعم، كما تقول: خبز الشعير مع السرور أحب إليّ من خبز الجواري؛ فلما كان المعنى يضطر إلى ضم (تقر) إلى (لبس) ليكون أحب لهما، اضطر إلى إضمار (أن) والنصب وأما (يغضب منه) فإن الأجود فيه الرفع، وهو في صلة (الذي) عطفا على موضع (لبس)، وتقديره: الذي لا ينفعني ويغضب منه صاحبي، وعطفه على موضع (لا)؛ فهذا وجه ظاهر، قريب المتناول، صحيح المعنى، والنصب متأول ومعناه على ظاهره غير صحيح، لأنا إذا نصبناه قدرناه معطوفا على (الشيء)، وليس الشيء بمصدر ظاهر فيسهل عطفه عليه؛ فإذا عطفناه صار في موضع خفض باللام، واللام في صلة (قؤول)، فيصير التقدير: ما أنا لغضب صاحبي يقؤول، والغضب لا يكون مفعولا للقول؛ وباب جوازه: وما أنا للقول الذي يوجب غضب صاحبي بقؤول.

ورد أبو العباس المبرد[2] على سيبويه تقديمه النصب على الرفع. والذي عندي أن سيبويه لم يقدم النصب على الرفع.

قال أبو سعيد: والذي عندي أن سيبويه لم يقدم النصب لأن النصب هو المختار عنده، ولكن الباب للنصب دون الرفع، وإنما قدم ما يقتضيه الباب وما القصد إلى

---

(١) صدر بيت سبق تخريجه.

(٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس المعروف بالمبرد إمام العربية ببغداد في زمانه، وأحد أئمة الأدب مولده بالبصرة ٢١٠هـ من كتبه الكامل، المذكر والمؤنث، التعازي والمراثي، إعراب القرآن. توفي ٢٨٦هـ.

ذكره فيه.

وأما قوله:

وَ يْسلَمُ عَامِرُ[(١)]

فرفعه على أن (الواو) واو حال، كأنه قال: وعامر هذه حاله، وتأويله: وعامر يسلم، لأن (واو) الحال تطلب الأسماء المبتدأة، والنصب في (يسلم) أجود مثل قوله - عز وجل-: ﴿وَلَماَّ يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[(٢)].

لأن معناه: لأن كنت مقتولا مع سلامة عامر.

هذا باب أو

واعلم أن ما انتصب بعد (أو) فإنه ينتصب على إضمار (أنْ) كما انتصب في (الفاء) و(الواو) على إضمارها، ولا يُستعمل إظهارُها كما لم يستعمل في (الفاء) و(الواو)؛ والتمثيل هاهنا مثله ثَمَّ هذا تفسير لكلامه وقع في النسخ هكذا تقول إذا قال: لألزمنك أو تعطِيَني، كأنه قال: ليكن اللزوم أو أن تعطِيَني. واعلم أن معنى ما انتصب بعد (أو) على إلا (أن)، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل، تقول: لألزمنك أو تقضيني، ولأضربنّك أو تسبقني، والمعنى: لألزمنك إلا أن تقضيني، ولأضربنك إلا أن تسبقني. هذا معنى النصب. قال امرؤ القيس:

فقلتُ له لا تبكِ عَيْنُك إنمَا ... نُحاولُ مُلكًا أو نموتَ فَنُعَذَرا[(٣)]

والقوافي منصوبة، والتمثيل على ما ذكرت لك، والمعنى على: إلا أن نموتَ فنعذرا، وإلا أن تُعطِيَني، كما كان تمثيل (الفاء) على ما ذكرت لك، وفيه المعاني التي فصلت لك.

ولو رفَعت كان عربيا جائزا على وجهين:

على أن تشرك بين الأول والآخر.

وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعا من الأول، يعني: ونحن ممن يموتُ. وفي القرآن: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[(٤)].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٤٢.

(٣) البيت في ديوانه ٦٦، ابن يعيش ٧/ ٢٢٢.

(٤) سورة الفتح، الآية: ١٦.

وإن شئت كان على الاشتراك، وإن شئت كان على: أو هم يسلمون. وقال ذو الرمة:

حَراجِيجُ مـــا تُنفَكُّ إلا مُنَاخَةً   عَلَى الخَسْفِ أو نَرمِي بِها بَلَدًا قَفْرًا[1]

فإن شئت لكان على ألا تنفك نرمي بها، أو على الابتداء.

وتقول: الزمه أو يتقيكَ بحقك، واضربه أو يستقيمَ؛ وقال زياد الأعجم:

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قناةَ قَـــوْمٍ   كَسْرتُ كُعُوبَها أو تَسْتقيمَا[2]

معناه: إلا أنْ، وإن شئتَ رفعتَ في الأمر على الابتداء، لأنه لا سبيل إلى الاشتراك.

وتقول: هو قاتلي أو افتدِيَ منه؛ وإن شئت ابتدأته كأنه قال: أو أفتدِي، وقال طرفة بن العبد:

وَلكنَّ مولاَيَ امرؤٌ هـــو خانِقي   على الشُكْرِ والتَّسآلِ أَوْ أَنَا مُفْتَدَى[3]

وسألت الخليل عن قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَو مِنْ وَرَاء حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولا فَيُوحِيَ بِإذنه﴾[4] فزعم أن النصب محمول على (أنْ) سوى هذه التي قبلها؛ ولو كانت هذه الكلمة على (أنْ) لم يكن للكلام وجه، ولكنه لما قال: ((إلا وحيا)) كان في معنى: إلا أن يوحِيَ، وكان (أو يرسل) فعلا لا يجري على (إلا)، فأجرى على (أن) هذه، كأنه قال: إلا أن يوحِيَ أو يرسلَ، لأنه لو قال: إلا وحيا وإلا أن يرسل، كان حسنًا، وكان (أن يرسل) بمنـــزلة الإرسال، فحملوه على (أنْ)، إذا لم يجز أن يقولوا: أو إلا يرسلَ، فكأنه قال: إلا وحيًا أو أن يرسل قال الحصين بن الحُمام المري:

ولولا رِجالٌ من رِزامٍ أعزَةٌ   وآلُ سُبَيْعٍ أو أَسوءَك عَلْقَمَا[5]

يُضمر (أن) وذلك لأنه امتنع أن يجعل الفعل على (لولا) فأضمر (أنْ) كأنه قال: لولا ذاك، ولولا أن أسوءَك.

(١) البيت في ديوانه ١٧٣، الخزانة ٤/ ٩٤؛ الكتاب ٣/ ٤٨.

(٢) البيت في ديوانه ١٠١، الكتاب ٣/ ٤٨؛ المقتضب ٢/ ٩٢.

(٣) البيت في ديوانه، الكتاب ٣/ ٤٩.

(٤) سورة الشورى، الآية: ٥١.

(٥) البيت في ديوانه، الخزانة ٣/ ٣٢٤؛ ابن يعيش ٣/ ٥٠.

وبلغنا أن أهل المدينة يرفعون هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحيًا أَو مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَو يُرْسِلَ رسُولا فَيُوحِي بِإذنِه﴾ [الشورى: ٥١]. فكأنه قال -والله أعلم-: الله لا يكلم البشر إلا وحيا أو يرسل رسولا، أي في هذه الحال، وهذا كلامه إياهم، كما تقول العرب: تحيتك الضرب، وعتابك السيف، وكلامك القتل؛ وقال عمرو بن معدي كرب:

وخيلٍ قـد دَلَفْتُ لـها بِخَيلٍ ... تحيةُ بينهم ضـربٌ وجـميعُ[1]

وسألت الخليل عن قول الأعشى:

إنْ تَركبوا فركوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا ... أو تَنـزلونَ فإنَّا مَعْشرٌ نـزلُ[2]

فقال: الكلام هاهنا على قولك: أيكون كذا، أو يكون كذا، لما كان موضعها لو قال فيه: أتركبون لم ينقض المعنى، صار بمنـزلة قولك:

وَلا سَابقٍ شيئًا[3]

وأما يونس فقال: أَرفعه على الابتداء، كأنه قال: وأنتم نازلون، على هذا الوجه فُسِّر الرفع في الآية، كأنه قال: أو هو يرسل رسولا، كما قال طرفة بن العبد:

أَوْ أَنَا مُفْتَدى[4]

وقول يونس أسهلُ، وأما ما قاله الخليل فجعله بمنـزلة قول زهير:

بَدَا لِيَ أني لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلاَ سَابقٍ شيئًا إَذا كانَ جَائيا[5]

والاشتراك على هذا التوهم بعيد كبعد (ولا سابق شيئا). ألا ترى أنه لو كان هذا كهذا لكان في (الواو) و(الفاء)؛ وإنما توهم هذا فيما خالف معناه التمثيل.

قال أبو سعيد: أصل (أو) العطف حيث كانت، والمنصوب بعدها على وجهين:

أحدهما: أن يتقدم فعل منصوب بناصب من الحروف، ثم يُعطف عليه بـ (أو) كما يعطف بسائر حروف العطف، كقولك: أريد أن تَخرجَ إلى الكوفة أو تلازمَ زيدا، أو مدحت الأمير كي يهبَ لي دنانير أو يحملَني على دابة؛ ومعناها أحد الأمرين؛ وفي هذا

(١) البيت في ديوانه ١٤٩، الخزانة ٩/ ٢٥٢؛ الكتاب ٣/ ٣٢.

(٢) البيت في ديوانه ١١٣؛ الخزانة ٨/ ٣٩٤؛ الكتاب ٣/ ٥١.

(٣) هذا جزء من بيت قاله زهير بن أبي سلمى وقد سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

المعنى يجوز أن يكون ما بعدها مرفوعا ومجزومًا، فالمرفوع نحو قولك: أنا ألزمُك أو أخرجُ لك إلى صنيعتك؛ والمجزوم: ليخرجْ زيد إلى البصرة أو يقمْ في مكانه.

والآخر: أن يخالف ما بعدها ما قبلها، ويكون معناها مع ما بعدها معنى (إلا أن) والفصل بين هذا وبين الأول أن الأول لا تعلق بين ما قبل (أو) وبين ما بعدها، وإنما هو دلالة على أحد الأمرين، وليس بين الأمرين ملابسة. كما لا ملابسة بين ﴿تقاتلونهم أو يسلمون﴾ [الفتح: ١٦]، إنما هو إخبار بوجود أحدهما. وكذلك أنا ألزمك أو أخرج إلى ضيعتك، بما هو إخبار بوجود لزوم أو وجود خروج إلى الضيعة، وهذا كعطف الاسم على الاسم بـــ (أو) كقولك: جاءني زيد أو عمرو ونحوه.

والوجه الثاني: الفعل الأول فيه قبل (أو) كالعام في كل زمان، والثاني كالمخرج من عمومه، ولذلك صُيِّر معناه معنى (إلا أن)؛ ألا ترى أن قولك: (لألزمنك) متضمن للأوقات المستقبلة، وكذلك لأضربنك فإذا قلت أو تقضيني أو تسبقني، فقد أخرجت بعض الأوقات المستقبلة من ذلك المتضمِّن وكأن التقدير: لألزمنك إلا الوقت الممتد الذي أوله قضاؤك لي، ولأضربنك إلا الوقت الذي أوله سبقك إياي؛ واجتمع (أو) و(إلا) في هذا المعنى للشبه الذي بينهما في العدول عما أوجبه اللفظ الأول؛ وذلك إذا قلنا: جاءني القوم إلا زيدًا، فاللفظ الأول قد أوجب دخول (زيد) في القوم لأنه منهم، فإذا قلت (إلا)، فقد أبطلت ما أوجبه اللفظ الأول، وإذا قلت: جاءني زيدًا وعمرو، فقد وجب المجيء لا لزيد في اللفظ قبل دخول (أو)، فلما دخلت بطل ذلك الوجوب؛ ولهذا المعنى احتيج إلى تقدير الفعل مصدرا وعطف الثاني عليه، فذلك التقدير على ما مضى في (الفاء)، وجاز: أو نموتُ فنعذرُ، على وجهين: بالعطف على (تحاول) وبالاستئناف؛ لأن المعنى لا يفسد وأما (تقاتلونهم أو يسلمون) فالثاني عطف على الأول، والذي يقع من ذلك أحد الأمرين إما القتال وإما الإسلام.

وذكر أن في بعض المصاحف: أو يسلموا، ويسلموا نصب على معنى (إلا أنْ) فيجوز أن يقع القتال ثم يرتفع بالإسلام. وأما

حَراجِيجُ لا تنْفَكُّ إلا مُناخَةً(١)

فالأصمعي وأبو عمر الجرمي ومن بعدهما كانوا يقولون: أخطأ ذو الرمة، لأنه لا يقال: لا يزال زيد إلا قائما، كما لا يقال: يزال زيد قائما، لأن ذلك لا يستعمل إلا بلفظ

(١) صدر بيت سبق تخريجه.

الجحد، وإذا استثنينا صار الجحد إيجابا، فلذلك لم يجز الاستثناء منه؛ و(لاتنفك) بمعنى: لا تزال.

قال أبو سعيد: ولقول ذي الرمة وجهان صحيحان:

أحدهما: أن يكون (تنفك) بغير معنى: تزال، ويكون بمعنى: انفك الشيء من الشيء إذا انفصل منه، كما يقال: فككت الغُلَّ عنه فانفك، وفككت زيدًا مما وقع فيه فانفك منه.

ويجوز دخول الاستثناء في هذا الوجه، تقول: ما انفك زيد إلا بعد شِدَّة، فيكون التقدير: لا ينفك من الشدة والسير إلا مناخة على الخسف؛ كما تقول:

ما انفصل زيد من الموضع إلا مجهودا.

والوجه الثاني: أن يكون (على الخسف) خبر (تنفك)، و(إلا مناخة) استثناء مقدم. فكأنا قلنا: لا تنفك مجهودة، كما تقول: لا تزال مجهودة إلا في حال إناختها، فإنها تستريح إذا أنيخت.

وقوله:

أو نَرمْيِ بها بَلَدًا قَفْرًا(١)

فيه وجهان:

الأول: أن يكون معطوفًا على خبر (تنفك) وهو (على الخسف)، كأنك قلت: لا تزال على الخسف، ولا نـــزال نرمي بها بلدًا قفرًا؛ ويجوز أن يكون على الابتداء، أو نحن نرمي بها بلدًا قفرًا.

ويجوز الرفع في:

كَسرتُ كُعُوبَها أو تَستَقيمَا(٢)

فيقال: أو تستقيمُ، في غير هذه القصيدة، لأن (كسرتُ) في موضع رفع لأنه جواب (إذا)، وجوابها بالفعل المستقبل رفع.

وأما قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إلا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾(٣). فقوله (يرسل) لا يجوز أن يكون معطوفًا على

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

(٢) عجز بيت سبق تخريجه.

(٣) سورة الشورى، الآية: ٥١.

(يكلمه الله) ولا يكون الناصب له (أن) هذه الظاهرة، لأنا إذا أوقعنا (أن) هذه الظاهرة على (يرسل) صار التقدير: ما كان لبشر أن يرسل الله إليه رسولا وهذا فاسد في المعنى ولكنه محمول على ما بعد إلا وتقديره: ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحي إليه أو يرسل إليه، وهو عطف مصدر على مصدر.

وأما من قرأ: ((أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه)) فإنه يجعل (وحيًا) بمنـــزلة (موحيا)، كما تقول: أتاني زيد مشيًا أي ماشيًا، فيكون (وحيا) الذي هو مصدر في موضع اسم الفاعل حالا، و(يرسل) فعل مستقبل في موضع اسم الفاعل حال معطوف على (وحيا)، تقول: جاءني زيد يضحك في معنى: ضاحكا.

وأما قول الأعشى:

أو تَنـــزلونَ فإنَّا مَعْشَرٌ نـــزلُ[(١)]

فقد ذكر سيبويه فيه قول الخليل على تقدير: أو تركبون أو تنـــزلون، وذكر عن يونس أنه يرفعه على الابتداء كأنه قال: أو أنتم نازلون قال وقول يونس أسهل.

قال أبو سعيد: وفيه قول ثالث، وهو عندي أسهل من هذين القولين، وهو أن تقدر في موضع (إن تركبوا) إذا تركبون، لأن (إن) و(إذا) يجازى بهما وهما مقارنان في معنى ما يريده المتكلم، وإن كان بعد (إن) مجزوم، وبعد (إذا) مرفوع؛ فإذا قدرنا (أتركبون) وهو في معنى (أن تركبوا) عطفنا (أو تنـــزلون) عليه في التقدير.

قال سيبويه: لما ذكر قول الخليل في (أو تنـــزلون) وعطفه على تقدير (أتركبون) وأنَه جعله كقول زهير (ولا سابق شيئا) على تقدير: لست بمدرك ما مضى، والاشتراك على هذا التوهم بعيد كبعد (ولا سابق شيئا)، يعني بعد عطف (أتنـــزلون) على توهمهم (أتركبون) كبعد عطف (سابق) على توهم (بمدرك ما مضى)؛ ولو كان هذا كهذا التوهُمّ في (الفاء) و(الواو) من غير ضرورة إلى ذلك.

وقيل: هو يأتيك فيحدثك، على توهم: يكون منه إتيان فحديث؛ وإنما تفعل ذلك فيما خالف معناه التمثيل للضرورة نحو: لا تأته فيشتمك، على: لا يكون منك إتيان فشتيمة. وباقي الباب مفهوم مستغنى عن شرحه بما ذكره سيبويه أو بشرح نظائره.

---

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

هذا باب اشتراك الفعل في (أن) وانقطاع الآخر من الأول الذي عَمل فيه (أنْ)

فالحروف التي تُشرِك: الواو، والفاء، وأو، وثم. وذلك قولك: أريد أن تأتيَني ثم تحدثُني، وأريد أن تفعلَ ذلك وتحسنَ، وأريد أن تأتينا فتبايعَنا، وأريد أن تنطقَ بجميل أو تسكت. ولو قلت:

أريد أن تأتيَني ثم تحدثُني جاز، كأنك قلت: أريد إتيانك ثم تُحدثُني ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تُشرك على هذا المثال،

وقال -الله تبارك-: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ﴾(١) ثم قال – عز وجل-: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾(٢)، فجاءت منقطعة من الأول، لأنه أراد: ولا يأمركم الله؛ وقد نصبها بعضهم على قوله: وما كان لبشر أن يأمركم أن تتخذوا.

وتقول: أريد أن تأتيني فتَشتُمني، لم يرد الشتيمة، ولكنه أراد: كلما أردت إتيانك شتمتَني؛ هذا معنى كلامه، فمن ثم انقطع من أن.

قال:

يُريدُ أَنْ يُعرِبَه فَيُعْجِمُه(٣)

أي: فإذا هو يعجمُه. وقال الله – تبارك وتعالى –: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾(٤) أي: ونحن نقر في الأرحام، لأنه ذكر الحديث للبيان، ولم يذكره للإقرار؛ وقال الله – جل ثناؤه –: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾(٥) فانتصب لأنه أمرها بالإشهاد لأن تذكِّر ، ومن أجل أن تذكِّر.

فإن قال إنسان: كيف جاز أن نقول: أن تَضلَّ، ولم يُعَدَّ هذا للضلال والالتباس؟ فإنما ذكر (أن تَضِلَّ) لأنه سببُ الإذكار، كما يقول الرجل:

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧٩.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٨٠.

(٣) البيت ورد منسوبًا لرؤبة بن العجاج ونسب أيضًا إلى الحطيئة، ملحقات ديوان رؤبة ١٨٦، ديوان الحطيئة ١٢٣.

(٤) سورة الحج، الآية: ٥.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

أعددتُه أن يميلَ الحائطُ فأدعَمه، وهو لا يطلب بإعداده ذلك ميل الحائط، ولكنه أخبر بعلة الدَّعم وسببه.

وقرأ أهل الكوفة: (فَتُذَكِّرُ) رفعا.

وسألت الخليل عن قول الشاعر:

فَمَا هو إلاَّ أَنْ أَراهَا فُجاءَةً فأُبْهَتُ حتىَّ مَا أكادُ أُجيبُ[1]

فقال: أنت في (أُبهتَ) بالخيار، إن شئت حملتها على (أنْ). وإن شئت لم تحملها عليه، فرفعت، كأنك قلت: ما هو إلا الرأيُ فأُبْهَتُ.

وقال ابن أحمر فيما جاء منقطعا من (أن):

يُعَالِــجُ عاقِرًا أعْيَتْ عَلَيْه لِيُلْقِحَها فيُنْتِجُهَا حُــوارَا[2]

كأنه قال: يُعالِجُ فإذا هو ينتُجها، وإن شئت على الابتداء.

وتقول: لا يعدو أن يأتيَك فيصنَع ما تريد، وإن شئت رفعت، كأنك قلت: لا يعدو ذلك فيصنعُ ما تريد.

وتقول: ماعدا أن رآني فيثِبُ، كأنه قال: ماعدا ذلك فيثبُ، لأنه ليس على أول الكلام، فإن أردت أن تحمل الكلام على (أن)، فإنَّ أحسنه ووجهته أن تقول: ماعدا أن رآني فوَثَبَ، فَضَعْفُ (يَثبُ) هاهنا كضعفِ (ما أتيتني فتحدِّثُني) إذا حملت الكلام على (ما).

وتقول: ما عَدَوتَ أن فعلتَ وهذا هو الكلام، وما أعدو أن أفعل، وما آلو أن أفعل، يعني: لقد جهدت أن أفعل .

وتقول: ما عدوت أن آتيَك، أي: ما عدوت أن يكون ذلك من رأى فيما يستقبل. ويجوز أن يُجعل (أفعلَ) في موضع (فَعَلْتُ) ولا يجوز (فعلتَ) في موضع أفعَلُ إلا في مجازاة نحو: إن فعلتَ فعلتُ.

وتقول: والله ما أعدو أن جالستُك، أي: أن كنتُ فعلتُ ذلك: أي: ما أجاوِزُ مجالستك فيما مضى، ولو أراد: ما أعدو أن جالستُك غدا، كان محالا ونقضًا، كما أنه لو قال: ما أعدو أن أجالسك أمس كان محالا.

---

(١) البيت ورد منسوبًا لكثير ٥٢٢، الخزانة ٢/ ١٧؛ الكتاب ٣/ ٥٤.

(٢) البيت في ديوانه ٧٣، ابن يعيش ٧/ ٣٦؛ الكتاب ٣/ ٥٤.

وإنما ذكرت لك هذا التصرُّفَ وجوهَه ومعانيه، وألا تستحيل منه مستقيما، فإنه كلام يستعمله الناس.

ومما جاء منقطعًا من الأول قول عبد الرحمن بن أم الحكم:

على الحكَم المأتيّ يوما إذا قضى قَضيتَه ألا يجورَ ويَقصِدُ[1]

كأنه قال: عليه غيرُ الجور، ولكنه يقصدُ، أو هو قاصدٌ، فابتدأ ولم يحمل الكلام على (أن)، كما تقول: عليه أن لا يجور ويقصد، وينبغي له كذا وكذا؛ فالابتداء في هذا أسبق وأعرف، لأنها بمنـــزلة قولك: كأنه قال:

ونولُك. فمن ثَم لا يكادون يحملونها على (أن).

قال أبو سعيد: حروف العطف إنما تعطف ما دخل في معنى الأول، فإن لم يدخل في معناه رفع على الاستئناف كقولك: أريد أن تزورني، وأريد أن تأتيني فتقعدُ عني، وأريد أن تطيعني فتخالفُني فما بعد (الفاء) في هذا ونحوه مرفوع لا غير، لأنه لم يدخل في الإرادة، و(أن) الناصبة كانت في صلة الإرادة، فلو نصبنا الثاني، وعطفناه على الأول، كان قد دخل في الإرادة؛ وإنما ينصب بحروف العطف ما يصح دخوله في معنى الأول، كنحو ما ذكره سيبويه وما يصح دخوله في معنى الأول؛ وقد يجوز أن يقطع عنه ويستأنف.

وقول الله – تبارك وتعالى–: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الملائكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾[2] من قرأ بالرفع فهو عطف جملة على جملة بعد تمامها، كأن قوله: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٦] قد انقطعت الجملة عند قوله (تدرسون) ثم ابتدأ ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾ [آل عمران: ٧٩]؛ ومن قرأ (ولا يأمركم) فهو في الجملة الأولى، لأن معناه: ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادًا لي من دون الله؛ ولا كان له أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابًا؛ وفي هذا الوجه في (يأمركم) ضمير فاعل من (بشر) وفي الوجه الأول ضمير فاعل من (الله) تعالى.

وأما قول الله – تبارك وتعالى –: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ﴾[3] فلا يصح

---

(١) البيت في ديوانه، ابن يعيش ٧/ ٣٨.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٧٩.

(٣) سورة الحج، الآية: ٥.

نصب (نقر) ونحمله على (نبين)، وذلك أن الله - عز وجل- ذكر خلق الإنسان من تراب، ونقله من حال إلى حال وهم معترفون بذلك، ليبين به البعث الذي لا يعترفون به فقال - عز من قائل -: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾(١)، فبين -جل ثناؤه- بقدرته على هذه الأحوال التي يعترفون بها قدرته على البعث، لأنه أحيا ما قد بَلِيَ وَرمَّ وصار ترابًا من الجلد والعظم وغير ذلك ونقله إلى الحياة، كنقل التراب إلى الحيوان في الابتداء؛ وذكر الله - تبارك وتعالى- ذلك للبيان لهم أمر البعث.

وقوله - تبارك وتعالى-: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحدَاهُمَا الأُخْرَى﴾(٢) (أن) في صلة ما قبله، وسياقه: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّم يَكُونَا رَجُلَيْنِ﴾(٣) يعني: إن لم يكن الشهيدان رجلين فالمستشهدون رجل وامرأتان؛ وبين السبب في جعل المرأتين مكان الرجل وهو إذكار إحداهما الأخرى الشهادة إذا نسيتها؛ ولو كانت امرأة واحدة فنسيت، لم يكن لها من يذاكرها للشهادة إذا نسيتها.

فإن قال قائل: يذكرها الرجل الشاهد معها.

قيل له: العادة الجارية أن النساء يلاقين النساء في المجادلة والمؤانسة والمطاولة في المجالسة والحديث، كما أن الرجال فيما بينهم كذلك، فلنقصد النساء ضمُ إلى المرأة مثلُها ليقوى بالضم حالُهما. وتذكرهما في هذه الحال على ترتيب الكلام؛ وامرأتان لتذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت.

والعرب تتسع في مثل هذا بالتقديم والتأخير، فيقدمون الإذكار مرة على ما يوجبه الترتيب الذي ذكرناه، ومرة يقدمون سببه وهو الضلال، والضلال: النسيان في هذا الموضع، لأنه لا يقع في ذلك لبس، ومثله: أعددت الخشب أن يميل الحائط فأدعمه به، وهو إنما أعده للدعم، وذكر الميل الذي هو سبب الدعم.

وقراءة أهل الكوفة بكسر (إنْ) قرأ حمزة: ﴿إن تضل إحداهما فتذكر إحداهما﴾ [البقرة: ٢٨٢] كما تقول: إن تأتني فأحسنُ إليك؛ ولا يدخل هذا فيما ذكره سيبويه.

وأما (فأبهت) بالرفع، فهو بمنـــزلة: فإذا أنا مبهوت، وهو من نحو:

---

(١) سورة الحج، الآية: ٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٣) المصدر السابق.

سرت فأدخلُها،

و(فإنَ المَنَدّى رِحْلَةُ فَرُكوبُ)(١)

فأما قوله:

يُعَالِجُ عاقِــرًا أعْيت عَلَيْه .... فيُنْتجُها ....(٢)

فرفع (ينتجها) سهو وغلط وذلك لأن العاقر لا تلد ولا يكون لها نتاج، فكيف يرفع وهو لا يخبر بكونه، وإنما يصف ابن أحمر رجلا من قومه يعالج أمرا في مكروه ابن أحمر ونسائه لا يتم ولا يكون، وذلك الأمر هو العاقر، والرجل يعالجها ليلقحها ولينتجها، وذلك لا يكون، كأن هذا الرجل يعالج هذه العاقر لتلد وهي لا تلد، فلا يكون في (ينتجها) إلا النصب، وقبل هذا البيت:

أرَ أنا لا يَــزَالُ لنا حميمٌ كَداءِ البَطْنِ سلاًّ أَوْ صُغَارَا

يُعالــجُ عاقِــرًا أَعيَتْ عَلَيه لِيُلقحَهَا فيُنْتجُها حُــوَارا

يُدَنّسُ عِرْضهُ لِينَالَ عِرْضي أَبَا دغْفَاءَ وَلّدَهـــا فقَارا

ولّدها فِقارًا أي: عظاما، يهزأ به، وأبا دغفاء: كنية الرجل ودغفاء: حمقاء، ويقال: عاصت واعتاصت واعتاطت، ومعناها: ذهاء امتنعت من الحمل.

وكل واحد من وجهي الرفع لا يصح في (ينتجها) لأنك إذا عطفته على (يعالجها) لم يجز، لأن العلاج للعاقر يكون، ونتاجها لا يكون؛ كما يقال: فلان يطلب ما لا يكون؛ وإذا جعلته مستأنفا بمعنى: فهو ينتجه، لم يصح أيضا لأنها عاقر.

وأما الرفع في (لا يعدو أن يأتيك فيصنع ما تريد)، فلأن (لا يعدو أن يأتيك) بمعنى: يأتيك، فكأنه قال: يأتيك فيصنع ما تريد؛ وموضع (لا يعد) موضع فعل مرفوع يعطف عليه (فيصنع ما تريد)، ومثله:

لا يخالف أمرك فيصنع ما تريد، لأن معناه: يُطيعُ أمرك (فيصنعُ ما تريد) عطف عليه.

والكلام في (ما عدا أن يأتي فوثب) كالكلام في (ما أتيتني فحدثتني) وهو مستحسن.

والكلام في (ما عدا أن رآني فيثب) كالكلام في (ما أتيتني فتحدثني) في ضعف

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

الرفع إذا أردت العطف على الماضي؛ وقد ذكرناه في باب الجواب بالفاء وقوله (ما عدوت أن آتيك) فيه وجهان:

أحدهما: أن تريد: ما عدوت فيما مضى أن آتيك فيما استقبل، ومعناه: رأيت فيما مضى أن آتيك فيما استقبل، وما تجاوزت فيما مضى اعتقاد أن آتيك في المستقبل.

والوجه الآخر: ما عدوت فيما مضى أن آتيك وتجعل (آتيك) في موضع (آتيتك)؛ وهذا معنى قوله: ويجوز أن تجعل (أفعل) في موضع (فعلتُ)؛ وإنما جاز ذلك لأنك تقول: كنت أتيتك، وكنت آتيك، ومعناهما واحد، وجئتك إذ قام زيد، وإذ يقوم زيد، ومعناهما واحد؛ وإنما يجوز ذلك إذا تقدم قبله شيء قد مضى، أو شيء فيه دلالة على المعنى، والفعل المستقبل مصاحب له، كما تقول: جاءني زيد أمس يضحك، و(يضحك) وإن كان ماضيا وهو بمنـــزلة الحال لمصاحبته لجاءني؛ وكونه في وقته، ولا يجوز الماضي في موضع المستقبل إلاّ في المجازاة نحو: إن فعلتَ فعلتُ، لو قلت: يكون زيد قام، لم يجز كما جاز: كان زيد يقوم؛ فهذا فرق واضح وقوله: ما أعدو أن جالستك، فمعناه: ما أعدو الساعة مجالستك فيما مضى، كأن المجالسة فيما مضى شيء قد ثبت، فهو لا يعدوه ولا يتجاوزه، كما تقول: لا أعدو زيدا، ولا أعدو دارك ومنـــزلك، أي: لا أعدو ذلك إلى غيره.

وإنما لم يجز (ما أعدو أن أجالسك أمس)، لأن قولك (أعدو) مستقبل، وإذا كان ابتداء الكلام مستقبلا، لم يجز أن يكون بعده المستقبل في معنى الماضي، وإنما قال: (أن) لا يجوز (ويقصد) لأنه جعله بمنـــزلة: وينبغي له أن يقصد، فناب (يقصد) عن (ينبغي له أن يقصد)؛ ومن أجل ذلك تضمن معنى الأمر، ولم يحمل على (أن)؛ ومثله في القرآن: ﴿وَالوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾،[١] وفيها معنى: ينبغي لهن أن يرضعن، ويكون في ذلك معنى الأمر، وإن لم يكن لفظ الأمر، كما لو قال المولى لعبده: الواجب عليك أن تفعل، أو الذي أريده منك أن تخرج إلى السوق، وجب عليه فعل ذلك، وإن لم يظهر لفظ الأمر له بذلك.

هذا باب الجزاء

فما يجازى به من الأسماء غير الظروف: مَن، وما، وأيُّهم. وما يجزي به من

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

الظروف: أيُ حينٍ، ومتى، وأين، وأنىَّ، وحيثما. ومن غيرهما: إنْ، وإذ ما.

ولا يكون الجزاء في (حيث) و(لا) في (إذ) حتى يضم إلى كل واحدة منهما (ما)، فتصير (إذ) مع (ما) بمنـــزلة (إنما) وكأنما، وليست (ما) فيهما بلغو، ولكن كل واحد منهما مع (ما) بمنـــزلة حرف واحد.

فما كان من الجزاء بـــ (إذ ما) قول العباس بن مرداس:

إذ مَا أَتَيْتَ عَلى الرَسُولِ فَقُل لَهُ ... حَقًا عَلَيكَ إِذَا اطْمأَنَّ المَجلِسُ(١)

وقال الآخر، وقالوا: هو لعبد الله بن همام السلولي:

إذْ مَا تَريْـــني اليَوْمَ مُزْجيً ظَعينتي ... أَصَعِّدُ سيرا في البلاد وأُفرِعُ

فإنِّي مَن قـــومٍ سِواكُمْ وإنمـــا ... رجالي فَهُمُ بالحجازِ وأشْجَعُ(٢)

سمعناهما ممن يرويهما عن العرب، والمعنى (إما).

ومما جاء من الجزاء بـــ (أنّي) قول لبيد:

فأصبحت أنّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ بها ... كِلاَ مركَبَيْها بين رجليك شاجِرُ(٣)

وفي (أين) قول ابن همام السلولي:

أينَ تَضـــرب بِنَا العُداةُ تجـــدنا ... نَصـــرِف العيسَ نَحْوَنَا للتَّلاقي(٤)

وإنما منع (حيث) أن يجازي بها أنك تقول: حيث تكونُ أكونُ، فـــ (تكون) وصلٌ لها، كأنك قلت: المكان الذي تكون فيه أكون ويبيّن هذا أنها في الخبر بمنـــزلة (إنما) و(كأنما) و(إذا)، أنه يُبتدأ بعدها الأسماء، أنك تقول: حيث عبدُ الله قائمٌ زيدٌ، وأكونُ حيث زيدٌ قائمٌ.

فـــ (حيث) كهذه الحروف التي تُبتدأ بعدها الأسماءُ في الخبر، ولا يكون هذا في حروف الجزاء؛ فإذا ضممت إليها (ما)، صارت بمنـــزلة (إن) وما أشبهها، ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بـــ (ما) وصارت بمنـــزلة (أمَّا).

وأما قول النحويين: يجازي بكل شيء يستفهم به، فلا يستقيم، من قِبَل أنك تجازي بـــ (إنْ) وبـــ (حيثما) و(إذ ما)، ولا يستقيم بهن الاستفهام؛ ولكن القول فيه

(١) البيت في ديوانه، الخزانة ٣/ ٤٣٦؛ ابن يعيش ٤/ ٩٧؛ الكتاب ١/ ٣٤٢.

(٢) البيت في ديوانه، الخزانة ٩/ ٢٤٩؛ ابن يعيش ١/ ٤٧؛ الكتاب ٣/ ٥٧.

(٣) البيت في ديوانه ٢٢٠، الخزانة ٧/ ٩١، ٩٣، ١/ ٤٥، ٤٦؛ الكتاب ٣/ ٥٨.

(٤) البيت في ديوانه، ابن يعيش ٤٠/ ١٠٥، ٧/ ٤٥؛ الكتاب ٣/ ٥٨.

كالقول في الاستفهام، ألا ترى أنك إذا استفهمت لم تجعل ما بعده صلة؟ والوجه أن تقول: الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله، كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله؛ وإذا قلت: حيثما تكن أكن، فليس بصلة لما قبله، كما أنك إذا قلت: أين تكون؟ وأنت تستفهم، فليس الفعل بصلة لما قبله فهذا في الجزاء ليس بصلة لما قبله، كما أن ذلك في الاستفهام ليس بوصل لما قبله.

ويقول: من يضربك؟ في الاستفهام، وفي الجزاء: من يضربك اضربه، فالفعل فيهما غير صلة.

وسألت الخليل عن (مهما) فقال: هي ما أدخلت عليها (ما) لغوا، بمنـــزلتها مع (متى) إذا قلت: متى تأتني آتك؛ وبمنـــزلتها مع (إن) إذا قلت: إن ما تأتني آتك؛ وبمنـــزلتها مع (أين) كما قال الله - تبارك وتعالى-: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾[1]؛ وبمنـــزلتها مع (أي) إذا قلت:

﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[2]؛ ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظًا واحدًا فيقولوا: ما ما، فأبدلوا (الهاء) من (الألف) التي في (ما) الأولى، وقد يجوز أن تكون (مه) كإن ضُمَّ إليها (ما).

وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنعْ أصنعْ، فقال: هي متكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها على أي حال تكنْ أكنْ، وسألته عن (إذا)، ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في (إذا) بمنـــزلة الفعل في (إذ)، إذا قلت: أتذكر إذ تقول، فـ (إذا) فيما يستقبل بمنـــزلة (إذ) فيما مضى؛ ويُبيِّن هذا أن (إذا) يجيء وقتًا معلومًا، ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمَّر البُسْرُ، كان حسنًا، ولو قلت: آتيك إن احمَّر البُسْرُ، كان قبيحًا؛ فـ (إنْ) أبدا مبهمة، وكذلك حروف الجزاء؛ و(إذا) توصَلُ بالفعل، فالفعل في (إذا) بمنـــزلته في (حين) كأنك قلت:

الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه. قال ذو الرمة:

تُصْغِي إذا شَدَّها بالرَّحلِ جانحةً   حتَّى إذا ما استَوى فيْ غَرْزِها تَثِبُ[3]

---

(١) سورة النساء، الآية: ٧٨.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٣) البيت في ديوانه ٤٨؛ الكتاب ٣/ ٦٠.

وقال آخر، ويقال: وضعه النحويون:

إذا ما الخبزُ تأدمُهُ بلحمٍ فذاكَ أمانةَ اللَّهِ الثريدُ[١]

وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بـ (إنْ)، حيث رأوها لما يُستقبل، وأنها لا بد لها من جواب. وقال قيس بن الخَطيم الأنصاري:

إذا قَصُرت أَسْيَافُنا كَانَ وصْلُها خُطانا إلى أَعْدائنا فُنضاربِ[٢]

القافية مكسورة، وقال الفرزدق:

تَرْفَعُ لِيِّ خِنْدِفٌ واللهُ يرفَعُ لي نارًا إذا خَمَدت نِيرانُهم تَقِدِ[٣]

وقال بعض السلوليين:

إذَا لَمْ تزل في كلِّ دارٍ عرفْتَها لها وَاكِفٌ مِنْ دَمْعِ عَيْنِكَ يَسْجُمِ[٤]

ويروي: يسكُبِ. فهذا اضطرار. وهو في الكلام خطأ، ولكن الجيد قول كعب بن زهير:

وإذا ما تشاءُ تَبْعثُ منها مَغربَ الشمسِ ناشِطًا مَذْعُورا[٥]

واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله، وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتك، فـ (آتك) انجزمت بـ (إن تأتني)، كما تنجزم إذا كانت جوابًا للأمر حين تقول: ائتني آتك.

وزعم الخليل أن (إنْ) هي أمُّ حروف الجزاء، فسألته: لِمَ قلت ذلك؟

فقال: من قِبَل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكنَّ استفهاما، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدة أبدا لا تفارق المجازاة.

واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء.

فأما الجواب بالفعل فنحو قولك: إن تأتني آتك، وإن تضرب أضرب، ونحو ذلك.

وأما الجواب بالفاء فنحو قولك: إن تأتني فأنا صاحبك. ولا يكون الجواب في

---

(١) ابن يعيش ٩/ ٩٢؛ الكتاب ٣/ ٦١؛ لسان العرب ١٢/ ٩ (أدم).

(٢) البيت في ديوانه ٨٨، الكتاب ٣/ ٦١.

(٣) البيت في ديوانه ٢١٦، الخزانة ٣/ ١٦٢؛ الكتاب ١/ ٤٣٤.

(٤) البيت في الكتاب ٣/ ٦٢.

(٥) البيت في ديوانه ٢٩، ابن يعيش ٨/ ٩٣٤؛ الكتاب ٣/ ٦٢.

هذا الموضع بالواو، ولا بثمَّ. ألا ترى أن الرجل يقول: افعلْ كذا وكذا، فتقول:

فإذن يكون كذا وكذا، ويقول: لم أُغَثْ أمس، فتقول: قد أتاك الغوثُ اليومَ؛ ولو أدخلت (الواو) وَ(ثُمَّ) في هذا الموضع تريد الجواب لم يجز.

وسألت الخليل عن قول الله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(١) فقال هذا كلام معلق بالكلام الأول، كما كانت (الفاء)معلّقة بالكلام الأول، وهذا هاهنا في موضع (قَنطوا) كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل قال: ونظير ذلك قول الله - عز وجل-: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾(٢) بمنـــزلة (أم صَمَتُّم)؛ ومما يَجعلها بمنـــزلة (الفاء) أنها لا تجيء مبتدأة، كما أن (الفاء) لا تجيء مبتدأة.

وزعم الخليل أن إدخال (الفاء) على (إذا) قبيح، ولو كان إدخال (الفاء) على (إذا) حسنا، لكان الكلام بغير (الفاء) قبيحا؛ فهذا قد استغنى عن (الفاء) كما استغنت (الفاء) عن غيرها، فصارت (إذا) هاهنا جوابا، كما صارت (الفاء) جوابًا.

وسألته عن قوله: إن تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطَّر شاعرٌ، من قِبلَ أنَّ (أنا كريمُ) يكونُ كلا ما مبتدأ، و(الفاء) و(إذا) لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جوابا كما صارت (الفاء) جوابا حيث لم يشبه (الفاء)؛ وقد قال الشاعر مضطرا، يُشبِّهه بما يُتكلم به من الفعل قال:

من يَفعلِ الحسناتِ اللَّهُ يُشكرُها والشرُّ بالشرِّ عندَ الله مِثْلانِ(٣)

وقال الأسدي:

بني ثُعَلٍ لا تنكَعُوا العَنــز شِربَها بني ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنــز ظالمُ(٤)

وزعم أنه لا يحسن في الكلام: إن تأتني لأفعلن من قِبَل أن (لأفعلن) تجيء مبتدأة. ألا ترى أن الرجل يقول: لأفعلن كذا وكذا فلو قلت: "إن أتيتني لأكرمنك، ولئن لم تأتني لأغُمَّنَّك" جاز؛ لأنه في معنى: لئن أتيتني لأكرمنك،ولئن لم تأتني لأغمنك، ولا بُدَّ من هذه (اللام) مضمرة أو مظهرة لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لئن

(١) سورة الروم، الآية: ٣٦.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٩٣.

(٣) البيت ورد منسوبًا إلى حسان بن ثابت كما نسب لآخرين، الكتاب ٣/ ٦٥، ١١٤.

(٤) البيت في ديوانه، الكتاب ٣/ ٦٥.

أتيتني لأكرمنك.

فإن قلت: لئن تَفعل لأفعلنَّ قَبُحَ؛ لأن (لأفعلن) على أول الكلام، وقبح في الكلام أن تعمل (إنْ) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمها في اللفظ، ثم لا يكون لها جواب تنجزم بما قبله. ألا ترى أنك تقول: آتيك إن أتيتني، ولا تقول: آتيك إن تأتني، إلا في شعر، لأنك أخَّرت (إن) وما عملت فيه، ولم تجعل لـــ (إن) جوابا ينجزم بما قبله.

فهكذا جرى هذا في كلامهم. ألا ترى. أنه قال -- عز وجل-: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[١] وقال – عز وجل-:﴿وَإِلا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[٢]. لمَّا كانت (إنْ) العاملة لم يحسن إلا أن يكون لها جواب ينجزم بما قبله. فهذا الذي يُشاكلها في كلامهم إذا عَملت.

وقد تقول: إن أتيتني آتيك، أي: آتيك. إن أتيتني.

قال زهير:

وإنْ أَتَــاهُ خــليلٌ يــومَ مسأَلةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ[٣]

ولا يحسن: إن تأتنِي آتيك، من قبلِ أنَّ (إنْ) هي العاملة، وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبد الله البَجَلي:

يا أقــرعُ بن حابسٍ يا أقــرعُ إنك إن يُصْرَعْ أخوك تُصرَعُ[٤]

أي تُصْرَعُ إن يُصْرَعْ أخوك، ومثل ذلك قوله:

هَــذَا سُــراقَةُ للقُرآنِ يَدْرسُهُ وَالمَرْءُ عِنْدَ الرُشَا إنْ يَلْقَها ذِيبُ[٥]

أي: المرء ذئب إن يلق الرشا. قال الأصمعي: وهذا قديم أنشدنيه أبو عمرو.

وقال ذو الرمة:

وأنيِّ متى أُشرِفْ على الجانِبِ الذي بـــه أنت مِنْ بين الجوانبِ ناظــرُ[٦]

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٢٣.

(٢) سورة هود، الآية: ٤٧.

(٣) البيت في ديوانه ١٥١، ابن يعيش ٨/ ١٥٧؛ الكتاب ٣/ ٦٦.

(٤) البيت في ديوانه، ابن يعيش ٨/ ١٥٧؛ الكتاب ٢/ ٩٨.

(٥) البيت في الكتاب ٣/ ٦٧.

(٦) البيت في ديوانه ١١٤، الكتاب ١/ ٦٨؛ والمقتضب ٢/ ٧١.

أي: ناظرٌ مَتَى أُشرِفْ. فجاز هذا في الشعر، وشبَّهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزما؛ لأن المعنى واحد، كما شبه (الله يشكرها) و(ظالم) بـ﴿إذا هم يقنطون﴾ [الروم: ٣٦] جعله بمنزلة: يظلم، ويشكرها الله، كما كان هذا بمنزلة (قنطوا)، وكما قالوا في اضطرار: إن تأتني أنا صاحبك، يريد معنى (الفاء)، فشبَّهه ببعض ما يجوز في الكلام حذفُه وأنت تَعنيه.

وقد يقال: إن أتيتني آتك، وإن لم تأتني أجزك، لأن هذا في موضع الفعل المجزوم؛ فكأنه قال: إن تفعلْ أفعلْ؛ ومثل ذلك قول الله -جل وعز-: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَها نُوَفِّ إِلَيهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾(١).

فكان فَعَل، وقال الفرزدق:

دَسَّتْ رسولا بأنَّ القوم إنْ قَدَروا ... عليكَ يَشْفُوا صُدورًا ذاتَ تَوغيرِ(٢)

وقال الأسود بن يعفر:

ألا هَـــلْ لِهذا الأمرِ منْ مُتعـــللِ ... عَنِ النَّاسِ مَهْمَا شاءَ بالنَّاسِ يَفعلِ(٣)

وقال: إن تأتني فأكرمُك، أي: فأنا أكرمُك، فلا بد من رفع (فأكرمك) إذا سكت عليه لأنه جواب، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ. ومثل ذلك قول -الله تعالى-: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ مِنْهُ﴾(٤)، ومثله قوله -تعالى-: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلا﴾(٥) ومثله قوله -عز وجل-: ﴿فَمَن يُؤمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْسًا وَلاَ رَهَقًا﴾(٦).

قال أبو سعيد: فرَّق سيبويه بين (حيثما) وبين (إذ ما)، فجعل (حيثما) في حيز الظروف التي يجازى بها، فهي اسم مثل: أين، ومتى؛ وجعل (إذ ما) في حيز الحروف، لأنه ذكر ما كان من غير الأسماء والحروف، فذكر (إنْ) و(إذ ما)، والفرق بينهما أن (إذ) لما ضممت إليها (ما) وجوزى بها، خرجت عن معناها، لأنها كانت من قبل دخول (ما) عليها لما مضى من الزمان، وبعد دخولها للمستقبل كـ (إنْ)؛ وقد يركّب الشيآن

(١) سورة هود، الآية: ١٥.

(٢) البيت في ديوانه ٢١٣، والكتاب ٣/ ٦٩.

(٣) البيت في ديوانه ٥٦، والكتاب ٢/ ٢٤٦.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٩٥.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٢٦.

(٦) سورة الجن، الآية: ١٣.

فيخرجان عن حكم كل واحد منهما إلى حكم مفرد نحو: لولا، وهلا، وغيرهما.

وجعلها سيبويه حرفًا لوقوعها موقع (أنْ)، ولم يقم دليلا على اسميتها، وما علمنا أحدًا من النحويين ذكر (إذ ما) غير سيبويه، إلا أن يكون من بعض أصحابه، ومن يأخذ عنه.

وقد قال بعض النحويين: (إذ ما) هي (إمَّا)، عدلوا عن (إما) إليها، لأن (إما) لا تكاد تأتي إلا بدخول (النون) على الفعل الذي بعدها نحو قول الله - عز وجل-: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ﴾(١) و﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾(٢) و﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً﴾(٣). وليس في القرآن -فيما اعلم- فعل بعد (إما) إلا بـ (النون)؛ فلما احتاج الشاعر إلى (إما) وكانت (النون) تكسر البيت، جعل مكانها (إذ ما) وأما دخول (ما) على (حيث) للمجاراة، فلأن (حيث) اسم للمكان، فكان يلزمها الإيضاح قبل المجازاة بها كقولك: أقمت حيث زيد مقيم، وحيث زيد مقيمٌ أقيمُ؛ ولو قلت: حيث أقيم أو أقمت لم يجز، فلما أرادوا المجازاة لزمهم إبهامها وإسقاط ما يوضحها، وألزموها (ما) كما ألزموا (ما) إنما، وكأنما، وربما؛ وجعلوا لزوم (ما) دلالة على إبطال مذهبها الأول. ثم جعلوها بمنـــزلة (أين) في المجازاة ولم تزُل عن معناها الأول وقصد المكان بها لزوال (إذ) عن معناها الأول.

وأما قول لبيد:

فأصبحتَ أنَّى تأتِها تلتبس بها(٤)

ففي معناه بعض اللبس، والبيت في موضعين فيه اختلاف رواية:

أحدهما: أنى تأتها تلتبس بها، وتبتئس بها.

والآخر: تحت رجلك، وتحت رحلك.

ومعناه: أنه يخاطب رجلا قد وقع في معضلة وقصة صعبة يعسر التخلص منها، فتقول: كيف أُتيتَ هذه المعضلة من قُدَّام أو من خلف تتبس بها ولا مخلص، وهو جواب الشرط؛ والالتباس بها: الدخول فيها والاختلاط بها، وتبتئس: يصيبك منها بؤس.

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٥٧.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٥٨.

(٣) سورة مريم، الآية: ٢٦.

(٤) صدر بيت سبق تخريجه.

كِلاَ مركَبَيْها تَحْتَ رِجْلِكَ شاجِرُ[(١)]

يعني: مركبها من قدام ومن خلف، وشاجر: داخل تحت الرجل وتحت الرحل، وإذا دخل الشيء تحت شيئين ففرجهما فقد شجرهما، ومركبيها: يعني مركبي المعضلة، وقد بين أن مركبيها من قدام وخلف في البيت الذي بعده.

فَــإنْ تَتَقدم تَلنْ منْهَا مُقَــدما غَلِيظًا وإنْ أخَّرت فالكفْلُ فَاجرٌ

والكفل: كساء يضعه الرجل على ظهر البعير ثم يركبه يتوقى العرق، وفاجر: مائل.

وقد عاب قوم سيبويه على النحويين حين حكى عنهم أنهم قالوا: يجازى بكل شيء يستفهم به، فقال سيبويه: **لا يستقيم هذا، من قِبَل أنك تجازى بأن وبحيثما وإذ ما**، فقال العائب، وهو أبو عمر الجرمي ومن وافقه: لا يكون ما قال سيبويه ردا عليهم لأنهم لم يقولوا:

لا تكون المجازاة إلا بما يستفهم به فيلزمهم هذا، وإنما قالوا: تطلب المجازاة بما يستفهم به، ولا يمنع هذا المجازاة بغيره، كما لو قال قائل: يكون الرفع بأنه الفاعل والنصب بأنه مفعول به، لم يمنع الرفع والنصب بغيرهما.

وعابوا أيضًا ما حكى عنهم: يجازى بكل شيء يستفهم به، وليس بينهم خلاف أنه لا يجازى بألف الاستفهام، وبهل.

قال أبو سعيد: أما الأول: فإن الذي حُكي عنهم أنهم قالوه هو أن أصل الجزاء الاستفهام، فكل شيء جوزي به إنما هو منقول من الاستفهام فأراهم أنهم يجازون بحيثما وأنْ، وهما لا يكونان استفهاما، فهذا مخرج هذا.

وأما الثاني: فقد فُهِم عن سيبويه أنه أراد الأسماء التي يُستفهم بها، لأنهم لا يختلفون في الحروف أنها لا يجازى بها، فكان فَسر قولهم على ظاهر ما حكي عنهمْ أن يقال: أنتم تستفهمون بـــ (كم) ولا يجازى بها، وكذلك (كيف) يستفهم بها ولا يجازى بها.

وأما (مهما تفعل) ففيها وجهان:

أحدهما: ما قاله الخليل، وهو أن أصله (ما) زيدت عليها (ما) أخرى كما تزاد (ما) على (متى) في قولك: متى ما تفعل أفعل؛ فـــ(ما) الأولى في هذا القول للمجازاة، والثانية زائدة.

والآخر: ما قاله أبو إسحاق الزجاج، أن أصله (مه) في معنى (اسكت) لكلام

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

متكلم به، و(ما) بعدها للمجازاة.

والدليل على (مهما) قد تضمنت معنى (ما) أنه قد يعود إليها الضمير مما بعدها كما يعود إلى (ما)، قال المتنخل الهذلي:

إذا سُدْته سُدْتَ مطوَاعةً ... وَمَهْمَا وَكَلتَ إليهِ كَفَاهُ[1]

فـ (الهاء) في كفاه عائد إلى (مهما)، كما تعود إلى (ما)، ولا يكون مثل هذا العائد في أين ومتى، لا تقل: أين تكن أكن فيه، ولا متى تأتني آتك فيه وأما كيف، فإن الخليل قال في المجازاة بها: هي مستكرهة، ولم يحتج لذلك، بل قوّى المجازاة بها حين قال: معناها: على أي حال تكن أكن.

قال أبو سعيد: أحتاج أن أبين أن (كيف) حقيقتها وموضوعها، إنه اسم غير ظرف وإن كان قد يؤدي معناها قولهم (على أي حال)، والدليل على ذلك إذا قلت: كيف هذا الثوب؟ فالجواب أن يقال: خشن أو لين أو طويل أو قصير ونحو ذلك.

وكذلك إذا قال: كيف زيد؟ فالجواب: سَمْح، أو صَعْب، أو شجاع أو جبان أو ما أشبه ذلك.

ولو قال: على أي حال زيد؟ لقلت: على حال شدة أو على حال رخاء وهذا ما يقتضيه لفظ السؤال.

ولو كان (كيف) ظرفا، لم يمتنع دخول حروف الجر عليه كدخولها على متى وأين في قولك: إلى متى يكون هذا؛ ومن أين أقبلت؟

فلو قال قائل: كيف زيد؟ فقيل في جوابه: على حال سيئة، أو على حال صفة لجاز، وليس بجوابه على الحقيقة والموضوع، ولكن يجوز ذلك لأن معناها معنى سيئ الحال أو حسن الحال الذي هو الجواب المطابق للسؤال بـ (كيف).

وقد اختصت (كيف) بأشياء ليست في نظائرها.

منها أنها اسم ليس بظرف، لا يكون لها عائد، ولا يخبر عنها كمَن، وما، وأي، تقول: مَن ضربته؟ وما أكلته؟ وأيَّ أثبته؟ وتقول: مَن في الدار؟ وما عندك؟ وأيٌّ خلفك؟ ولا تقل: كيف ضربته؟ و(الهاء) عائدة إلى (كيف)، ولا كيف في الدار؟ كما قلت: من في الدار، على الابتداء أو الخبر.

ومنها أنه لا يكون جوابها إلا نكرة، وجواب أخواتها يكون معارف ونكرات يقول

(١) البيت في ديوانه ٢/ ٣٠، الخزانة ٩/ ٢٦؛ ابن يعيش ٧/ ٤٣.

القائل: كيف زيد؟ فيقال له: سخي أو بخيل أو شجاع أو جبان، ولا يجوز أن يقال: السخي، ولا البخيل ولا الشجاع ولا الجبان.

وقد يقال في جواب (مَن زيد؟): أخوك، وزيد أخوك.

ويقال في جواب (ما طعامك؟): اللحم والخبز، ويقال: لحم وخبز، وقد يقال في جواب (أي الناس زيد؟): أخوك، أو هذا، أو نحوهما من المعارف.

ويقال: رجل بجنبك. ورجل في دارك، أو نحو ذلك من النكرات.

فأما مع المجازاة بها، ففيه قولان: أحدهما: أنه لما كان أخواتها معارف ونكرات، وقُصِرت هي على أحد الأمرين، ضعفت عن التصريف بها في المجازاة، فالقول الآخر أنها لما لم يُخبر عنها، ولا يعود إليها، كما يكون ذلك في: مَن، وما، وأي، ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة، ولم تكن ضرورة مضطر إليها في المجازاة إذ كانت (على أي حال) تغني عنها كما قد ذكرناه.

وتركوا المجازاة بـــ (كم) لأن (ما) و(مَنْ) تغنيان عنها، لأنهما في المجازاة لقليل ما يقعان عليه وكثيرة، ألا ترى أنك إذا قلت: كما تسر أسر، فمعناه: إن يسر قليلا أسر مثله، وإن يسر كثيرا أسر مثله، وليس المتكلم بعالم كمن يسير، ولا هو مستدعٍ من المخاطب تعريفه مقدار سيره، وإنما وضعت (كم) ليتعرف بها المتكلم مقدار ما يسأل عنه ليقف عليه.

وأما المجازاة بـــ (إذا) فإن ما منع من المجازاة بها إلا في الشعر، أن الذاكر لها في الكلام كالمعترِف بأنها كائنة، كقولك: إذا طلعت الشمس فأتني؛ فالمتكلم معترف بطلوع الشمس، وحق ما يجازى به ألا يُدْرَى أيكون أم لا يكون، كقولك: إن قدم زيد زرته، وإن تمطر اليوم نجلس للحديث، ولا يدري أتمطر اليوم أم لا؛ ولذلك حسُن: إذا احمر البسر فأتني، وقبُحَ: إن احمر البسر فائتني، لإحاطة العلم أن احمر البُسر كائن.

وإنما جاز المجازاة بها في الشعر لأنها قد شاركت (إن) في الاستقبال، ولأن وقتها غير معلوم، فأشبهت -لجهالة وقتها- ما لا يدري أيكون أم لا. وقد نستعمل (إذا) في الموضع الذي يحسن فيه (إن)، ولا يتبين بينهما فرق للمشابهة التي بينها، وكذلك تستعمل (إن) في موضع (إذا)؛ قد يقول القائل: إن متُّ فأخرجوا ثلث مالي للفقراء والمساكين، وقال الله -تبارك وتعالى-: ﴿أَفَإِنْ مَّاتَ أَوْ قُتِلَ﴾[1] والموت كائن لا محالة،

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

وقال الشاعر:

كم شامت بي أن هلكت وقـــائـــل: لله دَرُّه[١]

وقال آخر:

إذا أَنْتَ لَمْ تنـــزع عن الجهلِ والخنا أصبتَ حليمًا أوْ أَصـــابَكَ جـــاهـــلُ[٢]

وقد يجوز أن ينـــزع، ويجوز ألا ينـــزع، ولا يحيط العلم بأي ذلك يكون.

وقولهم: إن مات زيد كان كذا، أحسن من قولك: إن احمر البسر، لأن الموت وإن كان معلوما أنه كائن فلا يعرف وقته، واحمرار البسر معروف الوقت.

وأما قوله:

إذَا لَمْ تزل في كلِّ دارٍ... [٣]

فإن أبا عمر الجرمي كان يفسره: إذا لم تزل المرأة في كل دار عرفتها لها يَسكب واكف من دمع عينيك؛ وخبر (لم تزل امرأة): في كل دار؛ وجواب (إذا): يسكب المضمرة قبل (واكف)، وتفسيره (يسكب) الذي في آخر البيت؛ ومثله في الكلام لو تكلم به: إذا لم يزل زيد قائما عمرو يقم، على معنى: يقم عمرو يقم. وقَرُبَ (واكف) من المعرفة لأنه موصول منعوت بقوله: من دمع عينيك.

وقال الأخفش: إذا لم تزل عينك في هذه الدار واكف سجمت، وجعل (لها واكف) خبر (لم تزل) و(تسجم) جواب (إذا) وذكرت: يسكب، ويسجم، لأن البيت يروى على الوجهين.

وقوله: وينجزم الجواب بما قبله، ويجوز أن يكون بجملة ما قبله، وهو (إن) والشرط، ويحتمل أن يكون بـــ (إن) وحدها؛ والاختيار عندي أن يكون بـــ (إن) وحدها، وقد مضى ذكر اختياري رفع خبر الابتداء بالابتداء.

وأما قول الخليل: (إن) هي أم حروف الجزاء، فلأنها تدخل على الجزاء. في جميع وجوهه، وليست كذا سائر ما يجازى به، لأن (مَنْ) يجازى بها فيما يعقل، و(ما) فيما لا يعقل، و(أي) فيما يبعض، و(متى) للزمان، و(أين) و(حيثما) للمكان، (وأنى) نحو من ذلك، و(إذ ما) يتكلم بها القليل منهم، وما كل العرب تعرفها

---

(١) البيت ورد منسوبًا للنابغة الجعدي في ديوانه ١٩١؛ ابن يعيش ٩/ ٤.

(٢) البيت ورد منسوبًا لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٣٠.

(٣) البيت ورد منسوبًا إلى رجل من بني سلول، سبق تخريجه.

ومما يدل على أن (إن) أم حروف الجزاء، أنها قد يُسكت عليها ويحذف الشرط بعدها والجواب، ولا يفعل ذلك بغيرها، يقول القائل: لا آتى الأمير لأنه جائر، فيقال: ائته وإن: وكذلك: لا أصلي خلف فلان لأنه أعمى، فيقال: صل خلفه وإن؛ يراد بذلك: وإن كان جائرًا، وإن كان أعمى فصل خلفه، وأنشد بعض النحويين في ذلك:

قَالَتْ سُلَيْمَى لَيْتَ لي بَعْلا يَمُنْ ... يَغْسلُ عن جلْدِي ويُنسينِّي الحَزَنْ

وحاجةً ليس لــها عندي ثَمَنْ ... مستورة قضــاؤُهــا منه وَمَــنْ

قالت بناتُ العمِّ يا سلمى وإنْ ... كــان عَيِيًّا مُعْدَمــا قالت وإنْ[1]

والذي أحوج إلى إدخال (الفاء) في جواب الجزاء، أن أصل الجواب أن يكون مستقبلا، لأنه شئ مضمون فله إذا فُعِل الشرط، أو وجد مجزومًا ملتبسا بما قبله من الشرط، فـ (إن) هي التي تربط أحدهما بالآخر، ثم عرض في الكلام أن يجازى بالابتداء والخبر لنيابتهما عن الجواب، و(إن) لا تعمل فيهما، ولا يقعان موقع فعل مجزوم؛ فآتوا بحرف يقع بعده الابتداء والخبر، وجعلوه مع ما بعده في موضع الجواب، وذلك قولك: إن تزرني فعندي سعة، وإن تأتني فالمنـــزل لك؛ واختاروا (الفاء) دون (الواو) ودون (ثم) لأن حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلا؛ لأنه بالشرط يُستَوجب، ومن أجل وقوعه يقع، و(الفاء) توجب ذلك لأنها في العطف بعد الذي قبله، متصل به؛ وتركوا (الواو) لأنها لا تدل على الترتيب؛ وعدلوا عن (ثم) لأن بينها وبين ما قبلها أكثر من مهلة (الفاء).

وقد حذفت العرب (الفاء) في الجواب في ضرورة الشاعر، وسهل ذلك أن أصل الجواب لا يكون فيه (فاء) على ما ذكرناه، وتقديره: من يفعل الحسنات فالله، ويروى: فالرحمن، والذي قبله: من يفعل الخير فالرحمن يشكرها؛ وليس في هذه الرواية ضرورة ((وينكع العنــز ظالمًا)) تقديره: فهو ظالم؛ ويكثر في المجازاة حذف المبتدإ بعد (الفاء) لأنه يجري ذكره في الشرط كقولك: إن تأتني فمحبوب؛ لأن المخاطب قد جرى ذكره في الشرط كقولك: إن تأتني فمحبوب، وإن يزرني زيد فمكرم، تقديره: فأنت محبوب، لأن المخاطب قد جرى ذكره في (تأتني)، وإن يزرني زيد فهو مُكَرم، لأنه قد جرى ذكره.

وأما قوله: إن تأتني لأفعلن، ففيه وجهان:

---

(١) الأبيات منسوبة إلى رؤبة بن العجاج في ديوانه ١٨٦؛ والخزانة ٣/ ٣٦٠.

الأول: تقدير (الفاء). إن تأتني فلأفعلن.

والآخر: نية التقديم. كأنه قال: لأفعلن إن تأتني.

وكلاهما غير حسن، أما حذف (الفاء) فقد ذكرناه آنفا، وأما التقديم فإنه لا يحسن مع جزم الشرط بـــ (إن)، فإذا لم ينجزم بها حسُن كقولك: إن أتيتني لأكرمنك، وإن لم تأتني لأغمنك؛ ومن أجل هذا ألزموا الشرط الفعل الماضي في اليمين، كقولك: والله لئن أتيتني لأكرمنَّك، ووالله لئن جفوتني لا أزورُك، لأن جواب اليمين يغني عن جواب الشرط، ويبطل جزمه، ويصير بمنـــزلة ما ذكر قبله، كأنه قال: والله لا أزورك؛ وإنما صارت (إن) إذا جزمت اقتضت مجزوما بعدها، لأنها بجزمها ما بعدها يظهر أنها تجزم، وجزمها يتعلق بفعلين، فإذا لم يظهر جزمها في الثاني صارت بمنـــزلة حرف جازم لا يؤتى بعده بمجزوم؛ ومن أجل ذلك قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿**قَالا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾[1] فقال: لنكونن، لأن جزم (تغفر) بلم لا بـــ(إن)؛ وقال: ﴿**وَإِلا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾[2]. لما كانت (إن) هي الجازمة لـــ (تغفر).

وأما قوله:

هَذَا سُراقَةُ لِلقُرآنَ يَدْرسُهُ[3]

فذكر الأصمعي أن هذا البيت قديم، وأن أبا عمرو أنشده إياه، و(الهاء) في (يدرسه) للمصدر تقديره: للقرآن يُدْرس درسًا، وكني عن الدرس.

ولو قلنا: ضربته زيدًا على هذا التأويل لجاز تقديره: ضربته الضرب زيدا وكني عنه، لأن الضرب قد دل عليه ضربت، ولا يحسن أن تكون (الهاء) ضمير القرآن، لأن القرآن وإن كانت فيه (اللام)، فقد جعل بمنـــزلة المفعول، واللام في صلة (يدرس)؛ ولو قلت: القرآن يدرسه لم يجز أن ينصب القرآن بيدرس، و(الهاء) ضميره.

وكذلك قول الله -عز وجل-: ﴿**لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ**﴾[4]، ولا يجوز (يرهبونه) و(الهاء) للرب-جل وعز-، ومثل هذا قول زهير بن جناب:

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٢٣.

(٢) سورة هود، الآية: ٤٧.

(٣) صدر بيت سبق تخريجه.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٥٤.

مِنْ كل مَا نَالَ الفتى قــد نِلْتُه إلا التحية[(١)]

على معنى: قد نلت النيل، وحق الكلام: من كل ما نال الفتى قد نلت، كأنه قال:كل ما نال الفتى قد نلت؛ ومن أجل (الهاء) كان الأصمعي ينكر هذه الرواية، ويروي:

ولكل ما نال الفتى قد نلته

وكان لا يتوهم في (نلته) المصدر.

وأما جعلهم (إذا) في موضع (الفاء) في الجواب، فيمكن أن يكون تشبيهًا بـــ (إذا) التي للمفاجأة؛ لأن الشرط يؤدي إلى الجواب، فكأنه هجم عليه وأثاره. وكذلك طريق المفاجأة، ألا ترى أنك إذا قلت: "أصابتهم سيئة فإذا هم يقنطون"[(٢)] كانت مفاجأة؛ وإصابة السيئة هجمت بهم على القنوط، وإذا دخل حرف الجزاء صار شرطًا وجزاءً، واكتفى بـــ (إذا) من (الفاء)، واستقبح ذكر (الفاء) معها في المجازاة.

وقد يجزم الجواب وإن كان الشرط غير مجزوم، وأحسن ذلك أن يكون الشرط بـــ (كان) لقوة (كان) في باب المجازاة، ووقوعها على كل ماضٍ ومستقبل، وذلك في قول الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾[(٣)]، ولولا (كان) لم يَقْوَ إلاّ الاستقبال، لأن قولك: (إن تأتني آتك) أحسن من (إن أتيتني آتك)، وإنما يجيء في الشعر أكثره.

وقول سيبويه: إن تأتني فأكرمك، (أكرمُك) عنده مرفوع، لأنه واقع موقع الابتداء، أي: فأنا أكرمك، وإنما ذهب إلى هذا لأن دخول (الفاء) إنما احتيج إليه بسبب المبتدإ والخبر على ما ذكرته قبيل هذا الفصل، ولولا ذلك لقال: إن تأتني أكرمك، وباقي الباب مستغن عن شرحه بوضوح كلام سيبويه أو شرح نظيره.

هذاَ بابُ الأسَماء التي يجازىَ بها وتكونُ بمَنزلةِ (الذي)

وتلك الأسماء التي يجازى بها: مَنْ، وما، وأيهم. فإذا جعلتها بمنــزلة (الذي) قلت: ما تَقولُ أقولُ، فتصير (تقول) صلة (ما) حتى تكمل اسما، فكأنك قلت: الذي تقولُ أقولُ. وكذلك من يأتيني آتيه، وأيُّها تشاء أعطيك ، قال الفرزدق:

---

(١) البيت في ديوانه، انظر المعمرين ٢٦؛ والتصريح ١/ ٣٢٦.

(٢) إشارة إلى الآية ٣٦ من سورة الروم.

(٣) سورة هود، من الآية: ١٥.

وَمنْ يميلُ أمالَ السيفُ ذِروتهُ حيث   التقَى من حِفَافَى رأسهِ الشَّعرُ(١)

وتقول: آتي من يأتيني، وأقول ما تقول، وأعطيك أيّها تَشاء؛ هذا وجه الكلام وأحسنه، وذلك أنه قبح أن يؤخَّر حرفُ الجزاء، إذا جَزمَ ما بعده؛ فلما قبح ذلك حملوه على (الذي)، ولو جزموه هاهنا لحسن أن تقول: آتيك إنْ تأتني؛ وإذا قلت: آتي من أتاني، فأنت بالخيار، إن شئت كانت (أتاني) صلة، وإن شئت كانت بمنـــزلتها في (إنْ).

فقد يجوز في الشعر: آتي من يأتني، وقال الهُذلي:

فقلتُ تَحمَّل فوقَ طَوقِكَ إنَّها   مُطيَّعةٌ مَنْ يأتِها لا يُضيرُها(٢)

هكذا أنشدناه يونس كأنه قال: لا يضيرها من يأتها، كما كان: وإني متى أُشرِف ناظرُ -على القلب- ولو أريد به حذف (الفاء) جاز، فجعلت كـــ (إنْ).

وإذا قلت: أقول مهما تقل، وأكون حيثما تكن، وأكون أين تكن، وآتيك متى تأتني، وتلتبس بها أنى تأتها، لم يجز إلا في الشعر، وكان جزما، من قبل أنهم لم يجعلوا هذه الحروف بمنـــزلة ما يكون محتاجا إلى الصلة حتى تكمل اسما، ألا ترى أنه لا يقال: لها تصنع قبيح، ولا في الكتاب مهما تقول، إذا أراد أن يجعل القول وصلا، فهذه الحروف بمنـــزلة (إن)، لا يكون الفعل صلة لها، فعلى هذا فأجز ذا الباب.

قال أبو سعيد: هذه الأسماء التي يجازى بها المذكورة في هذا الباب، إنما يجازى بها إذا كانت مبتدأة في اللفظ، غير واقع عليها عامل خافض ولا غيره.

وهذه الأسماء إن جرت مجرى (إنْ) في كونها صدورا، إذا جوزي بها فإنها تدخلها الأشياء الخافضة إذا كانت في صلة ما بعدها، أو كانت مبتدأة، وذلك للضرورة المؤدية إلى ذلك فيها دون أن تقول: بمن تمرر أمرر به. وعلى أيهم تنـــزل أنـــزل عليه، وفيما تزهد أزهد فيه؛ فالباء في صلة (تمرّ) الذي هو شرط، وفي موضع نصب بها؛ و(على) في صلة (تنـــزل) وهي في موضع نصب بها؛ و(من) و(ما) و(أيهم) قد تضمنت الأسماء، وحرف الجزاء، والأفعال التي بعدهن أفعال تتعدى بحروف الجر؛ وحروف الجر لا تكون إلا قبل الأسماء، متصلاً بها، فقادت الضرورة إلى تقديمها لذلك وتأخير الأفعال العاملة فيها؛ لأن الفعل قد يجوز أن يعمل النصب فيما قبلها، فلم تكن بنا ضرورة إلى تقديم فعل الشرط

---

(١) البيت في ديوانه ١/ ٢٠٠، الكتاب ٣/ ٧٠.

(٢) البيت في ديوانه ١/ ١٥٤، الخزانة ٣/ ٦٤٧؛ والكتاب ٣/ ٧٠.

عليها؛ فإذا أتينا بـ (إن) انفصل الاسم من (إن) فوقع حرف الجر على الاسم وهو بعد (إن)، فلم يحتج إلى تقديمه كقولك: إن تمرر بزيد أمرر به، وإن تنزل على زيد أنزل عليه، وإن تزهد في شيء أزهد فيه.

وكذلك إن وقع الشرط باسم مضاف، قدمته وأضفته إلى اسم المجازاة ضرورة كقولك: غلام مَن تضرب أضرب، وصاحب أيهم تعاشر أعاشر، تنصب (غلام) بيضرب، و(صاحب) بتعاشر؛ ولا بد من تقديمه من حيث كان خافضا لما بعده.

ولو كانت (إن) لم يجز تقديم شيء، عليها لانفصال الاسم منها كقولك:

إن تضرب غلام زيد أضرب.

وكذلك المبتدأ المضاف إلى هذه الأسماء، كان حقه أن يكون فاعل فعل الشرط ويكون مضافا إلى الاسم الذي ليس بمبهم كقولك: إن يأتك غلام زيد، أو غلام خالد، أو غلام غيرهم. فلما أبهمت فيها فصار الاسم المبهم وهو (مَنْ) و(أيُّهم) و(ما) متضمنا للاسم والحرف، أضفت إليه ضرورة كما أضفته إلى زيد وعمرو، وقدمته، فبطل أن يكون فاعلا، فرفع بالابتداء، كذلك الفاعل إذا قُدِّم على الفعل رفع بالابتداء كقولك: زيد قام، وعمرو انطلق.

فإذا أوقعت على هذه الأسماء عاملا قبلها من غير ما ذكرنا بطلت المجازاة بها وصارت بمنزلة (الذي) واحتاجت إلى صلة على ما ذكره سيبويه ومثلها، وهذا هو المختار فيها.

وقد يجوز أن يكون قبلها ما يعمل فيها، وتجريه مجرى فعل لا يتعدى، وليس بالمختار وذلك قولك: آتي مَن أتاني؛ الوجه المختار فيه أن تجعل (مَنْ) في موضع نصب بـ (آتي) و(أتاني) في صلته، فيكون كقولك: آتي الذي أتاني.

ويجوز أن يكون بمنزلة قولك: أخرج متى أتاني زيد، وأقيم أين أقام زيد، ويكون معناه: أخرج إن أتاني زيد، وأقيم إن أقام زيد؛ ويكون (متى) و(أين) ظرفين لما بعدهما، لا لأخرج وأقيم؛ وكذلك:

آتي من أتاني، كأنه قال: آتي إن أتاني زيد، ولم يذكر (آتي) مفعولا، إلا أنه يُعْلَمَ أنه يأتي الذي يأتيه كما تقول: ضربت وضربني زيد، فيعلم أن (ضربت) واقع على زيد؛ وكذلك لو قلت: إن يأتني زيد آت، وحذفت (الهاء)، لكان الوجه أن يكون: آته.

وأما قوله:

... مَنْ يأتِها لا يُضيرُها[١]

ففي رفع (يضيرها) وجهان:

أحدهما: بإضمار (الفاء) كأنه قال: فلا يضيرها؛ وهذا الوجه لا خلاف في جوازه.

والوجه الآخر: يرتفع على التقديم كأنه قال: لا يضيرها من يأتها.

وقد خالف سيبويه فيما أجازه من التقديم في هذا البيت اثنان:

أحدهما: الذي يرى أن الفعل المرفوع إذا وقع بعد الشرط، لم يجز أن ينوي به التقديم، وإن حسُن تقديمه. وقائل هذا محمد بن يزيد، يقول: إن أتيتني أكرمك، لا يجوز أن يكون بتقدير: أكرمك إن أتيتني، وإن كان يحسُن أن يقول: أكرمك إن أتيتني .

والمخالف الآخر زعم أنه لا يجوز بتقدير التقديم فيه، لأنا إن قدمناه لم يجز أن يكون (مَنْ) فاعلا ليضيرها لأنها قد جزمت (بأنها)، ولا يجوز أن تجزم وهي فاعلة لفعل قبلها؛ وإن لم تكن (مَنْ) هي الفاعلة فلا يبين لها فاعل، فلم يجز غيره التقديم من أجل ذلك.

فأما أبو العباس فقد ذكرنا قوله قبل هذا، وصحته أن المرفوع إذا وقع بعد الشرط، فقد وقع في موقعه، فلا ينوي به التقديم الذي ليس بموضعه، كما لا يقال: ضرب غلامُه زيدًا على نية:

ضرب زيدًا غلامهُ، لأن الغلام وقع في موضعه لأنه فاعل، وحق الفاعل التقديم؛ والجواب عن هذا: أن الشرط على وجهين:

أحدهما: أن يكون المعتمد المقصود تقديم الشرط، واتباع الجواب له كقولك: إن تأتني آتك، وإن تأتني فأنا مكرم لك، فلا يجوز تقديم الجواب على الشرط.

والآخر: أن يكون الاعتماد على فعل وفاعل ومبتدإ؛ وحين يبتدئه المتكلم ويعلقه بشرط كما يعلقه بظرف فيقول: أكرمك إن أتيتني، وأنا مكرمك إن زرتني. كما تقول: أكرمك يوم الجمعة. فإذا قال: إن أتيتني أكرمك، فليس (أكرمك) بجواب، فيكون تقديمنا له إلى غير موضعه؛ وإنما جعل الفعل الذي القصد فيه التقديم، ويدل على ذلك أن المقْسِم إذا حلف على شرط وجزاء، جعل جواب القسم نائبا عن الجزاء، وجعل إعرابه ولفظه على جواب اليمين دون جواب الشرط في المجازاة.

وإن كان واقعا بعد الشرط، وذلك قولك: والله لإن جفوتني لا أزورك، فترفع (لا

---

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

أزورك) وهو بعد (جفوتني) الذي هو شرط؛ فإن كان (لا أزورك) مجازاة، فينبغي أن يكون مجزوما، وإن كان ينوي به غير المجازاة، وهو واقع موقع الجزاء ما ينوي به غير الجزاء.

وقد ذكر أبو بكر بن الأعرابي عن أبي العباس المبرد أنه قال:

إذا قلت: لإن أتيتني لأكرمنك. وإنما هو: والله لإن أتيتني والله لأكرمنك، وأضمرت، قال: ولا يكون هذا إلا على قسمين.

قال أبو سعيد: وهذا غلط وسهو من أبي العباس لأن الشرط إذا أفرد فليس بخبر، والقسمُ إنما يقع على خبر، وما يصحُ فيه التصديق والتكذيب، ألا ترى أن الاستفهام والأمر والنهي لا يصح القسم عليهنّ لأنهن لسن بأخبار، فكيف يصحُ القسم على الشرط وحده، وأما الذي رد تقديم (لا يضيرُها) لأنه لا فاعل معه، فيجوز أن يكون ضمير الفاعل على شرط التفسير، كما يكونُ في قولك: ضربني وضربتُ زيدا، ونحو ذلك مما يُضمر على شرط التفسير، كأنه قال: لا يضيرها أحدٌ إن أتاها أحدٌ؛ لأنّ معنى من يأتها إن يأتها أحدٌ، فأضمر في يضيرها؛ لأن الكلام الذي بعدها فيه ذكرُ المُضمر الذي أضمر على شرط التفسير، وأما: أقول مهما تقل، وأكونُ حيثما تكُن وأكونُ أين تكُن، وآتيك متَى تأتِني، وتلتبس بها أنَّى تأتِها فلا يجوز رفع ما بَعَدهُنَ من الأفعالِ لأنهن لا يَكُن بمنـــزلة (الذي) كما تكون (مَن) و(ما) و(أيهم)، فنجعلُ الفعلَ بعدهُن صلة لها، ونرفَعُ، ألا ترى أنّك تقولُ: مررتُ بِمَن يُعجبُني، وبما يَسُرُّني، وبأيّهم يُوَافقني، ولا تقول مررت بمهما يَسُرُني.

فلما لم تَكُن هذه الحروف بمنـــزلة الذي بطل رفع الفعل فيهنَّ، ووجبت المجازاةُ وقبح الجزْمُ في فعل الشرط، إذ لا جواب بَعدهُ، كما قبح أن تقوُل: أقُولُ إن تقُل وآتيك إن تأتني ولو كان ماضيًا لحسُنَ كقولك: أقولُ إن قُلت، وآتيك إن أتيتني لأن الشرط لم يُجزم، وهذه الظروف التي يُجازي بها لا تتمكن ولا يُخبر عنها كما يُخبرُ عن (ما) و(من) و(أيهُم) ألا ترى أنك تقول ما تصنع قبيحٌ على أن ما مبتدأ، وتصنع في صلته وقبيحٌ خبرهُ، ولا يجوز مهما تصنعُ قبيحٌ؛ لأن مهما لا يُخبر عنها، وتقول: في الكتاب ما تقول -بمعنى مكتوب عندي ما تقول- فتكون (ما) مبتدأ بمنـــزلة (الذي)، و(تقولُ) صلتها، و(في الكتَاب) خبرُ مُقَدّمٌ، كما يَقولُ: في الدارِ صنيعك، ولا يجوز على هذا: في الكتابِ مهما تقولُ، إذا جعلتَ (تقولُ) صلةً لمهما كما تجعلها صلةً لما.

هذا بابُ ما تكون فيه الأسماء التي يُجازى بها بمنـزلة (الذي)

وذلك قولُكَ: إن من يأتيني آتيه، وكان من يأتيني آتيه، وليس من يأتيني آتيه.

وإنما أذهبتَ الجزاءَ من هاهُنا لأنك أعلمتَ (كان) و(إنّ) لم يَسُغ لك أن تدع (كان) وأشباهَهُ مُعَلَقة لا تُعملُهَا في شيء، فلما أَعَملهَنَّ ذهب الجزاء، ولم يكن من مواضعه؛ ألا ترى أنك لو جئت بـ (أن) و(متى) كان مُحالاً. فهذا دليل على أن الجزاءَ لا ينبغي له هاهنا بـ (من) و(ما) و(أيّ)، فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت.

فمن ذلك قولُك: إنه من يأتنا نأته، وقال الله – تعالى ذكره –: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾(١) وكنتُ من يأتني آته، وتقولُ: كانَ من يأته يُعطِه، وليس من يأته يُحبِبْهُ، إذا أضمرتَ الاسم في كان أو في ليس، لأنه حينئذ بمنـزلة (لَستُ) و(كنتُ)، فإن لم تُضمر فالكلامُ على ما ذكرناه وقد جاء في الشعر: إن من يأتني آتهِ قال الأعشى:

إنَّ من لام في بني بنتِ حَسَّا ... نَ ألُمهُ وأعصِه في الخُطوبِ(٢)

وقال أُمَيَّةُ بن أبي الصلت:

ولكنّ مَنْ لا يَلقَ أمرًا يَنُوبه ... بعُدَّته ينـزلْ به وَهْوَ أعْزَلُ(٣)

فزعم أنه إنما جاز حيث أضمر الهاء، وأراد (إنه)، و(لكنه) كما قال الرَّاعي:

فلو أنَّ حُقَ اليومَ منكُم إقامةٌ ... وإنْ كان سرحٌ قد مضى فتسرَّعا(٤)

أراد: فلو أنه حُقّ، ولو لم يُرد الهاء كان الكلام مُحالاً.

وتقول: قد علمت أنّ من يأتني آته، من قِبَل أنَّ (أَنْ) هاهنا فيها إضمارُ الهاء، ولا تجيء مخففة إلا على ذلك كما قال:

أكاشِرُهُ وأعلمُ أَنْ كِلانا ... على ما شاء صَاحِبُهُ حريصُ(٥)

---

(١) سورة طه، الآية: ٧٤.

(٢) البيت في ديوانه ٢١٩، ابن يعيش ٣/ ١١٥؛ الكتاب ٣/ ٧٢.

(٣) البيت في ديوانه، الكتاب ٣/ ٧٣.

(٤) البيت في ديوانه ١٦٧، الخزانة ١١/ ٤٥١.

(٥) البيت ورد منسوبًا لعدي بن زيد؛ ولعمرو بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ١٨، ابن يعيش ١/ ٥٤؛ الكتاب ٣/ ٧٣، ٧٤.

ولا يجوز أن تنوي في (كان) وأشباه (كان) علامة إضمار المُخَاطَب، ولا تذكُرها لو قلت: ليس من يأتك تُعطه، تريد لَسْتَ لم يَجُز ولو جاز ذا لقلتَ: كان من يأتِكَ تُعطِه تُريد به كُنتَ.

قال الأعشى:

في فِتْية كَسيُوفِ الهِنْدِ قد عَلِموا أَنْ هالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى وينتعل[١]

فهذا يُريد معنى الهاء.

ولا يُخفَّف (أَنْ) إلا عليه كما قال: قد علمتُ أنْ لا يقول وأي إنّه لا يقول، وقال تعالى: ﴿أَفَلاَ يَروْنَ أَلاَّ يَرجِعُ إِلَيهِمْ قَوْلاً﴾[٢] وليس هذا بقوي في الكلام كَقُوةِ (أن لا يَقُولُ) لأن لها عِوَضُ من ذهابِ العلامة، ألا ترى أنهم لا يكادون يتكلمون به بغير الهاء، فيقولون: قد علمتُ أنْ عبد الله مُنطلَق.

قال أبو سعيد: قد ذكرنا أن الاسم الذي يُجازَى به لا يعمَل فيه إلا فعل الشرط، أو ما يتصل بفعل الشرط والابتداء، فإذا دخل عليها مما قبلها ما ينصبُهَا أو يرفعها أو يخفضُها لم يُجاز بها وبطَلَ عملها، فلما قلت:

إنّ مَنْ يأتيني، وكان مَنْ يأتيني، انتصب (مَنْ) بإن، وارتفع بكان، فبطل تضمنها لحرف المجازاة لاستحالة وقوع حرف المجازاة بعد هذه العوامل، ومن أجل هذا قال سيبويه: ((**فلما أعَملْتَهن... يعني العوامل- في (مَنْ) ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه، ألا ترى أنك لو جئت (بأن) و(متى) كان محالا**، فاستدل باستحالة وقوع (إن) و(متى) بعد كان وأشباهه إن (من) لا تقع بعدهن إذا كانت للمجازاة لتضمنها معنى (إن) وذكر متى معها، لأن (متى) وإن كانت اسما لا تدخل عليها العوامل التي تدخل على (من، وما، وأي) لأن هذه الأسماء يُخبر عنها، ويدخل عليها جميع العوامل التي تدخل على الأسماء المتمكنة، و(متى) لا يُخبر عنها، وكذلك (أين، وحيثما، وأنّى) فإذا شغلت هذه العوامل بشيء، فصار الموضع بعده موضعا يقع فيه المبتدأ جاز أن يقع (من، وما، وأي) للمجازاة نحو قولك: إنه من يأتني آته، وكنت من يأتني آته، وكان من يأته يُعطِه إذا أضمرت فيه اسما جرى ذكره، وكذلك إن جُعل فيه ضمير الأمر والشأن كقولك: كان من يأتِ زيدًا يُكرمْهُ، والأبيات التي أنشدها فيها كلها ضميرٌ محذوف منصوب من (أنَّ)

---

(١) البيت في ديوانه ١٠٩، الكتاب ٢/ ١٣٧، ٣/ ٧٤؛ المقتضب ٣/ ٩.

(٢) سورة طه، الآية: ٨٩.

و(لكنّ)، فصار ما بعدها موضع ابتداء وخبرٌ مثلهُ.

إنَّ مَن يَدْخُلُ الكنيسةَ يومًا ... يَلقَ فيها جآزِرًا وظِباءَ(١)

ومعناه إنه، ولذلك لو خُفّفَتْ (إنّ) والاسم فيها ضمير -كقوله:

وَيْكَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَب يُحْبَبْ ... وَمن يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِ(٢)

لأنه موضع يقع فيه ابتداء وقد عَمِلت أن في المضمر، ولم يجز أن تنوي في كان وأشباهه علامة إضمارِ المخاطبِ، ولا تذكُرها لأن علامة إضمار المخاطبِ في ليس، وكان كعلامة المخاطَبِ في الفعل الماضي، وهي تاء ملفوظ بها كقولك: قُمتُ وذهبتُ ولا يجوز حذفها لأنها فاعل، والفاعل لا يُحذفُ، فيبقى الفعل فارغًا من الفاعل؛ ومن وجه آخر وهو أن علامة الفاعل المخاطَب بعض صيغة الفعل، فلو حذفناها بقي كن في معنى كُنْتُ وليس في معنى لَسْتُ وهذا مُحالٌ، لأنكّ لا تقول: كُنْ مَنْ يأتِك تأته، وليس من يأتك تأته، فإذا كان الفعل مستقبلا جاز أن تنوي لأنه ليس له علامة ملفوظ بها، وذلك قولُكَ للمخاطبِ: تكونُ من يأتك تأته، وفي (تكونُ) ضمير الفاعل المخاطب، وفي بيت الأعشى:

أن هالكٌ كل مَنْ يحفى وينتعل(٣)

وفي حاشية كتاب أبي بكر مبرمان: هذا معمول، والبيت:

أن ليس يدفع عن ذي الحيلةِ الحيل(٤)

قال أبو سعيد:

الشاهد في كلتا الروايتين واحدٌ لأنه في إضمار الهاء في (إنَّ) وتقديره إنه هنالكٌ وإنه ليس، وباقي الباب مفهومٌ.

هذا بابٌ يذهب فيه الجزاء من الأسماء كما ذهب في (إن) و(كان) وأشباههما

غير أنَّ (إنَّ وكان) عوامل فيما بعدهن، والحروف في هذا الباب يُحدِثنَ فيما

(١) البيت ورد منسوبًا إلى الأخطل، ابن يعيش ٣/ ١١٥.

(٢) البيت ورد منسوبًا لزيد بن عمرو بن نفيل، ابن يعيش ٤/ ٧٦؛ الكتاب، ٢/ ١٥٥.

(٣) عجز بيت سبق تخريجه.

(٤) البيت ورد منسوبًا للأعشى في ديوانه ٤٥.

بعدهنَّ من الأسماء ما أحدثت (إنّ وكانَ) وأشباههما لأنهما من الحروف التي تدخل على المبتدإ والمبني عليه، فلا تُغيِّرُ الكلام عن حاله، وسأبين لك كيف ذهب الجزاء فيهنّ إن شاء الله.

فمن ذلك قوله: أتذكر إذ من يأتينا نأتيه، وما مَن يأتينا نأتيه، وأما مَنْ يأتينا فنحن نأتيه.

وإنما كرهوا الجزاء هاهنا لأنه ليس من مواضعه، ألا ترى أنّهُ لا يحسن أن تقول: أَتَذكرُ إذ إنْ تأتنَا نأتكَ، كما لم يَجُزْ أن تقول: إنّ إنْ تأتنا نأتك، فلما صار هذا البابُ بابَ (إنّ وكانَ) كرهوا الجزاء فيه، وقد يجوز في الشعر أن يُجازَى بعد هذه الحروف، فيقول: أتذكُرُ إذ من يأتنا نأته، وإنما أجازوه لأنّ (إذ) وهذه الحروف تُغير ما دخلت عليه عن حاله قبل أن تجيء بها، فقالوا: نُدخلهَا على من يأتنا نأته، وتُغيّر الكلام، كأنا قلنا: من يأتنا نأته، كما أنا إذا قُلنا: إذ عبدُ اللهِ مُنطلقٌ كأنا قلنا: عبدُ اللهِ مُنطلقٌ؛ لأنَّ (إذ) لم تُحدِث شيئًا لم يكن قبل تذكُرها.

فقال لبيدٌ:

على حين مَن تَلبَثُ عليهِ ذنوُبه يجِدْ فقْدهَا وفي المُقامِ تَدابُرُ(١)

ولو اضطر شاعر فقال: أَتذْكُرُ إذ إن تأتنَا نأتكَ جاز له، كما كان في (مَنْ) وتقول: أتذكر إذ نحنُ من يأتنا نأته، فنحن فُصلت بين (إذ) و(من)، كما فَصل الاسم في كان بين (كان) و(مَنْ). وتقول: مررتُ به فإذا مَنْ يأتيه يُعطيه. وإن شئتَ جزمت لأن الإضمار يحسن هاهُنا، ألا ترى أنك تقول: مررتُ به فإذا أجمَلُ الناسِ، ومررتُ به فإذا أيُّما رجلٍ. فإذا أردتَ الإضمار فكأنك قلتَ: فإذا هو من يأته يُعطِه؛ فإن لم تُضمر، وجعلتَ إذا هي لمن، فهي بمنــزلة (إذْ) لا يجوز فيها الجزمُ.

وتقول: لا مَنْ يأتك تُعطه ولا من يُعطِكَ تأته من قِبلَ أن (لا) ليست كإذ وأشباهها، لأنها لغو بمنــزلة (ما) في قول الله -تبارك وتعالى- ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهمْ﴾(٢) فما بعده كشيء ليس قبله لا، ألا تراها تدخل على المجرور فلا تغيّره عن حاله، تقول: مررت برجل لا قائم ولا قاعد، وتدخل على النصب فلا تغيره عن حاله

(١) البيت في ديوانه ٢١٧؛ الخزانة ٣/ ٦٤٩؛ الكتاب ٣/ ٧٥.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.

تقول: لا مرحبا ولا أهلا، ولا تغير الشيء عن حَاله التي كان عليها قبل أن ينفيه، ولا ينفيه مُغَيِّرًا عن حاله يعني في الإعراب الذي كان، فصار ما بعدها معها بمنزلة حرف واحد ليست فيه (لا) و(إذا) وأشباهه لا يقعن هذه المواضعَ، ولا يكون الكلام بعدهن إلا مبتدأ قال ابن مُقْبِل:

وَقِدْرٍ كَكَفِّ القِردِ لا مُستعيرُها يُعَارُ ولا مَنْ يأتِها يَتَدسَّم[١]

ووقوع (إن) بعد (لا) يُقَوِّيّ الجزاء فيما بعد لا.

وذلك قولُ الرجل: لا إن أتيناك أعطيتنا، ولا إن قعدنا عندك عرضت علينا، و(لا) لغو في كلامهم.

ألا ترى أنك تقول: خفتُ ألاَّ يَقُولَ، ويجري مجرى خفْتُ أن تقولَ.

وتقول: إنْ لا تَقُل أَقُلْ، فلا لغو. وإذا وأشباهها ليست هكذا إنما يصرِفن الكلام أبدًا إلى ابتداء.

وتقول: ما أنا ببخيل وَلكن إن تأتي أُعطِكَ، جاز هذا وحَسُن لأنك قد تُضمِرُها هنا كما تُضْمر في (إذا)، ألا ترى أنك تقول:

ما رأيتك عاقلا ولكنْ أحمقُ، فإن لم تضمر تركت الجزاء، كما فعلتَ ذلك في (إذا) فاصرفه، قال طرفة:

وَلَسْتُ بِحَلاَّلِ التِّلاعِ مَخَافَةً وَلكنْ مَتَى يَسْترفِدِ القوْمُ أرفْدِ[٢]

كأنه قال: أنا ولا يجوز في (متى) أن يكون الفعل وصلا لها، كما جاز في (من) و(الذي) وسمعناهم ينشدون قول العجير السلولي:

وما ذَاك أن كَانَ ابن عمِّي ولا أخي ولكنْ متى ما أملِكُ الضرَّ أنْفَعُ[٣]

والقوافي مرفوعة كأنه قال: ولكن أنفَعُ متى ما أملك الضرّ، ويكون أملك على متى في موضع جزاء، ومَا لغوٌ. لا نجد سبيلا إلى أن يكون بمنزلة (مَنْ) فتوصل، ولكنها كَمهْمَا.

وأما قولُ الله -تبارك وتعالى-: ﴿وأَمَّا إن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ اليَمينِ فَسَلاَمٌ﴾[٤]

(١) البيت في ديوانه ٣٩٥، الكتاب ٣/ ٧٧.

(٢) البيت في ديوانه ٢٩، الخزانة ٩/ ٦٦، ٦٧؛ الكتاب ٣/ ٧٨.

(٣) البيت في ديوانه، الخزانة ٩/ ٦٦، ٧٠، ٧٣، والكتاب ٣/ ٧٨.

(٤) سورة الواقعة، الآيتان: ٩٠، ٩١.

فإنما هو كقولِكَ: أما غدًا فلك ذاك. فحسُنت لأنه لم يُجزَمْ بها، كما حسنت في قوله: ((أنت ظالــمٌ إن فعلت)).

وأبو الحسن يراه جوابًا لهم جميعًا، ولا يُجيز ذلك إذا جزم لأنه يخلص الجواب للجزاء.

قال أبو سعيد:

((أما كراهةُ المجازاة بعد (إذ) ففي لفظ سيبويه ما يدل على أن مَن قبله كره ذلك، إما من النحويين وإما من العرب، ولعلهم كرهوا ذلك من أجل أن (إذ) اسم للوقت، وكان حقه أن يُضاف إلى اسم واحد، وما يُضاف إلى اسم واحد لا يقع بعده مجازاة لأنه يجرما بعده، وموضع المجازاة لا يكون مجرورًا بما قبله، وقد مض الكلام في ذلك، ثم أجازه في الشعر لوقوعَ الاسم المبتدأ والخبر بعده، وبعد ما كان في معناه من أسماء الزمان، وأنشد قول لبيد:

عل حين مَنْ تلبثْ عليه ذنوبُهُ يَجِدْ فَقْدَها وفــي المقامِ تَدابــرُ[1]

ويُروى: تداثر، وهذا مَثَلٌ، وإنما يصف لبيد مجلسا فاخر فيه القبائل بين يدي بعض الملوك فظهر عليهم وغلبهم وذلك قوله:

وزدتُ مَعــدًّا والعِبادَ وطيًّئا وكلبا كما زِيدَ الخِماسُ البواكرُ[2]

على حين من تلبث عليه ذَنُوبُه.

أراد شدة الكلام في المجالس، وإن مَنْ أبطأت عنه الحُجةُ في الامتحان فقد غُلِبَ، ومعنى تداثر: تزاحُمٌ وتكاثر، ومعنى تدابُر تقاطعٌ، لأن ما هم فيه من الشدة يحملهم على أن لا يلوي الواحد منهم على قرابته ويحمله على أن يقاطعه فإذا كان بعد (إذ) اسم حَسُنَ بعد ذلك الاسم المجازاة كقولك: أتذكر إذ نحن من يأتنا نأته، لأن (نحن) في موضع مبتدإ وما بعده خبره، فصار كقولك: زيدٌ من يأته يُكرِمْهُ، وعلى هذا الوجه استحسن سيبويه مررت به فإذا من يأته يُعطِه عل تقدير فإذا هو مَن يأته يُعطه، وإضمار (هو) كثير بعد إذ مستحسن، كقولك: مَررتُ بهِ فإذا أَجملُ الناس، ومررتُ بهِ فإذا أيما رجُلٍ على معنى فإذا هو أَجَملُ الناسِ، وإذا هو أيما رجلٍ، وإن لم تُقَدِّر (هو) بعد إذا قُلتَ مرتُ به فإذا من يأتيه يعطيهِ، (من) بمعنى الذي، ويأتيه صلتُهَا، ويُعطيه خبرها، وهو بمنــزلة (فإذا زيدٌ

---

(١) البيت سبق تخريجه.

(٢) البيت ورد منسوبًا للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢١٦، الخزانة ٩/ ٦٣.

يُعطيكَ)، واستحسن المجازاة بعد لا كقولك: لا مَنْ يأتك تُعطِه، ولا من يُعطك تأتِه، وكقوله:

.... ولا مَنْ يأتيها يَتَدسَّم(١)

لأن (لا) لا تفصل بين العامل والمعمول فيه في قولك: فمررت برجل لا قائم ولا قاعد.

وقال الشاعر:

ما لَقِي البيضُ مِنَ الحُرقوصِ يَدْخُلُ تحتَ الفَلَق المَرصُوُصِ

بمهرٍ لا غالٍ ولا رخيصِ(٢)

وفي قولك: خفت أن لا يقول، كما تقول: خفت أن تقول، وجعلها لغوا لأنها لا تفصل بين العامل والمعمول فيه كما أنّ (ما) في قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾(٣) لم تفصل بين الباء وبين رحمة، وقوّى أيضًا المجازاة (بمَنْ) بعد (لا) وقوع (إن) بعدها في قولهم:

لا إن أتيناك أعطيتنا، ولا إن قعدنا عنك عَرَضَت علينا، وذلك أنها تدخل في الكلام فلا تُغَيّرهُ عن حده في الإيجاب، لأنه ينفي على ما كان مُوُجبًا، كقولك: لا مرحبًا ولا أهلا بزيدٍ ولا سلام على بكرٍ، على قولكَ: مرحبًا وأهلا بزيد وسلامٌ على بكرٍ، ولكن بمنزلة (إذا) في حُسنِ إضمار الابتداء بها، فحسنت المجازاة على ذلك التقدير، ألا ترى أنّكَ تقُولُ: ما رأيتُكَ عاقلا ولكن أَحْمَقُ، ومنه ما أنا ببخيل ولكن إن تأتني أُعطِكَ، ومنه قولُ طرفة:

ولكنْ متى يسْتَرفِدِ القومُ أَرْفِدِ(٤)

على تقدير: ولكن أنا متى؛ وقد تقدم قولنا أن متى لا تُوصَل بالفعل ولا تُغَيّرهُ، كما يوصل الذي، ومَن، وما، وأيهُم، لأنه لا يُخبر عن (متى) كما يخبر عن هذه الأسماء.

وقوله:

---

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

(٢) لم نقف عليه فيما أتيح لنا من مصادر.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.

(٤) عجز بيت تم تخريجه.

مَتَى مَا أَمْلِكُ الضُّرَّ أَنفعُ[(١)]

تقديره: ولكنْ أنفعُ متى ما أَمْلِكْ الضُّرَّ، وفيه قُبحٌ لأنه جَزمَ الشرط، وليس بعده جوابٌ، وقبحه كقبح قولك: أُكرِمُكَ إن تأتني، وقد ذكرناهُ، ولا بد لمتى هاهنا من المجازاة، وجزم (أملك) لأنها لا تنصرف إلى مذهب (مَنْ) وأخواتها، فيرفع الفعل بعدها صلة لها، وقول الله -عز وجل-: ﴿وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصحَابِ اليَمِينِ* فَسَلَامٌ لكَ مِن أَصحَابِ اليَمِينِ﴾[(٢)].

تقديره: مهما يَكُن من شيء فسلامٌ لك من أصحاب اليمين إن كان من أصحاب اليمين، فالفاء وما بعدها جواب (مهما)، ثم جُعِلتْ (أما) في معنى مهما والشرط، وعوّضُوا من المحذوف تقديم بعض ما بعد الفاء، وسلامٌ لك مبتدأ وخبر مُغنٍ عن إنْ كما يُغْني عنه قولك: أنا مُكْرِمُكَ، ويحتمل أن يكون التقدير: مهما يَكُنْ من شيء، فإن كان من أصحاب اليمين فسلام، فيكون فاء إن إحداهما لأمَّا والأخرى لجواب إنْ، فلما جُعِلَ مكانها أَمّا وحُذف الشرط وقُدِّم (إنْ كان) التقت الفا أن، فأغنت إحداهما عن الأخرى، وهذا يحتمله مذهب أبي الحسن لأنه يجعله جوابًا لهما، ولا يَحسُن جزمه، ولو قلتَ: وأما إن يكن من أصحاب اليمين لم يحسُن لأنّا إن جزمناه وقدرناه بعد سلامٌ لكَ كانت جازمة لا جواب بعدها، فتأمل ذلك إن شاء الله.

هذا باب إذا لزمت فيه الأسماء التي يُجازى بها حروف الجر لم تُغيِّرها عن الجزاء

وذلك قولك: على أيِّ دابةٍ أُحمَلُ أَرْكبْهُ، وبمن تُؤخَذْ أو خَذْ بهِ، هذا قول يونس والخليل جميعًا.

فحروفُ الجر لم تغيرّها عن الاستفهام ألا ترى أنك تقول:

بِمَنْ تَمُرُّ، وعلى أَيِّها أركبُ، فلو غيرَّتها عن الجزاء غيرتها عن الاستفهام، وقال ابن هَمّامٍ:

لـــمَّا تمكَّنَ دُنْياهُمْ أَطــاعَهُـمْ   في أيِّ نَحو يُميلوا دينه يَمِلِ[(٣)]

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

(٢) سورة الواقعة، الأيتان: ٩٠، ٩١.

(٣) البيت في ديوانه، الكتاب ٣/ ٨٠؛ ولسان العرب ٣/ ٤١٤ (مكن).

وذلك لأن الفعل إنما يصل إلى الاسم بالباء ونحوها، فالفعل مع الباء بمنزلة فعل ليس قبله حرف جر، ولا بعده، فصار الفعل الذي يَصل بإضافة كالفعل الذي لا يصل بإضافة؛ لأن الفعل يصل بالجر إلى الاسم كما يصل غيره رافعًا وناصبًا فالجر هاهنا نظير الرفع والنصب في غيره.

فإن قلت: بمَنْ تَمُرُّ به أَمُرُّ، وعلى مَنْ تَنــزلُ عليه أَنــزلُ، وبما تأتيني به آتيْكَ، رفَعتَ لأن الفعل إنما أوصلْتَهُ إلى الهاء بالباء الثانية، والباء الأولى للفعل الآخر، فتغيَّر عن حال الجزاء، كما تغير عن حال الاستفهام: فصارت بمنــزلة (الذي) لأنك أدخلت الباء للفعل خبرًا وصلت الفعل الذي يلي الأسماء بالباء الثانية إلى الهاء، فصارت الأولى كـــ(كان) و(إنَّ) وعَمِلَت الباء فيما بعدها عمل كان وإنّ فيما بعدهما.

وقد يجوز أن تقول: بمنْ تَمُرُّ أَمُرْ، وعَلى مَنْ تنــزلْ أنــزلْ، إذا أردتَ معنى عليه وبه وليس بحدّ الكلام وفيه ضعف، ومثل ذلك قول الشاعر، وهو بعض الأعراب:

إنَّ الكَــريــمَ وأَبيكَ يَعْتَمِلْ إنْ لَم يَجِدْ يَوْمًا علَى مَنْ يَتّكِلْ[(١)]

ويقول: غُلامُ مَن تضربْ أضربْه، لأن ما يُضاف إلى مَنْ بمنــزلة مَنْ، ألا ترى أنكَ تقول: أبو أيِّهم رأيتَهُ. وتقول: بغلام مَنْ تؤخَذ أوخذ به، كأنك قلت: بِمَنْ تُؤخّذْ أُؤخَذْ به، وحُسْنُ الاستفهام هاهنا يُقَوِّي الجزاء، تقول: غلامَ مَنْ تَضرِب، وبغلامِ مَنْ مررتَ، ألا ترى أن كينونة الفعل غير واصل ثانية.

ويقولُ: بمن تمرُرْ أمرُر به، وبمن تُؤْخَذْ أؤخَذْ به، فحدُ الكلام أن تُثْبِتَ الباء في الآخر، لأنه فعل لا يصل إلا بحرف إضافة يدلك على ذلك أنك لو قلت:

من تَضْرِبْ أنــزلْ لم يجزْ حتى تقول: عليه، إلا في شعر.

فإن قلت: بَمنْ تمرُرْ أمُرُرْ ، وبمن تُؤْخَذْ أؤخَذْ، فهذا أمثل، وليس بحد الكلام، وإنما كان في هذا أَمثَلَ، لأنه قد ذكر الباء في الفعل الأول فعُلم أن الآخرِ مثلهُ لأنه ذلك الفعل.

قال أبو سعيد:

قد تقدم أن الاسم الذي يُجازى به إذا عَمِل فيه ما قبله بطلت المجازاة، إلا يكونَ

---

(١) البيت في الخزانة ٤/ ٢٥٢؛ الكتاب ٣/ ٨١.

العاملُ حرف جر في صلة فعل الشرط، أو اسما مُضافًا قد نصبَهُ فعل الشرط أو مبتدأ مضافًا؛ فإذا قلتَ:

على أي دَابّةٍ أُحْمَلْ أَرْكَبْهُ، فعلى في صَلة أحْمَلْ الذي هو شرط، فلذلك لم تَبْطُل المجازاة، واركبه الجواب وكذلك بمن تؤخذ أُوخَذْ، الباء في بمَنْ في صلة تُؤخَذْ، والحجة في جواز تَقدُّمِهَا في المجازاة إذا كان العامل فيها ما بعدها كالحجة في جواز تقدمها في الاستفهام إذا كان العامل لا يجوز فيها ما بعدها.

كقولك: بمَنْ تَمرُ، ولو قدمتَ العامل فيهما لم يجز، لا يجوز تمرّ بِمَنْ في الاستفهام، ولا تُؤخَذْ بِمَنْ أُوخَذْ بِه، وعلى هذا تقول في الاستفهام على أنها أركب وقوله:

في أيٍّ نحو يميلوا دينه يمَلِ(١)

يميلوا هو الواقع على (في) فإذا قلتَ: بمَنْ تَمُرُّ به أَمرّ، وعلى أيهِّم تنــزلُ عليه أنــزلُ، فقد جعلت ما بعد ما وأيهم صلة لهما، فأوجب ذلك أن يكونا بمنــزلة الذي، لأنهما في الاستفهام والمجازاة لا يحتاجان إلى صلة، وتقديره بالذي تَمّر به أَمُرُّ، وَتمرُّ فيه صلة الذي، والعائد إلى الذي الهاء الذي في به بعد تَمرُّ، والباء الواقعة على الذي في صلة أَمُرُّ. وتقديره أمُرّ بالذي تَمرُّ به، وكذلك أنــزلُ على الذي تنــزلُ عليه، وآتيك بالذي تأتيني به، وقد يكتفون بأحد حرفي الجر، ويحذفون الآخر، وإن كان منويًا،وذلك في الذي في المجازاة، كقولهم في معنى: الذي بمن تمر أمر تقديره بمَنّ تمر به أمر، واكتفوا بالباء الأولى والثانية منوية لأن الهاء في بهِ المنوية هي العائدة إلى مَنْ، وكذلك التقدير على مَنْ تنــزل عليه أنــزلْ، وحُذفَ عليه والهاء فيها هي العائدة إلى مَنْ، ومثله في الاكتفاء بأحد الحرفين في كلامهم إنهم يقولون:

مَرْرتُ وَمرّ بي زيدٌ، ونــزلتُ ونــزلَ عليّ زيدٌ تقديره مررتُ بزيد. ومرّ بي، ونــزلتُ على زيد، ونــزلَ عليّ فسوغَت الثانية حذف الأولى، ودلت عليه، وقد يقول القائِل: في أي شيء تُصَرِّفْنِي اتَصرَّفْ، وإلى أينَ وجَّهتَني تَوجَّهْتُ، والمعنى انصرف فيه، وتوجهتُ إليهِ، وعلى هذا قولُ ابن همام:

في أيّ نحو يُميلوُا دينَهُ يَملِ

وأنشد سيبويه في ذلك:

---

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

إنَّ الكَــريـــمَ وَأَبيكَ يَعْتَملْ إن لم يَجدْ يَومًا على مَنْ يَتَّكِلْ[١]

وفيه وجهان: أحَدُهما يَعتمل على من يتكل عليه، معناه إنه يحترف ويعمل بيديه على محتاج إليه، أو عِيالٍ له يتكل عليه إن لم يُصب مالا بعولهم به، ويُنفق عليهم منه، فكرمه يحمله على أن يعمل بيديه حتى يُنفق عليهم منه، والآخر ما ذكره الزجاج، وذلك أنه جعل عليه معنى عنده، وجعل الذي يعمل على نفسه إذا لم يجد عند من يتكل عليه شيئًا ينفقه على نفسه أو عياله، اعتمل حتى يُنْفقَ، والمعتمل في هذا غير المتكل عليه، وفي القول الأول هو المتَكل عليه، والقول الأول أوضح وأقرب، وغير سيبويه يذهب إلى أن الكلام قد تم عند قوله: إن لم يَجِدْ يومًا.

وقوله: على من يتكل كلام مستأنف على جهة الاستفهام، وليس في هذا الكلام محذوف يُقدَّر، وقول سيبويه أولى، لأن الظاهر كلام واحد، ولا يفرد بعضه عن بعض إلا بدلالة، وأصل الكلام فيه.ألا يُحذف الحرف الذي يقتضيه أحد الفعلين لذكره في الآخَر، لأن لكل واحد من الفعلين حكم نفسه وباقي الباب مفهوم.

هذا باب الجزاء إذا دخلت فيه ألف الاستفهام

وذلك قولك: أَ إنْ تأتني آتكَ، ولا تكتفي بمَنْ لأنها حرف جزاء، ومتى مثلها؛ فمن ثَمَّ أُدخلت عليه الألف، تقول: أَ متى تَشتمنيْ أَشْتمْك وأَ مَن يقلْ ذاك أَزُره، وذلك لأنك أدخلت الألف على كلام قد عَمِل بعضه في بعض فلم تُغيرّهُ، وإنما الألف بمنـــزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك لا يُغيرّ الكلام عن حاله، وليست كإذ وهل وأشباههما ألا ترى أنها تدخل على المجرور والمنصوب والمرفوع فتدعه على حاله ولا تغيّره عن لفظه المستفهم، ألا ترى أنه يقول: مَررتُ بزيد، فتقولُ: أزيد، وإن شئتَ قلتَ: أزيْد تأتيه، وكذلك تقول في الرفع والنصب، وإن شئتَ أدخلتها على كلام المخبر، ولم تَحْذف منه شيئًا، وذلك إذا قال: مرْرتُ بزيدٍ، قلت: أمررتَ بزيدٍ، ولا يجوز ذلك في هل وأخواتها.

لو قلتَ: هل مَرْرتَ بزيدً، كُنتَ مستأنفا، ألا ترى أن الألف لغو، فإن قيل: فإن الألف لا بد لها من أن تكون معتمدة على شيء، فإن هذا الكلام مُعتمد لها، كما يكون صلة للذي إذا قُلتَ: الذي إن تَأته يأتك زيد، فهذا كله وصل.

---

(١) البيت سبق تخريجه.

فإن قال: الذي إن تأته يأتيك زيدٌ، واجعل يأتِيكَ صلة الذي لم يجد بدًا من أن يقول: أنا إن تأتني آتيك؛ لأن أنا لا يكون كلاما حتى يبنى عليه شيء وأما يونس، فيقول: أ إن تأتني آتيك، وهذا قبيح يُكره في الجزاء.

وإن كان في الاستفهام، وقال الله تعالى-: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُم الخَالِدُونَ﴾[(١)] ولو كان ليس مَوضِعَ جزاءٍ قَبُح (إن) كما تقبح أن تقول: أتذكر إن تأتني آتيكَ، فلو قلتَ: إن أتيتَني آتيكَ على القَلب كان حسنًا.

قال أبو سعيد: ألف الاستفهام تدخل على الجمل، وتدخل بين العامل والمعمول فيه، ولا تعمل هي شيئًا، فأشبهت واو العطف، وفائه التي يكون بعدها المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والشرط والجزاء، وأشبهت أيضًا (لا) التي تَدْخُلُ على الجمل، وبين العامل والمعمول فيه، وهي لا تعمل شيئا، كقولنا: لا زيدٌ منطلقٌ ولا عمروٌ شاخصٌ، ومررت برجل لا ذاهب ولا شاخص، وهذا غلام لا شجاعٌ ولا جوادٌ، وقد تقدم ذكر المجازاة بعد (لا).

وتقول: بكم رجلا مررت أثلاثةٍ أم أربعةٍ فلا تمنع الألف خفض ما بعدها بما قبلها، وإذا قال القائل: مررتُ بزيدٍ، فقيل له: أزيدٍ، فهذا المخفوض محمول على الكلام الأول.

وفصل سيبويه بين ألف الاستفهام وبين هل بما ذكرهُ في الألف مما ليس في هل، وقوله: ((ألا ترى أن الألف لغو)) يريد دخولها بين العامل والمعمول فيه، كدخول ما، ولا في قول الله -تعالى-: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُمْ﴾[(٢)].

وأما **قول سيبويه:** ((**إن هذا الكلام معتمد لها**)) يعني ما بعد ألف الاستفهام من الشرط والجزاء معتمد لها، كما يعتمد على الابتداء والخبر في قولك: أزيد منطلق، وكما يعتمد الذي في صلتها على الشرط والجزاء، والابتداء والخبر، إلا أن (الذي) يحتاج إلى عائد، لأنها اسم وألف الاستفهام لا تحتاج إلى العائد، ولا يحسن أن تقول: الذي إن تأته يأتيك زيد، كما لا يحسن أنا إن تأتني آتيك، لأنك إن قدرت الفاء في آتيك، فحذفها قبيح، وإن قدرت تقديمها فجزم تأتيني قبيح وليس بعدها جواب، وحُسْنُ هذا وقُبْحهُ وهو في الصلة، أو في موضع خبر مبتدإ كحُسْنِه وقُبْحِه لو كان مبتدأ، إذا قلت إن تأتني آتيك

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٣٤.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٥٥.

ولا فصل بينهما؛ ولهذا قَبَّح سيبويه ما قاله يونس: أ إن تأتني آتيك، لأن يونس أجاز هذا مع ألف الاستفهام، وهو قبيح إذا لم تكن قبله ألف الاستفهام، فقبَّحه سيبويه لأن ألف الاستفهام لا تغير المجازاة عن حكمها، كما لا تغير (الذي)، والابتداء حكم المجازاة بعدهما، وقول الله -عز وجل-: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ﴾ [الأنبياء: ٣٤] شاهد لحسن المجازاة بَمنْ وأخواتها بعد ألف الاستفهام، كما أن فتح إن بعد إذ في: أتذكر إذ أن تأتني آتيك، موجب قُبحْ أتذكر إذ مَن يأتنا نأته، ولو جعلت الفعل بعد أن ماضيًا حَسُن لأنه يصير التقدير: أتذكرُ إذ آتيكَ إن أتيتني، فيكون الذي يلي إذ آتيكَ، وهو كلام وباقي الباب مفهوم.

هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوّله

وذلك قولك: والله إنْ أتيتَني لا أَفعلْ، لا يكون إلا معتمدة عليه اليمين، ألا ترى أنّكَ لو قُلتَ: والله إن تأتني آتكَ لم يجز ولو قلتَ: والله من يأتني آته كان محالا، واليمين لا تكون لغوًا كلا والألف، لأن اليمين لآخر الكلام، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين.

وإذا قلت: أ إن تأتني آتك، فكأنك لم تذكر الألف. واليمين.

وإذا قلت: أ إن تَأتني آتك، فكأنك لم تذكر الألف، واليمين وإذا قلت: أ إن تأتني آتك فكأنك لم تذكر الألف واليمين ليست هكذا في كلامهم، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ منطلقٌ، فلو أدخلت اليمين غيَّرت الكلام، وتقول: أنا والله إن تأتني لا آتكَ، لأن هذا الكلام مبني على (أنا)، ألا ترى أنه حسن أن تقول: أنا والله إن تأتِني آتكَ، والقسم هاهنا لغو، فإذا بدأتَ بالقسم لم يَجُزْ إلا أن يكون عليه، ألا ترى أنكَ تقول: لئن أَتيتَني لا أَفعلْ ذاك لأنها لام قسم، ولا يحسُن في الكلام لئنْ تأتِني لا أفَعلْ، لأن الآخر لا يكون جزما.

وتقول: والله إنْ أتيتني آتيْكَ، وهو معنى لا آتيكَ، فإن أردت أَنّ الإتيان يكون، فهو غير جائز، وإن نفيت الإتيان، وأردتَ أنّ المعنى لا آتيكَ فهو مستقيم، وأما قول الفرزدق:

وأنتم لـــهذا النّاسِ كَالقِبْلة الـــتي ... بها أن يَضِلَّ النّاسُ يُهْدَى ضَلالُها[1]

---

(١) البيت في ديوانه ٦٢٣، والكتاب ٣/ ٨٥.

ولا يكون الآخر إلا رفعًا، لأنَّ (أنْ) لا يُجَازى بها، وإنما هي مع الفعل اسم، فكأنه قال: لأنْ يَضِلَّ النَاسُ يُهْدي ضَلالُهم. وهكذا أنشد الفرزدق.

قال أبو سعيد: إذا أَقسمتَ على المجازاة، فالقسم إنما يقع على الجواب، لأن جواب المجازاة هو إخبارٌ ووعد يقع فيه التصديق والتكذيب والوفاء والإخلاف، ألا ترى أنك لو قلتَ:

إن جاء زيدٌ أعطاهُ عمرو دينارا، لم يقع لك بمجيء زيد ولا بتأخره تصديقٌ ولا تكذيبٌ، وإنما يقع لك التصديق والتكذيب بإعطاء عمرو زيدًا دينارًا ومنْعُه إياه بعد مجيئه، والقسم إنما يؤكد الإخبار، وما ليس بخبر لا يقع عليه القسم، ألا ترى أنك لا تقول واللهِ هل خرجَ زيدٌ، ولا واللهِ قُمْ يا زيد، ولا واللهِ لا يتكَلَمَّ يا عمرو، ولأن الاستفهام والأمر والنهي بإخبار، فلما كان القسم معتمدًا به الجواب، بطل الجزم فيه، فصار لفظه كلفظه لو كان في غير مجازاة، فتقول: واللهِ إن أتيتَني لا أفعلُ، كأنك قلتَ: والله لا أفعلُ إن أتيتني، وصار الشرطُ معلقًا على جواب اليمين، كما يُعلق عليه الظرف إذا قلت: والله لا أفعلُ يومَ الجمعة. ويقول واللهِ إن أتيتني آتيك، على معنى لا آتيك، لأن جواب اليمين، لا يجوز إسقاط لامه إذا كان جحدًا قال الله -عزّ وجلّ-: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[1] على معنى تاللهِ لا تفتأ تذكر، ووالله أؤذيك على معنى والله لا أؤذيكَ، وإنما جاز إسقاط (لا) منه، لأنه لا يُشكِل بالإيجاب، لأن الإيجاب يحتاج إلى لام ونون، كقولك: والله لا آتينّكَ، ووالله لأخرجَنّ.

ولا يجوز إسقاط واحدة من اللام والنون، فإذا أسقطوا (لا) من الجحد، عُلِمَ أنَهُ جَحْدٌ بسقوط واللام والنون منه، ويُدخلون اللام أيضًا على الشرط، لأنه أول ما يلقى اليمين، كقولك: والله لَئِنْ أتيتني لأُكرمنّك، فإدخالها في الثاني واجب لازم، لأنه مقصود بالقسم، وإدخالها في الأول؛ لأنه صدر الكلام، والشرطُ والجواب هما في الأصل جملتان متباينتان ربطهما حرف المجازاة فصارتا كشيء واحد، فمن أدخل اللام في الأول فلأنهما كجملة واحدة صدرها الشرط، ثم تُعيد في جواب اليمين الحرف الذي يوجبه اليمين، ومن لم يُدْخِلِ اللام في الأول اكتفى بدخول علامة جواب اليمين في الموضع الذي هو حقه، وإن جزمت الشرط فقلت: والله لئن تأتني لا أفعلُ لم يَحسُنْ، لأن الشرط لا يجزم إذا لم يكن بعده جواب له، وقولك: لا أفعل هو جواب القسم، وليس بجواب له، وقد يسقط

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٨٥.

القسم، ويبقى جوابه له؛ كقولك: لَئِنْ أتيتَني لآتينكَ، ولئنْ زُرْتني لا أترُك زيارتَك؛ لأن لفظ جواب القسم قد دل على القسم المحذوف، فإذا تقدّم القسم شيء ثم أتى بعده المجازاة، اعتمدت المجازاة على ذلك الشيء، وأُلغيَ القسم، كقولك: إنا والله إن تأتني لا آتِكَ، اعتمد إن تأتني لا آتك على (أنَا) كأنه ليس بعده القسم، ألا ترى أنك تقول: زيد والله مُنْطلقٌ، ولو قلتَ: والله لَزَيْدٌ مُنْطلقٌ لزمته اللام، ومثله (إذًا) إذا تَقدّمَتْ على القسم عَمِلتْ، واعتمد الفعل عليها، كقولك: إذًا والله أكرمك، وإذًا والله لأُكرِمَكَ، وإن تَقدّم اليمين اعتمد الفعل عليها كقولك: واللهِ إذًا لأكْرمنّك ، ووالله إذًا لأُكْرِمُكَ، وأما بيت الفرزدق قوله:

وأنتم لــهذَا النَاسِ كَالقِبلةِ التي ... بها أن يَضلَّ النَاسُ يهدي ضلالها(١)

فتقديره: التي بها يُهْدىَ الضال عنها. والهاء في ضلالها ترجع إليها، وأن يضل الناس هو السبب الذي جُعِلَ الهدى من أجله، وقد مضى الكلام في نحوه، وباقي الباب مفهوم.

هذا باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما

فأما ما يرتفع بينهما فقولك: إن تأتني تسأَلني أُعطك وإن تأتني تَمْشي أمشِ معك، وذلك لأنك أردتَ أن تقول: إن تأتني سائلا يكن ذلك، وإن تأتني ماشيًا فعلتُ، وقال زهير:

وَمَنْ لا يَزَلْ يَسْتحملُ الناسَ نفسَهُ ... ولا يُغْنِهَا يومًا مــنَ الذمّ يُذمَمِ(٢)

إنما أراد: من لا يزل مستحملا يكن من أمره كذا وكذا، ولو رفع يُغنِها جاز وكان حسنًا، كأنه قال: مَنْ لا يَزل لا يُغْني نَفسه ومما جاء أيضًا مُرتفعًا قول الحطيئة:

مــتى تأته تَعْشُو إلــى ضَوءِ ناره ... تَجِدْ خيرَ نَارٍ عِندها خَيرُ مُوقِدِ(٣)

وسألتُ الخليل عن قوله:

مــتى تَأتنا تُلمم بِنَا فــي ديــارنا ... تَجِدْ حَطَبًا جــزلا ونَارًا تَأجّجا(٤)

قال: تُلمم بدلٌ من الفعل الأول، ونظيره من الأسماء:

مررتُ برجلٍ عبد الله، فأراد أن يُفسّرَ الإتيان بالإلمام، كما فسَّر الاسم الأول

(١) البيت سبق تخريجه.

(٢) البيت في ديوانه ٣٢، الكتاب ٣/ ٨٥؛ المقتضب ٢/ ٦٥.

(٣) البيت منسوب للأعشى في ديوانه ٥١، ابن يعيش ٢/ ٦٦؛ الكتاب ٣/ ٨٦.

(٤) البيت منسوب للحطيئة، ابن يعيش ٧/ ٥٣؛ الكتاب ٣/ ٨٦.

بالآخِر.

ومثله قوله:

إن يَبْخَـــلوا أو يَجْبُنوا أو يَغْدِروا لا يَحْفِـــلوا
يغدوا عليك مرجّليـــ ن كأنـــهم لم يفعلوا[(١)]

فقوله يغدوا عليك بدل من لا يحفلوا إن غُدُوُّهم مُرجَلين.

يُفسر أنهم لم يحفلوا.

وسألته هَلْ يكون إن تأتنا تسألنا نُعطكَ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول؛ لأن الأولِ الفعل الآخر تفسير له وهوهو، والسؤال لا يكون الإتيان، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يُتدارك كلامه.

ونظير ذلك من الأسماء مررت برجل حمار كأنه نسى ثم تدارك كلامه.

وســألته عــن قــول الله -تعــالى-: ﴿وَمَن يَفْعَل ذَلكَ يَلقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ﴾[(٢)]. فقال: هذا كالأول؛ لأن مضاعفة العذاب هو لُقِيُّ الآثام.

ومثل ذلك من الكلام إن تأتنا نحسن إليك نعطك ونَحملك تفسر الإحسان بشيء هوهو، وتجعل الآخر بدلا من الأول.

فلو قلتَ: إن تأتني آتك أقل ذاك كان غير جائز، لأن القول ليس بالإتيان إلا أن تجيزه على ما جاز عليه تسألنا.

وأمَّا ما ينجزم بين المجزومين فقولنا: إن تأتني ثم تسألني أعطك، وإن تأتني فتسألني أعطك، وإن تأتني وتسألني أُعطك، وذاك لأن هذه الحروف يُشركن الآخر فيما دخل فيه الأول، وكذلك أو وما أشبههن.

ويجوز في ذا الفعل الرفع، وإنما كان الرفع في قوله: (متى تأته تعشو) لأنه في موضع عاش، كأنه قال: متى تأته عاشيا ولو قلت: متى تأته وعاشيا كان محالا. وإنما أمرهن أن يُشركن بين الأول والآخر.

وسألت الخليل عن قوله: إن تأتِني فتُحدثَني أحدّثكَ، وإن تأتني وتحدثني أحدثِكَ؛ فقال: هذا يجوز والجزمُ الوجه.

---

(١) البيت منسوب لبعض بني أسد، ابن يعيش ١/ ٣٦.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٦٨، ٦٩.

ووجه نَصبه على أنه حمل الآخر على الاسم كأنه أراد أن يقول: إنْ يَكنْ إتيان فحديث أُحَدِّثكَ.

فقال: إنْ يَكنْ إتيان فحديث أُحَدِّثكَ، فلما قُبح أن يرد الفعل على الاسم نوى (أنْ) لأن الفعل معها اسم.

وإنما كان الجزم الوجه، لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراده من الحديث، فلما أراد ذلك كان يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى، وكرهوا أن يتخطوا به إلى باب آخر إذا كان يريد شيئًا واحدًا. وسألته عن قول زهير:

ومَــنْ لا يُقَــدِّم رِجْلَهُ مُطْمَئنَة فَيُثبتَها في مُستوى الأرضِ تزَلَقِ[1]

فقال النصب هذا جيد لأنه أراد هاهنا من المعنى ما أراد في قوله:

ما تأتينا إلا لم تُحدِّثْنا فكأنه قال: من لا يقدم إلا لم يُثبت زَلِق.

ولا يكون أبدًا إذا قلتَ: إن تأتني فأحُدثُكَ الفعلُ الآخر إلا رفعًا، وإنما منعه أن يكون مثل ما انتصب من المجزومين. أن هذا منقطع من الأول، ألا ترى أنك إذا قلت: إن يَكُنْ إتيان فحديثُ أُحَدِّثْكَ، فالحديث متصل بالأول شريك له، وإذا قلت:

إنْ يَكُنْ إتيانٌ فحديث ثــم سَكَتَ وجعلته جوابًا لم يشرك الأول، وكان مرتفعا بالابتداء.

وتقول: إن تأتني آتِكَ فأُحَدثكَ. هذا الوجه وإن شئت ابتدأت، وكذلك (الواو، وثُمَ)، وإن شئتَ نصبتَ بالواو والفاء، كما نصبت ما كان بين المجزومين.

واعلم أن (ثُمَّ) لا تنصب بها كما تنصب بالواو والفاء، ولم يجعلوها بمنــزلة ما يُضْمَرُ بعده (أن) وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء، وليس معناها معنى الواو، ولكنها تشرك، ويُبتدأ بها.

واعلم أن (ثُم) إذا أدخلت على الفعل الذي بين المجزومين لم يكن إلا جزمًا، لأنه ليس مما ينصب ولا يحسن الابتداء به لأن ما قبله لم ينقطع، وكذلك الفاء والواو، وإذا لم ترِد بهن النصب فإذا انقضى الكلام ثم جئت (بثم)؛ فإن شئت جزمت وإن شئت رفعت، وكذلك الفاء والواو، قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَإِن يُقَاتِلُكُم

(١) البيت في ديوانه ٢٥، الكتاب ٣/ ٨٩؛ المقتضب ٢/ ٢٣، ٦٧.

يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لا يُنْصَرُونَ﴾[١] وقال: ﴿وإن تَتَوَلَّوا يَسْتَبدلْ قوما غَيْرَكُمْ ثم لا يكونوا أمثالكم﴾[٢] إلا أنه قد يجوز النصب بالواو والفاء وقد بلغنا أن بعضهم قرأ ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ، فَيَغْفِرَ لِمن يَشَاءُ ويُعَذِّبَ مَنْ يَشاءُ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِ شيء قَدِير﴾[٣] ويقول: إن تأتِني فهو خيرٌ لك وأكرِمُكَ، وإن تأتني فأنا آتيك، وأحْسنُ إليك.

وقال الله -تعالى-: ﴿وإِنْ تُخْفوهَا وَتؤتُوهَا الفُقَراءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ، ويُكَفِّرُ عَنْكُم مِن سَيِّئَاتِكُمْ﴾[٤]. والرفعُ هاهنا وجه الكلام، وهو الجيد لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء، فجرى الفعل هاهنا كما كان يجري في غير الجزاء.

وقد بلغنا أن بعض القُراءِ قرأ: ﴿مَن يُضلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ، وَيَذَرُهُمْ في طُغْيَانِهِم يَعْمَهونَ﴾[٥] وذلك لأنه حمل الفعلِ على موضع الكلام، لأن هذا الكلام في موضع يكون جوابًا، لأن أصل الجزاء الفعلُ، وفيه تعمل حروفُ الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره.

ومثل الجزم هاهنا النصب في قوله:

فلسنا بالجِبالِ ولا الحديدَا[٦]

حمل الآخر على موضع الكلام وموضعه موضع نصب، كما كان موضع ذلك موضع جزم.

وتقول: إنْ تأتني فلن أؤذيَك وأستقبلُك بالجميل، فالرفع هاهنا الوجه إذ لم يكن محمولا على (أَنْ) كما كان الرفعُ الوجه في قوله: -تعالى-: ﴿فَهُوَ خَيرُ لكمْ وَيُكَفِّرُ عَنكمُ﴾[٧] وفي قوله: فهو خيرٌ لك وأكرِمُك.

ومثل ذلك إن أتيتني لم آتك وأُحسِنُ إليكَ، فالرفع الوجه إذا لم تحمله على (لم) كما كان ذلك في (لن).

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١١١.

(٢) سورة محمد، الآية: ٣٨.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٨٦.

(٦) البيت ورد منسوبًا لعقيبة الأسدي أو عبد الله بن الزبير، في ابن يعيش ٢/ ١٠٩.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

وأحسن الكلام (أن تقول: إن تأتني لا آتك، كما أن أحسن الكلام إن أتيتني لم آتكَ) وذلك أن لم أفعل نفي فُعِلَ، وهو مجزوم بلم ولا أفعل نفي أفْعَلُ، وهو مجزوم بالجزاء، فإذا قلت: إن تَفْعَلْ، فأحسن الكلام أن يكون الجواب أفْعَــلْ لأنه نــظيره من الفعل.

وإذا قلت: إن فَعْلتَ فأحسن الكلام أن تقول: فَعَلْتُ لأنه مثله، فكما ضَعُفَ فعلتُ مع أَفعلْ، وأفعلْ مع فعْلتُ قَبُحَ لم أفعلْ مع يَفْعَلُ، لأن لم أَفْعَلْ نفي فعلتُ، وقَبُحَ لا فَعلتُ مع فَعَل لأنها نفي أَفعْلُ.

واعلم أن النصب بالفاء والواو في قوله: إن تَأتِني آتكَ وأُعْطيَكَ ضعيف، وهو نحو من قوله:

وألحقُ بالحجازِ فاستريحا[١]

فهذا يجوز، وليس بحد الكلام، ولا وجهه إلا أنه في الجزاء صار أقوى قليلا.

لأنه ليس بواجب أنه يفعل إلا أن يكون من الأول فعْلٌ، فلما ضارع الذي لا يوجبه كالاستفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه، وإن كان معناه كمعنى ما قبله إذا قلت وأعطيَك، وإنما هو في المعنى كقوله: أفعل إن شاء الله، يوجب الاستثناء، قال الأعشى فيما جاز من النصب:

وَمَنْ يَغْتربْ عَنْ قَومه لاَ يَزل يَرَى مصَـــارع مَظْـــلوُم مَجرًّا وَمسحَبَا
وتُدْفَن منْهُ الصَالحَـــاتُ وإنْ يُسيءْ يَكُنْ ما أساء النارَ في رأسِ كَبْكَبا[٢]

قال أبو سعيد: ما يقع بين فعلي الشرط والجزاء المجزومين من الفعل عل قسمين:

أحدهما مخالف لمعنى فعل الشرط والآخر معناه وتأويله معنى فعل الشرط، فإذا كان معناه وتأويله مخالفًا لفعل الشرط لم يجز فيه غير الرفع، وموقعه موقع الحال، وكذلك ارتفع لأنه يَحسُن في موضعه الاسم كقولك: إن تأتني تَضحك أُحسن إليكَ، وإن تأتِنا تسألنا نعطكَ، لأن تقديره إن تأتني ضاحكًا، وإن تأتنا سائِلا، وليس تضحكُ في معنى تأتِنا ولا في تأويله، وكذلك السؤال ليس في معنى الإتيان، وإذا كان الفعل الواقع بين الشرط والجواب في معنى فعل الشرط وتأويله جاز فيه الرفع والجزم، أما الرفع فعلى تقدير

---

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

(٢) البيت في ديوانه ٨٨، الكتاب ٣/ ٩٢؛ المقتضب ٢/ ٢٢.

الحال، والجزم على البدل، وذلك قولك: إن تأتني تمشي أمش مَعَك، وإن تأتني تُسرعُ أُحسِنْ إليكَ، وتأويله ماشيًا ومسرعًا. وقوله:

ومَنْ لا يَزَلْ يَسْتَحملُ الناسَ نفسَهُ(١)

في معنى مُسْتَحملا، وهو خبر لا يزال، وليس بحال، وموضوع الشاهد منه: أنّ (يستحمِلُ) في موضع اسم كالحال، وهو الذي أوجب رفعه، ومثله مما جعل في موضع الحال:

متى تأتِه تعشو إلى ضوءِ نارِه(٢)

في تقدير عاشيًا إلى ضوء ناره، وأما الجزم فعل البدل من الفعل الأول.

وإنما يُبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه وتأويله، وليس في بدل الفعل من الفعل ما يقع في وجوه بدل الاسم من الاسم من التبعيضِ والاشتمال لأن الفعل لا يُجمع، فيكون له بعض فيبدل من جميعه، ولا يقع فيه ما يقع في الاسم من الاشتمال، وقد يقع فيه من بدل الغلط ما يقع في الاسم، لأن ذلك إنما هو سبق اللسان إلى لفظِ المرادُ غيرهُ فيُتلافى، فمن البدل إن تأتنا تمشي نمشِ معكَ، وإن تأتِنا تُسرعْ أُحسنْ إليكَ لأن تقديره: إن تمش نمش معك، وإن تسرع أحسن إليك، ومن الشاهد لذلك قوله.

متى تأتِنَا تُلْمِم بِنا في ديارنا .. تَجِدْ....(٣)

لأن الإلمام بالقوم إتيان لهم. وأما قوله:

تَجِدْ حَطبًا جزلاً ونَارًا تأجّجا(٤)

ففي (تأججا) ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يجعل الألف للتثنية، وهي للحطب والنار، وذكِّرت لتذكير الحطب، والثاني: أن يكون للحطب، والثالث: أن تجعل النار في تأويل الشهاب، ومعناه معناه.

وقوله: إن تبخلوا جواب الشرط فيه لا يحفلوا، ويغدوا بدل من لا يحفلوا، ولا يجوز أن يكون بدلا من يحفلوا وحدها دون (لا) لفساد المعنى، لأنك إذا جعلتَ يغدوا في موضع لا يحفلوا، فالمعنى صحيح، وتقديره إن يبخلوا أو يجبنوا، أو يغدروا يعدوا عليك مُرجَّلِين، وغدوهم مرجلين هو ترك الحَفَل بذلك، وقِلّة المبالاة؛ وإذا جعلته بدلا من يحفلوا وحدها، فتقديره أن يقع بعد (لا)، فيكون تقديره: إن يَغْدروا لا يَغْدُروا مُرَجلينَ،

---

(١) صدر بيت سبق تخريجه.
(٢) صدر بيت سبق تخريجه.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) سبق تخريجه.

وهذا خلاف ما يُراد من معنى ذلك، وهذان البيتان أنشدهما الأصمعي عن أبي عمرو لبعض بني أسد. وبدل الغلط في الفعل أن يقول القائل: إن تأتنا تَسْألنَا نُعْطِك، كأنه أراد إن تسألنا نُعطِكَ، فسبقه لسانه إلى تَأتنا، وألغاهُ، وجعل تَسْألنا مكانه، كما تقول: مررتُ برجلٍ حمارٍ.

ومما أُبدلَ من الفعل لأنه في تأويل الذي قبله قول الله -عز وجل-: ﴿**وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ**﴾[1] يضاعف بدل من يلق، ومعنى يلقَ أثامًا: يلق عقوبة آثامه، وهو إثمه، ولُقْيُه إياها أن تصيبه وتناله، والذي يُضاعَفُ له العذاب يناله ذلك العذاب، وما لا يجوز بدله من الشرط يجوز عطفه عليه بحروف العطف، لأنه قد يعطف الفعل على ما يخالف معناه، وليس العطف كالبدل، وذلك قولك: إن تأتني فتسألني أعطك، وإن تأتني وتسألني أعطك، وإن تأتني ثم تسألني أعطك، لأن هذه الحروف للاشتراك، فيُشركن الآخرَ فيما دخل فيه الأوَّلُ، وكذلك، أو كقولك: إن تأتني أو تسألني أعطك، ولا يجوز فيما عطفته الرفع، لأن حروف العطف قد أشركت بين الفعل الثاني الذي دخلت عليه وبين الأول في الجزم، فلا سبيل للرفع فيه، وإنما كان يرتفع قبل دخول حروف العطف على معنى الحال في قوله:

متى تَأتِه تعشُو ....[2]

على معنى عاشيا، ولو قلت: متى تأته وعاشيا كان محالا، لأنه ليس في (متى تأتِه) منصوب تعطف عليه عاشيًا، إلا الهاء في (تأته)، ولو عطفت عليه صار عاشيًا، كأنه إنسان آخر غير الهاء يقع الإتيان بهما، فكأنك قلت: متى تأتهما؛ وليس الأمر كذلك، لأن عاشيًا هو الفاعل المضمر في تأته، وإذا قلتَ:

إن تَأتني فتُحدثْني أُحدثْك، الوجه في تُحدثني الجزم عطفًا على تأتني، وقد أجاز الخليل نصبه على وجه ليس بالمختار، إنْ تأتِني فَتُحدثَني أُحَدثْكَ، والذي ضعّف النصب في هذا أنه متى نصب لم يخرج عن معنى المجزوم فاختاروا المجزوم لأن عامله عامل المجزوم الذي قبله، فيجتمع فيه تطابق اللفظين، وظهور العامل فيهما. وإذا نصبَ فهو على تأويل بعيد المتناول، لا تحوج إليه إلا ضرورة التأويل في النصب، أنْ يُرَدَّ (إن تأتني) إلى تقدير: إن يكن منك إتيان، ويُرَدُّ (تحدثني) إلى حديث، ويعطفه بالفاء، ويقدر حديث بأن

---

(١) سورة الفرقان، الآيتان: ٦٨، ٦٩.

(٢) سبق تخريجه.

تحدثني، كأنه قال: إن يكن منك أن تأتيني فتَحدثَني، وقُبْح هذا كقبح: أنت تأتيني فتحدثَني؛ والوجه: أنت تأتيني فتحدثُني على ترك المتناول البعيد من غير حاجة إليه، وتأويل النصب أنت يكون منك إتيان فحديث كما قال:

وألحقُ بالحِجَازِ فاسْتَريحَا[١]

فإذا أدخلت لا حَسُن النصب، وصار فيه تأويل: ما تأتيني محدثًا، كأنه قال: ما تأتني إلا لم تحدثني، والذي حسَّن النصب فيه حرف النفي، وذلك قوله:

ومَنْ لاَ يُقدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمِئنَة .... فيُثْبِتَها ....[٢]

نصب (فيثبتها)، كما ينصب لا تأتينا فتحدثنا، بمعنى لا تأتينا إلا لم تحدثنا، ومثله: ومن لا يقدم إلا لم يثبت زلق، وإذا قلت: إن تأتني فأحدِّثُكَ، فلا يجوز بعد الفاء إلا الرفع، لأن الشرط في الأصل جملة مبناها على فعل وفاعل، والجواب جملة أخرى ثانية مبناها على مبتدإ وخبر، وفعل وفاعل، وإنما ربط إحداهما بالأخرى.

(إن) ولا حاجة إلى الفاء إذا كانت جملة الجواب فعلا وفاعلا، ثم أُدخِلَت الفاء ليليها الاسم لما احتيج إلى الجواب بالابتداء والخبر، ثم جعل مكان الاسم الفعل، فارتفع لوقوعه موقع الاسم، وليس الجواب بالفاء المرفوع مثل ما انتصب بين المجزومين، الذي تقديره تقدير مصدر معطوف على مصدر فعل الشرط، كما قُدِّرَ بقولنا إن يَكُنْ إتيانٌ فحديث أحدثْك، فالحديث متصل بالأول شريك له معطوف عليه؛ ولو قلت: إن يكن إتيان فحديث، وسكت واكتفيت صار قولك. فحديث هو الجواب، وليس بمعطوف على شيء، بل يُقدَّر بعد الفاء مبتدأ وخبر مبتدأ، كأنك قلت: إن يكن إتيان فعندي حديث، أو فأمري حديث، كما تقول: إن تأتني فَمُكرَمٌ محْبُوٌ، أي فأنت، وكما قيل: "**المرء مقتول بما قتل به إن خنجرًا فخنجرًا**"[٣]، وقد مضى نحوه.

وإذا عطفت فعلا على الجواب المجزوم، فلك فيه ثلاثة أوجه:

الجزم والرفع والنصب، فالجزم والرفع جيدان مختاران، والنصب دونهما، تقول: إن

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

(٢) البيت ورد منسوبًا لكعب بن زهير، في الكتاب ٣/ ٨٩؛ المقتضب ٢/ ٢٣؛ ٦٧.

(٣) هذا جزء من حديث نبوي تمامه: "المرء مقتول بما قتل به، إن سيفًا فسيف، وإن خنجرًا فخنجر" وقيل إنه أثر من آثار العرب. انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٤، وشواهد التصحيح والتوضيح ٧١، شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ١٩٢.

تأتني آتك فأُحدثْك تجزمه بالعطف على آتك، ومثله قول الله -عز وجل-: ﴿**وَإِنْ تُبدُوا مَا فِي أَنفُسكُمْ أَوْ تُخفُوه يُحاسِبْكُم بِهِ الله فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ**﴾[١] ويجوز آتك فأحدثُك، ومثله قرأه من قرأ بالرفع (**يحاسبْكم به الله فيَغفرُ لمن يشاء ويعذبُ من يشاء**)، ورفعه بالقطع من الأول، والاستئناف لما بعده.

وذكر سيبويه أن النصب ضعيف، وحكى أنهَ بَلغَهُ أن بعضهم قرأ: ﴿**فيَغْفرَ لِمَنْ يشاء ويُعَذبَ مَنْ يشاء**﴾ وسبب ضعفه أن جواب الشرط خبر موجب، وسبيله أن يُعطَف عليه، أو يستأنف، كما يعمل بالخبر المبتدأ إذا قلت آتيك فأحدثك، والنصب في الخبر المبتدإ الذي ليس بجواب أقبح منه في جواب الشرط، إذا قلت: آتيك فأحدثَك، فهو قبيح، ومثله:

أَلحقُ بالحجاز فاستريحا[٢]

وإذا قلت إنْ تأتني أأتك فأحدثَك، فالنصب ضعيف وهو على ضعفه أحسن منه في قوله: آتيك فأُحدِّثك لأن الخبر المبتدأ واجبٌ أن يفعله على كل حال، وجواب الشرط ليس بواجب أن يفعله، إلا أن يُوجد الشرط، والشرط قد يُوجد وقد لا يُوجد.

فأشبه الاستفهام، ونحوه وشبهه سيبويه.

بقولك: أفعل إن شاء الله، لأن أفعل في موضوعه، وأصله إخبار حقه الوفاء به، إذا كان مطلقًا، فإذا قرنه بـــ-إن شاء الله- الذي هو شرط سقط عن قائله الوفاء به، وقوى بذلك النصب بعد جواب الشرط إذا كان تعليقه بالشرط يخرجه عن الإخبار المجرد، وجعل سيبويه إن شاء الله استثناء، وإن كان لفظه لفظ الشروط على تسمية الفقهاء، ذلك لأنهم يُسَمُّوْنَ إن شاء الله - بعد الإيمان- استثناء، وإنما سموه استثناء لأنه يُسقط لزوم ما يعتقده الحالف، فصار بمنـــزلة الاستثناء الذي يسقط ما يوجبه اللفظ الذي قبله.

ومعنى قوله:

.... لاَ يَزل يَرَى مَصارعَ مَظْلوُم ....[٣]

يعني: مصارع

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.

(٢) عجز بيت سبق تخريجه.

(٣) البيت منسوب للأعشى سبق تخريجه.

وَتُدْفَن منهُ الصَالِحات.... ....[١]

يعني إذا أحسن لم يشهد إحسانه، ولم يُذْكَر لأنه لا يُعرف.

قال أبو سعيد: فصَّل سيبويه بين حكم ثم في نصب الفعل، وحكم الفاء والواو، وأجاز بعد الفاء والواو النصب على إضمار (أن) على التفسير الذي فسرناه، ولم يُجز النصب في ثم، والذي يجوز في (ثم) العطف على لفظ الفعل الذي قبلها، واستئناف ما بعدها على مذهب عطف جملة في الموضوع الذي تقع فيه الجُملُ، ويجوز في الفاء والواو هذان الوجهان، ووجه ثالث، وهو تقدير (أن) في الفعل الذي بعدهما، وتقدير ما قبلهما مصدرًا معطوفًا عليه، فمن ذلك أنك تقول: إن تأتني فتحدثني آتك، وإن تأتني وتحدثني آتك، ولا يجوز إن تأتني، ثم تحدثني أآتك. وتقول: إن تأتني أآتك ثم أحدثك بالجزم عطفًا على أآتك، ويجوز ثم أحدثك بالرفع على الاستئناف فعطف جملة على جملة كأنه قال: ثم أنا أحدثك، ولا يجوز أن تقول: ثم أحدثك على معنى إن يكن إتيان ثم حديث، كما جاز آآتك فأحدثك، وآآتيك أحدثك، ومما يكون بعد (ثم) فيه مستأنفا قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَإن يُقَاتِلُوكُم يُوَلُّوكُم الأَدْبَارَ، ثُمَّ لا يُنْصَرُونَ﴾[٢] فاستأنف لا يُنْصَرُون بعد ثم، ثم قال -جل ثناؤه-: ﴿وَإِن تَتولَّوا يَسْتَبْدِلْ قَومًا غَيْرَكُم، ثُمَّ لاَ يَكُونُوا أَمْثَالَكُم﴾[٣] فجزم يكونوا بالعطف على يستبدل، وإنما جاز في الفاء والواو ما لم يجز في ثم لأنهما جُعلتا جوابًا بالمعنى يختص به كل واحدة منهما ليس في ثم، فالفاء تكون جوابًا، لأن فيها معنى اتصال ما بعدها بما قبلها، والواو فيها معنى الاجتماع، وليس في ثم معنى الاتصال، ولا معنى اجتماع، وقد ذكرنا حال الفاء والواو، ومعناهما في مواضعهما، فإذا اكتفيت بالفاء في جواب الشرط، أوليتها اسما وخبرًا، ثم عطفت عليه فعلا، فالوجه فيه الرفع، كقولك: إن تأتني فهو خيرٌ لك وأكرمُك، لأن أكرمك لما عطفته على ما بعد الفاء صار كأنه واقع بعد الفاء، فارتفع ومثله في القرآن: ﴿وَإِن تُخْفُوها وَتُؤتوهَا الفُقَراءَ فَهُوَ خَيرٌ لَكُمْ، ويكفر عنكم من سَيِئَاتِكُمْ﴾[٤] وهذا وجه الكلام والمختار فيه، ولذلك اختار من

---

(١) البيت منسوب للأعشى سبق تخريجه.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١١١.

(٣) سورة محمد، الآية: ٣٨.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

اختار في القراءة: ﴿فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِم يَعْمَهُونَ﴾(١)، فيجوز الجزم فيه عطفًا على موضع الفاء، وهو أيضًا جيد قوي والأول أقوى منه ومن هذا الوجه قراءة من قرأ: ﴿وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِم﴾ وحمل الكلام على موضع الفاء، لأن موضع الفاء موضع الجواب، والأصل فعل الشرط، الفعل والفاء داخلة عليه، ويجوز أيضًا فيه النصب، وهو ضعيف وقد ذكرناه، وقوله إن تأتني فلَنْ أُوذيكَ، واستَقْبِلُكَ بالجميل استقبلُكَ رفع عطف على موضع لن كأنه قال إنْ تأتني فاستقبِلُكَ بالجَميْلِ، ولا يجوز نصبه بالعطف على أُوْذيكَ لفساد المعنى، لأنه يصير في التقدير، فلن أُوْذيك، ولن أستَقْبِلك بالجَميلِ، وهو تقضي لن أُوذيك، ويجوز فيه الجزم على موضع الفاء، كما جاز (ويَذَرْهم).

وقوله: إن أتيتَني لَم آتك وأحسنْ إليكَ إن أردت ولم أُحسِنْ إليكَ فالجزم في أحْسِنْ لا غير، وإن جعلتَ أحسْن جواب الشرط لم تنفِ الإحسان، فإن أجود ذلك أن تجعله ماضيًا فتقول: لم آتك وأحسنْتُ إليكَ، لأن موضع (لم) موضع فعل ماض، فتعطفه عليه كأنه قال: إن أتيتَني قَعَدتُ عنكَ وأحسنتُ إليكَ. وإن كان مستقبلا، فإن سيبويه قال: الرفع الوجه، وإنما اختار الرفع لأنا إن جزمناه على موضع لَمْ لم يحسُنْ أن يكون الشرط فعلا ماضيًا والجواب مجزوما، لأنه لا يحسُن أن تقول:

إن أتيتني أحسن إليك، وإذا قال:

إن أتيتني أُحسنُ إليكَ كان حسنًا فقوله:

أحسن إليك إن سببه كان رفعًا على أن تقدر في مَوضع (لم) فعلا مستقبلا لك على تقدير أُحسِنُ إليكَ إنْ أتيتَني، وقوله: لم آتك وأحسنُ إليكَ يجوز، وأحسنُ إليكَ إنْ شئتَ كان رفعًا على أن تُقدر في موضع (لم) فعلا مستقبلا مرفوعًا، وأُحسنُ عطف عليه، وإن شئت كان قطعًا واستئنافا، وقد ذكرنا أن أحسن الكلام في الشرط والجواب أن يتشاكلا في المعنى أو في الجزم.

قال أبو سعيد: ومنـــزلة (لم) والفعل المجزوم بعدها منـــزلة فعل ماض، وحكمه كحكمه فإذا قلت: إن أتيتني فالجواب المختار لم آتِكَ، لأنه بمنـــزلة: إنْ أتيتني قَعُدْتُ عَنْك، وهما فعلان ماضيان، وإن قال: إنْ تأتني فالجواب لا آتك لأن لا آتِكَ للمستقبل، ولا يحسن أن يقول:

إنْ تَأتني لَمْ آتِكَ، كما لا يحسن أن تقول: إنْ تَأتني فَلم آتِكَ، ولا إن أتيتني فلم آتِكَ، كما

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٨٦.

لا يحسُن إن تَأتني قَعَدتُ عنْكَ لأن الأول مجزوم والثاني ماض، ولا يجوز أن تقول: إنْ تَأتني فلم آتكَ، ولا إنْ أتيتَني فلَم آتِكَ، لأن (لم) تُصير الفعلَ بمعنى المُضيّ، والفاء تمنع أن يكون الجواب بفعل ماض، سواء كان الشرط ماضيًا أو مستقبلا، ألا ترى أنك تقول: إنْ تأتني فقعَدْتُ عَنْكَ، ويجوز أن يكون بعد الفاء من الفعل ما كان دعاء، كقولك: إنْ أَحْسَنْتَ إليّ فجزَاكَ الله خَيرًا، وإن أَسأْتَ فَلعنَكَ اللهُ، لأن معنى الدعاء في غير الشرط والجواب الاستقبال، فإن كان لفظه ماضيًا، لا يحسن إن تَأتني لَنْ آتيكَ بإسقاط الفاء لأن (لن) وما بعدها جملة كما لا يحسُن إن يَأتني زيدٌ يَشْكُرُكَ حتى تدخل الفاء، وإنما جاز إسقاط الفاء لأنها لا تمنع عمل ما قبلها فيما بعدها وباقي الباب من كلامه مفهوم.

هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمر أو نهي أو استفهام أو تَمَنٍّ أو عَرْضٍ

فأما ما انجزم بالأمر فقولك: إيتني آتكَ، وما انجزم بالاستفهام فقوله ألا تأتيني أحَدِّثْكَ، وأَينَ تكُونُ أَزُرْكَ، وأما ما انجزم بالتمني، فقولك: ألا ماء أَشرَبْهُ، ولَيْتَهُ عِندنَا يُحَدِّثْنَا، وأما ما انجزم بالعرض فقولك: ألا تنـــزل تُصِبْ خَيْرًا، وإنما انجزم هذا الجواب، كما انجزم جواب إنْ تَأتِني بإن تأتني، لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه الأول إذا أرادوا الجزاء، كما أن (إنْ تَأتِني) غير مستغنية عن آتكِ.

زعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إنْ، فلذلك انجزم الجواب، لأنه إذا قال: ائتني آتك، فإن معنى كلامه إنْ يَكُنْ منْكَ إتيَانٌ آتكَ، وإذا قال: أَين بيتُكَ أَزُرْكَ، فكأنه قال: إنْ أعلم مكانَ بيتكَ أَزُرْكَ، لأن قوله: أين بيتك؟

يُريد: أعلمني، وإذا قال: ليته عِنْدَنا يُحَدِّثُنا، فإن معنى هذا الكلام إن يكن عندنا يُحَدِّثْنا، وهو يريدها هنا إذا تمنى ما أراد في الأمر، وإذا قال: لو نـــزلْتَ، فكأنه قال: انـــزل.

ومما جاء من هذا الباب في القرآن وغيره، منه قول الله -عز وجل-: ﴿هَلْ أَدُلُّكُم عَلَى تِجَارَة تُنجيكُم منْ عَذَاب أَليْم* تُؤمنُونَ باللّه وَرَسُوله وتجاهدون في سَبيلِ الله بِأَمْوَالِكُم وَأَنفُسِكُمْ﴾(١). فلما انقضت الآية قال: ﴿يَغْفِر لَكُمْ﴾ [الصف: ١٢]

(١) سورة الصف، الآيتان: ١٠، ١١.

ومن غيره أيضًا: إن أَتيتَنا أمس نُعطِكَ اليوم، أي إن كنت آتيتنا أمس أعطيناك اليوم، هذا معناه، فإنْ كنتَ تُريدُ أن تقدره بأنه قد فعل فإن الجزاء لا يكون، لأن الجزاء إنما يكون في غير الواجب ومما جاء منجزمًا بالاستفهام قول رجل من بني تغلب.

أَلاَ تَنْتهي عَنّا مُلوكٌ وَتَتقــي مَحارِمَنَا لا يَبْؤِ الدَمُ بالدَمِ(١)

وقال الراجز:

متى أنامُ لا يؤرِّقْني الكرىَ(٢)

كأنه قال: إنْ يَكُنْ مِنى نومٌ في غيرِ هذه الحال لا يُؤرقني الكرى، كأنه لم يَعُدَّ نومَهُ في هذه الحالِ نومًا.

وقد سمعت من العرب مَنْ يُشِمُّهُ الرفع، كأنه قال: متى أَنامُ غيرَ مُؤرْق، وتقول: ائتني آتكِ، فتجزم على ما وصفناه، وإن شئتَ رفعتَ على أن لا تجعله مُعلقًا بالأول، ولكن تبتدئه، وتجعل الأول مستغنيًا عنه، كأنه يقول: ائتني أنا آتيكَ، ومثل ذلك قول الشاعر وهو الأخطل:

وقالَ رائدهُــم أرْسُوا نــزاوِلُها فَكُلُّ حَتْف امْرِئٍ يَمْضِي لمِقْدارِ(٣)

وقال الأنصاري:

يا مالِ والحَــقُّ عنــدهُ فقفوا تُــؤْتَــونَ فيه الوفــاءَ مُعْتَرِفا(٤)

وفي نسخة أبي بكر مبرمان مصلح (مُعْتَرفًا)، كأنه قال:

إنكم تُؤتونَ الوفاءَ معترفًا، وقال معروف:

كُونوا كَمَنْ آسى أخاهُ بِنفْسه نعيشُ جمــيعًا أو نمُوتُ كِــلانا(٥)

كأنه قال: كونوا هكذا: إنَا نَعيشُ جميعًا أو نَمُوتُ كلانا إن كان هذا أمرنا.

وزعم الخليل: أنه يجوز أن يكون نعيش محمولا عل كونوا، كأنه قال: كونوا نعيش جميعًا أو نموت كلا وتقول: لا تدن منه يسكن خيرًا لك. فإن قلت: لا تدْنُ مِنَ الأسَد يَأكلْك، فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس لأنك لا تُريد أن تجعل

---

(١) البيت ورد منسوبًا لجابر بن حُنيٍّ، في الكتاب ٣/ ٩٥؛ لسان العرب (بدأ).

(٢) البيت في ديوانه، الكتاب ٣/ ٩٥.

(٣) البيت في ديوانه، الخزانة ٩/ ٨٧؛ الكتاب ٣/ ٩٦.

(٤) البيت في ديوانه، الكتاب ٣/ ٩٦.

(٥) البيت في ديوانه، الكتاب ٣/ ٩٧.

تباعده من الأسد سببًا لأكله، فإن رفعت، فالكلام حَسُن كأنه قال: لا تدْنُ منْهُ فإنهُ يأكلكُ، وإن أدخلتَ الفاء فَحسنٌ، وذلك قولك: لا تدْنُ منْهُ فيَأكْلُك.

وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسُن فيه الجزاء، ألا ترى أنه يقول: ما أتيتنا فتُحدّثَنا، والجزاء هاهنا مُحالٌ، وإنما قَبُح الجزم في هذا؛ لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أُدخلت الفاء.

وسمعنا عربيًا موثوقًا بعربيته يقول: لا تَذْهَبْ به تُغْلَبْ عليه، فهذا كقوله: لا تَدْنُ من الأسد يأكُلَكَ. وتقول: ذَرْهُ يَقُلْ ذاك، وذره يقول ذاكَ، فالرفع من وجهين: أحدهما الابتداء، والآخر على قوله: ذره قائلا ذلك فتجعل (يقول) في موضع قائل.

فمثل الجزم قول الله -عز وجل-: ﴿ذَرْهُمْ يَأكُلوُا وَيَتمتَّعوُا وَيُلْهِهِم الأَمَلُ﴾(١)، ومثل الرفع قولهُ -جَلّ ثناؤُهُ-: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾(٢).

وتقول: ائتني تمشي أي ائتني ماشيًا، وإن شاء جزمه على أنَهُ إنْ أتَاهُ مشى فيما يُسْتقبلُ، وإن شاء رفعه على الابتداء، قال الله -تعالى-: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي البَحْرِ يَبَسًا لاَ تَخَافُ دَرَكًا ولا تَخشَى﴾(٣). فالرفع على الوجهين على الابتداء، وعلى قوله: اضربهُ غيرَ خائفٍ ولا خَاشٍ، وتقول: قُم يَدْعُوك لأنك لم تُرِد أن تجعل دعاءً بعد قيامِه، ويكونُ القيام سببًا له، ولكنك أردتَ قُمْ إِنَهُ يَدْعوكَ، وإن أردت ذاك المعنى جزمت.

وأما قول الأخطل:

كُرُّوا إلى حَرَّتيكُم تَعمُرونها كما تَكرُ إلى أَوْطَانِها البَقَرُ(٤)

فعلى قوله: كروا عامرين، وإن شئت رفعت على الابتداء.

وتقول: مُرْهُ يحفرْها، وقُل له يقل ذاك، وقال الله -عز وجل-: ﴿قُلْ لِعبَادِيَ الَّذينَ آمَنُوا يُقيمُوا الصَّلاةَ، ويُنْفقوُا ممَّا رزَقْنَاهُمْ﴾(٥) ولو قلتَ مُرْهُ يحفرُها على الابتداء كان جيدًا، وقد جاء رفعه على شيء، وهو قليل في الكلام على مره أن

---

(١) سورة الحجر، الآية: ٣.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٨٦.

(٣) سورة طه، الآية: ٧٧.

(٤) البيت في ديوانه ١٠٨؛ والكتاب ٣/ ٩٩.

(٥) سورة إبراهيم، الآية: ٣١.

يحفرهَا، فإذا لم تذكر (أن) جعلوا المعنى بمنـــزلتها في: عسينا نفعل، وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به وإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب كأنه قال: عسى زيدٌ قائلا ذاك، ثم وضع (يقول) في موضعه، وقد جاء في الشعر قال طرفة ابن العبد:

أَلاَ أَيُّهَذَا الزَاجِرِي أَحْضُرُ الوَغى ... وأنْ أَشْهَدَ اللذَّان هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي[١]

وسألته عن قول الله -تعالى-: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾[٢].

فقال: تأمروني، كقولك: هل يَفعلُ ذاكَ بلغني، فبلغني لغو، وكذلك تأمروني كأنه قال فيما تأمروني، كأنه قال: فيما بلغني، وإن شئت كان بمنـــزلة:

أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضرُ الوغَى

قال أبو سعيد: جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض بإضمار شرط في ذلك كله، والدليل على ذلك قول إن الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء، إنما هي ضمانات يضمنها ويَعِدُ بها الأمر والناهي والمستفهم والمتمني والعارض، وليست بضمانات مُطلقة، ولا عِدَاتٍ واجبةٍ على كل حال، وإنما هي مُعلقة بمعنى: إن كان ووجد وجب الضمانُ والعِدَةُ، وإن لم يُوجد لم يجب، ألا ترى أنه إذا قال: ائتني آتك، لم يلزم الآمر أن يأتي المأمور إلا بعد أن يأتيه المأمور، وإذا قال: أين بيتك أزرْك لم يلزمه الزيارة إلا بعد أن يعرف بيته، ولفظ الأمر والاستفهام لا يدل على هذا المعنى، والذي يكشفه لفظ الشرط، فوجبَ تقديره بعد هذه الأشياء، والذي يُقَدّر في ذلك من الشرط ما كان موافقًا للفظ الأمر والنهي، ولما يستدعيه ويقتضيه بالاستفهام والتمني والعرض.

فقولك: ائتني آتك يُقَدرُ بعد قولك: ائتني، إن تَأتني فَآتِكَ، وتقول في النهي: لا تَدْنُ منه يَكُنْ خَيرًا لكَ تقديره: لا تَدْنُ مِنْهُ إلا تدن منه يَكنْ خيرًا لكَ، وفي الاستفهام ألا تأتيني أُحَدِّثْكَ يُقَدرُ بعدها:

إنْ تَأتني أُحَدِّثْكَ، وأين تكون إن أعرف مكانك أَزُرْكَ، وفي التمني ألا ماء أَشْرَبْهُ، وَلَيتَهُ عِنْدَنا يُحَدِّثْنا، كأنه قال: أَلا ماءَ إنْ أَجِدْهُ أَشْرَبْهُ، وليته عندنا إنْ يَكُن عِنْدَنَا يُحَدِّثْنَا، وفي العرض ألاَ تَنـــزلُ تُصِبْ خيرًا، وهذه الأشياء التي ذكرناها من الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض تُغني عن ذكر الشرط، ويُكْتَفَى بذكرها عن ذكره، فلذلك

---

(١) البيت في ديوانه، الكتاب ٣/ ٩٩؛ والمقتضب ٢/ ٨٥.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٦٤.

تجوَّز سيبويه في عبارته عن جزم هذه الأشياء، فأوهم أن هذه الأشياء هي الجازمة لما بعدها، كما أن حرف الشرط وفعله هو الجازم للجواب، وذلك قولك: وإنما انجزم هذا الجواب، كما انجزم جواب: إِنْ تَأتني بإنْ تَأتِني لأنهم جعلوه مُعلقًا بالأول غير مستغن عنه الأول، إذا أرادوا الجزاء، كما إِنْ تَأتني غير مستغنية. عن آتِكَ.

قال أبو سعيد: وهذا من سيبويه مسامحة في اللفظ، واتساع كما اتسع في نصب الظرف، فقال في نحو قولك:

زيدٌ خلفَك، نصب بما قبله والحقيقة فيه أن الناصب هو (استقر)، ثم حكى عن الخليل ما يدل على حقيقة الناصب، وهو قوله وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب، لأنه إذا قال: ائتني آتِكَ، فإن معنى كلامه: إن يكن منك إتيان وما بعده جوابه.

وقول الله -تبارك وتعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمنوُا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تجارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيم﴾[1]. إلى قوله -عز وجل-: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾[2] أما قوله -عز وجل-: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[3]. فهو تفسير للتجارة على معناها لا على لفظها ولو فسرها على لفظها لقال: هَلْ أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم أن تؤمنوا بالله، لأن قوله: أن تؤمنوا اسم وتجارةُ اسم، والاسم يُبْدَل من الاسم، ويقع موقعه، وقوله: ﴿تؤمنونَ باللهِ﴾ [الصف: ١١] كلام قائم بنفسه وفيه دلالة على المعنى المراد بالتجارة، وهو الإيمان والجهاد لأن تؤمنون يدل على الإيمان، وتجاهدون يدل على الجهاد لأنهما مصدرهما؛ ومثله في الكلام على الوجهين، هل لكَ في خَيرٍ تَقُومُ بنا إلى المسجدِ فَنُصَلِّي، ولو قلت: أَنْ تَقُومَ إلى المسجدِ كان صوابًا، ومثله مما فسر ما قبله على الوجهين:

قوله -عز وجل-: ﴿فَلْيَنْظُرِ الإنسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾[4] (إنَّا وأنَّا)[5] فمن قال: أَنَّا هاهنا، فهو الذي يُدْخِل (أَن) في تقومُ، لأن أنْ وما بعدها بمنـــزلة اسم يكون بدلا من الاسم الذي قبله، ومن قال: إنَّا فهو الذي يُلْغِي (أَنْ) من تقوم، لأنه إذا قال: إنا

(١) سورة الصف، الآية: ١٠.

(٢) سورة الصف، الآية: ١٢.

(٣) سورة الصف، الآية: ١١.

(٤) سورة عبس، الآية: ٢٤.

(٥) من قول الله تعالى في الآية: ٢٥ "إنا صببنا الماء صبا".

-بالكسر- فهو كلام قائم بنفسه، وليس بمنـــزلة اسم، وكذلك إن المكسورة، ومثله قول الله -عز وجل-: ﴿فَانظُر كَيفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِم أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾[١] و(إنَّا) على الوجهين اللذين ذكرناهما، وفي قراءة عبد الله ((آمِنُوا)) مكان ((تُؤمنُونَ بالله)).

واختلفوا في جزم ﴿يَغْفِر لَكُمْ ذُنوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٢] فقال الفراء: إنها جُزِمت بهل في قراءتنا، وفي قراءة عبد الله بن مسعود للأمر الظاهر ، وتأويل ﴿هَلْ أَدُلُّكمْ﴾[٢] في المعنى أمر أيضًا، كقولِكَ: هل أنت ساكتُ. معناه: اسكت. والله أعلم.

فهذا كلام الفراء، وقال أبو إسحاق الزجاج: ((يَغفر لكُم)) جواب ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّه وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّه بِأَمْوَالِكُمْ﴾[٣]، أي إنْ فعلتم ذلك، فالدليل على ذلك قراءة عبد الله بن مسعود ((آمنوا)) ورد على من قال هو جواب (هل) وغلطه، قال: لأنه ليس إذا دلهم ﷺ تسليما على ما ينفعهم غفر الله تبارك اسمه لهم، إنما يغفر لهم إذا آمنوا وجاهدوا فإنما هو جواب تؤمنون بالله وتجهدون، إن تفعلوا ذلك يغفر لكم.

قال أبو سعيد: والأقوى عندي أنه جواب (هل) لأن تؤمنون تفسير للتجارة، وهي جملة ما وقعت عليه (هل)، فالاعتماد في الجواب على هل، وهل في معنى الأمر لأنه لم يكن القصد عن استفهامهم عن الدلالة على التجارة المُنْجية، هل يُدَلُّونَ عليها، أو لا يُدَلُّونَ، وإنما المراد الأمر لهم، والحث على ما يُنْجيهم، وقد يكون بلفظ الخبر ما يُراد به الأمر أو الدعاء، ولو أتى له بجواب ما كان إلا مجزومًا كقول الله -عز وجل-: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[٤] تُثَبْ مُرضِعَةُ الحولين الجنة، وكذلك غفر الله لزيد يَنْجُ من النار وكذلك إذا كان الأمر بلفظ الاستفهام، فقوله أتيتنا أمس نُعطِكَ اليوم، أي إن كُنْتَ أَتيتَنَا أمس أَعطينَاك اليوم، إذا أراد أن إعطاءنا إياكَ اليوم بسبب مجيئكَ أمس، لأنا لو جعلناه شرطًا لصح أن تقول: إن كُنْتَ جِئتَ أمس أعطيتُكَ اليَوْمَ، وإنما يجوز هذا في (كنت) خاصة، وقد ذُكر في موضعه، ولو قلتَ: إنْ جِئتَ أمس أعطيتُكَ اليَومَ لم يجز، فاضمر بعد الاستفهام من الشرط ما يصح أن يكون الجواب له مجزومًا، ولو أراد بقوله أتيتنا أمس التقدير لم يجز الجزم لأنه لا يُقدر فيه أنْ، وقوله (ألا تنتهي عنا

(١) سورة النمل، الآية: ٥١.

(٢) سورة القصص، الآية: ١٢.

(٣) سورة الصف، الآية: ١١.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

ملوك) وإن كان لفظه لفظ الاستفهام فإن معناه معنى الأمر، كأنه قال:

لتنته عنا مُلوكٌ إن تَنْتهِ عَنّا لا يَبُوء الَدمُ بالدمِ، ومعنى لا يبُوء الدمُ بالدمِ لا يُقْتَلُ واحدُ بآخر يريد أن الملوك إن قتلوا منا قتلنا منهم، ولو حُمل هذا على لفظ حقيقة الاستفهام أن الألف للاستفهام، ولا للجحد، فيكون الشرط المقدر بلفظ الجحد، فيصير التقدير ألا تنته عنا ملوك، فإذا قيل ألا تنته عنا مُلوكٌ فحق الكلام. يبوء الدمُ بالدمِ، ولم يدخل فيه لا، وعلى هذا تأويل ألا تأتِيني أُحَدّثكَ، تأويله أتيتني أُحَدِّثك، ولو حُمل على حقيقة الاستفهام صار تقدير الشرط ألا تأتني وجوابه لا أُحَدِّثْكَ، وقوله:

متى أنامُ لا يؤَرِّقْني الكَرِى
ليلاً ولا أسمعُ أجراسَ المَطِيِّ[(١)]

كأن قائل هذا الشعر مكان مَنْ يكرى الإبل، والكرى: المُكْتَرِي والمُكْتَرَي منه، و(متى) استفهام وللجزم في لا يؤرقني وجهان:

أحدهما أنه جزَمَ جوابَ الشرط الاستفهامُ، وتقدير الشرط فيه: إنْ أَنَمْ لا يُؤرّقْنِي، كأنه لم يعد نومه نوما، وجعل النوم هو الذي لا ينبهه منه الكرى، والوجه الآخر أنّ يؤرقني مرفوع تُركت ضمته استثقالا، كما قال:

وقد بدا هَنْكِ مِنَ المئزرِ[(٢)]

في معنى هَنُكِ، ومعناه متى أنامُ غيرَ مؤرَّقٍ، كأنه تمن النوم الذي لا ينتبه منه ولا يكون فيه سهر، وفي هذا المعنى أشَمَّهُ الرفعَ من أسْمه؛ وقد يجوز في جواب الأمر الرفع على الاستئناف، وعلى الحال والاستئناف نحو قولك: ائتني آتيك.

كأنه قال: أنا آتيك، ويقع في مثله ما يحسن فيه الرفع على الاستئناف والحال، كقول القائل: ذَرْهُ يقولُ ذاك على معنى قائلا ذاك، وعلى الاستئناف، وكذلك ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[(٣)] على معنى عامهين، وعلى معنى هم يعمهون مستأنفا، وسائر ما ذكره سيبويه فيه الرفع على هذين الوجهين كذلك، وقول الأنصاري:

.... والحَقُّ عندهُ فقِفوُا ....[(٤)]

---

(١) الشطران من الرجز، وقائلهما مجهول، الكتاب ٣/ ٩٥.

(٢) البيت ورد منسوبًا للأقيشر الأسدي، في الخزانة ٢/ ٢٧٩؛ الكتاب ٤/ ٢٠٣.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٨٦.

(٤) جزء من بيت سبق تخريجه.

الحق ينتصب بإضمار فعل تفسيره (يقفوا) كأنه قال: والحقَّ فالزموا، ودخلت الفاء لأنها تدخل زائدة في الأمر، كقولك: يَزيدَ فَأْمُرْنْ.

.... وتُؤْتَون فيه الوفاءَ مُعْتَرِفا[١]

ويُروى معتَرفًا فمَن كسَر صيَّر الحق معترِفًا لهم بذلك، ومن فتحه فهو بمعنى اعترافًا.

وقوله: (نعيشُ) على الاستئناف فظاهر صحيح اللفظ والمعنى كأن حيَّيْن أو جَمْعَين خاطب أحدهما الآخر، فقال:

كونُوا كمن آسى أخاهُ بِنَفْسِه

ثم استأنف:

نعيشُ جميعًا أو نموتُ كِلانا[٢]

ولفظ كلانا لفظ رجلين لأن الحيين والجمعين كالرجلين في اللفظ وأما قول الخليل نعيش على كونوا نعيش، وجعل نعيش خبرًا لكونوا، فظاهر الكلام يمنع من ذلك لأن الواو في كونوا اسم للمخاطبين ليس للمتكلم فيها شيء، والمتكلم خارج عنها، وقولك نعيش للمتكلم إذا كان معه غيره، فكيف يجوز أن يكون ما للمتكلم خبرًا عن المخاطَبِ من غير ضمير عائد إليه، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: كانَ الزَيدُونَ نقومُ جميعًا، وظاهر الكلام كونوا نعيشون، أو لنكن نعيش، وقد تقبَّل أصحابنا ما قاله الخليل، وما اعترض فيه بشيء أحد علمته منهم.

قال أبو سعيد: وإذا حمل هذا على معناه احتمل، وذلك أن يكونوا قوما اجتمعوا فتواصوا بالتآلفِ، وترك الفُرقة، فيكون متكلمهم إذا أوصاهم بشيء فهو داخل معهم فيه فلا فرق بين أن يأمرهم وهو في المعنى داخل معهم، وبين أن يكون لفظ الأمر لنفسه وهم معه فيصير قوله كونوا كقوله: لنكن، وإذا قال: لنكن نعيش جميعًا فنعيش خبرٌ فهذا محمول على معناه، والله أعلم بالمقاصد، ولم يجز: لا تدن من الأسد يأكلْك لأنه إذا انجزم أضمر شرطًا تقديره لفظ النهي كأنه قال:

لا تدن منه يأكلك، وهذا مُحال؛ لأنه يصيِّر تباعده منه سببا لأكله؛ فإن قلت: لا تدن من الأسد فيأكلك بالفاء والنصب جاز، وحسن لأن الجواب بالفاء والمنصوب

(١) عجز بيت سبق تخريجه.

(٢) انظر بيت معروف الدبيري السابق تخريجه.

تقديره العطف كأنه قال: لا يكن دُنُوٌّ فأكْلٌ، وإن لم تدخل الفاء ورفعت جاز على الاستئناف كقولك:

لا تدن من الأسد يأكلُك، أي هو مما يأكُلك فاحذره؛ ومثله مما سمعه من العرب: لا تذهبْ به تُغْلَبْ عليه. وقوله مره يحفرها، وقل له يقل ذاك على وجهين:

أحدهما على الجواب كأنه قال: مره إن تأمره يحفرها، وإن تقل له يقل ذاك ثقة بأن الثاني يقع إذا وقع الأول أو تغليبا للظن في ذلك.

والوجه الثاني: أن يكون حكايةَ فعل الأمر وهو مبني، وزيدت فيه الياء لأنه غائب، وهو مستقبل كأنه قال: مُرْهُ: احْفِرْها وقل له: قُلْ ذاكَ، ودخلت الياء لأن صاحب الفعل غائب، كما تقول:

حَلَف زيدٌ ليخرُجَنّ، ولفظ بمينه لأخرُجنَّ، ومثله قول الله عز وجل-: ﴿قُلْ لِعبَاديَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقيمُوا الصَّلاةَ ويُنْفقوا ممَا رَزَقْنَاهُمْ﴾[١].

على الوجهين أحدهما: قل لهم إن تَقُلْ يُقيمُوا ويُنفقُوا لأن دعاء النبي ﷺ للمؤمنين وقوله لهم سبب إقامتهم للصلاة واتفاقهم، وإن كان بعض من دُعِيَ لم يفعل ذلك، والوجه الآخر إنه أمر دخل في أوله الياء لما ذكرته لك من غيبة الفاعلين، كأنه قال: قُل لَهُم أقيموا الصلاةَ وأنفقُوا، وهذا قول لم يذكره سيبويه، ولا من تقدم من أصحابنا، وذكره الفراء، ورأيتُ الزجاج يحكيه عن المازني، وقوّاه الزجاج، ولعل المازني أخذه عن الفراء، ورأيتُ أبا العباس المبرد ذكر -في المقتضب- ﴿وَقُلْ لِعبَادي يَقولُوا التَّي هِيَ أَحْسَنُ﴾[٢] وفيما ذكره تخليط فكرهتُ ذِكْرَهُ، وإذا قلتَ: مُرْهُ يحفرها، ونحو ذلك جاز في (يحفرها) الرفع من وجهين -فيما ذكره سيبويه-: أحدهما على الابتداء والاستئناف، فكأنه قال: مُرهُ فإنهُ يَحفرُهَا ولا يخالف، والوجه الآخر على معنى مُرْهُ أن يحفِرهَا، وأسقط (أنْ) ورفع، كما تقول: عسينا أنْ نفعلَ، ثم تقول: عسينا نفعلُ، ومثله:

ألاَ أَيُّهذَا الزَّاجِرِي أحضُرُ[٣]

والمعنى أن احضر الوغى، وإذا رفع صار تقديره اسم فاعل، وإذا الوغى رفع صار تقديره تقدير اسم فاعل، وإذا ظهرت أن ونُصِب صار تقديره تقدير مصدر، فإذا قلت:

---

(١) سورة إبراهيم، الآية: ٣١.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٥٣.

(٣) صدر بيت سبق تخريجه.

مُرْهُ أن يحْفرَها فتقديره: مُرْهُ يَحفِرها، وإذا قلت: مرهُ يحفرُها على معنى (أنْ) فتقديره حافِرٌ لها، كأنه ظهرت فيه أمارة النية في حفرها والعزم عليه فصار كأنه حافرٌ.

ومثله قول الله -تعالى-: ﴿فادْخلُوها خالِدينَ﴾(١) بمعنى مقدرين الخلود. وإذا قلنا: عسينا أن نقوم فتقديره: عسينا القيام، وإذا قلنا عسينا نقوم فتقديره: قائمين، كما قال: عسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا، ولا يُستعمل فيه لفظ الاسم إنما يستعمل فيه لفظ الفعل، كما أنا إذا قلنا، عسى زَيدٌ أَنْ يقومَ، لم يُستعمل لفظ المصدر فيه، ولم يُقل: عسى زيدٌ القيامَ، وإذا قلتَ:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى

فتقديره حاضر الوغى، ويجوز على هذا أن تقول:

ألا أيُهذا الزاجري الحربَ أحضر، فتنصب الحرب بأحضر، ولو جئت به على الأصل فقلت:

ألا أيُهذَا الزاجري أن أحضر الوغى

لم يجز تقديم الوغى على أحضر، وتقديره الزاجري عن أن أحضر الوغى.

وقول الله -تعالى-: ﴿قُلْ أَفَغيرَ الله تَأمُرُني أعْبُدُ﴾(٢) أجود ما يُقال فيه ما ذكره سيبويه عن الخليل نصب (غيرَ) بأعبد وتأمروني غير عامل، كما يقول: هو يفعل ذاك فيما بلغني، وزيدٌ قائمٌ، فيما ظننت كأنك قلت هو يفعل ذلك فيما بلغني، وزيدٌ قَائِمٌ فيما ظَنْنتُ.

قال سيبويه: وإن شئت كان بمنـزلة:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى

وهو ضعيف لأنه يؤدي إلى أن يقدر أعبد بمعنى عابدًا غير اللهِ وفيه فساد، والذي عليه الناس هو الوجه الأول الذي ذكرناه.

هذا باب الحروف التي تنـزل بمنـزلة الأمر والنهي

فمن تلك الحروف حَسْبُكَ وكَفيك، وشَرْعُك وأشباهها.

نقول: حسبُك يَنَمِ الناسُ، ومثل ذلك: (اتقَّيَ اللهَ أمْرُؤٌ وفعل خيرا يُثَبْ

---

(١) سورة الزمر، الآية: ٧٣.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٦٤.

عليه)[١]، لأن فيه معنى ليتق الله امرؤ، وليفعل خيرًا، وكذلك ما أشبه هذا.

وسألت الخليل عن قول الله -عز وجل- ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلاَ أخرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدقَ، وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[٢].

فقال هذا كقول زهير:

بَدَا لي أنّي لسْتُ مُدْرِكَ ما مضَى ... ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جَائيا[٣]

فإنما جروا هذا لأن الأول قد تدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول (الباء)، وكذلك هذا لما كان الذي قبله يكون جزما، ولا (فاء) فيه. تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله فعلا توهموا ذلك. وأما قول عمرو بن عمار الطائي:

فقلت له صَــوِّبْ ولا تجْهِدَنَّهُ ... فَيُدْنكَ من أخرى القطاةِ فَتَزْلقِ[٤]

فهذا على النهي -كما قال: لا يَمْدُدْهَا فَتَشْقُقْهَا، كأنه قال: لا يُدْنِيَنَّكَ من أخرى القطاة، ولا تَزْلَقَنْ ومثله من النهي: لا يَرَيَنَّك هاهنا، ولا أَرَيَنَّكُ هاهنا.

وسألته عن: آتي الأميرَ لاَ يَقْطَعُ اللِّصَّ، فقال: الجزاء هاهنا خطأ، لا يكون الجزاء أبدا حتى يكون الكلام غيرَ واجب، إلا أن يُضطرَّ شاعر، ولا نعلم هذا جاء في شعر البَتَّةَ، وسألته عن قوله: أمَّا أنت منطلقًا أنطلقُ معك، فرفع وهو قول أبي عمرو وحدثنا به يونس، وذلك لأنه لا يجازى بأن كأنه قال: لأنْ صِرْتَ منطلقًا أنطلقُ معك وسألته عن قوله: ما تدومُ لي أدومُ لك، فقال: ليس في هذا جزاء من قِبَل أن الفعل صلة لما، فصار بمنـــزلة الذي، وهو بصلته كالمصدر يقع على الخبر، كأنه قال:

أدومُ لك دوامَك لي، وما دمت بمنـــزلة الدَّوام ويدلك على أن الجزاء لا يكون هاهنا، أنك لا تستطيع أن تستفهم بما يَدومُ على هذا الحد.

ومثل ذلك: كلما تأتيني آتيك، والإتيان صلة لـــ (ما)، كأنه قال:

كلَّ إتيَانِك آتيك، وكلما تأتيني، يقع أيضًا على الحين كما كان (ما تأتيني) يقع على الحين، ولا يستفهم بكلما، كما لا يستفهم بما تدوم.

وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لم جاز دخول الفاء هاهنا والذي

(١) قول لبعض العرب. انظر التصريح ٢/ ٢٤٣؛ الأشموني ٣/ ٣١١.

(٢) سورة المنافقون، الآية: ١٠.

(٣) البيت في ديوانه ٢٨٧، الخزانة ٣/ ٦٦٥؛ الكتاب ٣/ ١٠١.

(٤) البيت في ديوانه ١٧٤، الكتاب ٣/ ١٠١.

يأتيني بمنـــزلة عبد الله –وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبد الله فله درهمان؟ فقال: إنما يحسن في الذي لأنه جعل الآخر جوابًا للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء هاهنا، كما دخلت في الجزء، إذا قلت: إنْ يأتني فله درهمان، وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبد الله له درهمان، غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان، فإذا قال: له درهمان، فقد يكون ألا يُوجب له ذلك بالإتيان، فإذا أدخل الفاء، فإنما يجعل الإتيان سبَبَ ذلك، فهذا جزاء وإن لم يُجْزمْ لأنه صلة، ومثل ذلك قولهم:

كل رجل يأتينا فله درهمان، ولو قال: كل رجل فله درهمان كان محالا.

لأنه لم يجئ بفعل، ولا بعمل يكون له جواب.

ومثل ذلك قول الله –تعالى–: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلانِيَة فَلَهُم أَجْرُهُمْ عِنْد رَبِّهِمْ﴾[١] وقال –تبارك وتعالى–: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّه مُلاَقِيكُمْ﴾[٢].

وسألت الخليل عن قول الله –تبارك اسمه–: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[٣] أين جوابها؟ وعن قوله – جل ثناؤه–: ﴿وَلَوْ يَرَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾[٤]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[٥] فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر في كلامها لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام.

وزعم أنه وجد في أشعارها ((رُبَّ)) لا جواب لها. من ذلك قول الشماخ:

وَ دَوِيَّةٍ قَفْرٍ تُمَشِّيِّ نَعَـــامُــــها كَمَشْيِ النَّصَارَىٰ فِي خِفَافِ اليَرنْدجِ[٦]

فهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجئ فيها جواب (رب) لعلم المخاطب أنه يريد: قَطَعْتُها، أو ما فيه هذا المعنى.

قال أبو سعيد: أما قوله حسبك وكفيك وشرعك فهي أسماء مبتدأة وأخبارها

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧٤.

(٢) سورة الجمعة، الآية: ٨.

(٣) سورة الزمر، الآية: ٧١.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٦٥.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ٢٧.

(٦) البيت في ديوانه ٨٣؛ الكتاب ٣/ ١٠٤.

محذوفة لعلم المخاطب بها، وذلك أنه لا يُقال شيء من هذا إلا لمن كان في عمل قد بلغ فيه كفاية، فيقال له هذا لِيَكُنَّ ويكتفي بما قد عمله منه، وتقديره حسبك هذا، وحسبك ما قد عملته ونحوه، ومعناه كله معنى (اكْتَفِ). وقد حكى أبو عمرو (شرعك) منصوب إذا نهاه، وفيه معنى المرفوع لأن المرفوع يراد به الكف عن الفعل وقطعه، و(ينم الناس) جواب لأن معناه معنى الأمر، وإن كان مبتدأ، وقوله: اتقى الله أمرؤٌ، وإن كان لفظه لفظ الخبر، فمعناه الأمر، لأن هذا بقوله الواعظ لمن يسمع كلامه، وليس قصده أن يخبر عن إنسان بأنه قد اتقى الله، ومثله: غفر الله لزيد، ورحمه، لفظه الخبر ومعناه الدعاء، وأما مَن قرأ:

﴿فأَصَدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[1]، والأصل في الجواب أن يكون بغير فاء، والذي يقرأ ((وأكونَ)) يعطفه على ما بعد الفاء، ومثاله في الاسم: إن عندك زيدًا وعمرو وعمرا، عطفا على موضع (إن)، وعلى المنصوب بعد (إن) وأما استشهاده ببيت زهير، فالخفض في البيت قبيح جدًا، لأنه خافض قبله يخفضه، ولا مخفوض يعطف عليه، ولا شيء موضعه خفض، فيُعطف على الموضع لأن الباء إذا أتى بها فموضعها نصب، فإذا حُذفت ونُصب الاسم بعدها، فقد وقع الاسم المنصوب موقعه ولا موضع لغير النصب، ألا ترى أنا إذا قلنا: تعلقت بزيدٍ وعمرًا، عطفنا (عمرا) على موضع الباء، ولا يُقال تعلقت زيدًا وعمرو، ولا يحسن لأن المنصوب ليس في موضع خفض، والخفض في البيت قبيح جدًا، والذي في كتاب الله -عز وجل- مستحسن جيد، والذي حملت على الموضع مما لا يحتاج فيه إلى تغيير لفظ العامل، فهو أحسن مما يحتاج فيه إلى تغيير لفظه، فمما لا يُحتاج فيه إلى تغيير لفظ العامل قولك: ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلاً، بخيلاً معطوف على موضع الباء، ولا يحتاج في نصب (بخيلا) إلى تغيير (ليس)، وكذلك إذا عطفنا (أَكُنْ) على موضع الفاء، لم تغير ((لَولاَ أَخَّرْتَنِي)) عن لفظه؛ ومما يحتاج إلى تغيير اللفظ قوله:

جِيئُوا بمثل بني زيد لقومهم .... أو مثلَ أسْرةِ.... ....[2]

تجعل مكان جيئوا: أو هاتوا مثلَ أسرةٍ، وكذلك قوله:

أَعِنِّي بخوارِ العنان ....

(١) سورة المنافقون، الآية: ١٠.

(٢) البيت منسوب لجرير وروايته في ديوانه

جئني بمثل بني بدر لقولهم أو مثل أسرة منظور بن سيار

وأبيضَ مصقولَ السِّطامِ ... .[(١)]

على معنى: أو هات أبيضَ مصقولَ السِّطامِ؛ وقوله: آتِي الأميرَ لا يقطعُ اللصَّ، رفع (يقطع) لأن الذي قبله كلام موجب، وإخبار مطلق، وليس قبله شرط ولا أمر ولا نهي ولا استفهام، ولو اضطر شاعر فجزم (يقطع) لجاز على معنى أن آتِهِ لا يقطعْ اللصَّ، وكأنه قد اعتقد أن إتيانه إياه هو سببٌ لا يقطعُ اللصَّ من أجله، فصار بمنـزلة أن آته لا يقطعه. وقوله: أما أنت منطلقا أنطلقُ معك بالرفع، لأن تقديره: لأن كنت منطلقا أنطلقُ معك، فكأنه قال: لخروجك أخرج معك، ولمقامك ألزَمُك، وقد ذكرناه في موضعه قبل هذا الموضع بالبسط والشرح من هذا الكلام.

وقوله: ما تدوم لي أدوم لك، (ما) والفعل بمنـزلة المصدر، فقام مقام الوقت كمقدم الحاج، وخُفُوق النجم، فكأنه قال:

وقت دوامك لي أدوم لك، كما تقول: يوم خروجك ألزمُك، ولا يجوز أن تقول: ما تدم لي أدم لك.

كما تقول: متى تدم لي أُدم لك، وأين تكن أكن، لأن (ما) إذا جعلت وما بعدها من الفعل مصدر أبطل فيها الاستفهام لأنها إذا كانت للاستفهام لم يحتج إلى أن يوصل بفعل، وإنما يُجازى بما إذا نقلت عن الاستفهام لاستواء الجزاء والاستفهام.

هذا معنى قول سيبويه: **إنك لا تستطيع أن تستفهم بما تدوم على هذا الحد**، يعني إذا كانت موصولة بتدوم؛ ومثله: كلما تأتيني آتيك: معناه كل وقت إتيان منك لي آتيك، ولا يجوز الاستفهام فيه كما لا يُستفهم بما تدوم. ومن أجل هذا المعنى قال الفقهاء: إذا قال الرجل لامرأته: كلما تدخلين هذه الدار فأنت طالق، فدخلتها ثلاث مرات فإنها تُطلَّق ثلاث تطليقات لكل دخلة تطليقة؛ لأن معناه كل وقتِ دخلةٍ تدخلين فيه، فوقت كل دخلة غير وقتِ الدخلةِ الأخرى ؛ وقالوا لو قال: إن دخلتِ هذه الدار فأنت طالق فدخلتها ثلاث مرات لم يقع إلا تطليقة واحدة، لأنه ليس في ألفاظ هذه الأشياء تكرير أوقات تتعلق من الحكم بكل واحد منها غير ما يتعلق بالآخر، ألا ترى أنه إذا قال: كل

---

(١) البيتان منسوبان لكعب بن جعيل التغلبي وتمامهما:

أعـني بخـوار العـنان تخالـه ... إذا راح بـردي بالمـدجج أمـردا
وأبـيض مـصقول الـسطام مهـندا ... وذا حلـق مـن نـسج داود مـسردا

الكتاب ١/ ١٧٠.

رجل يأتيني فله درهم، فأتاه رجلان، فلكل واحد منهما درهم؛ ولو قال: إن أتاني زيد فله درهم، فأتاه مرتين لم يستحق إلا درهما واحدا؛ وقوله: الذي يأتيني فله درهم، دخلت الفاء.

لتبين أن الدرهم استحقه بالإتيان، ولو قال: الذي يأتيني له درهم جاز أن يكون الدرهم يستحقه بالإتيان، وجاز أن يكون بغيره، كما يقول: زيد له درهم، ولم تذكر سبب استحقاقه للدرهم، ويجوز أن يكون الفعل ماضيًا كقولك: الذي أتاني فله درهم، يثبت أن الدرهم استحقه ومثله قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِين كَفَرُوا وَمَاتُوا وهُمْ كُفَّارٌ فَلَنَ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا وَلَو افْتَدَىَ بِهِ أُوْلَئِكَ﴾(١) وكان أبو الحسن الأخفش يضعف: إن الذي يأتيني فله درهم لدخول (إن) على الذي، ويقول: الذي إنما تدخل الفاء في خبرها، لأنه يذهب بها وبالفعل الذي بعدها مذهب الشرط، فإذا أدخلت عليها (إن) أبطلت (إن) الشرط والمجازاة، كقولك: من يأتيني آتيه، ثم تقول: إن من يأتيني آتيه، فتبطل المجازاة بدخول (إن) وتصير (مَنْ) بمعنى الذي؛ وكان أبو إسحاق الزجاج لا يبطل حكم المجازاة عن الذي بدخول (إنَّ) والقول ما قاله أبو إسحاق لأن (الذي) لا تعمل في الشرط والجزاء فتجزم، وإنما يحمل على المجازاة في المعنى لجواز إبهامها، ولأنها توصل بالفعل وما جرى مجراه، فتشبه بالشرط والجزاء، ولم يخرجها (إن) عن ذلك، لأن (إن) لها تغير معنى الابتداء، فقد قال الله -عز وجل-: ﴿قُلْ إِنَّ الموتَ الَّذي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاَقِيكُمْ﴾(٢) فأدخل الفاء مع دخول (إن) ومثله ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا وَلَو افْتَدَىَ بِهِ﴾(٣) ومما يدل على صحة ما قلناه أن الحروف لا تكون شروطًا مع حروف المجازاة، لا تقول: إن في الدار زيد أكرمه، ولا متى يوم الجمعة القتال أحضره، وقد قال الله -عز وجل-: ﴿وَمَا بِكُم مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾(٤) فدخلت (الفاء) لمعنى المجازاة و(ما) بمعنى الذي، ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتينا فله درهم، ولو قال: كل رجل فله درهمان كان محالا، والفرق بينهما أن كل رجل مبهم، ويأتينا مشبه بالشرط لأن الفعل يكون شرطًا، ويستوجب بيأتينا الدرهمين، وإن لم يكن بعده شيء فلم يأت سبب يستوجب به شيئًا.

قال أبو سعيد: لو قال كل رجل فيه شهامة أو فيه نفاذ، أو فيه محبة لنا جاز على

(١) سورة آل عمران، الآية: ٩١.
(٢) سورة الجمعة، الآية: ٨.
(٣) سورة آل عمران، الآية: ٩١.
(٤) سورة النحل، الآية: ٥٣.

قياس قوله -تبارك وتعالى-: ﴿وَمَا بِكُم مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾ [النحل: ٥٣] وما ذكره الخليل من حذف الجواب في قول الله - عز وجل - ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾(١)، وقوله -تبارك وتعالى-: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾(٢) وقد اجتمع النحويون، وجاء التفسير في بعض ما في القرآن من نحو ذلك أنه محذوف الجواب، واختلفوا في بعض. فمما أجمعوا على حذف جوابه قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ﴾ [البقرة: ١٦٥] ومنه قوله -تبارك وتعالى-: ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾(٣) فلم يأت لإن استطعت بجواب، وجوابه فيما ذكروه: فافعل، ومنه قوله -عز وجل-: ﴿وَلَو أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَل لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾(٤) فلم يأت بجواب (لو) وجوابها فيما يُقدر: لكان ذلك يُفعَل بهذا القرآن، ومما اختلفوا فيه قوله - عز وجل-: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾(٥) أي جاءوها وقد فُتحت أبوابها، أي: وهذه حالها، وحذفوا جاءوها الثانية لتكرير اللفظ، وأنه غير مُشكِل، وتقدير الأخرى ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾(٦) بمعنى: استسلما وتله صرعه سَعد بإتباع أمر الله، وبشره الله -عز وجل- بنبوة ولده، ونحو ذلك مما يليق بقصته؛ والفراء يجعل الواو زائدة، ويُقدر ((حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها)) والواو زائدة في الأخرى ((وتله للجبين ناديناه))، والواو فيه زائدة، واستشهد في زيادة الواو بقوله:

حتى إذا قَملَت بُطَوْنكُم ... ورأيتم أبناءَكُمْ شَبُّوا
وقَلَبْتُم ظهــر المِجَنّ لنا ... إنّ اللّئيمَ العَاجِزَ الخَبُّ(٧)

أراد قلبتم والواو زائدة:

قال أبو سعيد: وليست له في هذا حجة لأنه موافق للبصريين في حذف الجواب في المواضع التي ذكرناها، وذكروها في كتاب (المعاني) أن الحذف كثير في القرآن وكلام العرب، وإذا كان كذلك جاز أن يكون ما فيه الواو وقد انحذف جوابه كأنه قال: وقلبتم

(١) سورة الزمر، الآية: ٧٣. (٢) سورة البقرة، الآية: ١٦٥.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٣٥. (٤) سورة الرعد، الآية: ٣١.
(٥) سورة الزمر، الآية: ٧٣. (٦) سورة الصافات، الآية: ١٠٣.
(٧) البيتان منسوبان للأسود بن يعفر في ديوانه ١٩، الخزانة ٥/ ٤٨٩؛ ابن يعيش ١/ ٦٨.

ظهر المحن لنا بَأنَ غدرُكم ولؤمُكم، أو نحو ذلك؛ وقد جاء في الشعر حذف الجواب ممن غير (واو) كما في القرآن، قال عبد مناف:

الضَّربُ شَعْشَعَةٌ والطَّعنُ هَيْقَعةٌ ضَرْبُ المُعوِّلِ تَحْتَ الدِّيمةَ العَضُدَا
وللقِسيِّ أزَاميــلُ وَغمْغَمَةٌ حسِ الجنوب تَسوقُ الماءَ والبردَا
حتى إذا أَسْلكوُهم في قُتائدةٍ شَلا كما تَطردُ الجَمَّالةُ الشُردَا(١)

والبيت آخر القصيدة، ولم يأت لحتى إذا بجواب وتقديره:
شُلُّوا شَلا.
وقال آخر:

لَوْ قَدْ حَدَاهُنَّ أبو الجُودِيِّ بِرَجَــزٍ مُسْحَنْفرِ الــرَّوِيِّ
مستوياتٍ كَنَوى البَرْنِيِّ(٢)

ولم يأت بجواب (لو)، وجوابها في التقدير: لو حداهن أبو الجودي، يعني الإبل لأسرعن بحدائه ونحو ذلك، وقوله في بيت الشمَاخ:

وَدَوِيَّةٍ قَفْرٍ(٣)

معناه: ورُبَّ دويةٍ قفرٍ، ولم يأت بجواب (رُب) والذي في شعره بعد هذا البيت جوابه، وهو قوله بعد البيت:

تَركْتُ بها لَيْلا طَوِيلا وسَامِرًا لدَيَ مَلْقَحٍ من عُودِ مَرْخٍ ومُنْتِجِ(٤)

يعني أنه سار ليلا طويلا بالدوية، فقال: تركته ورائي، وذلك أنه نــزل في أول ليلته، واقتدح، وعمل ما عمل، ثم ركب فبَعُدَ، وخلف ليلته حيث استعملت الزَّنْدَةَ، وهو أن يحمل الزَّنْد على الزندة، فيلقحها النار، كما يُلقح الفحل الناقة ملقحًا، والمنتج الموضع الذي تخرج منه النار.

هذا باب الأفعال في القسم

اعلــم أن القــسم توكــيد لكلامك، فإذا حلفت على فعل مستقبل غير منفي لــزمته الــلام، ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك:

---

(١) البيت في ديوانه، شرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٧٥.
(٢) البيت منسوب إلى أبو الجودي، الخزانة ٣/ ١٧١؛ المقتضب ٢/ ٧٩.
(٣) جزء من بيت سبق تخريجه.
(٤) البيت ورد منسوبًا للشماخ في ديوانه ٨٣.

والله لأفعلن.

وزعم الخليل أن النون تلزم اللام كلزوم اللام في قولك: إن كان لصالحا، فإنْ بمنـــزلة اللام، واللام بمنـــزلة النون في آخر الكلمة.

واعلم أن من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك: والله، وذلك قولهم: أقسمُ لأفعلنَّ، وأقسمت عليك لتفعلنَّ، وإن كان الفعل قد وقع، وحلفت عليه لم تزد على اللام، وذلك قولك: والله لَفعلتَ؛ وسمعنا من العرب من يقول: والله لكذبتَّ، والله لكذبَ.

فالنون لا تدخل على فعل قد وقع، وإنما تدخل على غير الواجب؛ وإذا حلفت على فعل منفي لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف، وذلك قولك: والله لا أفعلُ، وقد يجوز لك وهو من كلام العرب- أن تحذف (لا) وأنت تريدها، وذلك قولك:

والله أفعلُ ذلك أبدا، تريد: لا أفعل. وقال:

فحَالِفْ فــلا واللهِ تــهبطُ تَلْعةً مِنَ الأرضِ إلا أنت للذُّلِّ عارفُ[1]

وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلا فعلت ولمَّا فعلت، لم جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمت هاهنا كقولك: والله؛ فقال: وجه الكلام: لتفعلن هاهنا، ولكنهم أجازوا هذا لأنهم شبهوه بناشدتك الله إذ كان فيه معنى الطلب؛ وسألته عن قوله (لتفعلن) إذا جاءت مبتدأة، ليس قبلها ما يحلف به، فقال: إنما جاءت على نية اليمين، وإن لم يتكلم بالمحلوف به.

واعلم أنك إذا أخبرت عن غيرك أنه أكد على نفسه، أو على غيره، فالفعل يجري مجراه حيث حلفت أنت، وذلك قولك:

أقسَمَ لَيفعَلن، واستَحْلفَه ليفعلن، وحَلَف ليفعلن ذلك، وأخذ عليه لا يفعلُ ذلك أبدًا؛ وذلك أنه أعطى من نفسه في هذا الموضع مثل ما أعطيته أنت من نفسك حين حلفت، كأنك قلت حين قلت أقسم ليفعلن، قال والله ليفعلن وحين قلت استحلفه ليفعلن، قال له: والله ليفعلن ومثل ذلك قول الله -عز وجل-: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي

(١) البيت ورد منسوبًا للقيط بن زرارة، في الكتاب ٣/ ١٠٥.

إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ﴾(١). وسألته لِمَ لم يجز: والله تفعلُ، يُريدون بها معنى ستفعل؟ فقال: من قِبَل أنهم وضعوا (تفعل) هاهنا محذوفة منها (لا) فإنها تجيء في معنى (لا أفعل) فكرهوا أن تلتبس إحداهما بالأخرى، فقلت فلم ألزمت النون آخر الكلمة؛ فقال: لكي لا يشبه قوله: إنه ليَفعلُ، لأن الرجل إذا قال هذا فإنما يُخبر بفعل واقعٍ فيه الفاعل، كما ألزموا اللام: إن كان ليَقولُ، مخافة أن يلتبس بما كان يقول ذاك لأن إن تكون بمنـــزلة ما.

وسألته عن قوله -عز وجل-: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثم جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَلَتَنصرُنَّهُ﴾(٢). فقال: (ما) هاهنا بمنـــزلة الذي، ودخلتها اللام كما دخلت على (إنْ) حين قلت: والله لئن فعلتَ لأفعلن، واللام التي في (ما) كهذه التي في (إنْ) واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا.

ومثل هذه اللام الأولى (أنْ) إذا قلت: والله أنْ فعلتَ لفعلتُ، وقال:

فأقسِمُ أنْ لـــو التقينا وأنتم لكَان لكُم يومٌ من الشَّر مظلِمُ(٣)

فأن في (لو) بمنـــزلة اللام في (ما) فأوقعت هاهنا لامين:

لام للأول ولام للجواب، ولام الجواب هي التي يعتمد عليها القسم، فكذلك اللامان في قوله -عز وجل-: ﴿لَما آتَيْتُكُمْ منْ كتَابٍ وحكمْةٍ ثم جَاءكُم رسُولٌ مصّدقٌ لِماَ مَعكمُ لَتُؤْمِنُنَّ بِه ولتنْصُرُنَّهُ﴾(٤).

لام للأول، وأخرى للجواب، ومثل ذلك ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لأَمْلأَنَّ﴾(٥)، إنما دخلت اللام على نية اليمين. والله أعلم وسألته عن قوله -عز وجل-: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلوُّا مِن بَعدِهِ يَكْفُرونَ﴾(٦) فقال: هي بمعنى لتفعلن، كأنه قال: لَظَلَلْنَ كما يقول:

والله لا فَعَلتُ ذاك أبدا، تريد معنى لا أفعل وتقول: لئن فعلتَ ما فعلَ تريد معنى

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٨١.

(٣) البيت منسوبًا للمسيب بن علس، الخزانة ٤/ ٢٢٤؛ ابن يعيش ٩/ ٩٤؛ الكتاب ٣/ ١٠٧.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٨١. (٥) سورة الأعراف، الآية: ١٨.

(٦) سورة الروم، الآية: ٥١.

ما هو فاعل وما يفعل، كما كان لَظَلُّوا مثل لَظَلُّن، وكما جاءت ﴿سَوَاءٌ عَلَيكُم أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾(١) على قوله: أم صَمَتُّم. وكذلك جاء هذا على ما هو فاعل.

قال: ﴿وَلَئِن أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الكتابَ بِكُلِّ آيَة مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وما أَنتَ بِتَابِعِ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعِ قِبلَةَ بعض وَلَئِن اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم من بعدِ مَا جَاءكَ مِن العِلمِ إِنك إِذًا لمِن الظالمينَ﴾(٢). أي ما هم تابعين. وقال -عز وجل-: ﴿وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَد مِّنْ بَعْدِه﴾(٣) أي ما بمسكها من أحد، وأما قوله -عز وجل-: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾(٤). فإن (إنْ) حرف توكيد ولها لام كلام اليمين لذلك أدخلوها، كما أدخلوا في ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾(٥)، ودخلت اللام التي في الفعل على اليمين، كأنه قال: إنَّ زيدا لما والله ليفعلنَّ، وقد يستقيم في الكلام: إن زيدا ليَضربُ، وليَذهبُ، ولم يقع ضَرْبٌ. والأكثر على ألسنتهم -كما خبرتك- في اليمين، فمن ثم ألزموا النون في اليمين لئلا يلتبس بما هو واقع.

قال - عز وجل -: ﴿إِنَّما جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وإِنَّ رَبَّكَ لَيحكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ القِيَامَة﴾(٦). قال لبيد:

وَلَقَد عَلِمْتُ لَتأتِيَنَّ مَنِيَّتي ... إنَّ المنَايا لاَ تَطيشُ سِهامُهَا(٧)

كأنه قال: والله لتأتين، كما قال: لقد علمتُ لعبدُ الله خيرٌ منك،

قال: أظن لَتَسْبِقَنّي وأظن لَتموُتَنَّ وهو بمنـــزلة: علمت، وقال عز وجل: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْد مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾(٨) ابتداء، ألا ترى أنك لو قلت بدا لهم أيهم أفضل، لحسن كحسنه في (علمت). كأنك قلت: ظهر لهم أهذا أفضل، أم هذا.

قال أبو سعيد: النون دخلت مع اللام في جواب القسم لأن اللام وحدها تدخل

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٩٣.
(٢) سورة البقرة، الآية: ١٤٥.
(٣) سورة فاطر، الآية: ٤١.
(٤) سورة هود، الآية: ١١١.
(٥) سورة الطارق، الآية: ٤.
(٦) سورة النحل، الآية: ١٢٤.
(٧) البيت في ديوانه، الخزانة ٤/ ١٣، ٣٣٢؛ الكتاب ٣/ ١١٠.
(٨) سورة يوسف، الآية: ٣٥.

على الفعل المستقبل في خبر (إن)، وليس دخول اللام في خبر إن للقسم، وقد تدخل في خبر إن ومعها القسم، وألزموها النون للفصل بين اللام الداخلة لجواب القسم، والداخلة لغير القسم.

فإذا قلت إن زيدا ليضربن عمرا، فاللام مع النون دخلت للقسم، وتقديره: إن زيدًا والله ليضربن عمرًا.

وإذا قلت: إن زيدًا ليضرب عمرا، فهذه اللام تقديرها أن تكون داخلة على أن وأخرت، وبين هذه اللام وبين التي معها النون فصل من وجهين: أحدهما أن اللام التي معها النون لا تكون إلا للمستقبل، والتي ليس معها النون تكون للحال، وقد يجوز أن يُراد بها المستقبل؛ والوجه الآخر من الفصل، أن المفعول به لا يجوز تقديمه على الفعل الذي فيه النون، ويجوز تقديمه على الذي لا نون فيه، لأن نية اللام فيه التقديم، لا يجوز أن تقول: إن زيدا عمرا ليضربن، ويجوز إن زيدا عمرا ليضرب، وقد ذكر هذا في غير موضع، فإن قال قائل إذا أردنا القسم على فعل الحال، فكيف السبيل إليه؟

قيل له: يقع جواب القسم كأن ويكون الفعل المستقبل خبرا له، ويُراد به الحال كقولك: والله إن زيدا ينطلق، وإن شئت أدخلت اللام، فقلت: لينطلق والمعنى واحد، وإن شئت قلت: إن زيدا لمنطلق، فيستغنى بدخول اللام على الاسم عن دخولها على الفعل المقسم عليه، والقسم إذا كان الذي يتلقاه فعلا فهو واقع عليه، وإن كان الذي يتلقاه حرفا بعده اسم وخبر، فالذي وقع عليه القسم يؤكد القيام دون زيد، وكل فعل دخلته النون فهو للاستقبال في الأمر والنهي والاستفهام، ولا تدخل على الحال، وحكى أبو إسحاق الزجاج عن أبي العباس المبرد قال: امتنعت النون من دخولها على فعل الحال؛ لأن الحال لا يحلف عليها، ثم رد عليه فقال أبو إسحاق: لو كان امتناعها لأن الحال لا يحلف عليها لكان كل من يحلف عند القاضي لا يجب أن يقبل يمينه لأنه يحلف أنه في حال ليست عليه شيء، ولامتنع قولك: والله لأنت أفضل الناس، وهو في حال فضل؛ وقولك: والله لزيد يصلي بحذائي؛ ولامتنع، ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[1]. وقد يكتفي بذكر القسم، وما جرى مجراه عن المقسم به، فيقال: أقسم لأفعلن، وأشهد لأفعلن، وتقديره: أقسم بالذي شأني وسبيلي أن أقسم به، ولكثرة الاستعمال، وعلم المخاطب. قال الشاعر:

---

(١) سورة المنافقون، الآية: ١.

فـأقسم أنْ لـو التقينا وَأنْتم لكانَ لكَم يَومٌ مِنَ الشَّر مُظلمُ[١]

وقال آخر:

وأقـسِمُ لَـوْ شيء أَتانا رسُولُـه سِوَاكَ ولكنْ لمْ نَجدْ عَنْكَ مَدْفَعا[٢]

ومن أجل هذا قال الفقهاء من العراق إذا قال الرجل أقسم أو أقسم بالله أو أحلف بالله، أو أشهد أو أشهد بالله فحنث وجبت عليه كفارة اليمين لأنه إذا قال: أقسم بالله، أو أحلف بالله أو أشهد صُرِفَ إلى معنى: أقسم بالله إذا كان الذي يلزم المسلمين إذا أقسموا أو حلفوا أن يحلفوا بالله دون غيره لقول النبي ﷺ:

((من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت))[٣]. فإذا كانت اليمين على فعل ماضي لم تدخل اللام كقولك: والله لكذبتَ، والله لكذبَ ولم تدخل النون لأن النون في غير القسم لا تدخل إلا على المستقبل دون الماضي والحال، وإذا دخلت في فعل القسم فهي أيضًا للمستقبل، فلم يجز دخولها فيما لم يمكن دخولها عليه، وقال فيه بعض أصحابنا: دخول النون في القسم يفصل بين الحال والاستقبال، وليس في الماضي لبس يزيل دخول النون؛ وإذا كان القسم بفعل منفي لم يدخلوا للقسم حرفا دون حرف النفي الذي كان فيه قبل القسم؛ وأصل دخول حرف القسم الموجب في غير القسم لا يحتاج إلى حرف كقولك: ذهب زيد، وينطلق عمرو، وبكر راحل، وما أشبه ذلك؛ فلما أقسموا عليه أكدوه بما أدخلوا عليه من الحروف الدالة على القسم ليعلم أنه قسم، واحتمل الحروف لتجرده منها قبل القسم، وأما النفي ففيه حروف النفي، وكرهوا دخول حرف آخر واكتفوا بما فيه من حروف النفي غير أنهم اقتصروا من حروف النفي على حرفين لا يتلقى اليمين بغيرهما من حروف الجحد، وجعلوهما مقابلين لحرفي الإيجاب في جواب اليمين، وهما (لا) و(ما) دون (لم) و(لن) فقالوا والله ما زيد منطلقا، ووالله لا ينطلق زيد، وكان (ما) في النفي نظيره (إن) في الإيجاب لأن أكثر دخول (ما) على الأسماء والأخبار، كما أن (أن) تدخل على الأسماء والأخبار، وكان (لا) نظيره (اللام) لأن دخولها على الأفعال في النفي كدخول اللام في الإيجاب؛ ولا يجوز: والله لم يقم زيد، ولا والله لن

(١) البيت سبق تخريجه.

(٢) البيت ورد منسوبًا لامرئ القيس في ديوانه ٢٤٢، الخزانة ١٠/ ٨٤، ٨٥؛ ابن يعيش ٩/ ٧.

(٣) صحيح البخاري - كتاب الأيمان والنذور، صحيح مسلم - كتاب المساقات والمزارعة - حديث (٤، ٦).

يقوم زيد لأنهم جعلوا (لم يقم) نقيض (قام)، (ولن يقوم) نقيض (سيقوم)، ولا يقع القسم عليهما في الإيجاب. لا تقول: والله قام زيد، ولا: والله سيقوم زيد، فإذا قلت: والله لا يقوم، فهو نفي للمستقبل، كما أنك إذا قلت: والله ليقومَنَّ، فهو إيجاب للمستقبل، فإن أردت اليمين على نفي فعل في الحال، قلت: والله ما زيد يقوم، ووالله ما زيد قائما، كما تقول إذا أردت ذلك في الإيجاب: والله إن زيدا يقوم، ووالله إن زيدا قائم، وقد كثر في كلامهم حذف (لا) في القسم لكثرة القسم في كلامهم، وزوال اللبس، لأن الموجب في القسم تلزمه اللام والنون، فإذا قالوا: والله أقوم، علم بسقوط اللام والنون منه أنه نفي، وقد قال الله -عز وجل-: ﴿تَاللَّه تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[1] وتقديره: لا تزال تذكر يوسف، وأما أقسمتُ عليك إلاَّ فعلتَ، ولَمَا فَعلْتَ، فإن المتكلم إذا قال: أقسمت عليك لتَفعَلَنَّ، فهو مخبر عن فعل المخاطب أنه يفعل ومقسم عليه، فإذا لم يفعل فهو كاذب، لأنه لم يوجد خبره على ما أخبر به، وإذا قال: أقسم عليك إلا فعلت، وكما فعلت، فهو طالب منه سائل ولا يلزمه فيه تصديق ولا تكذيب، وللفرق بين المعنيين فَرَّقَ بين اللفظين؛ وإذا ذكرت يمينًا قد حلف كان ذلك في لفظها وجهان: أحدهما حكاية لفظ اللافظ في يمينه، والآخر: حمل إخبارك على المعنى لا على اللفظ، ونمثل ذلك بقوله -عز وجل-: ﴿قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّه لَنُبَيّتَنَّهُ وَأَهلَهُ﴾[2] قراءة عبد الله ((تقاسموا بالله)) من غير (قالوا)، ففي ((تقاسموا)) وجهان: أحدهما أن يكون ماضيًا، والآخر أن يكون أمرًا، فإذا كان فعلا ماضيًا جاز في (لنبيتنه) الياء والنون حسب ليبيتنه ولنبيتنه، فأما النون فعلى حكاية لفظهم، كأنهم قالوا: في أيمانهم ((والله لنبيتنه))، وأما الياء فعلى المعنى لأن المخبر عنهم غائب عنهم مخبر بيمين لهم حلفوا على فعل كان منهم والخبر عن الغائب بالياء، ومثله من الكلام حلف زيد ليقتلن عمرا بالياء لغيبة زيد، ويجوز حلف زيد لأقتلن عمرا على حكاية لفظه في يمينه، وإذا كان (تقاسموا) أمرا ففي لنبيتنه ثلاثة أوجه: النون والياء والتاء والنون على حكاية لفظهم إذا حلفوا، وقالوا: لنبيتنه؛ والياء على حال المخبر عنهم في الغيبة، وأما التاء فعلى حكاية لفظ المحلف لأنه إذا حلفهم قال لهم: احلفوا لنبيتنه، ومثله قولك لصاحبك حلف القوم لَيَخْرُجُنَّ ولتَخْرُجُنَّ، ولنَخْرُجَنَّ، ولو حلف واحدا جاز أن يقول: أحلف لتَخرُجَنَّ، وأحلف لأَخْرُجَنَّ. التاء لإقبال المحلف على المحلف، والألف لحكاية لفظ

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٨٥.

(٢) سورة النمل، الآية: ٤٩.

الحالف؛ وعلى هذا قس جميع ما يرد عليه إن شاء الله.

وقوله -عز وجل-: ﴿وَإِذ أَخَذَ الله مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ، ثُمَّ جَاءكُم رَسُولٌ مُصَدِقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَهُ﴾[١] لتؤمنن به خبر وهو بمنزلة قولك:

لزيد لتضربنه، وجعلوا اللام الواقعة على (ما) بمنزلة (أن) في:

.... أنْ لو التقينا.... ....[٢]

وذلك أن (أن) يتلقى بها اليمين الواقعة على (ما)، وإذا جعلت (ما) و(لا) للمجازاة في مثل قوله -عز وجل-: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلاَ مُمْسِكَ لَهَا﴾[٣] فلا صلة لها، فهي في موضع نصب يأتيكم، والاعتماد في جواب القسم على اللام في قوله: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ [آل عمران: ٨١]، وقد شرح ذلك قبل هذا الموضع بأتم مما هنا.

وقوله - عز وجل-: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾[٤] تأويله: لَيَظَلُّنَّ، لأن المجازاة مبنية على يمين، وقد ذكرنا أنها إذا كانت كذلك فالقسم يعتمد على جواب الشرط، وجواب الشرط إذا كان فعلا، فهو فعل مستقبل، فوجب الاستقبال لأنه مجازاة، ووجبت له اللام لأنها جواب القسم، فصار حق اللفظ لَيَظَلُّنَّ، ثم نقل إلى لفظ الماضي لأن حروف المجازاة تسوغ نقل لفظ الماضي إلى الاستقبال، وكذلك نقل لفظ الفعل بعد (ما) التي للمضي، وهو في معنى الاستقبال في قولك: لَئِنْ فَعَلْتَ، تريد: ما هو فاعل، وما يفعل كيف كان كظَلُّوا في معنى لَيَظَلُّنَّ، وقوله -عز وجل-: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[٥] اللام الأولى التي تدخل في اسم (إن) إذا قلت: إن في الدار لزيدا، وفي خبرها إذا قلت: إن زيدا ليقوم، ولا تدخل معها النون واللام الثانية، وهي جواب قسم يقدر بعد اسم (إن)، وقيل خبرها، وذلك في نحو قولك: إن زيدا ليقومن، كأنك قلت: إن زيدًا والله ليقومن، ولا تجتمع هاتان اللامان، وإذا فرق بينهما جاز.

و(ما) هي زائدة للتوكيد، وقد تقدم من كلامي أن قولهم: إن زيدًا لَيَضربُ وَلَيَذْهَبُ الأكثر في كلامهم أن يراد به الحال، وقد يراد به المستقبل، وذلك في قوله عز

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٨١.

(٢) جزء من بيت سبق تخريجه.　　(٣) سورة فاطر، الآية: ٢.

(٤) سورة الروم، الآية: ٥١.　　(٥) سورة هود، الآية: ١١١.

وجل: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾(١) والحكم متأخر، وقوله: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾(٢) بدا لهم فعل، والفعل لا يخلو من الفاعل أو معناه عند النحويين أجمعين بدا لهم بُدُوٌّ، وقالوا: ليسجننه، إنما أضمر البدو، لأنه مصدر يدل عليه (بدا لهم)، وأضمر (قالوا) كما قال: ﴿وَالْمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّنْ كُلِّ بَابٍ * سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ﴾(٣) ومعناه: يقولون سلام عليكم، ولا يكون ليسجننه بدلا من الفاعل لأنه جملة، والفاعل لا يكون جملة، وباقي الباب من كلام سيبويه مفهوم.

باب الحروف التي لا تُقَدَّمُ فيها الأسماءُ (على) الفعل

فمن تلك الحروف الحروف العوامل في الأفعال الناصبة –ألا ترى أنك لا تقول: جئتك كي زيدٌ يقولَ ذاك، ولا خفتُ أنْ زيدٌ يقولَ ذاك، فلا يفصل بين الفعل والعامل فيه، كما لا يجوز أن يفصل بين الاسم وبين (إنَّ) وأخواتها بفعل، ومما لا يقدم فيه: الأسماءُ، الفعلَ، الحروف العوامل في الأفعال الجازمة، وتلك (لم) و(لما) و(لا) التي تجزم الفعل في النهي و(اللام) التي تجزم الفعل في الأمر، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لم زيدٌ يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيء، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال؛ لأن الجزم نظير الجر، ولا يجوز أن تفصل بينهما وبين الفعل بحشو، كما لا يجوز أن يفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في شعر:

ولا يجوز ذلك في التي تعمل في الأفعال فتنصب، كراهة أن تُشَبَّه بما يعمل في الأسماء، ألا ترى أنه لا يجوز أن يفصل بين الفعل وما ينصبه بحشو، كراهة أن يشبهوه بما يعمل في الاسم، لأن الاسم ليس كالفعل، وكذلك ما يعمل فيه ليس كما يعمل في الفعل، ألا ترى إلى كثرة ما يعمل في الاسم، وقلة ما يعمل في الفعل؛ فهذه الأشياء فيما يجزم أردأ وأقبح منها في نظيرها من الأسماء، وذلك أنك لو قلت: جئتك كي بك يُؤخذ زيد، لم يجز، وصار الفصل في الجزم والنصب أقبح منه في الجر لقلة ما يعمل في الأفعال، وكثرة ما يعمل في الأسماء.

واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك أنهم

(١) سورة النحل، الآية: ١٢٤. (٢) سورة يوسف، الآية: ٣٥.

(٣) سورة الرعد، الآيتان: ٢٣، ٢٤.

يشبهوها بما يجزم مما ذكرنا، إلا أن حروف الجزاء يدخلها فَعَلَ ويَفْعَلُ، ويكون فيها الاستفهام فتُرفَع فيها الأسماء، وتكون بمنـــزلة (الذي) فلما كانت تصرف هذا التصرف، وتفارق الجزم ضارعت ما يجر من الأسماء التي إن شئت استعملتها غير مضافة نحو ضاربِ عبد الله، لأنك إن شئت نونت ونصبت، وإن شئت لم تجاوز الاسم العامل في الآخر، يعني ضاربٍ، ولذلك لم يكن مثل (لم) أو (لا) في النهي واللام في الأمر لأنهن لا يُفارقن الجزم، ويجوز الفرق في الكلام في (إنْ) إذا لم تجزم في اللفظ

نحو قوله:

عاوِدْ هَراةَ وإنْ مَعْمورُها خَرِبًا[1]

فإن جزمتَ ففي الشعر، لأنه يشبَّه بلم؛ وإنما جاز في الفصل ولم يُشْبِه (لم) لأن (لم) لا يقع بعدها فَعَلَ، وإنما جاز في (إن) لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه، فجاز هذا، كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ، وأما سائر حروف الجزاء، فهذا ضعيف فيه في الكلام لأنها ليست كإنْ، فلو جاز في إن، وقد جزمت كان أقوى إذ جاز فيها (فَعَلَ).

ومما جاء في الشعر مجزوما في غير (إنْ) قول عدي بن زيد:

فَمَتى وَاغِـــلٌ يَنبُهمْ يُحَـــيوُّ ... هُ وتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي[2]

وقال:

صَعْدةٌ نابتةٌ فـــي حَائِـــرٍ ... أينَما الرِّيـــحُ تُميِّلْها تَـــمِلِ[3]

ولو كان (فَعَلَ) كان أقوى إذ كان ذلك جائزًا في (إن) في الكلام.

واعلم أن قولهم في الشعر: إنْ زيدٌ يأتك يكُنْ كذا، إنما يقع على فِعْلٍ هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إن زيدًا رأيتَه يكُنْ ذلك، لأنه لا تبتدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها، فإن قلت: إن يأتني زيد يقل ذاك، جاز على قول من قال: زيدًا ضربته، إن تأتني فأنا خير لك حسنًا، وإن لم يحمله على ذلك رَفَعَ وجاز في الشعر، كقوله:

---

(١) صدر بيت لم نقف على قائله وعجزه، الكتاب ٣/ ١١٢؛ ولسان العرب مادة (طرب).

(٢) البيت في ديوانه ١٥٦، والكتاب ٣/ ١١٣.

(٣) البيت ورد منسوبًا لكعب بن جعيل، في الخزانة ٣/ ٤٧؛ والكتاب ٣/ ١١٣.

الله يشكرها [١]

ومثل الأول قول هشام المري:

فمنِ نحنُ نُؤْمنه يَبِتْ وهو آمِنٌ ومن لا نُجِرْهُ يُمْسِ منا مُفَزَّعَا [٢]

قال أبو سعيد: أكثر كلام سيبويه فيه واضح، وقوله:

وصار الفصل في الجزم والنصب أقبح منه في الجر لقلة ما يعمل في الأفعال من العوامل، وكثرة ما يعمل في الأسماء منها. وذلك أن الأسماء تعمل فيها الأفعال والأسماء والحروف، أما الفعل فقولك عمرُو ضرب زيدًا، ويضرب أخاك أبوك، وأما الأسماء فقولك:

هذا ضاربٌ زيدًا، ومكرمٌ عمرا، وهذا غلامُ عمروٍ، ودارُ بكرٍ.

وأما الحروف فإن وأخواتها، وحروف الجر كقولك: إن في الدار زيدًا، ومررت بعمروٍ، والأفعال إنما يعمل فيها حروف معلومة قليل عددها، إذا تقدم الاسم المرفوع، وولي الجازم، فأحسن ذلك أن يكون في (إن) من بين حروف الجزاء، لأنها الحرف الأصلي في المجازاة، وقد ذكرت قوتها قبل هذا الموضع، واستشهدت عليه بما يغني عن إعادته في هذا الموضع، ويكون الفعل بعد الاسم ماضيا، وذلك قول الله -عز وجل-: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [٣] وقوله -عز وجل-: ﴿وَإِنْ أَحدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [٤]، والذي عند أصحابنا البصريين أن الاسم الذي بعد (إن) يرتفع بإضمار فعل ما ظهر تفسيره كأنه قال: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، والفعل الذي بعد (أحد) تفسير المضمر الفعل، وموضع هذا الفعل جزم، وإن كان ماضيا يقوم في التقدير مقام الفعل الذي هو تفسيره، والدليل على ذلك أن الشاعر لما جعله مستقبلا جزمه، فمن ذلك فمتى واغل ينبهم تقديره فمتى ينبههم واغل ينبههم، وقوله:

.... أَيْنما الرِّيحُ تميِّلها....

فتقديره: أينما تميلها الرِّيح تميلها.

---

(١) جزء من بيت سبق تخريجه.

(٢) البيت في ديوانه، الخزانة ٣/ ٦٤٠؛ الكتاب ٣/ ١١٤؛ المقتضب ٢/ ٧٥.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٧٦.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٦.

ومن نحن نؤمنه تقديره: نحن نؤمنه، وقد أنشد غير سيبويه فيه

وَإِنْ أَنْتَ تَفْعَلْ فَلِلْفَاعِلِيـــ نَ أَنْتَ الْمُجِيزِينَ تِلْكَ الْغِمَارَا[١]

ومعناه فإن تفعل أنت تفعل، وأما الفراء وأصحابه فلا يقدرون فعلا قبل الاسم المرفوع، ويجعلون الاسم المرفوع والمنصوب مستحسنا في (أن) خاصة لقوتها لأنها الاسم المرفوع الحرف الأصلي في المجازاة، فالمرفوع ما ذكرناه، والمنصوب قولك، وإن أخاك ضربت ظلمت، وقد اختلف الكسائي والفراء في جواب الجزاء إذا لم يكن بالفاء هل يجوز تقديم الاسم فيه على الفعل فأجمعا أنه لا يجوز ذلك في الاسم المرفوع، واختلفا في المنصوب، وأجازه الكسائي، ولم يجزه الفراء، وذلك قولك: إن عبد الله يقم يقم أبوه لا يجوز عندهما في الجواب أبوه يقم، فإن قلت: إن عبد الله يقم يضرب أخاه- جاز عند الكسائي أخاه يضرب، ولم يجز عند الفراء واحتج الكسائي بقول الشاعر، وهو طفيل الغنوي:

وللخيلِ أيامٌ فمن يَصْطَبِر لَها وَيَعرِفُ لها أيَامَها الخيرَ تُعْقِبِ[٢]

والقصيدة مخفوضة، والخير عند الكسائي منصوب بتعقب، والفراء يقول: إن الخير منصوب؛ لأنه نعت الأيام كأنه قال: أيامها الصالحة، ولم يأت لتعقب بمفعول، ولو كان تعقب مرفوعًا لم يقع خلاف في جواز تقديم المنصوب بالفعل، لأن الفاء تقدر وإذا أتى بالفاء جاز التقديم، كقولك: إن يأتني زيد فأكرم أخاه، ويجوز فأخاه أكرم، ثم تحذف الفاء، كما حذف في قوله الله يشكرها. وقد أجاز سيبويه تقديم الاسم في الجواب ورفعه بإضمار، كما أجازه في الشرط، وذلك قولك: إن تأتني زيد يقل ذاك، فزيد مرفوع بفعل مضمر قبله مجزوم، وبعده تفسيره، كأنه قال: إن تأتني يقل زيد ذاك يقل، ولا يجوز أن يرتفع زيد بالابتداء، لأنه لو ارتفع بالابتداء لكانت الفاء مقدرة قبله، وإذا قدرت الفاء قبله بطل جزم الفعل الذي بعده لأنك تقول: إن تأتني فزيد يقل ذاك، وإنما يقول فزيد يقول ذاك، وقوله في آخر الباب: ومثل الأول قول هشام المري؛ يعني بالأول قوله: فمتى واغل. وأينما الريح، وسائر كلامه قد أتى عليه الشرح في هذا الباب وغيره.

وهذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل

ولا يغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها. فمن

---

(١) البيت ورد منسوبًا للكميت بن زيد في ديوانه ٣٤٠.

(٢) البيت في ديوانه ٣٥، الخزانة ٩/ ٤٤.

تلك الحروف (قد) لا تفصل الفعل بغيره، وهي جواب لقوله: مَنْ فَعَلَ. كما كانت فَعَلَ جوابًا لـــ (هل فعل؟)، فإذا أخبرت أنه لم يقع، ولما يفعل وقد فعل إنما هما لقوم ينتظرون شيئًا، فمن ثم أشبهت (قد) (لمّا) في أنها لا يفصل بينها وبين الفعل.

ومن تلك الحروف أيضًا سوف يفعل لأنها بمنـــزلة السين في قولك سيفعل، وإنما تدخل هذه السين على الأفعال، وإنما هي إثبات لقوله: لن يفعل فأشبهتها في أن لا يفصل بينها وبين الفعل.

ومن تلك الحروف ربما وقلما وأشباهها، وجعلوا رب مع ما بمنـــزلة كلمة واحدة. (وهيئوها ليذكر بعدها الفعل، لأنه لم يكن لهم سبيل إلى رب تقول ولا إلى (قل يقول): فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل، ومثل ذلك (هلاَّ) ولولا و(ألاَّ) ألزموهن (لا) وجعلوا كل واحدة مع (لا) بمنـــزلة حرف واحد، فأخلصوهن للفعل، حيث دخل فيهن معنى التخصيص، وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال:

صَدَدْتِ فاطولتِ الصُدُودَ وقلَّما وِصَالٌ على طُولِ الصُدُودِ يَدُومُ[1]

واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام. نحو (هل) و(كيف) و(مَنْ)- اسم وفعل كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهامَ أولى؛ لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يُذكرُ بعدها الفعل، وقد بُيِّن حالُها فيما مضى.

قال أبو سعيد قول سيبويه: لا يفصل بين الفعل وقد بغيره أراد على وجه الاختيار، وموضوع قد لأن منـــزلة قد في الفعل، كمنـــزلة الألف واللام من الاسم لأن دخولها على فعل متوقع أو مسؤول عنه، لأنه إذا قال: قد قام زيد، فإنما يقوله لمن توقع قيامه، أو لمن سأل عنه، فقال: هل قام زيد، وإذا قال: قام زيد، فإنما يبتدئ إخبارا بقيامه لمن لم ينتظره، ولم يتوقعه، فأشبهت (قد) العهد في قولك: جاءني الرجل لمن عهده المتكلم أو جرى ذكره عنده قبل ذلك كقولك: ناظرت اليوم رجلا فقال لي الرجل في مناظرته كذا وكذا، ومما يُوجب أن لا يفصل بينها وبين الفعل، أنها تفيض (لما)، و(لما) حرف جازم تقول: ركب زيد ولما يتعمم، فيقول الراد عليه: بل ركب زيد وقد تعمم، ومعناه ركب وهذه حاله، إلا أنهم أجازوا الفصل بينها وبين الفعل.

---

(١) البيت ورد منسوبًا إلى الفقعسي في ديوانه ٤٨٠، الكتاب ١/ ٣١، ٣/ ١١٥؛ المقتضب ٢/ ٨٤؛ همع الهوامع ٢/ ٨٣، ٢٢٤.

قال سيبويه في أول الكتاب: وأما القبيح المستقيم، فقولك:

قد زيدًا رأيت، وقد فصلوا بينها وبين الفعل أيضًا بالقسم، كقولك: قد لعمري بت ليلى ساهرًا، وقد والله أحسنت، وحسن في (قد) الفصل، ولم يحسن الفصل بين الألف واللام، وبين ما دخلتا عليه؛ لأن (قد) تنفرد، ولا يذكر بعدها شيء، فقويت بذلك، واحتمل الفصل لقول النابغة:

أَفِدَ التَّرحُّـلُ غيرَ أنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تـزلْ بِرِحَالِهَا وكَأَنَ قَدِ[1]

وقال:

تفريق أفي اليوم تَقْويض الأحَبة أَمْ غَد لـما تَبن وجهَا لَـهم وكَأن قَدْ

ومنه السين، وسوف من الفعل المستقبل كمنـزلة الألف واللام في تلخيص الفعل المستقبل، وقصره عليه كقصر الألف واللام للاسم المذكور على شيء بعينه، ووجه آخر أن السين، وسوف هما إثبات (لن) و(لن) نقيضتهما، ولا يفصل بين (لن) وما تدخل عليه، فكذلك السين، وسوف، وأما (ربما) و(قلما) فإن الأصل فيهما (رب). وقل: فأما (رب) فهي حرف خفض لا يجوز أن يليها فعل ولا تدخل حروف الخفض على الأفعال، وأما (قل) فهي فعل، ولا يليها فعل، لأن الفعل لا يعمل في الفعل، وإنما حق الأسماء أن تقع بعدها، فإذا أرادوا بعدها أن تقع الأفعال أدخلوا (ما) وجعلوها مع (الذي) قبلها شيئا واحدًا بمعنى حرف مهيَّأ للفعل بعده، ولا تعمل شيئا، وجعلوا فيه المعنى الذي يريدونه، كما جعلوا (هلا) و(لوما) و(لولا) وما شابهها ما أرادوها، ويجوز أن يكون أدخلوا (ما) وهي اسم، وأتوا بالفعل بعدها فصار الفعل صلة لها فانتصب و(رب) واقعة على اسم تقديره أنه مخفوض بـ (رب)، قل واقعة على اسم تقديره أنه مرفوع بـ (قد)، وذلك قولك: ربما يقوم زيد.

وقال الله عز وجل: ﴿رُبَّما يَوَدُّ الَّذِين كَفَروُا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[2] ويقول: قلما يقوم زيد، فهذا وجه الكلام فيها، وقد تجعل (ما) زائدة، وبعدها اسم مخفوض بـ (رب)، كقولك: ربما رجل خلصته من السبع.

قال الشاعر:

(١) البيت في ديوانه ٨٩، ابن يعيش ٨/ ١٤٨؛ المقتضب ١/ ٤٢.

(٢) سورة الحجر، الآية: ٢.

ربما طعنت لضيف مقيل دون بصري وطعنته بحلها[١]

وقد تحمل (ما) في (قلما) على الزيادة، ويرفع الاسم بعدها بـ (قل) وعلى ذلك حمل بعض الناس قوله: (وقلما وصال) مبتدأ، وما بعده خبره، والمبتدأ والخبر صلة (ما)، وهي مرفوعة بـ (قل).

وذكر سيبويه (هلا) و(لولا) و(ألاَّ) فعَال: ألزموهن (لا) وجعلوا كل واحدة منهن مع (لا) بمنزلة حرف واحد، فأخلصوهن للفعل، حيث دخل فيهن معنى التخصيص، وترك (لولا) وهو مثلهن في المعنى، وقد ألزمت (ما) وهي مثل (لا) في النهي. وباقي الباب مُستَغْنَى عن شرحه.

هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال

وهي (لكن) و(كأنما) و(إذ) لأنها حروف لا تعمل شيئًا، فتركت الأسماء بعدها على حالها، كأنه لم يذكر قبلها شيء، فلم يجاوز ذاتها إذ كانت لا تغير ما دخلت عليه، فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل، وسألت الخليل، عن قول العرب: انتظروني كما آتيك، فزعم أن (ما) و(الكاف) جعلتا بمنزلة حرف واحد، وصُيِّرتْ الفعل، كما صُيِّرتْ للفعل (ربما) والمعنى: لعلي آتيك، فمن ثم لم ينصبوا به الفعل، كما لم ينصبوا بـ (ربما). قال رؤبة:

لا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لاَ تُشْتَمِ[٢]

وقال أبو النجم:

قُلتُ لشيبانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِه كما تُغَدِّي القومَ من شِوَائه[٣]

وقال أبو سعيد: يرتفع الفعل بعد (كما) من وجوه منها: أن تجعل الكاف، وهي كاف التشبيه في الأصل مع (ما) كشيء واحد يليها الفعل، ورفع بعدها، كما رفع بعد (ربما) وجعلت بمعنى لعل، والفعل للاستقبال دون الحال، وفيه معنى كي، وإن ارتفع الفعل كقولك للرجل ائتني لعلي أهب لك. قال الله عز وجل: ﴿وَافْعَلُوا الخَيْرَ لَعَلَّكُمْ

---

(١) البيت ورد منسوبًا لعدي بن الرعلاء.

(٢) البيت في ديوانه ١٨٣، الخزانة ٤/ ٢٨٢.

(٣) البيت في ديوانه، الكتاب ٣/ ١١٦.

تفْلِحُونَ﴾[(١)] وإنما صار كذلك لأن لعل فيها طمع، والذي يفعل الفعل ملتمسا لكون الشيء، فإنما يطمع في ذلك الملتمس ويرجوه، والمعاني إذا تقاربت اشتركت كثيرًا في الألفاظ، ومنها:

أن يكون (ما) (من) (كما) و(ما) بعدها من الفعل بمنــزلة المصدر، كقولك أزورك كما تزورني، وائتني كما آتيك، وكما تدين تدان. وكما يفعلون أفعل، أي أزورك كزيارتك إياي، وائتني كإتياني إياك، فإن قال قائل: إن كان المصدر الذي بعد الكاف من فعل ماضٍ، فينبغي أن تقول أزورك كما زرتني، وإن كان من فعل مستقبل، فكيف يشبهه بما لم يكن قيل له، أما الفعل إذا كان ماضيًا، فالوجه فيه أزورك كما زرتني، وائتني كما أتيتك، وإن كان مستقبلا فتقديره أتيني كإتيني إياك إن أتيتني، وكذلك لا تشتم الناس كما لم تشتم في معنى المصدر، وتقديره: اترك شتمهم كتركهم شتمك إن تركت شتمهم، والوجه الثالث: أن يكون (كما) وقتا كقولك: ادخل كما يسلم الإمام أي في ذلك الوقت، وانصرف كما يجلس الوزير، أي في وقت جلوسه والوجه الرابع: فيما ذكر بعض النحويين أن (كما) تقييد للتشبيه حسب، ولا ينضم (ما) إلى الذي عنده، ولا يختلط به، كما يُقال: أنا عندك كما أنت عندي، قال الله عز وجل: ﴿يَا مُوسَى اجْعَل لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾[(٢)] فكما بجملتها مفيدة التشبيه، وعلى هذا يجعل (ربما) بجملتها بمعنى (رب) غير أنها لا تخفض، وحكى الكوفيون النصب بـــ (ما) بمعنى (كما) وحذف الباء منها، وإن كانوا غير دافعين للدفع بعدها، ولم يحك البصريون ذلك، وقد وافقهم على ذلك أبو العباس المبرد، واستحسن قولي الكوفيين والبصريين، ولم يحتج في ذلك بشيء إلا ببيت احتج به الكوفيون وهو قوله:

وطــرفــكَ إمَّا جئتنا فــاصرفنَّه   كما يَحسِبوا أنَّ الهَوَى حيث تُصرَفُ[(٣)]

قال أبو سعيد هذا البيت وما بعده مما احتج به الكوفيون للنصب بـــ (ما) فتأول، أو مروي على غير روايتهم مما لا يكون لهم حجة، أما هذا البيت فغيرهم يرويه:

.... فاصرفنه   لكي يحسبوا أن الهوى حيث تصرف

وقد احتجوا بقول رؤبة:

---

(١) سورة الحج، الآية: ٧٧.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٣٨.

(٣) البيت ورد منسوبًا لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٥٣.

لا تظلموا الناس كما لا تظلموا

والــذي رواه ســيبويه بالتوحــيد: لا تظلــم الناس كما لا تظلم وليس في هذه الرواية حجة.

وأنشدوا بيت صخر الغي الهذلي:

جاءت كَبِيرٌ كما أُحَفِّرهَــا والقـــومُ صِيدٌ كأنهم رُمِدوُا[١]

والبصريون يروونه بالرفع: كما أحفِّرُها، والفراء اختار الرفع في بيت صخر الغي، وقال: احفرها بالنصب.

فأنشد الآخر:

يُقَلِّبُ عَيْنَيهِ كما لأخَــافَــه تشاوس رُوَيْدًا أتــني مَنْ تَأَمَل[٢]

قالوا اللام في لأخافه توكيد لكما، وهذه لا حجة فيها لأن فيه تكلفا شديدا وحملا على وجه يقبح، والأولى والأظهر يُقلب عينيه لكيما يخافه، وأنشدوا قول: عدي بن زيد:

اسمع حــديثًا كما يوما يحــدثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سَأَلاَ[٣]

وذُكر أن الرواة أجمعوا على رفع يحدثه إلا المفضل، فإنه كان ينصبه، واجتماع النحويين من الكوفيين والبصريين على رفعه حجة على المفضل، لأنه لم يكن في معرفة النحو كالمخالفين له.

وقال هشام بن معاوية: (كما) على معنى (كي) لكنها بمنــزلة قولهم افعل كما يفعلون، وأنشد هشام:

وما زرتني في اليوم إلا تعلة كما القابس العجلان ثم يغيب

وقال معناه: كما ترون القابس، وأهر وجوه معاني (كما) فيما أنشده سيبويه في آخر الباب- معنى (لعل) كأنه قال:- لا تشتم الناس لعلك لا تشتم، وكذلك: أدنُ من لقائه، يريد من لقائه لحيدة لعلنا نغذي القوم من شوائه.

هذا باب نفي الفعل

إذا قال: فعل فإن نفيه لم يفعل، وإذا قال: قد فعل فإن نفيه لمَّا يفعل، وإذا قال: لقد فعل فإن نفيه ما فعل لأنه كأنه قال: والله لقد فعل، فقال: والله ما فعل.

(١) البيت في ديوانه ١/ ٢٦٠، الخزانة ١/ ٢٢٤.

(٢) البيت ورد منسوبًا إلى أوس بن حجر في ديوانه ٩٨، الخزانة ١/ ٢٢٤، ٢٢٦.

(٣) البيت في ديوانه ١٥٨.

وإذا قال: هو يفعل، أي هو في حال فعل، فإن نفيه ما يفعل.

وإذا قال: هو يفعل ولم يكن الفعل واقعًا فنفيه والله لا يفعل وإذا قال: ليفعلن فنفيه لا يفعل، كأنه قال: والله ليفعلن فقلت: والله لا يفعل وإذا قال: سوف يفعل، وسيفعل فإن نفيه لن يفعل.

قال أبو سعيد: حق نفي الشيء وإيجابه أن يشتركا في مواقعهما، وأن لا يكون منهما فرق في أحكامهما إلا أن أحدهما إيجاب والآخر نفي، وعلى هذا ساق سيبويه ما ذكره في هذا الباب فجعل (لم يفعل) نفي (فَعَل) لأن المضيٍّ يجمعهما في قولك: فعل امس، ولم يفعل أمس، وأحدهما موجب، والآخر منفي.

وإذا قال: قد فعل فنفيه لما يفعل لأنهما للحال، ولما فيه تطاول تقول:

ركب زيد، وقد لبس خفه، وركب زيد ولما يلبس خفه، فالحال قد جمعهما وأحدهما منفي، والآخر موجب.

وإذا قلت: لقد فعل فنفيه ما فعل لأن قوله: لقد فعل جواب قسم، فإذا أبطلته وأقسمت قلت: ما فعل وتقديره: والله لقد فعل، ووالله ما فعل، وإذا قال: هو يفعل أي هو في حال فعل لم يكن نفيه لا يفعل لأن لا يفعل موضوع للمستقبل، فلا يكون نفي المستقبل نفيًا للحال ولكن هو جواب هو يفعل للحال ما يفعل. وإذا كان هو يفعل للمستقبل فجوابه لا يفعل لاشتراكهما في الاستقبال. وباقي الباب على هذا، وقد تكرر ذكره في مواضع من الكتاب.

هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء

يُضاف إليها أسماء الدهر، وذلك قولك: هذا يوم يقوم زيد، وآتيك يوم يقول ذاك. وقال الله -عز وجل-: ﴿هَذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ﴾[1] و﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[2]. وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها، كما جاز للفعل أن يكون صفة، وتوسعوا كذلك في الدهر لكثرته في كلامهم.

فلم يخرجوا الفعل من هذا كما لم يخرجوا الأسماء من ألف الوصل نحو (ابن) وإنما أصله للفعل وتصريفه.

---

(١) سورة المرسلات، الآية: ٣٥.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١١٩.

ومما يُضاف إلى الفعل أيضًا قولك: ما رأيته منذ كان عندي ومنذ جاءني، ومنه أيضًا ((آية)).

قال الأعشى:

بأيةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ شَعْثًا ... كأنَّ عَلَى سَنَابِكِها مُدَامَا[1]

وقال زيد بن عمرو بن الصعق:

أَلاَ مَنْ مُبْلغٌ عَنِّي تَمِيمًا ... بآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعامَا[2]

فـ (ما) لغو.

ومما يُضاف أيضًا إلى الفعل قوله: لا أفعل بذي تسلم، ولا أفعل بذي تسلمان، ولا أفعل بذي تسلمون. المعنى لا أفعل بسلامتك، و(ذو) مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبله كأنه قال: لا أفعل بذي سلامتك.

فـ (ذو) هاهنا الأمر الذي يسلمك، وصاحب سلامتك.

ولا يُضاف إلى الفعل غير هذا، كما أن (لَدُنْ) لا تنصب إلا في (غدوة).

واطردت الأفعال في (أية) اطراد الأسماء في (أتقول) إذا قلت:

أتقول زيدًا منطلقًا شَبَّهت بـ (تظن).

وسألته عن قوله في الأزمنة: كان ذاك زمن زيد أمير.

فقال: لما كانت في معنى (إذ) أضافوها إلى ما قد عمل بعضه في بعض، كما يدخلون (إذ) على ما قد عمل بعضه في بعض ولا يغيرونه، فشبهوا هذا بذلك، ولا يجوز (هذا) في الأزمنة حتى تكون بمنزلة (إذ) فإن قلت: يكون هذا يوم زيد أمير كان خطأ.

حدثنا بذلك يونس عن العرب. لأنك لا تقول: يكون هذا إذا زيد أمير.

قال أبو سعيد: أما إضافة أسماء الدهر إلى الأفعال فلأن الأفعال بمنزلة أسماء الدهر إذ كان في لفظها ما يدل على المضي كقولك:

ذهب وانطلق، وأشبه ذلك.

ومن لفظها ما يدل على الاستقبال والحال كقولك: يذهب وينطلق، فانقسم لفظه

---

(١) البيت في ديوانه، ابن يعيش ٢/ ١٨؛ الكتاب ٣/ ١١٨.

(٢) البيت في ديوانه، الخزانة ٦/ ٥١٢؛ الكتاب ٣/ ١١٨.

إلى ماض وغير ماض، فصار الفعل الماضي بمنـــزلة (أمس) والحال كـــ (اليوم) والآن والمستقبل كـــ (غد) وسهل إضافته إلى الفعل لأنه أبين من إضافته إلى مصدره لأن لفظ الفعل يدل على تحصيل زمانه، ولفظ المصدر لا يدل على ذلك، ثم جعل الزمان الماضي كله بـــ (إذ) والمستقبل كله بـــ (إذا)، وألزموا (إذ) الإضافة إلى فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر كقولك في إضافتها إلى الفعل والفاعل:

جئتك إذ خرج زيد، وخرجت إذ يلي زيدٌ بغداد؛ وإضافتها إلى المبتدإ والخبر، كقولك: دخلت البصرة إذ عمرو أميرها، وخرجت منها إذ عمرو معزول، وأما (إذا) فألزموها إضافتها إلى الفعل والفاعل دون المبتدإ والخبر لأن فيها معنى المجازاة، ولا تكون المجازاة إلا بالفعل والفاعل فقالوا: آتيك إذا ولي زيد، وأقصدك إذا يخرج زيد، ولا تقول: آتيك إذا زيدٌ أميرٌ، وإنما لم يجز إلا بالفعل لأنك إذا قلت:

آتيك إذا ولي زيد، ففيها معنى إن ولي زيد أتيتك ومن أجل ذلك جاز أن يكون اللفظ ماضيًا، والمعنى مستقبلا، ثم أتبعوا أسماء الزمان في إضافتها معانيها مما كان منها يُراد به المضي أضافوه إلى الفعل والفاعل، والمبتدأ أو الخبر، وما أرادوا به الاستقبال أضافوه إلى الفعل والفاعل.

وأجروها في الإضافة مجرى (إذ) وإذا تقول: كان ذاك زمن زيدٌ أميرٌ، لأن معناها معنى (إذ)، ولو قلت يكون ذاك زمن زيد أمير لم يجز لأن معناها معنى (إذا)، وإنما تقول: يكون ذلك زمن يتآمر زيد.

ومما يتفرع من هذا الباب أنك تقول آتيك إذا قام زيد، ولا يجوز آتيك يوم قام زيدٌ، وزمن قام أخوك لأن آتيك للمستقبل. وقام للماضي فلا يستقيم اجتماعهما، وإنما جاز آتيك إذا أقام زيد لأن إذا لما تضمنته من معنى المجازاة نقلت المستقبل إلى لفظ الماضي، و(إذا) وإن كان فيها معنى المجازاة فهي اسم، و(إن) حرف.

واستدل الرياشي[1] على ذلك بأنك تقول: القتال إذا جاء زيد، كما تقول: القتال يوم الجمعة، ولا تقول: القتال إن جاء زيد وأما قولهم:

ما رأيته منذ كان عندي، ومنذ جاءني، فإن (منذ) يحتمل أن تكون اسما وحرفًا، فإن كان اسمًا فهو كإضافة أسماء الزمان إلى الفعل، (منذ) من أسماء الزمان؛ وإن كان حرفًا

---

(١) الرياشـــي: أبو الفضل العباس بن الفرج بن علي بن عبد الله البصري لغوي، راوية من أهل البصرة له مؤلفات في الخيل والإبل وكلام العرب.

فهو حرف جر مختص به الزمان، وعمله فيما بعده كعمل الاسم المضاف فجاز إدخاله على الفعل إذا كان في معناه وعمله كزمان مضاف إلى فعل إذا أذن.

وأما (آية) فمعناها علامة، ومنـــزلتها منـــزلة الوقت، لأن أصل الوقت هو فعل وُجِدَ فجعل وقتًا لفعل آخر في كونه معه، أو كونه قبله أو بعده، فإذا جعلت قيام زيد علامة لفعل يحدث بعده أو لفعل قد حدث قبله، أو فعل يحدث معه فقد صَيَّرته كالتأريخ لما قبله وبعد ومعه؛ ألا ترى لو أن قائلا قال لآخر: علامة خروجي إذا أذن المؤذن عَلِمَ المُخاطَب بوجود الأذان خروجه، كما أنه إذا قال: خروجي يوم الجمعة عُلِمَ خروجه بوجود يوم الجمعة، والشاهد في قوله:

بأية تقدمون الخيل شعثا[١]

وأما قوله:

.... بآية ما تُحبون ....[٢]

- فالشاهد فيه إذا جعلت (ما) لغوًا. وليس بلازم جعلها لغوًا لأنه يحتمل أن تجعل (ما) و(تحبون) مصدرًا كأنه قال:

.... بآية محبتكم الطعام

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة:

بِأيةِ مَا قَالَتْ غَدَاةَ لقيتُها   بِمْدفَعِ أَكْنَانِ أَهَذا المُشَهَّرُ[٣]

وأما قول الشاعر:

مـــا لك عندي غَـــير سَهْمٍ وحَجَـــرْ
وغـــيرُ كيداء شديدةِ الـــوتـــر
جادت بكفي كان من أرمي البشرَ[٤]

فإن بـــ (كفي) مضاف إلى محذوف تقديره: بكفي رجل، وكان من أرمي البشر، نعته؛ وحذف المنعوت، وأقيم النعت مقامه كقوله:

لَوْ قُلْتَ مَا في قَوْمِها لـــم تيثَم

(١) صدر بيت سبق تخريجه.

(٢) جزء من عجز بيت سبق تخريجه.

(٣) البيت في ديوانه ٩٣.

(٤) لم نستدل على قائله.

يَفْضُلُهَا في حَسَبٍ ومِيسَمِ[١]

بمعنى أحد يفضلهما.

وأما قولهم: اذهب بذي تسلم، ولا أفعل بذي تسم، ولا أفعل بذي تسلمان، ولا أفعل بذي تسلمون، فمعنى هذا الكلام دعاء كأنه قال في المعنى: والله يسلمك، وتقدير سيبويه في هذا ونحوه من المضاف أن الفعل يقام مقام مصدره في الإضافة، كأنه قال: بذي سلامتك، وهو قول أبي العباس محمد بن يزيد، وشرحه في ﴿يَوْمَ يَقُومُ﴾[٢].

و﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[٣] و﴿هَذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ﴾[٤] قامت الأفعال مقام مصادرها؛ وكذلك قوله: اذهب بذي تسلم، قام الفعل مقام مصدره، وكذلك في قوله -عز وجل-: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[٥] موضع إيمانكم بالله.

لأنه بيان للتجارة، وبدل منها في التقدير.

وقال: (ذو) لا تقع مفردة أبدًا فجازت إضافتها إلى ما لا يُضاف إليه غيرها ووقعت على الفعل خاصة، وأخوات (ذو) ينفردن نحو: (أب) و(أخ) و(حم) و(هن) و(فم)، لأن (فوك) إذا أفرد صار (فما).

ووجه آخر في (ذي تسلم) كأنه قال: في زمان ذي تسلم، و(ذي) نعت لزمان.

والنعت هو المنعوت، فأضيف إلى الفعل لأنه في المعنى زمان، كأنه قال: اليوم تسلم.

ووجه آخر أن تكون (ذي) بمعنى (الذي) وخولف بين لفظها في هذا المثال وبين لفظها في سائر المواضع فإن تستعمل في هذا المثال بـــ (الياء) وفي غيره بـــ (الواو) في الرفع والنصب والجر، وهذه اللغة كثيرة في طيئ.

قال قيس الطائي:[٦]

---

(١) البيت ورد منسوبًا لحكيم بن ربيعة، كما نسبا إلى حميد لأرقط، الخزانة ٥/ ٦٢؛ الكتاب ٢/ ٣٤٥.

(٢) سورة المطففين، الآية: ٦.

(٣) سورة المائدة، الآية: ١١٩.

(٤) سورة المرسلات، الآية: ٣٥.

(٥) سورة الصف، الآية: ١٠، ١١.

(٦) البيت في ديوانه، الخزانة ٧/ ٤٣٨؛ ابن يعيش ٣/ ١٤٨.

وإن لم تغير بعضَ مَا صَنَعتُمُ　　لأنْتَحِيا لِلْعَظْمِ ذُو أنَا عَارِقُه

فـ (ذو) هنا في موضع خفض.

وقال بجير بن غنمة:

إنَّ منّا ذو نَلــوذُ بــه　　إذ توارى الأعزُّ بالأكَمَة[1]

وهذا في موضع نصب، وكلاهما بمضي (الذي) ومعناه: اذهب بالزمان الذي تسلم فيه، وقد أتى الشرح على جميع الباب.

هذا باب «أَنَّ» و«إِنَّ»

أما "أَنَّ" فهي اسم وما عملت فيه صلة لها كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة وتكون "أَنَّ" اسما.

ألا ترى أنك تقول: قد عرفت أنك منطلق "فأنك" في موضع اسم منصوب كأنك قلت قد عرفت ذاك وبلغني أنك منطلق "فأنك" في موضع اسم مرفوع كأنك قلت بلغني ذاك "فأَنَّ" الأسماء التي تعمل فيها صلة لها. كما أن الأفعال التي تعمل فيها "أنْ"صلة لها.

ونظير ذلك في أنهُ وما عمل فيه بمنــزلة اسم واحد لا في غير ذلك قولك: "رأيت الضَّارِبَ أباه زيدً" فالمفعول فيه لم يغيره عن اسم واحد بمنــزلة الرجل والفتى فهذا في هذا الموضع شَبِيهُ بأَنّ إذ كانت مع ما عملت فيه بمنــزلة اسم واحد.

فهذا لتعلم أن الشيء يكون كأنه من الحروف الأُولى وقد عمل فيه.

وأما "إِنَّ" فإنما هي بمنــزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في "أَنَّ" كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء. ولا تكون إنَّ إلا مبتدأة وذلك قولك: "إنَّ زيدًا منطلق" "وإنَّك ذاهب".

قال أبو سعيد: "أَنَّ وما بعدها من اسمها وخبرها منــزلتُها منــزلة اسم واحد في مذهب المصدر كما تكون "أنْ" المخففة وما بعدها من الفعل الذي ينصبه بمنــزلة المصدر. وتقع المشددة فاعلة ومفعولةً ومبتدأة ومخفوضةً. ويعمل فيها جميع العوامل إلا

---

(١) هــو بجير بن عنمة اليولاني من طيئ أحد بني يولان بن عمرو بن الغوث بن طيئ شاعر فحل. يقول الآمدي: آراه أخا خالد بن عنمة الشاعر الجاهلي الطائي. (معجم الشعراء الجاهليين ص ٥٠).

أنها لا تقع مبتدأة في اللفظ فأما كونها فاعلة فقولك: بلغني أنك منطلق كأنك قلت: بلغني انطلاقك. وكونها مفعولة: عرفت أنك خارج معناه: عرفت خروجك وكونها مبتدأة قولك: عندي أن زيدا راحل معناه: عندي رحيله. كما تقول: عندي غلامه. وكونها مخفوضة: أيقنت بأنك مقيم أي بإقامتك. ولو قلت: أنك منطلق عرفت لم يجز وإن كان يجوز أن تقول: انطلاقًا عرفت. لأن "إنَّ" و"أنَّ" من خبر واحد في الأصل فاختاروا لابتداء اللفظ "إنَّ" المكسورة وجعلوها بمنـــزلة الفعل المبتدأ به. وجعلوا "أَنَّ" لما تعلق بشيء قبله مما يحتاج إلى تقديمه عليه وتعليق معناه به. فإن قال قائل: فقد قال الله عز وجل:- ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾(١) و"أن" متعلقة "بتدعوا" تقديره: ولا تدعوا مع الله أحدا لأن المساجد لله. وحذف اللام وقدم فصارت "أن" مقدمةً في اللفظ والعامل فيها ما بعدها. فهلا أجزتم: أنَّ زيدًا منطلق؟ قيل له: في "أن المساجد لله" وجهان: لا يلزم فيهما كليهما ما ألزمت.

أحدهما: أن يقال: "أن المساجد لله" يعمل فيهما ما قبلها وهي على ﴿أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ والعامل فيهما "أوحي إلي"(٢).

والوجه الأخر: "ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدًا" فقبلها "لام" مقدرة.

وأما "أَنْ" المخففة فيبتدأ بها اللفظ كقولك: أَنْ تخرج خير لك، كقوله عز وجل: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾(٣) وأنما جاز ذلك في المخففة ولم يجز في المشددة كما ذكرنا من وقوع "أَنْ" التي هي في معناها في التوكيد ابتداء.

ومن الدليل على أنهما بمعنى واحد تقول: ظننت أنَّ زيدًا منطلق. فإن أدخلت اللام قلت: ظننت إنَّ زيدا لمنطلق. فالمكسورة هي المفتوحة كما أنك إذا قلت: علمت زيدًا منطلق: ثم قلت: علمت لزيد منطلق. فالمبتدأ والخبر هما المفعولان في المعنى.

وهذا معنى قول سيبويه في الباب الذي يلي هذا في حسن تقدم "أَنْ" المخففة "لأنها لا تزول من الأسماء والثقيلة تزول" يعني نستعمل مكانها المكسورة.

ومما يمنع من تقديم "أن" المفتوحة في اللفظ في قولك: "أنك منطلق بلغني" أنها إذا تقدمت ارتفعت بالابتداء وكل مبتدأ ليس قبله شئ يتعلق به يجوز دخول "إنَّ" المكسورة

---

(١) سورة الجن، الآية: ١٨. (٢) سورة الجن، الآية: ١.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

عليه وأن يليها في اللفظ فيلزم في هذا أن يقال: "إنَّ أَنّ زيدا منطلق بلغني". وهذا لا يجوز لأنه لا يجوز اجتماعهما في اللفظ.

والمبتدأ الذي قبله ما يتعلق به لا يجوز دُخول "إن" المكسورة عليه هو: "لولا" و"لوما". تقول: لولا زيد لأكرمتك. "زيد" مرفوع بالابتداء لما ذكرنا من مذهب البصريين. ولا تقول: "لولا إنَّ زيدًا بكسر "إن" وتقول: لولا أن زيدا عندي لأتيتك بفتح أن؛ لأن المبتدأ الذي يؤكد "بإن" هو الذي لا يتعلق بشئ قبله في اللفظ.

وقد يكون قبل "إن" المكسورة كلام لا يغير كسرها؛ لأن تأويلها يرجع إلى أنها مبتدأة في اللفظ.

١- من ذلك (الذي وأخواتها) إذا وُصِلَتْ كانت "أن" بعدها مكسورة. كقولك: "مررت بالذي إنَّ غلامه خيرُ منك" وقال الله عز وجل: في (ما) بمعنى "الذي" ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ....﴾(١)؛ لأن الذي وأخواتها إنما تدخل على جمل قد وجب لها لفظ ما. فتدخل على ذلك اللفظ و"الذي" إنما هو اسم من تلك الجملة ويضمر في موضعه من الجملة. ويقدم "الذي" هو مبتدأ أو غير مبتدأ. ويؤتى بالجملة على هيئتها كقولك: "إنَّ زيدا منطلق إلى عمرو" فتقدم "عمرا" على "أن" وتصفه "بالذي" وتدخل عليه العامل وتضمره في موضعه من الكلام الذي أخذته من جملته وقدمته فتقول: "مررت بعمرو الذي أنَّ زيدا منطلق إليه".

٢- ومن ذلك: أن تدخله على جملة في موضع خبر "أن" أو صفَة كقولك: "زيدُ إنَّ أباه خير من أبيك" لأن تقديره: أن أبا زيد خير من أبيك وقدمت "زيدا" مبتدأ وجئت بالجملة بأسرها وعلى لفظها وجعلتها خبرا لزيد. وأضمرته في موضعه من الجملة من ذلك.

٣- وإذا كانت "إن" بعد القول كقولك: قال عمرو أن زيدا قائم "لأن عمرا لفَظَ مبتدئًا فقال: "إن زيدًا قائم" فحكيْت لفظه ونسبته إليه.

٤- ومنه: إذا كانت "اللام" في الخبر كقولك: علمت إنَّ زيدا لقائم "لأن اللام متصلة بعمل "علمت" فصار كأنه قال: لأن زيدا كما تقول: لزيد منطلق.

(١) سورة القصص، الآية: ٧٦.

لأن اللام تبطل عمل ما قبلها فيما بعدها ولا تعمل هي شيئا.

٥- ومنه القسم: فإنه جملة تؤكد جملة أخرى. على هيئة لفظها. ولو قدمت إنَّ على القسم فقلت: إنَّ زيدا لقائم والله جاز ولم يكن بينهما فرق فَبَانَ إنها تدخل على مبتدأ ليس قبله ما يتعلق به من نحو ما ذكرناه وسبيلها كسبيل "كان" الداخل على المبتدأ والخبر ولم يرد إيقاعها مواقع الأسماء.

هذا باب من أبواب «أَنَّ»

تقول: ظننت أنه منطلق. "فظننت" عاملة. كأنك قلت: ظننت ذاك وكذلك: وددت أنه ذاهب. لأنَّ هذا في موضع ذاك. إذا قلت: وددت ذاك.

وتقول: لولا أنه منطلق لفعلت "فأن" مبنية على "لولا" كما تبنى عليها الأسماء.

وتقول: لَوْ أنه ذاهب لكان خيرا له "فأَنَّ" مبنية على "لو" كما كانت مبنية على "لولا". كأنك قلت: "لو ذاك" ثم جعلت "أن" وما بعدها في موضعه. فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبنون على "لو" غير "أنَّ". كما كان "تسلم" في قولك: بذي تسلم "في موضع" اسم ولكنهم لا يستعملون الاسم لأنهم مما يستغنون عن الشيء بالشيء حتى يكون المَسْتغْنى عنه مسقطا. وقال الله عز وجل ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ﴾[1] وقال:

لـــــو بِغَيرِ الماءِ حلقى شرِق[2]

وسألته عن قول العرب: ما رأيته مذ أنَّ الله حلقي فقال: "أن" في موضع كأنك قلت: "مذ ذاك". وتقول: "أمَا إنَّه ذاهب وأما أنه منطلق" فسألت الخليل عن ذلك

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ١٠٠.

(٢) شطر بيت عجزه:

.. كنت كالغصان بالماء اعتصاري..

انظر الخزانة ٥٩٤/٣، ٤/ ٤٦٠، ٥٢٤ والهمع ٦٦/٢ والتصريح ٢٥٩/٢ والأشموني جــ٤/٤٠ واللسان (عصر) معجم الشعراء للمرزباني- ٨١ ونهاية الأرب ٦٣/٣ والأغاني ١١٤/٢ الشرق: الذي يغص بالماء فلا يقدر على بلعه. والاعتصار: أن يغص الإنسان بالطعام فيعتصر بالماء وهو أن يشربه قليلا ليُسيغَه -والمعنى لو شرقت بغير الماء. أسغته بالماء. وفي العقد الفريد ١٠٣/٣ قال الأصمعي: هذا من أشرف أمثال العرب يقول: أن كل من شرق بشيء يستغيث بالماء ومن شرق بالماء مستغاث له.

فقال. إذا قال: "أنه" فأنه يجعله كقولك: حقا أنه منطلق وإذا قال: أما إنَّه "فأما" بمنـــزلة "ألاَ" كأنه قال: ألا أنه ذاهب.

وتقول: (أما والله أنه ذاهب) كأنك قلت: (علمت والله أنه ذاهب). و"أمَا والله أنه ذاهب"، كأنك قُلت: إلا أنه ذاهب وتقول قد عرفت أنه ذاهب ثم أنه يعجل لأن الآخر شريك الأول في: "عرفت". وتقول: قد عرفت أنه منطلق. ثم أني أخبرك أنه معجل "لأنك ابتدأتُ إني" ولم تجعل الكلام على: "عرفت".

وتقول: "رأيته شابا وأنه يفخر يومئذ".. كأنك قلت: رأيته شابا وهذه حاله تقول هذا ابتداء. ولم تحمل الكلام على الفعل.

قال ساعدة بن جُؤَبة:(١)

رأتــه علــىَ شيَبِ القَذَالِ وَأنها تُواَقــع بَعْــلاً مــرَّةَ وتئــيم(٢)

وزعم أبو الخطاب أنه قد سمع هذا البيت من أهله هكذا. وسألته عن قوله عز وجل: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾(٣) ما مانعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه يفعل؟ فقال: لا يحسن ذلك في هذا الموضع إنما قال "وما يشعركم" ثم ابتداء فأوجب فقال: "إِنها إذا جاءت لا يؤمنون: ولو قال: وما يشعركم أنها كان عذرًا لهم.

وأهل الكوفة يقولون: "أنها" فقال الخليل: هي بمنـــزلة قول العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا "أي لعلك" فكأنه قال: "لعلها إذا جاءت لا يؤمنون".

وتقول: أن لك على هذا وأنك لا تؤذي كأنك قلت: وإنَّ لك أنك لا تؤذي.

وإن شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام على: "إِنَّ لك" وقد قرئ هذا الحرف على وجهين:

قال بعضهم "وإنَّك لا تظمأ فيها ولا تضحى" وقال بعضهم: "وأنك"

---

(١) هو ساعدة بن جؤبة الهذلي من بني كعب بن كاهل بن سعد من هذيل شاعر مخضرم أسلم. الخزانة: ١/ ٤٧٦ ، العيني: ٢/ ٥٤٤.

(٢) البيت في ديوان الهذليين ١/ ٢٢٨، الأعلم: ١/ ٤٦٢، والقذال: مجمع الشعر في مؤخرة الرأس ، تئيم: تصير بلا زوج.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٠٩.

واعلم أنه ليس بحسن لـــ "أنَّ" أن تلي "إنَّ" ولا "أنْ" كما قبح ابتداؤك الثقيلة المفتوحة وحسن ابتداء الخفيفة؛ لأن الخفيفة لا تزول عن الأسماء والثقيلة تزول. فتبتدأ ومعناها مكسورة ومفتوحة سواء.

ألا ترى أنك لا تقول: "أنَ أنَك ذاهب" ولا عرفت أن أنك منطلق في الكتاب" وإنما قبح هاهنا كما قبح في الابتداء، ألا ترى أنه يقبح أن تقول: أنك منطلق بلغني أو عرفت. لأن الكلام بعد أن مستغن كما أن المبتدأ غير مستغن . وإنما كرهوا ابتداء أن لئلا يشبهوها بالأسماء التي تعمل فيها أن. ولئلا يشبهوها "بأَنْ" الخفيفة لأن "أن" والفعل بمنـــزلة مصدر فعله ينصبه والمصادر تعمل فيها "إنَّ" و"أَنَّ".

ويقول الرجل للرجل: لم فعلت ذلك؟ فيقول: لم أنه ظريف. كأنه قال: قلت لمه؟ قلت: لأن ذلك كذلك. أراد بقوله: لم حكاية قوله: لم فعلت؟ ثم قال لأنه ظريف أي لأن ذلك كذلك.

وتقول إذا أردت أن تخبر ما يعني المتكلم: أي إِني نَجد. إذا ابتدأت. كما تبتدئ: أي أنا نجد وإن شئت قلت: أَني نجد كأنك قلت: أي لأني نجد.

قال أبو سعيد: قوله: "فأن" مبنية على "لولا" يريد أنَّها: معقودة بلولا في المعنى الذي يقتضيه "ولولا" مقدمة عليه وليست بعاملة فيه. لأن الاسم بعد "لولا" يرتفع بالابتداء لا "بلولا" ولزومها للاسم الذي بعدها للمعنى الذي وضعت عليه كلزوم العامل للمعمول به فشبهت به ففتحت "أَنَّ" ولم تكسر. لأن "إن" المكسورة إنما تدخل على مبتدأ مجرد لم يُغَيَّر معناه بحرف قبله، وقد ذكرنا هذا في الباب الذي قبل هذا الباب، ولم يرد هو أيضا بقوله: "فأن" مبنية على "لو" أنها مبنية عليها بناء معمول على عامله، لأن "لو" لا تعمل شيئا. وإنما هو: بناء الشيء على ما يحدث فيه معنى ولم يغير لفظه ففتح"أَنَّ" بعد "لو" كفتحها بعد "لولا". وذلك أنهما يتقاربان في المعنى واللفظ ويلزمان ما بعدهما للمعنى الذي أحدثاه كلزوم العامل لما بعده وتقاربهما في المعنى "أن" "لولا) يمتنع جوابها لوجود شرطها كقولك: "لولا زيد لأتيتك" امتنع الإتيان لمكان زيد. و"لو يمتنع جوابها لامتناع شرطها كقولك: "لو جاءني زيد لأتيتك" امتنع الإتيان لامتناع مجيء زيد. والذي يلي "لولا" اسم مبتدأ. والذي يلي "لو" فعل وكلاهما لا يعمل فيما بعده. فأما "أنَّ" بعد "لولا" فهي واسمها وخبرها بمنـــزلة اسم مبتدأ خبره محذوف كما يكون الاسم بعد

"لولا زيد لأتيتك" فإذا قال: "لولا أن زيد عندي لأتيتك" فتقديره لولا كون زيد لأتيتك وخبر المبتدأ محذوف.

وأما "أن" بعد "لو" فعلى مذهب أبي العباس المبرد: هي فاعلة في موضع رفع بفعل محذوف. فإذا قلت: لو أنَّ زيدا جاءني لأكرمته فتقديره على مذهبه: لو وقع مجيء زيد. فجعل "أن" مرفوعا "بوقع".

والذي عندي: أنه لا يحتاج إلى إضمار الفعل ولكن تقع (أن) نائبة عن الفعل بعد "لو" كقولك: "لو أنَّ زيدا جاءني لأكرمته" كأنك قلت: "لو جاءني زيد لأكرمته". وسوغ ذلك أن "لو" غير عاملة وإنما دخولها لمعنى لا يختل يكون "أَنَّ" بعدها إذ كان الخبر لا يفارقها وهو فعل.

وقد ذكرنا هذا مستقصى في أول الكتاب.

وشبه سيبويه وقوع "أَنَّ" بَعْدَ "لو" وهي في تقدير الاسم ولا يستعملون الاسم بعدها بوقوع "تسلم" بعد "ذي" و"تسلم" في موضع اسم ولا يستعملون الاسم بعد "ذي" في هذا الموضع. وهذا عنده بمنـــزلة ما لا يقاس عليه.

وقوله "مذ أَنَّ الله خلقني" في "أَنَّ" وجهان: يجوز أن يكون رفعا. ويجوز أن يكون خفضا. فإن كانت رفعا فهو خبر مبتدأ. تقديره: ما رأيته من وقت خلق الله لي. كما تقول: ما رأيته مذ يوُم الجمعة. وتجعل "مذ" بمنـــزلة المبتدأ وبتأول: مدة ذلك وقت خلق الله لي.

الذي يقول: "أما إنَّه منطلق" و"أَلا أنه منطلق" لا يعتد بأما و"ألا" لأنهما، يجعلان استفتاحا. وتنبيها للمخاطب ليسمع الكلام المقصود.

والذي يقول: "أما أَنَّه مُنطلق. فهو بمنـــزلة: حقًا أنه منطلق حقا" في مذهب الظرف. "وأنه منطلق في موضع مبتدأ كأنه قال: في حق انطلاقه كما قال:

.. أحَقًا أَنَّ أَخْطَلَكُم هَجَانِي..(١)

والعرب تقول: أني حق أخذك مالي. ونحو ذلك وهو مذهب الظروف كما تقول:

---

(١) البيت للنابغة الجعدي وهو عجز بيت صدره: ألا أبلغ بنى خلف رسولا..

انظر البيت في الخزانة: ٣٠٦/٤، والعيني: ٥٠٤/١، والهمع: ٧٢/١، والأشموني: ١٨٥/١، والكتاب: ٤٦٩/١، انظر الأعلم: ٤٦٩/١.

أفي يوم الجمعة رحيلك.

وأما قول الله عز وجل: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾(١) ففيه قراءتان: كسر أن وفتحها. فمن كسرها فقد تم الكلام بقوله: "وما يشعركم". ثم أخبر الله عز وجل أنهم لا يؤمنون". ومن فتحها: فقد تم الكلام أيضا عند قوله "وما يشعركم " ثم استأنف الكلام فأبهم أمرهم فلم يخبر عنهم بإيمان ولا غيره فقال: "أنها" على معنى "لعلها" وهذا قول النحويين والخليل والكسائي والفراء وهو مذهب كلام العرب.

حكى الخليل: ائت السوق أنك تشتري. بمَعْنَى لعلك تشتري. وحكى الكسائي قال: سمعت رجلا يقول: (ما أدري أنه صاحبها) يريد لعله صاحبها. ومن العرب من يقول: لو "أن" في معنى "لعل" قال الكسائي: سمعت أبا الهيثم يقول:

"فلو أنها نــزعت......." يريد فراقا وأنشد الفراء:

فقلــت امكثِي حَتَىَ يَسَارٍ لَوْ أَنَنَا   نَحَــج مَعًــا قَالَتْ أَعَامَ وقابِلُه؟(٢)

وقد تقول العرب: علك وعَنَّك ولعنك ولعلهم أبدلوا العين في "عنك" همزة

قال الفرزدق:

أَلَــستم عَــائِحينَ بِــنا لَعَــنَّا   نَــرَى العرصــاتِ أوْ أَثَرَ الخِيَام(٣)

وإنما كرهوا أن يجعلوا "أنها" في صلة: يشعركم؛ لأن ذلك يصير كالعذر لهم والإخبار بأنهم يؤمنون، إذا قلت لإنسان: "ما يدريك أن زيدا ليس حسن" فالأظهر في قصد قائله: أنه يغلب له الإحسان. فلذلك عدلوا إلى تفسيره "بلعل".

ولا يحسن لأن (أنَّ) تلي "إنَّ" ولا "إنَّ" "أنَّ". لأنهما جميعا للتأكيد يجريان مجرى واحدا فكرهوا الجمع بينهما كما كرهوا الجمع بين اللام وأنَّ فإن فصلت بينهما أو عطفت

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٠٩.

(٢) لم أقف على القائل. والبيت برواية:

فقلت امكثي حتى يسار لعلنا   نحج معا قالت أعام وقابله؟

انظر الهمع: ٢٩/١، والدرر: ٩/١، وفي الكتاب: ٣٩/٢ مستشهدا به على أن يسار معدول عن "الميسرة" وانظر اللسان (يسر)، والمخصص: ٦٤/١٧.

(٣) البيت في الديوان ص ٨٣٥ ، والتصريح: ١٩٢/١، والإنصاف: ٢٢٥، العرصات: مفردها عرصة وهي كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء.

حسن. فالفصل قولك: "أن لك أنك تحَيى وتكرم" والعطف قولك: "أن كرامتك عندي وأنك تعان" وعلى هذا قرأ من قرأ ﴿وَأَنَّكَ لا تَظْمَأُ﴾ (طه: ١١٩) ومن كسر استأنف ثم مثل فساد الجمع بين إنَّ وأنَّ فقال: ألا ترى أنك لا تقول: إن أنك ذاهب في الكتاب ولا: "قد عرفت أن إنك منطلق في الكتاب" معنى هذا: أن قولك في الكتاب "خبر أن" و"أنَّ". و"أنك ذاهب" "اسم إنَّ" وأنك منطلق اسم "أن" وفساد الجمع بين إنّ وأنَّ وبين "أنَّ وأنَّ".

وَلوْ فَصَلَ بينهما قال: "أن في الكتاب أنك ذاهب" "وقد عرفت أن في الكتاب إنك منطلق". لجاز وحسن الفصل بينهما. ومعنى هذا الكلام: إن الكتاب انطوى واشتمل معناه على أنه ذاهب وعلى أنه منطلق كما يقول القائل لصاحبه: في اعتقادي أنك راحل. وليس يريد حكاية لفظ الكتاب. وإنما يريد معنى ما في الكتاب. وقوله: (وكرهوا ابتداء "أن" لئلا يشبهوها بالأسماء التي تعمل فيها "إنَّ" يعني: لم يجعلوها مثل زيد ونحوه من الأسماء التي تدخل عليها "أن" وتليها. وقد مضي الكلام فيه. "ولئلا يشبهوها بأَنَّ" الخفيفة. لأن "أن" والفعل بمنـــزلة مصدر فعله يعني: مصدر الفعل الذي يلي "أنْ" كقولك: أريد أن تذهب "أي أريد ذهابك". ومن حيث- جاز أن تدخل على: "تذهب" فتقول: "إنَّ أن تذهب خير لك من أنَّ تقيم" كما تقول. أن الذهاب خير لك من الإقامة.

وإذا قال الرجل للرجل: لِمَ فعلت ذاك؟ فقال: لِمَ أنه ظريف. ففتح أن "لتقدير الكلام "فَعَلها" وإعادة "لم" لا يعتد بها المسئول كونه أعاد سؤال السائل وحكى لفظه ثم أجاب عنه. وأنًا قوله: أي أني نجد.. كأن إنساناً تكلم بشيء عرض فيه أنه نجد وشجاع. كرجل قال: أنا أسير بالليل وحدي في المفاوز فحكى عنه الحاكي هذا فقال قائل:

أيٍ أنه نجد. فجعل "أي" عبارة عن معنى كلامه وأجراه مجرى القول.

"أنا أسير بالليل وحدي في المفاوز" بمنـــزلة (قال أني نجد). وإذا قال: أي أني نجد. كأنه قال: أي لأني نجد.

هذا باب آخر من أبواب «أن»

تقول: ذلك وأن لك عندي ما أحببت. وقال الله عز وجل: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ

مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾(١) وقال عز وجل: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾(٢) وذلك لأنها شركت "ذلك" فيما حمل عليه. كأنه قال: الأمر ذلك وأن الله. ولو جاءت مبتدأة لجازت بذلك على ذلك قوله عز وجل: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ اللَّهُ﴾(٣) (فمن) ليس محمولاً على ما حُمل عليه (ذلك) فكذلك يجوز أن تكون "أن" منقطعة من ذلك قول الأحوص:(٤)

عَــودتُ قَومي إذَا ما الضَّيف نبهني ... عَقْر العِشار على عُسري وإيَساري(٥)

إنــي إذَا خَفــيت نــار لمرملــةٍ ... ألفــي بأرفــع تــل رافعًا نَــاري

ذاك وإني على جارِي لذُو حَــدبٍ ... أحــنُو علــيه بمــا يُحْنى على الجار

فهذا لا يكون إلا مستأنفا غير محمول على ما حمل عليه "ذاك" فهذا يقوي ابتداء "إنَّ" في الأول.

قال أبو سعيد: "اذاك وأن من الأمر كذا وكذا" إنما يتكلم به المتكلم بقصة، ثم يؤكدها ليعطف عليها قصة أخرى زيادة على القصة الأولى في معنى ما قصدت به كقولك للرجل: "أنا أكرم من قصدني من أمثالك وأن لك عندي ما أحببت" تقديره (والأمر ذلك) وهو تقدير لما ذكره أولا وعطف "أن لك عندي ما أحببت" على "ذلك" لأن "ذلك" مصدر هو خبر الابتداء وهو كأنه قال: فالأمر كما ذكرته أولاً والأمر أيضا أن لك عندي

(١) سورة الأنفال، الآية: ١٨.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ١٤.

(٣) سورة الحج، الآية: ٦٠.

(٤) هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري من بني ضبيعة، شاعر إسلامي من طبقة جميل بن معمر وكان معاصرًا لجرير والفرزدق. مات بدمشق ١٠٥هـ لقب بالأحوص لضيق في مؤخرة عينيه.

الشعر والشعراء: ٢٠٤، الأعلام: ٤/ ٤٥٧، والخصائص: ٢/ ١٧٥.

(٥) انظر الأغاني: ٦/ ١١، أمالي القالي: ٣/ ١٢٣، الخزانة: ٤/ ٣٠٤، وهي من بحر البسيط، العشار: جمع عشراء وهي التي أتى عليها من حملها عشرة أشهر. المرملة: الجماعة التي نفد زادها، الحدب: الحنو والعطف.

ما أحببت. وقوله: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾(١) كأنه قال: العون لكم من الله لأشياء ذكرها من تأييده ونصره وعونه. وكقوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَـكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَـكِنَّ اللَّهَ رَمَى وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلاء حَسَناً﴾(٢) فهذه أشياء قد أعان الله بها المؤمنين ويعينهم أيضا بتوهين الكافرين وذكر هذا تقوية من الله ومعونة لهم. وقوله: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾(٣) ذكر الله عز وجل شدة قدمها لهم في الدنيا وذلك قوله: ﴿سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُواْ الرَّعْبَ فَاضْرِبُواْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ وَاضْرِبُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾(٤) فذوقوه عاجلا في الدنيا والأمر أيضا: أن للكافرين عذاب النار بعد ذلك.

وإن استأنفت فكسرت فهو جيد لأنه جملة معطوفة على الجملة التي قبلها. ومن أوضح ما يدل على جواز الاستئناف قوله عز وجل: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ اللَّهُ﴾(٥) لأن "من" وما بعدها شرط وجزاء وهي جملة مُنـــزلة مُنـــزلة المكسورة. وأما ما أنشده من الأبيات فإن "عودت" قد تعدى إلى مفعولين. إلى "قومي" وإلى: عقر العشار. ثم استأنف "أني" في البيت الثاني وقوله في البيت الثالث: "ذاك وأني" "ذاك أمري" وكسر "إني" بعدها فعطف جملة على جملة ، قوله: (فهذا لا يكون مستأنفا) يعني إذا كسرت فهي جملة مستأنفة وإذا فتحت فهي من الجملة التي فيها "ذاك" لأنها محمولة على "ذاك" و"ذاك" خبر ابتداء محذوف وقوله: "فهذا يقوي ابتداء" إن "في الأول" يعني بالأول: "إنَّ لَكَ أَلاَّ تَجوعَ فِيهَا وَلاَ تَعرَى" و"أَنَّك" و "إِنَّكَ" بالابتداء والقطع.

هذا باب آخر من أبواب «أن»

تقول: (جئتك أنك تريد المعروف) إنما أردت: جئتك لأنك تريد المعروف

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ١٨.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ١٧.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ١٤.

(٤) سورة الأنفال، الآية: ١٢.

(٥) سورة الحج، الآية: ٦٠.

ولكنك حذفت "اللام" هاهنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت:

أغفــر عَــوْراء الكَــريم ادخَارَه وأعْــرِض عَنْ ذَنْبِ اللئيم تكَرُمَا[١]

أي: لادخاره.

وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾[٢] فقال: إنما هو على حذف اللام كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون. وقال نظيرها: ﴿لِإِيلافِ قُرَيْشٍ﴾[٣] لأنه إنما هو: لذلك فليعبدوا فإن حذفت اللام من "أَنَّ" فهو نصب كما أنك لو حذفت اللام من "لايلاف" كان نصبا هذا قول الخليل: ولو قرءوها "وإن هذه أمتكم أمة واحدة" كان جيدا وقد قرئ.

ولو قلت: جئتك إنك تريد المعروف. مبتدأ كان جيدا. وقال عز وجل: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾[٤] وقال عز وجل: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾[٥] إنما أراد: بأني مغلوب وبأني لكم نذير مبين ولكنه حذف الباء. وقال عز وجل: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾[٦] بمنـــزلة: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾[٧] والمعنى: ولأن هذه أمتكم فاتقون. ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا. وأما المفسرون فقالوا: على "أوحى إلى....." كما كان: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾[٨] على "أوحى إلي".

ولو قرئت (وإن المساجد لله). كان جيدا واعلم أن هذا البيت ينشد على

(١) البيت لحاتم الطائي وهو: حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي كنيته أبو عدي، يضرب المثل بجوده توفي ٤٦هـــ.

البيت في ديوانه ٨١، برواية (وأصفح عن شتم) انظر الخزانة: ١/ ٤٩١، الكتاب: ١/ ١٨٤، العيني: ٣/ ٧٥.

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ٥٢.

(٣) سورة قريش، الآية: ١.

(٤) سورة القمر، الآية: ١٠.

(٥) سورة هود، الآية: ٢٥.

(٦) سورة الجن، الآية: ١٨.

(٧) سورة المؤمنون، الآية: ٥٢.

(٨) سورة الجن، الآية: ١٩.

وجهين: على إرادة اللام وعلى الابتداء. فقال الفرزدق:

مَــنعتُ تمــيما مِنْكَ أني أنَا ابْنها وشَاعِرُها المعرُوف عند الموَاسِمِ(١)

وسمعت من العرب من يقول: "إنيِّ......."

وتقول: (لبيك إن الحمد والنعمة لك" وإن شئت قلت: (أنَّ) ولو قال إنسان إنَّ "أنَّ" في موضع جر في هذه الأشياء ولكنه حذف لما كثر في كلامهم فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا "رب" في قولهم:

وبلدٍ تَحَسبَه مَكسَوحَا(٢)

لكان قولا قويًا. وله نظائر نحو قوله: لاه أبوك. والأول: قول الخليل. ويقوى ذلك قولهم: "وأن المساجد لله" لأنهم لا يقدمون "أن" ويبتدئونها ويعملون فيها ما بعدها، إلا أنه يحتج الخليل بأن المعنى معنى اللام فإذا كان الفعل أو غيره موصولا باللام جاز تقديمه وتأخيره؛ لأنه ليس هو الذي عمل فيه في المعنى. فاحتملوا هذا المعنى كما قالوا: "حسبك ينم الناس" إذ كان فيه معنى الأمر وسترى مثله.

قال أبو سعيد: إذا تقدمت "أن" مفتوحة ووليها حرف جر مقدم فقول الخليل: إنها في موضع نصب بالفعل الذي كان يعمل في حروف الجر. فإذا قلت "جئتك أنك تريد المعروف".

"فأنك" في موضع نصب بجئتك. لما حذفت اللام وصل الفعل إلى ما بعدها وكانت اللام في موضع نصب. وكذلك سائر ما ذكرناه.

وكان الكسائي يقول أنها في موضع جر وقد قوى سيبويه كونها في موضع جر مِنْ غير أن يبطل قول الخليل أو يرده.

وكان أبو العباس محمد بن يزيد يراه منصوبًا ويذهب مذهب الخليل فيه.

قال أبو سعيد: والزجاج يجُوّز الأمرين جميعا في (أن): النصب والجر. والأقوى عندي: أن موضعه جر لأن حروف الجر تحذف من "أنْ" و"أنَّ" مخففة ومشددة. لأنهما وما بعدهما بمنــزلة اسم واحد وقد طال فحسن الحذف كما يحسن حذف الضمير العائد

(١) ديوانه ٨٥٧ برواية (راجلها) والبيت من بحر الطويل.

(٢) لم نقف على قائله انظر الأعلم: ١/ ٤٦٥ ، وهو في وصف فلاة.

إلى "الذي" في قولك: الذي ضربت زيد بِمعنًى: الذي ضربته ولا يحسن "الضارب أنا زيد" تريد: الضارب، وكذلك حسن أن يقال: "أنا راغب أن أصاحبك" و"أنا على ثقة أنك مقيم" والمعنى: "أنا راغب في أن أصاحبك" و"على ثقة من أنك مقيم" فحسن حذف حرفي الجر منهما. ولو رددتهما إلى لفظ المصدر لم يجز أن تحذف حرف الجر. لا يجوز: أنا راغب مصاحبتك إلا أن تأتي "بفي" كما لا يجوز: (أنا متكلم زيدا) بمعنى: متكلم في زيد. وكذلك لو قلت: "أنا على ثقة مقَامك" لم يجز حتى تقول: (على ثقة من مقامك). فإذا كان طرح حرف الجر للاستطالة في اللفظ فكأنه موجود في الحكم. ألا ترى أنك تقول: مررت بالذي ضرب زيد. بمعنى: الذي ضربه زيد. وتعطف الأخ على الهاء المحذوفة العائد إلى الذي "وكأنها موجودة فكذلك اللام" وسائر حروف الجر إذا حذفت كأنها موجودة.

ومن الدليل على ذلك: أنك تقدمها مفتوحة إذا كانت اللام مقدرة قبلها. فإن كانت اللام هي العاملة فهي مجرورة. وإن كان العامل فيها الفعل الذي بعدها صارت بمنـــزلة قولنا: عرفت أن زيدا قائم. ولا يجُوّز أحد: "أنَّ زيدا قائم عرفتُ" لتأخر العامل. فإن قيل المعنى معنى اللام وإن حذفت؟ فإن الجواب أن اللام لما حذفت في اللفظ ونقل العمل في "أن" إلى الذي بعدها لم يّكن للاّم تأثير في لفظ "أنَّ" وقد وقعت مبتدأة في اللفظ فوجب أن تكسر.

ويقوى هذا أنك تقول: إنَّ زيدًا قائم علمت ، والمعنى: علمت أن زيدًا قائم ولم يجز.

من أجل ذلك فتح: "إن" في الابتداء. وفي آخر الباب ضمائر ذكرت ما يعود إليها قوله: (إلا أنه) الهاء للخليل وموصلا إليه (الهاء) وكذلك "الهاء" في تقديمه وتأخيره وقوله: ليس هو الذي عمل فيه يعني: ليس الفعل الذي عمل في "أن" وباقي الباب من كلامه مفهوم وقد مضى من الشرح ما يدل على ما لم يشرح.

هذا باب أنما

اعلم أن كل موضع تقع فيه "أَنَّ" تقع فيه "أَنَّمَا" وما بُدِئَ بعدها صلة لها. كما "أن" ما ابتدئ بعد "الذي" صلة له.

ولا تكون هي عاملة فيما بعدها كما لا يكون "الذي" عاملا فيما بعده. فمن

ذلك قوله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[١] وقال ابن الاطنابة:

أَبلـــغْ الحَـــارِثَ بنَ ظَالم المـْــو ... عِـــد والــناذر النذور عَليّـــــا[٢]

أنَّمـــا تَقْـــتل النـــيَّام ولا تَقْـــ ... ـــتل يقَظـــان ذا سِـــلاح كمـــيا

فإنما وقعت "أنما" هاهنا لأنك لو قلت: (أن إلهكم إله واحد)، (وأنك تقتل النيام) كان حسنا وإن شئت قلت: أنما تقتل النيام، على الابتداء زعم ذلك الخليل، فأما "أنما" فلا تكون اسما وأنما هي فيما زعم الخليل بمنـــزلة فعل ملغي. مثل: (أشهد لزيد خير منك) لأنها لا تعمل فيما بعدها. ولا تكون إلا مبتدأة بمنـــزلة [إذْ] وَ"إذا" لا تعمل شيئا.

واعلم أن الموضع الذي لا يجوز فيه "إنَّ" إلا مبتدأة لا تكون فيه "أنما" إلا مبتدأة مثل قولك:

"وجدتك أنما أنت صاحب كل خنى"

لأنك لو قلت: وجدتك أنك صاحب كل خنى لم يجز. وذلك أنك إذا قلت: أرى أنه منطلق "فأنما وقع الرأي على شئ لا يكون الكاف التي في وجدتك ونحوه من الأسماء. فمن ثم لم يجز: رأيتك إنك منطلق وأنما أدخلت "أنما" على هذا الكلام مبتدأ كأنك قلت: وجدتك أنت صاحب كل خنى. ثم أدخلت "أنما" على هذا الكلام فصار كقولك: "أنما أنت صاحب كل خنى" لأنك أدخلتها على كلام قد عمل بعضه في بعض. ولم تضع "أنما" في موضع "ذاك" إذا قلت: "وجدتك ذاك" لأن "ذاك" هو الأول. و"أن" و"أنما" أنما يصيران الكلام شأنا وحديثا فلا يكون الخبر ولا الحديث "الرجل" ولا "زيدا" ولا أشباه ذلك من الأسماء. وقال كثير.

أراني ولا كُفْـــــرانَ لله إنَّمــــــا ... أُواخـــي مِـــنَ الأقْوَامِ كُل بخَيل[٣]

---

(١) سورة الكهف، الآية: ١١٠/ سورة فصلت، الآية: ٦.

(٢) الأغاني: ١٠/ ٢٩، ابن يعيش: ٨/ ٥٦.

(٣) ديوان كثير ٢٤٨، الخصائص: ١/ ٣٣٨، ابن يعيش ٣/ ٥٥.

لأنه لو قال: أني هاهنا كان غير جائز لما ذكرناه. فأنما هاهنا بمنـــزلتها في قولك: زيدٌ إنما يواخي كل بخيل. وهو كلام مبتدأ وتقول خبره "وأنما يجالس أهل الخبث" لأنك لا تقول: "أرى أيره أنه يجالس" فحسنت "أنه" هاهنا؛ لأن الآخر هو الأول.

قال أبو سعيد: "أنما" المفتوحة وما بعدها من فعل وفاعل ومبتدأ وخبر بمنـــزلة اسم واحد في معنى المصدر. كما أن أن المفتوحة واسمها وخبرها بمنـــزلة اسم واحد في معنى المصدر. والفرق بينهما: أن "أنما" أبطل عملها بدخول "ما" فصار يليها كل كلام. ومنـــزلتها بعد منـــزلة "أَنَّ" بعد اسمها لأن ما بعد اسمها من رتيبة الابتداء والخبر والفعل والفاعل والشرط والجواب كقولك:

علمت أن زيدا أبوه منطلق. "وعلمت أن زيدا ينطلق أبوه" "وعلمت أن زيدا أن تأته يأتك" و"أنما" بمنـــزلة "أنَّ" و"أنما" وما بعدها من اسم وخبر وفعل وفاعل وشرط جزاء بمنـــزلة "أن" واسمها إذ كان بعدها جملة. ومعنى قوله: "أنما تقتل النيام".

أن الحارث بن ظالم المري قتل خالد بن جعفر بن كلاب وهو نائم. وكان سببه أن الحادث بن ظالم دخل على النعمان بن المنذر، وخالد جالس معه يأكل تمرا فلما رآه النعمان قال: أذُنُ ياحار.. فقال له خالد: من ذا الذي أراك تدني أبِيْتَ اللعْنَ..؟ فقال: هذا الحارث بن ظالم.

قال للحارث: ما رأني إلا حسن البلاء عندك. قال: ومابلاؤك قال: قتلت أشراف قومك فتركتك سيدهم. قال: سأجزيك ببلائك وجلس يأكل معهم فلما خرج الحارث قال النعمان لخالد: ما أردت أن تحرش بهذا الكلب وأنت ضيف لي.

قال خالد: إنما هو عبد من عبيدي لو كنت نائما ما أيقظني. فلما أمسى النعمان بعث إلى الحارث بن ظالم بعس من خبر يعتبقه أراده أن يشغله فصبته بينه وبين جبيه في كثب. فلما أمسى الحارث بن ظالم حبى بالسيف حتى أتى خالدا وهو في قبة من أدم فوضع السيف في بطنه ثم اتكأ عليه حتى قتله ثم تحمل من تحت ليلته حتى لحق بقريش.

فلما قال ابن الإطنابة هذا الشعر أتاه الحارث متنكرا فأنبهه وهو لايعرف الحارث فلما انتبه قال له: البس سلاحك فأنني مستنصرك. فلبس سلاحه ومشى معه حتى تنحيا من البيوت فقال له الحارث: ألست يقظان ذا سلاح؟ قال: بلى، قال: فأنا الحارث بن

ظالم أريد قتلك. فذل له ابن الاطنابة حتى كف عنه.

و"أنما تقتل" في موضع نصب "بأبلغ" ومعنى قول الخليل: "أنما" بمنـزلة فعل مَلْغيَ: أن "أن" منـزلتها منـزلة فعل على ما تقدم من ذكر ذلك. فإذا كفت لم يكن لها اسم منصوب صار بمنـزلة فعل ملغي كقولك: أشهد لزيد خير منك. وقوله: بمنـزلة (إذ) و"إذا"، وأن "إذ" و"إذا" لا يعملان شيئا فيما بعدهما وتلي "إذا" المبتدأ والخبر والفعل والفاعل وتمامها بما بعدها. وكذلك "أنما" يليها المبتدأ والخبر والفعل والفاعل وهي لا تعمل شيئاً فيما بعدها فهذا وجه التشبيه. وقوله: وجدتك أنما أنت صاحب كل خنَى لم يجز سيبويه في "أنما" إلا الكسر.

وذلك أن "وجدتك" يتعدى إلى مفعولين وهي من باب "علمت" و"حسبت" ورأيت من رؤية القلب "فالكاف" المفعول الأول والمفعول الثاني جملة قائمة بنفسها فحكمها أن تكون كلاماً مستأنفاً يوضع في موضع الخبر نحو: المبتدأ والخبر. وماهو بمنـزلتها نحو الفعل والفاعل. و"إنّ" المكسورة مما يصح أن يبتدأ به من الكلام ولو قلت: حسبتك أنما أنت صاحب كل خنّى بفتح "أنما" كان بمنـزلة: المصدر. والمصدر لا يكون خبرا للكاف. ألا ترى أنك لا تقول: "حسبت زيدا خروجه" و"حسبت زيدا سبقه".

وقد قرئ ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لأَنفُسِهِمْ﴾[(١)] وهو على ما سقناه من كلام سيبويه لا يجوز. وهو مذهب من تقدم من النحويين البصريين إلا أن الزجاج أجازه على البدل من "الذين" واحتج بقول "عبده بن الطيب"[(٢)] في بدل المصدر من الاسم:

فمـا كان قيس هلكه هلك واحدٍ ... ولكـنه بنـيان قـومٍ تهـدما[(٣)]

"أبدل "هلكه" من "قيس".

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٧٨.

(٢) هو يزيد بن عمرو التميمي، شاعر مكة مخضرم أدرك الإسلام وأسلم توفي ٢٥ هـ العقد الفريد: ٣/ ٢٨٦.

(٣) البيت في الكتاب: ١/ ٧٧، ابن يعيش: ٣/ ٦٥، زهر الآداب: ٩٦٥.

قال أبو سعيد: للمحتج عن سيبويه أن يقول: أن بدل "هلكه" من "قيس" لا يشبه الآية لأن هلكه إذا أبدل من "قيس" جعل مكانه واحتاج إلى مثل ما كان يحتاج إليه "قيس" من الخبر فأتى له بخبر فقام خبره مقام خبر "قيس" كما أقيم هو مقام "قيس". وليس كذلك الآية. لأنه إذا قرأ "ولا تحسبن الذين كفروا" وجب أن يؤتى "للذين كفروا" بخبر لأنه بمنـــزلة اسم مفرد. والبدل منه لا يصح أن يكون خبرا عنه. وقد يحتمل تجويز ذلك على وجه آخر ضعيف لا أحب أن يحمل كتاب الله عليه. أما ضعفه فلأنه بدل من اسم يقتضي خبرا. وقد أبطل خبره ولأنه أبضا أبدل اسما يقوم مقام اسمين من اسم مفرد لا يقوم مقام اسمين فلان الاسم الأول إذا أبدل منه جعل بمنـــزلة المطرح الذي لم يذكر واعتمد بوقوع المحسبة على الثاني ولم يعتد بالأول كأنه قال: "ولا تحسبن أنما تملى لهم خبر لأنفسهم" ومثله قوله:

لِـــسانَ الـــسَّؤَ تَهْدِيـــتها إلِيـــنَا وحِـــنَتَ ومَـــا حَسِبتَكَ أَنَّ تَحِينَا[١]

أبدل (أن تحينا) من الكاف و"أن تحينا" تقوم مقام مفعولي حسبك.

كما قال عز وجل: ﴿وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[٢] و﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾[٣] وإنما جاز "وجدت خبره أنما يجالس أهل الخبث" لأن "الخبر" مصدر و"أنما" مصدر هو الأول. وجُوِّزَ أن تقول في الابتداء: خيرك أنه تجالس أهل الخبث.

ولا يجوز: "زيد أنما يجالس".

ولا تقل: "خبرك أنما تجالس أهل الخبث" بالكسر كما لا تقول: (زيد أنما تجالس أهل الخبث) بالفتح وكذلك: "أرى أمره أنما يجالس"... بالفتح وأنه في موضع المفعول الثاني.

وفي الباب التالي لهذا ما يكون بدلا مما هو مثله. كقولك: بلغني قصتك أنك فاعل وقد بلغني الحديث أنهم منطلقون" هذا بين لأن الصفة والحديث هما: "أن".

---

(١) البيت لم نعثر على قائله. انظر المغني: ١/ ١٨٢، شرح شواهد السيوطي ١/ ٥٠٦.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٧١.

(٣) سورة القيامة، الآية ٢٥.

هذا باب تكون فيه «أن» بدلا من شيء هو الأول

وذلك قولك: بلغتني قصتك أنك فاعل. وقد بلغني الحديث أنهم منطلقون، وكذلك القصة وما أشبهها.

هذا باب تكون فيه «أن» بدلا من شيء ليس بالأول

من ذلك ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾(١) (فأَنَّ) مبدلة من "إحدى الطائفتين" موضوعة في مكانها كأنك قلت. وإذ يعدكم الله أن إحدى الطائفتين لكم كما أنك إذا قلت: (رأيت متاعك بَعْضُه إِلَى بعض) فقد أبدلت الآخر من الأول: فكأنك قلت: "رأيت بعض متاعك فوق بعض فإنما نصبتُ بعضا" لأنك أردت معنى: (رأيت بعض متاعك فوق بعض) كما جاء الأول على معنى: "وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين لكم".

وقال عز وجل: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لاَ يَرْجِعُونَ﴾(٢) فالمعنى والله أعلم: ألم يروا أن القرون الذين أهلكناهم إليهم لا يرجعون ومما جاء مبدلا من هذا الباب قوله: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾(٣) فكأنه قال: أيعدكم أنكم مخرجون إذا متم، وذلك أريد بها ولكنها إنما قدمت "أن" الأولى ليعلم بعد أي شيء الإخراج.

ومثله قوله: زعم أنه إذا أتاك أنه سيفعل، وقد علمت أنه سيفعل وقد علمت أنه إذا فعل أنه لا يستقيم أن تبتدئ "إِنَّ" هاهنا. كما تبتدئ الأسماء والفعل إذا قلت: (قد علمت زيدًا أبوه خير منك). وقد رأيت زيدًا يقول "أبوه ذاك"؛ لأن "إنَّ" لا تُبْتَدأ في كل موضع من تلك المواضع.

وزعم الخليل أن مثل ذلك قوله عز وجل: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾(٤) ولو قال: "فإنَّ" كانت عربية جيدة. وسمعناهم يقولون

---

(١) سورة الأنفال، الآية ٧.

(٢) سورة يس، الآية ٣١.

(٣) سورة المؤمنون، الآية ٣٥.

(٤) سورة التوبة، الآية ٦٣.

قول ابن مقبل:

وَعِلْمـــي بِأسْـــدَامِ المياهِ فَلَم تَزَلْ   قلائــصُ تَخْــدِي فِــي طَرِيق طلائحَ

وأنِّـــي إذَا قَلَّـــت ركابِـــي مُناخُها   فإنِّـــي على حَظِّي مِنَ الأمرِ جامِحَ[١]

وإن جاء في الشعر: "قد علمت أنك إذا فعلت أنك سوف تغتبط" تريد معنى "الفاء" جاز. والوجه والحد ما قلت لك أول مرة. ونظير ذلك في الابتداء ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الآخِرَةِ هُمُ الأَخْسَرُونَ﴾[٢]، ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُواْ مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُواْ إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٣].

وبلغنا أن الأعرج[٤] قرأ ﴿أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٥] ونظيره البيت الذي أنشدتك.

قال أبو سعيد: أما قوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتِيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾[٦] فأن إحدى الطائفتين هو المفعول الثاني "ليعدكم" والمفعول الأول: هو الكاف والميم في "يعدكم" و"أنها لكم" بدل من "إحدى الطائفنين" وهذا بدل اشتمال كما تقول: وعدتك أحد الثوبين ملكه. و"ملكه" بدل من "أحد الثوبين".

وقوله عز وجل: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لاَ يَرْجِعُونَ﴾[٧] "أنهم" بدل من معنى جملة "كم أهلكنا قبلهم من القرون" لأمر إنكارهم. لأن لفظ "كم" في التقدير: منصوب "بأهلكنا" إذا كانت "كم" في الاستفهام في مذهب "رُبَّ" لا يعمل فيها ما قبلها. فلو أبدلنا "أنهم" مِن لفظ "كم" صار العامل فيها "أهلكنا"

---

(١) البيتان في ديوانه ٤٦، والأعلم ١/٤٦٧.

(٢) سورة هود، الآية: ٢٢.

(٣) سورة النحل، الآية: ١١٩.

(٤) الأعرج: هو عبد الرحمن بن هرمز أبو داود من موالي بني هاشم من أهل المدينة حافظ قارئ، أدرك أبا هريرة وكان وافر العلم توفي ١١٧هـ
الأعلام: ٣/ ١١٦.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ٥٤.

(٦) سورة الأنفال، الآية: ٧.

(٧) سورة يس، الآية: ٣١.

فيكون تقديره: (أهلكنا أنهم إليهم لا يرجعون) وهذا لا معنى له. ولكن "كم" وما بعدها إذا جعلت اسما غير استفهام فتقديرها: (ألم يروا الذين أهلكناهم من القرون). ومعنى: "يروا" يعلموا. لأن رؤية العين منهم لم تقع على القرون التي خلت من قبلهم.

فإذا قدرناه هذا التقدير وأبدلناه صار معناه: "ألم يعلموا أن القرون التي أهلكناهم من قبلهم لا يرجعون". وفي "أن" وجه آخر وهو: أن تجعلها في صلة: "أهلكناهم" بمعنى: أهلكناهم بأنهم لا يرجعون "أي": أهلكناهم لهذا الضرب من الهلاك.

وقوله عز وجل: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[١] فيه وجهان:

أحدهما: أن تجعل "أنكم" المفعول الثاني من "يعدكم" والمفعول الأول "الكاف والميم". واسم "أن" الكاف والميم بعدها. وخبرها. "مخرجون" "فإذا متم" ظرف "لمخرجون". و(أنكم) الثانية معادة وهي الأولى ليقرب من الخبر لما تراخى ما بينها وبين الخبر. وهي مكررة توكيدا للأولى، قوله عز وجل: ﴿وَهُم بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾[٢] هم الثانية إعادة للأولى توكيدا وهذا قول أبي عمر الجرمي في هذا ونحوه. ويحتج له في ذلك: أنها تقع بعد الفاء مفتوحة في قوله عز وجل: ﴿أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[٣] إنما هو "فله نار جهنم...." ثم كررها توكيدا ولولا أنها مكررة لكسرت لأنها في موضع الابتداء بعد "الفاء" للتراخي كما قال عز وجل: ﴿لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ﴾[٤] فهذه كررت للتراخي، ومثل هذا في القرآن كثير.

والوجه الثاني: أن تجعل "أنكم" المفعول الثاني لـ "يعدكم" و"أنكم مخرجون" في موضع اسم مبتدأ وخبره "إذا متم" وهو ظرف له. وتقديره: أيعدكم أنكم إذا متم أخراجكم. والمبتدأ والخبر خبر "أنكم" والعائد إلى "الكاف والميم" التي هي اسم "أنكم" الأولى "الكاف والميم" التي هي اسم "أنكم" الثاني. وهذا قول أبي العباس المبرد.

---

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٣٥.

(٢) سورة هود، الآية: ١٩.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٦٣.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٨٨.

قال أبو سعيد: وعلى هذين الوجهين قولهم زعم أنه إذا أتاك أنه سيفعل وقد علمت أنه إذا فعل أنه سيمضي. وظاهر كلام سيبويه أنه جعل "أنكم" الثانية بدلا من "أنكم" الأولى في قوله تعالى: أيعدكم...... " لأنه قال: "ومما جاء مبدلا" ثم قال: كأنه على: "أيعدكم أنكم مخرجون".

وفي هذا الكلام عندي خلل لأنه لا يجوز البدل من الاسم حتى يتم الاسم. وقوله: "إذا متم" ليس باسم تام لأنه لم يأتي "لأنهُ" بخبر. وتمام الاسم "بأن واسمها وخبرها" والذي عندي: أنه لا بدل في هذه الآية وإنما البدل في قوله عز وجل: "إحدى الطائفتين أنها لكم" وقد مر الكلام فيه.

وقول سيبويه: "ولا يستقيم أن تبتدئ" "أن" هاهنا كما تبتدئ الأسماء والأفعال إذا قلت: "قد علمت زيدا أبوه خير منك" وقد رأيت زيدا يقول: "أبوه ذاك". لأن "أن" لا تبتدأ في كل موضع وهذا من تلك المواضع "يعني": أنك إذا قلت "زعم أنه إذا أتاك سيفعل وقد علمت أنه سيمضي". لم يجز كسر "إن" الثانية. لا يجوز "أنه سيفعل وإنه سيمضي". لأن كسرها هو الابتداء. وإنما لم يجز ذلك لأن "إذا أتاك" و(إذا فعل) ظرف لما بعده فإذا كسرنا "إن" بطل أن تكون ظرفا "لأن" ولا ظرفا لما بعد "أن" كما يكون ظرفا "لأَن".

فتقول في "أن" المفتوحة "في الحق أنك كريم" و(يوم الجمعة أنك راحل) وأنما جاز في "أن" المفتوحة لأن محلها محل الاسم والظرف يتقدم على الاسم الذي هو ظرفه كقولك (خلفك زيد ويوم الجمعة رحيلك) و"إن" المكسورة وما بعدها ليس في تقدير اسم فيكون له ظرف يتقدمه. ولا ما بعدها يعمل فيما قبلها.

وقوله عز وجل: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾(١) و"أن". فمن كسر: فلان الجواب بالفاء. وإنما يكون بكلام مستأنف قائم بنفسه. فالباب فيه الكسر. والذي يفتح فله ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يجعل "إن" مكسورة معادة من الكلام الذي قبلها للتوكيد وتقديره: فله نار جهنم و"أن" مكررة.

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٦٣.

والوجه الثاني: أن تجعل "أنَّ" مبتدأة وخبرها محذوف وتقديرها: فله أن له نار جهنم. ولو قال: (من يعصى الله فالنار) كان كلاما مفهوما جائزا وتقديره: فله النار.

والوجه الثالث: فيستحق أن له النار وما أشبه ذلك من إضمار ما يليق به.

وما ذكر في القرآن في آخر الباب قد اجتمعت فيه النسخ على ما كتبته. والذي في القرآن ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الآخِرَةِ هُمُ الأَخْسَرُونَ﴾(١)، ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِن بَعْدِ مَا فُتِنُواْ ثُمَّ جَاهَدُواْ وَصَبَرُواْ إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾(٢).

هذا باب من أبواب «أَنَّ» تكون فيه «أَنَّ» مبنية على ما قبلها

وذلك قولك: أحقا أنك ذاهب؟ وكذلك: أكبر ظنك أنك ذاهب؟ وأجهد رأيك أنك ذاهب؟ وكذلك هما في الخبر.

وقد سألت الخليل فقلت: ما منعهم أن يقولوا: أحقا إنك ذاهب على القلب كأنك قلت: أنك ذاهب. ألحق؟ فقال: لأن "أن" لا يبتدأ بها في كل موضع، ولو جاز هذا لجاز: يومَ الجمعة إنك ذاهبُ تريد: إنك ذاهب يوم الجمعة.

ولقلت أيضا: لا محالة إنك ذاهبه تريد: إنك لا محالة ذاهب فلما لم يجز ذلك حملوه على "أفي حق أنك ذاهب؟ وعلى: أفي أكبر ظنك أنك ذاهب؟ وصارت "أنَّ" مبنية عليه كما يبني الرحيل على غد إذًا قلت: غدا الرحيل. والدليل على ذلك: إنشاد العرب كما زعم يونس أنه سمع العرب يقولون في بيت الأسود بن يعفر:

أحَقًّــا بَنِي أبنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلِ تَهــدُّدُكَمْ إِيَّــاي وَسْطَ المَجَالس(٣)

وزعم الخليل أن التهدد هاهنا بمنــزلة: "الرحيل" بعد "غد". وأن "أنَّ" بمنــزلته وموضعه كموضعه.

ونظير: أحقا أنك ذاهب. من أشعار العرب قول العبدي(٤):

---

(١) سورة هود، الآية: ٢٢.

(٢) سورة النحل، الآية: ١١٠.

(٣) الخزانة: ١/ ١٩٣، الشعر والشعراء: ١/ ٢٥٦، الأغاني: ١١/ ١٣٢، ٢٦٨.

(٤) هو المفضل النكري والعبدي نسبة إلى عبد قيس والنكري نسبة إلى (نُكره). جمهرة أنساب العرب =

أحَقًا أن جِيرتَنَـــا اسْتَقَلُّـــوا   فَنِيَّتَــنَـــا ونِيَّتهُـــمْ فَرِيـــقُ

وقال عمر بن أبي ربيعة:

أالحق إن دَار الرَّبَابِ تَبَــاعَــدَتْ   أو أنــبَت حَبْل أَنَّ قَلْبَكَ طَائِــرُ؟[١]

وقال النابغة الجعدي:

ألاَ أبلــغ بنِــي خَلَفٍ رَسُـــولاً   أحَقَــــا أَنَّ أخطلُكــم هَجَــانِي[٢]

فكل هذه الأبيات سمعناها من أهل الثقة هكذا. والرفع في جميع هذا جيد قوي وذلك أنك إن شئت قلت: أحق أنك ذاهب. وأكبر ظنك أنك ذاهب تجعل الآخر هو الأول. وأما قولهم: "لا محالة أنك ذاهب" فإنما حملوا "أَنَّ" على: أن فيه إضمار "من" على قولك: (لا محالة أنك) كما تقول: (لابد أنك) كأنك قلت: لابد من أنك حين لم يجز أن يحملوا الكلام على القلب.

وسألته عن قولهم: أمَّا حقا فأنك ذاهب فقال: هذا جيد. وهذا الموضع من مواضع إنَّ ألا ترى أنك تقول: أما يومَ الجمعة فإنك ذاهب. وأما فيها فأنك قائم وأنما جاز هذا في "أما" لأن فيها معنى يوم الجمعة مهما يكن من شئ فإنك ذاهب.

وأما قوله عز وجل: ﴿لاَ جَرَمَ أن لهم النار﴾[٣] فإن "جرم" عملت لأنها فعل ومعناها: لقد حق أن لهم النار، ولقد استحق أن لهم النار.

وقول المفسرين معناها: حقا أن لهم النار يدلك أنها بمنــزلة هذا الفعل إذا مثلت. "جرم" قد عملت في "أن" عملها في قول القَزَاري:[٤]

ولَقَـــدْ طَعَـــنْتُ أَبَـــا عُيَينة طَعْنَةً   جَرَمتْ فَزارةُ بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُــوا[٥]

٢٨٢، سمط اللآلي ١٢٥. العيني: ٢/ ٢٣٥، لأشموني: ١/ ٢٧٨، الهمع ٢/ ٧١.

(١) الديوان: ٣٣، الخزانة: ٤/ ٣٠٣، الأشموني ٤/ ٢٧٨.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سورة النحل، الآية: ٦٢.

(٤) هو عوف بن عطية واسمه عمرو بن عيسى بن وديعة، معجم الشعراء: ١٢٥.

(٥) انظر المقتضب: ٢/ ٣٥٢، معاني القرآن للفراء: ٢/ ٩.

وزعم الخليل أن "جرم" أنما تكون جوابا لما قبلها من الكلام. يقول الرجل كان كذا وفعلوا كذا فتقول: لا جرم أنهم سيندمون أو أنه سيكون كذا وكذا. وتقول: أما جَهْدَ رأيي فأنَّك ذاهب لأنك لم تضطر إلى أن تجعله ظرفا كما اضطررت في الأول وهذا من مواضع "أن" لأنك تقول: "أما في رأيي فأنك ذاهب". أي: فأنت ذاهب وأن شئت قبلت "فأنَّك" وهو ضعيف. لأنك إذا قلت: أما جهدُ رأيي فإنك عالم لم تضطر إلى أن تجعل الجهد ظرفا للقصة لأن ابتداء "إن" يحسن هاهنا.

فإذا قلت: جهدَ رأيي أنك عالم. لم يجز أن يكون الجهدُ إلا ظرفا. لأنك لو جعلته مفعولا كان من صلة "أنَّ" ولا يجوز تقديمه ومع ذلك أنك لم تجئ بالمبتدأ. فإذا قلت: أما جَهَد رأيي حسن ابتداء "أن" ونصبت جْهدَ بالفعل لا بالظرف لأنك لم تضطر إلى الظرف وتقول: "أما في الدار فإنك قائم" لا يجوز فيه إلا "إنَّ" لأن إِنَّ تجعل الكلام قصة وحديثا. ولم ترد أن تخبر أن في الدار حديثه ولكنك أردت أن تقول "أما في الدار فأنت قائم" فمن ثم لم يعمل في "أن" شيء وإذا أردت أن تقول أما في الدار فحديثك وخبرك قلت: أما في الدار فأنك منطلقُ. أي هذه القصة. ويقول الرجل: ما اليومَ؟ فتقول: اليوم أنك مرتحِل، كأنه قال: في اليوم رحيلك. وعلى هذا الحد تقول: أما اليوم فَأنَّك مرتحل.

وأما قولهم: أما بعد فأن الله عز وجل قال في كتابه. فأنه بمنـــزلة قولك: أما اليوم فإنَّك. ولا يكون "بعد" أبدًا مبنيا عليها. إذا لم تكن مضادة ولا مبنية على شئ. إنما تكون لغوا.

وسألته عن: "شد ما أنك ذاهب" وعز ما أنك ذاهب. فقال: هذا بمنـــزلة: حقا أنك ذاهب كما تقول: أما أنك ذاهب بمنـــزلته حقا أنك ذاهب. كما كانت "لو" بمنـــزلة "لولا" ولا يبتدأ بعدها الأسماء سوى "أن" نحو: لو أنك ذاهب ولا يبْتَدأ بعدها الاسماء. و"لو" بمنـــزلة "لولا" وأن لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها. تقول: لو أنه ذاهب لفعلت. وقال عز وجل: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾[1] وأن شئت جعلت: شد ما وعزما كأنك قلت: نعم العمل أنك تقول الحق. وسألته عن

(١) سورة الإسراء، الآية: ١٠٠.

قوله: كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه. وهذا حق كما أنك ذاهب. فزعم أن العاملة في "أن" الكاف. و"ما" لغو إلا أن "ما" لا تحذف هاهنا كراهية أن يجئ لفظها مثل لفظ "كان" كما ألزموا "النون" لأفعلن و "اللام" قولهم: إن كان ليفعل "كراهية أن يلتبس اللفظان. ويدُلك على أن "الكاف" هي العاملة قولهم: هذا حق مثل ما أنك هاهنا. وبعض العرب يرفع فيما حدثنا يونس وزعم أنهم يقولون ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[1]. فلولا أن "ما" لغو لم يرتفع مثل وإن نصبت "مثل" فما أيضًا لغو، لأنك تقول: مثل أنك هاهنا. وإن جاءت "ما" مسقطة من "الكاف" في الشعر جاز كما قال النابغة الجعدي:

قُــرُوماً تَسَــامَى عِنْدَ بَابِ دِفَاعِهِ   كَــأَن يُؤْخَذَ المَرْءُ الكَرِيمُ فَيُقْتَلاَ[2]

فـــ "ما" لا تحذف هاهنا في الكلام كما لاتحذف في الكلام من "أما" في قولك:

فأن جَزِعًا وإِنْ اجمال صَبره[3]

قال أبو سعيد: إذا قلت: أحقا أنك ذاهب وأكثر ظنك وجهدُ رأيك ففيه الرفع والنصب فالرفع على الابتداء والخبر فإذا قلت: أحقا أنك ذاهب فتقديره "أحق ذهابك" وأكثر ظني ذهابك "وجهد رأيي ذهابك" والنصب على تقدم هذه الأشياء ظروفا. وقال: "رفع أنك" بالابتداء وذلك أنك إذا قدمت هذه الأشياء ونصبتها فلا وجه لنصبها غير الظروف. ورفع "أَنَّ" ويكون التقدير فيها: (أفي زمن حقٍ أنك ذاهب) ثم حذف "زمن" كما قيل: سير عليه مقدم الحاج يريد: زمن مقدم الحاج أو وقت مقدم الحاج، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وقد تبين من كلام العرب أنها في مذهب الظرف: بدخول "في" عليها.

---

(١) سورة الذاريات، الآية: ٢٣.

(٢) ديوان النابغة الجعدي: ١٣١. والبيت من بحر الطويل.

(٣) عجز بيت لدريد بن الصمة صدره: قد كذبتك نفسك فاكذبنها

الخزانة: ٤/ ٤٤٤، الكتاب: ١/ ١٣٤.

قال أبو زبيد الطائي:

ألا أَبلــغ بَــني عَمْــرو بن كَعْبٍ   بأنّــي في مَــودتكم نَفــيسُ[١]

أفي حَــق مُواســاتي أخَــاكم   بمــالي ثُــم يَظْلمــني الــسَريسُ

وتبين أن "أن" في موضع رفع بقوله:

أحَقَّــا بَنِى أبْنَاءِ سلمى بنِ جَنْدَلِ   تَهــدُدُكُمْ إيَّــايَ وَسْطَ المَجَالِسِ[٢]

فرفع (تهددكم) وهو في موضع "أن" حين قال:

أحقًا أنَّ أخْطلكم هَجَانِي[٣]

وفي رفعه وجهان:

أحدهما: وهو الذي أختاره أنه رفع ما قبله من الظرف خبره ومنــزلته كمنــزلة "خلفُ زيد" "وفي الدار عمرو" ولو أدخلنا عليه "أن" وأخواتها وقدمنا الظرف وجعلنا "أنَّ" مقدرًا لنصبنا وذلك قولك: (في أكثر ظني رحيلك) كما تقول (يوم الجمعة أنك راحل) و(يوم الجمعة رحيلك) و"إنَّ يوم الجمعة رحيلك" فتبين بنصبه بعد "أن" رفعه قبلها بالابتداء. وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الخليل: رفع "أن" بالظرف في هذا الموضع يعني: "أفي حق أنك ذاهب" وفي أكثر ظني أنك ذاهب. للضرورة كما يرفع بالظرف المضمر في قولك: "زيد في الدار وعمرو عندك".

قال أبو سعيد: أما رفع المضمر بالظرف فصحيح وأما رفع الظاهر فليس مذهب سيبويه والخليل. وأظن أن الذي دعا أبا العباس إلى حكاية هذا عن الخليل أنه: لما ذكر: "أفي حق أنك ذاهب". "وفي أكثر ظني أنك ذاهب" قال عقيبه: وصارت "أن" مبنية عَلَيْهِ كما تبنى الرحيل...

وقد استعمل سيبويه لفظ البناء على الشيء الذي ليس بعامل فيما بني عليه كما قال: "أَنَّ" مبنية على "لولا". وإنما ذلك على جهة تقدمها وحاجتها إلى ما بعدها.

(١) ديوان أبو زبيد الطائي: ١٠٠.

(٢) البيت للأسود بن يعفر سبق تخريجه.

(٣) البيت للنابغة الجعدي سبق تخريجه.

وأما قول العبدي:

فَنِيَّتُنَا ونِيَّتُهُمْ فَرِيـــــقُ[١]

ولم يُثَن فلأن "الفريق" قد يستعمل بلفظ واحد في الواحد والاثنين والجمع كما تقول: هذا صديق وهما صديق وهم صديق.

وقال الله عز وجل في مثله: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[٢] وأما قولهم: (لا محالة أنك ذاهب) (ولابد أنك ذاهب) فالذي يظهر من كلام سيبويه أن: "أنك" في موضع خفض "بمن" المحذوفة. وهو على القلب الذي تراه من خفض "أَنَّ" بعد حذف الخافض منها في الباب الذي ذكر فيه ذلك.

قال أبو العباس: إذا قلت: لا محالة أنك ذاهب "فأنك" في موضع رفع بخبر المبتدأ كما تقول: لا رجل أفضلُ منك. وكذلك: لأبدَّ أنك ذاهب. فإن قال قائل: "لا" الثانية الناصبة هي جواب هل من؟ فما المسألة التي جوابها لا محالة ولابد وما معنى ذلك؟ ومن أي شيء أخذ؟

قيل له لا محالة والحيلة فمعناها واحد هل من محالة في كذا؟ وهل من حيلة من كذا؟ ومعناه: هل من محالة من تركه أو من المخلص منه؟ فيقول المجيب: لا محالة منه. أي في الخلاص منه. وأما: "بد" فأصلها من مفارقة الشيء ومنه قيل: تَبَدَّد الشيء : تفرق. وبددته: فرقته. ومنه قوله:[٣]

... ... والخَـــيْلَ تَعْـــدُوا فِي الصَّعِيدِ بَدَادِ

أي متفرقة وقولهم: رجل أبد. وامرأة بداء إذا تفرق. مَا بينَ فخذَيه. كما قال:

فَبَدَّتِ الرِّجْلَ فمَا تَضَمَّهَا[٤]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سورة ق، الآية: ١٧.

(٣) عجز بيت للنابغة الجعدي صدره:

وذكرت من لبن المحلق شربة

انظر المقتضب: ٣/ ٣٧١، الخزانة: ٤/ ٤٧١، المخصص: ١٧/ ٦٤.

(٤) في اللسان (بدد) وكل من فرج رجليه فقد بدهما قال الراجز:

جارية أعظمها أجمعها

=

ومنه قولهم: أَبْدَدْتُ القوم عطية أي فرقتها بينهم

قال أبو ذؤيب:

فأَبـــدهن حُـــتُوفَهُنّ فطَالِـــع ... بِدمائِــه أو سَاقِط مُتجَعجِـــع[١]

فإذا قال: لابد منه. فكأنه قال: لا مفارقة ولا تباعد منه، وقد فسره أصحابنا بالسعة لأن تفرق ما بين الشيئين سعة ما بينهما، فكأنهم جعلوا أصله السعة وحقيقته عندي ماذكرته.

قال أبو العباس محمد بن يزيد "بد" موسع فإذا قلت: لابد أنك ذاهب. غير موسع عليك أنك ذاهب، وحقيقته: غير موسع عليك تركك الذهاب وقولهم: أما حقا أنك ذاهب فيكسر "إن" فهو جيد وكذلك: أما جهد رأيي فأنك ذاهب وكذلك جميع الظروف المتقدمة التي بعدها: "أن" إذا دخلت قبلها "أما" فكسر "إن" حسن وإن لم تكن "أما" فالفتح لا غير . وإنما كسر مع دخول "أما" لأنها تسوغ تقديم ما بعد الفاء على "الفاء" و"أما" عوضا مما حذف منه. وجوز فيه تقديم مالم يكن يجوز تقديمه قبل دخولها وقد ذكرت ذلك مستقصى قبل هذا الموضع.

ومعنى قول سيبويه "أما جهد رأيي فإنك ذاهب) لأنك لم تضطر إلى أن تجعله ظرفا كما اضطررت في الأول يعني: أنك مضطر قبل دخول "أما" أن تفتح "أن" إذا قلت: جهد رأيي أنك ذاهب. فتجعل "أن" مبتدأ وما قبله ظرفا. كقولك (خلفك زيد) لأنك لو لم تفتح وكسرت انقطع الظرف من "أن" وخبرها فلم يتصل. لأن ما بعد "أن" لا يعمل فيما قبلها قبل دخول "أما" وقد ذكرناه فصرت مضطرا إلى فتحها. فإذا دخلت "أما" جاز فيها الكسر فلم تضطر إلى فتحها وجعلتها مبتدأ. وقولهم: "أما بعد" فإن الله عز وجل قال في كتابه "فأن بعد" بمنـــزلة "اليوم" ولا يكون "بعد" ولا "قبل" خبرين إذا لم يكونا مضافين. هذا كلام سيبويه ومذهبه ولم أر غيره ذكره ولا تكلم عليه إلا أصحابه الذين

=

قد سمنتها بالسويف أمها

فبدت الرجل فما تضمها

انظر نوادر أبي زيد: ٣٤١.

(١) ديوان الهذليين: ١/ ٩ ، شرح المفضليات: ٨٧٠.

يتكلمون على تفسير كتابه وإذا كانا مضافين فإنهما يكونان خبرين كقولك: زيد قبلك وعمرو بعدك. وإذا لم يخبر بهما لنقصانهما عن حالهما مضافين. وهما في حال الإضافة غير متمكنين فإذا منعتا الأصالة ازدادتا بعدا عن التمكن، فمنعتا بذلك أن يكونا خبرين. وقد مثل سيبويه: (أما يوم الجمعة فأنك ذاهب) بتمثيل نفسه في اللفظ إذا حمل على ظاهره فقال: لأن فيها معنى يوم الجمعة مهما يكن من شيء "فأنك ذاهب" وتقديم "يوم الجمعة" لا يجوز في "مهما" ومعناه: أنه مثَّل "أما" "بمهما" ثم قدم في "مهما" ما تقدمه في "أما" من الظرف الذي يصبح له خبر "أن" على وجه يبين المعنى فيه لا على تصحيح اللفظ، وأما ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾[1] فإن الخليل وسيبويه ومن تبعهما من البصريين يجعلون "جرم" فعلا ماضيا. ويجعلون "لا" داخله عليه فمنهم من يجعلها جوابا لما قبلها ومثله: "يقول الرجل كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا فتقول: لاجرم أنهم سيندمون.

ويبين عند الخليل: أنه رد على أهل الكفر فيما قدروه من اندفاع مضرة الكفر وعقوبته عنهم يوم القيامة. واختلفوا في معنى "جرم" إذا كان فعلا.

قال سيبويه: معناه حق أن لهم النار. واستدل على ذلك بقول المفسرين معناه "حقا أن لهم النار" ويقول الشاعر:

جَرَمَتْ فَزَارَةَ بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُــوا

أي حقهم للغضب. وتبعه على ذلك من تبعه.

وقال غيره: "جرم" بمعنى "كسب" واستدل على ذلك بقول الله عز وجل: ﴿لاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ﴾[2] يقول عز وجل: ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ﴾[3] أي: لا يكسبكم ذلك. ويقول الشاعر:[4]

جَــرِيمَةُ نَــاهِضٍ فِــيْ رَأْسِ نَيقٍ   تَــرَى لِعَظْــامِ مَاجَمَعَــتْ صَلِيــبَا

---

(١) سورة النحل، الآية: ٦٢.   (٢) سورة هود، الآية: ١٩.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٢.   (٤) هو أبو خراش الهذلي واسمه خويلد بن مرة.

والبيت في ديوان الهذليين: / ١٣٣، الاقتضب: ٣١٧، شرح المفضليات ٧٧٧. والبيت من الوافر.

جريمة كاسبة يعني عقابا. وناهض: فرع. فالعقاب تكسب لفرخها ما يأكله وعلى هذا تأول: جرمت فزارة: أي كسبت فزارة الغضب.

واختلفوا في فاعل "جرم" إذا كان فعلا ماضيا:

فقال أبو العباس المبرد: "أنهم" في موضع رفع "بجرم" كقولك: حق كَوَنَ النار لهم. ووجت كون النار لهم. ونحو ذلك. وقال غيره: "أن لهم النار" في موضع نصب وفي "جرم" ضمير فاعل. كأن كفرهم كسب كون النار لهم.

وأما الفراء وأصحابه. فذهبوا إلى أن "جرم" اسم منصوب و"لا" على التبرئة وقال الفراء: "لا جرم أنهم" كلمة كانت في الأصل - والله أعلم، بمنــزلة: لابد أنك قائم ولا محالة أنك ذاهب فجرت على ذلك وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنــزلة: حقا و"حقا" عندهم بمنــزلة قسم. واستدل على ذلك بما ذكر عن العرب من قولهم. "لاجرم لآتينك". "لا جرم لقد أحسنت" قال: كذلك فسرها المفسرون بمعنى: الحق. قال وأصله جرمت أي كسبت الذنب وجرمته، ورأيت بعض الكوفيين: يجعل "أن" في موضع نصب في لابد ولا محالة ولا جرم. وقال بعض الكوفيين: "أجرم" أصله الفعل الماضي فحول عن طريق الفعل ومنع التصرف. فلم يكن له مستقبل ولا دائم ولا مصدر. وجعل معه "لا" قسما وتركت الميم على فتحها الذي كان لها في الماضى كما نقلوا "حاشى" وهو فعل ماض مستقبله "يحاشى" ودائمه "محاش" ومصدره "محاشاه" من باب الأفعال إلى باب الأدوات لما أزالوه عن التصرف فقالوا: قام القوم حاشى عبد الله. فخفضوا به ولو كان فعلا ما عمل خَفْضًا. وابقوا عليه لفظ الفعل الماضي. وكما نقلوا "ليس" وأصلها الفعل الماضي. عن أصلها إلى سبيل الأدوات فمنعوها التصرف وخروج المصدر منها وأفردوا آخرها على أمرها الأول قبل النقل. وحكى الكوفيون في "لا جرم" وجوها من تغيير اللفظ فيها عن العرب. منها "لا جُرْم" بضم الجيم و: "لا جر" بإسقاط الميم. و: "لا ذا جرم" و"لا ذا جر" بغير الميم "ولا إنً ذا جرم" و: "لا عزَّ ذا جرم". ومعنى اللغات كلها عندهم واحد. وأنشد الفراء:

... ... إنَّ كِـلاَ بًـا وَالِـدِي لاَذَا جَـرم

لأهـدِرَنَ هَـدْرًا صَـادِقًا هَـدَر المَعَنَى الشَقَاشيـق اللَهـم[1]

---

(١) البيتان في معاني القرآن للفراء ٢/ ٩، أمالي القالي: ٣/ ٢١٨، وهما من الرجز.

لم يعرف الفراء النصف الأول من البيت الأول.

وأما "شد ما أنك ذاهب" و"عز ما أنك ذاهب" فقد جعله سيبويه على وجهين:

أحـــدهما: أن يكـــون بمعنى: حقا أنك ذاهب فيكون "شد ما" في تأويل ظرف. وأنـــك ذاهـــب مبتدأ كما أن "حقا" مبتدأ في تأويل ظرف و"شد" و "عز" فعلان في الأصل دخلت عليهما "ما" فأبطل عملها. وجعلا في مذهب "حقا". كما دخلت "ما" على "قل" و "رب" فبطل عملها. وخرجا عن مذهب الفعل وحرف الجر.

و"شد ما" و"عز ما" وإن جعلا في موضع "حقا" فلا تدخل عليهما "في" كدخولها على "حقا" لأنهما في الأصل فعلان. كما أن "أن" إذا وقعت بعد "لـــو" تشبيها "بلولا" لم يجز وقوع الاسم بعدها لوقوعه بعد "لولا".

والـــوجه الآخـــر: أن يكون "شد ما" و "عز ما" فعلين ماضيين. كنعم و"بئس" ووقوع "ما" بعدهما كوقوع "ما" بعد "نعم" و"بئس" كقولك: نعما صنيعك و "بئسما عملك" وتقديره: نعم الصنيع صنيعك و "بئس العمل عملك". وقوله: كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه. دخلت الفاء على "تجاوز" لأنه دعاء. وهو بمنـــزلة دخول القلب في فعـــل الأمر إذا تقدم المفعول كقولك: زيدًا فاضرب. وإن شئت: زيد اضرب. فإذا قلـــت: اضرب زيدا لم تكن "فاء" وكذلك تقول: تجاوز الله عنه. و"ما" عند سيبويه لغو. واستدل على أنها لغو بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[1] لأنها لو لم تعمـــل لغـــوا لبنـــيت مع ما بعدها وفتحت. ولم يجز إسقاطها وإن كانت لغوا في عملـــها. وزيادة فائدة بدخولها: لأنهم أرادوا الفرق بين شبيهين: فإذا ادخلوا ما على حـــرف التشبيه أرادوا: أن أحد الشيئين وجوده حق كما أن وجود الآخر حق. وأن الـــشيئين في أنفسهما. كقولك "زيد فاسق كما أن عمرو صالح" أردت أن هذا موجود وصـــحيح كما أن هذا موجود صحيح. وكذلك تقول: البساط تحتنا كما أن السماء فوقـــنا. أي: هذا حق كما أن هذا حق. وكذلك: الظلال فوقنا كما أن السماء فوقنا. إذا أردت أنهمـــا حقان. وإن أردت تشبيه أحدهما بالأحر قلت: "الظلال فوقنا كما أن

(١) سورة الذاريات، الآية: ٢٣.

السماء فوقنا" أي هما متشابهان في كونهما. ولم يرد أن هذا حق كما أن هذا حق.

وكـــان أبو العباس المبرد يجيز أن يكون "ما" مع كاف التشبيه لغوا وأن تكون مبنـــية معها. وقد ذكرت لك استدلال سيبويه على أنها لغو. ولم يقم دليل على غيره والفـــرق في: مثل ما أنك ذاهب "ومثل" أنك ذاهب بدخول "ما" كالفرق في الكاف ومعناهما: أعني: الكاف ومثل، ومذهبهما في دخول "ما" وخروجهما واحد. وسيبويه يذهب في قول النابغة الجعدي:

كَأن يُؤخَذ المَــرء الكَرِيــم فَيقْتُــلاَ

إلى أن "ما" منه محذوفة وتقديره: كما أنه يؤخذ وخففت "أن" وحذفت "ما".

قال أبو سعيد: هذا سهو من سيبويه صير تشبيه جملة بجملة ودفاعه اسم واحد وليس بجملة وقوله: "كأن يؤخذ المرء" ليس من الأشياء الواضحة الوجود فيشبه به تحقيق وجود شيء آخر. وإنما يصف النابغة خصومة جرت بين رجل من عشيرته مناظر عنها. وبين خصوم له من قبائل أخرى يحضره ملك. وأن ذلك الملك كان ميله على عشيرته. وأن المناظر عنهم ثبت لهم في المناظرة مع ميل الملك عليه وعلى ذلك قوله:-

لدى ملِكٍ غَضبَان أقبَل مَخفِــرًا ... إليهم شديدًا قَســره متبســَــلا[1]

واخضرهم خصماً شديداً ضريره ... بَنـــي دَارم أهْل البسوْل ونهشـــلا

وذو التاج من نسان ينصر جاهدا ... لـــيَجعل فـــيها خدنا هو أسَفـــلا

قـــروماً تـــسامى عند باب دفاعه ... كـــأن يؤخذ المرء الكَريم فيقْتــلا

يريد: دفاع الباب. وهو رده وحجبه لمن يريد الدخول. وطرده وهو مثل القتل في شدته. لأنه إذلال للمطرود المحجوب. ومعنى قوله "فما" لا يحذف في الكلام. يعني: من "كما" إذا أردت الضرب الذي ذكرناه من التشبيه كما لا تحذف من "أن" في "إما" التي بمعنى "أو" وقد ذكرنا حذف "ما" من "إما" في:

..وإنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَن يَعدَمَــا..

قال أبو عثمان المازني: أنا لا أنشده إلا:

---

(١) ديوان النابغة الجعدي: ١٣١.

..كأنَ يؤخَذَ المرءُ الكريم فيقتلاَ..

لأنها "أن" التي تنصب الأفعال دخلت عليها كاف التشبيه.

هذا باب من أبواب «إنَّ»

تقـــول: قال عمرو: أن زيدا خير منك وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله. ولا يجوز أن تعمل (قَالَ) في "أن". كما لا يحوز لك أن تعملها في زيد وأشباهه إذا قلت: قال زيد عمرو خير منك "فإن" لا تعمل فيها قال: كما لا تعمل "قال" فيما تعمل فيه "أن". لأن "أن" تجعـــل الكلام شأنا. وأنت لا تقول: قال الشأن متفاقما كما تقول: زعـــم الشأن متفاقما. فهذه الأشياء بعد "قال" حكاية ومثل ذلك: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَـــوْمِهِ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾[١] وقال أيضا: قال الله: ﴿قَالَ اللّهُ إِنِّي مُنَـــزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾[٢] وكذلك جميع ما جاء من ذا في القرآن.

وســـألت يـــونس عن قوله: "متى تقول أنه منطلق" فقال: إذا لم ترد الحكاية. وجعلـــت تقول مثل "تظن" قلت: متى تقول أنك ذاهب. كما أنه يجوز لك أن تحكي فتقول: متى تقول زيد منطلق. وتقول: "قال عمرو أنه منطلق" جعلت "الهاء" عمرا أو غيره فلا تعمل "قال". كما لا تعمل إذا قلت: قال عمر وهو منطلق. "فقال" لم تعمل هاهـــنا شيئا. وإن كانت الهاء هي القائل. كما لا تعمل شيئا إذا قلت (قال) وأظهرت "هـــو" فقـــال لا تغـــير الكلام عن حاله قبل أن تكون فيه "قال" فيما ذكرنا. وكان "عيسى" يقرأ هذا الحرف ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرْ﴾[٣].

أراد أن يحكـــي. كمـــا قال عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا نَعْبُدُهُمْ﴾[٤] كأنه قال والله أعلم: قالوا ما نعبدهم. ومثل ذلك كثير في القرآن.

وتقول: أول ما أقول أني أحمد الله كأنك قلت: أول قولي الحمد لله. وإن أردت أن تحكي قلت: أول ما أقول أني أحمد الله.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٦٧.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١١٥.

(٣) سورة القمر، الآية: ١٠.

(٤) سورة الزمر، الآية: ٣.

قال أبو سعيد: قد ذكرنا أن ما بعد: "قال" بمنـــزلة كلام مبتدأ والاعتمال به حكاية لفظ اللافظ المحكى عنه. ومعنى قوله: "فأن" لا تعمل فيها "قال" فينقلها من الكسر إلى الفتح كما لا تعمل في المبتدأ أو الخبر الذي تعمل فيه "أن" إذا قلت: "قال زيد عمرو خير الناس". وقوله: لأن "أن تجعل الكلام شأنا وأنت لا تقول: قال الشأن: يعني أنك إذا قلت: "قال زيد أن عمرا خير الناس" تخرج عن حكاية كلامه. فصار بمنـــزلة عرف زيد شأن عمرو وفهمه. وقد مضى.

وزعم زيد الشأن متفاقما. وليس ذلك بحكاية أنما هو اعتقاد لأمر وليس بحكاية. وقد مضى الكلام في نحوه.

وقوله: وتقول: قال عمرو أنه منطلق. فحق الحكاية أن تقول: قال عمرو أني منطلق وكذلك إذا قلت: قال عمرو هو منطلق فحق الحكاية أن تقول: قال عمرو أنا منطلق لأن هذا لفظه الذي لفظ به. ولهم قد يغيرون لفظ الغيبة إلى الخطاب ولفظ الخطاب إلى الغيبة؛ لأن ذلك أقرب إلى الأفهام. ولا يعد ذلك تغييرا. لأن الذي يقول: أن زيدا منطلق. ولو واجهة لقال: أنك منطلق ولم يكن ذلك مغيرا للكلام عن منهاجه.

ولو أن زيدا قال: "أن عمرا خير الناس" ثم واجهت أنت عمرا لجاز أن تقول: قال زيد أنك خير الناس يا عمرو.

وإذا قال: (أول ما أقول أني أحمد الله) ما أقول "مبتدأ" وأني أحمد الله (خبر) وتقديره: حمد الله. وليس بحكاية لفظ وإنما هو معنى ما في نفسه. واسميته والعبارة عنه: حمد الله. وهو كقولك: أول أمري حمد الله والثناء عليه. ولو لم يقل: "أول" لقلت على ذلك. قولي أني أحمد الله. وقولي حمد الله وأمري أني أحمد الله. وأمري حمد الله. وإذا قال: أول ما أقول: أني أحمد الله. "فأول ما أقول" مبتدأ "وأني أحمد الله" جعله في موضع الخبر.

ولوضعت في موضع الفعل فقلت أول ما أقول: (أحمد الله) لجاز لأنك إذا كسرت فقد جعلته اللفظ الذي يلفظ به ومعناه. وقد تقول: "أني أحمد الله" و "أحمد الله" بغير "إني" على طريق الحكاية.

وباقي الباب مفهوم

هذا باب من أبواب «إن»

وذلـــك قـــولك: قد قاله القوم حتى أن زيدا يقوله "وانطلق القوم حتى أن زيداً

لمنطلق" فحتى هاهنا معلقة. لا تعمل في "إن" كما لا تعمل إذا قلت: حتى زيد ذاهب فهذا موضع ابتداء و"حتى" بمنزلة "إذا" ولو أردت أن تقول: "حتى أن" في هذا الموضع كنت محيلا. لأن "أن" وصلتها هاهنا بمنزلة "الانطلاق" ولو قلت: "انطلق القوم حتى الانطلاق" "وحتى الخير" كان محالا. لأن "أنّ" تصير الكلام خبرا فلما لم يجز ذَا حُمِلَ على الابتداء. وكذلك إذا قلت: مررت فإذا إنَّه يقول وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخْبرك به:

وكنت أرى زيدًا كما قِيل سَيِّدًا إذَا إنه عَبد القَفَا واللهَازم(١)

فحال "إذا" هاهنا كحالها إذا قلت: "إذا هو عبد القفا واللهازم" وإنما جاءت "إن" هاهنا لأنك بهذا المعنى أردت كما أردت في "حتى" معنى حتى هو منطلق وإذا قلت: مررت فإذا أَنَّه عبد. تريد: مررت به فإذا العبودية واللؤم، كأنك قلت: مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ثم وضعت "أن" في هذا الموضع جاز.

وتقول: قد عرفت أمورك حتى أنك أحمق كأنك قلت: عرفت أمورك حتى حمقك ثم وضعت "أن" في هذا الموضع. هذا قول الخليل وسألته عن قوله: (هذا حق كما أنك هاهنا) هل يجوز على ذا الحد كما أنك هاهنا؟

فقال: لا. لأن لا يبتدأ بها في كل موضع ألا ترى أنك تقول: يوم الجمعة أنك ذاهب ولا: كيف أنكَ صانع. و"كما" بتلك المنزلة.

قال أبو سعيد: قوله: وانطلق القوم حتى أن زيدا لمنطلق معناه. وانطلق القوم وزيد منطلق. وهي: "حتى" التي بمعنى: الواو. وتقع بعدها الجمل. ولذلك لم يجز أن تقع بعدها. "أن" مفتوحة. لأنها وما بعدها بمعنى المصدر. ولو قلت: انطلق القوم حتى انطلاق زيد لم يجز لأن ما بعد "حتى" إذا جعلت بمعنى الواو أو جعلت غاية من جنس ما قبلها. ألا ترى أنك لا تقول: جاءني إخوتك حتى الحمار. وكذلك إذا أردت. "إذا" التي للمفاجأة. لأنها يقع بعدها الابتداء والخبر إلا أنه يجوز بعد. "إذا" الفتح والكسر جميعا.

فالكسر قولك: مررت به فإذا أنه يقول أن زيد -خير منك. وكذلك قوله:

---

(١) البيت في الخصائص: ٢/ ٣٩٩، ابن يعيش: ٤/ ٩٧، الخزانة: ٤/ ٣٠٣.

.... إذَا إنَّه عَبْدَ القَفَا واللَّهَـــــازِمِ

وكسرها: لأن الابتداء والخبر يقع بعدها.

وفتحها: قولك: خرجت فإذا أنه عبد. على معنى: فإذا أمر العبودية.

فإن قال قائل: لم جاز في "إذا" الفتح والكسر ولم يجز في "حتى" إلا الفتح؟

قيل له: إنما جاز في "إذا" الوجهان لأن ما بعدها يجوز ألا يكون ما قبلها ولا بعضه. ويجوز أن يكون مصدرا وغير مصدر كقولك: "خرجت فإذا زيد قائم"، "وخرجت فإذا صباح زيد". والذي يقول: "خرجت فإذا زيد قائم". ويقول: خرجت فإذا أن زيدا قائم والذي يقول: (خرجت فإذا صياح زيد) يقول: (خرجت فإذا زيد صائح) وحتى إذا لم تكن غاية لا يكون ما بعدها إلا عطفا على قبلها داخلا في معناه ولفظه. فإن قال قائل فإذا كسرتم "إن" بعد "إذا" فما موضع "إذا"؟ وما العامل فيها؟ وقد علمتم أنه لا يعمل خبر "إن" فيما قبل "إن"؟ قيل له: "إذا" حرف دخل لمعنى المفاجأة ولا عمل لها وهي في مذهب حروف العطف فمن حيث دخلت "إن" المكسورة بعد حروف العطف جعل دخولها بعد "إذا" ومن أجل ذلك جاز دخول "الفاء" عليها وخروجها منها.

أما دخولها: فلان "الفاء" للعطف وما بعدها معطوف على ما قبلها كعطف جملة على جُملة. "وإذا" للمفاجأة واختصت بالدخول عليها الفاء من بين حروف العطف لأن ترتيب الثاني أن يكون بعد الأول في المعنى.

وأما إسقاط "الفاء" فأن حروف المفاجأة لما وردت بعد الفعل الأول دل على أنه عقيبه. ونظيره: دخول "الواو" على "لكن" في العطف وسقوطها كقولك: ما جاء في زيد لكن عمرو. "وما مررت بزيد لكن عمرو" ويجوز: ولكن عمرو. لأن "لكن" لما دلت على الاستدراك ولم يبتدأ بها أغنت عن حروف العطف.

وأما منعه أن يقال "كما أنك هاهنا" فلأن "أنت" مبتدأ "وهاهنا" خبره وهما جميعا بمنـــزلة المصدر. وكما يكون الفعل والفاعل مع "ما" بمنـــزلة المصدر. و"ما" في ذلك حرف وليست باسم وهي كان والفعل بعدها. غير أن "ما" يليها الاسم والخبر والفعل والفاعل "وإن" لا يليها إلا الفعل والفاعل.

وإنمـــا يلـــي "ما" "إن" إذا كانت بمعنى "الذي" كقوله عز وجل: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ

﴿الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾(١) وإذا كانت بمعنى المصدر لم يدخلها "إن" لأن أصلها أن يكون بعدها فعل وفاعل. والمبتدأ والخبر مجردين من الدواخل عليهما بمنزلة الفعل والفاعل. فلم يدخلوا "إن" من أجل ذلك.

ومن الدليل على أنه يقع المبتدأ والخبر في الموضع الذي لا يقع فيه "إن" قولهم: "يوم الجمعة أنت ذاهب: وكيف أنت صانع؟" وإنما جاز "يوم الجمعة أنت ذاهب" لأن الناصب (ليوم) هو "ذاهب" يعمل فيما قبل "أنت" كقولك: يوم الجمعة زيدا ضارب.؟ ولا يجوز زيدا أنك ضارب. وكذلك: "كيف" في موضع نصب على الحال والعامل فيه: (صانع) فإذا قلت: (أنك صانع بطل) عمل "صانع" فيما قبل "أن".

وباقي الباب مفهوم

هذا باب آخر من أبواب «إن»

تقول: ما قدم علينا أمير إلا إنَّه مكرم لي. لأنه ليس هاهنا شيء يعمل في "إن" ولا يجوز أن تكون "أَنَّ"، وإنما تريد أن تقول: ما قدم علينا أمير إلا هو مكرم لي. فكما لا تعمل في ذا لا تعمل في "أن" شئ ودخول اللام هاهنا يدلك على (ذلك) أنه موضع ابتداء قال الله عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾(٢) ومثل ذلك قول كثير:

مـا أعْطَـياني ولا سَـألتُهما ... إلا وإنـي لحاجِزي كـرمي(٣)

وكذلك لو قال: : إلا وأني حاجري كرمي، وتقول: ما غضبت عليك إلا أنك فاسق كأنك قلت إلا لأنك فاسق، وأما قوله عز وجل: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلاَّ أَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِاللّهِ وَبِرَسُولِهِ﴾(٤) فإنما حمله على "ما منعهم"، وتقول: إذا أردت معنى اليمين: "أعطيته ما إنَّ شره خيْرٌ من جيد ما معك" "وهؤلاء إن أجبتهم لأشجع من شجعانكم" قال الله عز وجل: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ

(١) سورة القصص، الآية: ٧٦.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٢٠.

(٣) ديوان كثير ٢/ ٦٦، المقتضب: ٢/ ٣٤٥.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٥٤.

بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾[(١)] "فإن" صلة لما كأنك قلت: ما والله أن شره خير من جيد ما معك.

قال أبو سعيد: الحال إذا كانت بمبتدأ وخبر جاز بالواو وبغير الواو كقولك: جاء زيد وهو راكب وجاء زيد هو راكب ويجوز دخول "أن" على المبتدأ والخبر كقولك: جاءني زيد وأنه ليفرق وجاءني زيد وأن أباه ينظر إليه وجاز أيضًا إخراج "الواو" من "أن" كقولك: جاءني زيد أن أباه ينظر إليه. وتقع الحال بعد إلا مما قبلها بجملة وغير جملة.

فأما غير الجملة فقولك: ما جاء في زيد إلا راكبا. وما قدم علينا عمرو إلا أميرا.

وأما الجملة فقولك: "ما قدم علينا عمرو إلا هو أمير وإن شئت قلت: "إلا وهو أمير".

وإن شئت قلت: إلا أنه أمير وإن شئت قلت: إلا وإنه أمير وإدخال اللام في خبر "إن" وإخراجها سواء. وقوله عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[(٢)]. تقديره: وما أرسلنا أحد من المرسلين. والمعنى: ما أرسلنا المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام.

والبيت الذي أنشدهُ سيبويه. كان أبو العباس المبرد يرده على سيبويه ويقول: تقدير سيبويه في العربية صحيح ولكنه غلط في معنى الشعر ويرويه:

ألا فإني حاجـــــز كرمـــــي

"إلا التي للتنبيه في أول الكلام" كأن أبا العباس ذهب إلى أنهما ما أعطياه وأنه ما سألهما ثم ابتدأ يصف نفسه بأنه يحجزه عن سؤالهما كرمه. ولو كانت إلا مكسورة وما بعدها كأنا قد أعطياه وسألهما في حال. كما حجزه كرمه.

وهذا لا يجوز عندي: لأن الحاجز من الكرم إنما يحجز عن السؤال وقبول العطية.

قال أبو سعيد: والذي عندي أن "إلا" أجود لأنها توجب أنهما أعطياه وأنه سألهما وما حجزه كرمه عنده أنه ما عاب أعطاه هما ولا ألح عليهما في مسألته وشعره يدل على ذلك.

---

(١) سورة القصص، الآية: ٧٦.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٢٠.

قال كثيـــر:

دع عنك سلمى إذا فات مطلبهما   واذكـــر خليلـــيك من بني الحكم[1]
مـــا أعطـــياني ولا ســـألتهما   إلا وأنـــــي لحاجـــزي كرمـــي
مـــبدي الرضـــا عنهما ومنصرف   عـــن بعـــض مـــا لو سألت: لم ألم
لا أنـــــزر المائـــل الخلـــيل إذا   مـــا اعـــتل نـــــزر الظؤون لم ترم
إنِّـــــي مـــتى لا تكـــن عطيتـــه   عـــندي بمـــا قـــد فعلـــت احتشم

خليلاه من بني الحكم: عبد الملك وعبد العزيز ابنا مروان بن الحكم وكانا يعطيانه ويسألهما مشهور ذلك من فعله وفعلهما فقد تبين في هذه الأفعال ما قلناه. لأن قوله لا أنـــزر الخليل: لا ألح عليه في المسألة. فينفي عن مسألته ما يفتح من الإلحاح. وقوله:

أني مـــتى لا تكـــون عطيتـــــه   عـــندي بمـــا قد فعلت احتشـــــم

أي: ما لم استوجب عطيته يعني: بمدح له أو غير ذلك من وجود الاستجاب. واحتشم واستحي من العطية. فقد دل على الإعطاء والسؤال. ولو كان ما قاله أبو العباس لم يكن عطاؤهما ومسألته لهما واقعا البته. ولم تكن الصورة على ذلك.

وإنما فتحت "أنَّ" في: ما غضبت عليك إلا أنك فاسق "لأنها" في موضع اسم مخفوض أو منصوب كأنه قال: لفسقك. وقوله عز وجل: "إلا أنهم كفروا" في موضع رفع لأنه فاعل "منعهم" كأنه: ما منعهم عن قبول نفقاتهم إلا كفرهم.

وقد مضى من تفسير هذا الباب ما يغني عن إعادته

هذا باب آخر من أبواب « إن»

تقول: أشهد إنك لمنطلق "فأشهد" بمنـــزلة قوله: والله إنك لذاهب و"إن" غير عاملة فيها "أشهد". لأن هذه اللام لا تلحق أبدا إلا في الابتداء.

ألا ترى أنك تقول: أشهد لعبد الله خير منك كأنه قال: والله لعبد الله خير منك. فصارت "إنَّ" مبتدأة حين ذكرت "اللام" هاهنا ولم تكن إلا مكسورة كما أن

(١) ديوانه: ٢/ ٦٦، الموشح للمرزباني: ٢٩٧.

"عبد الله" لا يكون هاهنا إلا مبتدأ. ولو جاز: أشهد أنك لذاهب لقلت أشهد بذلك. فهذه اللام لا تكون إلا في الابتداء وتكون "أشهد" بمنـــزلة "الله" ونظير ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾(١)، وقال عز وجل: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾(٢)؛ لأن هذه توكيد. كأنه قال: يحلف بالله أنه لمن الصادقين.

وقال الخليل: أشهد بأنك لذاهب غير واجب؛ لأن حرف الجر لا يعلق وقال: أقول: (أشهد إنه لذاهب وإنه منطلق" اتبع آخره أوله. وإذا قلت: أشهد أنه ذاهب وأنه منطلق لم يجز إلا الكسر في الثاني لأن اللام لا تدخل أبدا على (أَنَّ) و (أن) محمولة على ما قبلها ولا تكون إلا مبتدأة باللام، ومن ذلك أيضا قد علمت أنك لخيرُ منه "فأن" هاهنا مبتدأة. "وقد علمت" هاهنا بمنزلتها في قولك: "لقد علمت أيُّهم أَفضَلُ" فعلقه في الموضعين جميعا. وهذه اللام تصرف "أَن" للابتداء كما تصرف "عبد الله" للابتداء. في قولك: "لعبد الله خير ومنك" فــ(عبد الله) هاهنا بمنزلة "أن" في أنه يصرف إلى الابتداء ولو قلت: قد علمت أنه لخير منك. لقلت: قد علمت لزيدا خيرا منك ورأيت لعبد الله هو الكريم فهذه "اللام" لا تكون مع "إنَّ" ولا مع عبد الله. ألا وهما مبتدآن. نظير ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ﴾(٣) فهو هاهنا مبتدأ. ونظير "أن" مكسورة إذا لحقتها اللام قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾(٤)، وقال عز وجل: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾(٥)، فإنكم هاهنا بمنزلة "أيُّهم" إذا قلت: ينبئهم أيهم أفضل.

وقـــال الخليل مثله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾(٦)، "فما"

(١) سورة المنافقون، الآية: ١.

(٢) سورة النور، الآية: ٦.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٤) سورة الصافات، الآية: ١٥٨.

(٥) سورة سبأ، الآية: ٧.

(٦) سورة العنكبوت، الآية: ٤٢.

هاهنا بمنـــزلة: "أيهم" و "يعلم" معلقة.

قال الشاعــر:

أَلَـمْ تَـر أَنِّـي وابنْ أسود لَيْلة لَنـسْري إلى فارين يَعْلو سَناهُما[١]

سمعناه ممن ينشده من العرب.

وســألت الخليل عن قوله: أحقا أنه لذاهب فقال: لا يجوز (كما لا يجوز) يوم الجمعة أنه لذاهب. وزعم يونس والخليل: أنه لا تلحق هذه اللام مع كل فعل. ألا ترى أنــك لا تقول: وعدتك إنك لخارج إنما يجوز هذا في العلم والظن ونحوه. كما يبتدأ بعــدهن "أيهم" فإذا لم تذكر اللام قلت: قد علمت أنه منطلق. لا تبتدئه وتحمله على الفعــل ولم يجئ ما يضطرك إلى الابتداء. وإنما ابتدأت حين كان غير جائز أن تحمله علــى الفعل (فإذا حسن أن تحمله على الفعل) لم تتخط الفعل إلى غيره. نظير ذلك قــوله: "إن خــيرا فخير وإن شرًا فشر" حملته على الفعل حين لم يجز أن تبتدئ بعد "إن" وكمــا قــال: "أما أنت منطلقا انطلقت معك" لما لم يجز أن تبتدئ الكلام بعد "أما".

وهــذه كلمــة تتكلم بها العرب في حال اليمين. وليس كل العرب تتكلم بها. وتقول: "لهنك لرجل صدق" فهي "إنَّ" ولكنهم أبدلوا "الهاء" مكان "الألف" كقولهم: هــرقت، ولحقــت هذه اللام "أن" كما لحقت "ما" حين قلت: "أن زيد لما لينطلقن" فلحقــت "أن" الــلام في اليمين كما لحقت "ما" واللام الأولى في لهنك "لام اليمين) واللام الثانية لام "أن" وفي "لما لينطلقن" اللام الأولى: "لإن" والثانية "لليمين" والدليل على ذلك: النون التي معها.

وقــد يجــوز في الشعر: "أشهد أن زيدا ذاهب" لشبهها بقوله: والله أنه ذاهب (لأن) معناه معنى اليمين كما أنه لو قال: "أشهد أنت ذاهب" ولم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداء. وهو قبيح وضعيف: إلا باللام.

ومــثل ذلــك في الضعف: علمت أن زيدا ذاهب كما أنه ضعيف: قد علمت

---

(١) البيت في اللسان: (سنا) والعيني: ٢/ ٢٢٢، الأشموني ١/ ٢٧٥.

عمـرو خـير مـنك. ولكـنه على إرادة اللام. كما قال عز وجل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾(١)، على اليمين. وكأن في هذا حسنا حين طال الكلام.

وسألته عن "كأن" فزعم أنها "أن" لحقتها الكاف للتشبيه ولكنها صارت مع "أن" بمنـزلة كلمة واحدة وهي نحو: كأي رجلا ونحو له كذا درهما.

وأما قول العرب في الجواب "أنه" فهو بمنـزلة "أجل" وإذا وصلت قلت: "إنَّ يا فتى" وهي التي بمنـزلة أجل. قال الشاعر:

بكـر العـواذل في الصـبو ... ح يلمـنـني والـومهنـه(٢)

ويقلـن شـيب قـد عـلا ... ك وقـد كبـرت فقلت إنَّـه

قال أبو سعيد: أصل "أشهد" أن يتعدى بالباء "أن" تقع على مصدر كأنك قلت: أشهد على زيد بالفسق" وأشهد أن لا إله إلا الله. وأشهد بأن زيدا. وأشهد بأنه لا إله إلا الله. فيجوز مع إدخال الباء وطرحها ولا يجوز طرح الباء مع المصدر. لا تقل: "أشهد على زيد الفسق". ثم أجروا "أشهد" مجرى "أعلم" لأن الشهادة بالشيء عن علم به تقدم. غير أنهم لم يتجاوزوا في إقامته مقام "أعلم" وقوعها على "أن" فقال: أشهد أن زيدا منطلق. كما قالوا: أعلم أن زيدا لمنطلق.

وقد يقال "شهدته" وليس في معنى: حضرته. وليس في معنى "علمته". ويقال: علمت زيدا أخاك على أن "أخاك" مفعول ثان ولا يقال على ذلك: شهدت زيدا أخـاك.

واعلم أن اللام في قولك: (أشهد أن زيدا لمنطلق) و"أعلم أن زيدا لمنطلق حقا" وموضعها أن يكون قبل "أن" وذلك أن اللام تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها. فلو كان موضعها بعد "أن" لوجب فتح "أن" ولبطل عمل "أن" فيما بعد "أن" فكأن يلزم من ذلك أن يقال: عْلمت أن في الدار لزيد ففتح "أن" لوقوع عليه. ولا مانع من فتحها كما فتح إذا قلت: علمت أن زيدا منطلق. ويبطل نصب زيد بأن اللام إذا منعت من عمل اللام

(١) سورة الشمس، الآية: ٩.

(٢) البيتان لعبد الله بن قيس الرقيات وهما في ديوانه: ٦٦، وابن يعيش: ٣/ ١٣٠، أمالي ابن الشجري: ١/ ٣٢٢.

فيما بعدها في قولك: علمت لزيد منطلق، فعمل "أن" فيما بعدها منع لأن "أن" أضعف عملا من الفعل. فوجب أن تكون "اللام" موضعها قبل "أن" لتمنع "أن" من عمل "علمت" فيها. ونقلها إياها من الكسر إلى الفتح. كما تمنع من عمل "علمت" في الابتداء والخبر إذا قلت قد علمت لزيد منطلق. وإذا تأخرت "اللام" وهي في نيته التقديم لم يبطل عمل "أن" فوجب أن يقال: علمت أن زيدا لمنطلق. وعلمت أن في الدار زيد.

فسبيل إن في كسرها بدخول اللام عليها كسبيل الاسم في رفعه بالابتداء بدخول اللام عليه. لأن كسر "إن" يوجبه الابتداء بها. كما أن رفع الاسم يوجبه الابتداء به والذي أصارهما إلى ذلك: اللام، ولا يجوز، أشهد أنك لذاهب. لأن اللام إذا قدرناها قبل "أن" بمنـــزلة المبتدأ بها في اللفظ و"أن" لا يبتدأ بها.

ومما يبطل ذلك: أن أشهد أصلها أن تتعدى بالتاء فلو جاز أن تقول: أشهد أنك قائم لجاز: أشهد بأنك لقائم فيكون تقديره: أشهد بكذا. لأن اللام مقدرة قبل "أن" والباء داخله عليها. و"أن" وما بعدها من المبتدأ والخبر بمنـــزلة: كذا فكأنه قال: أشهد بكذا وهذا باطل. لأن الباء لا يبطل عملها الخفي. واللام تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها. فتصير الباء عاملة ممنوعة العمل وهذا تناقض.

ولهذا قال الخليل:" أشهد بأنك ذاهب" غير جائز لأن الحروف لا تعلق. معناه: لا تبطل عملها. وإذا لم يبطل عملها وقدرناها وكسرنا "أن" فقد أبطلنا عملها. وهذا غير جائز.

والفـــرق بين الباء وبين هذه الأفعال التي بطل عملها وتعلق عما بعدها. أن "الباء" لـــيس لها حال يبطل عملها. وهذه الأفعال. يبطل عملها في. الاستفهام كقولك: علمت زيـــد في الدار أم عمرو؟ وفي التأخير والتوسط: كقولك: زيد قائم علمت وزيد علمت قائم. ودخول اللام مثل الاستفهام وفيما ذكر سيبويه من شواهد: لك من القرآن مقنع. والبيت:

ألم تَر أنّي وابْنُ أَسْـــوَد لَيْلَــــــةً

بكسر "أني" من أجل اللام في "لنسرى" ولو لم تكن اللام لقيل: ألم تر أني وابن أســـود تـــسرى بفتح: أني. وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ مِن

شَيْءٍ﴾(١) ما يدعون فيه وجهان:

أحـــدهما: أن تكـــون استفهاما والعامل فيها "يدعون" كأنه قال: أيهم يدعون؟ وينصب "أيهم" بــ"يدعون" ويجوز أن يكون منصوبا بــ"يعلم".

ويكون بمعنى "الذي" و"يدعون" صلتها. كأنه قال: الذين يدعون من دونه من شـــيء. ولا يجوز: "أحقا أنه لذاهب" ولا: يوم الجمعة أنه لذاهب. لأن: "حقا" "ويوم الجمعة" في مذهب الظرف، ولا يجوز نصبها بما بعد "أن" لأنه لا يعمل فيما قبل "أن" وإنمـــا تنـــصبها كما تنصب: "خلفك زيد". ولا يجوز: خلفك أن زيدا ذاهب. وإنما يقال: "خلفك أن زيدا ذاهب" كما يقال: خلفك ذهاب زيد. فإذا لم يجز: خلفك أن زيدا قائم فقولك: "خلفك أن زيدا لقائم" أبعد في الجواز لمنع اللام اتصال ما قبلها بما بعـــدها. ولا يجـــوز: أحقا أنه لذاهب بفتح "أن" مع اللام لأن اللام ما بعدها جملة مستأنفة.

ولا يجوز: وعدتك أنك لخارج. لأن مفعولي "وعدت" أحدهما غير الآخر. ولا تلغـــى كإلغاء "حسبت" وأخواتها. لأنك إذا قلت: زيدا حسبت منطلقا. جاز أن تلغى "حسبت" فتقول: حسبت منطلق. ولو لم يذكر: "حسبت" لجاز أن تقول: زيد منطلق. والمفعـــول الثاني من باب: حسبت وأخواتها خبر عن المفعول الأول يجوز أن تقع في موضـــعه الأفعـــال والظروف والجمل. كقولك: حسبت زيدا أنه قائم وحسبت أبوه لخـــارج، وحـــسبت لزيد خير منك، ولا يجوز شيء من هذا في: وعدت. لأن أصل "وعـــدت" أن يتعدى لمفعولين أحدهما غير الآخر وليس بخير. وأصل المفعول الثاني مـــنه أن يكـــون بالباء استخفافا فتقول: وعدت زيدا دينارا وثوبا. ووعدته الخروج والمعـــونة ولا يجـــوز: وعدتـــه لزيد قائم. ولا: وعدت أيهم في الدار. كما جاز في "حسبت" ولا وعدت لزيد قائم "ولا: وعدتك أنك لقائم". و"لا: وعدتك أنت قائم" كما يجوز: حسبتك لا أبوك قائم وحسبتك أنك قائم وحسبتك أنت قائم.

وإنما يجوز في موضع المفعول الثاني من "وعدت" "أن" المفتوحة بالباء وغيرها كقـــولك وعـــدتك أنك تعان ووعدتك أن الغلام لك. كما قال الله عز وجل: ﴿وَإِذْ

(١) سورة العنكبوت، الآية: ٤٢.

﴿يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾[1] فإنها بدل من إحدى الطائفتين. كأنه قال: وإذ يعـــدكم الله أن إحدى الطائفتين لكم وإن أدخلت الباء قلت: وعدتك بأنك تعان وبأن الغلام لك.

وإنمـــا جاز دخول الباء وخروجها كما جاز تعلقت بزيد وتعلقت زيدا. ومعنى قـــوله: "قـــد علمـــت أنه منطلق" لا تبتدئه وتحمله على الفعل "يريد أنك تحمل أنه منطلق" فتفتحه وتعمل فيه "علمت" ولا تبتدئه فتكسر لأنه ليس في الكلام ما يضطرك إلى ابتدائها وكسرها وهو اللام إذا كانت بعدها.

ونظـــير ذلـــك قولهم: "إنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وإن شرًا فشر". نصبت "خيرا" و"شرا" بإضـــمار فعل تقديره: إن كان خيرا وإن كان شرا. وإنما اضمرت الفعل وحملته عليه إذ لم يجـــز أن تبـــتدئ الكلام بعد "إن" كما ابتدأت في الأول حين قلت لم يجز أن يحمـــل الكـــلام علـــى الفعل إذا قلت: علمت إنَّ زيدا لقائم "وعلمت لزيد قائم". وكـــذلك: علمـــت أيهم في الدّار وكذلك حملت ما بعد "أما" على الفعل إذا لم يجز الابـــتداء بعـــدها. لأنها في تأويل "إن كنت منطلقا" وهي المخففة التي الفعل الماضي والمستقبل بعدها معها كالمصدر وقد ذكر "إما" في موضعها.

قال أبو سعيد: في "لهنـــك" ثلاثة أقوال:

أحدهـــا: قول سيبويه: أن أصلها "أن" أبدلوا همزتها هاء كما أبدلوا "الهاء" من هرقت مكان "ألف" أرقت ولحقت اللام التي قبل الهاء لليمين. كما لحقت "ما" حين قلت: "أن زيدا لمّا لينطلقَن" فلحقت "أن" اللام في اليمين كما لحقت بعد "ما" فاللام الأولى في "لهنك" لام اليمين. واللام الثانية "لام إن". وفي: لمّا لينطلقن "اللام" الأولى "لأن" والثانية لليمين. والدليل على ذلك: النون التي معها. وذكر سيبويه أن هذه الكلمة يقولها بعض العرب. وشبه دخول اللام على "أن" لليمين. وإن كان بعدها "أن" وهي للتوكيد بدخول لام اليمين في آخرها وإن كان قبلها "لمّ" وهي للتوكيد.

وقد يجتمع الحرفان في معنى واحد فيؤكد أحدهما الآخر كقولهم: ما إنَّ زيد قائم وهما حرفا جحد.

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٧.

والثاني: قول الفراء: هذه من كلمتين كانتا يجتمعان كانوا يقولون: والله أنك لعاقل فخلطتا فصار فيهما اللام والهاء من "الله" والنون من "أن" المشددة وحذفوا ألف "أن" كما حذفوا الواو من أول "والله". وأنشد في "لهنك" قول الشاعر:

لهـــنك مـــن عينيه لوسيمـــــة على هنوات كاذب من يقولهـــــا[١]

وقال:

لَهـــن خَـــباءُ لا قَعيـــدة تَحتـــه سِـــوى لمسترخى الحِبَال خَفُوق[٢]

تَطـــيفُ بـــه شَـــدَّ النّهار ظَعِينة طَـــوِيلة أنْقَـــاء الـــيَدَين سَحُـــوق

يقول: ليس لي أقل يعينني عليه فليس يكون شده محكما وخفوق: مضطرب. شد النهار: ارتفاعه والأنقاء جمع نقى وهو كل عظم فيه مخ والنقى أيضا هو "المخ" و"سحوق" طويلة.

الثالث: حكاه المفضل بن سلمة[٣] لغير الفراء معناه: أنك لمحبس.

قال: وهذا أسهل في اللفظ وأبعد في المعنى. والذي قاله الفراء أصح في المعنى لأن قول القائل: (والله أنك لقائم) أصح من: "للّه أنك لقائم" واللام في الجواب دليل على القسم وقولهم: تعجب. والتعجب لا يدخل معه "إنّ" وذلك أن التعجب وضع لما هو قائم ولما قد مضى كقولك: ما أحسن زيدا. فيما هو قائم وما أجمل ما فعل فيما قد مضى.

قال: وإن للاستقبال لا غير وضعت ثم كثرت حتى صارت للواجب على معنى الواجب.

قال أبو سعيد: هذا حكاية كلام المفضل بن سلمة.

---

(١) البيت في خزانة الأدب: ٤/ ٣٣٦، الهمع: ١/ ١٤١.

(٢) البيت في اللسان: (سحق).

(٣) هو أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم، كان لغويًا فاضلا كوفي المذهب، أخذ عن أبي عبد الله بن الأعرابي وله كتب كثيرة منها (معاني القرآن. البارع في علم اللغة، وكتاب الاشتقاق، كتاب المقصور والممدود). توفي ٢٩٠ هـــ تقريبًا.

معجم الأدباء: ١٩/ ١٦٣، بغية الوعاة ٢٩٦، وفيات الأعيان: ١/ ٤٦٠.

وقوله: "وقد يجوز في الشعر: أشهد أن زيدا ذاهب بقوله: والله أنه ذاهب"؛ لأن معناه معنى اليمين.

قال أبو سعيد: قد يستعمل بمعنى اليمين يقال: أشهد لأخرجن، و"أشهد بالله لأخرجن". وقد ذكره أهل العراق في كتاب "الأيمان" وقالوا: "إذا قال أشهد وأشهد بالله وأحلف وأحلف بالله أو أقسم وأقسم بالله. فهو كله سواء في صحة اليمين فإذا أتى بشيء من ذلك فعليه كفارة إذا حنث فيه.

والغالب في الكلام أن "أشهد" يذهب بها مذهب الباء إذا وقعت ولم يكن في خبرها "اللام" كقولهم في الأذان:

أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله.

وإذا ذهبوا بها مذهب اليمين أتوا لها بجواب فإذا كسروا أتوا باللام كقوله عز وجل: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾(١) وأتوا "باللام" في الجواب كقولك: أشهد لأخرجن.

وقد رد أبو العباس المبرد على سيبويه إجازته في الشعر: أشهد إنَّ زيدا ذاهب.

فقال: ليس للضرورة في "أن" و "إن" عمل. لأن وزنهما واحد. والقافية بهما سواء فهما في الشعر سواء.

قـال أبـو سعيد: وجه الضرورة أن تريد اليمين. ولا تجعل في خبرها اللام ولا تـتلقاها باللام ولا يفتحها وهو يريد اليمين. لأن فتحها إنما يكون إذا أراد بها معنى الباء كـنحو ما ذكرنا: أشهد أن محمدا رسول الله. وقد أجاز سيبويه كسر "إنَّ" بعد "علمت" مـن غير لام في قولك: علمت أن زيدا ذاهب. على: تأويل اللام وحذفها وشبه حذفها بحـذف اللام من قوله عز وجل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾(٢)، وتقديره: لقد أفلح لأنه جـواب ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾(٣) واستضعف حذف اللام في: "أن زيدا ذاهب" وليس حذفها بضعيف في قوله: "قد أفلح من زكاها". لأن ما قبلها من طول الكلام عوض. وهو

(١) سورة المنافقون، الآية: ١.

(٢) سورة الشمس، الآية: ٩.

(٣) سورة الشمس، الآية: ١.

ضعيف في: "إنك" لأنه ليس قبله ما يكون عوضا.

وقد أجازه أبو العباس على كلامين. كأنه قال: "وقد علمت..." ثم ابتدأ فقال "أن زيدًا ذاهب" وهذا ضعيف.

وباقي الكلام مفهوم من لفظ سيبويه

هذا باب «أَنَّ» و«إِنَّ»

فأن مفتوحة تكون على وجوه:

فأحدهما: أن تكون "أن" وما تعمل فيه من الأفعال بمنـــزلة مصادرها.

والآخر: أن تكون فيه بمنـــزلة "أي".

ووجه آخر: تكون فيه مخففة من الثقيلة.

ووجه آخر: تكون فيه لغوا نحو قولك: لما أن جاء وأما والله أن لو فعلت.

وأما أن فتكون للمجازاة وتكون "أن" يبتدأ ما بعدها في معنى اليمين وفي اليمين كما قال الله عز وجل: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾(١)، و﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾(٢)، وحدثني عن رجل من أهل المدينة موثوق به أنه سمع عربيا يتكلم بمثل قولك: "أن زيدا لذاهب" وهي التي في قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ * لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِنَ الأَوَّلِينَ﴾(٣).

وهذه "أن" محذوفة. وتكون بمنـــزلة "ما" قال الله عز وجل: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلا فِي غُرُورٍ﴾(٤).

وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها "ما" إلى الابتداء وذلك قولك:

ما أن زيد ذاهب. قال الشاعر:

ومـــا إن طبـــنا جبن ولكـــن مـــنايانا ودولـــة آخـــرينـــا(٥)

---

(١) سورة الطارق، الآية: ٤.

(٢) سورة يونس، الآية: ٣٢.

(٣) سورة الصافات، الآيتان: ١٦٧، ١٦٨.

(٤) سورة الملك، الآية: ٢٠.

(٥) الخزانة: ٢/ ١٢١، الكتاب: ٢/ ٣٠٥، الهمع: ١/ ١٢٣، الحماسة البصرية: ٢/ ٤١٦.

قال أبو سعيد: أما "أن" الداخلة على الأفعال فتنصب المستقبل منها وتكون معها بمنـزلة المصدر فهي تدخل على الماضي والمستقبل كقولك: "أعجبني أن دخلت الدار". و "تعجبني أن تزورنا" ولا تقع للحال. وقد ذكرت في غير موضعها.

وأما "أن" التي بمعنى "أي" فهي نائبة عن القول وتأتي بعد فعل في معنى القول وليس بقول. كقولك: كتبت إليك أن قم. تأويلة: قلت لك: قم. ولو قلت لك: أن قم لم يجز. لأن القول يحكي ما بعده. ويؤتى بما بعده باللفظ الذي يجوز وقوعه في الابتداء.

وما كان في معنى القول وليس بقول فهو يعمل وما بعده ليس كالكلام المبتدأ وهذا الوجه في "أَنَّ" لم يعرفه الكوفيون ولم يذكروه. وعرفهُ البصريون وذكروه. وسموه "أن" التي للعبارة وحملوا عليه قوله عز وجل: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾[1]، وفي تقديره وجهان:

أحدهما: انطلقوا. فقال بعضهم لبعض "امشوا واصبروا" وذلك أنهم انصرفوا عن مجلس دعاهم فيه النبي ﷺ إلى التوحيد لله عز وجل وترك الآلهة دونه وصار "انطلق الملأ منهم" لما اضمروا القول بعده بمعنى: فعل يتضمن القول نحو: كتب واشباهه.

والوجه الآخر: أن يكون "انطلقوا" بمعنى "تكلموا" كما يقال: انطلق زيد في الحديث كأن خروجه عن السكوت إلى الكلام هو الانطلاق.

ويقال في "امشوا" أي: اكثروا ونموا. والمشاء: النماء. وأمشيت الماشية ماشية.

وأهل الكوفة جعلوا "أن" في موضع نصب بإسقاط الخافض وهو "الباء" كأنه قال: وانطلقوا بالمشي وحقيقته: أي قال بعضهم لبعض "أمشوا" وقد ذكر كونها بعض الثقيلة وأحكامها وزيادتها.

وأما "أن" المخففة التي للإيجاب فهي مخففة عن الثقيلة فإن بقيت أعمالهم لم يحتج إلى "اللام" كما لا يحتاج في الثقيلة كقولك: أن زيدا قائم وإن شئت أدخلت اللام فقلت: أن زيدا لقائم ولا تدخل إلا على اسم وخبر.

وإن خففتـها ولم تعملها لزمت "اللام" فيما بعدها للدلالة على الفرق بينها وبين "أن" في معنى الجحد ودخلت على الاسم والفعل فالاسم كقولك: أن زيد لذاهب والفعل

---

(١) سورة ص، الآية: ٦.

أن قـــام لزيد ومنه قوله عز وجل: ﴿إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً﴾(١)، وقوله عز وجل: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِنَ الأَوَّلِينَ﴾(٢).

وأهل الكوفة يذهبن في "أن" إلى أنها بمعنى "ما" وفي اللام إلى أنها بمعنى "ألا" وتأولوا قول الشاعر:

شـــلت يميـــنك إن قتلت لمسلمًـــا وجهـــت علـــيك عقوبة المتعمِّـــدِ(٣)

إلى أن معناه: ما قتلت إلا مسلما.

قال أبو سعيـــد:

هذا التقدير وإن كان يصح معناه هذا الموضع فحقيقة الكلام أن اللام دخلت على التوكيد ولزمت للفصل بينها وبين "أن" التي بمعنى "ما" ولا نعلم "اللام" تستعمل بمعنى "إلا" ولو جاز ذلك جاز أن تقول: "جاءني القوم لزيد" بمعنى: إلا زيدا.

مذهب سيبويه أن دخول "أن" بعد "ما" يبطل عمل "ما" في قول أهل الحجاز وبهذا يرد قول أبي العباس المبرد: "أن" وحدها لو دخلت على اسم وخبر لعملت كعمل (ما) نحو أن زيد قائما فلو كانت تعمل وحدها لما أبطلت عمل "ما" بل كانت تؤكد عملها.

وأهل الكوفة يذهبون إلى أن "أن" إذا دخلت على "ما" وهما حرفا جحد ترادفا على الجحد كما يترادف حرفا التوكيد على الشيء كقولهم "أن زيدا لقائم".

وأهل البصرة يجعلون "أن" بعد "ما" زائدة لأنها لو لم تكن زائدة كانت جحد وجحد الجحد إيجاب وليس التوكيد بجحد.

وجعل سيبويه إبطال "أن" لعمل "ما" في قول أهل الحجاز كإبطال "ما" عمل "أن" في قولك: "أنما زيد أخوك" لأن كل واحدة منهما أبطلت عمل ما قبلها وصار ما بعدها مبتدأ وخبرا.

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ١٠٨.

(٢) سورة الصافات، الآيتان: ١٦٧، ١٦٨.

(٣) البيت لعاتكة بنت زيد ترثي زوجها الزبير بن العوام وقد قتل في موقعة الجمل.

الخزانة: ١/ ٢٤، ابن يعيش: ٨/ ٧١، شواهد المغني للسيوطي: ١/ ٧١، العيني: ٢/ ٤٧٨.

هذا باب من أبواب «أن» التي تكون الفعل بمنـزلة المصـدر

تقـــول: أن تأتيني خير لك كأنك قلت: الإتيان خير لك ومثل قوله عز وجل: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[١]، يعني: الصوم خير لكم قال عبد الرحمن بن حسان:-

أني رأَيْـــتَ المكَـــارِمِ حَـــسْبُكم أَنْ تَلبِـــسوا حَر الثيابِ وتَضيعُوا[٢]

كأنه قال: رأيت حسبكم لبس الثياب.

واعلم أن "اللام" ونحوها من حروف الجر قد تحذف من "أن" كما حذفت من "إن" وجعلوها بمنـــزلة المصدر حين قلت: "فعلت ذاك حذر الشر" أي: لحذر الشر ويكون مجروراً على التفسير الآخر.

ومثل ذلك قولك: إنما انقطع إليك أن تكرمه أي لإكرامه ومثل ذلك قوله: لا تفعل كذا وكذا أن يصيبك أمر تكرهه كأنه قال: لأن يصيبك أو: من أجل أن يصيبك وقـــال عـــز وجـــل: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾[٣]، وقال عز وجل: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾[٤].

كأنه قال: لإن كان ذا مال.

وقال الأعشى:

أأنْ رَأتْ رَجـــلا أعْـــشَى أضْرِبه رَيـــب المنونِ ودَهر مُفْسد خَبل[٥]

"فأَنَّ" هاهنا حالها في حذف حرف الجر كحال "أن" وتفسيرها كتفسيرها. وهي مع صلتها بمنـــزلة المصدر من ذلك قولك: أئتني بعد أن يقع الأمر. وأتاني بعد أن وقع الأمر كأنه قال: بعد وقوع الأمر. ومن ذلك قوله: "أما أن أسير إلى الشام فما أكرهه". "وأما أن أقيم فلي فيه أجر" كأنه قال: أما السيرورة فما أكرهها. وأما الإقامة فلي فيها

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٢) البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت.

الخزانة: ٢/ ١٠٤، الهمع: ٢/ ٣، الأعلام: ٤/ ٧٤.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٢.

(٤) سورة القلم، الآية: ١٤.

(٥) البيت بديوان الأعشى: ١٢٠، المقتضب: ١/ ٢٩٢.

أجر.

وتقـــول: لايلبث أن يأتيك "أي": لا يلبث عن إتيانك وقال عز وجل ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلا أَن قَالُوا﴾[1]، (فأن) محمولة على (كان) كأنه قال:- "فما كان جواب قومه إلا قول كذا وكذا..." وإن شئت رفعت الجواب فكانت (أن) منصوبة. وتقول "ما منعك أن تأتينا". أراد من إتياننا فهذا على حذف حرف الجر. وفيه ما يجيء محمولا على ما يرفع وينصب من الأفعال تقول: قد خفت أن يفعل. وسمعت عربيا يقول: أنعم في أن تشده أي بالغ في أن يكون ذلك هذا المعنى و(أن) محمولة على "أنعم". وقال عز وجل: ﴿بِئْـــسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾[2]، ثم قال "أن" يكفروا على التفسير كأنه قيل له: ما هو فقال: أن يكفروا.

وتقول أني مما أن أفعل ذاك. كأنه قال: أني من الأمر أو من الشأن أن أفعل ذاك فوقعت "ما" هذا الموقع كما تقول العرب: "بئسما" يريدون: بئس الشيء.

وتقول: ائتني بعد ما يقول ذاك. كأنك قلت: (ائتني) بعد قولك ذاك. القول كما أنك إذا قلت: بعد أن تقول. فإنما تريد: ذلك.

ولو كانت "بعد" مع "ما" بمنـــزلة كلمة واحدة لم تقل: من بعد ما يقول ذاك القول. ولكانت "الدال" على حالة واحدة. وإن شئت قلت: أني مما أفعل فيكون "ما" مع "من" بمنـــزلة كلمة واحدة نحو: ربما.

قال أبو حية النميري:

وأنَّـــا لمَّـــا نَضْرب الكَبشَ ضَربةً   عَلـــى رَأْسِه تَلقى اللّسانَ مِنَ الفمِ[3]

وتقول إذا أضفت إلى "أن" الأسماء: "أنه أهل أن يفعل" وإن شئت قلت أنه أهل أن يفعل، ومخافة أن يفعل: إنه أهل لأن يفعل ومخافة لأن يفعل فهذه الإضافة كإضافتهم بعض الأشياء إلى "أن" قال الشاعر:

---

(١) سورة النمل، الآية: ٥٦.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٩٠.

(٣) المقتضب: ٤/ ١٧٤، الخزانة: ٤/ ٢٨٢، والمغني: ١/ ٣١١.

تَظلُّ الشَمسُ كاسفة عليه كَآبة أنها فَقَدت عَقيلا[١]

وتقول: أنت أهل أن تقول. (أهل) عاملة في "أن" كأنك قلت: أنت مستحق أن تفعل.

وسمعنا فصحاء العرب يقولون: لحق أنه ذاهب فيضيفون. كأنه قال: ليقين ذاك أمرك. وليست في كلام كل العرب. و "أمرك" هو خبر هذا الكلام لأنه إذا أضاف لم يكن كقولك: لحق ذاك من خبر. وإنما قبحه عندي حذف الخبر. ألا ترى أنك لو قلت لعبد الله فأضمرت الخبر لم يحسن. ولا يبعد خبر مثل هذا أن يضمر وتقول: أنه خليق لأن "يفعل" وأنه خليق أن يفعل "على حذف" وتقول: عسيت أن نفعل. فإن هاهنا بمنزلتها في قولك: قاربت أن تفعل أي قاربت ذاك. وبمنزلة: دنوت أن تفعل. وأخلولقت السماء أن تمطر أي: لأن تمطر. وعسيت بمنزلة أخلولقت السماء ولا يستعملون المصدر هاهنا كما لم يستعملوا الاسم الذي الفعل في موضعه كقولك: "بذي تسلم" لا يقولون عسيت.

ونقول: "عسى أن يفعل". وعسى أن يفعلا و"عسى أن تفعلوا" "فعسى" محمولة عليها "أن" كما تقول: دنا أن يفعلوا وكما قال: أخلولقت السماء أن تمطر. وكل هذا تكلم بها عامة العرب وكقوله "عسى" الواحد والجمع والمؤنث تدل على ذلك.

ومن العرب من يقول: "وعسيا" و "عسوا" وعست "وعستا" و "عسين". فمن قال ذلك كانت "أن" فيهن بمنزلتها في: "عسيت" في أنها منصوبة. وأعلم أنهم لم يستعملوا "عسى فعلك" "واستغنوا بأن تفعل" عن ذلك. كما استغنى أكثر العرب (بعسى) عن أن يقولوا: عسيا وعسوا. وبلو "أنه ذاهب" عن "لو ذهابه". ومع هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه "يفعل" في عسى. وكاد. (يعني أنهم لا يقولون: عسى فاعلا ولا: كاد فاعلا) فترى هذا ومن كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء .

واعلم من العرب من يقول: "عسى يفعل" لشبهها يكاد يفعل. "فيفعل" حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قولك: "عسى الغوير أبؤسا فهذا مثل من أمثال العرب أجروا

---

(١) انظر العيني: ٢/ ٢٤١.

فيه "عسى" جرى "كان".

قال هدبة:(١)

عَــسى الهــمُّ الذي أَمْسَيت فِيه يَكُــون وَراَءه فَــر قَــرِيــب

وقال آخر:

عسى الله يعني عن تلاد ابن قادر بمنهمــر جــون الرباب سكوب(٢)

وقال:-

فأمــا كــيس فــنجا ولكــن عــسى يغتر بي حمق لئيــم(٣)

وأما "كاد" فلأنهم لا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال كما ذكرنا في الأجزاء التي تليها. ومثله: جعل يقول لا يذكرون الاسم هنا. ومثله: أخذ يقول........ والفعل هنا بمنــزلة الفعل في "كاد" إذا قلت: كاد يقول. وهو في موضع اسم منصوب بمنــزلته وهو ثم خبر كما أنه هنا خبر إلا أنك لا تستعمل الاسم فأخلصوا هذه الحروف للأفعال كما خلصت حروف الاستفهام للأفعال نحو: "هلا" و "إلا" وقد جاء في الشعر: كاد أن يفعل. شبهوه "بسعى".

قال رؤبــة:

قد كــاد من طول البلى أن يمصحا(٤)

وقد يجوز في الشعر أيضا: "لعلى أن أفعل" بمنــزلة: عسيت أن أفعل. وتقول يوشك أن تجيء وأن محمولة على يوشك وتقول: توشك أن تجيء. فإن في موضع نصب كأنك قلت: قاربت أن تفعل. وقد يجوز (بمنــزلة: عسى يجيء قال أمية بن

(١) هو لهدبة بن الخشرم العذري يكنى أبا سليمان.
انظر الخزانة: ٤/ ٨١، العيني: ٢/ ١٨٤، الهمع: ١/ ١٣٠.

(٢) هو لهدية بن الخشرم.
انظر المقتضب: ٢/ ٤٨، ابن يعيش: ٣/ ١٨٨، الكتاب: ٢/ ٢٦٩، التصريح: ٢/ ٣٥١.

(٣) لم يعرف قائله. انظر الخزانة: ٤/ ٨٢، المحتسب: ١/ ١١٩.

(٤) ملحقات ديوانه ١٧٢، المقتضب: ٣/ ٧٥، ابن يعيش: ٧/ ١٢١، العيني: ٢/ ١٥، الهمع: ١/ ١٣٠.

أبي الصلت:

يوشـــك مـــن فر من منيتـــه في بعـــض غـــراته يـــواقعهـــا[١]

فهذه الحروف التي هي للتقريب شبيهة بعضها ببعض ولها نحو ليس لغيرها من الأفعال.

وســـألته عن معنى قوله: "أريد لأن أفعل" فقال: أنما يريد أن يقول: "إرادتي لهذا" كما قال عز وجل: ﴿وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾[٢] إنما هو: أمرت لهذا.

وسألته عن قول الفرزدق:

أتغـــضب أن أذنـــا قتيـــبة حزتا جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم[٣]

فقال: "أن" لأنه قبيح أن يفصل بين "أن" والفعل كما قبح أن يفصل بين "كـــي" والفعل. فلما قبح ذلك ولم يجز حمل على "أن" لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال.

قال أبو سعيد: قوله[٤]

أني رَأيـــتُ مِنَ المكَارِمِ حَسْبَكم أَنْ تَلبـــسوا حَـــر الثيَابِ وتَشْبعوا

رأيت: من رؤية القلب. وحسبكم: المفعول الأول، وأن تلبسوا: المفعول الثاني.

وقـــوله: من المكارم: بمنـــزلة الظرف لرأيت ولبس من المفعولين في شيء. وهو كـــذلك: "حسبت في الدار زيدا خارجاً". أي وقعت محسبتي في الدار. ويجوز أن يكون على التبيين كأنه قال: رأيت حسبكم. من المكارم ثم قدم: "من المكارم" على معنى: أعني من المكارم. كما قال عز وجل:- ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾[٥]، كأنه قال: أعني من الأوثان لأن الرجس يكون من الأوثان وغيرها وكذلك "حسبكم" يكون من المكارم وغيرها.

وحذف حرف الجر من "أن" مطرد في جميع الكلام لأن "أن" وما بعدها من الفعل

---

(١) ديوانه: ٤٢، العيني: ٢/ ١٧٨، الهمع: ١/ ١٢٩.

(٢) سورة الزمر، الآية: ١٢.

(٣) ديوان الفرزدق: ٨٥٥، الخزانة: ٣/ ٦٥٥، الهمع: ٢/ ١٩.

(٤) هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت.

(٥) سورة الحج، الآية: ٣٠.

والفاعل بمنزلة المصدر فحذف حرف الجر لطول الاسم. وحذف اللام مطرد من المفعول له إن كان بـ "أن" أو بلفظ المصدر كقولك: فعلت هذا لإكرام "زيد". وفعلته أن أكرم زيدا ومعناه كله: فعلته من أجل إكرام زيد. ولإكرام زيد. وهو المفعول له.

وأما قوله تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾(١)، أن كان ذا مال. ويقرأ: أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ بغير استفهام والمعنى في القراءتين بمعنى اللام تقديره: ألأن كان. وبغير استفهام: لأن كان.

وفي اللام قولان:

أحدهما: ألأن كان ذا مال وبنين تعلمه؟ ويقوى هذا أنها في قراءة: عبد الله: ولا تطع كل حلاف يبين إن كان ذا مال وبنين أي: لا تطعه لأنْ كَانَ ذا مَالٍ وَبَنِينَ.

والوجه الآخر: ألأن كان ذا مال وبنين. ﴿إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾(٢)، يكون اللام في موضع نصب بإضمار فعل بعده بمعنى: قال أساطير الأولين ومعناه: ألأن كان ذا مال وبنين يقول إذا تتلى عليه آياتنا هي أساطير الأولين. لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله.

وأما قول الأعشى:

أَ أن رَأَتْ رَجلاً أَعشى أَضرِبِهِ ... رَيْبُ المَنونِ وَدَهْرٌ مُفسدٌ خَبِلُ(٣)

فمعناه: ألأن رأت رجلا أعشى أضربه. وقد حمل بعض أصحابنا اللام على صلة قوله:

قَالَتْ هُرَيرةُ لَمَا جِئْتُ زَائِرَهَا ... وَيَلِي عَلَيْكَ ووَيَلِي مِنْكَ يَا رَجُلُ(٤)

قال أبو سعيد: لا أستحب هذا التفسير لأن: (قالت هريرة........) بعد "أأن رأت رجلا....." بأبيات كثيرة. وإن كان يمكن أن تحمل تلك الأبيات على أنها اعتراض في الكلام.

---

(١) سورة القلم، الآية: ١٤.

(٢) سورة القلم، الآية: ١٥.

(٣) ديوانه: ١٢٠.

(٤) ديوانه: ٥٥.

والأجود أن يضمر بعد البيت فعل يدل عليه ما قبله. والذي قبله:-

صَـــدَّتْ هُرَيْرَةُ عَنَّا مَا تُكَلِّمُنَـــا جَهْـــلاً بِأَيَّامِ خُلَيْدٍ حَبْلَ مَنْ تَصِلُ[1]

والفعل المفسر: أأن رأت رجلا أعشى صدت: وجاز إضماره لتقدم ذكره. ومثله في الكلام أن يقول الرجل لمن يوبخه:- "سعيت في مكارهي وأذيتني لأن أحسنت إليك"؟ ومعناه مفهوم وإن حذف. ويقوى هذا أنه يروي: "من أن رأت رجلا".

وأنما احتيج إلى تطلب هذه الوجوه لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وليس يتصل بـــه مـــا بعده وما تكون "اللام" في صلته. وقولك: ما منعك أن تأتينا. وتقديره: من أن إتيانك. وقد يجوز حذف حرف الجر في "أن" ولا يجوز مع المصدر كقولك: وجلت أن يأتي زيد ورغبت أن أصبحت أخاك. ووجلت من أن يأتيني زيد ولو جعلته مصدرا لم يجز حـــذف الجار منه لا تقل: وجلت إتيان زيد. ولا رغبت صحبة أخيك. حتى تقول: من إتـــيان زيد. وفي صحبة أخيك وأما قوله: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ﴾[2] فـــ"أن يكفروا" في موضع رفع ظاهر كلامه. وموضعه كموضعه في قولك: بئس رجلا زيد.

و"ما" في معنى "شيئا". واشتروا به "نعت لما" وإلى هذا المعنى ذهب الزجاج في معنى الآية.[3]

وقال الفراء: "أن يكفروا" يجوز أن يكون في موضع خفض ورفع. فأما الخفض: فإن تردها على الهاء في "به" يذهب إلى أن "ما" بمعنى "الذي" وهي موصولة بقوله اشتروا به أنفسهم. "وأن تكفروا" بدل من الهاء. فبصير أيضا في صلة "ما" وتسمى "بئسما" في هذا الوجه مكتفية. لأن تقديرها: بئس الذي اشتروا به أنفسهم. والكلام تام. وليس بمنـــزلة قولك: "بئس الرجل". لأن الكلام لا يتم حتى تقول بئس الرجل عبد الله. ويتم بقولك بئس ما صنعت. وبئس ما اشتريت به نفسك. ولا يحتاج بعده إلى اسم مرفوع يبين به. "ما" بعد "بئس" هذا قول الفراء.

---

(١) البيت هو التاسع من القصيدة نفسها.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٩٠.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٤٦، ١٤٧.

ولم يجز الفراء "بئسما صنيعك" و"ساء ما صنيعك" على أن تجعل "ما" بمنــزلة "شيئا" أو بمنــزلة "الشيء " ويجعل "صنيعك" بمنــزلة "زيد" في قولك بئس شيئا زيد وأجازه على تأويل آخر: إذا جعلت ما بعد "بئس" بمنــزلة "إذا" بعد (حب) فتقول: "بئس ما صنيعك" كما تقول "حبذا صنيعك" وفصل بين هذا والأول. لأن بئس الرجل زيد مرفوع عند الفراء بشيء ناب عنه بئس. أو قام مقامه وأصله: رجل بئس زيد "فرجل" رفع بزيد وزيد "رفع به" ثم حذفوا "رجل" وأظهروا الضمر الذي في "بئس": فقالوا: بئس الرجل. فناب "بئس" عن "الرجل" ورفع زيدا. ورفع "الرجل" كما يرفع الفعل فاعله فــ"نعم" رافع عند الفراء للرجل ولزيد جميعا. وإذا جعلهما وما بعدها بمنــزلة "حبذا" فزيد "مرفوع بحبذا" كما هي.

وعلــى هذا الوجه جعل الفراء قول الله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا﴾[1]، و"حــبذا" بمنــزلة اسم يرافعه "زيد". وليس (لذا) موضع عنده. و"ذا" كبعض حروف الكلمة الذي لا موضع له.

وقد أجاز الفراء أن تكون "ما" زائدة في "نعم وبئس" وإذا كانت كذلك صارت "ما" كأنها ليست في الكلام ويكون ما بعدها كما بعد نعم وبئس. وتقول بئسما رجلا زيد. وبئسما رجلين الزيدان.

وقال الكسائي: ما بعد "نعم وبئس" بمنــزلة اسم تام فإذا كان بعده اسم فهو بمنــزلة "زيد" بعد "نعم الرجل". وإذا كان بعده فعل. كان فيه إضمار "ما" أخرى وذلك قولك في الاسم: نعم ما صنيعك وبئس ما كلامك: نعم شيئا صنيعك وبئس شيئا صنيعك وبئس شيئا كلامك. ومثله من كلام العرب: "بِئْسَمَا تَزْوِيجُ وَلاَ مَهْرٌ" كأنه قال: بئس الشيء تزويج بغير مهر. وفي الفعل: بئسما صنعت. أضمر "ما" أخرى قبل "صنعت" تقديره بئسما ما صنعت كأنك قلت: بئس شيئًا شيء صنيعك.

والدليل على ذلك: أن "ما" دخلت عليه "نعم" ولم توصل. ولم توصف في قوله عز وجل: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[2] وقول القائل: غسلته غسلا نعما يعني به: نعم الغسيل.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٢) المصدر السابق.

وإذا قال بئسما صنعت فتقديره: بئسما ما صنعت، بمعنى: بئس الشيء أو بئس شيئًا شيء صنعت "فما" الثانية مذكورة قد وصفتها (بصنعت) تريد: صنعته وحذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه كما حذف وقدر في قوله:

أَمَـــنْ يَهْجَـــوَ رســـولَ اللهِ مِنْكُمْ ويَنْـــصُرُه ويَمْدَحُـــهُ سَــواءُ[1]

بمعنى: ومن ينصر. على أن "من" نكرة حذفت وأقمت صفتها مقامها. وكان ذلك أسهل من حذف الموصول.

وذكر سيبويه: أنهم سمعوا فصحاء العرب يقولون: لحق أنه ذاهب بإضافة "حق" إلى "أنــه...." وإضـــافتها تـــوجب أنه اسم واحد وهو مبتدأ وخبره محذوف. ومثله سيبويه: بقوله: ليقين ذاك أمرك.

وذكـــر الأخفش أنه لم يسمع ذلك من العرب وأن الذي يقبحه حذف الخبر ثم أجازه وقال: لا يبعد خبر مثل هذا أن يضمر. وإنما مثله سيبويه بيقين ذاك أمرك لأن قـــولك: زيد منطلق بنا و "يقينا...." فمقارب معناه. وحق أنه ذاهب في التقدير: حق ذهابـــه ومعناه: ذهابه حق صحيح. وحسن حذف خبره لتضمن الأول الاسم والخبر كما حسن حذف خبر حسبت أن زيدا قائم استغنى: "حسبت" عن الخبر يتضمن "أن" الاسم والخبر. وذلك أن الاعتماد على "أن" وقد تضمنت الاسم والخبر.

ومعـــنى خليق لأن تفعل. معناه: متهيئ للفعل بما يظهر من الإمارة الدالة على كـــون ذلك منه فيما بعدها. فاحتاجت "أن" للاستقبال وإلى "اللام" لأن معناه: متهيئ هـــذا الفعل. وإذا قلت: أخلولقت السماء لأن تمطر. لما ظهر فيها من الغيم الندى ، الـــندى الـــذي يغلـــب على الظن أن المطر فيه. وإذا حذفت اللام من "أن" جاز لما ذكـــرت لك. ولا يجوز حذفها من المصدر. وتقول: "هو خليق أن يفعل" على معنى "لأن يفعل" ولا تقول: خليق الفعل بمعنى: للفعل. وكذلك: أخلولقت السماء أن تمطر ولا يحـــسن: أخلولقت السماء المطر. ومثله: دنوت أن تفعل ومعناه: دنوت من أن تفعل فإذا رددته إلى المصدر قلت: دنوت من الفعل ولا نقل: دنوت الفعل. وحذف

(١) البيت لحسان بن ثابت ديوانه: ٩.

المقتضب: ٢/ ١٣٧، المغني: ٢/ ٦٢٥، الأشموني: ١/ ١٧٤. العقد الفريد: ٥/ ٢٩٥.

حرف الجر من "أن" لطوله على ما ذكرت لك.

وأما عسى فإنها موضوعة لفعل يتوهم كونه في الاستقبال فاحتاجت لذكر "أن" للدلالة على المستقبل كقولك: عسى زيد أن يفعل وعسى السماء أن تمطر كما تقول: أنه خليق أن يفعل واخلولقت السماء أن تمطر. ولا يجوز: عسى زيد الفعل. ولا: عسى زيد للفعل. كما تقول: زيد خليق للفعل وأخلولقت السماء للمطر. فإن قيل: فما الفصل بينهما ومذهبهما في الاستقبال واحد؟

والفصل بينهما أن "خليق" وما جرى مجراه من: "قمِن" و "حرى" أسماء فاعلين ولها أفعال تتصرف في المضي والاستقبال. أشبهت باب "مريد" و "محب" و"مشته".

فقيل: خليق للفعل كما قيل: مريد له. ومحب له. ومشته له. وليس كذلك "عسى" لا مستقبل له. ولا اسم فاعل ولا مصدر. وأيضا فإن "خليق" وبابه شيء موجود وعلامة قائمة في الشيء كالإرادة والشهورة وليس كذلك "عسى".

واعلم أن "أن" تقع بعد هذه الأشياء على وجهين:

أحدهما: أن تكون في موضع رفع فاعله.

الآخر: أن يتقدم فاعل وتأتي "أن" بعده فتكون في تقدير منصوب تقول إذا كانت "أن" هي الفاعلة: "عسى أن تفعل" و"عسى أن تفعلا" و"عسى أن تفعلوا" و"عسى أن تفعل" و "عسى أن يفعلن" ففاعل "عسى": أن يفعل و "أن يفعلا" وأن يفعلوا وأخلولق أن تفعلي.

وفي هذا الوجه تقول: الزيدان عسى أن يخرجا. والزيدون عسى أن يخرجوا والهندات عسى أن يخرجن والوجه الثاني أن تقول: عسيت أن أفعل. وعسينا أن نفعل. وعسيت أن تفعل وعسيتما أن تفعلا. وعسيت أن تفعلي. والزيدان عسيا أن يفعلا. والزيدون عسوا أن يفعلوا. والهندات عسين أن يفعلن.

قال أبو العباس: عند ذكر سيبويه في هذا الفصل: عسيا وعسوا هو الجيد واحتج بقوله عز وجل: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾[1] وذهب عليه قوله: ﴿وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ

(١) سورة محمد، الآية: ٢٢.

خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾(١) ولم يقل: وعسيتم أن تكرهوا.

واعلم أن مذهب سيبويه في "أن" بعد "لو": أنه مبتدأ. منـــزلتها في التقدير كمنـــزلتها بعد "لولا" إذا قلت: لولا أنه ذاهب وأنه محذوف الخبر وأنه لا يستعمل في موضع "أن" بعد لو المصدر. كما لا يستعمل بعد "لولا" لأن "لولا" يقع الاسم بعدها. و"لو" لا يقع بعدها الاسم وإنما يقع بعدها الفعل فشبه بها في "أن" وحدها دون الاسم لأن "أن" مشبه بالفعل وليس لفظها لفظ اسم محض.

وجاز تشبيه "لو" بـــ"لولا" في ذلك لأن "لولا" يليها المبتدأ والخبر و"لو" يليها الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر والفعل والفاعل يؤول معناها إلى شيء واحد.

وإنما ذكره سيبويه: لأن "أنه ذاهب" بعد "لو" وإن كان تقديرها تقدير المصدر فـــلا يجـــوز وضع المصدر موضعه في اللفظ حجة في أنه لا يجوز ذكر المصدر في: "عـــسى" مكان "أن" وكذلك "كاد زيد يخرج" و"عسى زيد يخرج" معنى الفعل فيها إذا لم تذكـــر "أن" مع اسم الفاعل ولا يجوز وضع الفاعل موضعه فيقال: "كاد زيد فاعلا". لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء.

من يقول من العرب: "عسى زيد" يجرى "عسى" مجرى "كأن" ويجعل الفعل في موضـــع خبره كأنه قال: عسى زيد فاعلاً. كما قيل في المثل: "عسى الغوير أبوسأ". والـــباب فـــيها "أن" لما ذكرت لك. ولا يكاد معرف إسقاط "أن" منها إلا في شعر. والباب في "كاد" إسقاط "أن" لأنك إذا قلت: كاد يفعل. فإنما تقوله لمن هو على تحد لفعلـــك كالـــداخل فيه. وسبيل المستقبل أن يكون في كونه مهلة. وقد يجوز في كاد إدخال "أن" تشبيها بعسى.

وممـــا يحـــتج به لحذف "أن" في (عسى) أن عسى للمستقبل وقد يكون بعض المـــستقبل أقرب إلى الحال من بعض فإذا قال: عسى زيد يقوم. كأنه من الحال حتى أشبه "عسى" وقد تدخل "أن" على خبر "لعل" إذا كان فعلا. والباب فيه سقوط "أن" لأنـــه من باب "أن" و(كان). وإنما تدخل "لعل عند الشك ويقول: إن زيدا في الدار متيقنا. يقول إذا كان شاكا. لعل زيدا في الدار. وكذلك يقول المتيقن: إن زيدا يأكل.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.

ويقول الشاك: لعل زيدا يأكل. وإنما جاز دخول "أن" فيها لأنها شاركت "عسى".

قال الشاعر:

لَعلّــكَ يَــومًا أَنْ تَلَــم ملمه عَليك مِنَ اللائي يَدَعْنَك أَجْدَعَا[١]

وكــرب يفعــل مثل: "كاد يفعل" ومثله مما يكون للفعل مخلصا من الحروف: "أخــذ يفعــل" و"جعل يفعل" ذهبوا بهذه الأفعال مذهب اسم الفاعل ولم يذهبوا بها مــذهب المصادر لأن قولك أخذ زيد يفعل. وجعل يفعل هو داخل في الفعل. فصار بمنــــزلة "زيد يفعل" إذا كان في حال فعل. وهذا معناه. وقوله: أخذ وجعل تحقيقا لدخــوله فــيه. ولا يجوز فيها "أن" وكرب لا يمنع معناه من دخول "أن" لأن معناه: قرب أن يفعل. لأنك تقول قربان وكربان. إذا قرب من الابتلاء. ولم أسمع فيه "بأن" وإن كان معناه يحتملها.

ويوشــك معــناه: "يسرع" وهو ضد "يبطئ" ومعنى "أن" فيها صحيحة؛ لأنه بمنــــزلة "يقــرب" و "يبطــيء" بمنــزلة "يبعد" والذي يقول: يوشك زيد يخرج. بمنــــزلة (زيد يخرج) وقول سيبويه عند ذكره "كرب" وكاد لما ذكرناه في الكراسة التي تليها. يعني ما ذكره في هذا باب دخول الرفع بعد ابتداء إعراب الأفعال بيسير.

وأما قولهم: أريد لأفعل. ﴿وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾[٢] ففيها وجهان:

أحدهما: وهو الأغلب على تأويل أصحابنا: أن الإرادة وقعت على أمر آخر غير مذكــور وأن قوله "لأن أفعل" و"لأن أكون أول المسلمين". بمنــزلة المفعول. فكأنه قال: أريد لأن تفعل أنت ما تفعله. وكذلك: أمرت به لأن أكون أول المسلمين.

والوجه الثاني: أن تكون اللام توكيدا. أدخلت على المفعول. كما قال الله عز وجــل: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[٣] و﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[٤] و﴿عَسَى أَن يَكُونَ

---

(١) هو ابن نويرة (اليربوعي) والبيت من قصيدة يرثي بها أخاه الذي قتل في حرب الردة على يد خالد بن الوليد. الخزانة: ٢/ ٤٣٣، المقتضب: ٣/ ٧٤، ابن يعيش: ٨/ ٨٦.

(٢) سورة الزمر، الآية: ١٢.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٥٤.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٤٣.

رَدِفَ لَكُم﴾(١) والتأويل فيه كله: الذين هم لربهم يرهبون. والرؤيا تعبرون وردفكم. وقـــد حكى الكوفيون لغات ذكروا أنها في معنى واحد وهي: أردت أن أقوم. وأردت لأن أقوم. وأردت كي تقوم. وأردت لكي تقوم. وأردت لأقوم. وأردت لكي أن أقوم. وإذا دخـــل بعض هذه الحروف على بعض كان الاعتماد عندهم في العمل على الأول مـــنها. ومـــا بعـــده توكـــيد له. قالوا إذا قلت: جئتك لأكرمك "اللام" هي الناصبة "أكـــرمك" وإذا دخلت بعد هذه "اللام" كي فالنصب للام و "كي" مؤكدة لها. وإذا انفردت فالعمل لها. وكذلك إن جاءت "أن" بعدها فهي مؤكدة لها. ويجوز أن تأتي بعد "كي" فتكون مؤكدة "لكي" ويجوز أن تأتي بعد اللام "كي أن" فتؤكد بهما. وقد أنشد:

أردت لكـــيما أن تَطِـــير بقريتي فتتـــركَهَا شَـــنا بِبَـــيْدَاء بَلْقَـــع(٢)

وأما قوله:

أَتَغْضَبُ أَنْ أُذنَا قتيبة حزَّتـــا(٣)

فإن الخليل يختار "إِنْ أذنا قتيبة" بكسر "إن" ولم يخالفه سيبويه. لأن العرب لم تفـــصل بين "أنْ" المفتوحة الناصبة للفعل ولم يأت ذلك في كلام ولا شعر. فعدل عن المفـــتوحة إلى المكسورة وقد أتى الفصل في المكسورة. قال الله عز وجل:- ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾(٤).

وقد رده أبو العباس المبرد. وتوهم أبو بكر مبْرمان أنه إذا كسر "إِنْ" فلا يجوز أن تكـــون أذناه محزوزتين. لأن "إِنْ" توجب الاستقبال. وقد أحاط العلم أن الفرزدق قال هذا الشعر بعد قتل قتيبة وجز أذنيه. وليس الأمر على ما ظناه. وذلك أن العرب قـــد تعادل وتفاضل بين الفعلين الماضيين في الموافقة. فتستقبل الكلام بهما كقوله عز وجل: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾(٥).

(١) سورة النمل، الآية: ٧٢.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هو للفرزدق وسبق تخريجه.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٦.

(٥) سورة الرعد، الآية: ٥.

قال الشاعر:[(١)]

إِنْ يقتلوك فأن قتلك لم يكن ... عارا عليك وبعض قتل عار

وقال آخر:[(٢)]

إِنْ يقتلوك فقد هتكت بيوتهم ... بعتيبة بن الحارث بن شهاب

والمخاطبان مقتولان: والقتل واقع بهما. وقد كسر "إِنْ" وقد قال الله عز وجل: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاء اللَّه﴾[(٣)] وقد علم أن قتلهم قد مضى قبل هذا الخطاب. وهذا ونحوه "يقع" على فعل غير هذا الظاهر كأنهم افتخروا بقتله فقال: "إِنْ يفخروا وأبقتلك فأن الأمر كذا وكذا..." وقوله عز وجل: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاء اللَّه﴾. ووقوفهم على جهة التوبيخ لهم (كما يقول القائل لمن يعنفه بما سلف من فعله فيقول: ويحك لم تكذب؟ لم تبغض نفسك إلى الناس؟ ووبخهم بقتل الأنبياء والفعل لغيرهم لأنهم تولوهم على ذلك ورضوا به فنسب إليهم.

وذهب أبو العباس إلى أن: "إن أذناه" بمعنى المشددة ووجه الكلام في: "تغضب" وترضى "بأن" الخفيفة.

قال الشاعر:[(٤)]

أتغْضَبُ أنْ يُقَال أبوكَ عَف ... وتَرض أَنْ يُقال أبُوك زَان

فأشهد أن إلَّكَ من قريش ... كإل الرال من وِلد الأتَان

---

(١) هو لثابت قطنة: ثابت بن جابر العتكي من الأزد يكنى أبا العلاء، مات مقتولا في سمرقند سنة ١١٠هـ.

انظر الخزانة: ٤/ ٨٥، المغني: ١/ ١٣٤، الأغاني: ١٤/ ٢٧٩.

(٢) هو لربيعة بن سعد من بني نصر بن قعين يرثي ابنه. انظر دلائل الإعجاز ٢٥٥، شرح شواهد المغني ١١٩.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٩١.

(٤) الشاعر ابن مفرغ الحميري.

انظر الموشح للمرزباني: ٤٢١، والبيت في الشعر والشعراء: ١/ ٣٦٣. برواية.

وأشهد أن إلك من زياد ... كأل الفيل من ولد الأتان

ومعـــنى: أتغضب؟ يعني تغضب قيس من قتل قتيبة بن مسلم ولم تغضب لقتل عـــبد الله بن خازم السلمي وهما جميعا من "قيس" وقاتلاهما من بني تميم. وإنما يريد الفـــرزدق بهـــذا اعلـــو "بني تميم" على "قيس" والوضع من "قيس" على العجز عن الانتصار وطلب الثأر.

وباقي الباب مفهـــوم

هذا باب ما تكون فيه «أن» بمنـزلة «أي»

وذلـــك قوله تعالى عز وجل: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا﴾(١) زعم الخليل أن "أن" بمنـــزلة "أي" لأنك إذا قلت: انطلق بنو فلان: أن امشوا فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي ومثل ذلك: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ﴾(٢). وهذا تفسير الخليل ومثل هذا في القرآن كثير.

وأما كتبت إليه أن أفعل. وأمرته أن قم. فيكون على وجهين.

علـــى أن تكون (أن) التي تنصب الأفعال. ووصلتها بحرف الأمر والنهي كما وصلت "الذي" يقول وأشباهها إذا خاطبت.

والدليل على أنها تكون "أن" التي تنصب أنك تدخل الباء فتقول: أوعز إليه بأن أفعل فلو كانت "أي" لم تدخلها الباء. كما تدخل في الأسماء.

والوجه الآخر: أن تكون بمنـــزلة "أي" كما كانت بمنـــزلة أي في الأول. وأما قوله عز وجل: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(٣). "وآخر قولهم أن لا إله إلا الله" فعلى قوله: أنه الحمد لله. وعلى أنه لا إله إلا الله لا تكون. (أَنْ) التي تنصب الفعل لأن تلك لا يبتدأ بعدها الأسماء ولا تكون "أي" لأنها إنما تجيء بعد كلام يستغنى. ولا يكون موضع المبني على المبتدأ ومثل ذلك: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾(٤) كأنه قال: ناديناه أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم.

---

(١) سورة ص، الآية: ٦.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١١٧.

(٣) سورة يونس، الآية: ١٠.

(٤) سورة الصافات، الآيتان: ١٠٤، ١٠٥.

وقال الخليل تكون أيضا على "أي".

وإذا قلــت: أرسل إليه إن ما أنت وذا فهي على: "أي". وإن أدخلت أي على "أنه" و"أنك" فكأنك قلت: أرسل إليه بأنك ما أنت وذا.

ويـــدلك على ذلك أن العرب قد تكلم به في هذا الموضوع مثقلا. ومن قال: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾(١) فكأنه قال: أنه غضب الله عليها. لا تخففها في الكــلام أبــدا وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمرا فيها الاسم فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون إذا اضطروا في الشعر بكأن إذا خففوا يريدون معنى: "كأن" ولم يريدوا الإضمار وذلك قوله:

كأن وريديه رشاء خلب(٢)

وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى "أنْ" فلما اضطروا إلى التخفيف ولم تضمر لم تُغير ذلك أن تنصب بها كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله. ومثل ذلك قول الأعشى:

فِــي فَتية كَسيُوف الهِنْد قَدْ عَلِمُوا ... أَن هَالُـــكُ كُل مَنْ يَحفى وَيَنْتَعل(٣)

كأنه قال: أنه هالك. ومثل ذلك. أول ما أقول: أن باسم الله. كأنه قال: أول ما أقول أنه باسم الله وإن شئت رفعت في قول الشاعر:

كأن وريداه رشاء خُلب

على الإضمار في قوله: "أنه من يأتها تعطه" أو يكون هذا المضمر هو الذي ذكر كما قال:

ويـــوم توافينا بوجـــه مقســـم ... كأن ظبية تعطوا إلى وارق السلم(٤)

---

(١) سورة النور، الآية: ٩.

(٢) رجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٦٩، الخزانة: ٤/ ٣٥٦، ابن يعيش: ٨/ ٨٢، والإنصاف: ١٩٨.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) قائل البيت ابن حريم اليشكري واسمه باغث.
انظر الكتاب: ١/ ٢٨١، الخزانة: ٤/ ٣٦٤، المغني: ٢/ ٣٠١، والأشموني: ١/ ٢٩٣.

ولو أنهم إذ حذفوا جعلوه بمنـــزلة "إنما" كما جعلوا أن بمنـــزلة "لكن". لكان وجها قويا.

وأمـــا قوله: أن باسم الله فإنما يكون على الإضمار لأنك لم تذكر مبتدأ ومبنيا علـــيه والدليل على أنهم إنما يخففون على إضمار "الهاء" أنك تستقبح: قد عرفت أن تقول ذلك حتى تقول "لا" أو لا تدخل "سوف" أو السين "أو قد" ولو كانت بمنـــزلة حروف الابتداء لذكرت الفعل مرفوعا بعدها كما تذكره بعد هذه الحروف كما تقول: "ولكن يقول".

قـــال أبو سعيد: أما قوله عز وجل: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا على آلهتكم﴾[1] فقد ذكرناه في الباب الذي تقدم قبل هذا وقوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾[2] "فأن" بمعنى "أي" وهي تفسير "ما أمرتني". لأن في الأمـــر معنى القول. ولو قلت. "ما قلت لهم إلا ما قلت لي أن اعبدوا الله" لم يجز لأنـــه قـــد ذكـــر القـــول، وإذا قلـــت "كتـــبت إلـــيه أن أفعـــل وأمـــرته أن قـــم" ففيه وجهان:

أحدهما: أن "أن" وفعل المصدر بعدها بمنـــزلة المصدر وموضعها نصب أو خفض ومعناه كتبت إليه بأن أفعل. وأمرته "بأن" قم وحذفت الباء.

والوجه الآخر: أن تكون "أن" بمعنى "أي" فلا تدخل فيه الباء؛ لأن الباء إذا دخلت صارت "أن" داخلة في الفعل الذي قبلها وهي جملة واحدة وإذا كانت بمعنى "أي" فهي جملة تفسر الجملة التي قبلها.

وشبه سيبويه وصل "أن" بالأمر والنهي كوصل "الذي" بفعل المخاطب حين تقول: أنت الذي تفعل وأنت الذي تقول: فإن قال قائل: "الذي" لا توصل بفعل الأمر لا يجوز: الذي قم إليه زيد. فلما جاز وصل "أن" بفعل الأمر؟ قيل له الذي يحتاج إلى صلة هي إيضاح ولا يجوز وصلها بما ليس بخبر من الفعل والجملة ولو وصلتها بالاستفهام أو بغيره مما ليس بخبر لم يجز. ولا يجوز: الذي هل هو في الدار زيد ولا مررت بالذي اللهم

(١) سورة ص، الآية: ٦.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١١٧.

أغفر له. وأما "أَنْ" فإنّها توصل بما يصير معها مصدرا وهو الفعل المحض. سواء كان أمراً أو خبراً لأن المعنى الذي يراد به يحصل فيه. ألا ترى أنك إذا قلت: "أمرت بأن قم" فمعناه: أمرت بالقيام.

وأعلم أن "أن" إذا كانت بمعنى "أي" للعبارة فهي محتاجة إلى ثلاثة شرائط.

أولها: أن يكون الفعل الذي تفسره أو تعبر عنه فيه معنى القول. وليس بقول. وقد مضى هذا.

والثاني: ألا يتصل به شيء من صلة الفعل الذي تفسره لأنه إذا اتصل به شيء منه صار في جملته ولم يكن تفسيرا له. كالذي قدره سيبويه: أوعزت إليه بأن أفعل.

والثالث: أن يكون ما قبلها كلام تام وما بعدها جملة تفسر جملة قبلها ومن أجل ذلك كان قوله عز وجل: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(١)، وآخر قولهم: أن لا إله إلا الله بمعنى: "أنه". ولم يصلح أن يكون بمعنى "أي". لأن قوله وآخر دعواهم مبتدأ لا خبر معه. فهو غير تام فلا يكون بعده، "أن" بمعنى "أي) وقوله عز وجل: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾(٢) كأنه قال: ناديناه أنك قد صدقت الرؤيا. ومعناه بأنك قد صدقت يا إبراهيم.

وأجاز الخليل أيضا على "أن" "لأن" ناديناه كلام تام معناه: قلنا له يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ومثله: (أرسل إليه أن ما أنت وذا) فهي على "أي" وعلى: "أنه" لأنه يحسن فيه الباب وقوله: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾(٣) تكون "أن" بمعنى: المشددة ولا تكون بمعنى "أي" لأن قوله: (والخامسة) ليس كلام تام. وإذا كانت "أنْ" بمعنى المشددة ففيها إضمار اسم. وإذا لم يكن ذلك الاسم المضمر مما عرف وجرى ذكره فهو ضمير الأمر والشأن وهذا معنى قوله: "لا تخففها في الكلام أبدا وبعد الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمرا فيها الاسم. وإن لم تضمر فيها نصب "بكأن" في قوله:

..كأن وريديه رشاء خلب..

(١) سورة يونس، الآية: ١٠.

(٢) سورة الصافات، الآيتان: ١٠٤، ١٠٥.

(٣) سورة النور، الآية: ٩.

وإنما اختاروا في "أن" الإضمار لأنها إذا كانت مفتوحة لم تقع أولا في موضع المبتدأ فتجعل ما يليها مبتدأ. وتجعل هي ملغاة (كإنْ) إذا كسرتها وخففت لأن المكسورة تدخل على المبتدأ وتؤكده. فإذا ألغيت ولم تعمل فما بعدها مبتدأ واقع موقعه من الكلام.

ومعنى قوله "لنصبوا كما ينصبون إذا اضطروا في الشعر" "بكأن" إذا خففوا يريدون: معنى (كأن) ولم يريدوا الإضمار فإن قال قائل: أي ضرورة إلى النصب تقع والوزن فيه وفي الرفع واحد؟ قيل له: إنما أراد إذا اضطروا إلى التخفيف ولم يريدوا إضمارا. وسبيل ذلك سبيل ما خفف من الفعل في اللفظ ولم يتغير عمله كقولك: "لم يك زيد قائما. ولم يُبل زيد عمرا" بمعنى: لم يبال زيدُ عمرا وقد أجاز "كأن وريداه"... على الإضمار والنصب "بكأَنْ" إذا خففت.

وترك الإضمار أقوى من النصب "بأن" إذا خففت لما فيها من معنى التشبيه.

فأما النصب "بأن" إذا خفضت فهو قوله عز وجل على بعض القراءات: ﴿وَإِنْ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(١). وأما "بأن" فقول الشاعر:

فلو أنك في يوم اللقاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق(٢)

الكاف في: "أنك" موضعها النصب، وقوله: (كأن ظبية تعطوا). قد حذف منها الاسم وهو ضمير امرأة بعينها قد جرى ذكرها. وأوله:

ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطوا إلى وارق السلم

وقوله: ولو أنهم إذ حذفوه جعلوه بمنزلة "أنما" كما جعلوا "إن" بمنزلة "لكن" لكان وجها قويا يعني: لو حذفوا "أن" وأبطلوا عملها في المضمر والمظهر "كأن" إذا خففت لكان وجها قويا وهذا كما قال. ويصير قوله: علمت أن زيد قائم كقولك: علمت أنما زيد قائم. و"أنما" غير عاملة في شيء وزيد قائم مبتدأ وخبر وتصير "أن" بتخفيفها وإبطال عملها بمنزلة: "أنما" وقوله: أول ما أقول أن أحمد الله وأن باسم الله حمله سيبويه على المشددة وإضمار الأمر والشأن لأنه ليس قبله اسم يضمر كما

(١) سورة هود، الآية: ١١١.

(٢) لم نستدل على قائله، انظر الخزانة: ٢/ ٤٦٥، وابن يعيش: ٨/ ٧٣، والإنصاف: ١٢٧، وشرح شواهد ابن عقيل: ٧٧.

أضمر في: "كأن ظبية" حين ذكر في الكلام الذي قبله ويكون ذلك الاسم الذي يضمر مبتدأ ومبنيا عليه بعد "أَنَّ" كما تكون بعد "أنما" ومما أستدل به على الإضمار في "أن" المخففة استقباحهم: قد عرفت أن تقول ذاك واستحسانهم: قد عرفت أن لا تقول ذاك. وعرفت أن ستقول فيما لم يكن عوني ولو كانت "أن" من حروف الابتداء "كأنما" و "إِنَّ" ما استقبحوا الفعل المرفوع بعدها. أ. هـ.

هذا باب آخر «أَنَّ» فيه مخففة

وذلك قولك: قد علمت أن لا يقول ذاك وقد تيقنت أن لا يفعل. كأنه قال: أنك لا تقول وأنه لا يفعل ونظير ذلك قوله عز وجل: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾(١). وقوله عز وجل: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾(٢). وقال عز وجل: ﴿لِئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾(٣) وزعموا أنها في مصحف "أبي" أنهم لا يقدرون على شيء.

وليست "أن" التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع لأن (ذا) موضع يقين وإيجاب.. وتقول: كتبت إليه أن لا يقل ذاك وكتبت إليه أن لا يقول ذاك. وكتبت إليه أن لا يقول ذاك. فأما الجزم: فعلى الأمر، وأما النصب فعلى قولك: لئلا يقول ذاك.

وأما الرفع: فعلى قولك: لأنك لا تقول ذاك تخبره بأن ذا وقع من أمره وأما "ظننت" و"خلت" "وحسبت" و "رأيت" فإن "أن" فيها على وجهين: على أنها تكون (أن) التي تنصب الفعل وتكون (أن) الثقيلة فإذا رفعت قلت: حسبت أن لا يقول وأرى أن سيفعل ذاك. ولا تدخل هذه السين في الفعل هاهنا حتى تكون "أنه" وقال عز وجل: ﴿وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾(٤) كأنك قلت: قد حسبت أنه لا يقول ذاك وأنما حسنت "أنه" هاهنا. لأنك قد أثبت هذا في ظنك. كما أثبته في علمك وأنك أدخلته

---

(١) سورة المزمل، الآية: ٢٠.

(٢) سورة طه، الآية: ٨٩.

(٣) سورة الحديد، الآية: ٢٩.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٧١.

في ظنك. على أنه ثابت الآن كما كان في العلم. ولولا ذاك لم يحسن "أنك" هاهنا ولا "أنــه" فجرى الظن هاهنا مجرى اليقين لأنه نفيه. وإن شئت نصبت فجعلتهن بمنـــزلة "خــشيت" و"خفــت" فــتقول ظننت أن لا تفعل. ونظير ذلك: ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾(١)، ﴿إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ﴾(٢)، "فلا" إذا دخلت هاهنا لم تغير الكلام عــن حاله وأنما منع "خشيت" أن تكون بمنـــزلة: "ظننت" و"خلت" و"علمت" إذا أردت الــرفع. أنك لا تريد أن تخبر أنك تخشى شيئًا قد ثبت عندك ولكنه كقولك: "أرجو" و"أطمع" و"عسى" فأنت لا توجب إذا ذكرت شيئا من هذه الحروف.

ولذلك ضعف "أرجو أنك تفعل" و "أطمع أنك فاعل". ولو قال رجل: "أخشى أن لا تفعــل يريد أن يخبر أنه يخشى أمرا قد استقر عنده أنه كائن. جاز وليس وجه الكــلام. واعلــم أنــه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أن تفعل ذاك، ولا قد علمــت أن فعل ذاك حتى تقول: "ستفعل" "أو قد فعل" أو تنفي فتدخل "لا". وذلك لأنهــم جعلــوا ذلــك عوضــا ممــا حذفــوا من "أنه" فكرهوا أن يدعوا "السين" أو (قـــد). إذ قدروا على أن تكون عوضا ولا تنقض مما يريدون لو لم يدخلوا "قد" و"السين".

وأمــا قــولهم: أما أن جزاك الله خيرا فإنما أجازوه؛ لأنه دعاء. ولا يصلون إلى "قـــد" هاهنا ولا إلى "السين". وكذلك لو قلت: (أما أن يغفر الله) جاز لأنه دعاء ولا تــصل هنا إلى السين. ومع هذا أنه قد كثر في كلامهم حتى حذفوا فيه "أنه" و"أنه" لا يحــذف في غــير هــذا الموضــع سمعــناهم يقولــون: (أمــا إن جزاك الله خيرًا) شبهوه (بأن).

فلما جازت "إن" كانت هذه أجوز وتقول: "ما علمت إلا أن تقوم ولا أعلم إلا أن تقــوم. وما أعلم إلا أن تأتيه إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئا البتة ولكن تكلمت على وجه الإشارة. كما تقول أرى من الرأي أن تقوم، فأنت لا تخبر بأن قياما قد ثبت كائنا أو يكون فيما تستقبل البتة فلو أراد غير هذا المعنى لقال: "ما علمت إلا

(١) سورة القيامة، الآية: ٢٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

أن سيقومون" وأنما جاز: "قد علمت أن عمرو ذاهب" لأنك قد جئت بعده باسم وخبر كما يكون بعده لو ثقلته و أعملته فلما جئت بالفعل بعد "أن" جئت بشيء كان سيمتنع بعده لو ثقلته فكرهوا أن يجمعوا عليه الحذف وجواز ما لم يكن يجوز بعده مثقلا فجعلوا هذه الحروف عوضا.

قال أبو سعيد: أفعال العلم واليقين والمعرفة وما جرى مجراها من أفعال التحقيق تختص به "أَنَّ" المشددة الناصبة للأسماء دون "أَنْ" المخففة الناصبة للأفعال. وأنما خصت هذه الأفعال بالمشددة لأن المشددة المفتوحة بمنزلة "إِنَّ" المكسورة في باب التوكيد والإيجاب، وما اختص بالإيجاب لا يدخل عليه ما ينقض دلالته على الإيجاب، فلم يدخل على "أن" المشددة "رجوت" واشتهيت وبابه. لأن هذه الأفعال يجوز أن يوجد ما بعدها ويجوز ألا يوجد فوقعت على "أَنَّ" المخففة التي لا توكيد فيها ولا مضارعة لما يوجب التوكيد.

ولا ينكر أن تكون هذه الأفعال المحققة تختص بـ ألا يدخل عليه باب "رجوت" و"اشتهيت" كما أن لام "التوكيد" و"السين" و"سوف" لا يجامعها جحد. ألا ترى أنك تقول: والله لزيد قائم ولا تقول: والله لما زيد قائم. تريد: "ما" الجحد وكذلك لا يجوز: ما سيقوم وليس سيقوم وكذلك أفعال التحقيق منعت من دخولها على المخففة. وخصت المخففة بالأفعال غير المخففة وهي الأفعال التي يجوز أن يكون مفعولها. ويجوز أن لا يكون كقولك: اشتهيت أن لا يخرج زيد لأن زيدًا يجوز أن يخرج و يجوز أن لا يخرج، وقولك: رجوت أن يقدم زيد يجوز أن يقدم، ويجوز أن لا يقدم.

واعلم أن من الأفعال ما يكون فيه تأويلان أحدهما: الإيجاب والآخر: غيره فيجيز أن تكون "أَنَّ" بعدها بالتشديد والتخفيف بتأويل التشديد ورفع الفعل بعده ويجوز أن يكون بعدها (أَنْ) ناصبة للفعل. وذلك "حسبت" و"ظننت" و"خلت" و"رأيت" من رؤية القلب وفيها تأويلان:

أحدهما: تأويل العلم واليقين والمعرفة لأن الظان قد أثبت في ظنه ما ظنه واعتقده عنده أنه حق كما يعتقد العالم فيما علمه أنه حق فيجري لفظ ما بعد هذه الأفعال بالتشديد في هذا التأويل. كما يجري في العلم فيقال: حسبت أن زيدا منطلق "وظننت أنك أخونا" وأن خففت وأنت تنوي الشديدة قلت: "قد حسبتُ أن لا تقول ذلك"

بالرفع وأرى أن سيفعل لأنك تريد: "أنك لا تقول ذاك وأرى أنه سيفعل ولا تكون السين في الفعـــل حـــتى تكون بمنـــزلة: "أنه" لأن "أن" المخففة لا يليها إلاّ الفعل الذي تنصبه والماضي. "والسين وسوف" لا تدخل عليهما عوامل الفعل لأن السين وسوف أنما دخلتا علـــى فعـــل مستقبل يكن فيه الحال والاستقبال فأخلصتاه للاستقبال وعوامل الأفعال لا تكون للحال إنما تكون للاستقبال فلا مدخل لها على "السين" و"سوف" ومثله: قوله عز وجل: ﴿وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[1].

والتأويل الثاني في هذه الأفعال: أنها أفعال وقعت في القلب واعتقدها صاحبها بغير دلـــيل ولا برهان وإذا وقف على صورتها وعلم أن ذلك الاعتقاد لما كان بغير دليل جوز أن يكون معتقده، يصح وجوز أن لا يصح. وجوز أن يكون وأن لا يكون فصار بمنـــزلة "خـــشيت" و"خفـــت" وخـــبر عنها الذي يقف على صورتها باللفظ الذي يستعمله في "خفـــت" و"خشيت" و "رجوت". وذلك قولك: ظننت أن لا تفعل ونظير ذلك ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَـــلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾[2]، ﴿إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾[3] ودخول "لا" بعد "أن" لا يغير النصب في قولك: ظننت أن لا تفعل ذلك وفي القرآن ﴿لِئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[4]، و﴿أَن لاَّ يِقُولُـــواْ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾[5]. ﴿وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[6]. في قراءة مـــن نـــصب وهـــو أكثر من أن يحصى. وقد ذكرنا فيما مضى أن لا يفصل بين العامل والمعمول فيه.

وجعل سيبويه لباب "ظننت" و"خلت" مزية على باب "خشيت" و"خفت" فأجاز تشديد "أن" في باب "ظننت" و"خلت" جوازا مستمرا مستحسنا. ولم يجز في "خشيت" و"خفت" التشديد إلا على ضعف وعلى أنه ليس وجه الكلام. وقال في الفصل بينهما أنك في باب "خشيت" لا تريد أن تخبر أنك تخشى شيئا قد ثبت عندك ولكنه كقولك:

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٧١.

(٢) سورة القيامة، الآية: ٢٥.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

(٤) سورة الحديد، الآية: ٢٩.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٦٩.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٧١.

(أرجو) و"أطمع" و(عسى" وأنت لا توجب إذا ذكرت شيئا من هذه الحروف والذي يجوزه أنه قد يستقر في علمه كون شيء يعلم أنه يضره ونفسه كارهة له ونافرة منه. فذلك النفور والكراهية هو الخوف والخشية.

وضعيف في الكلام أن تقول: "قد علمت أن تفعلُ" لأن الأصل: علمت أنك ذاك "ولو قلت علمت أن تفعلُ ذاك" لم يجز. لأن الفعل لا يلي "أنَّ" و"إنَّ" المشددتين. فكرهوا أن يجمعوا عليه حذف الاسم والتخفيف وأن يليه ما لم يكن يليه من الفعل. فإذا عوضوا سهل ذلك إذ قد وجد بعض ما يحذف. إذا كان في الكلام عوض منه جاز وإن لم يكن لم يجز نحو قولهم:

وبلدٍ عامية أعماؤه(١)

بمعنى: ورب بلد. ولا يجوز أن تقول: بلد. بمعنى: رب بلد.

وأما قولهم: أما أن جزاك الله خيراً وتقديره: أما أنه جزاك الله خيراً ومعناه: حقا أنه جزاك الله خيرا كما تقول: أما أنك راحل بمعنى: حقا أنك راحل وقد حذف اسم "أن" المشددة ووليها الفعل فأنما: إن ذلك لأن هذا الكلام دعاء. والأشياء التي تكون عوضا من التخفيف وحذف الاسم لا يصح وقوعها فيه لأن "قد" لا تقع في الدُّعاء. لا تقول: قد غفر الله لك وأنت تريد الدعاء فلا يجوز: أما أن قد جزاك الله خيرا وكذلك "السين" و"سوف" لا يصح دخولهما على فعل الدعاء لأنهما يضمران الكلام يقينا واجبا. ولا يجوز دخول "لا" لأنها تقلب معنى الدعاء له إلى الدعاء عليه. فاحتمل لذلك ترك العوض، وأجازوا كسر "أن" في هذا الموضع فقالوا: أما إنّ جزاك الله خيرا. وتقديره: أما إِنَّه جزاك الله خيرا.

ومعنى "إنْ" إذ كسرت معنى: "ألاَ" التي يستفتح بها الكلام. "وجزاك الله خيراً" خبر لاسم أن والدعاء والأمر يكونان خبرين للمبتدأ كقولك:

زيد جزاه الله خيرا- وزيد أضربه.

وإن لم تقدر "إنه وأنه" بطل معنى الكلام وأنما حسن الحذف فيه من غير عوض

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج ديوانه ص١ وهي مطلع قصيدة في وصف المفازة والسراب.
انظر معاهد التنصيص: ٨٦، أمالي المرتضي: ١/ ١٥٥، أمالي ابن الشجري: ١/ ٣٦٦.

للضرورة التي ذكرتها. وأنما استعملوا حذف الاسم في "أن" المكسورة في هذا الموضع خاصة وليس ذلك الحذف في سائر الكلام ولم يعوضوا كأَنَّ ذلك تقوية لحذف العوض الذي يكون في المفتوحة وأنما جاز في قولهم: ما علمت إلا أن تقوم "أَنًّ" الناصبة لأنها استعمل العلم فيها على معنى المشورة والرأي الذي لاح فيه فيما أشار عليه فصار بمنـــزلة الرأي والظن.

ولو أراد العلم الحقيقي لقال: "ما علمت إلا أن سيقومون" على معنى "أنهم سيقومون كما ذكرنا فيما تقدم.

وباقي الباب مفهـــــــوم

هذا باب «أم» و «أو»

أما "أم" فلا يكون الكلام بها إلا استفهاما.

ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين:

١ – على معنى: أيهما وأيهم.

٢ – وعلى أن يكون الاستفهام الآخر متقطعا من الأول.

وأما "أو" فإنما يثبت بها بعض الأشياء وتكون في الخبر. والاستفهام يدخل عليها على ذلك الحد.

وسأبين لك وجوهه إن شاء الله تعالى.

وقال أبو سعيد: هذا الباب جملة تفصل في الأبواب بعده وفيها يقع الشرح إن شاء الله تعالى.

هذا باب «أم» إذا كان الكلام بها بمنـزلة: أيهما وأيهم

وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ و أزيدًا لقيت أم بشرا؟ فأنت الآن مدع أن عنده أحدهما. لأنك إذا قلت، أيهما عندك؟ وأيهما لقيت؟ فأنت مدع أن المسئول قد لقي أحدهما أو أن عنده أحدهما إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو؟

والدلـــيل على أن قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ بمنـــزله قولك: أيُّهما عندك؟ أنـــك لـــو قلت: أزيد عندك أم بشر؟ فقال المسئول: لا. كان محيلا كما أنه إذا قال: أيهما عندك؟ فقال: لا. فقد أحال.

واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لا تسأل عن اللقاء إنما تسأل عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو، فبدأت بالاسم لأنك تقصد أن يبين لك أي الاسمين في هذه الحال، وجعلت الاسم الآخر بديلا للأول وصار الذي لا تسأل عنه بينهما.

ولو قلت: "أَلقيت زيدا أم عمراً" كان جائزاً حسنا.

ولو قلت: أعندك زيد أم عمرو؟ كان كذلك وإنما تقديم الاسم هاهنا أحسن. ولم يحسن للآخر إلا أن يكون مؤخرا لأنه قصد الاثنين. فبدأ بأحدهما. لأن حاجته أحدهما. فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها. لأنه إنما يسأل عن أحدهما من أجلها، وإنما يفرغ مما يقصد بقصته ثم يعد له بالثاني.

ومن هذا الباب قوله: ما أبالي أزيدًا لقيت أم عمرا؟ وسواء على أزيدا كلمت أم عمرا؟ كما تقول: ما أبالي أيهما لقيت؟

وإنما جاز حرف الاستفهام هنا. لأنك سويت الأمرين كما استويا حين قلت: أزيد عندك أم عمرو؟ فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولهم: "اللهم اغفر لنا أيتها العصابة" وإنما لزمت "أم" هاهنا. لأنك تريد معنى "أيهما" ألا ترى أنك تقول: "ما أبالي أيّ ذاك كان". "وسواء على أيَّ ذاك كان". فالمعنى واحد و"أي" هاهنا تحسن. وتجوز كما جازت في المسألة.

ومثل ذلك: ما أدري أزيد ثم أم عمرو؟ و"ليت شعري أزيد ثم أم عمرو؟ فأوقعت "أم" هاهنا كما أوقعته في الذي قبله؛ لأن هذا يجري على حرف الاستفهام حيث استوى علمك فيهما كما جرى الأول.

ألا ترى أنك تقول: ليت شعري أيهما ثم فيجوز "أي" ويحسن كما جاز في قولهم: أيُّهما ثمَّ؟

وتقول: أضربت زيدا أم قتلته؟ فالبدء هاهنا بالفعل أحسن. لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيهما كان. ولم تسأل عن موضع أحدهما فالبدء بالفعل هاهنا أحسن كما كان البدء بالاسم فيما ذكرنا أحسن كأنك قلت: أي ذاك كان بزيد؟

وتقول: ما أدري أقام أم قعد؟ إذا أردت: ما أدري أيُّهما كان؟

وتقول: ما أدري أقام أو قعد؟ إذا أردت أنه لم يكن بينهما شيء، كأنه قال: لا أدعــي أنه كان في تلك الحال قيام ولا قعود أي لم أعدد قيامه قياما يستبين لي قعوده بعد قيامه. وهو كقول القائل: تكلم ولم يتكلم.

قال أبو سعيد: اعلم أن "أم" فيها معنى حرف الاستفهام وحرف العطف وهو يشبه من حروف العطف "أو".

فأما موقعها في الاستفهام فعلى وجهين:

أحدهما: أنها تعادل ثانية ألف الاستفهام أولا. ويكونان بمعنى "أيهما". وذلك قولك: أزيد في الدار أم عمرو؟ وأزيدًا لقيت أم بشرا؟ ومعناه: أيُّهما عندك؟ وأيهما لقيت؟

وإنما يعادل السائل بها الألف ويجعل الكلام بمنــزلة "أيّهما" و"أيهم" إذا كان قد عرف وقوع شيء من شيئين أو من أشياء فكلا يعرفه بعينه فيسأل من يقدّر أن علم ذلك عنده ليعرفه إياه معينًا.

كان القائل إذا قال: أزيد عندك أم عمرو قد علم أن عند المخاطب أحد هذين ولا يدري من هو منهما فيستدعى إعلام المخاطب إياه عينا فيلتمس علم ذلك منهما، وكذلك كل ما استفهم عنه بالألف.

و"أم" بمعنى "أي" والمستفهم قد عرف وقوع أحد الأمرين منهما وهو يلتمس تعيينه كقولك: أقام زيد أم قعد؟

وقد يعبَّر عن هذا السؤال. بأن فيه تسويةً ومعادلةً.

فأما التسوية: فهي أن الاسمين المسئول عن تعيين أحدهما يستويان في علم السائل ما عنده في أحدهما مثل ما عنده في الآخر.

وأما المعادلة: فهي بين الاسمين جعلت الاسم الثاني بديلا للأول بوقوع "الألف" على الأول و "أم" على الثاني ومذهب السائل فيهما.

فإذا سأل السائل عن هذا، فالجواب أن يسمى واحد من الاثنين أو الجماعة ويعين.

وإنما نسأل السائل عن هذا والمسئول عنه يعرف الذي يسأل عنه.

وقد اتسعت العرب في ذلك. فاستعملوه في غير الاستفهام في مواضع مختلفة.

من ذلك قول القائل: "قد علمت أزيد في الدار أم عمرو. وليس هذا باستفهام

والمتكلم فيه بمنـــزلة المسئول والمخاطب يصير بمنـــزلة السائل لأن الذي يقول: قد علمت أزيدُ في الدار أم عمرو قد عرفه بعينه والمخاطب إذا قال له القائل: قد علمت أزيد في الدار أم عمرو يعتقد في قول المتكلم أن أحدهما في الدار لا يعرفه بعينه. فهو بمنـــزلة السائل في الأول.

ومنه: ما أدْرِي أزيد في الدار أم عمرو؟ وهذه حال السائل. فإذا سأل وهذه حاله قال: أزيد في الدار أم عمرو؟

ومنه قول القائل: ليت شعري أَزيُّد في الدار أم عمرو؟ تمنى أن يعلم ما يسأل عنه السائل إذا قال: أزيد في الدار أم عمرو؟

ومنه: ما أبالي أزيد جاءك أم عمرو سويت بين الأمرين جميعا في منـــزلتهما عندك وهَوَانهمَا عليك.

ومنه: سواء عَلَيَّ أقمت أم قعدت ومعناه. قيامك وقعودك على مستويين.

وإنما جاز الاستفهام "بأم" في هذه الأشياء وأن تكون استفهاما لما فيها من التسوية والمعادلة فشبهت من الاستفهام بما فيها من التسوية والمعادلة.

لاجتماعِهما في التسوية والمعادلة لا في الاستفهام. كما جرى على حرف النداء قولك:

"اللهم اغفر لنا أيتها العصابة" ولست تناديه وإنما تختصه فتجريه على حرف النداء لأن النداء فيه اختصاص فيشبه به للاختصاص لأنه منادى.

وقد مضى الكلام فيه قبل.

والاختيار في هذا الباب أن يكون الشيء الذي يسأل عنه هو الذي يلي "الألف" و"أم" وما "لا" يسأل عنه متوسط كقولك: أزيد عندك أم عمرو؟

والسؤال عن زيد وعمرو؛ لأن السائل يلتمس واحدا منهما له. ولا سؤال عن "عندك" لأنه قد عَرَّفه أَنَّ أحدهما عنده.

فأحسن الألفاظ ما يتعادل به الاسمان اللذان هما مستويان في السؤال، فيجعل أحدهما "بالألف" والآخر يلي "أم" وإذا لم يجعل كذلك وقيل: أعندك زيد أم عمرو؟ صار الذي يلي الألف عنده ليس بعديل "عمرو" الذي ولي "أمْ".

وكذلك الاختيار: أزيدًا لقيت أم بشرا؟ ولو قلت: ألقيت زيدا أم بشرا؟ صار الفعل

يلي الألف والاسم يلي "أم"، وهو وإن كان جائزا حسنا لاستواء معنى ألقيت زيد؟ و"أزيدًا لقيت"؟ فليس كحسن: أزيدًا لقيت أم بشرا؟ لأنه مع صحة المعنى أعدل لفظا. ومما يختاره العرب.

وإذا كانت المعادلة بين فعلين فالاختيار أن يلي أحد الفعلين الألف والآخر "أم". لأن المسألة عن الفعلين. ويكون الذي ليست المسألة عنه بينهما وذلك قولك: أضربت زيدا أم قتلته؟ لأن سؤالك عن فعلين مبهمين ليبين لك أحدهما ولم تسأل عن "زيد" الذي هو موضع الفعل لأن المسائل قد علم أن أحدهما واقع بزيد ولم يفرق بينهما فالبدء بالفعل هنا أحسن. كأنك قلت: أي ذاك كان بزيد؟

وقد يعادل بالفعل والفاعل. والمبتدأ والخبر لاستواء المعنى في ذلك.

كقوله عز وجل ﴿سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾[1] والمعنى: سواء عليكم أدعوتموهم أم صمتم.

وإن شئت: سواء عليكم أنتم داعون لهم أم أنتم صامتون عنهم. وسواء عليكم أنهم مدعوون أم متروكون.

ومعناه: سواء عليكم دعاؤكم لهم وصمتكم عنهم.

قول سيبويه: "قام أو قعد" إذا أردت أنه لم يكن بينهما شيء، كأنه يقول: لا أدعي أنه كان منه في تلك الحال قيام ولا قعود: أي: لم أعدد قيامه قياما ولم يستبن قعوده قعودا صار بمنزله: ما لا قيام يعرف له ولا قعود، فكأنه قال: ما أدري أكان أحد هذين؟

وإذا أيقن بكون أحد الأمرين منه وشكَّ فيه عينا. قال: ما أدري أقام أم قعد؟ وهذا قد علم أن أحد الأمرين كأن منه ولا يعرفه بعينه.

وما تركته من شرح الباب فلا غناء ما شرحته عنه. وبقيْتُ من شرح "أم" بعد ذكري جملة وجوهها ما أشرحه في الباب الذي يلي هذا إن شاء الله تعالى.

هذا باب «أم» منقطعة

وذلك قولك: أعمرو عندك أم زيد.

فهذا ليس بمنزلة: أيهما عندك؟

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٩٣.

ألا تـــرى أنـــك لو قلت: أيهما عندك؟ لم يستقم إلا على التكرير (والتوكيد) وبذلك على أن الآخر منقطع من الأول:

قـــول الرجل: إنها لإبل ثم يقول: (أم شاه يا قوم) فكما جاءت "أم" هاهنا بعد الخبر منقطعة فكذلك تجيء بعد الاستفهام.

وذلك أنه حين قال: أعمرو عندك؟ فقد ظن أنه عنده أدركه مثل ذلك الظن في "زيد" بعد أن استغنى كلامه.

ومثل ذلك: "أنها لإبل أم شاه" إنما أدركه الشك حين مضى كلامه على اليقين وبمنـــزلة "أم" هاهنا قوله عز وجل: ﴿الٓمٓ * تَنـــزِيلُ الْكِتَابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[١].

فجاء هذا على كلام العرب (ليعرفوا ضلالتهم).

ومثل ذلك: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ......﴾[٢].

كأن فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء.

فقوله: "أم أنا خير" بمنـــزلة قوله: أم أنتم بصراء لأنهم لو قالوا: أنت خير منه كان بمنـــزلة قولهم: "نحن بصراء عنده".

ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ﴾[٣].

فقد علم النبي ﷺ والمسلمون أن الله عز وجل لم يتخذ ولدا. ولكنه جاء على حرف الاستفهام ليبصروا ضلالتهم.

ألا ترى أن الرجل يقول للرجل: "السعادة أحب إليك أم الشقاء" وقد علم أن السعادة أحب إليه وأن المسئول سيقول: السعادة. ولكنه أراد أن يُبَصِّر صاحبه ومن ذلك: أعندك زيد أم لا؟ كأنه حين قال: أعندك زيد؟ كان يظن أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال: أم لا؟

---

(١) سورة السجدة، الآيات: ١: ٣.

(٢) سورة الزخرف، الآيتان: ٥١، ٥٢.

(٣) سورة الزخرف، الآية: ١٦.

وزعم (الخليل) أن قول الأخطل:

كذبتك عينك أم رأَيْتَ بَواسِطٍ غَلَسَ الظلام من الرباب خيالا[(١)]

كقوله: إنها لإبل أم شاه.

ومثل ذلك قول الشاعر وهو كثير عزة:

أليس أبي بالنضر أم ليس والدي لـــكل نجيب من خزاعـــة أزهـــرا[(٢)]

ويجـــوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الألف قال الأسود بن يعفر:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر[(٣)]

وقال عمر بن أبي ربيعة:

لعَمركَ مَا أدْرِي وإن كنت داريًا بسبع رمين الجمر أم بثمـــــــان[(٤)]

قال أبو سعيد: والوجه الثاني من وجهي الاستفهام بأم: أن تكون "أن" منقطعة مما قبلها. ومنـــزلتها منـــزلة الألف إذا اتصلت بكلام قبلها. إلا أن "الألف" تكون ابتداء و"أم" لا تكون ابتداء لأنها للعطف.

في الوجه الأول: تعطف اسما على اسم أو فعلا على فعل وهما من جملة واحدة.

والوجه الثاني: تعطف جملة على جملة.

لأن الثاني ينقطع من الأول فلا يكون ما بعدها إلا كلاما تاما أو مقدرا جاء لتمامهما فقولهم:

---

(١) انظر الديوان: ٤٩ وهي مطلع قصيدة في هجاء جرير.

الخزانة: ٤/ ٤٥٢، شرح شواهد المغني للسيوطي: ١/ ١٤٣.

(٢) ديوانه: ٢٣٣ برواية:

أليس أبي بالصلت أم ليس أسرقي لكل هجان من بني النضر أزهرا

(٣) الكامل ٣/ ٩٠٦، الخزانة: ٤/ ٤٥٠، العيني: ٤/ ١٣٨.

(٤) ديوانه: ٨٨ برواية

فوالله ما أدري وإنـــي لحاسب بسبع رميت الجمـــر أم بثمان

الخزانة: ٤/ ٤٤٧، ابن يعيش: ٨/ ١٥٤، مغني اللبيب: ١/ ١٤، الكامل: ٣/ ٩٠٦.

أنها لإبل أم شاه.

تقريرها: أم هي شاه لأن قوله: "أنها لإبل" إخبار وهو كلام تام، وقوله: "أم شاه" استفهام عند شك عرض له بعد الإخبار ولابد من إضمار "هي".

ولو ذكرت في موضع "أم" المنقطعة "ألف" الاستفهام لجاز ولم يتغير المعنى. كقولك: أنها لإبل أشاه؟ وكذلك: "أيقولون افتراه" مكان: "أم يقولون افتراه".

فإذا كانت "بأم" فهي معطوفة.

وإذا كانت "بالألف" فهي مستأنفة غير معطوفة. واختاروه "بأم" لأن فيها رجوعا عن الأول وإبْطَالاً له كما يكون في "بل".

وإذا كانت باستفهام مستأنف لم يكن بينهما وبين الأول علقة.

وقد شبه النحويون "أم" في هذا الوجه بـ"بل" ولم يريدوا أن ما بعد "أم" محقق كما يكون ما بعد "بل" محققا.

وإنما أرادوا أن "أم" استفهام بعد كلام يتقدمها كما أن "بل" تحقيق مستأنف بعد كلام يتقدمها.

والدليل على أنها ليست بمنزلة "بل" مجردة قوله عز وجل: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ﴾[1] لا يجوز أن يكون بمعنى: بل اتخذ مما يخلق بنات. تعالى الله عن ذلك. وتقديره في اللفظ: "أَاتَّخَذَ" بالألف للاستفهام والمعنى: الإنكار والرد لما ادعوه. لأن ألف الاستفهام قد تدخل للتقرير والرد والإنكار والتوبيخ والتوعد فتدخل على النفي فتصيره إيجابا في التقرير كقوله عز وجل: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[2] وقوله عز وجل:﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ﴾[3].

والرد نحو قوله تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾[4]؟ رد على من ادعى ذلك ونبه إليه.

والإنكار: نحو قوله أمقيما ونحن راحلون؟ و "أقياما وقعد قعد الناس؟" ونحو

(١) سورة الزخرف، الآية: ١٦.
(٢) سورة الانشراح، الآية: ١.
(٣) سورة التغابن، الآية: ٥.
(٤) سورة الزخرف، الآية: ١٦.

ذلك: "أم يقولون افتراه"؟ بمعنى: أيقولون افتراه على وجه الإنكار عليهم.

ولو قيل: بل يقولون صار ذلك من قولهم على وجهة الإخبار منهم بحسب وإذا كان على جهة: أيقولون افتراه؟ فهو على جهة التثبيت عليهم بالتقرير لهم بذلك ولا يجعله موجها عليهم بالإخبار عنهم فهذا الفصل بين "أم" وبين "بل".

والتوعد نحو قولك لمن يشتمك أو يجترئ عليك: أتشتمني؟ وأتجترئ علي؟ وقوله: أعمرو عندك أم عندك زيد؟ والوجه الظاهر فيه أن يكون بمعنى "أم" المنقطعة كأنه استفهم عن الأول بقوله: أعمرو عندك؟ وفي نيته الاقتصار عليه ثم أدركه في "زيد" من الشك ما أدركه من "عمرو" فسأل عنه. لأن "أم" المنقطعة تأتي بعد الخبر وبعد الاستفهام. ولو جعلت بمعنى: "أيهما" لنابت "أيهما" عن عمرو و"زيد" ومن "ألف" الاستفهام وعن "أم".

وصار التقدير: أيهما عندك عندكم لأن: "عندك" مكررة في ذكر "عمرو" و"زيد". فوجه الكلام على كلامين كل واحد منهما قائم بنفسه وألا يكون على وجه التكرير.

قال أبو سعيد: وإذا كان بعد "أم" حرف الجحد الذي هو نقيض ما قبله فمعناها ومعنى (أو) سواء وذلك قولك: أعندك زيد أم لا؟ "أم" منقطعة كأنه حيث قال: أعندك زيد؟ كان يظن أنه عنده فسأل عنه وحده ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال: أم لا؟

والدليل على أنها منقطعة: أن السائل لو اقتصر على قوله: أعندك زيد. لاقتضى استفهامه عن ذلك أن يقال: نعم أو لا.

فقوله: أم لا مستغنى عنها في تتميم الاستفهام الأول وإنما يذكره الذاكر ليبين أنه عرض له الظن في نفي أنه عنده كما كان عرض له الظن في أنه عنده و "أو" تقتضي هذا المعنى وذلك أنه إذا قال: "أعندك زيد" فالسائل شاك مستفهم يلتمس أن يقال له "نعم" أو"لا" وهو يعلم أنه أما عنده وإما ليس عنده. وإذا قال: أعندك زيد أو لا؟ فقد أتى بـ(أو) وهو مستغن عنها بما اقتضاه سؤاله وبما علم من حاله أنه يعتقد أحد الأمرين.

ولذلك استوى "أم" و "أو" فيه. ويدخل في هذا المعنى ما حكاه الله تعالى عن

فرعون: ﴿أَفَلا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾[1]؛ لأن قوله: أم أنا خير من هذا الذي هو مهين بمنـــزلة قوله: أم تبصرون على ما بينه سيبويه.

وبالإيجاب بأحد الأمرين في المسألة الأولى وذكر "أم" بعدها كالتوكيد المستغنى عنه.

ألا ترى أن قوله: "تبصرون" يستدعي به السائل أن يقال له: لا نبصر أو نبصر. كأن فرعون ظن أولاً أنهم لا يبصرون ثم أدركه ظن أنهم يبصرون على نحو ما ذكرناه فيما قبله.

وقال أبو زيد:[2] "أم" زائدة في هذا الموضع كأنه قال: "أفلا تبصرون أنا خير من هذا الذي هو مهين". ولم يقله غيره من النحويين.

وما علمت أحدا تابعه عليه إلا رجلا من المقرئين. وكان إذا قرأ استوقف القارئ على "أم" ثم ابتدأ: "أنا خير من هذا الذي هو مهين".

فأنشد أبو زيد قول الراجز:

يا دَهن أَمْ ما كَانَ مشيَتِي رقصًـــــا

بَلْ قَدْ تَـــكُونَ مشْيَتِي تَوقُّصَـــــا[3]

وقد يجوز أن يكون ما أنشده أبو زيد من كلام مُقدم بعضه وإن كان في أوله حرف النداء لأن حرف النداء قد يقع حشوًا. كقولك: قمت يازيد أو لم تقم.

فيمكن أن يكون قال: أكان مشيتي في شبابي رقصا. وقد يجوز أن تكون "ما" زائدة وتكون "أم" على كلام متقدم.

وأما قوله:

كذبتك عينك أم رأيت بواسطٍ

فإنه: يكون: على أنه خَبَّر بِكذبِ عَيْنه ثم أَدْركه ظَن وبأن ذلك كان في القوم فقال:

---

(١) سورة الزخرف، الآيتان: ٥١، ٥٢.

(٢) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري أخذ عنه سيبويه اللغة توفي ٢١٥، نزهة الألباب: ٨٧.

(٣) انظر المقتضب: ٣/ ٢٩٧، والخزانة: ٤/ ٤٢١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٣٦.

كذبتك عينك أم رأيت بواسطٍ غلس الظلام من الرباب خيالاَ

وقد يخبر الشاعر بالشيء ثم يرجع عنه أما بتكذيب نفسه أو بالتشكيك فيه كقول زهير:

قف بالديار التي لم يعفها القدم بلىَ وغيرها الأرواح والديّــــم

فقوله: "بَلى" تكذيب منه لما نفاه.

ويجوز أن يكون على حذف الألف من كذبتك "كأنه قال: أكذبتك أم رأيت... على تقدير: أيهما كان. كأنه قال: أتمثلت لك في اليقظة لفكرك فيها على غير حقيقة أم رايتها في النوم؟

ومثله:

شُعَيْثُ بنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بنَ مِنْقَرِ

لابد فيه من تقدير الألف لأنه يهجو هذه القبيلة فيقول:

لم تستقر على أب. لأن بعضها يعزوها إلى: منقر وبعضها يعزوها إلى سهم:

وقول كثير:

أَلَيْسَ أَبِي بالنَّضْرِ أَمْ لَيس وَالدي لكل نجيب... ... ...

يقرر بشئ بعد شئ فهو تقرير بعد تقرير فالكلام عى جملتين "فأم" منقطعة.

وباقي الباب مفهـــــوم

هذا باب «أو»

تقول: إنهم تضرب أو تقتل (تعمل أحدهما) ومن بأتيك أو يحدثك لا يكون هنا إلا "أو" من قبل أنك أنما تستفهم عن المفعول.

وإنمــا حاجــتك إلى صاحبك أن بقول: فلان. وعلى هذا الحد يجري: "متى" و"من" و "كم" و "كيف" و"أين".

وتقــول: هــل عندك شعير أو بر أو تمر؟ وهل تأتينا أو تحدثنا؟ لا يكون إلا كذلك وذلك أن "هل" ليست بمنــزلة "ألف" الاستفهام لأنك إذا قلت: هل تضرب زيدا؟ فلا يكون أن تدعي أن الضرب واقع.

وقد تقول: أتَضربُ زيدا. وأنت تدعي أن الضرب واقع.

ومما يدُلّكَ على أن ألف الاستفهام ليست بمنزلة "هل" أنك تقول للرجل: "اطربا!" وأنت تعلم أنه قد طرب لتوبخه أو تقرره.

ولا تقول هذا بعد "هل".

وإن شئت قلت: هل تأتيني أم تحدثُني؟ وهل عندك بر أم شعير؟ على كلامين. وكذلك سائر حروف الاستفهام التي ذكرنا وعلى هذا قالوا: هل تأتينا أم هل تحدثنا؟

قال الجحاف بن حكيم:

أبا مالك هل لمتني مُذْ حَضَضْتني على القتل أو هل لامني لك لائم (١)

وكذلك سمعناه من العرب.

فأما الذين قالوا: أم هل لامني لك لائم: فإنما قالوا على أنه أدركه الظن بعد ما مضى صدر حديثه.

وأما الذين قالوا: "أو" هل فإنهم جعلوه كلاما واحدا.

وتقول: ما أدري هل تأتينا أو تحدثنا؟

وليت شعري هل تأتينا أو تحدثنا؟

فهل ههنا بمنزلتها في الاستفهام إذا قلت هل تأتينا؟

وإنما دخلت "هل" هاهنا لأنك إنما تقول: أعلمني كما أردت ذلك حين قلت: هل تأتينا أو تحدثنا؟ فجرى هذا مجرى قوله عز وجل: ﴿إِذْ تَدْعُونَ * أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾؟(٢).

وقال زهير:

ألا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى مِنَ الأَمــر أَوْ يَبْدُوا لــهم مَا بَدا لِيَا(٣)

---

(١) نسب الى زفر بن الحارث، والصحيح أنه لجحاف بني حكيم السلمي، وهو كان معاصرًا لعبد الملك بن مروان، وغزا تغلب وقتل منهم كثيرين، فاستجاروا بعبد الملك بن مروان فأهدر دمه، فهرب إلى الشام وأقام بها حتى مات عبد الملك ثم تولى ابنه الوليد.

انظر طبقات فحول الشعراء: ٤١١، الصناعتين: ٩٣.

(٢) سورة الشعراء، الآيتان: ٧٢، ٧٣.

(٣) انظر الديوان ١٠٦، العقد الثمين: ٥٤.

وقال مالك بن الريب:

ألا ليت شعْرِي هَــلْ تَغَيَّرت الرَّحَــى رَحَى الحزْنِ أو أضْحتْ بفلجٍ كَمَا هِيَا(١)

وكذلك سمعناه ممن ينشده من العرب.

وقال ناس: أم أضحت؟ على كلامين كما قال علقمة بن عبدة:

هَل ما عَلمْتَ وما استُودِعْتَ مكتَــومِ أَمْ حَبْلَهَا إذْ نَأتْكَ اليوَمَ مَصْــرَوم(٢)

قال أبو سعيد: قولهم: "أيُّهَمْ تضرب أو تقتل" قد ادعى السائل أن سوءا من قتل أو ضرب يقع على أحد منهم لا يعرفه بعينه.

فإذا سأل عن ذلك أجيب عن الاسم فقيل له: زَيْدٌ فيعلم بذلك أن "زيدا" الواقع به السوء. ولا يدري ذلك السوء ما هو؟

فإذا أراد معرفته قال: أتضرب زيدا أم تقتل؟

فأجيب عن الفعل فقيل له: ضُرِبَ أو قيل له قُتلَ.

وإذا قيل: من يأتيك أو يحدثك؟ فقد سأله عن اسم يقع منه أحد هذين الفعلين.

فالجواب أن يقول: زَيْدٌ. فيعرفه بعينه. ثم يسأله عن أحد فعليه كما تقدم في الذي قبله.

وأما قوله: هل عندك شعير أو بر أو تمر؟ فإن "هل" لا تقع بعدها "أم" على مذهب: أيهما؟ كما تقع بعد الألف بمعنى: أيهما؟

وفصل سيبويه بين "الألف" وبين "هل": بأن ما بعد "هل" لا يكون تقريرا ولا توبيخا لو قلت: هل تضرب زيدا؟

لم يجز أن تدعي وقوع الضرب وتوبيخه عليه وتقريره به كما يقول القائل: أتضرب زيدا وهل أبوك توبيخا له بذلك فأرى أن مذهب "الألف" أوسع من مذهب "هل" فجاز في الألف من معادلة "أم" ما لم يجز في "هل".

ويقع بعد "أم" التقرير والتوبيخ كما يقع بعد الألف كقوله عز وجل: ﴿أَمْ يَقُولُونَ

---

(١) الخزانة: ١/ ٣١٩، جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي: ٢٧٨.

(٢) ديوانه: ٤٣.

افْتَرَاهُ﴾[١] على جهة التوبيخ ولا تكون "هل" إلا لاستئناف الاستفهام وهو حرف يجري مجرى أسماء الاستفهام.

وقد يجوز أن تقول: هل عندك شعير أم بر على "أم" المنقطعة وهو استفهام بعد استفهام ومعناه غير خارج من معنى "أو" في هذا الموضع لأنك إذا قلت: "أعندك شعير أو بر"؟ فأنت في التحصيل سائل عن كل واحد منهما شاك فيه طالب لمعرفته بسؤال واحد.

وإذا قلت: أعندك شعير أم بر؟ فأنت سائل عن كل واحد منهما بسؤالين لكل واحد منهما سؤال مفرد وكأنك قلت: أعندك شعير؟ أعندك بر؟

والدليل على ذلك: أنك إذا قلت: أعندك شعير أو بر؟ فالجواب أن يقال: "نعم" أو "لا" فيكون جوابا واحدا عن السؤال بعينه بأسره. كما يجاب عن قولك:

أعندك شعير أم بر؟ أو بر؟ أو قيل: أعندك شعير؟ أعندك بر؟ فلكل سؤال منهما جواب غير جواب الآخر.

ولهذا كان "أو" و "أم" متقاربا معناهما في قوله: "أَوْ هَلْ وَأَمْ هَلْ لاَمَنِى....".

والذي بينهما من الفرق: أن "أو" من كلام واحد و"أم" من كلامين.

وقوله: "هل تأتينا أو تحدثنا؟ بمنـــزلة: "هل تأتينا؟" لأنه سؤال واحد.

فإذا قلت: ما أدري هل تأتينا أو تحدثنا؟ أو: ليت شعري هل تأتينا أو تحدثنا؟ فكأنك قلت: هل تأتينا؟ وسكت لأنها كلام واحد.

وفي دخول هل في: ليت شعري هل تأتينا؟

أو في: ما أدري هل تأتينا؟ حدوث معنى "أخَبِرْني" أو "أعلمني" كما أن قولك: هل تأتينا بمعنى أخبرني و"أعلمني".

والأبيات التي أنشدنا على هذا النحو ومن أنشد شيئا منها "بأم" فهو على كلامين على نحو ما ذكرناه في غير الأبيات.

هذا باب آخر من أبواب «أو»

تقـــول: ألقيت زيدا أو عمرا أو خالدا؟ و أعندك زيد أو عمرو أو خالد؟ كأنك قلت: أعندك أحد من هؤلاء؟ وذلك أنك لم تدع أن واحدا منهم ثم.

(١) سورة السجدة، الآية: ٣.

ألا ترى أنه إذا أجابك قال: "لا" كما يجيبك إذا قلت: أعندك أحد من هؤلاء؟

واعلـــم أنك إذا أردت هذا المعنى فتأخير الاسم أحسن. لأنك إنما تسأل عن اللقاء على من وقع؟

ولـــوقلت: "أزيدا لقيت أو عمرا؟ و "أزيْدُ عندك أو عمرو؟ كان هذا في الجواز والحسن بمنـــزلة تأخير الاسم إذا أردت معنى "أيهما"؟

فـــإذا قلـــت: أزيدُ أفضل أم عمرو؟ لم يجز ههنا إلا "أم" لأنك إنما تسأَل عن أفضلهما ولست بسائل عن الفعل.

ألا تـــرى أنـــك لو قلت: أزيد أفضل؟ لم يجز كما لا يجوز: أضربت زيدا؟ أم عمرو؟ وليت شعري أزيد أفضل أم عمرو؟ فهذا كله على معنى. أيُهما أفضل؟

وتقـــول: ليت شعري ألقيت زيدا أوْ عمرا؟ و"ما أدري أعندك زيد أو عمرو؟ فهذا يجري مجرى: ألقيت زيدا أو عمرا؟

وإن شئت قلت: ما أدري أزيد عندك أو عمرو؟ فكان جائزا حسنا. كما جاز: أزيد عندك أم عمرو؟

وتقديم الاسمين جميعا مثله وهو مؤحر وإن كانت أَضْعَفُ.

فأمـــا إذا قلت: ما أبالي أضربت زيدا أم عمرا؟ فلا يجوز ههنا إلا "أم" لأنه لا يجوز السكوت على الاسم الأول فلا يجيء هذا إلا على معنى: "أيهما"؟

وتقديم الاسم هاهنا أحسن.

وتقـــول: أتجلس أو تذهبُ أو تحدثنا؟ وذلك إذا أردت أن تقول: هل يكون شيء من هذه الأفعال؟

فأما إذا دعيت واحدا منها أنه قد كان قلت: أتجلس أم تأكل؟ كأنك قلت: أي هذه الأفعال يكون منك؟

وتقول: أتضربُ زيداً أو تشتم عمرا؟ إذا أردت أن يكون شئ من هذه الأفعال.
وإن شئت قلت: أضربت زيدا أم تشتم عمرا؟ على معنى: أيهما؟

قال حسان بن ثابت:

مَا أُبَالِي أَنتَ بالحَزْنِ تَبيْسُ أَمْ لَحَابَى بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيـــمُ؟[1]

---

(١) انظر ديوانه: ١٠٠، الخزانة: ٤/ ٤٦١، العيني ٢/ ١٣٥، نهاية الأرب: ٣/ ٦٩.

كأنــه قــال (ما أبالي) أي الفعلين كان؟ وتقول: أزيدًا أَوْ عمرًا لقيت أَمْ بشْرًا؟ وذلــك أنك لم ترد أن تجعل "عمرا" عديلا لزيد. حتى يصير بمنــزلة: أيهما؟ وإنما أردت أن ذلك حشوا. كأنك قلت: أأحد هذين لقيت أم بشرا؟ ومثل ذلك قول صفية بنت عبد المطلب

كَيَف رأيت زَبْــــرَا؟[1]

أأقِطًــا أوتَمْــــــــرَا؟

أم قرشِيًا صارما هِزَبْرَا؟

وذلــك أَيُّها لم ترد أن تجعل التمر عديلا للأقِط لأن المسئول لم يكن عندها ممن قال:

هو أما تمرُ وأما أقِطُ وأمًّا قُرَشِــيْ

ولكنه ممن قال: أهــو طعــامُ أم قــرشــــــي؟

فكأنها قالتْ: أشيئا من هذين الشيئين رأيته أم قرشيــا؟

وتقــول: أعندك زيد أو عندك عمرو أو عندك بشر؟ كأنك قلت: هل من هذه الكينونات شئ؟ فصار هذا كقولك: أتضرب زيدا أو تضرب عمرا أو تضرب خالدا؟

ومثل ذلك: أتضرب زيدا أو بشرا أو خالدا؟ وتقول: أعاقل زيد أم عالم؟

وتقول: أتضرب عمرا أم تشتمه؟ تجعل الفعلين والاسم بينهما بمنــزلة الاسمين والفعل بينهما لأنك قد أثبت العلم والعقل. وأدعيت أحدهما كما أدعيت ثم أحد الاسمين.

وإن قلــت: "أو" فهو عربي حسن. فأما إذا قلت: أتضرب أو تحبس زَيْدًا؟ فهو بمنزلة أزيدا أو عمرا تضرب؟

قال جرير:

أثعلبة الفوارس أوربَاحَــــا عَدَلت بِهِمْ طُهَيَّةَ والْخِشَابَا[2]

وإن قلت: أزيدا يضربُ أو يَقْتُل؟ كَانَ كقولك: أيقتل زيدا أو عمرا؟ و"أم" في

---

(١) انظر اللسان: (زبر)، المقتضب: ٣/ ٣٠٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٣٤.

(٢) ديوان جرير: ٦٦، العيني: ٢/ ٣٥٥، أمالي ابن الشجري: ١/ ٢٩٧، والأشموني: ٢/ ٧٨.

كل هذا جيد.

وإذا قال: أتجلس أم تذهب؟ "فأَمْ" و "أو" فيه سواء لأنك لا تستطيع أن تفصل علامة المضمر. فتجعل لِـــ "أو" حالا سوى حال "أم" وكذلك: أتضرب أو تقتل خالدا؟ لأنك لا تثبت أحد الفعلين إلا يثبت واحد وإن أردت معنى أيهما في هذه المسألة قلت: أتضرب زيدا أم تقتل خالدا؟ لأنك لم تثبت أحد الفعلين لاسم واحد.

قال أبو سعيد: اعلم أن "أو" حقيقتها أن يتفرد شيئا من شئ. ووجوه الأفراد أنك تختلف وتتقارب في حال وتتباعد في أخرى حتى توهم أنها قد تضادت وهي في ذلك ترجع إلى الأصل الذي وضعت له. وأنا مفسر ذلك إن شاء الله. فمن ذلك قولك: جاءني زيد أو عمرو. فالأصل فيه أن أحدهما جاءك. والأكثر في استعمال ذلك أن يكون المتكلم شاكا لا يدري أيهما الجائي. فالظاهر من الكلام أن يحمله السامع على شك المتكلم.

وقد يجوز أن يكون المتكلم غير شاك. إلا أنه أبهمه على حال قصدها في ذلك كما يقول القائل: كلمت أحد الرجلين "و" اخترت أحد الأمرين وقد عرفه بعينه ولم يخبر به.

وقد يحسن "أو" بين أشياء تتناولها كلها في أوقات مختلفة فيراد بذكر "أو" أفراد كل واحد منهما في وقته كقولك- إذا قيل لك: ما كنت تأكل من الفاكهة ببغداد؟

قلت: كنت آكل التين أو العنب. أو نحو ذلك.

وكذلك لو قيل: ما كنت تأكل من الطعام؟ فتقول: زُبْدًا أو أرزا أو لحما أو سمكا.

أي: أفرد مرة هذا ومرة هذا. قد خَلتْ "أَوْ" للإفراد.

ولو قلت: كنت آكل تينا. أو عنبا. أو قلت: أرزا و لحما لاحتمل أن يكون جمعت بينهما في وقت. واحتمل أن يكون أفرد كل واحد منهما.

أراد بيان الإفراد فجاء بـــ"أو" فهذا شأن "أو" في الإخبار. والمخاطب يعلم أنه إذا قال: كنت آكل تينا أو عنبا.

أو قال: كنت آكل برًا أو أرزا في مثل الحال التي ذكرناها إنه لم يرد الشك ولا الإبهام على المخاطب.

وإذا وقعت في الأمر فهي على وجهين كلاهما للإفراد، أحد الوجهين: أن يكون

أحد الأمرين إذا اختاره لا يتخطاه ولا يتجاوزه ويكون الآخر عليه محظورا.

والوجه الآخر: أن يكون له اختيار كل واحد من الأمرين عند حظر الآخر عليه.

(أ) فأما الأول فقولك: "خذ ثوبا أو دينارا" إذا خيرته أحدهما وكان الآخر غير مباح له وهذا الذي يسمى "التخيير".

ومخرج هذا ونحوه أن تعلم أنه ما كان للمخاطب أن يتناول شيئًا من الاثنين قبل أن يخبره الآمر وإنما كانا محظورين عليه ثم زال الحظر في أحدهما وبقي الآخر على حظره.

فإذا قال: "خذ دينارا أو ثوبا" فالدينار والثوب كانا محظورين عليه ولم يكن له أن يأخذ واحدا منهما فلما قال: "خذ دينارا أو ثوبًا" جاز له أخذ أحدهما وبقى الآخر على حظره.

ومثله في القرآن قوله عز وجل: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[1]. فأوجب أحد هذه الثلاثة ولا يمكن فعل اثنين منها لأنه إذا فعل واحدا منها فقد كَفَّرَ وسقطت عنه الكفّارة.

(ب) والوجه الثاني من الوجهين: ألا يكون الأمران في الأصل محظورين فيما يراه المخاطب ويسمى هذا الوجه "الإباحة".

وذلك قولك: ألبس خزًّا أو قوهيا أو ديباجا أو وشيا فكأنه أراد أن كل صنف من هذا لك لبسه.

كأنه شيء من شيئين إن لبس أحدهما لم يَمتَنع عَلَيْهِ الآخَر مِنْ أَنْ يَلْبِسَهُ بَعْدَهُ.

وإنما أراد إعلامه أن كل واحد منهما له لبسه. لئلا يرى أنه يلبسهما معا. ولا أنه إذا أفرد كان مخالفا. فلما كان كل واحد منهما مأمورا به جاز لبسها كلها.

ومثله في القرآن قوله عز وجل:- ﴿لَيْسَ عَلَى الأَعْمَى حَرَجٌ وَلا عَلَى الأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلا عَلَى أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ﴾[2]. كل ذلك مباح الأكل منه.

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٨٩.

(٢) سورة النور، الآية: ٦١.

وكذلك: ﴿إلا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْآبَاء بُعُولَتِهِنَّ﴾[١].

ومثله قوله عز وجل: ﴿قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾[٢]. والحكم يقع على كل واحد مما سمي مفردًا أو مجموعًا. وحدثني بعض أصحابنا أن المزني[٣] صاحبُ الشافعي سُئل عن رَجُلٍ حلف فقال: والله لا كلمت أحدًا إلا كوفيًّا أو بصريًّا فكلم كوفيًّا وبصريًّا فقال: ما أراه إلا حانثًا. فأنهى ذلك إلى بعض أصحاب أبي حنيفة المقيمين بمصر أيام المزني فقال: أخطأ المزني وخالف الكتاب والسنة.

فأما قوله عز وجل: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلاَّ مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾[٤].

وكل ذلك كان مباحا خارجا بالاستثناء من التحريم.

وأما السنة: فيقول النبي ﷺ "لقد هممت ألا أقبل هدية إلا من قريشي أوْ ثقفي"[٥] والمفهوم من ذلك أن القريشي والثقفي كانا استسنين.

فذكر أن المزني رجع إلى قوله:

والتخيير الذي يكون لأحد الأمرين دون الآخر كقولك: جاء في زيد أو عمرو.

والإباحة بمنزلة الخبر الذي يتناول جميع ما ذكر على إفراد كل واحد منه كقولك: كنت آكل أرزا أو برا أو لحما أو سمكا.

ومن الإبهام في الخبر قوله: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلاَّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ

---

(١) سورة النور، الآية: ٣١.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٤٥.

(٣) هو: أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني. من أهل مصر. كان زاهدًا عالمًا مجتهدًا قوي الحجة، وهو إمام الشافعيين، ومن كتبه الجامع الصغير والجامع الكبير. قال عنه الشافعي: المزني ناصر مذهبي. وقال في قوة حجته: "لو ناظر الشيطان لغلبه" توفي ٢٦٤هـ.

انظر معجم الأدباء: ١٧/ ٣٢٣، وفيات الأعيان: ١/ ٧١.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ١٤٦.

(٥) الحديث في سنن النسائي: ٦/ ٢٣٧ باب (العمري).

أَقْرَبُ﴾(١).

وقــوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾(٢)، وقوله عز وجل: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾(٣).

وقوله عز وجل: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾(٤).

فإن قال قائل: كيف يقع هذا الإبهام الذي ذكرته من الله عز وجل على خلقه إذ كان إنما قصد بمخاطبتهم البيان والإفهام للإقامة الحجة عليهم بما أنــزل ولم يجعل في ذلك لبسا؟

قيل له: أنما خوطبوا على قدر ما يجري في كلامهم من إفهام بعضهم بعضا. لعلها أبهمت عليهم في الإخبار لعجزهم عن بلوغ حقائق الأشياء وأنهم يصلون منها إلى مُقاربةٍ وقد يُبْهِم المتكلم لقلة الفائدة في التفصيل وإن كان عالما بصاحب الفعل قال لبيد:

تمنَّى ابْنتَاي أَنْ يَعِيشَ أَبوهُمَا ... وَهَلْ أَنَا إلاَّ مِنْ رَبِيعَةَ أَو مَضَر(٥)

وقد علم لبيد أنه من مضر وليس من ربيعة.

وإنما أراد: من أحد القبيلتين، وسبيلي أن أَفْنَى كما فَنُوا. وليس فيما قَصَد من تعزية ابنتيه وتسليتهما بالتأسي بمن فنى من هذين القبيلين فائدة في تعيين نسبه.

بل لو زاد في الإبهام كان أبلغ فيما يريده لأنه إذا كثر من يتأسى به كان أبلغ في التعزية.

فلو قال: وهل ألا من العرب؟ أو: هل أنا إلا من الناس؟ كان أبلغ في التعزية وقد تدخل "أو" للتبعيض والتفصيل وهو أن تذكر عن جماعة قولين مختلفين على أن بعضهم قال أحد القولين وبعضا قال القول الآخر.

كقولك: "اجتمع القوم فقالوا: حاربوا أو صالحوا". بمعنى: قال بعضهم: حاربوا وقال بعضهم: صالحوا.

---

(١) سورة النحل، الآية: ٧٧.

(٢) سورة الصافات، الآية: ١٤٧.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٧٤.

(٤) سورة النجم، الآية: ٩.

(٥) انظر ديوانه: ١، الخزانة: ٤/ ٤٢٤، شرح شذور الذهب: ١٣٨، العقد الفريد: ٣/ ٥٦.

قال عز وجل: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُواْ﴾[1] وقد أحاط العلم أنه ليس في الفرق فرقة بين اليهودية والنصرانية، وأنما الإخبار عن جملة اليهود والنصارى أنهم قالوا، ثم فصل ما قاله كل فريق منهم.

وقد احتج بعض أصحاب مالك في تخيير الإمام في عقوبة قطاع الطريق الساعين في الأرض فسادا بقوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ﴾[2].

وكان ينكر مخرج الآية على وجه التخيير لذكره "أو" فذكرتُ ما كان عِنْدي وهو: أن "أو" في هذه الآية على التبعيض وترتيب أصناف هذه العقوبات على أصناف جنايات المحاربين.

واحتججت بقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ على أن بعضا وهم اليهود قالوا: ﴿كُونُوا هُودا﴾ وبعضا وهم النصارى قالوا: ﴿كُونُوا نَصَارَى﴾.

وكذلك نحمل آية المحاربين على أن بعضا وهم الذين قَتَلُوا يقتلون، وبعضا وهم الذين أخذوا المال: تقطع أيديهم وأرجلهم وهذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه. والشافعي وأتباعه.

وأما قوله عز وجل: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلاَّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[3] فإن أكثـــر تشبيهات العرب وغيرهم من سائر الأمم يجري على غير المماثلة في حقيقة الطول والقصر والسعة والضيق والثقل والخفة ونحو ذلك. وأكثر تشبيهاتهم أن أشياء قد عرفت بـــصفات خير أو شر أو رِفَعَةِ أوضعة أو غير ذلك وتقرر ذلك في نفوسهم، فإذا أرادوا المـــبالغة في وصـــف شئ شبهوه بمثله من تلك الأشياء أو فضلوه عليه إذا أرادوا الانتهاء في المبالغة.

والغرض فيه أن ما شبهوه فيه ما يفصل به من تلك الحال فكيف ما شبهوه وجاز

(١) سورة البقرة، الآية: ١٣٥.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٣٣.

(٣) سورة النحل، الآية: ٧٧.

إذا أرادوا هذا المعنى.

مثال هذا: أنهم إذا شبهوا السريع الذي رضوا بسرعته فقالوا: هو كالريح وهو كالبرق وكالسهم وكالحجر وكالطائر. ويبالغون به فيقول: هو أسرع من الريح وأسرع من يد إلى فم.

وبأي شيء شبهناه من هذه الأشياء فهو كتشبيهنا أياه بالآخر. لأن غرضنا الدلالة على أن فيه سرعة شديدة محمودة.

وهذا أكثر من أن يحصى. فصار قولنا: هو كالبرق وهو أسرع من البرق، وهو كالريح وهو أسرع من الريح في باب الدلالة على سرعته كشئ واحد.

وكـــذلك: ﴿كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ بمنـــزلة شيء واحد فجمع اللفظين اللذين يتناهون ويبالغون فيه إذا شبهوا.

ومثله قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ * قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ﴾[1].

والكلام فيه وفيما قبله طريق واحد وهو: أن كل ما فَنَيَ يُشَبَّهَ بِمَا لم يكن حتى يقال: "كأنك بالدنيا لم تَكُنْ....".

لأنه إذا فنى فقد بطل حكم وجوده وكونه والذي لم يزل موجودا. لأنه إذا أتى فقد بطل حكم عدمه.

فقوله عز وجل: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلاَّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾؛ لأن ما قبل الساعة مما يفنى فيصير كأنه لم يوجد فزمانه قصير في التشبيه، والذي يأتي قريب؛ لأن ما قبله فَانٍ، والتشبيه بلمح البصر". و"باليوم" و"الساعة" واللحظة واحد؛ لأن الغرض فيه كله تقصير المدة على غير حقيقة مماثلة طول الزمان.

وإنما دخول "أو" على ذلك. لأن المشبه بكل واحد من ذلك مفردا غير مخطئ في التشبيه فتأمله وأعرفه إن شاء الله تعالى.

وأما قوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[2] ففيه وجهان:

(١) سورة المؤمنون، الآيتان: ١١٢، ١١٣.

(٢) سورة الصافات، الآية: ١٤٧.

أحدهما: أن يكون "أو" فيه مثلها في "أو" التي للإباحة وتقديره: وأرسلناه إلى بشر كثير يحذرهم ممن يراهم- حازرُ: مائة ألف.

والوجه الآخر: أن يكون "أو" لأحد الأمرين وأبهمه الله تعالى على المخاطبين لأنه أراد تعريفهم كثرتهم. ولم تكن فائدة في تعريف حقيقة عددهم.

ويروى عن ابن عباس أنهم كانو مائة ألف وبضعة وأربعين ألفا. وأما قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾(١) القسوة في الحجارة الصلابة. وصلابة كيفية على حقيقة الكيفيتين. وإنما قسوة القلب أنه لا يرق ولا يلين لموعظة ولا لطاعة الأمر، فيشبه امتناعه بالصلابة التي هي ضد اللين.

ويشبه بصلابة الحجر أو بما هو أصلب منه على ما ذكرنا من مذهبهم. والذي يشبهه بصلابة الحجر مصيب والذي يشبهه بما هو أصلب مصيب؛ لأن الغرض الإخبار عن قلوبهم بصلابة يبالغ فيها. فتشبيههم إياها بالحجارة. لأنها من الموصوفات بالصلابة صحيح، وتشبيههم إياها بما هو أصلب منه صحيح.

وأما قوله عز وجل: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾(٢) فمعناه في تقدير الناظر سنكم إليه.

وقد قال قوم أن "أو" تكون بمعنى "بل". واحتجوا بقوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾. أراد: بل يزيدون. ويقول الشاعر:

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العير أملح(٣)

قالوا معناه: بل أنت.

واحتجوا بالرواية عن ابن عباس في قوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾. قال: كانوا مائة ألف وبضعة وأربعين ألفا.

وحصلوا على "أو" "أم" فقالوا: أضربت عبد الله أم أنت رجل متعنت؟ بمعنى بل أنت. قال الشاعر:

فَوالله مَا أدرِي أَسَلمَى تغوَّلت أمِ النَّوم أم كل إلَيَّ حَبيبُ(٤)

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٧٤.

(٢) سورة النجم، الآية: ٩.

(٣) انظر الخزانة: ٤/ ٤٢٣، أمالي المرتضى: ٣/ ٥٦.

(٤) انظر الهمع: ٢/ ١٣٣، الدرر: ٢/ ١٧٧، معاني القرآن للفراء ١/ ٧٢.

معناه: بل كل إلى حبيب.

وقال قوم "أو" تكون بمعنى الواو. كقوله تعالى: ﴿أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾[1].

نَالَ الخِلَافَة أو كانَتْ له قَــــدَرًا ... كَمَا أتَـــىَ رَبَّه مُـــوسَى على قَـــدَرِ[2]

ممعناه: وكانت له قدرا.

وقال توبة بن الحمير:[3]

وقَـــدْ زَعمتْ لَيلى بِأنّي فَاجِــرٌ ... لِنَفْسي تُقَاهَــا أو عليها فُجُــورهَــا

معناه: وعليها.

وقال جرير:

أَثَعْلَبَة الفَــوارسِ أَوْ رِيَــاحَـــا ... عَــدلت بِــهَم طَهية والخِشَــابَا[4]

أراد: ورياحا.

وقال الآخر:

ألا فَالبثا شَهْرين أو نِصْفَ ثالِثٍ ... إلى ذَاكـــم قد غَيبتني غَيابَيَـــا[5]

أراد: ونصف ثالث.

وقال الآخر:

---

(١) سورة النور، الآية: ٦١.

(٢) ديوانه: ١٢٥، أمال ابن الشجري: ٢/ ٣١٧، العيني: ٢/ ٤٨٥، الدرر: ٢/ ١٨١، الأشموني: ٢/ ٥٨.

(٣) هو توبة بن الحمير بن حزم بن كعب بن خفاجة العقيلي العامري أبو حرب شاعر من عشاق العرب المشهورين كان يهوى ليلى الأخيلية وقد خطبها فرده أبوها وتزوجها غيره فانطلق يقول الشعر مشببًا بها. توفي ٨٥هـ انظر وفيات الأعيان: ١/ ٩٥، أمالي القالي: ١/ ٨٨، الدرر: ٢/ ١٨١.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) القائل هو ابن أحمر كما نسبه السيرافي ، المحتسب لابن جني ٢/ ٢٢٧، وانظر البيت في الخصائص: ٢/ ٤٦٠، أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣١٧.

فَلَو كَـــان الْبُكَاء يَـــرد شَيْئًـــا بَكَيْتُ عَلى بَجِير أو عِفَـــاقِ[١]

قال أبو سعيد: شواهد "أو" في هذين الوجهين. قد تتخرج على غير ما قالوه.

أما قوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ فقد ذكرنا أن "أو" فيها على وجهين على الإباحة وعلى الإبهام، كأنه قال: إلى جمع كثير يجرزه بعض الحزار بمائة ألف وبعض بأكثر.

وكذلك: "بدت مثل قرن الشمس... أو أنت في العين أملح".

أي أن شبهتا بالشمس أصبت وإن فضلتها عليها أصبت. وقد مضى نحو هذا.

وقوله: أضربت عبد الله أم أنت رجل متعنت؟ فقد يقولونه "بأو". وكقولك: خذ حقك وأعطنا حقنا أو أنت رجل متعنت ويذهب به قوم إلى أن معناه: "بل أنت" وليس كذلك. وإنما معناه: هذه الحالة هي الواجهة من الحق وإعطائه (أو) تصير الحالة الأخرى مكانها وهي أن تنسب إلى التعنت.

وأما (أمْ) في قوله: "اضرب عبد الله أم أنت رجل متعنت" فإنما هيَ "أم" المنقطعة التي منــزلتها منــزلة ألف الاستفهام وهي هاهنا بمنــزلة التقرير والتوبيخ كنحو ما ذكرنا في قوله عز وجل: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[٢].

ومثله: أســـلمى تَغـــوّلـــتْ أَمْ النوم أَمْ كلُ إِلَيَّ حَبِيـــبُ[٣]

وأما قوله:

لنفسي تُقاها أو عليها فجُورهَـــا[٤]

فإنما دخلت "أو" لأن الإنسان أما أن يكون تقيا فله تقاه وأما أن يكون فاجرا فعليه فجوره. "فأو" دخلت لأحد الأمرين.

وأما:

أثعلبة الفـــوارس أو رياحا عدلت بهم طهية والخشابا[٥]

فمعناه: أحد هاتين القبيلتين عدلت بهم طهية على جهة الإنكار. كما تقول:

---

(١) القائل متمم بن نويرة والبيت في اللسان: (عفق)، وأمالي المرتضي: ٢/ ٥٨، ومعاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٣.

(٢) سورة السجدة، الآية: ٣.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

أعدلت بالقوم القرد.

وأما: فالبثا شهرين أو بعض ثالث

فإن المعنى: فالبثا شهرين أو شهرين وبعض ثالث. كأنه قال: شهرين أو أكثر من شهرين. على جهة التخيير. كأنه قال: البثا أيَّ الوقتين شئتما من شهرين أو أكثر.

ودل بقوله: "أو بعض ثالث" على أكثر من شهرين لأنه لا يمكنهما لبث بعض ثالث إلا بلبث شهرين قبله.

وقوله:

بَكَيْتُ عَلَى بَجَيْر أوْ عِفَـــاقِ

معناه: بكيت على بجير في حال. وعلى "عفاق" في حال وهو كقولك: كل الخبز أو الأرز أو اللحم. على معنى إفراد واحد في حال. وقد تقدم ذكر نحو هذا.

واعلم أن في الكلام ما يقتضي- إذا دخل ألف الاستفهام في أوله- أن يؤتى بعدها "بأم" ولا يقتصر على الألف وحدها. وفيه ما لا يحتاج إلى ذلك.

فأما الذي يحتاج إلى "أم" مع الألف فباب أفعل الذي فيه التفصيل كقولك: "أزيد أفضل أم عمرو" و"أزيد أحسن أم عمرو". و"البر خير أم الشعير" و "الأعراب شر أم الأكراد".

ولا يجوز أن تقول: "أزيد أفضل" وتسكت و "الأعراب شر" وتقتصر عليه.

ومن ذلك أن تقول: ما أبال أضربت زيدا أم عمرا؟ ولا يجوز السكوت على الأول لا تقول: أضربت زيدا؟

لأنه لا يجيء إذا أدخلت ألف الاستفهام إلا على معنى: "أيهما". ولو تدخل ألف الاستفهام جاز أن تقول:- ما أبالي زيدا..." كما قال:

فلست أبالي بعد آل مُطرفٍ حُتوفَ المَنَايا أكَثَرْت أو أقلّت[1]

و"سواء" إذا أدخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت "أم" بعدها. كقولك:

"سواء على أقمْت أم قعدت"

والأصل في "سواء": أن يكون بعده اسمان فصاعدا. كقولك: سواء عندي الزيدان.

---

(١) انظر الخزانة: ٤/ ٤٦٧.

"وسواء علي الزيدون".

وإذا كان أحد الاسمين معطوفا على الآخر عطف "بالواو" لا غير كقولك: سواء علي قمت وقعدت.

وإذا كان بعد "سواء" فعلان بغير استفهام كأن عطف أحدهما على الآخر "بأو" كقولك: سواء علي قمت أو قعدت.

وإذا كان بعده مصدران كأن لك العطف "بالواو" و"بأو" فالواو كقولك: سواء على قيامك وقعودك. و"بأو". سواء على قيامك أو قعودك. وأما "أي" فأنها تقع بعد سواء. مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة كقولك: سواء على أُيهم قام" ترفع أيام بالابتداء وتجعل خبرها قام. و"سواء على أيُّهم ضربت" بنصب "أيا" بضربت. و"سواء على بأيِّهم مررت". وموضع "أي" وما بعدها نصبت أو رفعت.

وإذا قلت: "سواء الزيدان" أو: "سواء زيد وعمرو" فسواء: مبتدأ وما بعده خبره. وهو رفع لأنه خبر الابتداء.

وعطفت أحدهما على الآخر بالواو دون غيره لأنه بمنزلة: استوى زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو. ولا يجوز: اختصم زيد ثم عمرو. ولا: اختصم زيد أو عمرو ولا: اختصم زيد فعمرو.

وإذا كان بعد "سواء" استفهام فالاستفهام وما يتصل به جملة في موضع خبر "سواء" كقول الله عز وجل: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ**﴾(١).

"الذين كفروا" نصب بأن. "وسواء" مبتدأ والجملة بعده خبره. و"سواء" وما بعده خبر الذين كفروا والعائد إليهم: "هم" في "أَأَنذَرْتَهُمْ".

وإنما دخلت ألف الاستفهام و"أم" لمعنى التسوية وإن لم يكن استفهاما. لما ذكرناه فيهما من معنى التسوية والمعادلة.

ودخلت "الواو" خاصة على: "استوى زيد وعمرو" و"سواء عندي زيد وعمرو" لأن الواو للتسوية والتعديل التام دون الفاء.

(١) سورة البقرة، الآية: ٦.

لأنك إذا قلت: "قام زيد وعمرو فزيد وعمرو" متساويان في وقوع القيام منهما ومتساويان في إبهام زمان قيامهما. ليس أحدهما أولى من الآخر بزمان القيام.

وإذا قلت: "قام زيد فعمرو" أو "ثم عمرو" فكل واحد من الاسمين قد حصل على قيامه في زمان غير زمان قيام الآخر.

وناب الاستفهام بعد سواء عن الاسمين اللذين يقتضيهما "سواء" لأن في الاستفهام معادلة وتسوية بين شيئين.

وأما "أو" قد خلت في الفعلين لما فيها من معنى المجازاة. فإذا قلت: سواء على قمت أو قعدت فتقديره: إن قمت أو قعدت فهما على سواء.

ويصير معنى "أو" إلى معنى الجزاء في قولك: "اضربه مات أو عاش" كأنه قال: اضربه إن مات من ضربك أو عاش (وناب ذلك عن الاسمين بعد سواء).

وجاء في المصدرين "الواو" و"أو" أما "الواو" فلأن المصدرين اسمان فإذا قلت سواء على قيامك وقعودك فهو كقولك: سواء على عبدك وأمتك. وأما "أو" فلأن المصدرين مأخوذان من فعلين. وقد كان يعطف أحدهما على الآخر "بأو" وذلك قولك: سواء على قيامك أو قعودك. لأنه مصدر قولك سواء على قمت أو قعدت.

واعلم أن الاسمين إذا كانت بينهما "أو" فلا معادلة بينهما ولا تسوية وأنهما كاسم واحد يجوز أن تعادل بينه مبهما وبين آخر. كقولك: أزيدا أو عمرا رأيت أم بشرا؟ فزيد وعمرو جميعا لدخول "أو" بينهما بمنـــزلة اسم واحد عودل بينه وبين بشر. فكأنه قال:

أأحد هذين الرجلين رأيت أم بشرا؟

ومثله قول صفية بنت عبد المطلب عمة النبي ﷺ:

كيف رأيت زبـــرا؟ أأقطـــــا أو تمـــرًا؟

أم قرشيّا صارما هزبـــــرًا؟

زبرا: مكبر الزبر. والزبير تصغير: زبر والزبير بن العوام رضي الله عنه ابنها وقد رأته صارع آخر فصرعه الزبير فقالت للمصروع كيف رأيت زبرا أي الزبير. أأقطا وتمرا أي: رأيته طعاما تأكله ويلين لضربتك أم خشنا على قرنه كالسيف والأسد.

وقوله: "أأقطا أو تمرا" لدخول "أو" بينهما بمنـــزلة: أطعامًا ووقعت المعادلة بينه وبين قرشيا.

وقوله: أعندك زيد أو عندك عمرو أو عندك بشر؟ هذه جمل كل جملة منها مبتدأ وخبر دخلت "أو" بينهما كما تدخل بين الجمل التي هي أفعال وفاعلون ومفعولون كقولك: أتضرب زيدا أو تضرب عمرا أو تضرب خالدا؟ ودخول "أو" بينهما كدخولها بين الأسماء الأفراد. كقولك أتضرب زيداً أو بشرا أو خالدا؟ لأن المسألة (عن) واحد منها.

فإن كانت "أو" بين جمل فالمسألة عن أحدهما مبهمة. وسمي سيبويه الجمل: الكينونات وإن كانت "أو" بين أسماء أفراد فالمسألة عن أحدهما.

واعلم أن "ألف الاستفهام" الباب والوجه فيه أن يليها الفعل. إلا أن يكون السؤال عن أحد الاسمين بمعنى "أيهما" فيكون الاختيار أن يليها الاسم.

كقولك: أزيدا ضربت أم عمرا وأزيد قام أم عمرو ولو جعلت "أو" لكان الباب والوجه أن يلي ألف الاستفهام الفعل كقولك:

أضربت زيدا أو عمرا؟ و"أقام زيد أو عمرو؟ لأن المسألة مع "أم" تقع على الاسم ومع "أو" تقع على الفعل ثم بعد ذلك يجوز تأخير ما الوجه تقديمه.

وتقديم ما الوجه تأخيره على ما ذكر في الباب فلباب في "أم" تقديم الاسم ويجوز تأخيره والباب في "أو" تأخير الاسم ويجوز تقديمه.

وقول سيبويه: فإذا قال: أتجلس أو تذهب؟ "فأم" و "أو" فيه سواء لأنك لم تثبت فعلا لأحد الاسمين ثم سألت عن تعيينه كما تقول: أضربت زيدا أم عمرا؟ وقد علمت أنه ضرب أحدهما والتمست تعيينه ولم يمكنك أن تفصل الاسمين المضمرين وتعلقهما على فعل واحد كما فعلت بقولك: أزيد قام أم عمرو؟

وكذلك: أتضرب زيدا أو تقتل خالدا؟ تجعل الفعل في "أو" و"أم" جميعا يلي حرف الاستفهام لأن المسألة ليست عن أحد الاسمين تلتمس تعيينه وإنما هو عن إحدى جملتين لكل واحد منهما فعل وفاعل ومفعول به فصار "كأم" المنقطعة التي: ما بعدها لا يدخل فيما قبلها ولا يتعلق به.

وكان أبو العباس المبرد يقول:

"أن معنى قول سيبويه: فأم و"أو" فيه سواء في جواز وقوعهما في هذا الموضع وإن كانا مختلفا معناهما في أصل الباب. واستواؤهما أن "أو" لم تدخل لتثبيت النقل في أحد

الاسمين كما تكون في: أزيد قام أم عمرو.

ونحوه فيما ذكرناه ما يأتي على ما تركناه إن شاء الله تعالى.

هذا باب «أو» في غير الاستفهام

تقول: جالس زيدًا أو عمرا أو خالدًا.

كأنك قلت: جالس أحد هؤلاء.

فإذا قلت: أضرب أحد هؤلاء ففي هذا دليل أنك لم ترد إنسانا بعينه.

وأن كل هؤلاء أهل لأن تضرب كأنك قلت: أضرب هذا الضرب من الناس.

وتقول: كل خبزًا أو لحمًا أو تمرا.

كأنك قلت: كل أحد هذه الأشياء فهذا بمنزلة الذي قبله.

فإن نفيت هذا قلت: لا تأكل خبزا أو لحما أو تمرا. كأنك قلت: لا تأكل شيئا من هذه الأشياء.

ونظير ذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[1]. أي: لا تطع أحدًا من هؤلاء.

وتقول: لا تأكل خبزا أو لحما أي لا تجمعهما ومثل ذلك أن تقول: ادخل على زيد أو عمرو أو خالد أي لا تدخل على أكثر من واحد من هؤلاء. وإن شئت جئت به على معنى: ادخل على هذا الضرب.

وتقول: خذه بما عز أو هان. كأنك قلت: خذه بهذا أي لا يفوتنك على حال.

ومن العرب من يقول: "خذه بما عز وهان" أي: خذه بالعزيز والهين. وكل واحدة منهما تجزئ عن أختها.

وتقول: لأضربنه ذهب أو مكث. كأنه قال: لأضربنه ذاهبا أو ماكثا. ولأضربنه (إن) ذهب أو مكث.

وقال زيادة بن زيد العذري:

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده ... أَطال فأملي أو تناهى فأقصرا[2]

---

(١) سورة الإنسان، الآية: ٢٤.

(٢) البيت في المقتضب: ٣/ ٣٠٢، الخزانة: ٤/ ٤٦٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥٠.

وقال:

فلست أبالـــي بعـــد آل مطرف حتوف المنايا أكثرت أو أقلت[١]

فزعم الخليل أنه يجوز: لأضربنه أذهب أم مكث.

قال: والدليل على ذلك أنك تقول: لأضربنه أيَّ ذلك كان.

وأنما فارق هذا "سواء" و"ما أبالي" لأنك إذا قلت سواء على أذهبت أم مكث فهذا الكلام في موضع: سواء على هذين.

وإذا قلت: ما أبالي أذهبت أم مكثت فهو في موضع: ما بالي واحدا من هذين. وأنـــت لا تريد أن تقول في الأول: لأضربن هذين. ولا تريد أن تقول: تناهيت هذين. ولكنك أنما تريد أن تقول: أن الأمر يقع على إحدى الحالين.

وإن قلـــت: لأضـــربنه أذهب أو مكث. لم يجز لأنك لو أردت معنى: "أيهما" قلت "أم مكث".

ولا يجوز: لأضربنه أمكث فلهذا لا يجوز: لأضربنه أذهب أو مكث كما يجوز: ما أدري أقام زيد أو قعد؟

ألا تـــرى أنك تقول: ما أدري أقام؟ كما تقول: ما أدري أذهب؟ وكما يقول: أعلم أقام زيد. ولا يجوز: لأضربنه أذهب.

وتقول: كل حق لها سميناه أو لم نسمه كأنه قال: وكل حق له علمناه أو جهلناه.

وكذلك: "كل حق هو لها و داخل فيها أو خارج منها". كأنه قال: إن كان ذلك داخلا فيها أو خارجا.

وإن شاء أدخل "الواو" كما قال: "بما عز وهان" وقد تدخل "أو" في أعلمناه أو جهلناه كما دخلت في: أذهب أم مكث؟

وتدخل "أو" على وجهين:

على أنه صفة للحق. وعلى أن يكون حالا.

كمـــا قال: لأضربنه ذهب أو مكث. أي: لأضربنه كائنا ما كان. فَبَعُدَتْ "أَمْ" هاهنا حيث كان خبرا يقع في موقع ما ينصب حالا وفي موقع الصفة.

---

(١) سبق تخريجه.

قال أبو سعيد: اعلم أن "الواو" و "أم" و "الواو" و "بل" أصول وضعن مختلفة ثم يقع فيهن من المجاز والاتساع ما يتداخلن فيه. فيستعمل الحرفين منهن في معنى واحد.

فمن ذلك: اجتماع "الواو" و "أو" في قوله: "خذه بما عز أو هان" و "خذ بما عز وهان" ولا فرق بينهما في المعنى. وكل واحدة منهما تجزئ عَنْ أختها فيما يراد ويقصد.

فأما من قال "بأو" فمعناه: خذه بأحد هذين أما العزيز وأما الهين، ولا يفوتنك بحال.

وأما من قال: "بما عز وهان" بالواو فمعناه: بالعزيز والهين. وليس قصده وغرضه أن نأخذ بهما في حال ولا حالين.

وإنما معناه: خذه بما بذله لك من العزيز والهين كما تقول: خذه بالشدة والرخاء واستصلحه بالرفق والعنف والتوسعة والضيق. ومعناه: خذه بما صلح به من هذين الشيئين.

ومثله: "كل حق له سميناه له أو لم نسمه". و"كل حق له علمناه أو جهلناه". على معنى: وكل حق له بإحدى هاتين الصفتين أما مسمى وأما غير مسمى. وتكون على وجهين:

على أنه صفة للحق وعلى أنـــه حـــال.

فأما الصفة فتقديره: "كل حق له مذكور وغير مذكور"

وأما الحال فعلى معنى: "وكل حق له إن كان مسمى وإن كان غير مسمى".

كأنه قال: كل حق له كائنا ما كان.

كما تقول: لأضربنه ذهب أو مكث. كأنه قال: لأضربنه ذاهبا أو ماكثا. ولأضربنه إن ذهب أو مكث.

فأما من قال "بالواو" فمعناه: كل حق له من المسمى وغير المسمى.

ومما يقع فيه "الواو" و "أو" بمعنى واحد: ما كان من التخيير بمعنى الإباحة كرجل أنكر على ولده مجالسة ذوي الزيغ والريب وأراد أن يعدل به إلى مجالسة غيرهم فقال له:

"دع مجالسة أهل الريب وجالس الفقهاء والقراء وأصحاب الحديث".

أو قال له: "جالس الفقهاء والقراء أو أصحاب الحديث" فذلك كله بمعنى واحد. لأن مفهوم الكلام أنه لا يمكنه مجالسة جميع من ذكره. وإن كانت "بالواو" فأن المراد: أن

لا تجالس أهل الريب والقصد: جالس من شئت من الفقهاء والقراء وأصحاب الحديث.

و"أو" تؤدي هذا المعنى لأنها في التخيير كأنه قال:

جالس إن شئت هؤلاء، وإن شئت فأكثر منهم وإن شئت فأجمع بينهم.

ومما تكون فيه "أم" و"أو" بمعنى واحد وإن كان أصلهما مختلفا قولهم: "اضرب زيد أولا". و"أضربت زيدا أم لا" وذلك أنك لو اقتصرت على: "أضربت زيدًا؟" لاقتضى السؤال "نعم" أو "لا". فإن زاد فيه "أو" أو زاد فيه "أم" لم يتغير معناه. وقد ذكرت قبل هذا من اختلاف "بل" و"أم" في أصلهما واتفاقهما فيما يراد من المعنى في: "أم يقولون افتراه...؟"

قول الشاعر:

".......... أم كلُ إليَ حَبِيــــــــبُ؟"

فيما فيه مقنع، وكذلك اجتماع "بل" و"أو" في قوله:

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أم أنت فــي العين أملح

في معنى: "بل".

وقــول سيبويه وجمع البصريين أن نفي المباح "بأو" يستوعب جميع ما وقعت علــيه ولا يخالــف معناه معنى "الواو" كقولك: "لا تأكل خبزا أو لحما أو تمرا". إذا أردت نفي أحد هذه الأشياء كأنك قلت: لا تأكل شيئا من هذه الأشياء.

ونظيره: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[1] أي لا تطع أحدًا من هذين. لأن كــل واحد منهما كان في الأمر مباحا. فإذا دخل النهي الذي هو ضد الأمر صار كل واحد منهما محظورا.

وإذا كـــان التخيير على وجه الإباحة فدخل النهي. فإن أبا الحسن بن كيسان: يجوز أن يكون النهي عن واحد. وجوز أن يكون عن حميع المذكور كقولك: لا تأخذ ديـــنارا أو ثـــوبا. يجوز أن يكون نهاه عن أخذ أحدهما. ويجوز أن يكون النهي عن أحدهما على مقابلة الأمر لأن الأمر كأن يأخذ أحدهما والنهي نقيضه وضده فيكون نهيا عن أخذ أحدهما. وجاز أن يكون يعني مجيئهما.

---

(١) سورة الإنسان، الآية: ٢٤.

قال أبو سعيد: والذي عندي أنه إذا دَخَلَ نهي أو نفي على ما فيه "أو" فإن النهي والنفي عن الجميع فيما كان مباحا أو تخييرا.

وذلك أنك إذا أمرت وأنت تخيره فقلت: خذ دينارا أو ثوبا. فأنت تأمره بأخذ أحدهما والآخر محظور.

فإذا نهيته فقد حظرت عليه الذي كنت تأمره بأخذه. فصار الجميع محظورا من حيث كان تقدير الآخر: خذ أحدهما. يصير تقدير النهي: "لا تأخذ أحدهما". فأيهما أخذ فقد عصى لأنه قد أخذ أحدهما وليس يكون هذا على ما قال أبو الحسن بن كيسان إلا على وجه اللغز.

كأنه يقصد بأحدهما في اللفظ واحدا بعينه ويبهمه على السامع كقول القائل "جاءني زيد أو عمرو" وهو يعرف الذي جاء بعينه ولم يعرض للآخر بشئ.

واعلم أن "أو" تدخل بين فعلين بعد استغناء الفعل قبلها ويكون الفعلان بمعنى الحال وفيها معنى المجازاة ولا يكفي الكلام بأحد الفعلين ولا يكون إلا فعلا ماضيا. وذلك قولك: لأضربنه ذهب أو مكث ومعناه: لأضربنه إن ذهب وإن مكث. وموضعه من الإعراب نصب. كأنه قال: لأضربنه ذاهبا أو ماكثًا.

ولا يجوز: "لأضربنه ذهب" على معنى: لأضربنه ذاهبا. لأن "ذهب" فعل ماض ولا يكون حالاً لمستقبل.

وإنما جاز: "لأضربنه ذهب أو مكث". لأنه بالتكرير صار فيه معنى: إن ذهب وإن مكث كأنه قال: لأضربنه كائنا ما كان. و"لأضربنه على كل حال".

ولا يجوز الفعل المستقبل في هذا. لأن الفعل المستقبل يقع موقع الحال ولا يحتاج إلى تكرير، ولا يدل على أنك تريد به المجازاة.

ألا ترى أنك تقول: لأضربن زيدا يضحك. بمعنى: ضاحكا. ولوقلت: لأضربنه يذهب أو يمكث لم يكن فيه دلالة على المجازاة كما دل الماضي بلفظ المضي الذي يقتضيه على المجازاة.

ولو جعلت في أول الفعل ألف الاستفهام جعلت مكان "أَوْ" و"أَمْ"، ولم يخرج عن معنى المجازاة ولزوم الفعل الماضي كقولك: لأضربنه أذهب أم مكث؟

واستدل الخليل على جواز ذلك بقولهم: "لأضربنه أي ذلك كان".

وهي بدخول ألف الاستفهام في أولها بمنـــزلة "أو" في المعنى. لأن الكلام في "أو" يقدرْ كائنا ما كان.

وفي "أم" يقدر: أي ذلك كان. ومعناهما واحد. واحتاجوا في "أم" إلى ألف الاستفهام للتعديل والتسوية.

وقوله: "لأضربنه كائنا ما كان" "كائنا": نصب على الحال من الهاء في لأضربنه.

وما كان: في موضع رفع "بكائن" وهو فاعله. و"ما" بمعنى: الذي و"كان" صلتها وفيها معنى المجازاة ولذلك كان ماضيا. وضمير الفاعل في "كان" يعود إلى "ما" وبعد "كان" هاء محذوفة تعود إلى الهاء في: لأضربنه وقول الشاعر:

أطال فأملي أو تناهى فأقصـــرا[(١)]

إذا كان "بأو" فهو من: أطال يطيل بغير استفهام كقولك: لأضربنه قام أو قعد.

ويجوز: أطال فأملى أم تناهى.......؟

ويكون ألف أطال استفهامًا دخل على طال يطول والأجود "أو" بغير استفهام. وهو الكثير في الكلام.

ولذلك قال سيبويه: "لأضربنه ذهب أو مكث أي لأضربنه كائنا ما كان.

فـــبعدت "أم" هاهـــنا حيث كان خبرا يقع موقع ما انتصب حالاً أو في موقع الصفة.

قـــال: وأنما فارق هذا سواء و "ما أبالي" لأنك إذا قلت: سواء على أذهبت أم مكثت فهذا الكلام في موضع سواء على هذين. وإذا قلت: ما أبالي أذهبت أم مكثت فهو في موضع ما أبالي واحدا من هذين.

وأنـــت لا تريد أن تقول في الأول: لأضربن هذين ولا تريد أن تقول: تناهيت هذين. ولكنك أنما تريد أن تقول: إن الأمر يقع على إحدى الحالين.

قال أبو سعيد: يريد أن الذي بعد "سواء" بمنـــزلة خبر المبتدأ. والذي بعد "وما أبالي" في موضع المفعول لأبالي.

والذي بعد "لأضربنه......" إنما أتى بعد تمام الكلام على وجه الشرط للكلام

(١) سبق تخريجه.

فاختير فيه وكذلك قد: تم بـــ "تناهيت عنده" وجاء: أطال فأملي، وليس ما بعد "لأضربنه" و "تناهيت عنده" في موضع المفعول كما كان ذلك في: "ما أبالي هذا..." وهو على وجه الاختيار.

ولا يجوز أن تقول: لأضربنه أذهب أو مكث. لأنك إذا استفهمت في أوله. احتجت إلى المعادلة والمعادلة "بأم".

وإذا لم تدخل ألف الاستفهام في أوله فهي في موضع الحال وتحتاج إلى "أو" وقد ذكرنا أنه لابد من ذكر الفعلين مع "أو" و "أم" في قولنا: لأضربنه ذهب أو مكث و"ذهب أو مكث" ولا يجوز: لأضربنه أذهب أو مكث؟ لأنك أبطلت المعادلة بإدخال "أو" وإذا لم تكن معادلة لم تحتج إلى الألف.

وليس هذا بمنـــزلة قولك: ما أدري أقام زيد أو قعد لأنه يجوز أن تقول: ما أدري أقام زيد؟ ويجوز: اعْلم أقام زيد" ويكتفي بفعل واحد ولا يحتاج إلى معادلة.

قال أبو ذؤيب:

عصاني إليها القلب إني لأمره سميع فما أدري أرشد طلابها[1]

وأدري من أخوات "اعلم" وقد يجوز أن تقول: قد علمت أزيد في الدار

وقد أتى هذا التفسير على جميع الباب

بحَمْدِ مَنِّـــــه

هذا باب «الواو» التي تدخل عليها ألف الاستفهام

وذلك قولك: هل وجدت فلانا عند فلان؟ فتقول: أو هو ممن يكون عنده ثم؟ أدخلت ألف الاستفهام، وهذه "الواو" لا تدخل على ألف الاستفهام وتدخل عليها الألف.

وإنما هذا الاستفهام مستقبل بالألف ولا تدخل الواو على الألف. كما أن "هل" لا تدخل على "الواو".

فإنمـــا أراد ألا يجروا الألف مجرى "هل" إذ لم تكن مثلها. والواو تدخل على "هل".

---

(١) انظر ديوان الهذليين: ١/ ٧١، معيار الشعر لابن طباطبا: ٩٨، الدرر اللوامع: ٢/ ١٧٢.

وتقول: ألست صاحبنا؟ أو لست أخانا؟ ومثل ذلك: أما أنت أخانا؟ أو ما أنت صاحبنا؟ وقوله: أو لا تأتينا؟ أو لاتحدثنا؟ إذا أردت التقرير أو غيره ثم أعدت حرفا من هذه الحروف لم يحسن الكلام إلا أن تستقبل الاستفهام.

وإذا قلت: ألست أخانا؟ أو صاحبنا؟ أو جليسنا؟ فإنما تريد أن تقول: ألست في بعض هذه الأحوال؟ وأنما أردت في الأول أن تقول: ألست في هذه الأحوال كلها؟ ولا يجوز أن تريد معنى: ألست صاحبنا؟ أو جليسنا؟ أو أخانا؟ وتكون: لست مع "أو" إذا أردت أن تجعله في هذه الأحوال كلها.

ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت: ألست بشرا. أو ألست عمرا أو ما أنت ببشر ما أنت بعمر لم يجئ إلا على معنى: بل ما أنت بعمرو. و: لا بل لست ببشر.

وإذا أرادوا معنى: أنك لست واحدا منهما. قالوا: لست عمرا ولا بشرا أو قالوا: أو بشرا. كما قال عز وجل:- ﴿وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾(١)، ولو قلت: "أو لا تطع كفورا" انقلب المعنى.

فينبغي لهذا أن يجئ بألف الاستفهام منقطعا من الأول. لأن "أو" هذه نظيرتها في الاستفهام "أم". وذلك قولك: أما أنت بعمرو أم ما أنت ببشر؟ كأنه قال: لا بل ما أنت ببشر. وذلك أنه أدركه الظن في أنه بشر بعد ما مضى كلامه الأول فاستفهم عنه.

وهذه "الواو" التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرة في القرآن. كما قال عز وجل: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَائِمُونَ * أَوَ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾(٢) فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾(٣)؟

وقال عز وجل: ﴿أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ* أَوَآبَاؤُنَا الأَوَّلُونَ﴾(٤). وقال عز وجل:

---

(١) سورة الإنسان، الآية: ٢٤.

(٢) سورة الأعراف، الآيتان: ٩٧، ٩٨.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ٩٩.

(٤) سورة الصافات، الآية: ١٦، ١٧.

﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْداً نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[١].

قال أبو سعيد: ألف الاستفهام تقع من حروف العطف على "الواو" و "الفاء" و"ثم" وتتقدمهن.

فالفاء قول الله عز وجل: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾[٢].

والواو: قوله عز وجل: ﴿أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْداً نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾[٣].

و"ثم" قوله عز وجل: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُم بِهِ﴾[٤].

ولا يتقدم شيء من حروف الاستفهام وأسمائه سوى "الألف" على حرف العطف. بل حروف العطف تدخل عليهن وتتقدمهن كقولك: "وهل زيد في الدار؟ فهل زيد في الدار؟ فهل أنتم منتهون"[٥]؟ وقال الشاعر:

ليت شعري هل ثم هل أتينهم ... أو يحولن دون ذاك حمامي[٦]

وأما "أم" وهي من حروف الاستفهام فأنها لا تدخل على حروف العطف ولا تدخل عليها حروف العطف. لأنها وإن كانت للاستفهام فهي للعطف. ولا تكون مبتدأة كما لا تكون حروف العطف مبتدأة ومن ذلك تدخل "أم" على "هل" وعلى الأسماء التي يستفهم بها كما تدخل حروف العطف عليها كقوله:

أم هل كبير بكى لـــم تقض عبرته[٧]

وقوله:

أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به[٨]

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٠٠.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠٠.

(٤) سورة يونس، الآية: ٥١.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٩١.

(٦) البيت عند ابن يعيش: ٨/ ١٥١ منسوب إلى الكميت بن زيد الأسدي.

(٧) صدر بيت لعلقمة بن عبدة. عجزه:

... ... أثر الأحبة يوم البن مشكوم

انظر الشعر والشعراء: ١٥٩، شرح المفضليات للأنباري: ٥٢٥.

(٨) صدر بيت عجزه:

=

وقد قال الله عز وجل: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾(١).

فإذا دخلت "أم" على الاستفهام فإنما تدخل من حيث كانت عطفا ويصير بمنـــزلة: "وهل كبير بكى...." وكيف ينفع ما تعطي العلوق به". ومن يجيب المضطر إذا دعاه.

وإنما صارت الألف تدخل على هذه الحروف التي ذكرنا "الفاء" و "الواو" و "ثم" ولم تدخل "هل" عليهن.

لأن ألف الاستفهام قد تدخل على بعض الكلام ولا يكون ما بعدها كلاما تامًا. كقولك لمن قال لك: ضربت زيدًا. أزيدَنيه؟

ولمن قال: مررت بزيد. أزيدنيه؟

ويقول الرجل: كم غلمانك. أثلاثة أم أربعة؟ فتجعله بدلا من "كم" وحدها وهي بعض الجملة.

ويقول الرجل: مررت بزيد. فيقال: أبزيد؟ وهو بعض الجملة.

وتقول للرجل: أقائما والناس قعود؟ وأمقيما وقد رحل القوم؟

ولا يجوز شيء من ذلك في "هل" ولا يكون "هل" إلا لاستقبال الاستفهام ولا يقتطع بها بعض الكلام.

فلما كان ما في أوله "الواو" و "الفاء" و "ثم" من جملة عطف عليها "بالواو" و"الفاء" و "ثم" صار ما فيه شيء من هذه الحروف بعض الجملة، فاقتطعت بالألف من الجملة ولم يجز اقتطاعها "بهل" لما ذكرناه.

وقد احتج سيبويه في أول أبواب "أو" للفرق بين "هل" و "الألف" فقال: "وذلك أن هل ليست بمنـــزلة ألف الاستفهام لأنك إذا قلت: هل تضرب زيدا؟ فلا يكون أن يدعى أن الضرب واقع.

... ... رئمان أنف إذا ما ضن باللبن

انظر الخصائص: ٢/ ١٨٤، الهمع: ٢/ ١٣٣، ابن يعيش: ٤/ ١٨، الأشباه والنظائر للسيوطي: ١/ ٣٢٩.

(١) سورة النمل، الآية: ٦٢.

قال أبو سعيد: وقد يجوز أن يعارض بقول الله عز وجل: ﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ * وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ * وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ * هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾(١) أي: لذي عقل- على وجه التنبيه أن في ذلك قسما لذي حجر. ويعارض بقوله عز وجل: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾(٢).

لأنه أتى عليه حين من الدهر قبل أن ينفخ فيه الروح ولم يكن مذكورا إلى أن نوه الله عز وجل به فصار مذكورا.

وأكثر القول أن الإنسان: آدم. ولم يكم آدم مذكورا وذكر بعض العلماء أن الإنسان يجوز أن يكون: "الناس كلهم". وكل إنسان يأتي عليه من حال تكونه في الرحم إلى أن يولد حين لا يكون فيه مذكورا.

وقال الفراء: "هل": يكون جحدا ويكون خبرا. فقوله: عز وجل: "هل أتى على الإنسان حين من الدهر" ومثله: فهل "وعظتك"، فهل أعطيتك، مقررة بأنك أعطيته ووعظته.

والجحد أن تقول: وهل يقدر أحد على مثل هذا؟

قال أبو سعيد: وللمحتج عن سيبويه أن الذي ذكر سيبويه جوازه في الألف ممتنع في "هل" لأن الذي يقول: أتضرب زيدا؟ لمن قد ضربه يوبخه ويتهدده. ولم يأت مثل ذلك في "هل" وكان الفراء يذهب إلى أن حروف النسق كان ينبغي أن تكون قبل الألف كما كانت قبل "هل" وسائر الحروف.

ولما كانت "الألف" تضارع "الألف" التي تدخل على الفعل الماضي كقولك: ذهب وأذهبه فلان فلو قلت: وأقدم زيد؟ وأنت تريد ألف الاستفهام. لأشبه قولك: "أقام زيد بمكان كذا وكذا. فلما خشوا هذا جعلوا هذه الحروف بين الألف وبين ما بعدها.

وكان يقول: "أنما خصوا الألف" بذلك لأنها لا تقوم بنفسها فأشبهت ما يتصل بالشيء وهو منه وضارعت "هل" "من" و "ما" فدخلت حروف النسق عليها.

قال أبو سعيد: إذا قال القائل: هل وجدت فلانا عند فلان؟ فقال المجيب: أو هو

(١) سورة الفجر، الآيات: ١: ٥.

(٢) سورة الإنسان، الآية: ١.

ممكن يكون عنده؟ فكلام المخاطب عطف على كلام المتكلم. وجاز أن يقول: "وعمرو" أو "فعمرو" أو "ثم عمرو" وإذا عطف واستفهم كان حروف العطف بعد حرف الاستفهام إذا كان الاستفهام بألف.

وإن كان بغير "ألف" فحرف العطف قبله فالألف قولك أو هو ممن يزورك؟ وأفهو لك صديق؟ و "أثم أقام عندكَ" أو "فما فعل عندك؟" أو ثم ما فعل عندك؟ أو يقول: إذا جاءني زيد. فلك أن تقول: أومن......؟ أو "فمن......؟ أو "ثم من.......؟ ونحو ذلك.

وإذا قال: ألست صاحبنا؟ أو: ألست أخانا؟ فقد صار الأول تقريرا بدخول ألف الاستفهام وعطفت الثاني عليه. عطفت جملة على جملة وأدخلت فيه ألف الاستفهام فصارت الجملة الثانية كالجملة الأولى.

ورد العامل فيه يصيره في معنى "بل" كأنك قررته على الجملة الثانية. وتركت التقرير الأول. كما تعمل "بل" في ترك الأول وتثبيت الثاني. ومثل ذلك: أما أنت صاحبنا؟ أو ما أنت أخانا؟ أدخل حرف الاستفهام على: "ما" الجحد. وحكمها حكم "ليس".

ومثل ذلك قوله: أو لا تأتينا أو لا تحدثنا؟ إذا أردت التقرير أو غيره.

"ألا تأتينا" يكون تقريرا، ويكون استدعاء وعرضا. كقولك: ألا ماء أشربه؟ وهو في نحو معنى "هلا".

وهذا معنى قول سيبويه: "إذا أردت التقرير أو غيره".

إعادة العامل توجب استئناف الاستفهام واستقباله.

فإن أردت أن يكون الكلام جملة واحدة جئت بحرف العطف ولم تعد العامل فقلت: ألست أخانا أو صاحبنا أو جليسنا؟ فعطفت "أو" اسما على اسم. ولم تعد حرف الاستفهام ولا العامل فصار كقولك: ألست أحد هؤلاء النفر؟ وهو كلام واحد. وجعل "أخانا" و"صاحبنا" و "جليسنا" أحوالا. وجعل كونه أحدها. لا كونا في بعض الصفات التي لهم.

وإذا قال: ألست أخانا؟ أو لست جليسنا؟ أو لست صاحبنا؟ فكل واحدة من هذه الثلاثة مثبتة مفردة له على حياله وجعله في هذه الأحوال كلها يعني: "أخاهم وصاحبهم وجليسهم" ولا يجوز أن تقول: ألست صاحبنا؟ أو لست جليسنا؟ أو لست أخانا؟ وأنت تريد بتكرير: "لست" ما تريد إذا لم تكرر "لست".

لأنك إذا كررتها فقد جعلت الكلام الثاني منقطعا من الأول. وصارت "أو" بمنـــزلة "أم" وصار المتكلم إذا قال: ألست صاحبنا؟ أو لست جليسنا؟ معرضا عن الأول معتمدا على الثاني وكذلك لو لم يكن استفهام فأخبرت فقلت:- لست بشرًا أو لست عمرا.

وكذلك: ما أنت ببشر وما أنت بعمرو. ولم يجئ إلا على معنى: لا بل ما أنت بعمرو ولو أراد أن يقول: ما أنت لست بواحد منهما لقال: لست عمرا ولا بشرا.

أو قال: لست بشرا أو عمرا. كما قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ بمعنى ولا كفورا.

قال: ولو قال: "أَوْ لا يطع كفورا" انقلب المعنى يعني: أنه إذا أعاد "أو لا تطع" يصير إضرابا كأنه ترك النهي عن اتباع الإثم وأضرب عنه ونهى عن طاعة الكفور فقط. وقوله: "فينبغي لهذا أن يجئ في الاستفهام منقطعا" يعني: أن "أم" لا تقع في النهي. لأنها استفهام. ولكنها تدخل فيما كان خبرا فيكون استفهاما. ويكون دخول "أم" فيه كدخول "أو" في النهي إذا قلت: أو لا كفورا.

وذلك قولك: أما أنت بعمرو؟ أم أنت ببشر؟ تكون "أم" في هذا نظيره "أو" في: "أو لا يطع". لأنهما يكونان للإضراب عن الأول. فيصير كأنه قال: "بل لا تطع كفورا" بل ما أنت ببشر.

وقد مضى الكلام في "أم" المنقطعة وشرحها ووجوهها قبل.

هذا باب لبيان «أم»

لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف؟

تقول: أم من يقول؟ أم هل تقول ولا تقول: أم أتقول؟

وذلك لأن "أم" بمنـــزلة الألف وليست أي ومن (ما) و "متى" بمنـــزلة الألف أنمـــا هي أسماء بمنـــزلة: هذا وذاك. إلا أنهم تركوا الألف التي للاستفهام هنا إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة.

فلمـــا علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف وكذلك "هل" أنما هي بمنـــزلة "قد" إلا أنهم تركوا "الألف" إذا كانت "هل" لا تقع إلا في الاستفهام.

قلت: فما بال "أم" تدخل عليهن وهي بمنـــزلة الألف؟

فقال: "أم" إنما هي تجيء بمنـــزلة "لا بل" للتحول من شيء إلى شيء والألف لا تجيء إلا مستقبلة فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها. واحتاجوا إلى "أم" إذا كانت لترك شئ إلى شئ لأنهم لو تركوها (فلم يذكروها) لم يتبين المعنى.

قال أبو سعيد: في نسخة أبي بكر مبرمان متصل بهذا الباب قال ابن أحمر:

ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث إلى ذاكم قد غيبتني غيابيـــا[١]

يـــريد: البثا شهرين ونصف ثالث: وقال الله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[٢].

قال أبو العباس: ليس هذا البيت في كتاب سيبويه وأهل الشعر يجعلونه بمنـــزلة "الواو" وكذلك في قول الله عز وجل: "وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون".

قال: وليس القول عندي هكذا. وذلك أنه يصير: البثا شهرين ونصف شهر على "أو".

و"أو" بمعنى "واو" العطف أيضا غير موجود.

والقول عند أبي العباس: "البثا شهرين أو البثا شهرين نصف ثالث".

وكذلك: "مائة ألف أو مائة ألف ويزيدون".

وقال: ولا أخرجها عن معناها، ولكن أتركها على معناها وأقدر أن الذي بعدها مثل الذي قبلها، واحذفه اختصارا. لأن الذي قبله دل عليه هذا قول أبي العباس فافهمه فإنه حسن.

قال أبو سعيد: وهذا المتصل بالباب مع كلام أبي العباس نقلته من نسخة أبي بكر مبرمان.

وقال أبو سعيد: وقد تكلمت على البيت و "أرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون" فيما تقدم بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع.

وقد ذكرت أن "أم" دخلت على حروف الاستفهام لأنها أسماء. و"أم" حرف عطف

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سورة الصافات، الآية: ١٤٧.

فدخلت عليها كما تدخل حروف العطف عليها في قولك: ومن؟ وكيف؟ ومتى؟ وغيرهن من الأسماء التي يستفهم بها. ولم تدخل "أم" على الألف لأن "أم" نظيرة الألف في التعديل والتسوية وأنهما حرفان ليس باسمين. والألف هي الأصل في حروف الاستفهام وهذه الأسماء التي تستفهم بها هي أسماء كان حقها أن تدخل عليها ألف الاستفهام. لأنها للدلالة على ما تحتها من المسميات ولكنها لما خصت في استعمالها في الاستفهام أو في الجزاء استغنى عن ذكر حرف الجزاء وحرف الاستفهام معها لدلالتها عليها.

و"أم" هي للاستفهام لمعادلتها الألف. وللاستفهام بها إذا كانت منقطعة وهي للعطف أيضا. لا يبتدأ بها. وهي جارية مجرى "أو" وقد ذكرنا العطف بها.

فإذا أدخلنا "أم" على أسماء الاستفهام فهي على وجهين:

أما أن يخلصها: للعطف وتبقى بضمير الاستفهام في أسماء الاستفهام فتصير بمنـــزلة "الواو" و"الفاء" و "ثم" التي تدخل على هذه الأسماء.

كقولنا: "ومن.. ؟ ومتى؟ وكيف؟ و "فمن؟ متى؟.............؟ و"ثم من؟............ وما أشبهه.

وأما أن تبقي الاستفهام في "أم" وتخلص أسماء غير متضمنة للاستفهام فيكون الاستفهام تاما. ويكون دخولها عليه كدخولها على سائر الأسماء وكدخول ألف الاستفهام على الأسماء.

وأما "هل" فإنها حرف دخلت لاستقبال الاستفهام ومنع بعض ما يجوز في الألف من اقتطاعها بعض الجملة. ومن جواب التعديل والمساواة.

فكأنها دخلت مانعة لشيء من الاستفهام ومجيزة لشئ منه. فصارت داخلة لغير الاستفهام المطلق الذي أصل حروفه الألف.

ولذلك قال سيبويه: "هل" إنما هي بمنـــزلة "قد". إلا أنهم تركوا الألف كما كان حق الأسماء التي يستفهم بها أن تدخل عليها ألف الاستفهام فيقال: أهل قام زيد؟ وأمن قام؟ ودخلت "أم" على "هل" لأنها حرف عطف "كالواو" و "أو" في قولك: "وهل"؟

ومعنى قول سيبويه للفصل بين "أم" وبين الألف في دخول "أم" على "هل" وامتناع الألف من دخولها على "هل".

أن "أم" إنما تجيء هاهنا بمنـــزلة: "لا بل للتحويل من شئ إلى شيء. والألف لا

تجئ إلا مستقلة. فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها. واحتاجوا إلى "أم" إذ كانت لترك شيء لأنهم لو تركوها لم يتبين المعنى.

ومعنى قوله: أن "أم" تجئ بمنـــزلة: "لا بل للتحويل من شيء إلى شيء. يعني أنها إذا كانت منقطعة دلت على مثل ما دلت عيه "بل" في ترك شئ إلى شيء.

ولو جئنا بالألف في موضع "أم" لكنا قد استأنفنا الاستفهام ولم يكن فيه ترك شيء إلى شيء. ألا ترى أن رجلا لو أبصر شخصا من بعد فقال: هو زيد. ثم شك فيه أو عن له رأى في خلاف ما قال. فقال: أم أنا لا أبصر؟ علم أنه ترك قوله الأول. أو شك فيه.

وسبيل "أم" لما كانت للعطف أن تصير بين ما قبلها وما بعدها ملابسة "ما" كسائر حروف العطف فلذلك احتاجوا إلى "أم" واستغنوا عن الألف ولو لم يذكروا "أم" لم يتبين المعنى.

وكان أبو العباس المبرد يجيز دخول ألف الاستفهام على "هل" وعلى سائر أسماء الاستفهام كدخول "أم". وأنشد:

سائل فوارس يربوع بشدتنـــــــا أهل رأونا بسفح القف ذي الأكم

ودخول الألف عليها غير معروف.

وغيره يرويه بأم: أم هل.

والقول ما ذكرناه عن سيبويه

هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف

هذا باب «أفعل»

قـــال سيبويه: **اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف، نكرة ولا معرفة وذلك لأنها أشبهت الأفعال، نحو: اذهب واعلم.**

قلت: فما باله لا ينصرف، إذا كان صفة؟

فقال - يعني الخليل - لأن الصفة أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين فيه كما استــثقلوا في الأفعال، فأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل، إذ كان مثله في البناء، والزيادة، وضارعه، وذلك نحو أحمر، وأسود، وأخضر.

وإذا حقـــرته قلت: أحيمر وأخيضر، فهو على حاله قبل أن تحقره، من قِبل أن الزيادة التي بها أشبه الفعل مع البناء ثابتة، وأشبه هذا من الأفعال ما أميلح زيدًا، كما أشبه أحمر أذهب.

قال أبو سعيد: نحتاج أن نقدم مقدمات، توطئ معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف، وشيئًا من علل ذلك، وذكر الأسباب المانعة من الصرف فأقول: إن الأسماء تنقسم قسمين، أحدهما: متمكن، والآخر غير متمكن، فالمتمكن: المعرب وغير المتمكن المبني.

والمتمكن على ضربين أحدهما: مستوف للتمكن، ويسمى الأمكن فأما الأمكن المستوفي للتمكين، فهو ما يدخله الرفع والنصب، والجر. والناقص التمكن هو ما يعرب بالرفع، والنصب، فقط، ولا يدخله تنوين والمجرور منه محمول على لفظ المنصوب.

ونقصان التمكن في الاسم أن يدخل عليه ما يثقله مما هو فرع فيه غير أصل، وذلك عشرة أشياء: وزن الفعل، وشبهه، والصفة، والتأنيث، والتعريف، والجمع والعدل، والعجمة، وزيادة الألف وحدها، والألف والنون في آخر الاسم، وجعل الاسمين اسمًا واحدًا.

أما وزن الفعل المانع من الصرف من الزوائد الأربعة، التي تكون في أول الأفعال المضارعة ويكون بها الاسم على وزن "فعل" من الأفعال المضارعة، أو فعل الأمر، وإن شاركه في ذلك البناء الاسم.

أو يكون لفظه لفظًا لا يقع في شيء من الأسماء.

فأما ما كان في أوله زيادة الفعل المضارع فنحو أحمر، وأخضر، وأسود وأفكل، وأزمل، وأيْدع، وأربع وأكْلُب ويَرْمَع وتَغْلِب ويَزِيد، ويَشْكُر، وتُرْتَب، وتَنْضب، ونرجس.

فهذه الأسماء منها ما لا يستعمل فعلا نحو: أفكل، وأيدع، وأحمر، وأخضر.

وجميع هذه الأبنية تقع في الأسماء غير الأعلام.

وأما ما يكون لفظه غير موجود في الأسماء إلا أن يسمى به فيكون علمًا فهو مثل: فَعَّل، وفُعِّل وما أشبه ذلك، وذلك قولك ضَرّب وكسَّر وضُرِّب وكُسِّر.

فإن سميت باسم على وزن فعل، يشاركه الاسم في ذلك الوزن لم تعتد بوزن الفعل فيه، وذلك قولك: جعفر، وسلهب وجَعَل، وكَتِف، وعَجُز.

فجعفر، وسلهب، وإن كان وزنهما كدحرج وسرهف فذلك لا يثقلهما.

لأن هذا الوزن ليس الفعل أولى به من الاسم، وكذلك جمل، وكتف، وعجز وزنها كوزن فَشَل، وعَلِم، وظَرُف وذلك لا يثقله ؛ لأن الفعل غير مختص بذلك، وكذلك لو لحقت بالفعل علة تصيره إلى لفظ الاسم ازالت العلة والثقل وذلك نحو: (فيل)، (بيع) و(رد) لأنه قد صار على وزن (ديك) و(رد) على وزن كُرّ.

وإنما صار الاسم الذي في أوله إحدى الزوائد ثقيلا، وإن اشترك في ذلك البناء الاسم والفعل، كاشتراك أذهب، وأمنع وهما فعلان لأحمق، وأسود، وأفكل، وأيدع، وهي أسماء ؛ لأن هذه الهمزة يجوز دخولها على الأفعال لمعنى، وهي أن يكون الفعل للمتكلم كقوله: أنا أذهب، وأصنع، وتدخل أيضًا لنقل الفعل كقولك أعلم زيدٌ عمرًا خبرًا وأخرج زيد عمرًا، وتدخل الياء والتاء والنون في قولك أنت تذهب وهو يذهب ونحن نذهب.

فلما صار لهذه الحروف معان في الأفعال تدخل تارة أصلا في الأفعال، والأسماء داخلة عليها.

وإنما صار ما ذكرنا من وزن الفعل ثقلا؛ لأن الاسم أصل، والفعل فرع، والاسم أخف من الفعل، فإذا دخل على الاسم ما هو للفعل ثقله، وكذلك الصفة أثقل من الموصوف؛ لأن الصفة تحتاج إلى الموصوف، والموصوف قبلها كقولك: مررت برجل أحمر، وثوب أخضر، والتأنيث أثقل من التذكير ؛ لأن التذكير أول، والتأنيث داخل عليه؛ لأن أصل الأسماء أن يقال لكل واحد منها شيء، والشيء مذكر، وأيضًا فالتأنيث يحتاج إلى علامة والتذكير لا علامة له؛ لأنه على الأصل، والتعريف أثقل من التنكير؛ لأن أصل الأسماء أن تكون منكورة، كل واحد منها شائع في نوعه، كرجل، وفرس، وإنما يتعرف بدخول الألف واللام، أو الإضافة، والذي يصير الاسم علمًا بالاختصاص له.

والجمع أثقل من الواحد؛ لأن الواحد هو الأصل ثم يجمع، والعدل أثقل من الاسم الذي عُدِّل عنه؛ لأن ذلك الاسم هو الأصل، والعجمة أثقل من العُرْبة ؛ لأنها ترد بعد كلام العرب بعد التكلم بالعربة، وزيادة الألف وحدها، وزيادة الألف والنون أثقل؛ لأن الاسم أولا بغير زيادة، وجعل الاسمين اسمًا واحدًا أثقل؛ لأن الأصل اسم واحد ثم ضم إليه الآخر.

وجعلت هذه الزيادات في الأواخر ثقلا؛ لأنها في لحاقها آخر الاسم تجري مجرى

التأنيث وسنبين ذلك كله في موضعه بأكثر من هذا إن شاء الله تعالى.

فإذا اجتمع في الاسم من هذه العلل العشر الفرعية ثنتان فصاعدًا أو واحدة تقوم مقام ثنتين مُنع الاسم من الصرف، فلم يدخله تنوين ولا جر.

وإذا دخلت واحدة لم تمنع الصرف.

وإنما لم يمنع بدخول واحدة؛ لأن في الاسم خفة بالاسمية، فإذا دخل ثقل واحد قاومته الخفة فلم يغلبها فإذا دخل ثقلان غلباها.

وإنما منع ما لا ينصرف التنوين والجر؛ لأن التنوين هو علامة الأمكن وحذفه علامة المثقل من الأسماء، ولم يدخله الجر؛ لأن الاسم الذي ثقل بما دخل عليه أنزل منـــزلة الفعل، وليس في الفعل جر.

فإن قال قائل: فهلا أسكن الاسم في حال الجر إذا دخل عليه ما يمنع الصرف؟

قيل له حكم الاسم المستحق للإعراب أن لا يمنع الإعراب في شيء من أحواله فاحتيج إلى إعرابه، فحمل على النصب كما حمل النصب عليه في التثنية والجمع السالم.

وقال الزجاج: ما لا ينصرف في حال الجر مبني؛ لأن الجر لا يدخله كما لا يدخل الفعل، إذا كان ما لا ينصرف مشبهًا بالفعل، فلما لم يدخله الجر أبدل من الكسرة بناء الفتح، كما أن الأفعال حين ضارعت الأسماء أعطيت الإعراب كذلك إذا ضارع الاسم الفعل منع ما لا يدخل الفعل، فكرهوا إذا لم يخففوا الاسم، وهو في موضع يجب له فيه حركة الإعراب أن يسكنوه فلا يكن بين الأسماء المتمكنة إذا لم تنصرف وبين الأسماء التي هي غير متمكنة وهي مبنية على الوقف فرق.

وجميع ما لا ينصرف مشبه بالفعل، وتشبيهه بالفعل من وجهين: أحدهما بالوزن كأحمر، ويزيد، ويشكر، وتغلب، وضُرِب، وكُسِّر، والآخر بالثقل الذي يدخله، وذلك الثقل فرعٌ، والفعل فرع، فهما مجتمعان في الفرعية.

وحقيقة منع الصرف إذهاب التنوين، دون منع الجر والدليل على ذلك أن المرفوع والمنصوب مما لا مدخل في الجر فيه، إنما يذهب منه التنوين فقط، وإذا دخل على ما لا ينصرف الألف واللام أو أضيف انصرف، كقولك: مررت بالأحمر، والأسود، والمساجد، والحمراء والصفراء وبعمركم وإبراهيمكم وما أشبه ذلك؛ وإنما انصرف لأن الألف واللام والإضافة أخرجتاه من شبه الفعل، إذ كان الفعل لا يكون فيه ذلك، فانصرف لخروجه من

شبه الفعل.

فإن قال قائل: فحروف الجر، وسائر عوامل الأسماء قد يدخلن على ما لا ينصرف، فلا يصرفنه كقولك مررت بأحمر وجاءني إبراهيم ودخلت مساجد، فإن في ذلك أجوبة تفصل بين دخول الألف واللام والإضافة وبين دخول العوامل، منها: أن الألف واللام والإضافة إذا دخلت على الاسم الذي لا ينصرف أخرجته عن شبه الفعل، ثم تدخل عليه بعد ذلك العوامل فيصادف العامل شيئًا غير مشبه للفعل فيعمل فيه عمله، وإذا دخل العامل قبل دخول الألف واللام والإضافة صادف ثقيلا، فلم يعمل فيه إلا عمله الذي ذكرناه. وجواب ثان، وهو أن الألف واللام، والإضافة قد قامت مقام التنوين، فكأن الاسم منون، والتنوين هو الصرف، وعلامة الأمكن وليس العامل كذلك.

وجواب ثالث: وهو أن الاسم بدخول الألف واللام والإضافة تتغير ذاته وينتقل من مبهم إلى معين والعامل لا يغيره عن حاله الأولى.

جواب رابع: وهو أن الفعل قد يضاف إليه كما يضاف إلى الاسم ما ينجر به فلم تخرجه حروف الجر من شبه الفعل.

وجواب خامس: أنا لو اعتبرنا العوامل لبطل أصل ما لا ينصرف؛ لأن العوامل الداخلة على الاسم غير داخلة على الفعل، فلو كان يثقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يوجب صرفه، وبطل الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف.

قال أبو سعيد: ابتدأ سيبويه بذكر ما يجتمع فيه علتان من العلل المانعة من الصرف، وساق الأبواب على ذلك، وبدأ بأفعل الذي هو وصف، وقد اجتمعت علتان وزن الفعل والصفة، وإن صغرته لم يخرجه التصغير إلى الصرف؛ لأن الفعل قد صغر في بعض المواضع وهو التعجب، فقالوا ما أميلح زيدًا، قال الشاعر:

يَـا مَـا أُمَـيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِـنْ هَؤُلَـيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[1]

فلذلك لم (يبتعد) بالتصغير من شبه الفعل.

على أن الأسماء في التصغير على ثلاثة أوجه في حكم الصرف، فمنها اسم لا ينصرف في التصغير والتكبير، نحو هذا لباب وغيره، واسم لا ينصرف، فإذا صغر

---

(١) البيت في الخزانة: ١/ ٤٥، ٤/ ٩٥، وابن يعيش: ١/ ٦١، ٣/ ١٣٤، ٥/ ١٣٥، ٧/ ١٤٣.

انصرف، كالأسماء المعدولة، نحو عمر، وزفر، فإذا قيل: عمير، وزفير، انصرف. واسم ينصرف، فإذا صُغر لا ينصرف، وذلك كرجل يسمى ضارب، أو ما كان من بنائه فإذا صغر صار ضيرب فلم ينصرف، وسيأتي ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

هذا باب أفعل إذا كان اسمًا وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد

فما كان من الأسماء أفعل فنحو "أفكل" و"أزمل" و"أيدع" وأربع لا ينصرف في المعرفة؛ لأن المعارف أثقل وينصرف في النكرة؛ لأنه يجتمع فيها في المعرفة وزن الفعل والتعريف، فإذا نكر ففيه وزن الفعل فقط.

وقولنا: "المعرفة" في هذا الموضع وما يأتي في غيره أن يسمى به شيء بعينه من رجل، أو امرأة، أو بلد أو موضع، أو غير ذلك من الحيوان، كما يسمى الواحد بذلك لتعريف شخصه.

فأما ما أشبه الأفعال سوى أفعل فمثل "اليرمع" و"اليعمل" وهو جماع اليعملة واليعملة الناقة السريعة، ويقال لها أيضًا: "اليعملات" وليس بصفة حقيقية ومثل "أكلب".

وذلك أن "اليرمع" مثل "يذهب" و"أكلب" مثل "أدخل" ألا ترى أن العرب لا تصرف "أَعْصُرَ"، ولغة بعض العرب يَعْصُر لا يصرفونه أيضًا، وتصرف ذلك في النكرة؛ لأنه ليس بصفة.

وإنما انصرف في النكرة؛ لأن الذي يبقى فيه علة واحدة وهي وزن الفعل، فإن قال قائل فأكلب جمع فلم لا يكون علة ثانية؟

قيل له: إذا سمينا بأكلب وبغيره من الجمع شيئًا فقد زال الجمع وصار اسما لذلك الشيء، على أن ألفاظ الجمع لا يعتد بالجمع فيها إذا كان يمكن أن تكسر كقولنا: أنعام، وأناعيم، وأرهط، وأراهيط، وسنقف على ذلك.

قال: "واعلم أن هذه الياء والألف لا تقع واحدة منهما في أول الحرف رابعة إلا وهي زائدة، ألا ترى أنه ليس من اسم مثل "أفكل" يصرف، وإن لم يكن له فعل ينصرف، ومما يدلك على أنها زائدة كثرة دخولها في بنات الثلاثة، وكذلك الياء أيضًا،

وإن لم تقل هذا دخل عليك أن تصرف أفكل، وأن تجعل الشيء إذا جاء بمنزلة الرجازة والربابة، وليس له فعل، بمنزلة القمطرة، والهدملة".

قال أبو سعيد: اعلم أن ما لا ينصرف يحتاج معه إلى معرفة التصريف؛ لأنه قد يرد في أول الحرف الذي جاء زائدًا منع الصرف وإن كان أصليًا لم يمنع، ولذلك ذكر "أفكل" وهو الرعدة وجعل الهمزة فيه زائدة، فصار على أفعل، فكأن قائلا قال: ولم لا تكون الهمزة أصلية فيصير على "فعلل" مثل درهم فينصرف في المعرفة، وإذا كان أفعل لم ينصرف.

فقال سيبويه: الدليل على أن الهمزة زائدة أنه ليس من اسم مثل "أفكل" يصرف. يعني اسمًا في أوله همزة وبعدها ثلاثة أحرف أصلية لم يوجد ذلك في كلام العرب.

ثم قال: ويدلك على أنها زائدة كثرة دخولها في بنات الثلاثة.

يعني أن الهمزة يكثر دخولها في بنات الثلاثة، فما عرف اشتقاقه وعلم أنها فيه زائدة كقولنا: "أحمر" وأشهب، وأصفر، وأقهب وما لا يحصى كثرة، وأصله من صفرة، وحمرة، وشهبة، وقهبة فتحمل ما لا يعرف اشتقاقه على ما عرف اشتقاقه، لاتفاقهما في الهمزة أولا.

ثم قال: وإن لم تقل هذا – يعني إن لم تقل في أفكل إن الهمزة زائدة وفرقت بينه وبين أحمر بأن أحمر وقد عرف اشتقاقه وأفكل لا يعرف له اشتقاق تسقط فيه الهمزة دخل عليه حرفا زائدًا كالألف في الرِّجَازة وهي شيء يعدل به البعير، والرِّبابة التي تجمع فيها القداح وأن تجعلها بمنزلة القمطرة والهدملة وهذا فاسد.

وإذا جاء على "فعلل" وكانت اللامان من جنس واحد لم يدغم أحدهما في الآخر كقولنا: قردد، ومَهْدَد، وجَلْبَب، وما أشبه ذلك فلذلك حمل "أكلل" وأيقق" على فَعْلَل.

ولو جاء وسمي به رجل صرف وحمل على فَعْلَل.

وأما (أول) فهو أفعل يدلك على ذلك هو أول منك ومررت بأول منك، والأولى.

قال أبو سعيد: استدل على أن أول أفعل بما لا يكون إلا في أفعل وذلك منك.

تقول: هو أفضل منك، وأنبل منك، وأقل منك، وأقدم منك، فأول منك بمنـــزلة أقدم منك، والأولى، والأول بمنـــزلة الفضلى والأفضل والأجل، والجلى. وأما خير منك وشر منك فإنما كُثرا، والأصل فيهما أخير منك وأشر منك، وإنما حذفت الهمزة منهما لكثرتهما في الكلام.

وإذا سميت رجلا "بألْبَب" فهو غير مصروف والمعنى عليه، لأنه من اللُب وهو أفْعُل ولو لم يكن المعنى على هذا لكان "فَعْلل"، والعرب تقول "قد علمت ذاك بناقة ألْبُبِهْ".

يعنون لُبَّهُ "يعني أن الاشتقاق قد بين أن الهمزة زائدة وترك الإدغام شاذ.

ومن الناس من يقول: ألْبُهْ يجعله جمع لب، كذا حكاه الفراء وأصحابنا حكوا بنات ألْبَبه بمعنى أعقله.

قال: "ومما يترك صرفه؛ لأنه يشبه الفعل ولا يجعل الحرف الأول منه زائدًا إلا بثَــبَت نحــو تنْضُب، وإنما جعلت التاء زائدة ؛ لأنه ليس في الكلام شيء على أربعة أحرف، ليس أوله زائدة، يكون على هذا المثال لأنه ليس في الكلام فَعْلُل".

قال أبو سعيد: مما يعرف به الزائد الخروج عن الأمثلة المعروفة التي ليس فيها زائد، وليس في الكلام فعلُل (مثل جعفُر) وكذلك التاء في تَرتُب وتُرتَب، وكذلك التَّدْرَأ والتُّدْرَأ بالفتح والضم، والتَّنَفُّل كل ذلك إذا سميت به رجلا أو غيره، وصار معرفة، لم ينصرف لاجتماع وزن الفعل، والتعريف. وقد عرف بعض ذلك بالاشتقاق، يقال: هذا أمر تَرْتُبَ وتُرْتَب وهو الرْتب، ويقال فلان ذو تُدْرَأ أي ذو دفع لخصمه أو قرنه وهو مأخوذ من درأته أي دفعته.

قال: "وكذلك رجل يسمّى تألَب لأنه تَفْعَلُ ويدلك على ذلك أنه يقال للحمار ألَب يألِب وهو طرده طريدته وهو نفعِل وإنما قيل دألَب من ذلك".

قال أبو سعيد: التَّألَبُ المعروف هو شجر تتخذ منه القسي، الواحدة تألبة، فيجوز أن تكون مشتقة من "ألب" ؛ لأن القوس تطرد السهام، وتسوقها إلى المرمى، قال الشاعر:

ألَمْ تَعْلَمِــي أنَّ الأَحَادِيثَ في غَدٍ ... وبعـــد غـــدٍ يَألِبْنَ ألْبَ الطَّرائد[1]

ورأيت فيما عَلَّقَه أبو بكر مبرمان، مفسر كتاب سيبويه أن التألب: الشجر، وولد

---

(١) البيت في اللسان: (ألب).

الحمار، مثل التولب، فأما التولب فمعروف وأما التألب فغير معروف في ولد الحمار.

قال: (وأما مما جاء نحو"تولب" "ونهشل" فهو عندنا من نفس الحرف (مصروف) حتى يجيء أمر يبينه، وكذلك فعلت به العرب؛ لأن حال التاء والنون في الزيادة ليست كحال الألف والياء؛ لأنها لم تكثرا في الكلام زائدتين، -- يعني التاء والنون - ككثرتهما يعني الياء والألف، فيحكم على كل تاء ونون في أول الكلمة أنها أصلية، حتى يقوم الدليل على زيادتها كما قام على زيادة التاء في "تنضرب" وغيره.

وإن لم تفعل هذا لم تصرف نهشلا، والعرب تصرفه، وهذا قول العرب والخليل ويونس.

وإذا سميت رجلا بـــ(إِثْمِد) لم تصرفه، وكذلك (إصبع) وأبلم لأن (إثمد) شبيه (اضْرب)، و(إصبَع) شبيه (اعلم) و(أبُلُم) شبيه (اقتل)، وقد قدّمنا أن الهمزة محكوم عليها بالزيادة على ما ذكرت ثم قال:

وإنما صارت هذه الأسماء بهذه المنـــزلة، يعني غير مصروفة؛ لأن الأصل فيما كان في أوله هذه الزوائد الفعل، فإذا صارت في الاسم ثقل، فإذا عُرّف ازداد ثقلا.

ألا ترى أن أكثر ما لا ينصرف في المعرفة قد ينصرف في النكرة؟

وإنما صار "أفعل" في الصفات أكثر لمضارعة الصفة الفعل وقد ذكر ذلك في الكتاب.

قـــال: "وإذا سميت رجلا بفعْل في أوله الزيادة لم تصرفه، نحو: يزيد ويشكر، وتغلـــب، ويعمـــر، وهـــذا الـــنحو أحرى أن لا تصرفه، وإنما أقصى أمره أن يكون كتنضُب، ويَرْمع، وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة، فإن قلت ما بالك تـــصرف يزيد في النكرة، وإنما منعك من صرف أحمر في النكرة وهو اسم أنه ضارع الفعل؟

فأحمر، إذا كان صفة بمنـــزلة الفعل قبل أن يكون اسمًا فإذا صار اسما ثم جعلته نكرة فإنما صيرته إلى حاله إذ كان صفة

قال أبو سعيد: هذه المسألة وما جرى مجراها يختلف فيها النحويون، وقال سيبويه والخليل ومن وافقهما، منهم أبو عثمان المازني: إن (أفعل) إذا كان صفة، ثم سمينا به رجلا أو غيره ثم نكرناه، لم ينصرف.

وقال الأخفش وأبو العباس المبرد إذا سمينا به، ثم نكرناه انصرف.

وحقيقة ذلك أن ذلك وما جرى مجراه من قَبْل أن يسمى به غير مصروف لاجتماع علتين، وهما وزن الفعل، والصفة، فإذا سمينا به رجلا فقد زالت الصفة، وصار علمًا لذلك الرجل سواء أكان أبيض، أو أسود، وعلى أي لون كان.

فلا تصرفه، لاجتماع علتين: وزن الفعل، والتعريف. فإذا نكرناه وهو اسم زال عنه التعريف، وقد كان زالت عنه الصفة بالتسمية، ففيه علة واحدة وهي وزن الفعل، فلذلك قال الأخفش: إنه ينصرف وذلك قولك مررت بأحمر وأحمرٍ آخر.

وأما سيبويه فإنه عنده وإن سمي به في حكم الصفة.

واحتج في ذلك بأنا إذا نكرناه فإنما يرجع إلى تنكير كان له وهو صفة، فكأنه يرجع إلى الحال الأولى التي كان لا ينصرف فيها. وذكر أن المازني سأل الأخفش فقال له: لم صرفته؟ قال: لأنه صار اسمًا وزالت عنه الصفة فبقي فيه وزن الفعل فقط. فقال له المازني: ألست تقول: نسوة أربعٌ فتخفض الأربع وتنونه وهو صفة على وزن الفعل؟ فقال: بلى. قال: فلِمَ صرفته، وقد اجتمعت فيه علتان: وزن الفعل والصفة؟

قال: لأن أربعًا اسم في الأصل ولا أحكم له حكم الصفة، وإن وصفت به. فقال له المازني: فاحكم للأحمر بحكم الصفة وإن سميت به لأن الأصل فيه صفة فلم يأت الأخفش بمَقْنَع.

وأما "يزيد"، و"تغلب" و"يشكر" و"يعمَر"، فإذا نكر انصرف لأنه في حال التنكير، فيه وزن الفعل فقط، ولم يكن له قبل التسمية حال لا ينصرف فيها، فيرد إليها.

وإنما كان فعلا فسمي به، فصار اسمًا معرفة والاسمية والتعريف وفعاله، فمنع الصرف لأجلهما فلما زال أحدهما انصرف.

قـــال: "وإذا سميت رجلا بإضرب، أو أقتل، أو إذهب لم تصرفه وقطعت ألف الوصل".

وكذلك كل فعل فيه ألف وصل، فإذا سميت به قطعت الألف، فقلت مررت "بإضرب"، وقام "إضربُ"، ورأيت "إضربَ".

وإنما منع الصرف لوزن الفعل، والتعريف، وقطع الألف؛ لأن موضع الأسماء والألقاب على لفظ لا تتغير حروفه، فإذا جعلنا ألفه وصلا فهي تسقط إذا كان قبلها

كلام، وتثبت إذا كانت مبتدأة فتخرج بذلك عن موضع الأسماء.

فإن قال قائل: فأنتم إذا سميتم بما فيه ألف وصل من الأسماء لم تغيروها عن الوصل؟

قيل له: ما كان فيه ألف وصل في الأسماء فهو قليل في الأسماء، كاسم، وابن، وغير ذلك مما يقصر عدده عن عشرة أسماء وذلك لخفتها، فحرجت عن منهاج الأسماء.

وكذلك مصادر الأفعال التي في أوائل ماضيها ألف، وصل كقولنا:

انطلاق، واستخراج، واحميرار، وهو مصدر انطلق واستخرج واحمار.

فهذه الأسماء التي فيها ألفات الوصل ليس الأصل فيها ذلك، وإذا سمينا بها لم تقطع ألفاتها؛ لأنها لم تزل عن الاسمية فكأنها مبقاة على حالها.

قال: "وليس لك أن تغير البناء في ضُرِبَ، وضُورب" وإن لم يكن في الأسماء مثلها، فإنك لا تغير البناء؛ لأنك إن غيرت البناء بطل التعريف به، وتغير اللفظ. ونحن قد نسمي بالحروف، وبالأسماء العجمية، وما ليس له في كلام العرب نظير، وليس كذلك "اضرب" وسائر ما فيه ألف الوصل من الأفعال إذا سميت به؛ لأن قَطْعَنَا الألف لا يغير اللفظ تغييرًا يخرجه عن مفهوم التسمية، لأنا قد نثبت الألف في الابتداء، غير أن "ضرب" و"ضورب" إذا سمي بهما لا ينصرفان.

وإن سمي بامرئ لم يغير عن حاله في ألف وصل. والعرب تقول: مررت بامرئ، وهذا امرؤ، ورأيت امرأ.

وأما ألف الوصل فلأنه اسم سمي به، فلم ينقل عن الاسمية. وأما الصرف فلأنه وإن كان على مثال "اضرب" فإن ما قبل آخره يتغير بتغيير آخره، وذلك ليس بموجود في الأفعال فأخرجه ذلك عن شبه الفعل ومنعه أن يكون اسمًا لا ينصرف ويقطع ألفه على العلة التي ذكرتها لك.

وقد تقدم القول أن "تَتْفُل" غير منصرف إذا سمي به وكذلك تُتْفَل؛ لأنهما من أوزان الفعل جميعًا، وقد يقال "تُتْفُل" بضم التاء والفاء، فمن قال ذلك لزمه إذا سمي به أن يصرف، لأنّ "نَفْعِل" لا نظير له في الأفعال.

ومثل ذلك "نَرْجِس" إذا سمي به لم ينصرف؛ لأنه على وزن "نَفْعِل".

وفي الناس من يقول: نِرْجِس بكسر النون والجيم، فمن قال ذلك صرفه إذا سمي به.

قال: **"واعلم أن كل اسم أوله زيادة، ولم يكن على بناء الفعل فإنه مصروف**

وذلك نحو إصْليت وأسْلُوب وَينبُوت. وكذلك هذا المثال إذا اشتققته من الفعل وذلك نحو يَضْرُوب وإضريب وتضَريب؛ لأنه ليس بفعل ولا اسم على مثال الفعل وليس بمنزلة عمر".

ألا ترى أنك تصرف يربوعًا، فلو كان يضروبٌ بمنزلة يضربُ أو تضرب، أو نضرب لم تصرف يربوعًا؛ لأنه كان يصير بمنزلة ما ليس فيه واو كيربَع، أو تربَع.

قال: **"ولو سميت رجلا (هراق) لم تصرف؛ لأن هذه الهاء بمنزلة الألف زائدة".**

يريد أن "هراق" بمنزلة أراق والهاء بدل من الألف وأراق بمنزلة أقام.

"وكذلك" هَرِقْ" بمنزلة أَقِمْ".

والهاء بدل من الألف كما قالوا: إياك وهيّاك.

لأنك لو سميت "بهرق" أو "أقم" لقلت: هذا هَرِيقُ قد جَاء وأَقِيمُ قد جاء، فترد البناء، وسنقف على شرح ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

"فإذا سميت رجلا "بتفاعُل" نحو تَضَارُب، ثم حقرته قلت "تُضَيْرِبُ" ولم تصرفه؛ لأنه يصير بمنزلة "تغلب" و"يخرج" إلى ما لا ينصرف في جميع اللغات".

وكذلك "أجَادِل" اسم رجل إنما هو أُجَيْدِل في التحقير.

قال أبو سعيد: قد كنت ذكرت أن فيما ينصرف ما إذا حقرته لم ينصرف، وهذا من ذلك؛ لأن "تضارُب" تفاعل، وهو ينصرف إذا كان اسم رجل؛ لأنه لا نظير له في الفعل فإذا حقرته حذفت الألف، وأدخلت ياء التصغير فيصير "تضيرب"، فهو بمنزلة "تضرب" إذا حقرته.

وقد ذكر أن الفعل الذي في أوله الزوائد فالتحقير لا يغير الصرف فيه. وأما أجادل اسم رجل فإنه لا ينصرف؛ لأنه جمع لا نظير له في الآحاد، وستقف على ذلك إن شاء الله. فإذا حذفت الألف فصار "أُجَيْدل" كالفعل المحقر فلم ينصرف أيضًا.

هذا باب ما كان من «أفْعَل» صفة في بعض اللغات واسمًا في أكثر الكلام

وذلك أجدل، وأخيل، وأفعى، وأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسمًا وقد جعله بعضهم صفة، وذلك أن الجدْل: شدة الخلق فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد.

وأمـــا "أخيل" فجعلوه "أفعل" من الخِيلان للونه، وهو طائر أخضر على جناحيه لمعـــة مخالفة للونه، وعلى هذا المثال جاء "أفعى" كأنه صار صفة وإن لم يكن له فِعْلٌ ولا مصدر".

قال أبو سعيد: يريد أنه جعل بمنـــزلة خبيث، أو ضار، أو ما أشبه ذلك مما يليق أن يكون صفة له.

قـــال: "وأمـــا "أدهم" إذا عنيت القيد، و"الأرقم" إذا عنيت الحية لم تصرفه في معرفة، ولا نكرة. لم تختلف في ذلك العرب.

فـــإن قال قائل: أصرفه؛ لأني أقول: أراقم وأداهم فإنك تقول أباطح، وأجارع، وأبارق. فإنما الأبرق صفة وهو لون فيه حمرة، وبياض وسواد، يقال: تيس أبرق حيث كان فيه سواد، وبياض".

قال أبو سعيد: اعلم أن أفعل قد يكون اسمًا، وقد يكون صفة، وقد تكون الصفة جارية مجرى الاسم، فإذا كان اسمًا فهو منصرف في النكرة، غير منصرف في المعرفة، وذلك مثل "أفكل" و"أيدع" وأما "أجدل"، و"أخيل"، و"أفعى" فالأجود عند سيبويه أن يكون بمنـــزلة "أفكل" و"أيدع"، لبعده من الصفة؛ لأن "أجدل" اسم الصقر، وإن كان مأخوذًا من الجَدْل، ولا يقال لشيء غيره "أجدل" ولا يقال: مررت بصقر أجدل، و"أخيل"، و"أفعى" اسمان لنوعين من الطير، والحيات، لا يقال ذلك لغيرهما.

وقد حكي سيبويه عن بعضهم أنه جعله نعتًا للعلة التي ذكرها وفيها بعد.

وأما الصفة "فأصفرُ"، و"أحمرُ"، وما جرى مجراهما.

وقد أجرت العرب "أدهم" إذا أردت القيد و"الأسود" إذا عنيت الحية "والأرقم" إذا عنيت الحية أيضًا صفات، وإن كانت أسماء لأشياء بأعيانها، وذلك لأننا قد عرفنا معنى الأدهم في غير القيد وهو الأسود من الخيل.

وإنما قيل للقيد أدهم لسواده فقد عرف معنى اللون في الأدهم وشاركه فيه غيره، والقصد فيهما ذوا اللون، كذلك الأسود من الحيات لسواده ولا يكون إلا أسود وقد شاركه في المعنى ما هو متصف بهذا اللفظ من غير الحيات، وكذلك الأرقم إنما هو اسم لضرب من الحيات فيه نقط بمنـــزلة "الرَّقْمِ"، ويقال لما كان فيه مثل ذلك اللون أرقم، إلا أنه غلبت هذه الصفات على هذه الأشياء فصارت كالأسماء لها.

وقولهم "أراقم"، و"أداهم" لا يوجب الاسمية "لأرقم"، وأدهم لأن العرب قد قالت: أباطح وأجارع وأبارق، وقد أحاط العلم بأن هذه صفات لأنهم يقولون: أبطح للمكان المنبطح من الوادي، وبطحاء، ويقولون: أبرق للمكان الذي فيه لونان، وأجرع للمكان المستوي من الرمل المتمكن فمجيء المذكر على "أفعل" والمؤنث على "فعلاء"، قد بين أنه صفة وربما كثرت الصفة في كلامهم، واستعملت فأوقعت موقع الأسماء، فكأنهم إذا قالوا: هذا أدهم، فإنما يقولون: هذا قيد أدهم، أو شيء أدهم، كما أنك إذا قلت: هذا أبطح، وأجرع، فكأنك قلت: مكان أبطح، ومكان أجرع ومثل ذلك قولهم: الأبغث للطير الذي في لونه كدرة يقيمون الصفة مقام الاسم، وهو اسم لضرب من الطير.

هذا باب أفعل منك

اعلم أنك إنما تركت صرف أفعل منك ؛ لأنه صفة، فإن سميت رجلا بأفعل هذا بغير منك صرفته في النكرة.

قال أبو سعيد: جملة هذا الباب أنه لا ينصرف قبل التسمية لاجتماع علتين، وزن الفعل والصفة، وذلك قولك مررت برجل أفضل منك، وأكرم منك، وهذا أفضل منك، وأكرم منك وإن حذفت منك لم ينصرف أيضًا، ويجوز حذفها تخفيفا في الخبر كقولنا: زيد أفضل وأكرم، و"الله أكبر" وأعظم والمعنى زيد أفضل منك والله أعظم من كل شيء. فإن سميت به رجلا، وكان معه منك ظاهرًا لم ينصرف في المعرفة، والنكرة، كقولك: مررت بأفضلَ منك وأفضلَ منك آخر، وإن سميته بغير (منك) لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة، كرجل سميته "أفضل" و"أكرم" تقول مررت بأفضلَ وأفضلٍ آخر كما تقول مررت بأحمرَ، وأحمرٍ آخر.

وإنما خالف باب أحمر؛ لأن "أفضل" لا يكون نعتًا إلا بمنك، فإذا حذفت "منك" في التسمية اجتمع في المعرفة وزن الفعل، والتعريف، وفي النكرة ليس فيه إلا وزن الفعل، وليس له حال ترده إليها.

كما رددنا أحمر إلى حاله التي لم يكن ينصرف فيها، إذ كان أفضل لا يكون نعتًا إلا بمنك فإذا حذف من باب أفعل منك الألف انصرف وقد حذف في حرفين وهما قولك: خير منك، ومررت بخير منك وشر منك لأنه قد زال عنه وزن الفعل.

ولو سميت رجلا بــ"أجمع" و"أكتع" لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة؛ لأنه

لا يبقى فيه إلا وزن الفعل، وليست بصفة للمنكور في الأصل، كما كان أحمر صفة للنكرة.

هذا باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف

تقـــول: كـــل "أفعلٍ" يكون وصفًا لا تصرفه، في معرفة ولا نكرة، وكل أفعلٍ يكون اسما، تصرفه، في النكرة، قلت: فكيف تصرفه وقد قلت: لا تصرفه؟

قـــال: من قبل أن هذه أمثال يمثل بها، فزعمتُ أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يَجْرِ وإن كان اسمًا جَرَى وليس بوصف.

قال أبو سعيد: اعلم أن المثال الذي يمثل به الاسم، أو الفعل، أو الصفة منـــزلته اسم ليس بصفة، فإن كان موضعه يوجب له التنكير، كان اسمًا منكورًا.

وإن كان في موضع يوجب له التعريف، كان اسمًا معروفا ثم ينظر، فإن كان مثله في حال التنكير، أو التعريف ممنوع الصرف، مع، وإن كان غير ممنوع لم يُمْنَعْهُ. مثال هذا أنا نقول: كل "أَفْعَلَ" صفة لا ينصرف، فنصرف "أفعلا" هذا، لأن "كل" تُوجب له التنكير كقولنا: كل رجل فهو اسم فليس فيه إلا علة واحدة وهي وزن الفعل فينصرف، وإن كان الذي يمثله به لا ينصرف؛ لأن الذي مثلناه به باب "أحمر" وفيه علتان: وزن الفعل، والصفة.

وغير مستنكر أن ينصرف المثال ولا ينصرف المثل؛ لأن كل واحد منهما له حكم نفسه في الصرف، ألا ترى أنك تقول كل "إبراهيمٍ" معرفة لا ينصرف فتصرف إبراهيم هذا، وإن جعلته مثالا لما لا ينصرف؛ لأنه نكرة في التمثيل، وتقول: "أَفْعَلُ" إذا كان اسمًا نكرة ينصرف، فلا تصرف أفعل هذا المثال، وإن كان المثل مصروفًا؛ لأن أفعل هاهنا معرفة، ومعناه هذا البناء لا ينصرف كما تقول إبراهيم إذا كان نكرة انصرف فلا تصرف إبراهيم المذكور؛ لأنك وضعته موضع المعرفة وهو عجمي، واجتمع فيه علتان.

ويجري مجرى هذا:كل "أفعلٍ" إذا أردت به الفعل الماضي مفتوح الآخر أبدًا، لأن "أَفْعَلَ" اسم وإن جعلته مثالا للفعل فتنونه بحق الاسمية وإن كان مثالا للفعل.

وإذا كان المثال مقترنًا بشيء يوجب له حكمًا، أو كان عاملا في شيء جري مجرى ما قد مُثل به، وذلك أن يكون نعتًا لمنعوت قبله أو فعلا لفاعل بعده.

قـــال سيبويه: **"فإذا قلت: هذا رجلٌ "أَفعلُ" لم تصرفه على حَال، وذلك لأنك**

مـــثلت بـــه الوصف خاصة، فصار كقولك: كل أفعلَ زيدٌ نصبٌ أبدًا، لأنك مثلت به الفعل خاصة".

وقد زعم المازني أنه أخطأ في قوله: رجل أَفعلُ ترك صرف "أفعل". وقال أبو العباس: لم يصنع المازني شيئًا والقول عندي إنه ينصرف؛ لأنّا رأيناهم حيث وصفوا بأفعل الذي هو اسم في الأصل صرفوا، وذلك قولهم هؤلاء نسوة أربعٌ، ومررت بنسوة أربع.

وأما قوله: كل أفعَلَ زيد فلا خلاف فيه، يكون "أفعل" على لفظ الفعل الماضي وقد ارتفع به زيد، ولا يجوز أن يرتفع به إلا وهو فعل، ثم يدخل "كل" على لفظ الجملة ولا يتغير، كما قال:

... ... بـــــني شــــاب قـــــرناهـــــا

وهذا برق نحره، وسترى ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

قلـــت: ولم لا يجـــوز أن تقول: كل "أفعلَ" في الكلام لا أصرفه، إذا أردت الذي مثلت به الوصف، كما تقول: كل آدمَ في الكلام لا أصرفه؟

قـــال: هذا لا يجوز؛ لأنه لم يستقر أفعلُ في الكلام صفة، بمنـــزلة آدم، فإنما هو مثال: ألا ترى أنك تقول: لو سميت رجلا "أفعل" صرفته في النكرة لأن "أفعَلَ" لا يوصف به شيء وقد مضى الكلام في نحو هذا. و"آدم" في نفسه صفة مأخوذة من الأُدْمَة، ويقال رجل آدمُ، فيبين فيه ممن ليس بآدم، ولا يقال رجل أفعلُ في شيء من المعاني، وإنما هو من تمثيلات النحويين وحكم اللفظ فيه على ما ذكرته لك، وليس لشيء ثابت في الكلام على طريق المثال، ولكنه يصلح على موضوع النحويين أن يكون مثالا للاسم، والصفة، والفعـــل، وهـــو في نفسه اسم؛ لأنهم في المثال يضعونه مواضع الأسماء حين قالوا: "كل أفعل"، وأضافوا إليه "كل" أو قالوا: "أفعل ينصرف" فخبروا عنه.

وممـــا يجري مجرى هذا كلُّ فَعْلان له فَعْلى لا ينصرف، وتقول: فَعْلانُ إذا كان له فَعْلَـــى لا ينصرف، فتصرف "كلّ فعلانٍ" لأنه نكرة وهو اسم، كما تقول سَعْدَان للنبت "وحومان" لما صلُب من الأرض وهو في قولك "فَعْلانُ" إذا كان له فَعْلَى معرفة على ما تقدم، وتقول على هذا كلّ فَعْلانٍ إذا لم يكن له فَعْلَى مصروف في النكرة غير مصروف في المعرفة.

قـــال: "تقول كل فَعْلَى له فِعْلَى كانت ألفها لغير التأنيث ينصرف، وإن كانت

الألف للتأنيث لم ينصرف".

قال أبو سعيد: الألف في فَعْلَى، وفِعْلَى يجوز أن تجعلها لغير التأنيث، فتكون للإلحاق كقولهم: أرْطًى، وعَلقًى منونين ملحقين بجَعْفَر، وسلهب.

وفِعلى تكون الألف فيها للإلحاق فيصير ملحقا بهجرع ودرهم كما قالوا: مِعزًى وذِفرًى، وقد يجوز أن تكون الألف للتأنيث فيكون فَعْلى ككَسْرَى ودَعْوى وفِعْلى كذِكْرى ودِفْلى، والألف في الملحق منها والمؤنث زائدة، والمثال على لفظ واحد، فيجوز أن يجعل الملحق مثالا للمؤنث والمؤنث مثالا للملحق فجاز من أجل ذلك أن تقول كلّ فَعْلًى بالتنوين وكل فَعْلَى بغير التنوين على ما تنويه في الألف من الإلحاق والتأنيث.

وتقول: كل فُعْلى في الكلام لا ينصرف، وكل فعلاء في الكلام لا ينصرف؛ لأن هذين المثالين لا يكون الألف فيهما إلا للتأنيث فلذلك لم ينونا.

وتقول: كل فَعَنْلى في الكلام منصرف في النكرة، وهذا رجل فَعَنْلًى تصرفه، لا غير؛ لأنه ليس في الكلام فَعَنْلى إلا وألفه لغير التأنيث.

ومما لم يذكره سيبويه تقول فَعْلَى، وفِعْلى مصروفان في الإلحاق نكرتين، فلا تصرف المثالين؛ لأنهما صارا معرفتين، والألف فيهما زائدة فلا ينصرف لاجتماع علتين.

وتقول: كل فَعَلَّلىً لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة، فتنونه؛ لأن هذا المثال لم توجد فيه الألف للتأنيث، إنما هي للإلحاق في نحو قَبَعْثَرَى وضَبَغْطَرَى.

وتقول: كل "فَاعِلاء" و"فَعُولاءَ" و"فَعَالاءُ" لا ينصرف؛ لأن هذه الألف لا تجيء إلا للتأنيث نحو "بروكاء"، و"براكاء" و"قاصعاء"، و"راهطاء".

وكذلك تقول: كل فَعَلى لا ينصرف ؛ لأن هذه للتأنيث وتقول على قياس ذلك: كل فَعْلَة، أو فُعْلَة لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة.

وتقول: "فُعْلَةً" ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة، ولا تصرف فُعْلة ؛ لأنها معرفة، وفيها هاء التأنيث كما قلنا في أفعل وفعلان، وكذلك القول في كل ما كانت فيه هاء التأنيث على أي وزن كان مثاله، تصرفه في النكرة، ولا تصرفه في المعرفة فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا

قال أبو سعيد: هذا الباب يذكر فيه من سمي بفعل لا ضمير فيه ولا زيادة في أوله،

وله نظير من الأسماء، فأبو عمرو ويونس والخليل يرون صرف ذلك وعيسى بن عمر لا يرى صرف ذلك في المعرفة.

وذلك كرجل سميته بضَرَبَ، أو ضَارَبَ أو ضَارِبٌ يا زيد، وأنت تأمر، ولم تجعل فيه ضميرًا، وكذلك لو سميته بدحرج، وهذا قول سيبويه، واحتج له بأنهم سمعوا العرب يصرفون الرجل يسمى بكَعْسَبٍ وهو "فعل" من الكَعْسَبَة وهو العدو الشديد.

وكان عيسى بن عمر لا يصرف ذلك ويحتج بإنشاد العرب بيت سحيم:

أنـــا ابـــن جَـــلا وَطـــلاَّع الثَّنَايا مَتَـــى أُلْـــقِ العِمَامَـــةَ تَعْرِفُونِـــي[١]

فلم يصرفوا "جَلا" وقد سمي به أَباه ؛ لأنه فعل ماضي.

وتأويل سيبويه أن في "جلا" ضميرًا من أجله لم يصرفه، والفعل إذا كان فيه ضميرٌ أو كان معه فاعل ظاهر ثم سمي به حكى ولم يغير كما قال:

بـــني شـــاب قرناها تَصرُّ وَتَحْلُبُ

ولهذا موضع يشرح فيه إن شاء الله تعالى.

فإن سميت رجلا بفعل لا نظير له من الأسماء كقولك ضَرَّبَ وضُرِّبَ مشددًا وضُرِبَ لم تصرفه؛ لأنه لا يشبه الأسماء، وقد جاء في الأسماء المعارف أسماء على "فَعّل" كلها غير مصروف، فمن ذلك خَضَّم وهو اسم العنبر بن عمرو بن تميم. وشلم وهو اسم بيت المقدس وعَثّر وبَذّر موضعان، قال الشاعر وهو زهير:

لَـــيْثَ بعثّـــر يَصْطَادُ الرّجال إذا ما اللَّيْثُ كَذَّبَ عنْ أَقرانه صَدَقَا[٢]

وقال كثير:

سَـــقَى اللهُ أَمْوَاهًا عَرَفْتُ مَكَانَهَا جُـــرَابًا وَمَلْكُـــومًا وَبَذَّرَ وَالغمْرَا[٣]

فإن قال قائل: لم منعتم صرف ذلك وقد رأينا في الأسماء بَقَّم[٤] وهو اسم جنس؟ قيل له "بَقَّم" ليس باسم عربي وإنما تكلمت به العجم، ووافى من كلامها ما كان

---

(١) البيت في الكتاب: ٣/ ٢٠٧، والخزانة: ١/ ١٢٣، ٢/ ٣١٢، وابن يعيش: ١/ ٦٢، ٤/ ١٠٥.

(٢) البيت في اللسان (عثر).

(٣) الخزانة: ١/ ٣٨٥، وابن يعيش: ١/ ٦١، واللسان: (بذر).

(٤) شجر يصبغ به، اللسان (بقم).

من الفعل لا نظير له في الأسماء، فأجري حكمه على حكم الفعل الذي لا نظير له فينصرف في النكرة. وذكر الأخفش أنه جاء مثل "ضُرِبَ" أسماء معرفة، والمعارف غير معول عليها في الأبنية؛ لأنه يجوز أن يسمى الرجل بالفعل وبالحرف وبما لا نظير له في كلام العرب. وذكر الأخفش أن دئل اسم دابة تشبه ابن عِرس وأنشد فيه:

جَاؤوا بجيش لو قيس مُعْرَسه ... ما كَانَ إلا كَمُعْرَسِ الدُّئِل[1]

وقال بعض أصحابنا يجوز أن يكون هذا الراوي لم يضبط وأن المحفوظ دُؤَل بالفتح.

قال أبو سعيد: وقلت أنا يجوز أن يكون دئل سمي بالفعل، وقد رأينا في أسماء الأجناس ما سمي بالفعل كطائر يقال له تُبَشِّر وآخر يقال له: تُنَوِّط، وهذان بناءان للفعل كأنهما سميا بفعل يفعلانه وهو التنويط يقال ناط ينوط ونوَّط ينَوِّط وذلك أنه يعلق عشه ضربًا من التعليق المحكم الذي يُتعجب منه.

ودئل لم يسم فاعله من دَأَل يدأل وهو مشي فيه بشيء من نشاط، فيجوز أن تكون هذه الدابة لها مثل هذا المشي.

قال: وإن سميت رجلا بضربوا فيمن قال: أكلوني البراغيث.

قلت: ضربون، تلحق النون كما تلحقها في "أولى" إذا سميت بها رجلا.

قال أبو سعيد: الواو تدخل في أواخر الأفعال ضميرًا، وعلامة للجمع في أواخرها.

فإن دخلت ضميرًا، ثم سمي بالفعل الذي هي فيه رجل لم يتغير لأنه فعل، وفاعل، تقول في رجل سميته بـ(ضربوا) والواو ضمير: هذا ضربوا، ورأيت ضربوا، ومررت بضربوا، وإن كانت الواو علامة للجمع فسميت به رجلا أدخلت مع الواو نونا فقلت: هذا ضربونَ، ورأيت ضربينَ، ومررت بضربينَ.

هذا هو الوجه المختار، وهو أن تجريه مجرى مسلمين في الرفع بالواو، وفي النصب، والجر بالياء وتفتح النون على كل حال، وتحذفها إذا أضفت كقولك هذا ضربو بلدك ورأيت ضربي بلدك ومررت بضربي بلدك.

وفيه وجه آخر، وهو أن تجعل الإعراب في النون وتجعل ما قبل ياء على كل حال

---

(١) اللسان: (دالَ).

فتقول: هذا ضربينٌ ورأيت ضربينًا ومررت بضربين، وإنما دخلت النون على ضربوا فيمن قال أكلوني البراغيث؛ لأن الواو في أكلوني علامة للجمع، وليست بضمير فاحتجت إلى أن تأتي بالنون معها، وذلك أنا لو سمينا رجلا بضرب، لقلنا: هذا ضربٌ، ورأيت ضربًا، ومررت بضربٍ، فتجري عليه من الحركات والتنوين ما تجريه على الاسم الذي أصله اسم، فإذا كان في الاسم علامة الجمع التي هي الواو وجب أن تكون معها النون؛ لأن النون عوض من الحركة والتنوين وقد وجبت الحركة والتنوين بالتسمية في الواحد وهذا من أجود علة فيه.

وعلة أخرى: أن هذه الواو كانت في الأصل معها نون، وإنما سقطت النون في الماضي؛ لأنه مبني على الفتح، والنون في مثل هذا الفعل إنما تدخل علامة للرفع، فإذا كان الفعل منصوبًا أو مجزومًا أو مبنيًا سقطت النون، فإذا سمينا به رجعت النون، ولا تسقط من الاسم إلا بأن يضاف فيقال: هذا ضربوُ بلدك ورأيت ضَرَبي بلدك، فالإضافة في الاسم كالنصب، والجزم، والبناء في الفعل وذلك كله يسقط النون.

وإن سميته بضربا في قول من قال: فأما أخواك، رددت النون، وكان الاختيار أن يحكى لفظ التثنية، فتقول: هذا ضَرَبَانِ ورأيت ضَرَبَيْنِ، ومررت بِضَرَبَيْنِ.

ويجوز أن يجعل الإعراب في النون، فيكون ما قبلها ألفًا على كل حال وتجري مجرى عثمان، فتقول: هذا ضَرَبَانُ، ورأيت ضَرَبَانَ ومررت بضَرَبَانَ.

والكلام في نونه كالكلام في لحاق النون في ضربوا، وقد تكلم الزجاج وغيره، فيما يلحقه الواو، والنون، على غير وجه الجمع، وهو أن تسمي الرجل باسم تزاد فيه الواو، والنون، مختلفًا لتسمية المسمى بما لم تتكلم به العرب، كقولهم: حمدون، وعيدون، ونمرون وزيدون.

فإذا جعل ذلك اسمًا مع الواو والنون، كان فيه وجهان أحدهما أن تجعل الإعراب في النون، وتلزمه الواو على كل حال فيقال: هذا حَمْدُونٌ، وعبدونٌ، ورأيت حَمْدُونًا وعبدُونًا، ومررت بحمدُونٍ وعبدون، فيصير بمنـــزلة زينون وعُرْجون.

ويلزم الإعراب النون والواو لازمة قبل النون.

ويجوز أن يجعل بمنـــزلة الجمع فيقال: هذا عبدون، وحمدون ورأيت عبدين، وحمدين في هذا الوجه.

فإن سماه بعبدين، وحمدين بالياء كان فيه وجهان: أحدهما أن تعرب النون وقبلها ياء لازمة فتقول: هذا حمدينٌ ومررت بحمدينٍ، ورأيت حمدينًا.

ويجوز أن تجعله كالجمع السالم بالواو مرة ومرة بالياء.

ولا يجوز أن تجعله كزيتون وعرجون؛ لأنه لا يجوز أن تكون معرفة على وجهين مختلفين كما لا يجوز أن يقال في زيتون زيتين.

وإذا كانت الواو في الأصل للجمع، كان فيه حكاية الجمع، فيكون مرة بالواو، ومرة بالياء، ويجوز أن يكون الإعراب في النون ويكون ما قبلها ياء على كل حال كقولك هذه سنين وهذا مسلمين ولا يجوز مسلمون ولا سنون.

فإن سميت رجلا يضَرَبْنَ، ويَضْرِبْنَ لم تصرف؛ لأنه ليس له نظير في الأسماء، فامتنع هذا من حيث امتنع "ضُرِب" تقول: جاءني ضَرَبْنُ، ويَضْرِبْنُ، ومررت بضَرَبْنَ ويَضْرِبْنَ.

فإذا سميت بضَرَبَتْ قلت: هذه ضَرَبَه. إذا وقفت عليه تقف بالهاء، ولا تصرفه إذا وصلت تقول: هذا ضَرَبَةُ فاعلم، ورأيت ضَرَبَةَ، ومررت بضَرَبَةَ.

قال أبو سعيد: واعلم أن الفعل إذا اعتل اعتلالا لازمًا، يخرجه إلى مثال الاسم، وإن كان ما اعتل منه ليس على مثاله، فإنه ينصرف كقولنا "قيل"، "ورَدَّ"، والأصل فيه قُوِلَ ورُدِدَ.

فقيل، ورُدَّ منصرفان في التسمية. وقُوِلَ ورُدِدَ لا ينصرفان، ولو سميت رجلا بضُرِب فإنه لا ينصرف، فإن خففناه فقلنا (ضُرْبَ) كما قيل في (عَصُر) "عصْر" فإنه لا ينصرف أيضًا؛ لأن هذا التخفيف ليس بلازم، ولو كان أصل التسمية وقع بالتخفيف صرفته، ولم يجز أن تقول فيه (ضُرْبَ) البتة.

ونظير هذا أن "جَيْأَل" اسم الضبع لا ينصرف إذا سمينا بها رجلا.

فإن خففنا الهمزة، فقلنا: (جَيَل) لم ينصرف أيضًا، وذلك أن جيأل على أربعة أحرف مؤنث، فإذا خففنا الهمزة فصار على ثلاثة أحرف فالنية نية الهمزة؛ لأن سقوطها ليس بلازم فكأنها أربعة وما كان سقوطها لازمًا لم يجر هذا المجرى.

قالوا في تصغير "سماء" "سمية" والهاء تلحق ذوات الثلاثة "وسماء" على أربعة أحرف، فكان حقها أن تُلْحَقَ الهاء، كما لا تلحق في تصغير "عقرب" "وعناق إذا قلت: "عقيرب" و"عنيق" ولكنه يعرض في التصغير ثلاث ياءات، فيلزم سقوط واحدة منها فتصير كتصغير

الثلاثي من المؤنث، فتلحقها هاء التأنيث.

وكان الأصل في تصغير سماء أن تقول: سُمَيِّيٌّ بثلاث ياءات، كما تقول: عنييق، ثم تسقط واحدة منها، فتصير سُمَيٌّ كتصغير الثلاثي من المؤنث، فتلحقها الهاء، كما تقول في رجل: رجيلة وفي يد: يدية، فاعرف في ذلك إن شاء الله تعالى.

وقال سيبويه: وقد ذكر التسمية (يضَرَبَ): **فإنما كففت في الفعل يعني النون، لأنك حين ثنيت، وكانت الفتحة لازمة للواحد حذفت أيضًا في الاثنين النون، ووافق الفتح في ذاك النصب في اللفظ.**

يعني أن سقوط النون مما كان مبنيًا على الفتح كسقوطها في المنصوب من الفعل، وقد ذكرنا نحو ذلك.

ثم قال: "وكان حذف النون نظير الفتحة كما كانت الكسرة في هيهاتِ نظير الفتحة في هيهاتَ".

قال أبو سعيد: يريد أن الفتح الذي أوجبه البناء في الفعل الماضي كالفتح الذي يوجبه الإعراب في المستقبل، يشتركان جميعًا في إسقاط نون الجمع في فعلوا، ولن يفعلوا، فإذا سمي بهما عادت النون، وذلك مثل الفتحة في هيهاتَ، والكسرة في هيهاتِ، وهما مبنيات أحدهما جمع وهو هيهاتِ، والآخر واحد وهو هيهاتَ، وجعلوا التاء في هيهاتِ مكسورة وإن كانت مبنية؛ لأنه جمع والتي في "هيهاتَ" مفتوحة لأنها واحدة.

وكان حق الجمع أيضًا أن تكون تاؤه مفتوحة؛ لأن الذي أوجب بناءهما معنى واحد، وهو الإشارة، والإشارة توجب بناء المشار إليه كقولنا: هَذَا وهَؤُلاءِ.

وتقول في المكان: ثَمّ، ولما بَعُدَ كثيرًا: هَيْهَاتَ، فكأنه قال: ذاك بُعْدٌ، ولكن لما جعل جمعًا بالألف والتاء كان ما يجب فيه من الفتح يجعل كسرًا، كما أن الفتح الذي يجب بالنصب فيما كان جمعه بالألف والتاء يجعل كسرًا، كقولك: رأيت مسلمات، وصالحات، وتقول في الواحد : رأيت مسلمة وصالحة، فجعل الجمع وإن كان مبنيًا مكسور التاء إذ كان جمعًا في موضع يوجب البناء فيه الفتح كما كان ذلك في المعرب.

وإنما وجب الفتحُ في "هيهاتَ" وجميع ما في آخرها هاء التأنيث إذا بني نحو ذَيْتَ، وثُمَّتَ، ورُبَّتَ؛ لأن هاء التأنيث بمنزلة شيء ضم إلى شيء، فبنيا على الفتح نحو خمسة عشر وما أشبه ذلك.

وفي فتح "هيهاتَ" وجه آخر، وهو أن يكون اتبع فتحة الألف والفتحة التي قبلها كما قال سيبويه في ترخيم أسحارٌ أسحارَ، ويحمل على هذا فتح نون أَيْهَانَ في معنى أَيْهَاتَ.

"وهيهاتِ" إذا جعلناه جمعا فهو عندي على أحد وجهين: أحدهما أن يكون جمع "هيها" والعرب تقول: "هيها" في معنى "هيهاتَ".

وتسقط الألف في "هيها"، لاجتماع الساكنين: ألف "هيها" والألف التي مع التاء، كما تقول هذان ورأيت هذين، فتسقط الألف التي في ذا لاجتماع الساكنين.

والوجه الآخر أن يكون جمعا لهيهاتَ المفتوحة فتحذف هاء التأنيث كما تحذفها في مسلمة إذا قلت مسلمات ثم تحذف الألف التي قبلها لالتقاء الساكنين.

وفي هيهات لغات، وقد جمعها أبو الحسن اللحياني في كتاب نوادره، أخبرنا بذلك أبو محمد عبد الله بن الفضل الوراق، قال أخبرني أبو عمرو أحمد بن علي بن عبد الله الطوسي، قال: أخبرني أبي، قال: قرأت على أبي الحسن اللحياني يقال: "هيهاتَ" "هيهاتِ" بالنصب والكسر وأيْهاتِ أَيْهَاتَ وأيْهاتَ أيهاتِ.

قال الكسائي من نصبها وقف عليهما بالهاء، وإن ضمها بالتاء، ومن خفض وقف بالتاء.

ويقال أيهات أيها.. فتلقى التاء.

قال الشاعر:

وَمِـــنْ دُونِـــيَ الإِبعَادُ والقَفْرُ كلّه وكُـــنْمَانُ أيْهَـــا مَـــا أَشَدَّ وأبْعَدَا(١)

ويقال أيضًا: أيهاتَ أَيْهَانَ يجعل مكان التاء نون.

قال الشاعر:

أَيْهَاتَ مِنْكَ الْحَـــيَاةُ أَيْهَانَـــا(٢)

وحكي هَيْهَاتٌ منك الشام أي بعيدٌ منك الشام

(١) البيت بلا نسبة في اللسان: (هيه).

(٢) شطر بيت بلا نسبة في ابن يعيش: ٤/ ٦٧، واللسان: (هيه).

قال الشاعر:

هَـــيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَـــيْهَاتَ خِـــلٌّ بِالْعَقِيقِ نُواصِلُهُ[١]

وأنشد أبو زياد:

إحـــدى بَني عائذ الله اسْتَمَرَّ بـــهَا صَرْفٌ مِنَ الدَّهْرِ حَتَّى يُنْفَخَ الصُّور

هَيْهَاتَ مَسْكَنُهَا مِنْ حَيْثُ مسكننا إذَا تـــضمَّتها دُعْمَـــانُ فَالـــدُّور[٢]

وقال:

هَـــيْهَاتَ مِـــن عَبْلَةَ مـــا هَيْهَاتَا هَـــيْهَاتَ إلا ظَعَـــنًا قَـــدْ فَاتَا[٣]

وقال في الخفض:

هَـــيْهَاتِ مِـــن مُصْبَحِهَا هَيْهَاتِ هَـــيْهَاتِ حَجْـــرٌ مِـــن صُنَيْعَاتِ[٤]

انتهى إلى هذا الموضع كلام اللحياني.

قال المفسر: وأما إنشاده:

هَيْهَاتَ مِنْ عَبْلَةَ مَا هَيْهَاتَا

فلا يكون ذلك من لغة من يقف على "هيهاة" بالهاء، ولا على لغة من يجمع؛ لأن الذي يقف بالهاء، لا يلحقه ألفًا، عوضًا من التنوين، في حال النصب، ولا يجعله في قافية تائية منصوبة، ولا يقول رأيت ثمرتا إذا وقف، ولا (يجعله) أيضًا في قافية.

والذي يجمعه يلزمه أنه يكسر التاء.

وهذا عندي شاذ يحمل على لغة من يقف على التاء في المؤنث فيقول هذه ثمرتْ وحَجَفَتْ.

هذا باب ما لحقته الألف في آخره فمنعه ذلك من الانصراف

قال أبو سعيد: هذا الباب مشتمل على الألف المقصورة الزائدة فما كان من ذلك

(١) البيت في ديوانه ٤٩٧، والخصائص ٣/٤٢، وابن يعيش: ٤/ ٣٥، واللسان: (هية).

(٢) البيت في نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ٣٣٤.

(٣) البيتان من مشطور الرجز، وهما بلا نسبة في اللسان (هيه).

(٤) البيتان من مشطور الرجز، وهما في ابن يعيش ٤/ ٦٦، واللسان (هية).

للتأنيث فهذا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وما كان لغير التأنيث، فهو ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة، فأما التأنيث فنحو حُبْلى، وحبارى[١]، وجمزى[٢]، ودفلى[٣] ، وغنبى وشروى[٤] لا ينون شيء من ذلك بحال في معرفة ولا نكرة.

وذلك، أن الألف فيه للتأنيث والألف تزيد على هاء التأنيث قوة؛ لأنها تبنى مع الاسم، وتصير كبعض حروفه وتتغير لها بنيته ويكسر الاسم معها فيعود الألف في الجميع والهاء تزاد على المذكر ولا يتغير لفظه.

تقول: حبلى، وسكرى: ولا يقال حُبْل، ولا سَكْر، ويجمع حبالى، وسكارى فيختلط الألف بحروف ما كسّر، وتقول في الهاء: قائم، وقائمة وثمْر وثمْرة، فلما كانت الألف مختلطة بالاسم الاختلاط الذي ذكرناه كانت لها مزية على الهاء فصارت بمشاركتها للهاء علة تقوم مقام علتين.

وأما الألف الزائدة، كألف أرطى[٥] . وحَبَنْطَى[٦] ، وقَبَعْثَرَى[٧] ، وما جرى مجراه من الأسماء المذكرة، التي في أواخرها الألف زائدة، فإنها. تنصرف في النكرة ولا تنصرف إذا سمي بها في المعرفة؛ لأنها أشبهت بالزيادة ألف التأنيث وانضم إليها التعريف، فمنعا الصرف. وقد جاءت الأسماء في أواخرها ألف حملها بعض العرب على أنها ألف التأنيث، فلم ينونها بحال، وحملها بعضهم على أنها ألف زائدة للإلحاق، لا للتأنيث، فنونها في النكرة.

فمن ذلك "ذِفْرَى" بعضهم يقول: هذه ذِفرَى أَسِيَةٌ ، وبعضهم يقول: هذه ذفرًى أسيلةٌ، وهي أقلهما.

وكذلك "تَتْرَى" بعضهم يجعل الألف للتأنيث وبعضهم يجعلها زائدة للإلحاق

---

(١) طائر يقع على الذكر والأنثى، واحدها وجمعها سواء. انظر: (الصحاح).

(٢) الحمار الوثاب السريع. اللسان (جمز).

(٣) شجر مر أخضر حسن المنظر. اللسان (دفل).

(٤) شروى الشيء مثله. اللسان (شرى).

(٥) شجر ينبت بالرمل. اللسان (أرط).

(٦) الغليظ القصير البطن. اللسان (حبط).

(٧) الجمل العظيم. اللسان (قبعثر)

بجعفر، ونحوه.

وفيه قول ثالث، وهو أن تكون الألف عوضًا من التنوين، والقياس لا يأباه وخط المصحف يدل على أحد القولين، إما التأنيث، وإما زيادة الألف للإلحاق؛ لأنها مكتوبة بالياء في المصحف "تترى" وأصل "تترى" "وترى" التاء الأولى بدل من الواو؛ لأنها من المواترة.

وألف "مِعْزًى" منونة في التنكير بمنـــزلة "أرطى" وحَبَنْطَى" وعلقى.

ومنهم من لا ينون، ويجعلها للتأنيث كما قال العَجّاج:

يَسْتَنّ في عَلْقَى وفي مُكور[١]

وما كان على فَعَلَى نحو "جَمَزى" و"بَشَكَى"[٢] فلا تكون ألفه إلا للتأنيث؛ لأنه ليس في الرباعي شيء يلحق به على وزن فَعَلَلَ.

قال: وأما موسى، وعيسى، فإنهما أعجميان لا ينصرفان في المعرفة وينصرفان في النكرة. تقول: مررت بموسى، وموسًى آخر، وبعيسى وعيسًى آخر.

وموسى الحديد عربية منصرفة في النكرة، وزنها "مُفْعَل"، وهي من أحد شيئين: إما من أوسيت الشعر إذا حلقته، أو من أسوت[٣] الجرح، وأُلزمت التخفيف.

وأما عيسى إذا جعل عربيًّا فوزنه فِعْلى، وأصله من أحد ثلاثة أشياء إما من الْعَيْسِ، وهو ماء الفحل، أو من العِيسِ وهو بياض الإبل، وإما من قولهم: عاس ماله يعوسه إذا قام به، وأحسن سياسته.

وإن سميت بموسى الحديد لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة. وإنما لم ينصرف في المعرفة؛ لأنها مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف وهي معرفة، وستقف على ذلك بعد هذا الباب إن شاء الله تعالى.

---

(١) في ديوانه٢٩، والكتاب ٢١٢/٣، واللسان: (مكر).

(٢) امرأة خفيفة سريعة.

(٣) في اللسان: أسا الجرح: داواه.

هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد الألف فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة

وذلك نحو حمراء، وصفراء، وخضراء، وصحراء، وطَرفاء، ونُفَسَاء وَعَشرَاء، وفُقَهاء، وسَابِيَاء، وحَادِيَاء، وكبرياء.

ومثله: أيضًا عاشوراء وأصفياء، وأصدقاء، وزمكّاء، ويَرُوكَاء وبراكاء ودبوقاء، وخُنْفَسَاء، وعَنْكَبَاء، وعَقْرُبَاء.

قال أبو سعيد: جملة ذلك أن ألف التأنيث يمنع من الصرف في المعرفة والنكرة كما ذكرناه من العلة مقصورة كانت أو ممدودة. وهي في الأصل ألف واحدة، فأما المقصورة منها فأن لا يكون قبلها ألف نحو حُبْلى، وسَكْرى.

والممدودة: أن يكون قبلها ألف زيدت للمد، وخص بها ضرب من التأنيث لمّا زيد قبلها، فاجتمعت في آخره ألفان، وهما ساكنتان لا يمكن تحريك واحدة منهما، ولا إسقاط إحداهما؛ لأن الألف لا يمكن تحريكها؛ ولأنها لو سقطت لالتبس الممدود بالمقصور فقطعت ألف التأنيث، وهي الأخيرةُ منهما همزة؛ لأنها من مخرجها حتى يمكن تحريكها.

قـــال سيبويه: **واعلم أن الألفين لا تزادان إلا للتأنيث، ولا تزادان أبدا، لتلحقا بنات الثلاثة "بسرداح"[(١)] ونحوها.**

ألا ترى إنك لم تر "فعلاء" قط مصروفة، ولم تر شيئًا من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفًا.

قال أبو سعيد: هذا الذي ذكره سبويه صحيح، وقد رأينا ما فيه ألف زائدة، وبعدها همزة منقلبة، للقائل أن يقول: إنهما ألفان زائدتان كما قال سيبويه في حمراء وبابها: وإن آخرها ألفين زائدتين، وذلك نحو قولهم: علباء، وحرباء، وزيزاء، وحزباء، وجلذاء، وهي كلها مصروفات.

وقد ذكر سيبويه في هذا الباب، أن الهمزة منقلبة من ياء، وأن الهمزة في باب حمراء منقلبة من ألف، واستدل على ذلك بأنهم يقولون: دِرْحَاية، وأن الأصل في عِلْيَاء، وحِرْباء،

(١) الناقة الطويلة، اللسان (سردح).

علبايٌ، وحِرْبايٌ، وقلبت الياء همزة على ما يوجبه التصريف، وألحقا بِسِرْداح وسِربال، ويستدل على ما كان الزيادة فيه ألفين، بأن العرب لا تصرف ذلك وتجعله للتأنيث، وعلى قوله في الباب الآخر، يصرف العرب إياه، واستدل أيضًا أن "فعلاء" لا يكون ملحقًا كما كانت علباء وحرباء ملحقين؛ لأنه ليس في الكلام مثل (سَرْبال) ولا (سَرْداح) فيكون (فَعْلاء) ملحقًا به، وفي الكلام مثل "سِربال" و"سِرداح" فيلحق به فعلاء.

وإما (خَزْعال). وهو فَعْلال فلم يذكره سيبويه، ولعله لم يصحح الرواية فيه، أو لم يبلغه.

وإما قلقال، وبلبال، وجرجار، وخضخاض، وما جرى مجرى ذلك من المضاعف فإنه كثير.

وليس بالذي قصده سيبويه، ولا يلحق ألف التأنيث شيئًا على ثلاثة أحرف أولها مضموم أو مكسور، وأوسطها ساكن ويلحقه ما يكون ملحقًا له.

والرباعي كعلباء، وحرباء، وقوباء، وخشّاء.

وفي قوباء، وخشّاء لغتان، وثلاثة أوجه، فيقال خُشَشَاء وقُوَباء، مثل عُشَرَاء، ونُفَسَاء، والعرب لا تصرفهما، والألف للتأنيث ويقال: وقُوَباء وخُشَّاء.

وفي ذلك وجهان: منهم من يقول: إن الهمزة منقلبة من ياء وإنها ملحقة بقسطاس، وقرطاس، يصرفهما، ومنهم من يقول: إن العرب استثقلت قوباء، وخششاء فسكنت استثقالا في اللفظ وألف التأنيث على حالها ولا يصرف، ولم يذكر سيبويه ذا الوجه.

وأما (غوغاء) فمن العرب من يجعلها بمنـــزلة عوراء، فيؤنث ولا يصرف.

ومنهم من يجعل "غوغاء" فعلال بمنـــزلة قضقاض، وخضخاض" وجرجار على ما قدمت ذكره من كثرة ذلك من المضاعف، ويكون الأصل "غوغاو" والغين، والواو مضاعفتان بمنـــزلة القاف، والضاد في قضقاض.

فإن قال قائل: إذا كنتم قد منعتم من صرف (حبنطى) وما أشبهه في المعرفة؛ لأن فيه ألفًا زائدة وتشبه ألف التأنيث في الزيادة واللفظ فهلا منعتم من صرف (علباء) و(حرباء) في المعرفة؛ لأن آخرها كآخر "حمراء" في اللفظ والزيادة؟

قيل له (حبنطى) لفظ الألف فيه لفظ ألف التأنيث، والهمزة في "حمراء" ليست بعلامة التأنيث، وإنما علامة التأنيث الألف التي هي منقلبة منه، فلما كانت الهمزة في علباء

منقلبة من ياء وفي حمراء منقلبة عن ألف وليست الهمزة بعلامة لم يشتركا في اللفظ.

فإن قال قائل: أنتم إذا صغرتم (حنبطى) بعد التسمية ومنع الصرف قلبتم الألف ياء، وصرفتموه، فقلتم: (حبيط) فهلا صرفتم (حمراء)؛ لأنكم قلبتم ألف التأنيث همزة، وزال اللفظ المشبه لألف التأنيث؟ قيل له ألف (حبنطى) أشبه ألف التأنيث في اللفظ ولا حقيقة له، فإذا زال اللفظ الذي به أشبه بطل الحكم، والهمزة بدل من ألف التأنيث مجعولة مكانها، فالحكم باق.

هذا باب ما لحقته نون بعد الألف

فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك نحو: (عطشانَ)، (سكرانَ)، (عجلان)، وأشـــباهها، وذلك أنهم جعلوا النون، حيث جاءت بعد ألف، كألف حمراء؛ لأنها على مثالها في عدة حروفها، والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر، ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أن حمراء لم تؤنث، على بناء المذكر، ولمؤنث سكران بناء على حدة كما كان لمذكر حمراء بناء على حدة.

فلما ضارع (فعلاء) هذه المضارعة. وأشبهها فيما ذكرت، جرى مجراها.

قال أبو سعيد: اعلم أن الألف والنون الزائدتين في آخر الاسم على ضربين، أحدهما: يختص به "فعلان" الذي أنثاه "فَعْلى" وهو الأصل في منع الصرف، ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة، كغضبان، وسكران.

والآخر سائر ما يدخل عليه الألف والنون زائدتين كعربان، وعثمان، وزعفران وسعدان، ومروان وغير ذلك، مما لا يحصى كثرة.

فأما العلة المانعة من صرف (سكران) وما به أن أنثاه على خلاف لفظ مذكره، كما أن "أحمر" على خلاف لفظ المؤنث، فلما كانت "حمراء" لا تنصرف في معرفة، ولا نكرة، كان سكران كذلك.

وقوي ذلك زنة المصدر منهما واحد؛ لأن (سَكْر) مثل (حَمْر) والألف والنون في "سكران" كالألف والهمزة من (حمراء)، ولا تدخل علامة التأنيث على "سكران"، كما لا تدخل على "حمراء". لا تقول: سكرانة كما لا تقول: "حمراءة"، فصار الألف والنون فيه كأنه للتأنيث، فهذه علة سيبويه وهي التي يعتمد عليها، وبعض أصحابنا — وهو المبرد — واحتج بأن قال: النون بدل من ألف التأنيث واحتج في ذلك بأن قال: إن العرب تقول في

النسب إلى (صنعاء): صنعاني، وبهراء بهراني. وندمان وندامى، وسكران وسكارى. كما قالوا صحراء وصحارى.

فلما جاءت الألف والنون زائدتين في غير باب سكران كانت مشبهة بباب سكران في اللفظ، فمنع من الصرف في المعرفة ولم يمنع في النكرة، كما أن الألف الزائدة لغير التأنيث مشبهة في اللفظ بألف التأنيث فمنعت من الصرف في المعرفة ولم يمنع في النكرة، وذلك نحو: هذا عثمانُ، وسعدانُ ومررت بعثمانَ، وعثمانٍ آخر، وسعدانَ، وسعدانٍ آخر.

وكذلك إذا سميت بعربان وسرحان وإنسان فتشبه هذا من باب سكران كتشبيه "حبنطى" من باب "حبلى" و"سكرى".

فإذا حقرت (سرحان) اسم رجل – قلت: (سريحين)، فصرفته؛ لأنه زال الشبه بآخر سكران؛ لأنك تقول في تصغيره: سكيران.

وتقول في تصغير "عُثْمان": "عثيمان"، و"سعدان"، "سعيدان"، فلا تصرف شيئًا من ذلك، لأن الألف والنون مبقاة، وهي بلفظها، فمنع من الصرف.

وستقف على ما تنقلب الألف فيه ياء، وما لا تنقلب مما آخره ألف ونون زائدتان في باب التصغير، وليس المانع من الصرف زيادة النون في آخر الاسم، ولا أن يكون قبل النون زيادة أخرى غير الألف، لأنك تصرف (رعشنا) و(ضيفنا) و(غسلينا) و(سنينا) وهذا قول أبي عمرو، والخليل، ويونس .

هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة

مما ليست نونه بمنزلة الألف التي في نحو بشرى، وما أشبهها، وذلك كل نون لا يكون في مؤنثها فعلى.

قال أبو سعيد: اعلم أنّا قد ذكرنا في الباب الذي قبله أصل ما يتضمنه هذا الباب بما أُغني عن إعادته.

واعلم أن كثيرًا من الأسماء التي يكون في آخرها ألف ونون يكون فيها مذهبان: أحدهما أن تكون النون زائدة مع الألف التي قبلها، والآخر أن تكون النون أصلية، فلا تمنع من الصرف.

وفيها ما لا تكون النون فيه إلا أصلية، وفيها ما لا تكون فيه إلا زائدة، وأنا أسوق

هذه الأسماء فأذكر وجوهها إن شاء الله تعالى.

فمما تكون النون فيه أصلية ولا يمنع من الصرف "طحان"، و"تبان"، و"سمان" لأنه من الطحن، والتبن، والسمن، وهو (فعال) منـــزلة حماد، والنون منه كالدال من (حماد)، ومن ذلك رجل يسمى "مُرَّان"، النون أصلية وهي فُعَّال، يقال للرِّماح: "مُرّان"، وهو مشتق من المرانة وهي اللين. ومن ذلك رجل يسمى "فينان"، وهو فيعال؛ لأن الفينان: الكثير الشعر، ومن الأشجار: الكثيرة الأغصان، والفنن: الغصن.

ومما يحكم على نونه بالزيادة، ويمنع الصرف: "سَعدان"، و"مرجان" و"مروان"؛ لأن هذه أبنية لو جعلت النون فيها غير زائدة صار على مثال "فَعْلال"، وقد تقدم أنه ليس في كلامهم عند سيبويه (فعلال) إلا مضاعفًا. ليس فيه مثل (سرداح).

ومما يحكم على نونه بالزيادة مما عرف بالاشتقاق "عريان" لأنه من عري يعري.

قال أبو سعيد: إذا كان في آخر الاسم ألف ونون، وقبلها ثلاثة أحرف حكم عليهما بالزيادة، حتى يقوم الدليل من اشتقاق، أو غيره على أن النون أصلية.

ومن أجل هذا حكم الخليل على النون في "رمان" إنها زائدة، وإن لم يعرف اشتقاقه؛ لأن الأكثر كذلك، وإنه لا يعرف لرمن معنى. وبعض النحويين — وقد حكي عن الأخفش- يذهب إلى أن النون في رمان أصلية؛ لأن الألف والنون إنما تكثر زيادتهما في الجموع والمصادر، وإن سُمي رجل بـــ(زعفران)، أو (نومان)، أو (ملكمان)، أو (كفران)، أو (سكران) فالباب في ذلك كله أن لا ينصرف.

وهذه الأسماء أكثر من أن تحصى، والاشتقاق يدل عليه. وما لم يكن له اشتقاق حُمل على الزيادة.

ومما يُعلم أن النون فيه أصلية (ديوان)؛ لأنك تقول دونت الدواوين والنون فيه لام الفعل، ويقال فيه (ديوان) و(دَيْوان)، فمن قال: (ديوان) فأصله (دّوان) قلبت إحدى واويه ياءً استثقالا لكسرة، والتشديد كما قالوا في قرّاط ودِنّار: قيراط، ودينار.

والدليل على أن الأصل التشديد قولهم في الجمع والتصغير: دواوين، ودنانير وقراريط، ودويوين، ودنينير وقريريط.

وأما من قال دَيْوان فهو فَيْعال مثل بَيْطار.

ولو سميت رجلا بـــ(جَنْجَان) يحكم على النون الأخيرة أنها أصل يجعل بمنـــزلة خَضْخاض، وجرجار على التضعيف.

وأما ما تحتمل نونه الزيادة، والأصل، فقوله: دِهقان، وشيطان.

قال الخليل: أخذ من التدهقن، والتشيطن، والنون أصلية، وهو مصروف. وإن أخذ من الدهق، ومن الشيط، فالنون زائدة ولا ينصرف، وقد يجيء أسماء كثيرة يحتمل الاشتقاق فيها وجهين:

منهما: (حَسّان) من أخذه من الحُسْن صرفه، ومن أخذه من الحس لم يصرفه.

وحسان بن ثابت لم يصرف نفسه حين قال:

ما هَاجَ حَسَّانَ رسُوُمُ المُقَام ... ومَظْعَنُ الحي ومبنى الخيام[(١)]

فدل على أنه كان يعتقد أن اسمه مأخوذ من الحس.

(وغسان) يحتمل أن يكون من الغُسنة وهي الخصلة من الشعر، ويقال فلان في غيسان شبابه، والنون في هذا أصلية، ويحتمل أن يكون من الغس وهو الضعيف.

وزبان يحتمل أن يكون فعالا من الزبن وهو الدفع، ويحتمل أن يكون من الأزب وهو الكثير الشعر وما ورد بعد ذلك فقسه على ما ذكرت لك.

وقد تقدم إن مثل "حبنطى" و"مِعزًى" و"ملْقًى" و"ذفرى" فيما نون لا ينصرف في المعرفة. وكذلك سرحان وضِبعان، فإن صغرت (حبنطى) أو (علقى) انصرف فقلت: (حبيط)، و(عليق)، ورأيت حبيطيًّا وعليقيًّا، وإن صغرت أيضًا سرحان، وضِبعان بعد التسمية به صرفته فقلت: هذا سُرَيحين، وضُبَيْعين؛ لأن اللفظ الذي كان يمنع من الصرف هو الألف، والنون، والألف قد زالت في قولك حبيط وسريحين. وأما معزى فالعرب فيه على مذهبين؛ منهم من يجعل (معزى) مؤنثًا لا بالألف ولكن كما يجعل إبل، وغنم مؤنثًا.

فمن ذهب هذا المذهب وسمى به رجلا، ثم صغره، لم يصرفه فقال: هذا "مُعَيْزٍ" ومررت بُمعَيزٍ، ورأيت مُعَيْزِىَ بغير تنوين في المنصوب، كما تقول رأيت جواريَ، وهؤلاء جوارٍ ومررت بجوارٍ. ومن العرب من يذكره، وقد ذكر سيبويه عن أبي الخطاب إنه سمعهم يقولون:

ومِعْزًى هَدِبًا يعلو ... قِرَانَ الأرض سُودانًا[(٢)]

فعلى هذا المذهب إذا سمي به لا ينصرف في التكبير من أجل الألف ويصرفه في التصغير كما يصرف حُبَيطٍ.

---

(١) البيت في ديوانه ٢٢٦، وشرح الأشموني ٢٥٢/٣.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ٢١٩/٣، وابن يعيش ٥/ ٦٣، ٦/ ١٤٧ واللسان (قرن).

هذا باب هاءات التأنيث

اعلم أن كل هاء كانت في اسم للتأنيث، فإنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة؛ لأنه يجتمع فيه التعريف، والتأنيث، فإذا نكر لم يكن غير التأنيث.

وليست الهاء كالألف في التأنيث؛ لأن منزلة الهاء منزلة اسم ضم إلى اسم ومنزلة الألف منزلة حرف صيغ مع الاسم، كبعض حروفه.

ألا ترى أنك إذا صغرت اسما على أكثر من أربعة أحرف وآخرها ألف مقصورة للتأنيث حذفتها كقولهم في (حبارى): "حُبَيِّر" وفي جحْجَبَى: "جُحيجب"، وفي "قرقرى": "قريقر"، وهاء التأنيث لا تسقط، تقول في (دجاجة) "دُجَيِّجَة" وفي (قَرْقرة): "قُرَيقَرة" كما تقول في (حضر موت): "حضَيرَ مَوت"، وفي (خَمْسَة عشر): "خُمَيْسَةَ عَشَرَ" تصغر الصدر، وتأتي بالاسم الثاني كما تأتي بالهاء بعد تصغير ما قبله.

ثم قال سيبويه: "ويدلك على أن الهاء بهذه المنزلة، أنها لم تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة، فقط، ولا الأربعة بالخمسة، لأنها بمنزلة عشر، وموت، وكرب، في معدي كرب.

وإنما تلحق بناء المذكر ولا يبنى عليها الاسم كالألف ولم يصرفوها في المعرفة كما لم يصرفوا معدي كرب ونحوه.

يريد أن الهاء إذا زيدت على آخر الثلاثي، أو الرباعي لم يصر كحرف من حروفه.

ألا ترى أنا لو صغرنا "تمرة" لقلنا: "تُمَيْرَة" فلم نكسر الراء وحق الحرف الذي بعد ياء التصغير إن لم يقع الإعراب عليه أن يكسر كما يقال في رَعشْن: رُعَيْشِن وفي أَرطَى أُرَيطٍ؟

والألف الزائدة تكون ملحقة بناء ببناء كألف أرطى وعلقى، وسلقى، وجَعْبَى، ألحق البناء بجعفر، ودحرج. فاعرف ذلك.

هذا باب ما ينصرف في المذكر البتة مما ليس في آخره حرف التأنيث

كل مذكر سمي بثلاثة أحرف، ليس فيه حرف التأنيث، فهو مصروف كائنًا ما كان، أعجميًا، أو عربيًا، أو مؤنثًا، إلا فعل مشتقًا من الفعل أو يكون في أوله زيادة، فيكون كأجد، وتضع ونضع، وأضع. أو يكون كضرب وذلك كرجل سميته بـ (قَدَم)،

أو (فِهر) أو(أذن) وهن مؤنثات أو سميته بــ (خُشّ) أو (دَلَ) أو (جان) أو (سَبُك) أو (بكح) وما أشبه ذلك.

وإنما انصرف المسمى بالمؤنث على ثلاثة أحرف؛ لأنه قد أشبه المذكر، وذلك أن ما كان على ثلاثة أحرف من المؤنث، إذا صغرناه قبل التسمية، ألحقنا هاء التأنيث، وإن لم يكن في الاسم هاء، كقولهم: "عين"، وعُيَيْنةَ و"أذُن"، وأُذَيْنَة، و"قَدَم" وقُدَيمْة، فــإذا سميناهن رجلا: قلنا قُدَيْم وعُيَين، وأُذَيْنٌ، فلما كنا نرد الهاء في الثلاثة كأن تقدير الاسم فيه هاء محذوفة، فإذا سمينا به لم نرد الهاء؛ لأن الاسم صار مذكرا وإن لم تسم به رددنا الهاء التي في التصغير.

فإن قال قائل: قد وجدنا في أسماء الرجال "عيينة" و"أذينة".

قيل له: إنما سمينا بالتصغير بعد دخول الهاء.

ولو سمينا بــ (عيْن) و(أذن) ثم صغر، لم يجز دخول الهاء، ألا ترى أنّا لو سمينا امرأة بــ (عمر) ثم صغرناه لقلنا عميرة. ولو صغرنا (عمر) قبل التسمية لقلنا عمير؟

وأمــا مــا كــان من العجمي على ثلاثة أحرف، فإنه مصروف، وسواء سكن أوسطه، أو تحرك.

وإنما دخل في ذلك ما تحرك أوسطه، ولم يكن بمنــزلة المؤنث الذي يفرق فيه بين ما سكن أوسطه "كهند"، و"دعد"، فأجيز صرفه، وبين "قدم"، و"جمل" اسم امرأة، فلم يجز صرفه؛ لأن المؤنث أثقل من العجمي.

مــن ذلــك أن التأنــيث قد يكون بعلامة، يلزمونها الاسم، للفرق بين المذكر والمــؤنث، حرصًا على الفصل بينهما، لاختلاف المذكر، والمؤنث في أصل الخلقة، ولأنهــم لا يعتدون بالعجمة فيما استعمل مذكرًا نحو: "سَوْسَن" وإبْرَيْسَم، وآجُر، إذا سمــي بشيء من ذلك كان منــزلته منــزلة العربي وانصرف، فظهر بذلك أن العجمة عندهم أيسر من التأنيث.

قــال: وإن سميت رجلا "ببنت"، و"أخت" صرفته؛ لأنك بنيت الاسم على هذه التاء، وألحقتها ببناء الثلاثة، كما ألحقوا (سنبتة).

ولــو كانــت الهــاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها، وإنما هذه التاء فيها كتاء

(عفريت) ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة، وليست كالهاء لما ذكرت لك. ولو أن الهاء التي في دجاجه كهذه التاء انصرفت في المعرفة.

قال أبو سعيد: التاء في بنت، وأخت منــزلتها عند سيبويه منــزلة التاء في "سنبتة" و"عفريت"؛ لأن التاء في سنبتة زائدة، للإلحاق بَسلهَبة، وحَرْقَفة، وما أشبه ذلك.

والسَّنْبتة: القطعة من الدهر، كالمدة.

والدَّليل على زيادة التاء أنهم يقولون: سنبة والتاء في عفريت زائدة؛ لأنهم يقولون عفي، وعفرية.

"وعفريت" ملحق بقنديل، وحِلْتِب، وكذلك (بنت) و(أخت) ملحقتان بـــ(جِذع) و(قُفل)، والتاء فيهما زائدة للإلحاق، فإذا سمينا بواحدة منها رجلا صرفناه؛ لأنه بمنــزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة التأنيث كرجل سميناه بـــ (فهر) و(عين).

والتاء الزائدة للتأنيث هي التي يلزم ما قبلها الفتحة، ويوقف عليها بالهاء كقولنا "دَجَاجَة" وما أشبه ذلك.

وإن سميت رجلا بـــ (هنة)، و(منة) وقد كانت في الوصل "هنْت" قلت: هَنَةُ يا فتى تحرك النون، وتثبت الهاء؛ لأنك لم تر مختصًا متمكنًا على هذه الحال التي تكون عليها "هنة".

وهي قبل أن تكون اسمًا، تسكن النون في الوصل، وذلك قليل، فإذا حولته إلى الاسم لزم القياس.

قال أبو سعيد: اعلم أن (هنًا) و(هَنَةً) يكنى بهما عما لا يذكر اسمه، وربما أدخلوا فيهما الألف واللام، وأكثر ما يستعمل للناس.

وأصل (هن): هَنَوٌ، وكان حقه أن يقال: (هنًا) كما يقال: (قفًا) و(عصًا) قال الشاعر:

أرى ابْـــنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَملَّنِي عَلَـــى هَـــنَـــواتٍ كلّها مُتَتَابِـــعِ[1]

---

(١) البيت في الكتاب ٣/٣٦١، والمقتضب ٢/ ٢٧٠، وابن يعيش ١/ ٥٣ – ٥/ ٣٨ – ٦/ ٣- ١٠/ ٤٠ -٤٤، واللسان (هنا).

وحذفوا آخرها فقالوا: (هَنْ) و(هَنَةً) كما قالوا: (أب) و(أخ) وهما اسمان ظاهران، يكنى بهما عن اسمين ظاهرين.

فلذلك أعربا، وفيهما معنى الكناية والعرب تقول في الوقف: (هَنَه) وفي الوصل: (هنْت) فتصير التاء فيها إذا وصلت كالتاء في أخت، وبنت، فقال سيبويه:

إذا سمينا بـ (هنة) وجب أن نقول في الوصل والوقف: هذا هَنَه وهنةُ قد جاءني، فتحرك النون، ولا تسكنها في الوصل، كما كانت مسكّنة قبل التسمية؛ لأن إسكانها ليس بالقياس.

ولأنهم لم يلزموها الإسكان فتكون بمنزلة "بنت"، و"أخت" وتكون التاء للإلحاق. وإنما سكّنوها، وهم يريدون الكناية بها عن الاسم، تشبيها بنون (من) لما فيها من معنى الكناية، فإذا سمينا بها رددناها إلى القياس، فلا نصرفها، وتكون منزلتها منزلة رجل سميناه "بنة"، أو "ضعة" في الوقف والوصل.

قال: وإن سميت رجلا بـ(ضربت)، ولا ضمير فيها قلت: "هذا ضَرَبَه" في الوقف؛ لأنه قد صار اسمًا فجرى مجرى شجرة.

هذا باب فُعَل

اعلم أن كل "فُعَلٍ" إذا كان اسمًا، معروفًا في الكلام، أو صفة، فهو مصروف، فالاسم المعروف في الكلام على ضربين، أحدهما: أن يكون واحدًا من جنس، أو جمعًا لواحد من جنس، فالاسم الذي لواحد نحو: "صُرَد"، و"جُعَل"، و"خُزَز"، و"سُبَد"، اسم طائر وما أشبه ذلك، والجمع نحو "ثُقَب"، و"حُفَر"، و"ظُلَم" وما أشبه ذلك إذا أردت جمع الثُّقْبَة، والحُفْرَة والظُّلْمَة، والصفات نحو هذا رجل حطم، كما قال الحطم القيسي:

قد لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَّاقٍ حُطَمِ[1]

وخُتَع، وسُكَع، والخُتَع: الدليل والسكع: الذي يتسكع في الأمر وإنما صُرِفت

---

(١) البيت في الكتاب ٣/ ٢٢٣ والمقتضب ١/ ٥٥ – ٣/ ٣٢٣، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٢٥٣، وابن يعيش ٦/ ١١٣.

هــذه الأسماء، لأنها ليست كالاسم الذي يشبه الفعل الذي في أوله زيادة، وليست في آخــرها زيادة تأنيث وليس بفعل، ولا نظير له في الأسماء، فصار ما كان منه اسمًا ولم يكن جمعًا كـ "حَجَرٍ" ونحوه، وما كان منه جمعًا بمنــزلة "كِسَر" و"إِبَر"، وما كان مــنه صــفة بمنــزلة قولك: هذا رجل عَمِل إذا أردت كثير العمل، وبمنــزلة رجل جُنُب، ورجل سُلُك إذا كان خفيفًا في عمله.

فأما "عُمر" و"زفر" فإنهم منعهم من صرفها وأشباههما أنهما ليسا كشيء واحد ممــا ذكرنا، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما، وهو بناؤهما في الأصل، فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو: "عامر" و"زافر"، ولا يجيء "عمر" وأشباهه محدودًا عن البناء الذي هو أولى به، إلا وذلك البناء معرفة.

كذلك جرى هذا الكلام، فإن قلت: عمر آخر صرفته؛ لأنه نكرة، فتحول عن موضع "عامر" معرفة.

وإن حقــرته صرفته؛ لأن "فُعَيْلا" يقع في كلامهم محدودًا عن "فويعل"وأشباهه، كما لم يقع "فُعل" نكرة محدودًا عن "عامر" فصار تحقيره كتحقير "عمرو" كما صارت نكرته كَصُرَد وأشباهه. .. "هذا قول الخليل".

قال أبو سعيد: اعلم أن عدل "فُعل" عن "فاعل" و"فعال" عن "فاعلة" معنى مفهوم في كلامهم، يريدون به التوكيد والمبالغة، وذلك قولهم في النداء: يا فُسَق ويا فساق للأنثى، ويا خُبَث، ويا خَبَاث، ويا غُدَرُ، ويَا غَدار يؤكدون فيها الخبث، والفسق، والغدر، وهي أسماء معارف بالنداء، وكذلك يعدلون في الأسماء الأعلام فيقولون: "عمر"، و"زَفَر" و"قُثم"، وجُشَم، وما أشبه ذلك للمذكر.

و"حذام"، و"قطام"، و"رقاش"، وما أشبه ذلك للمؤنث، فوقع العدل عن هذه الأسماء الأعلام وهي معارف كما وقع في النداء، فإذا نكرته، فزال التعريف انصرف؛ لأنه لم يبق إلا العدل.

وإن صغَّرته زال عن لفظ العدل وساوى تصغير "عمرو" فساوى ما ليس بمعدول.

وقد كان يجوز أن يصغر "عامر" على "عمير" بإسقاط الزائد من غير عدل، فأبطل التصغير مذهب العدل، ولم يكن المصغر معدولا عن مصغر فيجتمع فيه في حال التصغير العدل والتعريف.

وسمى سيبويه "المعدول" "محدودًا"؛ لأن المحدود عن الشيء هو الممنوع والمعدول عنه في نحو معناه.

وإنما قال: "هذا قول الخليل" يريد أن الخليل شرحه، وذكره على الترتيب الذي جاء به، ولم يرد أن له مخالفًا خالفه.

قال: "وسألته عن "جُمع" و"كُتَع" فقال: هما معرفة بمنزلة كلهم، وهما معدولتان عن جمع "جَمْعاء"، وجمع "كَتْعاء"، وهما مصروفان في النكرة".

قال أبو سعيد: اعلم أن فعل الممنوع الصرف على ثلاثة أوجه وكلهن معدول، والعدل فيهن مختلف، وعللهن ملتبسة، تحوج إلى زيادة في الشرح، والله المعين.

فأولها باب "عمر" وقد ذكرناه.

والثاني "جُمَع" و"كُتَع" وهما معرفتان، معدولتان، على غير معنى عدل عمر وبابه، لأن "عمر" معدول عن "عامر" الذي هو معرفة، والأصل فيه باب النداء إذا قلت: "يا فسق" و"يا غدر" وهو كالمطرد في النداء إذا أردت به المبالغة.

وأما "جُمَع" فإنك تقول أكلت الرغيف أجمع ووقفت على الأمر أجمع، ورأيت الزيدين أجمعين، ووقفت على القصّة جمعاء وعلى القصص جُمَعَ، ورأيت الهندات جُمَعَ، وإن زدت في التوكيد واتبعت قلت رأيت الهندات جُمَعَ كُتَعَ. وكان الأصل أن تقول "جُمْعًا كُتْعًا"؛ لأن ما كان مذكره على أفعل ومؤنثه على فعلاء فباب جمعه أن يكون على فُعْل، كقولنا أحمر وحمراء وحُمر وأشهب وشهباء وشهب، غير أنهم عدلوا عن "جُمْع وكُتْع" إلى "جُمَع وكُتَع"؛ لأن هذا لا يستعمل إلا معرفة، وباب أحمر وحمراء يستعمل معرفة ونكرة.

فشبَّهُوه في جمعهم إياه على "فُعَل" بباب الأفضل والفُضْلى والأطول والطولى، وجمع المؤنث فيه الفُضَل والطُّوَل، ولا يستعمل إلا بالألف واللام معرفة، فلما كان جمع وكتع معرفتين بغير الألف واللام صار كالفُضَل والطُّولَ واجتمع فيه علتان: العدل عن فُعْل الذي هو القياس في جمع جَمْعَاء وكَتْعَاء والثانية التعريف.

وأما "فُعَل" الثالث فهو أُخَر، وهي غير مصروفة في النكرة والذي منعها من الصرف في النكرة العدل والصفة، والذي يذكره النحويون أنها معدولة عن الألف واللام.

فقول القائل: كيف يعدل عن الألف واللام وهي نكرة وما فيه الألف واللام معرفة

لا اعتبار له، وشرح ذلك: أن "أُخر" جمع "أُخرى" أنثى "آخر" تقول: مررت بزيد ورجل آخر، فلا ينصرف؛ لأن المعنى وبرجل آخر منه، كما تقول: مررت بزيد ورجل أفضل منه، وباب أفضل منه تلزم فيه "من" وإن حُذفت في بعض الأحوال فهي مقدرة ولا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث، تقول: مررت برجل أفضل منك، وبرجلين أفضل منكما، وبرجال أفضل منكم. وبنسوة أفضل منكن، فإذا دخلت عليه الألف واللام سقطت من، وثني، وجمع وفصل بين المذكر والمؤنث.

تقول: مررت بالرجل الأفضل، وبالمرأة الفضلى، وبالرجلين الأفضلين، والمرأتين الفضليين والرجال الأفضلين، والأفاضل والنسوة الفضليات، والفُضَل.

و"آخر" يستغنى فيه عن "من" وإن كان من باب "أفضل منك؛ وذلك أنه لا يؤتى به مبتدأ، لا تقول: مررت برجل آخر، كما تقول: مررت برجل أفضل منك، وإنما يؤتى بـــ"آخر" بعد اسم قبله.

كقولك: مررت بزيد ورجل آخر، فعلم بذلك أنه آخر من الاسم الأول، وأُطرحت "من" فلم تذكر فأشبهت ما فيه الألف واللام من "الأفعل" كالأفضل والأكرم، فثني، وجمع، وأُنث، فصار في هذا الموضع بمنـــزلة ما فيه الألف واللام في التعريف، وجرى في الصفة مجرى أفضل منك، وإن سميت رجلا بـــ"صُغَر" و"كُبَر" و"فُضَل" من قولهم الصغرى والكبرى، والفضلى صرفته؛ لأن هذا لم يعدل عن شيء ولم يخرج عن بابه.

وإنما نزعت الألف واللام من الصغر والكبر وهما في بابهما فسمي بذلك كما يسمى الشيء ببعض الاسم لو سمينا بـــ"جعف" من "جعفر" أو"حار" من "حارث" لصرفناه ولم يدخل ذلك في العدل. وقد ذكر التَّوَّزي عن أبي عُبَيدة أنه قال: "لكع" و"لكعة" فعلى هذه الحكاية ينصرف لكع إذا سمينا به ويصير بمنـــزلة حطم وحطمة.

قال سيبويه: **فإن حقرت "أُخر" اسم رجل صرفته كما صُرِف "عمر"، إذ حُقّر"**

وينبغي على قياس قول سيبويه إذا سمينا رجلا بأخر وهو لا يصرفه، ثم نكرناه ألا نصرفه أيضًا؛ لأنه منع الصرف منكورًا قبل التسمية فترده إلى حالة منكورًا إذا نكرناه بعد التسمية كما فعل بأحمر إذا سمي به نكرة.

قال: **"وسألته عن "أحاد" و"مثنى" و"ثلاث" و"رباع" فقال: هو بمنـــزلة (أخر)**

إنما حده واحدًا واحدًا فجاء محدودًا عن وجهه فترك صرفه، قلت: أفتصرفه في النكرة؟ قال: لا، لأنه نكرة توصف به نكرة".

قال أبو سعيد: اعلم أن أحاد وثناء قد عدل لفظه ومعناه، وذلك أنك إذا قلت: مررت بواحد أو اثنين، أو ثلاثة فإنما تريد تلك العدة بعينها، لا أقل منها، ولا أكثر، فإذا قلت: جاءني قوم أحاد، أو ثناء، أو ثلاث، أو رباع، فإنما تريد أنهم جاءوني واحدًا واحدًا، أو اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة، أو أربعة أربعة، والمانع من الصرف فيه أربعة أقاويل: منهم من قال: إنه صفة، ومعدول فاجتمعت علتان منعتاه الصرف، ومنهم من قال: إنه عدل في اللفظ والمعنى، فصار كأن فيه عدلين وهما علتان، فأما عدل اللفظ فمن "واحد" إلى "أحاد" ومن (اثنين) إلى "ثناء".

وأما عدل المعنى فتغيير العدة المحصورة بلفظ الاثنين والثلاثة إلى أكثر من ذلك مما لا يحصى.

وقول ثالث: إنه عدل وإن عدله وقع من غير جهة العدل؛ لأن باب العدل أن يكون للمعارف وهذا للنكرات.

وقول رابع: إنه معدول وإنه جمع لأنه بالعدل قد صار أكثر من العدة الأولى، وفي ذلك لغتان "فُعَال" و"مَفْعل" كقولك: "أُحَاد ومَوْحد" و"ثُنَاء وَمثْنَى" و"ثلاث ومثلث" و"رُبَاع وَمَرْبَع".

وقد ذكر الزجاج أن القياس لا يمنع أن يبنى منه إلى العشرة على هذين البناءين فقال خماس ومخمس، وتساع، ومتسع وعشار، ومعشر. وبعض النحويين يقول إنها معرفة واستدل أصحابنا على تنكيره بقوله: عز وجل: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾(١) فوصف أجنحة وهي نكرة بمثنى وثلاث ورباع.

وقال ساعدة بن جُؤَيَّة:

وعاوَدَني دِيني فبتُّ كَأَنَّما ... خِلال ضُلُوعِ الصَّدْر شِرْعٌ مُمَدَّدُ(٢)

---

(١) سورة فاطر، من الآية ١.

(٢) البيت في الخزانة ٦/ ٨٧.

ثم قال:

ولكنَّما أهْلِي بوادٍ أنيسه ذئابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى وَموحَدُ[١]

فوصف ذئابًا بمثنى وموحد.

قال سيبويه: "وإذا صغرت "ثُنَاء" أو"أُحاد" صرفته، كما صرفت "عمر" و"أُخر" إذا حقرتهما".

وقولنا: "قال" و"قيل" وإن كان أصله "قَوَل" و"قُوِل" لا يدخل في العدل وإنما هو من باب التخفيف كقولنا في عَلِمَ: عَلْم وفي ظَرُف: ظَرْف، تخفيفًا، وليس من باب العدل؛ لأن في العدل توكيدَ معنى أو نقله من لفظ إلى لفظ أو تغيير قياس فيه لمعنى يدعو إليه على ما ذكرناه من وجوه العدل. وليس "عمر" بمحذوف من "عامر" كما أن "ميْت" محذوف من ميّت، لأن "عمر" قد غيرنا اللفظ فيه، وضممنا أوله، ولم يغير في "ميت" أكثر من أن حذفت الياء المتحركة منه، ومخالفة بناء "عمر" لعامر كمخالفة مثنى لاثنين.

قال: "وإذا سميت رجلا بـ"ضَرِبَ"، ثم خففنه، فأسكنت الواو صرفته؛ لأنك قد أخرجته إلى مثال ما ينصرف، كما صرفت "قيل" وصار تخفيفك لـ"ضرب" كتحقيرك إياه؛ لأنك تخرجه إلى مثال الأسماء، ولو تركت صرف هذه الأشياء في التخفيف للعدل لما صرفت اسم "هار" لأنه محذوف من هاير".

وقد خالفه أبو العباس محمد بن يزيد في تخفيف "ضُرِبَ" فقال: إذا خففنا "ضُرِبَ" قبل التسمية فقلنا: "ضْرب" ثم سمينا به مخففًا، فإنه ينصرف، وإن سميناه بـ"ضُرِبَ" ثم خففناه لم ينصرف؛ لأننا ننوي "ضُرِبَ" في التسمية.

وفُرّق بين "ضُرب" إذا خففناه بعد التسمية وبين "قيل" وذلك أن قيل لم يستعمل فيه قُوِل، وإنما يُبْنى على التخفيف، والتخفيف فيه لازم وليس بلازم في ضُرِبَ.

وقال المحتج عن سيبويه: إن المانع من صرف "ضُرِب" اللفظ الذي ليس في الأسماء نظيره، فإذا زال اللفظ إلى ما له نظير انصرف، كما ينصرف إذا حقرته.

واستدل سيبويه أنه ليس الحذف في كل حال للعدل بأن "هار" مخفف عن "هائر" محذوف الهمزة وليس بمعدول، ولا ممنوع الصرف فاعرفه إن شاء الله.

---

(١) البيت في الكتاب ٣/٢٢٥، والمقتضب ٣/ ٣٨١، وابن يعيش ١/ ٦٢.

هذا باب ما كان على «مفاعل» و«مفاعيل»

"اعلم أنه ليس شيء على هذا المثال إلا لم ينصرف، في معرفة، ولا نكرة، وذلك أنه ليس شيء يكون واحدًا يكون على هذا البناء، والواحد أشد تمكنًا، وهو الأول، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشد تمكنًا تركوا صرفه إذ خرج مما هو بناء ما هو أشد تمكنًا. وإنما صرفت "مقاتلا" و"معافرًا"؛ لأن هذا المثال يكون للواحد".

قال أبو سعيد: هذا الباب مشتمل على ما كان من الجمع أوله مفتوح، وثالثه ألف، وبعد الألف حرفان، أو ثلاثة أحرف أو حرف مشدد، وليس في آخره هاء تأنيث ولا ياء نسبة وذلك نحو "مساجد" و"ضوارب" و"مفاتيح" و"قناديل" و"دواب" و"مداور".

وهذا الجمع عند سيبويه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة.

وإن سميت بشيء منها، ثم نكرت انصرف، والذي منع صرف ذلك أن هذا الجمع لا نظير له في أبنية الواحد، وسائر الجموع لها نظائر نحو "كلاب" نظيره في الواحد كتاب وقلوس نظيرة في الواحد "قعودٌ"، و"جُلُوسٌ"، وقالوا "سدُوُس" للطيلسان الأخضر.

قال الشاعر:

وداويتها حتى شَتَتْ حَبَشِيَّةً كَأَنَّ عليها سُنْدُسًا وُسدُوسًا[(١)]

وقد حكي "جُزُور" في معنى جَزوُر و"أُتِيٌّ" وهو مسيل الماء ووزنه فُعُول كقولنا: عُصِيّ، وثُدِيّ، وحُقِيّ، وأصله ثُدُويٌ وحُقوو.

وكذلك "أُتِيٌّ" أصله: أُتُوِيٌ تغير ذلك لما يوجبه التصريف بما ستقف عليه إن شاء الله تعالى.

و"أفعال" قد حكي سيبويه أنها تكون للواحد. ذكر أن بعض العرب يقول: هو الأنعام واستشهد أيضًا بقوله عز وجل: **﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾**[(٢)].

وحكي عن أبي الخطاب الأخفش أن بعض العرب يقول: هذا ثوب أكياش.

---

(١) البيت في اللسان: "سدس" و"شتا".

(٢) النحل، الآية:٦٦.

ومن الناس من يقول أن أكياش جمع وإن كان واقعًا على الثوب كما يقول: قميص أخلاق ويراد بها قطع فيها خلوقة فجاء بها لأنها قطع، قال الشاعر:

جـاءَ الـشتاءُ وقميصي أَخْلاق ... شَـرَاذم يُعَجـبُ مـنه التَّوَّاقْ(١)

"التواق" ابنه، وشراذم من ألفاظ الجمع التي لا خلاف فيها وإنما أراد قطع القميص ومثله قولهم بُرْمة أعشار وسراويل أَسْماط.

وأما "أَفْعُل" فنظيره في الواحد ما ذكره بعض الكوفيين: "آنك" ولم يذكره أصحابنا. ولعلهم تركوا ذكره؛ لأنه أعجمي ولا يعتد بالأبنية الأعجمية فيما ذكر من الأبنية.

وذكر بعض أصحابنا أن في الكلام "أَنْمُلُة" والهاء غير معتد بها فقد ثبت "أُفعُل" في الواحد وأما "أفعلة" نحو أحمرة وأعطية فدخول الهاء عليها قد أوجب لها حكمًا ستقف عليه، فهذه الجموع التي ذكرتها هي التي يقع فيها اللبس والإشكال وسائر الجموع تبين وتعرف نظائرها في الواحد.

وقد اعترض بعض الناس في الجمع الذي أوله مفتوح وثالثة ألف فقال: قد وجدنا نظير هذا وهو قولهم للضبع "حَضَاجر" قال الحطيئة:

هَـلا غَـضِبْتَ لِـرُحْلِ جَـا ... رِكَ نَجَـرِّدُهـا حَـضَاجِـرْ(٢)

فإن "حضاجر" عند سيبويه جمع سميت به الضبع وهي معرفة والمعارف من أسماء المدن، والناس قد تسمى بالجموع كقولهم في اسم بعض القبائل "كلاب" وفي بعض المدن "مدائن" وواحد حضاجر "حِضَجْر"، يقال أوطبٌ حَضَاجِر أي ممتلئة وسميت الضبع حضاجر لكبر بطنها.

قال الشاعر:

حِـضَجْرٌ كـأمّ التَوْأَمَيْنِ توكَأتْ ... علـى مِـرفَقَيها مُسْتَهِلّة عاشر(٣)

يصف رجلا بكبر البطن، وشبهه بامرأة تم لها تسعة أشهر وهي حامل باثنين في

(١) البيتان في الخزانة ١/٢٣٤، واللسان (خلق).

(٢) البيت في الديوان ٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٤. واللسان "حضجر".

(٣) في اللسان: "حضجر".

أعظم ما كانت بطنًا. وعارض معارض بـ"سراويل" في الواحد. وسراويل عند سيبويه والنحويين عجمي وينبغي على مذهب الأخفش أن يتصرف إذا لم يكن جمعًا.

وقد رأينا شعر العرب يدل على مذهب سيبويه. قال ابن مقبل:

يَمْشِي بِهَا ذَبُّ الرِّيَادِ كأنه فتى فارسيٌّ في سَرَاوِيلَ رَامِحُ[1]

أراد فتى رامح عليه سراويل.

ومن الناس من يجعل سراويل جمعًا لسروالة ويكون جمعًا لقطع الخرق وأنشد:

عَلَيْهِ من اللُّؤْمِ سِرَوَالَةٌ[2]

وقد ذكر هذا أبو العباس واعتمد عليه والذي عندي أن "سروالة" لغة في "سراويل" والدليل على ذلك أن الشاعر لم يرد أن عليه من اللؤم قطعة من خرق السراويل، هذا يبعد.

وفي هذا الجموع التي ثالثها ألف مما يمنع من صرفها أنها لا تجمع مكسرة وسائر الجموع تحتمل الجمع على التكسير، تقول: "أقوال وأقاويل" و"أرهط وأراهط" و"أيد وأياد" و"أعراب وأعاريب" ولو جمعت مثل فلوس على التكسير إذا سمينا به لجاز أن يقال: "فلاس" كما يقال جدود و"جراير" و"ركوب" و"ركائب".

والعلة المانعة من صرف هذا الجمع يحتمل ترتيبها وجوهًا:

منها أن يقال: أن المانع من الصرف أنه جمع، وأنه لا نظير له في الواحد وفي الجموع ما له نظير، فصار لهذا الجمع مزية في البعد عن الواحد، فكأنه جمع مرتين، فصار كالثقلين، والعلتين. ووجه آخر أن يقال لما لم يَحْتَمِل هذا الجمع أن يكسر، وفي الجمع ما يحتمل التكسير صارت له بذلك مزية في البعد عن الواحد، لأن الواحد يكسر.

ووجه آخر وهو أنه لما لم يُجمع جمع التكسير أشبه الفعل؛ لأن الفعل لا يجمع فكان فيه شبه الفعل والجمع.

وإذا كان في آخره هاء التأنيث سقط حكم الصدر وصار الحكم للتأنيث بالهاء،

---

(١) البيت بالديوان ٤١، والخزانة ١/ ٢٢٨، وشرح المفصل: ١/ ٦٤، واللسان "ذبب – رود – سرل".

(٢) البيت في الخزانة ١/ ٢٢٣، وشرح المفصل: ١/ ٦٤، والمقتضب: ٣/ ٣٤٦.

كما أنه إذا دخل عليه ياء النسبة سقط حكم الصدر فانصرف، وذلك قولك هؤلاء صياقلة ومهالبة وصيارفة كما تقول: هذا مدائنيّ ومَعَافِريّ.

على أن في الواحد مثل ذلك كقولهم: رجل عَبَاقِيَةٌ وهو الدَّاهي.

وقد تسقط ألف الجمع تخفيفًا فيقال: جَنْدَل، وذَلْذَل يريدون جَنَادِل وذلاذِل وهي أسافل القميص الطويل ويصرفونه؛ لأنه نقص على البناء المانع للصرف.

وقد ترد أسماء أواخرها ياء، لفظها كلفظ الجمع، وهي مصروفة، والياء مذهوب بها إلى أنها ياء النسبة.

وربما ذهبوا ببعضها إلى الجمع، فمن ذلك: "يمان" و"شام" و"تهام" تقول: رأيت يمانيًا، وشاميًا، وتهاميًا، وكأن الأصل يمنيٌّ وشَأميٌّ، وتَهامِيٌّ، فجعلت الألف عوضًا من إحدى الياءين وفي "تِهام" لغتان "تِهاميٌّ" بكسر التاء وتشديد الياء وهي منسوبة إلى "تِهامة، والأخرى تَهَام "بفتح التاء في الرفع والجرّ، وفي النصب رأيت تَهَاميًا.

قال سيبويه: **كأن الأصل فيه "تَهَمِيٌّ" وإن لم يستعمل قياسًا على "يَمَنِيٌّ" وتجعل الألف عوضًا من إحدى الياءين.**

ومن ذلك "ثمان" تقول: هذه ثَمَانٍ، ورأيت ثَمَانِيًا، والأصل عنده ثُمُنِيٌّ فعملوا به ما عملوا بيَمَان.

وكذلك قالوا في "رَبَاع" هذا رباعٍ، ورأيت رباعيًّا، ومثله مما لم يذكره سيبويه، ولا غيره في هذا المعنى قولهم: رجل شَنَاحٍ للطويل، ورأيت شَنَاحيًا، كل ذلك يذهب به مذهب النسبة.

وقد ذكر أن بعض العرب ترك صرف "ثمان" على مذهب الجمع، كأن الواحد "ثَمْنِي" والجمع ثمان كما قالوا: مَلْهَى، ومَلاهٍ وأَرْطَى، وأَرَاطٍ.

وأنشد:

يَحْــدُو ثَمانِــيَ مُــولَعًا بِلَقَاحِهَا ... حَتَّــى هَمَمْــنَ بِــزَيْغَةِ الإرْتَاجِ[1]

ولو سميت رجلا بـ "كَراهي" من قولنا: كَرَاهِيَة، و"بعلاني" من علانية فالوجه أن يجعل "كرباع"، و"شناح"، ولو ترك صرفه كما ترك صرف ثمان كان مذهبًا.

(١) ينسب البيت إلى ابن ميادة في خزانة الأدب ١/ ١٦٠.

واعلم أن ما كان في آخره ياء مشددة، مما هو على لفظ الجمع على وجهين؛ أحدهما: أن تكون الياء في واحده ثم يجمع ذلك الواحد، فبقيت الياء فيه.

أو تكون الياء دخلت على اللفظ الذي قبلها، فإن كانت الياء في الواحد فهو لا ينصرف وإن كان دخولها في الواحد للشبه كقولنا: بُخْتِيٌّ، وبَخَاتِيُّ، وكرسيٌّ، وكراسيّ وعَارِيَّة، وَعَوارِيّ وعادِيَّه وعَوادِيّ، وحَوْلِيٌّ وحَوالِيّ.

وإن كانت الياء دخلت على ما قبلها، ولم يجمع فهو منصرف كقولنا: حَوَارِيٌّ؛ لأن التقدير أنا نسبنا إلى "حَوَارٍ".

وكذلك رجل حواليٌّ كأنا نسبنا إلى حَوَالٍ.

قال ابن أحمر:

أَوْيَنْسَأَنْ يَوْمِي إلى غَيْرِهِ ... إنيَ حَوَالِيٌّ وإنِّيَ نِكر[1]

ومعنى "حَوَاليّ" لطيف الحيلة.

وإذا صغرت شيئًا من هذا الجمع وقد جعلته اسمًا لواحد انصرف وذهب عنه ما كان يمنع من الصرف من لفظ الجمع كرجل اسمه مساجد أو قناديل إذا صغرته قلت "مسيجد" وقنيديل.

وإذا سميته بـ(سراويل) ثم صغرته لم تصرفه وقلت (سُرَيِيل)، وإنما فارقت سراويل، "مساجد" لأن سراويل مؤنث الأصل.

والتصغير لا يذهب بالتأنيث، فهي بمنزلة "عناق" اسم رجل. وإذا صغرته لم يتصرف.

ولذلك إذا صغرت (ثَمَان) اسم رجل لم ينصرف؛ لأنها مؤنثة "كثلاث"، و"عناق"، والتصغير لا يذهب التأنيث وأما (صَحَارِيّ) و(بَخَاتِيّ) و(قَمَارِيّ) وما أشبه ذلك إذا صغرته اسم رجل فهو ينصرف.

---

(١) البيت في اللسان (حول) والرواية فيه: إني حوالي وإني حذر.

فهـرس المحتويات